

شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ الشَّهْرُزُورِي

رسائل الشجرة الإلهية في علوم الحقائق البرانية المجلد الأول

في المقدمات وتفاصيل العلوم
في ماهية التجربة وتفاصيل العلوم الآلية المنطقية
في الظواهر والتدابير والسياسات

تتبع

مختصر





مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

شمس الدين محمد الشهرزوري

رسائل الشجرة الإلهية في علوم الحقائق البرانية

الجلد الأول

في المقدمات وتقسيم العلوم
في ماهية النبوة وتفاصيل العلوم الآتية المنطقية
في الأخلاق والتدابير والسياسات

تصحيح وتقديم

محفظة حسبي



شبكة كتب الشيعة



shiabooks.net

رابطہ بدیل < mktba.net

شهرزوری، محمد بن محمود: قرن ۷ ق.
 الشجرة الإلهية في علوم الحقائق الربانية
 رسائل الشجرة الإلهية في علوم الحقائق الربانية / شمس الدين محمد
 شهرزوری، تحقیق، تصحیح و مقدمه نجفقلی حبیبی - تهران: مؤسسه پژوهشی
 حکمت و فلسفه ایران، ۱۳۸۳
 شصت و چهار، ۶۵۶ ص.
 فهرستویسی براساس اطلاعات فیما.
 عربی
 ص لاتینی شده:

Shams al-Din Muhammad al-Shahrizuri
 Rasa'il al-Shajara al-ilahiyya
 fi 'ulum al-haqiq al-rabbaniyya

کتابنامه به صورت زبرنویس
 نمایه

۱. منطق - متون قدیمی تا قرن ۱۴. ۲. اخلاق - متون قدیمی تا قرن ۱۴. ۳. اشراق (فلسفه) - متون قدیمی تا قرن ۱۴. ۴. ردهبندی علوم - متون قدیمی تا قرن ۱۴. ۵. علوم اجتماعی - متون قدیمی تا قرن ۱۴. ۶. اسلام و علوم - متون قدیمی تا قرن ۱۴. ۷. حبیبی، نجفقلی، ۱۳۲۰ - محقق ب. مؤسسه پژوهشی حکمت و فلسفه ایران. ج. عنوان. د. عنوان: الشجرة الإلهية في علوم الحقائق الربانية

۱۶۰

BC:

۶۶

۹ ش ۱۴۴

م ۸۳-۳۴۹۴۶

کتابخانه ملی ایران



کتابخانه	
مرکز تحقیقات کتاب و ترویج علوم اسلامی	
شماره ثبت:	۰۲۲۵۸۴
تاریخ ثبت:	

رسائل الشجرة الإلهية في علوم الحقائق الربانية

شمس الدين محمد شهرزوری

تحقیق، تصحیح و مقدمه: نجفقلی حبیبی

چاپ اول: ۱۳۸۳

تیراژ: ۷۰۰۰ نسخه

چاپ: چاپ و نشر علمی فرهنگي کتبه

حق چاپ و نشر محفوظ است.



آدرس: خیابان نوفل لوشاتو، کوچه شهید آراکلیان

تلفن: ۶۴۰۵۴۴۵؛ فاکس: ۶۹۵۳۳۴۲

شابک: ۹۶۴-۸۰۳۶-۱۱-X ISBN: 964-8036-11-X

فهرست اجمالی

بیست و سه	مقدمه مصحح
شصت و سه	رسائل الشجرة الإلهية في علوم الحقائق الربانية
١	الرسالة الأولى: في المقدمات و تقاسيم العلوم
٣٥	الرسالة الثانية: في ماهية الشجرة و تفاصيل العلوم الآلية المنطقية
٣٧٣	الرسالة الثالثة: في الأخلاق و التدابير و السياسات
٦١١	فهرستها



مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

فهرست مطالب

مقدمة مصحح	بیست و سه
شهرزوری	بیست و پنج
آثار شهرزوری	بیست و هفت
معرفی رساله های این مجموعه	بیست و نه
الرسالة الأولى: في المقدمات و تقاسيم العلوم	بیست و نه
۱. سیر تاریخی مبانی تقسیمات علوم	بیست و نه
یونان	سی
دوره اسلامی	سی
۲. نظر اجمالی به محتوای رساله نخست	چهل
الرسالة الثانية: في ماهية الشجرة و تفاصيل العلوم الآلية المنطقية	چهل و یک
نظر اجمالی به محتوای رساله دوم	چهل و سه
الرسالة الثالثة: في الأخلاق و التدابير و السياسات	چهل و نه
نظر اجمالی به محتوای رساله سوم	پنجاه و دو
شیوه تصحیح و مشخصات و رموز نسخ	پنجاه و نه

رسائل الشجرة الإلهية في علوم الحقائق الربانية

الرسالة الأولى: في المقدمات و تقاسيم العلوم.....	١
الفصل الأول: في صفة الحكمة و شرح أحوالها الممدوحة.....	٤
الفصل الثاني: في شمة من تواريخ الحكماء و احوال الحكمة.....	١٤
الفصل الثالث: في تقاسيم العلوم و وجه تفاريقها و كيفية تفنن شعبها.....	٢٠
أقسام الحكمة النظرية.....	٢٢
أقسام علوم التعاليم.....	٢٤
أقسام الحكمة العملية.....	٢٧
أقسام الحكمة النظرية الفرعية.....	٢٩
أقسام الحكمة الطبيعية الفرعية.....	٢٩
أقسام الحكمة الرياضية الفرعية.....	٣١
أقسام الحكمة الإلهية الفرعية.....	٣١
أقسام آلة الحكمة أعني المنطق.....	٣٢
الرسالة الثانية: في ماهية الشجرة و تفاصيل العلوم الآلية المنطقية.....	٣٥
المقدمة و فيها ثلاثة فصول 	
الفصل الأول: [في شجرة العلوم الحكمية و عروقها و أصولها و أغصانها].....	٣٧
الفصل الثاني: في ماهية المنطق و وجه الحاجة إليه و معرفة موضوعه.....	٣٩
[في التصور و التصديق].....	٤٠
[في أقسام التصور و التصديق].....	٤٢
[في تعريف المنطق و بيان الحاجة إليه].....	٤٣
[المنطق علم أم لا؟].....	٤٥
الفصل الثالث: في موضوع المنطق.....	٤٧
[مسبوقية التصديق بالتصور].....	٤٩

٥٠	[إشارة إلى العلاقة التي بين اللفظ والمعنى]
٥٢	القسم الأول: في اكتساب التصورات
٥٢	الفصل الأول: في دلالة الألفاظ وما يتعلق بها
٥٦	[نقد ما قيل إن دلالة الالتزام مهجورة في العلوم]
٥٩	الفصل الثاني: في المفرد والمركب وأحوالهما
٦٠	[المفرد والمركب]
٦١	[أقسام المفرد]
٦٢	[تقسيم آخر للمفرد]
٦٣	[أقسام المشكك]
٦٤	[أقسام المركب]
٦٩	الفصل الثالث: في الكلي والجزئي
٦٩	[أقسام الكلي]
٧٠	[أقسام الجزئي]
٧١	[النسب الأربعة بين عين الكليين]
٧١	[النسب الأربعة بين نقيض الكليين]
٧٢	الفصل الرابع: في الماهية وأجزائها
٧٦	[في الجنس]
٧٧	[شكوك في تعريف الجنس]
٧٨	[الجنس القريب والبعيد]
٧٩	[مراتب الأجناس]
٨٢	الفصل الخامس: في الخارج عن الماهية وأحوال الخمسة
٨٢	[العروض الخاص]
٨٥	[العروض العام]
٨٦	[وجه حصر الكليات في الخمسة]

٨٧	[أقسام النوع من الإضافي و الحقيقي]
٨٩	[مراتب النوع الإضافي]
٩١	[في الكلي الطبيعي و المنطقي و العقلي]
٩٣	في مناسبات الخمسة
٩٣	في المشاركات بين الخمسة
٩٥	الفصل السادس: في التعريفات
٩٧	[التعريف بالمثل]
٩٩	تنبيه على مواضع الغلط في التعريفات
١٠٦	القسم الثاني: في اكتساب التصديقات
١٠٦	الفصل الأول: في القضايا و أقسامها و أنواعها
	[في معرفة التناسب بين الأمور و التصورات و الألفاظ و الكتابات]
١٠٧	[القضية و أقسامها من الحملية و الشرطية]
١٠٨	[أجزاء القضية الحملية من الموضوع و المحمول و الرابطة]
١٠٩	[نسبة أحد طرفي القضية إلى الآخر غير نسبة الآخر إليه]
١١١	الفصل الثاني: في الخصوص و الحصر و الإهمال
١١١	[في السور]
١١٢	[ما قيل في المهملة]
١١٤	[تفصيل القول في أحكام القضايا المنحرفة]
١١٦	في تحقيق مفهوم المحصورات
١١٧	[أي الفارابي و الشيخ في اتصاف الموضوع أنه بالفعل أو بالإمكان]
١١٩	[أقسام القضية من الخارجية و الحقيقية و الذهنية]
١٢١	الفصل الثالث: في العدول و التعميل
١٢٧	[في الفرق بين الموجبة المعدولة المحمول و بين السالبة البسيطة]
١٢٧	[الفرق بين الموجبة المعدولة الموضوع و السالبة المحصلة الموضوع]

١٢٩	الفصل الرابع: في جهات القضايا و مناسباتها و مبايناتها
١٣١	[أقسام القضايا]
١٣٧	في العموم و الخصوص و التباين بينها
	[اضابط في العموم و الخصوص]
١٣١	تنبيه على عدة فوائد تتعلق بتحقيق بعض القضايا
١٣٧	في القضايا الشرطية
١٣٧	[في القضية الشرطية المتصلة]
١٣٩	[أدوات الشرط]
١٣٩	[القضية الشرطية المنفصلة و أقسامها]
١٥٠	[المنفصلة الحقيقية و أحكامها]
١٥١	[المنفصلة المانعة الجمع و أحكامها]
١٥٢	[المنفصلة المانعة الخلؤ و أحكامها]
١٥٣	[أقسام المنفصلات الثلاث]
١٥٢	[سوالب المنفصلات]
١٥٥	[نسبة مقدم المنفصلة إلى ثاليتها]
١٥٥	في تركيب المتصلات و المنفصلات
١٥٦	أمثلة المتصلات التسعة
١٥٨	أمثلة المنفصلات الستة
١٥٩	[تركب المتصلة للزومية]
١٦٠	[تركب الموجبة الاتفاقية]
١٦٠	[تركب المنفصلات]
١٦١	[أحكام الشرطيات من المتصلة و المنفصلة]
١٦٣	[تكثر القضايا الشرطية المتصلة]
١٦٢	المنفصلات الموجبة:

١٦٥	سوالها قبالعكس:
١٦٦	[احصر الشرطيات و خصوصها وإعمالها]
١٦٧	[كلام الشيخ و نقده]
١٧٠	[سور الشرطيات]
١٧٠	[جهة القضية في الشرطيات]
١٧٢	الفصل الخامس: في التناقض
١٧٢	[شروط التناقض من الوحدات الثمانية]
١٧٧	[نقيض القضايا البسيطة]
١٧٨	[نقيض القضايا المركبة]
١٨٢	الفصل السادس: في العكس المستوي
١٨٢	[عكس السوالب السبع الكلية]
١٨٥	عكس السوالب الجزئية السبعة]
١٨٧	[البرهان على عكس السالبة الكلية الضرورية و الدائمة]
١٨٩	[عكس السالبة المشروطة العامة]
١٩١	[عكس السالبة العرفية العامة]
١٩١	[عكس السالبتين الكليتين الخاصتين]
١٩٢	[عكس الموجبات]
١٩٢	[عكس السوالب السبع التي لاتنعكس كلية]
١٩٦	[عكس الموجبات الكلية الفعلية]
١٩٨	في عكس المتصلات
١٩٩	[عكس المنفصلات]
٢٠٢	الفصل السابع: في عكس النقيض
٢٠٢	[كلام الشيخ في عكس النقيض]
٢٠٤	[كلام فخر الدين الرازي في عكس النقيض]

٢٠٥	[عكس النقيض على رأي الكشفي]
٢٠٩	[عكس نقيض الشرطيات]
٢١١	[عكس نقيض الموجبات الكلية]
٢١٣	[عكس نقيض الموجبات الجزئية]
٢١٣	[عكس نقيض السوالب]
٢١٥	[عكس نقيض المتصلات]
٢١٦	تكملة في تلازم المتصلات والمنفصلات
٢٢١	الفصل الثامن: في القياس وأنواعه
٢٢٥	[أنواع القياس]
٢٢٦	[أجزاء القياس]
٢٢٦	[الأشكال الأربعة]
٢٢٩	[الشكل الأول و شرائط إنتاجه]
٢٣٠	[ضروب الشكل الأول]
٢٣١	[الشكل الأول أشرف الأشكال]
٢٣١	[الشكل الثاني و شرائط إنتاجه]
٢٣٣	[ضروب الشكل الثاني]
٢٣٥	[الشكل الثالث]
٢٣٧	[ضروب الشكل الثالث]
٢٤٠	[الشكل الرابع]
٢٤٢	[ضروب الشكل الرابع]
٢٤٨	الفصل التاسع: في المختلطات التي بين الموجّهات في الأشكال الأربعة
٢٤٨	[مختلطات الشكل الأول]
٢٥٠	[اضابط جهة الاختلاط على الإجمال]
٢٥٢	[اضابط جهة الاختلاط على التفصيل]

٢٥٦	اختلاطات الشكل الثاني]
٢٥٩	[أقسام الاختلاطات المنتجة]
٢٦٥	[في اختلاط الشكل الثالث]
٢٦٦	[المختلطات المنتجة في الشكل الثالث]
٢٦٧	اختلاط الشكل الرابع
٢٧٠	[المختلطات المنتجة في الشكل الرابع]
٢٧٢	الفصل العاشر: في الاقترانات الشرطية
٢٧٥	[أقسام الأقيسة الشرطية]
٢٧٥	القسم الأول: ما يتركب من المتصلتين
٢٩٧	[القسم الثاني: و هو ما يتركب من المنفصلتين]
٣١١	القسم الثالث: ما يتركب من الحملية والمتصلة
٣٣٨	القسم الرابع: في القياس المركب من الحملية والمنفصلة
٣٤٢	القسم الخامس: في القياس المركب من المتصلة والمنفصلة
٣٥٢	الفصل الحادي عشر: في لواحق القياس وتوابعه
٣٥٢	في القياس الاستثنائي
٣٥٦	[القياس المركب وأقسامه]
٣٥٦	[القياس] الموصول النتائج ومفصولها
٣٥٧	[قياس الخلف]
٣٥٨	[كيفية ردّ قياس الخلف إلى القياس المستقيم]
٣٥٩	[عكس القياس]
٣٥٩	[قياس الدور]
٣٦٠	[كيفية اكتساب المقدمات]
٣٦١	تحليل القياس
٣٦٢	[استقراء النتائج]

۳۶۲	[كيفية حصول النتائج الصادقة من المقدمات الكاذبة]
۳۶۳	[القياسات من القضايا المتقابلة]
۳۶۳	[المصادرة على المطلوب الأول]
۳۶۴	[استسلاف المقدمات]
۳۶۵	في ذكر أصناف ما يُحتجُّ به و هي سبعة:
۳۶۵	[الاستقراء]
۳۶۵	[التمثيل]
۳۶۶	[الطرد والعكس]
۳۶۷	[السبر والتقسيم]
۳۶۸	[قياس الضمير وأصنافه]
۳۶۹	[القسمة]
۳۷۰	ذكر أصناف القضايا التي هي مواد الأقيسة المتنوعة ...
۳۷۰	[اليقينيات]
۳۷۳	[المقدمات الغير اليقينية]
۳۷۷	الفصل الثاني عشر: في البرهان و أحواله
۳۷۹	[أجزاء العلوم البرهانية]
۳۸۵	[معنى الضروري في كتاب البرهان و كتاب القياس]
۳۸۵	[معنى الأولي]
۳۸۶	في تباين العلوم و تناسبها
۳۸۹	[نقل البرهان من علم إلى علم]
۳۹۰	[ترتّب العلوم في العموم و الخصوص بحسب ترتّب موضوعاتها]
۳۹۰	[لا برهان على الجزئيات الفاسدات]
۳۹۱	[كيفية البرهان على الممكنات]
۳۹۱	في أن الحد لا يكتسب بالبرهان

٣٩٢	[الحد لا يكتسب بالضد]
٣٩٢	[الحد لا يكتسب بالاستقراء]
٣٩٦	[المشاركات التي بين الحد والبرهان]
٣٩٦	[إشارة إلى أقسام العلل]
٣٩٧	في المطالب
٣٠١	الفصل الثالث عشر: في الجدل
٣٠٢	[مبادئ الجدل]
٣٠٢	[الغرض من القياس الجدلي]
٣٠٢	[الجدل على عرف الأوائل أتم من عرف المتأخرين]
٣٠٦	[يجب أن تكون المحاوراة الجدلية في مجلس واحد]
٣٠٧	[أسباب الشهرة وكيفيةها]
٣٠٧	[وجه تسمية الجدل]
٣٠٨	[المجيب والسائل ومبادئ الجدل عندهما]
٣٠٩	[كيفية تحصيل ملكة الجدل وقوة الارتياض فيه]
٣١٠	في المواضع وإثباتها وإبطالها
٣١٢	[أمثلة من مواضع الإثبات والإبطال]
٣١٥	مواضع الأثر والأفضل
٣١٦	مواضع الجنس
٣١٩	الوصايا:
٣١٩	[الوصايا المختصة بالسائل]
٣٢٠	[الوصايا المختصة بالمجيب]
٣٢١	[الوصايا المشتركة بين السائل والمجيب]
٣٢٣	الفصل الرابع عشر: في قياس الخطابة
٣٢٣	[مشاركات الخطابة ومخالفتها لسائر الصنائع]

٢٢٢	الأصول الكلية التي للخطابة]
٢٢٥	أجزاء الخطابة من العمود والأعوان والتوايع]
٢٢٧	أقسام المخاطبة من المشاورة و المشاجرة و المناقرة و ما يتعلق بها]
٢٣٢	أعوان الخطابة]
٢٣٥	توايع الخطابة]
٢٣٧	الجدل أفضل أم الخطابة؟]
٢٣٩	الفصل الخامس عشر: في الأقيسة الشعرية
٢٤٠	تقسيم للمحاكات]
٢٤٠	الأقوال في تعريف الشعر]
٢٤١	تقسيم آخر للمحاكات]
٢٤٢	تقسيم آخر للمحاكات]
٢٤٣	تقسيم آخر للمحاكات]
٢٤٤	تقسيم آخر للمحاكات]
٢٤٧	الفصل السادس عشر: في القياسات المغالطية
٢٤٨	أسباب الغلط الواقع في القياس]
٢٤٨	القسم الاول: ما يكون الغلط فيه بسبب الصورة
٢٥٠	القسم الثاني: ما يكون الغلط فيه بسبب المادة:
٢٥١	أقسام الغلط الواقع بسبب المشابهة اللفظية]
٢٥٣	الغلط الواقع بسبب الألفاظ المجازية]
٢٥٣	أقسام الغلط الواقع بسبب اشتباه اللفظ بالمعنى]
٢٥٥	أقسام الغلط الواقع بسبب غفلة]
٢٦٠	أقسام الغلط الواقع بسبب التقابل]
٢٦٢	المغالطات الواقعة بحسب «اللزوم»]
٢٦٦	وقوع الغلط في الشرطيات المتصلة و المنفصلة]

٢٦٨	[الغلط بسبب مشابهة بين الحق والباطل في الصورة والمادة معاً]
٢٦٨	عدة مغالطات وكيفية حلها.....
٢٧٦	الرسالة الثالثة: في الأخلاق والتدابير والسياسات.....
٢٧٨	القسم الأول: تهذيب الأخلاق.....
٢٧٨	[حدّ الخلق وحقيقته].....
٢٧٩	[أجناس الفضائل].....
٢٨١	[أنواع الفضائل التي تحت الحكمة].....
٢٨٢	[أنواع الفضائل الداخلة تحت الشجاعة].....
٢٨٣	[أنواع الفضائل الداخلة تحت العفة].....
٢٨٤	[أنواع الفضائل الداخلة تحت السخاء].....
٢٨٥	[أنواع الفضائل الداخلة تحت العدالة].....
٢٨٧	أصناف الرذائل.....
٢٨٩	القسم الثاني: الحكمة المنزلية.....
٢٨٩	[في المنزل ومعرفة أركانه وسبب الاحتياج إليه].....
٢٩٣	[في تدبير الزوجة].....
٢٩٣	[كيفية سياسات النساء].....
٢٩٦	في تدبير الأولاد.....
٢٩٩	[آداب الكلام].....
٥٠٠	[آداب الحركة والسكون].....
٥٠١	[آداب الطعام].....
٥٠٢	[آداب الشراب].....
٥٠٣	[سياسة الخدم والعبيد].....
٥٠٦	القسم الثالث: سياسات المدن.....
٥٠٦	[احتياج الخلق إلى التمدن وشرح ماهية سياسة المدن].....

المعونة وأقسامها وكيفيةها	٥٠٦
الحكمة المدنية	٥١٠
السياسة وأنواعها	٥١٠
علم الحكمة المدنية وموضوعه	٥١٢
الاجتماع وأقسامه	٥١٢
إفضيلة المحبة	٥١٥
أقسام المحبة	٥١٦
الذة الخير الإلهي	٥٢٢
إفي الفرق بين الفضائل وما يشبهها	٥٢٢
شرف العدالة على سائر الفضائل وشرح أحوالها وأقسامها	٥٢٨
أقسام العدالة	٥٢٩
الأمر اللازمة لتحقيق العدالة	٥٣٠
الجائر وأنواعه	٥٣٢
أسباب المضرات وأنواعها	٥٣٣
العدالة في الأفعال وأقسامها	٥٣٣
عبادة الله تعالى وأنواعها	٥٣٥
المنازل والمقامات بالنسبة إلى القرب من الحضرة الربوبية	٥٣٥
تعريف العدالة	٥٣٧
اعتبارات الهيئة النفسية	٥٣٨
إفي ترتيب اكتساب الفضائل ومراتب السعادات	٥٣٩
إفي حفظ صحة النفس	٥٣٠
القول في معالجات الأمراض النفسانية و هي إزالة الرذائل	٥٣٥
أجناس أمراض قوى النفس البسيطة والمركبة	٥٣٦
بعض الأمراض النفسانية وعلاجها	٥٣٩

٥٣٩	[علاج الحيرة]
٥٥٠	[علاج الجهل البسيط و الجهل المركب]
٥٥١	[الغضب و أسبابه و علاجه]
٥٥٦	[علاج رداءة القلب]
٥٥٧	[الخوف و أسبابه و علاجه]
٥٥٨	[خوف الموت و علاجه]
٥٦٢	[أمراض قوة الجذب و علاجها]
٥٦٢	[علاج إفراط الشهوة]
٥٦٣	[علاج البطالة]
٥٦٤	[علاج الحزن]
٥٦٥	[علاج الحسد]
٥٦٦	[أقسام الاجتماعات و التمدن]
٥٦٨	[المدينة الفاضلة]
٥٧٢	[أركان المدينة الفاضلة]
٥٧٣	[أحوال الرئاسة العظمى]
٥٧٤	[سائر الرئاسات]
٥٧٥	[المدينة غير الفاضلة و أقسامها]
٥٧٥	[أنواع المدن الجاهلة]
٥٨٠	[المدن الفاسقة]
٥٨٠	[المدن الضالّة]
٥٨١	[أقسام سياسة السياسات]
٥٨٢	[خصال طالب الملك]
٥٨٥	[شروط العدل]
٥٩٠	[صفات مقدم الجيش]

.....	[أجود شرائط الحرب]	۵۹۱
.....	[أصناف الأصدقاء و كيفية المعاشرة معهم]	۶۰۴
.....	[أنواع الأعداء و كيفية المعاشرة معهم]	۶۰۴
.....	[مراتب دفع ضرر الأعداء و شروطه]	۶۰۷
.....	فهرستها	۶۱۱
.....	۱- فهرست آیات قرآنی	۶۱۳
.....	۲- فهرست احادیث و اخبار	۶۱۴
.....	۳- فهرست اشعار	۶۱۵
.....	۴- فهرست اسامی اشخاص	۶۱۸
.....	۵- فهرست اسامی گروهها و جایها	۶۲۱
.....	۶- فهرست اسامی کتابها	۶۲۵
.....	۷- فهرست اصطلاحات و تعبيرات	۶۲۸
.....	۸- فهرست مأخذ و منابع	۶۵۶



مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی



مرکز تحقیقات کتاب و تیراژ علوم اسلامی

مقدمه مصحح



مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

بسم الله الرحمن الرحيم

شهرزوری

مشعل حکمت اسلامی که از طریق بزرگانی چون کندی، فارابی، اخوان الصفا، ابوالحسن عامری، ابن مسکویه، ابن سینا و ابوالبرکات بغدادی، ابن سهلان ساوی و امثال آنان، با ذوق اشراقی سهروردی و نقادی و شکاکیت فخررازی پرفروغ تر شده بود، بعد از یک رکود نسبی، در قرن هفتم با ظهور اندیشمندانی از تبار همان مشعلداران بزرگ، همچون ابهری، خونجی، نصیر الدین طوسی، کاتبی، ارموی، شهرزوری و قطب الدین شیرازی بار دیگر جانی تازه یافت. این فرزندگان با بازسازی حکمت اسلامی زمینه نوزایی و فروزندی آن را توسط نسل بعد، کسانی همچون دشتکی، دوانی، میر داماد، و میرفندرسکی فراهم ساختند و سرانجام صدر المتألهین شیرازی - این صدر حکیمان - به عنوان وارث مشعل جاویدان خود، آن را در قله بلند زمانه برافروخت. و با این ملاحظه است که صاحب این قلم معتقد است قرن هفتم که نقش اساسی در احیاء و ارتقاء فلسفه اسلامی داشته، شایسته توجه خاص است؛ گر چه با افسوس باید گفت تاکنون چندان که در شأن آن است بدان پرداخته نشده است. این بنده امیدوار است که محققان جوان حکمت اسلامی این قطعه از تاریخ فلسفه اسلامی را با تحقیقات خویش روشن سازند تا زمینه برای تدوین یک تاریخ کامل و روشن و مستدل

علوم عقلی جهان اسلام و خاصه ایران مهیا گردد. و چون یکی از مهمترین ابزارهای لازم برای تحقیقات، در اختیار داشتن متون منقح از آثار علمی آن فرزندان است، بر آن شدم با تصحیح علمی رسائل الشجرة الإلهية شهرزوری - که یکی از منابع مهم قرن هفتم است - گامی کوچک در این راه طولانی بردارم؛ امید که مفید افتد.

شهرزوری، شمس الدین محمد، یکی از فلاسفه بزرگ قرن هفتم و پیرو و شارح حکمت اشراقی شیخ شهاب الدین سهروردی است. در مورد شرح حال او تا کنون اطلاعات روشنی بدست نیامده است. قطعاً یکی از راههای کسب معرفت در باره او بررسی آثار خود او است و مصحح امیدوار است در جریان تصحیح متن کامل رسائل الشجرة الإلهية، به نکات قابل توجه دست یابد. از باب نمونه: در رساله سوم تصریح کرده است که به سال ۶۷۸ هـ ق به نوشتن آن رساله اشتغال داشته است. و از آنچه در آخر رساله پنجم نسخه «ت» - از قول مؤلف نقل شده است - برمی آید که وی در ۶۸۰ هـ ق، رسائل الشجرة الإلهية را به پایان آورده است.^۱ در آخر نسخه چاپی ترکیه، استنساخ کننده به نام ابو محمد یاسین بن ابوعلی حسین بغدادی، که از استنساخ آن در سال ۱۱۲۷ هـ ق فراغت یافته است، می گوید: «این نسخه را از روی نسخه ای استنساخ کرده است که ناسخ آن چنین گفته است: 'اینجا فراغت یافت از تعلیق آن برای خود، نیازمند به خدای متعال عبدالله بن عبد العزیز بن موسی متطلب اسرائیلی از روی خط مصنف - شیخ معظم و فیلسوف متآله صاحب عجائب و منبع غرائب، شمس الحق و الملة و الدین، محمد بن محمود شهرزوری، متع الله الکافة بطول بقاءه - روز یکشنبه دوم جمادی الأولى در شهر سیواس به سال ۶۸۷ هـ... و هم او می گوید: «در هامش فصل هفدهم همین نسخه [آخرین فصل همین کتاب] که در زمان مؤلف استنساخ شده است چنین آمده است: 'قال الفيلسوف المعظم و الشيخ المكرم: فرغت من تأليف هذا الكتاب يوم السبت و هو اليوم الثالث و العشرون من ذي الحجة سنة

۱. این نسخه در پایان همین مقدمه معرفی می شود.

هائین و ستمائة هجرية؛ و از این عبارات معلوم می‌شود که وی در سال ۶۸۷ زنده بوده است.

از آثار شهرزوری برمی‌آید که وی در حکمت بحثی و ذوقی دارای مقام بلندی است؛ در تاریخ فلسفه توانا و مسلط است؛ بر آراء و نظرات حکیمان پیش از خود آگاهی کامل دارد و بر وضعیت علمی زمان خویش کاملاً مشرف است، چنانکه در رساله دوم که در منطق است مکرر از خونجی و ابهری و امثال آنان که از معاصران او هستند با صراحت مطالبی نقل می‌کند و در رساله سوم که در حکمت عملی است، تقریباً اخلاق ناصری خواجه نصیر طوسی را که معاصر اوست به عربی ترجمه و تلخیص کرده است و در موارد محدودی در رساله الهیات رسائل الهیات الشجرة الإلهية از خواجه نصیر الدین الطوسی، با عنوان «بعض المتأخرین» نقل می‌کند.

آثار شهرزوری

از شهرزوری چندین اثر ارزشمند به دست ما رسیده که در سالهای اخیر به زیور چاپ آراسته شده است و عبارتند از:

۱- رزمة الأرواح و روضة الأفراح. آثار حکما. متن اصلی این کتاب که به زبان عربی است، در ترکیه و لیبی منتشر شده است و ترجمه فارسی آن توسط ضیاء الدین دزی با نام کثر الحکمة در تهران چاپ شده و بار دیگر با ترجمه مقصود علی تبریزی به کوشش مرحوم استاد محمد تقی دانش پژوه و محمد سرور مولایی، بسال ۱۳۶۵ش توسط انتشارات علمی و فرهنگی در تهران منتشر گردیده است. کتابی با نام «مدینه الحکماء» به او منسوب است و نسخه‌ای از آن در کتابخانه مجلس شورای اسلامی وجود دارد که پس از بررسی معلوم شد همان رزمة الأرواح او است.

۲- شرح حکمة الإشراف شهرزوری که با همت جناب آقای دکتر حسین ضیائی

تصحیح و توسط پژوهشگاه علوم انسانی بسال ۱۳۷۲ش در تهران منتشر شده است.

۳- رسائل الشجرة الإلهية في علوم الحقائق الربانية

در صحت انتساب این کتاب به شهرزوری هیچ تردیدی نیست.^۱
این کتاب که یک دائرة المعارف فلسفی تلقی می‌شود در پنج رساله تنظیم شده است:

الرسالة الأولى - في المقدمات و تقاسيم العلوم.

الرسالة الثانية - في ماهية الشجرة و تفاصيل العلوم الالیه المنطقية.

الرسالة الثالثة - في الأخلاق و التدبير و السياسات.

الرسالة الرابعة - في العلوم الطبيعية.

الرسالة الخامسة - في العلوم الإلهية و الأسرار الربانية.

این کتاب قبلاً به سال ۱۹۹۶م در ترکیه توسط نجیب گورگون به عنوان رساله دکتری تصحیح و چاپ شده است.

۴- رساله‌ای در نفس. خود او در رساله چهارم الشجرة الإلهية، القسم الثامن - في النفس الناطقة، اواخر فصل ۳، به این رساله ارجاع داده است.

۵- در همان رساله چهارم، در آخر فصل ۸ فی العکان، گفته است که در باب عالم مثال، رساله‌ای می‌نویسد که معلوم نیست نوشته است یا نه.^۲

۱. وجود نسخه‌های متعدد که در آغاز آنها با صراحت نام او به عنوان مؤلف ذکر شده است؛ و خود او در شرح حکمة الإنران، ص ۴۱۲، نام این کتاب را ذکر کرده و به آن ارجاع داده است؛ عدم نقل قول خلاف و اشتباه بین علما و استناد بزرگان به آن - از جمله، میر داماد در چندین موضع - و به عنوان نمونه در صفحات ۱۰۳ و ۱۶۲ و ۳۷۲ از چاپ دانشگاه تهران، و نیز ملاصدرا در اسفار اربعه، ج ۱، ص ۱۱۵، چاپ بیروت، از جمله دلائل درستی این انتساب است.
۲. «ولعلک تظفر ببعض رسائلنا التي نعملها في هذا الفن إن شاء الله تعالى».

معرفی رساله های این مجموعه

الرسالة الأولى: في المقدمات و تقاسيم العلوم^۱

مقدمه مصحح بر رساله نخست، در دو بخش تنظیم شده است:

۱- سیر تاریخی مبانی تقسیمات علوم

تعیین مبنای تقسیمات علوم یکی از کوششهای علمی مستمر دانشمندان اسلامی بوده است. در این باب برخی در کتب منطق و معمولاً در کتاب برهان تحت عنوان «تمایز علوم و اشتراکات آنها» بحث کرده‌اند؛^۲ و برخی در مقدمه کتاب خود در حد نیاز موضوع بحث، به آن پرداخته‌اند؛^۳ و گروهی نیز با تدوین کتب و رسائل مستقل به تبیین جوانب مختلف آن همت گماشته‌اند. و با عنایت به گسترش متزاید رشته ها و شاخه های علوم، این ضرورت همواره مورد توجه بوده است و علمای بزرگ اسلامی در تمامی اعصار با اهتمام خاص بدان نگریسته‌اند و در این باب آثار ارزشمندی پدید آورده‌اند.

در حد ظرفیت این نوشته که مقدمه‌ای است بر متن تصحیح شده رساله نخستین از رسائل الشجرة الإلهية شمس‌الدین محمد شهرزوری که آن را در باب تقسیمات علوم پرداخته است، به اجمال به سوابق این موضوع و کوششهای علمای مسلمان خواهم پرداخت و با رعایت اختصار به برخی از اهم منابعی که قبل از اثر شهرزوری تالیف شده‌است اشاره خواهم کرد.

۱. این رساله پیش از این در مجله مقالات و بررسیها، با تصحیح این بنده از انتشارات دانشکده الهیات و معارف اسلامی دانشگاه تهران، دفتر ۵۷-۵۸ با مقدمه و نقل آراء حکمای اسلامی در باب مبانی تقسیمات علوم تا قرن هفتم هجری قمری، چاپ شده است و اکنون با مقابله با نسخه دیگر و اطمینان بیشتر از صحت متن، مجدداً، اما بدون آن مقدمه مفصل، با رساله های دوم و سوم رسائل الشجرة الإلهية منتشر می‌شود.

۲. از آن جمله اند ابن سینا، الشفاء، الشفاء، المنطق، برهان، مقاله ۲، فصل ۶ و ۷، صص ۱۵۵-۱۶۸؛ هم او در مقدمه منطق السوفی، صص ۵-۸؛ خواجه نصیرالدین طوسی، اساس الاقباس، مقاله ۵، فصل ۱۶، ص ۴۰۰.

۳. از آن جمله است: ابن سینا، الشفاء، الهیات، مقاله ۱، فصل ۱، ص ۳.

یونان

آنچه از یونان به دوران اسلامی منتقل شده است گر چه از نظر مبنا اهمیت دارد اما از جهت کمیت و کیفیت با آنچه در دوره اسلامی پدید آمده است قابل مقایسه نیست:

۱- افلاطون

در باب تقسیمات علوم مطالب روشن و متقنی از افلاطون وجود ندارد و از آنچه به او منسوب است^۱ چنین بر می آید که وی علوم را به هفت قسم تقسیم کرده است:

- ۱- الهی اَوّلی عقلی ضروری. ۲- فلسفی. ۳- جدل. ۴- حسّی. ۵- شرعی. ۶- طبیعی. ۷- صنّاعی.

در این تقسیم، اگر نسبت آن به افلاطون درست باشد، مبنای تقسیم در پنج قسم اول منبع شناخت است که عبارتند از عقل، حس و وحی؛ و در دو قسم آخر، متعلق شناخت است که عبارتند از طبیعت و ابزار.

۲- ارسطو

از مابعد الطبیعه ارسطو بر می آید که او علوم را به سه قسم نظری، عملی و صنّاعی تقسیم کرده است.^۱ در آغاز الألف الصغری علوم به نظری و عملی، و نظری به طبیعی، تعالیم (ریاضیات) و الهیات تقسیم شده است.^۲

کندی آثار ارسطو را به چهار نوع تقسیم کرده است:

- ۱- منطقیات که خود هشت قسمند از قبیل: مقولات، ...، برهان و...؛
- ۲- طبیعیات از قبیل: سماع طبیعی، (سمع الکیان)، السماء و...؛

۱. افلاطون فی الاسلام؛ تحقیق عبدالرحمن بدوی، صص ۳۲۷-۳۲۸.

۲. متابیزیک (مابعدالطبیعه) ترجمه دکتر شرفالدین خراسانی، نشر گفتار، ۱۳۶۷، کتاب یکم (آلفای بزرگ) فصل یکم.

۳. الألف الصغری با شرح بحیی ابن عدی، تصحیح و تحقیق و ترجمه سید محمد مشکوة، ص ۱۰، چاپ تهران، ۱۳۷۸ ق.

۲- آنچه از طبیعت بی نیاز است هر چند با جسم نوعی ارتباط دارد از قبیل نفس، نبات و...؛

۴- آنچه از طبیعت بی نیاز است و هیچ پیوندی با آن ندارد که یک قسم بیش نیست و آن مابعدالطبیعه است.

و پس از اینها کتب اخلاق قرار دارد.

این همه باید بعد از ریاضیات خوانده شوند.

و ریاضیات چهار قسمند:

۱- علم عدد. ۲- هندسه. ۳- تنجیم که همان «هیأت» است. ۴- تالیف که

«موسیقی» است.

و از این بیان، تقسیم علوم از نظر ارسطو، به روشنی بر می آید. و تقریباً همین تقسیم مورد توجه علمای مسلمان واقع شده است و البته آن را توسعه داده، منظم ساخته اند.

دوره اسلامی

در دوره اسلامی تقسیم علوم بین طبقات مختلف علمای مسلمان مورد توجه بوده و هر گروهی با ملاحظه حوزه مطالعاتی خود به تقسیم دانشها پرداخته است:

۱- کندی (۱۸۵ - ۲۶۰ ه‍.ق)

کندی عقل و وحی را مبنای تقسیم خود قرار داده و بر این اساس علوم را

به دو قسم تقسیم کرده است:

۱- علوم انسانی، که با کسب و تلاش بشری حاصل می شود.

۲- علوم نبوی الهی، که بدون کسب و بحث حاصل می شود.^۱

۱. رسائل الکندی ج ۱. صص ۲۷۲ - ۲۷۳. تصحیح محمد عبدالهادی ابوریذه، مطبعة الاعتماد، مصر، بی تا.

۲- فارابی (۲۵۸-۳۳۹)

حکیم ابو نصر فارابی در این باب بیش از سایر پیشینیان کوشش کرده است و ثمره تلاش موفق او را در کتاب مستقل احصاء المعلوم^۱ به روشنی می توان دید.

فارابی در این کتاب، علوم را به شش قسم کلی، و هر کدام را نیز به اقسامی تقسیم کرده است:

- ۱- علم زبان که خود دارای هفت قسم است.
 - ۲- علم منطق که به هشت قسم منقسم شده است.
 - ۳- علم تعالیم (ریاضیات) که هفت قسم است.
 - ۴- علم طبیعی که دارای هشت قسم است.
 - ۵- علم الهی که به سه قسم تقسیم شده است.
 - ۶- علم مدنی که به دو قسم فقه و کلام تقسیم شده است.
- البته فارابی در کتاب التنبیه علی سبیل السعادة^۲ علوم را به نظری و عملی و نظری را به سه قسم ریاضی و طبیعی و الهی، و عملی را به دو قسم اخلاق و سیاست تقسیم کرده است. و چنین بر می آید که دسته بندی سابق او بر این تقسیم استوار است.
- از این تقسیم بر می آید که متعلق علم، یعنی موجودات، مبنای تقسیم فارابی است، به این معنی که:

علمی که بحث می کند از موجوداتی که خارج از اراده انسان است و غایت آن فقط شناخت است علم نظری است.

علمی که بحث می کند از آنچه که در اختیار انسان است و غایت آن شناخت برای عمل است علم عملی است.

۳- اخوان الصفاء (قرن چهارم هجری)

۱. احصاء العلوم، ترجمه حسین خدیو جم، بنیاد فرهنگ ایران، تهران، ۱۳۲۸.

۲. التنبیه علی سبیل السعادة، صص ۲۰-۲۲، حیدرآباد دکن، ۱۳۲۶ ق.

اخوان الصفاء از کسانی هستند که به تقسیم علوم همت گماشته‌اند. آنان معتقدند علمی که بشر دریافت می‌کند سه نوعند: ریاضی، شرعی و وضعی، و فلسفی حقیقی:

۱- علوم ریاضی، که علوم آداب زندگی و مصالح دنیایی است به نه قسم تقسیم شده‌است و علم کتابت، لغت، شعر، سحر، جزف، صنایع، سیر و اخبار از جمله اقسام آن بشمارند.

باید توجه داشت اصطلاح ریاضی برای علمی از قبیل آنچه ذکر شد غیر از اصطلاح «ریاضی» است که از اقسام فلسفه است.

۲- علوم شرعی وضعی، که برای طلب آخرت و طلب نفوس وضع شده‌اند و شش قسمند از قبیل: علم تأویل و تنزیل و...

۳- علوم فلسفی که چهار قسمند و عبارتند از: ۱- ریاضیات. ۲- منطقیات. ۳- طبیعیات. ۴- الهیات.

ریاضیات به چهار علم منشعب شده‌است که عبارتند از:

۱- علم عدد. ۲- هندسه. ۳- نجوم. ۴- موسیقی.

منطقیات نه قسمند: ۱- مقولات. ۲- قضایا. ۳- قیاس. ۴- ایساغوجی (کلیات خمس). ۵- صناعات خمس؛

و طبیعیات هفت نوعند از قبیل علم مبادی اجسام، کون و فساد، معادن و...؛ طب و علوم صنایع و کشاورزی و امثال آنها عموماً داخل در طبیعیاتند. الهیات پنج نوعند:

۱- معرفت باری تعالی. ۲- علم الروحانیات (معرفت جواهر بسیطه).

۳- نفسانیات. ۴- معاد. ۵- سیاست که خود پنج قسم است:

۱- سیاست نبوی. ۲- سیاست ملوکی. ۳- سیاست عاقله (سیاست مدن).

۴- سیاست خاصه (تدبیر منزل). ۵- سیاست ذاتی (اخلاق).^۱

مبنای این تقسیم از یک سوی مصلحت دنیا و آخرت و از سوی دیگر وحی (شرع) و عقل است.

۱- رسائل اخوان الصفاء، ج ۱، رساله ۷، (أجناس العلوم)، ص ۲۶۶.

۴- ابن ندیم، ابوالفرج محمد بن اسحاق (اواخر قرن چهارم)
ابن ندیم، ابوالفرج محمد بن اسحاق نیز از کسانی است که با فهرست کردن
کتاب مختلف علوم گوناگون و شمارش شعبات دانشهای مختلف روزگار خویش،
در اثر بسیار ارزشمند النهرست به صورت غیر مستقیم به تقسیم علوم همت
گماشته است.

- ۵- ابوالحسن عامری (متوفی ۳۸۱ هـ.ق)
عامری، ابوالحسن، محمد بن یوسف مبنای تقسیم علوم را عقل و وحی قرار
داده و علوم را به دو قسم تقسیم کرده است:
۱- علوم ملّی (شرعی). ۲- علوم جگّی.
علوم ملّی سه قسم است:
۱- حسّی (که کار محدّثین است).
۲- عقلی (که کار متکلمین است).
۳- مشترک (که کار فقها است) و کلمه ابزار کار آنها است.
علوم جگّی نیز سه قسم است:
۱- حسّی (که مورد تحقیق طبیعیون است).
۲- عقلی (که کار الهیون است).
۳- مشترک (که کار ریاضیون است) و منطق ابزار آنهاست.^۱

۶- خوارزمی، ابو عبدالله محمد بن احمد (قرن چهارم)
ابو عبدالله محمد بن احمد خوارزمی که معاصر عامری است، در کتاب مفاتیح
العلوم^۲ مبنای خود را در تقسیم علوم بر علوم شریعت و علوم غیر عرب (و به
عبارتی عرب و غیر عرب) نهاده است و چنانکه روشن است با مبنای پیشینیان

۱. ابوالحسن عامری، الاعلام بستانب الاسلام، تحقیق دکتر احمد عبدالحمید غراب، همراه با ترجمه
فارسی، مرکز نشر دانشگاهی، ۱۳۷۶.
۲. وی این کتاب را بین سالهای ۳۶۷ - ۳۷۲ ق، برای ابو الحسین عبدالله عتبی، وزیر نوح دوم
سامانی (نوح بن منصور) تألیف کرده است.

تفاوت دارد. او در واقع تقسیم را مأخذ پیدایش و رشد علوم نهاده و بر اقوام و نژادها تکیه کرده است. قراردادن «علوم شریعت» در مقابل «علوم غیر عرب» بدین معنی است که علوم عرب از طریق شریعت اسلام که عربی است پدید آمده و منتسب به اسلامند. وی کتاب خود را در دو مقاله به این ترتیب پرداخته است:

مقالة اول در علوم شریعت (علوم عرب) که در شش باب است: فقه، کلام، نحو، کتابت، شعر و عروض و اخبار.

مقالة دوم در علوم غیر عرب، که در نه باب است: فلسفه، منطق، طب، عدد، هندسه، نجوم، موسیقی، جیل و کیمیا^۱.

۷- ابن سینا (۳۷۰-۴۲۸ هـ.ق)

ابن سینا بیش از بزرگان پیش از خود، به موضوع تقسیمات علوم توجه خاص کرده است. وی علاوه بر این که در آغاز منطق شنا^۲، و آغاز الهیات شنا^۳ بدان پرداخته، رساله مستقل اقسام العلوم العقلية را در این موضوع نگاشته است. وی در این رساله حکمت را مبنای تقسیم قرار داده و آن را به نظری و عملی و هر کدام را به سه قسم و هر قسم را به اقسام اصلی و فرعی تقسیم کرده است.

تقسیم ابن سینا گرچه شامل تمام علوم زمانش نمی شود، اما از آن جهت که به حکمت پرداخته، منظم و جامع است و مبنای کار کسانی است که پس از او به این مهم پرداخته اند. به منظور فراهم کردن مقایسه و نشان دادن تأثیر وی در علمای بعد از خودش، طرح کلی او نقل می شود:

خلاصه تقسیم بندی ابن سینا به این ترتیب است^۴:

۱. منابع العلوم، دارالطباعة المنيرية، مصر، ۱۳۲۲ ق و ترجمه آن به فارسی از حسین خدیوچ، بنیاد فرهنگ ایران، تهران، ۱۳۲۷ ش.
۲. الشفاء المنطق، المدخل، مقالة اول، فصل دوم، ص ۱۲ به بعد.
۳. نبع رسائل في الحكمة و الطبييات، رساله پنجم اقسام العلوم العقلية، صص ۱۰۲-۱۱۸ (چاپ بعثی، ۱۳۱۸ ق).

اقسام حکمت

حکمت دو قسم است:

۱- حکمت نظری (که غایت آن حصول اعتقاد یقینی در باب موجوداتی است که وجود آنها به فعل آدمی وابسته نیست و مقصود از آن فقط حصول رأی است و غایت آن «حق» است).

۲- حکمت عملی (که غایت آن حصول درستی رأی است در آنچه با کسب آدمی حاصل می‌شود به منظور کسب خیر؛ و مقصود حصول رأی برای عمل است و غایت آن «خیر» است).

مبنای این تقسیم، موضوع حکمت یعنی «موجود» است که دو قسم است:

۱- علم به موجوداتی که خارج از اراده و تصرف بشری است (حکمت نظری).

۲- علم به موجوداتی که منوط به تصرف و اختیار بشری است (حکمت عملی).

حکمت نظری به اعتبار کیفیت وجود موضوع که مجرد از ماده باشد یا نباشد به سه قسم تقسیم شده است:

۱- علم اعلی یا الهی یا مابعدالطبیعه، که مخالفت با ماده، شرط وجود آن نیست.

۲- علم اوسط یا ریاضی، که مخالفت با ماده، شرط وجود آن است در خارج، نه در عقل و تصور.

۳- علم اسفل یا طبیعی، که مخالفت با ماده، شرط وجود آن است، هم در خارج و هم در عقل و تصور.

حکمت طبیعی دارای اقسام اصلی و فرعی است:

اقسام اصلی حکمت طبیعی عبارتند از:

۱- سماع الکیان یا سماع طبیعی (که در آن از کلیات علم طبیعی بحث

می‌کنند). ۲- السماء و العالم (در شرح احوال اجسام بسیط...). ۳- کون و فساد (در شرح چگونگی تولید و توالد...). ۴- آثار علوی (در بحث از کائنات جوی مثل شهاب و رعد و...). ۵- معادن (که در آن از مرکبات جمادی بحث می‌شود). ۶- نباتات. ۷- حیوانات. ۸- نفس (که مشتمل بر بحث از نفس و قوای آن می‌باشد).

اقسام فرعی حکمت طبیعی:

۱- طب. ۲- احکام نجوم. ۳- فراست. ۴- علم تعبیر. ۵- طلسمات. ۶- نیرنجیات.

۷- کیمیا.

اقسام اصلی حکمت ریاضی:

۱- علم عدد (حساب). ۲- علم هندسه. ۳- علم هیئت. ۴- علم موسیقی.

اقسام فرعی حکمت ریاضی:

۱- جمع و تفریق هندی. ۲- جبر و مقابله (این دو از فروع علم عدد یا حساب است). ۳- مساحت. ۴- جیل متحرکه. ۵- جز ائصال. ۶- اوزان و موازین. ۷- ابزار جنگی. ۸- مناظر و مرایا. ۹- انتقال آبها (ردیفهای ۲ تا ۹ از فروع هندسه است).

اقسام اصلی حکمت الهی:

۱- علم کلی (که از امور و معانی عامه بحث می‌کند).

۲- علم الهی (که از مفارقات بحث می‌کند).

اقسام فرعی حکمت الهی:

۱- وحی (که در آن از نبوت بحث می‌شود). ۲- معاد.

اقسام حکمت عملی:

۱- اخلاق. ۲- تدبیر منزل. ۳- سیاست مُدُن.

۸- ابن حزم اندلسی (۳۸۴ - ۴۵۶ ق)

ابن حزم اندلسی، یکی دیگر از علمای اسلامی است که در رساله مراتب العلوم

به این مهم پرداخته است.

۱. ابن سینا حکمت عملی را سه قسم کرده است، اما فارابی چنانکه گذشت دو قسم یاد کرده است.

وی ابتدا علوم را به دو دسته تقسیم می‌کند:

۱- علمی که خاص یک ملت است و عبارتند از علم شریعت، علم اخبار، علم لغت.

۲- علوم مشترک و عام بین انسانها، که عبارتند از: نجوم، عدد، طب و فلسفه.

او پس از این تقسیم به ذکر اقسام هریک می‌پردازد. وی این علوم را برای معاد مفید می‌داند و علمی را نیز برمی‌شمارد که برای اصلاح دنیا سودمندند، مثل تجارت و کشاورزی.

از این بیان برمی‌آید که این حزم، یک بار علوم را برحسب سودمندی برای دنیا یا آخرت تقسیم کرده است و بار دیگر برحسب مأخذ علوم، و به عبارتی حوزه شمول و تعلق آنها که یک ملت است یا عموم انسانها^۱.

۹- امام محمد غزالی (۲۵۰-۵۰۵ هـ.ق)

امام محمد غزالی در کتاب احیاء علوم الدین^۲، یک بار علوم را بر مبنای شرع، دو قسم دانسته است: ۱- شرعی. ۲- غیرشرعی. و غیرشرعی را به سه قسم تقسیم کرده است: ۱- محمود. ۲- مذموم. ۳- میاح.

و بار دیگر علوم را بر مبنای کیفیت وجوب به دو قسم کرده است: ۱- واجب عینی. ۲- واجب کفائی.

«واجب عینی» مختص برخی از اقسام علوم شرعی است. اما «واجب کفائی» علاوه بر سایر علوم شرعی، برخی از اقسام علوم غیر شرعی را نیز شامل می‌شود.

۱۰- فخرالدین رازی (متوفی ۶۰۶ هـ.ق)

فخرالدین رازی نیز کتاب جامع العلوم یا سینی خود را در سال ۵۷۴ ق، به دستور ابوالمظفر تکش از خوارزمشاهیان، در ۶۰ باب تألیف کرده است و در آن

۱. رسائل ابن حزم الاندلسی، رسالة مراتب العلوم، تحقیق دکتر احسان رشید عباس، مکتبه خانجی، مصر، صص ۵۹-۹۰.

۲. احیاء علوم الدین، ج ۱، کتاب العلم، باب دوم، ص ۲۰، «مطبعة مصطفى بابی، مصر، ۱۳۵۸ ق».

از شخصت علم سخن گفته است و البته مبنای خاصی برای تقسیم ذکر نکرده است.^۱

۱۱- خواجه نصیرالدین طوسی (۵۹۷-۶۷۲)

خواجه نصیرالدین طوسی در رساله مختصر اقسام الحکمة^۲ و نیز در مقدمه اخلاق ناصری^۳ دقیقاً از نظر و روش ابن سینا پیروی کرده است.

۱۲- قطب‌الدین شیرازی (۶۳۴-۷۱۰ هـ.ق)

قطب‌الدین شیرازی در کتاب درة الناج لفرقة الدجاج علوم را بر اساس این که خاص یک ائمت است یا نیست، به دو قسم تقسیم کرده است:
۱- علوم غیر حکمی که خاص یک ائمت است.

۲- علوم حکمی که خاص یک ائمت نیست.

علوم غیر حکمی را نیز براساس اینکه بر مقتضای نظر شارح باشد یا نباشد به دو قسم تقسیم کرده است: ۱- دینی. ۲- غیر دینی.
وی علوم دینی را به همان روش ابن سینا تقسیم کرده است.^۴

۱۳- تهانوی

بررسی اجمالی موضوع مبانی تقسیمات علوم را تا اوائل قرن هفتم هجری، پایان می‌بریم و به عنوان جمع بندی و حسن ختام و تکمیل فائده از متاخرین آنچه را تهانوی (متوفی ۱۲۵۸ ق) در کثبات اصطلاحات النون آورده است نقل می‌کنیم:
انواع تقسیمات علوم عبارتند از:

۱- تقسیم به نظری و عملی.

۲- تقسیم به آلی و غیر آلی.

۳- تقسیم به عربی و غیر عربی.

۱. جامع العلوم، بمبئی، ۱۳۲۳ ق.

۲. تلخیص المحفل به اقسام رسائل و فوائد کلامی خواجه نصیرالدین طوسی، رساله اقسام الحکمة، تصحیح عبدالله نورانی، صص ۵۲۶-۵۲۸ (دانشگاه تهران، ۱۳۵۹).

۳. تصحیح مینوی - حیدری، صص ۲۷-۲۱.

۴. درة الناج، بخش نخستین، تصحیح سید محمد مشکوة، تهران، ۱۳۱۷-۱۳۲۰ ش، ص ۷۱.

- ۴- تقسیم به حقیقی و غیر حقیقی.
- ۵- تقسیم به شرعی و غیر شرعی.
- ۶- تقسیم به جزئی و غیر جزئی.
- ۷- تقسیم به عقلی و نقلی و هم عقلی و هم نقلی.

نظر اجمالی به محتوای رساله نخست:

این رساله که رساله نخست از رسائل الشجرة الإلهية است، بر اساس نسخ موجود در سه فصل است:

در فصل اول که در وصف حکمت و فضیلت آن است، با تمسک به آیات و روایات، سخنان بزرگان از حکمای یونان، و اشعار عربی، به ذکر فضائل حکمت و غایت آن می‌پردازد.

در فصل دوم یک دوره مختصر از تاریخ حکمت و حکما را بیان می‌کند که در واقع تلخیصی است از زهرة الأرواح خود او.

و در فصل سوم به تقسیمات علوم و کیفیت انشعابات آنها می‌پردازد. گرچه روش او در تقسیمات علوم همان روش ابن سینا است اما از آن جهت که با اضافاتی از قبیل تقسیم علوم به آلی و غیر آلی و نیز پرداختن به معالیمی بحث انگیز از جمله آنچه از شیخ اشراق در باب ارزش ریاضیات و مبحث شرافت برخی از اقسام حکمت بر دیگری نقل کرده است، رساله از یک کار تقلیدی و تکراری، متمایز شده است. و اگرچه بسیاری از محتوای آن در جای جای کتب دیگران یافت می‌شود، اما نظم و شرح او به ارجمندی کار افزوده است. توانایی و تسلط او به طرح و بحث و استدلال و قدرت او به عنوان یک نویسنده آثار فلسفی بصورت اجتهادی، کاملاً در نوشته او مشهود است.

۲- الرسالة الثانية : في ماهية الشجرة و تفاصيل العلوم الأكاديمية المنطقية

قرن هفتم هجری قمری با حضور بزرگانی چون ابهری، خونجی، دبیران کاتبی، خواجه طوسی، و ارموی و شهرزوری، پس از کوششهای بنیادین

کندی، فارابی، ابن سینا، ابوالبرکات، سهروردی و فخررازی، عصر شکوفایی منطق اسلامی است.

شهرزوری که یکی از منطق نویسان بزرگ قرن هفتم است در دومین رساله از رسائل الشجرة الإلهية که در منطق است علاوه بر ارسطو که از او با عنوان «المعلم الأول» یاد کرده است، از فارابی (۲۶۰ - ۳۳۹)، ابن سینا (متوفی ۴۲۸)، امام محمد غزالی (متوفی ۵۰۵)، ابوالبرکات بغدادی (متوفی ۵۴۷)، مجدالدین جیلی (استاد شیخ اشراق و فخر رازی)، شیخ اشراق (۵۴۹ - ۵۸۷)، امام فخر رازی (متوفی ۶۰۵)، اثیر الدین مفضل بن عمر ابهری (۵۹۷ - ۶۶۴)، افضل الدین محمد بن ناماور بن عبد الملک خونجی (۵۹۰ - ۶۴۶)، نام برده و از برخی چون علی بن عمر نجم الدین دبیران کاتبی (۶۰۰ - ۶۷۵)، و سراج الدین أبو الفناء محمود بن ابوبکر بن أحمد ارموی (۵۹۴ - ۶۸۲)، بدون ذکر نام، از آثار آنان مطالبی نقل کرده است. یافتن تأثیر و تأثر این بزرگان از یکدیگر - بخصوص در باب متأخران که اکثراً همزمان در یک دوره تاریخی می‌زیسته‌اند - کاری دشوار و نیازمند تتبع بسیار است.

از نامه خواجه طوسی به ابهری (کتابخانه مرکزی دانشگاه تهران، شماره ۸۷۱ که در جلد سوم فهرست کتب خطی دانشگاه معرفی شده است) و نیز نقد خواجه بر تزیل الأنکار ابهری با نام تبدیل المعیار فی نقد تزیل الأنکار و اشتهاار این موضوع که ابهری از اساتید خواجه بوده است، به‌طور قطع معلوم می‌گردد که ابهری بر شهرزوری مقدم است.

از این که خونجی در کشف الأسرار خود در مبحث «عکس مستوی» از ارموی به عنوان صاحب بیان الحق نقل می‌کند بر می‌آید که ارموی پیش کسوتی دارد بر خونجی و در عین حال ارموی در بیان الحق در فصل عدول و تحصیل می‌گوید: «از بعضی نسخ کشف بر آید ... که یقیناً اشاره است به کشف الأسرار خونجی؛ وی هم چنین در بحث عکس مستوی ضمن نقل مطلبی از خونجی چنین گفته است: «هكذا قاله صاحب کشف الأسرار رحمه الله» که از این عبارت نیز به‌روشنی بر می‌آید که ارموی اولاً پس از خونجی زنده بوده و ثانیاً از او بهره گرفته است؛ البته حل این

مشکل که چگونه خونجی که در حین تألیف بیان الحن زنده نبوده است از آن نقل کرده، دشوار است؛ مگر این که احتمال داده شود که ارموی این کتاب را در زمان حیات خونجی نوشته بوده و بعد از مرگ او مجدداً بر آن نظر افکنده و چیزی بر آن افزوده که امر مرسوم بوده است و از طرفی شهرزوری هم از خونجی مطالبی برگرفته و نقل کرده است چنانکه از ارموی.

دبیران کاتبی بنا به نقل حاجی خلیفه در کشف الظنون، شرحی بر کشف الأسرار خونجی نوشته است و چنان که در جای جای متن نشان داده‌ام، به نظر می‌آید که شهرزوری از نسب دبیران کاتبی استفاده کرده است.

بدون توجه به تاریخ وفات این بزرگان، بلکه با عنایت به شیخوخت علمی آنان، شاید بتوان چنین ترتیبی برای بزرگانی که شهرزوری از آنان نام برده، یا استفاده کرده‌است، ذکر کرد:

- ۱- فارابی. ۲- ابن سینا. ۳- ابوالبرکات بغدادی. ۴- امام محمد غزالی.
- ۵- مجدالدین چیلی. ۶- شیخ اشراق. سهروردی. ۷- فخررازی. ۸- کثی.
- ۹- اثیرالدین ابهری. ۱۰- خواجه نصیرالدین طوسی. ۱۱- ارموی. ۱۲- خونجی.
- ۱۳- کاتبی.

نکته مهم این است که با وجود اهمیت شهرزوری و وجود ارتباط علمی بین دانشمندان عصر، هیچیک از آنان از او نامی نبرده‌اند و حتی غیر از خواجه نصیر الدین طوسی، کسی از آنان از شیخ اشراق نیز که استاد معنوی شهرزوری است ذکری نکرده‌است، و این خود مطلب قابل تحقیق است.

بخش منطق الشجرة الإلهية، به صورت یک کتاب درسی متداول تهیه و تنظیم نشده است، بلکه با توجه به کیفیت طرح مسائل و طرح پرسش و پاسخ و بیان احتجاجات علمی، می‌توان ادعا کرد که یک کتاب منطقی استدلالی در سطح عالی است و یکی از نکات مهم آن، ذکر اغلب مسائل و فروعات است.

شهرزوری بر خلاف اکثر معاصران خود به موجز نویسی روی نیاورده و به عکس - حتی در تمام مواردی که مطلبی را از دیگران نقل کرده - به شرح و

تفصیل مطالب پرداخته است و بحق می‌توان او را یک شارح بزرگ منطق دانست. یکی از مسائل قابل توجه در این رساله تقدم و تأخر مباحث یا اختلافی است که شهرزوری با بسیاری از منطق نویسان معاصر خود در انتخاب جایگاه مباحث دارد؛ چه ذکر مطالب در مواضع خلاف سنت رایج، در اثر او کم نیست و البته نشان آن است که او یک مقلد محض نیست بلکه صاحب مبنا و مکتب است. شهرزوری در این اثر، اغلب نظر دیگران را نقل به معنا کرده و بندرت عین عبارت را آورده است.

نظری اجمالی به محتوای رساله دوم :

منطق الشجرة الإلهیة، مثل اکثر کتب منطقی قرن هفتم هجری، دو بخشی است و در یک مقدمه و دو قسم تنظیم شده است. مقدمه در سه فصل است:

فصل اول، که بسیار مختصر است، در واقع توضیحی است بر سبب نامگذاری کتاب به الشجرة الإلهیة. در این اثر، علم حکمت الهی به درخت تشبیه شده است. درخت حکمت به مثل، دارای ریشه، تنه و شاخه است. به لحاظ تعلیم و تعلم، علوم زبان و ادب همچون ریشه آن شجرة الهی، و منطق تنه آن، و حکمت الهی به مانند شاخه، بر آن ریشه و تنه رویده است. اما به لحاظ حقیقت و واقعیت خارجی، موضوع به عکس است یعنی واجب الوجود که حکمت الهی، علم معرفت اوست، اصل و ریشه است و همه بر او قائمند.

در این تشبیه و تمثیل، شهرزوری جایگاه والایی برای علوم لغت و زبان قائل شده است و در عین حال از این تشبیه، رابطه عمیقی بین منطق و زبان شناسی برقرار می‌گردد که شایسته مطالعه و بررسی است.

فصل دوم که چپستی منطق، جهت نیاز به آن، طرح کلی مباحث منطقی و پیوستگی اجزای آن بیکدیگر در آن به روشنی تبیین شده است، به حقیقت، توضیحی است بر چرایی دو بخشی بودن منطق:

وی ابتدا حقایق خارجی را به مجردات و محسوسات تقسیم می‌کند: مجردات حقایقی هستند که ذاتشان معقول است و معقولیت آنها نیاز به عملی از قبیل تجرید از عوارض غریبه ندارد مثل باری تعالی و عقول؛ البته ممکن است برخی از متألهان به جای تعقل، مجردات را مشاهده کنند که البته وضوح مشاهده نسبت به تعقل قابل مقایسه نیست و به عبارت شهرزوری نسبت مشاهده به تعقل همانند نسبت دیدن چیزی در فروغ خورشید نیمروزی به دیدن سیاهی آن در تاریکی است.

اما محسوسات حقایقی هستند که با عمل تجرید، معقول می‌شوند و این صورت مجرد در واقع معنای مشترکی است که بر همه افراد خود قابل انطباق و صادق است.

عقل آدمی در جریان انتزاع صور کلیه از جزئیات، در مقام مقایسه آنها به جهات اشتراک و افتراق آنها پی خواهد برد؛ مثلاً با انتزاع مفهوم انسان و اسب از اشخاص جزئی آن دو، متوجه خواهد شد که آنها در یک مفهوم کلی یعنی حیوانیت مشترکند. این معنای مشترک «جنس» است؛ چنانکه معلوم خواهد شد که مفهوم انسان و اسب هرکدام دارای صفت ممیزه است که با آن از یکدیگر متمایزند مثل ناطقیت و صاهلیت. این مفهوم ممیز «فصل» است. مجموع جهت اشتراک و افتراق، مثل «حیوان ناطق»، «نوع» است؛ چنانکه صفت خاص یک نوع، «عرض خاص» و صفت مشترک بین چند نوع، «عرض عام» است. عقل آدمی با ترکیب تقییدی این مفاهیم به «تصورات و حدود» و با ترکیب خبری آنها به «حجت و تصدیقات» پی خواهد برد. و به این ترتیب کلیات پنجگانه در حکم مقدمه‌اند و تصورات و تصدیقات دو بخش اصلی منطق صورت را تشکیل می‌دهند و صناعات پنجگانه منطق ماده‌اند.

شهرزوری در این فصل پس از طرح تصویری از کل مباحث عمده منطق، وارد مباحث تصور و تصدیق می‌شود و توضیح می‌دهد: کلیات انتزاعی یا تصوراتند و یا تصدیقات. یکی از نتایج این سخن این است که مجردات مثل باری

تعالی و عقول که حقایق محض و شخصی اند از تصور و تصدیق منطقی، که در باب کلیات است، خارجند.

پس از بیان تفصیلی مباحث مختلف تصور و تصدیق به فلسفه منطوق و علت نیاز به آن پرداخته است. جایگاه منطوق در میان علوم که آیا خادم علوم است یا رئیس آنها و چالش بین فارابی و ابن سینا در این باب و این مطلب که منطوق علم است یا آلت و واسطه، از دیگر مباحث این فصل است که شهرزوری با تبیین نظر ابن سینا و شیخ اشراق در آن داوری کرده است.

در فصل سوم ابتدا به تبیین موضوع منطوق که معقولات ثانیه یا تعبیری که شهرزوری با نقل نظر دیگران، ترجیح داده یعنی «معلومات تصویری و تصدیقی» و در نهایت «موصل تصویری» و «موصل تصدیقی» یا «اقوال شارحه» و «حجت» پرداخته است. در این فصل مجدداً مباحثی از تصور و تصدیق و رابطه لفظ و معنی به اختصار بیان شده است.

پس از مقدمه، قسم اول که بحث از موصل تصویری یا «اکتساب تصورات» است آغاز می‌شود: قسم اول در شش فصل است:

فصل اول در دلالت الفاظ و مباحث متعلق به آن است. شهرزوری تقریباً تمام مباحثی را که در باب دلالات مطرح بوده آورده است. شهرزوری در این فصل، خود تعریفی از «دلالت» کرده و سپس به طرح و نقد نظر ابن سینا، سهروردی، فخر رازی و خونجی پرداخته است و ضمن اشاره به اینکه ابن سینا و سهروردی در دلالات ثلاث به قید «وساطت وضع» اشاره نکرده‌اند، با نقد نظر خونجی که بر این قید تأکید کرده، می‌گوید: «پیروی از بزرگان حکمت از پرداختن به این قبیل امور عملاً تباه کن بهتر است» با این حال خود او به تفصیل به این قبیل امور پرداخته است. یکی از مباحث این فصل، مهجوریت دلالت التزام در علوم است که به چه معنی است.

فصل دوم در باب مفرد و مرکب و احوال آنهاست. در این فصل نیز ضمن پرداختن به تمام مباحث مطرح شده در باب مفرد و مرکب، با استفاده از نظر ابن

سینا و سهروردی و فخر رازی و دیگران، به تجزیه و تحلیل مباحث پرداخته است.

شهرزوری در این فصل پس از تعریف و توضیح مفرد و مرکب و نقد سخن دیگران، مفرد را از چند جهت تقسیم کرده است: یکبار به اعتبار استقلال و عدم استقلال مفهومی که به حرف و فعل و اسم تقسیم شده است و بار دیگر به لحاظ یا عدم لحاظ نسبت یک لفظ مفرد با لفظ دیگر، که گرچه اصل تقسیم و ذکر اقسام از دیگران است اما به احتمال قوی مبنای تقسیم یعنی اعتبار نسبت یا عدم اعتبار آن از شهرزوری است.

فصل سوم در باب کلی و جزئی است. شهرزوری در این فصل نیز به مباحث گوناگون کلی و جزئی پرداخته است.

فصل چهارم در باب ماهیت و اجزاء آن است. شهرزوری در این فصل مباحث متعلق به جنس، فصل و نوع را، با طرح اشکالات و پاسخها و نقد آنها، به تفصیل بیان کرده است.

فصل پنجم در امور خارج از ماهیت، یعنی عرض خاص و عرض عام و سایر مسائل متعلق به کلیات پنجگانه است و شهرزوری مباحث و مسائل متعلق به آنها را با نقد و به تفصیل بیان کرده است.

فصل ششم در باب تعریف و مباحث متعلق به آن است. شهرزوری در این فصل نیز با نقل و نقد نظرات، به تفصیل به موضوع پرداخته است. وی در این فصل، بابی تحت عنوان «تنبيه على مواضع الغلط في التعريفات» گشوده و خطاها و مغالطاتی را که ممکن است از طریق تعریف نادرست صورت پذیرد جمع آوری و تنظیم کرده است که بسیار مفید است. شهرزوری در پایان این فصل به تفصیل به طرح اشکالات فخر رازی بر تعریف و نقد و ایرادهای منطق نویسان عصرش بر آنها پرداخته است.

قسم دوم که در باب موصل تصدیقی یا «اکتساب تصدیقات» است در شانزده فصل است.

فصل اول در باب قضیه و اقسام و انواع آن است.

فصل دوم در باب مسائل مختلف قضیه و اقسام آن است، از قبیل مباحث سور، حصر، اجمال، تقسیمات قضیه به شخصیه، محصوره، مهمله، حقیقیه، ذهنیه، خارجی و تحقیق در باب محصورات که به تفصیل و با طرح و نقد نظرات مورد بحث واقع شده است.

فصل سوم در بیان عدول و تحصیل است که مباحث مختلف متعلق به آنها به تفصیل مورد بحث و نقد واقع شده است.

فصل چهارم در باب جهات قضایا و مناسبات و مابینات آنهاست. در این فصل مباحث مختلف قضایا به لحاظ «جهت» و اقسام قضایای موجهه بسیط و مرکب و نیز اقسام قضایای مرکب از حملیه و شرطیه و جهات آنها با نقل و نقد نظرات به تفصیل بیان شده است.

فصل پنجم در باب تناقض است و شهرزوری در این فصل نیز مباحث مختلف متعلق به تناقض را در قضایا با نقل و نقد نظرات به تفصیل بیان کرده است.

فصل ششم در باب عکس مستوی است. وی در این فصل نیز با نقل و نقد آراء به تفصیل در باب عکس قضایای موجهه و حملیه و شرطیه بحث کرده است. فصل هفتم در باب عکس نقیض است. شهرزوری در این فصل نیز به صورت استدلالی و به تفصیل ضمن نقل و نقد آراء، عکس نقیض قضایا را تبیین کرده و در پایان فصل، تلازم قضایای شرطیه متصل و منفصل را به تفصیل تحت عنوان «تکمله فی تلازم المتصلات و المنفصلات» به صورت استدلالی تبیین کرده است.

فصل هشتم در باب قیاس و انواع آن است. شهرزوری به تفصیل با نقل نظر ارسطو و ابن سینا و دیگران در باب تعریف قیاس و اشکال اربعه و قرائن و ضروب منتج، مستدل، بحث کرده است. از نکات قابل ذکر آن است که در ذیل بحث از ضروب منتج شکل چهارم که بعد از ابن سینا استخراج شده، می‌گوید: با

توجه به کتاب مقوامات سهروردی، شاید شیخ اشراق این ضرروب را استخراج کرده باشد و نیز گفته شده است که مجدالدین جیلی آنها را استخراج کرده است. و این از موارد نادری است که در آثار متقدمان، در یک بحث علمی، نامی از مجدالدین جیلی برده شده است. مجدالدین در مراغه استادی سهروردی و فخررازی را به عهده داشته است و هرچند اطلاع روشنی از او در دست نیست اما علی القاعده دانشمند برجسته ای بوده است که دو شخصیت بزرگ چون سهروردی و فخررازی در محضر علمی او تربیت یافته اند.

فصل نهم در باب مختلطات بین قضایای موجهه در اشکال اربعه است. فصل دهم در اقترانات قضایای شرطیه است. شهرزوری به لحاظ بیان سابقه تاریخی طرح این بحث می‌گوید: ابن سینا مدعی است که برای اولین بار اقترانات شرطی را استخراج کرده و هم ابن سینا گفته است که ممکن است ارسطو آنها را استخراج کرده باشد اما به عربی ترجمه نشده و به ما نرسیده است. و سپس شهرزوری، سخن ابوالبرکات را که بیان ابن سینا را مبنی بر احتمال عدم ترجمه مطالب ارسطو، ناکافی دانسته و گفته «اگر ارسطو استخراج کرده بود به ما می‌رسید»، قانع کننده ندانسته و رد می‌کند. در عین حال می‌گوید چون ابن سینا برای اولین بار آنها را استنباط و استخراج کرده است مطالب او خالی از اشکال نیست.

فصل یازدهم در لواحق و توابع قیاس است.

فصل دوازدهم در برهان است.

فصل سزدهم در جدل است.

فصل چهاردهم در خطابه و قیاسات خطابیه است.

فصل پانزدهم در شعر و قیاسات شعری است.

فصل شانزدهم در قیاسات مفالطی است.

الرسالة الثالثة: في الأخلاق والتدابير والسياسات

به هنگام تصحيح رساله سوم، براين بنده مسلم شد كه اين رساله در حقيقت تلخيص و ترجمه آزاد اخلاق ناصري اثر قَيِّم خواجه نصير الدين طوسي است؛ به اين جهت تمامي رساله با متن اخلاق ناصري مقابله شد و برخي اشتباهات نسخه ها و نيز ابهامات عبارتي تا حدود اطمينان بخشي رفع گرديد.

تنظيم فصول و تقسيمات اين رساله با اخلاق ناصري متفاوت است؛ فصل بندي اخلاق ناصري به روش كتاب شفاي ابن سينا است؛ يعني كتاب به چند «مقاله» و هر مقاله به چند «فصل» تقسيم شده است؛ اما شهرزوري به پيروي از سهروردي در حكمة الاشراق، كتاب خود را به چند «قسم» تقسيم کرده است و پس از آن تقسيم بندي روشني ندارد. براي بعضي از مطالب عنواني ذكر کرده و براي بسياري ديگر هيچ عنواني قرار نداده است، كه مصحح با استفاده از اخلاق ناصري و در مواردی با توجه به متن كوشيده عناويني براي مطالب انتخاب كند كه بين دو قلاب | | مشخص شده است.

در ذكر مطالب نيز از اخلاق ناصري كاملاً پيروي نشده است؛ مثلاً شهرزوري، در اغلب موارد، مباحث نظري را حذف کرده است. به عنوان نمونه تمام مقدمه اخلاق ناصري حذف شده است، و از قسم اول از مقاله اول كتاب، كه «در تهذيب اخلاق» است، فقط خلاصه اي از مطالب فصل ششم را آورده؛ و از قسم دوم مقاله اول، به ترتيب به صورت انتخابي، مطالبی از فصول اول تا پنجم را در قسمت اول اين رساله ترجمه کرده است. و مطالب فصول ششم تا دهم را در قسمت دوم اين رساله گزينش، تلخيص و ترجمه کرده است و به اين جهت ناهماهنگي بين مطالب كاملاً مشهود است؛ و چون اين نظم در تمام نسخه ها يگسان بود صحيح ندانستم مطالب را بر مبناي نظم اخلاق ناصري تنظيم كنم.

شهرزوري به ندرت عبارتي از خود آورده است. البته گاه مفهوم عبارات شهرزوري با آنچه از اخلاق ناصري (چاپ مينوي - حيدري) فهميده مي شود متفاوت

است که با نقل عبارت اخلاق ناصری در پاورقی، سعی کرده‌ام بدون توضیح اضافی این تفاوت را مشخص کنم.

از نظر محتوای چنانکه اشاره شد مطالب کتاب ناظر بر اخلاق ناصری است که در مواردی روح مطلب نقل گردیده و اغلب عین عبارت خواجه نصیر الدین طوسی به عربی ترجمه شده است. و مطالب اخلاق ناصری نیز چنانکه خواجه تصریح کرده است: در بخش اخلاق ترجمه آزاد تهذیب الأخلاق و تطهیر الأعراق این مسکویه است^۱ و دو بخش دیگر یعنی حکمت منزلی و حکمت مُدُن، از آثار دیگر حکیمان و بیش از همه از فارابی برگرفته شده است^۲.

خواجه در اوائل مقاله دوم در بحث از تدبیر منزل^۳، توضیح داده است که مهم‌ترین منبع این بخش از حکمت که البته مختصر است از بروسن است که از یونانی به عربی ترجمه شده و بعد، متأخران یعنی حکیمان مسلمان «به آرای صائب و اذهان صافی در تهذیب و ترتیب این صناعات و استنباط قوانین و اصول آن بر حسب اقتضای عقول غایت جهد مبذول داشته» و آن را مدون کرده اند. از جمله، ابن سینا در این باب رساله‌ای نوشته است و خواجه تصریح می‌کند که خلاصه مطالب آن را در حکمت منزلی آورده است^۴ و خواجه به گفته خویش^۵ آنها را «با دیگر مواضع و آداب که از متقدمان و متأخران منقول بود موشع» کرده است.

همچنین خواجه در اوائل مقاله سوم در سیاست مدن^۶ تصریح کرده است که اکثر مطالب سیاست مُدُن منقول از اقوال و نکت فارابی است.

بنابراین بخشی از محتوای این رساله از موارث یونان است و بیشتر آن پرداخته حکیمان مسلمانی مثل فارابی و ابن سینا است که با قلم توانای خواجه طوس، نظمی هنرمندانه یافته است؛ و در زمینه حکمت عملی نه تنها یکی از

۱. اخلاق ناصری، صص ۳۵-۳۷.

۲. همان، ص ۳۶ و ۳۷ و ۴۳.

۳. همان، ص ۲۰۸.

۴. با تأسف باید بگویم که این بنده به نوشته ابن سینا دست نیافت.

۵. همان، ۲۲۸.

۶. همان.

شاهکارهای ادب پارسی است بلکه از کتابهای بنیان گذار این دانش والای انسانی بشمار می رود و آنگاه با مساعی حکیم توانای شهرزور به عربی بازگردانده شده و در حوزه حکمت عملی بر غنای ادب عربی اسلامی افزوده است.

حکمت عملی مشتمل بر سه بخش است: اخلاق، تدبیر منزل و سیاست مُدُن.

در باب اخلاق، توسط علمای مسلمان کتب بسیار پرداخته شده است و تدبیر منزل در مرتبه بعد قرار دارد و کمتر از همه به سیاست مدن - که از آن به فلسفه سیاسی تعبیر می شود - توجه شده است؛ متأسفانه حتی آثار موجود نیز یا همچنان به صورت خطی مانده و یا آن که به شیوه علمی تصحیح نشده است. به لحاظ اهمیت فلسفه سیاسی در روزگار ما انتشار علمی آثار متفکران پیشین، به نیت تدارک مجموعه سرمایه علمی و ادبیات فلسفه سیاسی دانشمندان مسلمان، بسیار ضروری است تا شاید بر پایه آن هم امکان ارزیابی گذشته، فراهم شود و هم هشدار و بیدار باشی باشد برای متفکران حوزه فلسفه سیاسی که به این مهم، که از مؤلفه های اساسی هویت فرهنگی و عمل سیاسی ما است، بپردازند. این بنده امیدوار است انتشار این اثر گامهای بلند و مؤثر بعدی را در پی داشته باشد.

نظری اجمالی به محتوای رساله سوم

چنانکه اشاره شد شهرزوری این رساله را در سه «قسم» تنظیم کرده است در قسم اول که بحث اخلاق است بعد از تعریف «خُلُق» و توضیح این موضوع که اخلاق قابل تغییر است، صفات اخلاقی را بر اساس قوای موجود در آدمی، که مبدأ این صفاتند تقسیم و تبیین کرده است. بر این پایه رفتارهای فردی انسان مبتنی بر سه استعداد یا قوه، یعنی عقل و غضب و شهوت است که هر کدام مبدأ بخشی از رفتارها و خواسته های آدمی است. و بنابراین، «اصول فضایل انسانی» که البته در حد وسط قرار دارند، عبارتند از: «حکمت»، «شجاعت»، و «عفت» که به ترتیب به حالت اعتدالی عقل و غضب و شهوت منتسب هستند، و فضیلت «عدالت»

که مبین وجود حالت اعتدالی هر سه قوه با یکدیگر است چهارمین اصل از اصول فضائل اخلاقی است.

در مقابل فضیلت، «ردیلت» است که به صورت «افراط» یا «تفریط» در دو طرف حد وسط قرار دارد.

شهرزوری کوشیده است تا فضائل فرعی منشعب از فضائل اصلی یا «اجناس فضائل» را به اختصار تبیین کند، چنان که در ضمن آن جایگاه ردیلتها را نیز در شجره صفات اخلاقی، با تعریفی کوتاه، مبین و مشخص ساخته است.

در قسم دوم که در حکمت منزلی است، ابتدا به تعریف و جایگاه منزل در زندگی آدمی پرداخته و روشن کرده است که منزل یا خانه جایی است که پنج رکن آن یعنی مرد، زن، فرزند، خدمت کار، و مواد غذایی و سایر لوازم مورد نیاز، در آن جمع باشند؛ یعنی اجتماع ارکان آن بر مبنای مصلحت جمع، تنظیم و اداره شود. در این تعبیر، خانه سنگ و گِل نیست، که یک مفهوم والای معنوی است. در حکمت منزلی، مرد که بر اساس اقتصاد آن روزگار، تهیه غذا و سایر نیازمندیهای خانه را از بیرون، به عهده داشته، متولی تدبیر کلی خانه است؛ و زن نگه داری خانه و سامان دهی داخلی آن را به عهده دارد.

با عنایت به ارکان منزل، تدبیر مال و غذا، که بقای شخص بدانها وابسته است، یکی از مسائل حکمت منزلی است، و مباحثی از قبیل دخل و خرج و حفظ مان و انواع مشاغل و اصول کلی حاکم بر اقتصاد خانواده و چگونگی کسب درآمد و خرج و حفظ مال از فروع این مسأله است.

زن یکی دیگر از مسائل حکمت منزلی است و مباحث مختلفی مثل هدف از ازدواج، مشخصات زن شایسته برای ازدواج، کیفیت روابط زن و مرد با یکدیگر پس از ازدواج، از متعلقات و فروع این مسأله است.

از نکات قابل توجه در روابط زن و شوهر آن است که مرد باید برای زن «کرامت» قائل شود. کرامت بدین معنی است که مرد کاری کند که موجبات محبت زن را فراهم سازد.

مصادیق و اسباب کرامت عبارت است از این که ظاهر زن را زیبا و آراسته دارد، در باب امور خانه با او مشورت کند، دست او را در باب تدبیر امر غذا و خدمتکار باز گذارد، با خویشان او به نیکی رفتار کند، و اگر زن شایسته بود از گزینش همسر دیگری بر روی او پرهیز کند.

خواجه طوسی و شهرزوری با بیان این سخن نغز که «نفس انسانی بر تعطیل صبر نکند»^۱ می‌گویند: دل مشغولی یا «اشتغال ذهنی»^۲ زن در خانه همواره باید به عنوان یک عامل حفظ کیان خانواده مورد عنایت قرار گیرد.

فرزند نیز یکی دیگر از ارکان خانه و از مسائل حکمت منزلی است. در باب تربیت او از جهات گوناگون مثل انتخاب نام خوب، تهذیب اخلاق، تعلیم، تشویق و تنبیه، آداب غذا خوردن و راه رفتن و نشست و برخاست و آیین سخن گفتن و امثال اینها به تفصیل بحث می‌شود. بیشتر دقایق مطرح شده برگرفته است از سخنان بروسن یونانی، که در تهذیب الأخلاق این مسکویه و اخلاق ناصری بدان تصریح شده است.

چنانکه اشاره شد خدمتکار نیز یکی از ارکان خانه محسوب می‌شود. بنابراین یکی دیگر از مسائل حکمت منزلی امور متعلق به خدمتکار است. در این مسأله مباحث مختلفی از قبیل جایگاه خدمتکار، چگونگی انتخاب خدمتکار، کیفیت رفتار با او، موضوع بحث قرار می‌گیرد.

در قسم سوم که «سیاست مُدُن» است بر این موضوع تکیه شده است که زندگی آدمی به لحاظ نیازهای بسیار، جز با «تعاون» سامان نمی‌یابد و تعاون نیز مندرج «اجتماع» است که از آن به «مدینه» تعبیر می‌شود. مدینه جایی است که انواع مشاغل و جزف و صنایع مورد نیاز زندگی در آن جمع باشد. از طرفی بدون تردید چنین اجتماعی نیازمند نوعی تدبیر و سیاست است که همگان بر آن تن دهند. این سیاست را «حکمت مُدُن» می‌نامند.

۱. اخلاق، ص ۲۱۸؛ همین رساله، ص ۲۱: «فإنَّ الإنسان لا یصبر علی التعلیل».

۲. در متن: «شغل الخاطر».

سیاست و تدبیر اگر بر وفق حکمت و مصلحت، چنان به کار رود که کمال نوع انسانی، و حفظ اشخاص را در پی داشته باشد «سیاست الهی» نامیده می‌شود و در غیر این صورت به نامی خوانده می‌شود که بدان اضافه شده است. بر اساس این توضیح، چهار نوع سیاست شناسایی و تبیین شده است:

۱- سیاست مُلک یا سیاست فضلا.

۲- سیاست غلبه یا سیاست فرومایگان.

۳- سیاست کرامت.

۴- سیاست جماعت.

خواجه و شهرزوری کوشیده اند، در بهترین نوع سیاست که آن را نوع نخست می‌دانند، بین اصطلاحات افلاطون و ارسطو و مسلمانان که از آنان به «متأخرین» تعبیر کرده‌اند - و به عبارتی بین عقل و شرع - سازش دهند؛ مثلاً «صناعت مُلک» یا «آیین کشورداری» قداما، همان «امامت» متأخرین دانسته شده است، چنانکه «مُلک» همان «امام» است که افلاطون او را «مُدبّر عالم» و ارسطو «انسان مدینه» نامیده است.^۱

البته منظور از «مُلک» نه کسی است که دارای سپاه و سلاح باشد بلکه آن کس است که به حقیقت شایسته این مسؤولیت است.

زمانه ای که در آن «نبی» و «امام» و «مُلک فاضل» حکم نمی‌رانند زمانه تاریک و فاقد نظام و آکنده از ستم و ویرانی است. سهروردی نیز - پیش از این دو حکیم - چنانکه در مقدمه حکمة الإشراف آمده، بر همین عقیده بوده است.

«اجتماع» و عوارض ذاتی و حالات آن که موضوع «حکمت مدن» است گاه به حسب منزل است، گاه محله، گاه شهر و گاه امت بسیار را شامل است و آخرین آن، اجتماع جهانی است که بزرگترین اجتماعات است.

هر اجتماع کوچکتر جزئی از اجتماع بزرگتر و به نوعی خدمتگزار آن است.

۱. در این تقریب اصطلاح، تفکر شیعی غالب به نظر می‌رسد.

در این دیدگاه اجتماعات یا حکومتها در طول یکدیگر قرار دارند.^۱ چون بسیاری از کمالات انسانی در زندگی جمعی از قوه به فعل می‌آید کسانی چون دیر نشینان و غارنشینان و متوکلان و سیاحان که زندگی فردی برگزیده‌اند نه تنها فاقد فضیلت و کمال خواهند شد، بلکه چون از خدمات جامعه بهره می‌برند و خود چیزی به جامعه نمی‌دهند، ستم‌کار خواهند بود.^۲ جامعه، مستقل از افراد و اشخاص، احکام و نظامات و خصوصیات دارد. اسباب شکل‌گیری جامعه‌ها بر مبنای «خیرات» و «شرور» است و به همین جهت اجتماعات دو دسته اند:

اجتماعی که سبب آن «خیرات» است که یک قسم بیش نیست، زیرا خیر «حق» است و حق یکی بیش نیست؛ حکما چنین اجتماعی را «مدینه فاضله» نامیده‌اند.

اجتماعی را که سبب آن «شرور» است، «مدینه غیر فاضله» خوانده‌اند و بر سه نوع است:

۱- مدینه جاهله.

۲- مدینه فاسقه.

۱. بر اساس این نظر، این درست است که همه جوامع به نوعی خدمتکار و قطعاً نیازمند یک‌دیگرند و اگر چنین اندیشه جهان شمولی حاکم شود، این احتمال قوت می‌گیرد که به جهت احتیاج همه به یکدیگر، منازعات محلی و منطقه‌ای و جهانی ریشه کن شود، اما هنوز در روزگاری که ما زندگی می‌کنیم صلح یک آرزو است. بر پایه این نگرش، اگر همه جوانب موضوع دیده نشود با توجه به پدیده قدرتهای بزرگ، روابط ملتها و سیاست خارجی آنها گرفتار مضایقی شده و موجب منازعات بسیار خواهد گردید و در تجربه زمان ما نیز که حکومتها به صورت عرضی و افقی نسبت به یکدیگر تعریف و پذیرفته شده‌اند، سایه شوم جنگ هنوز بر جهان گسترده است. البته در اندیشه این فیلسوفان، در بهترین نوع سیاستها، که قبلاً بدان اشاره شد، برای اجتماعات کوچکتر مشکلی بوجود نخواهد آمد.

۲. و این نکته بسیار مهمی است که در جامعه همه باید کاری برای دیگران انجام دهند و هیچ‌کس نباید فقط مصرف‌کننده باشد. این فلسفه‌ای است که حکومت همواره باید آن را به جد مورد توجه قرار دهد و قوانین لازم را وضع و اجرا کند و راه ارتقای چنین کسان را، که در روزگار ما تنوع بسیار یافته است با قدرت ببندد. بر این پایه، شاید یکی از جهات حرمت تکذبی در اسلام نیز همین باشد.

۳- مدینه ضالّه.

هریک از این مدینه ها دارای خصوصیتی است که این مقدمه ظرفیت پرداختن کامل به آنها را ندارد.

اجمالاً، مدینه فاضله اجتماعی است از کسانی که برای کسب خیرات و از میان بردن رذایل گرد هم آمده اند و در دو چیز اشتراک دارند:

۱- اشتراک در اندیشه و رأی، مثل اعتقاد همگان به مبدأ و معاد.

۲- اتفاق در افعال، یعنی کارهایی که انجام می دهند، در جهت تحقق کمال انسانی و در قالب حکمت است و با قوانین عدالت اندازه گیری شده است و علی رغم اختلافات اشخاص، جامعه در یک مسیر و به سوی یک غایت حرکت می کند. مؤلفه های مدینه فاضله که ارکان آن محسوب می شوند عبارتند از:

۱- افاضل، که عبارتند از حکیمان و صاحبان رأی و اندیشه.

۲- سخنوران (ذوی الألسنه)، که عبارتند از گروهی که عامه را به سوی دیدگاههای گروه اول هدایت می کنند، مثل شعرا و ادیبان و اهل فقه و کلام و امثال آنان.

۳- اندازه گیران (مقّدرین) که قوانین عدالت را در جامعه سامان می دهند و داد و ستد ها را معین می کنند مثل مهندسان و حسابداران.

۴- مجاهدان، که عبارتند از نیروهای نظامی حافظ مدینه از تجاوز دیگران.

۵- سرمایه ورزان^۱، که عبارتند از همه کسانی که امر معیشت جامعه توسط آنها سامان می یابد؛ مثل تاجران و پیشه وران و صنعتگران.

رؤسای مدینه در سلسله مراتب از بالاترین تا کوچکترین دارای شرایط و خصوصیات هستند.

ریاست عالی مدینه فاضله با حکمی است که واجد شرایط چهارگانه - حکمت، تعقل تام، داشتن قدرت بیان کافی برای اقناع، و توانایی لازم برای جهاد و

۱. همین رساله، ص ۱۰۴: «المرتّبون للأقوات ... یسمّون بذوی الأموال» بنابراین «نان آوران» یا «مال داران» هم می توان تعبیر کرد. مصحح «سرمایه ورزان» را برگزیده است.

دفاع از مدینه در قبال دشمنان - باشد. این ریاست را «ریاست حکمت» نامند. و اگر یک فرد واجد شرایط چهارگانه نبود، چهار نفر که مجموعاً دارای صفات چهارگانه باشند مشترکاً و در حکم یک فرد، تدبیر مدینه را به عهده خواهند داشت. این نوع ریاست را «ریاست افاضل» گویند.

«ریاست سنت» و «ریاست اصحاب سنت» به ترتیب در مراتب بعدی تصدی ریاست جامعه قرار دارند.^۱

در جامعه فاضله به اقتضای عدالت، هر فرد باید در مرتبه و جایگاه خود قرار گیرد.

در مدینه فاضله هر فرد باید بر اساس ویژگیهای خود فقط در یک شغل کار کند، زیرا هم متناسب با استعداد او است و هم این که سبب نازک بینی در کار و تکامل آن خواهد شد.

مدینه فاضله با ظهور و قدرت یافتن این اصناف ساقط می‌شود:

۱- ریاکاران (مراثیون).

۲- تحریف کنندگان.

۳- بُغات.

۴- مارقین.

۵- مغالطه گران.

و ممکن است علاوه بر اینها عوامل دیگری نیز در فروپاشی مدینه فاضله

مؤثر باشند.

مدینه جاهله - یکی از اقسام «مدینه غیر فاضله» - شش قسم است:

۱- اجتماع ضروری.

۲- مدینه نذالت.

۳- مدینه خست.

۱. این قبیل فیلسوفان سیاسی علی رغم طرح این موضوعات مهم مربوط به حکومت و قدرت، هیچ شیوه‌ای برای انتخاب حاکم واجد شروط، یا چگونگی انتقال قدرت، بیان نکرده‌اند.

۴- مدینه کرامت.

۵- مدینه تغلب.

۶- مدینه احرار.

هر قسمی خصوصیتی دارد که آن را از دیگر اقسام متمایز می‌کند.
مدینه فاسقه، مدینه ای است که در آن عقاید مردم با عقاید اهل مدینه
فاضله مشترک است؛ اما در عمل با آنان مخالفند و رفتارشان رفتار جاهلی است.
اقسام مدینه فاسقه، به تعداد اقسام مدینه جاهله است.
مدینه ضالّه، مدینه ای است که سعادت که تخیل می‌کنند شبیه به سعادت
حقیقی است، اما چون بر تخیل مبتنی است دور از حقیقت و به خطا است.
در سلسله طولی از پایین به بالا، بالاترین سیاستها که همه به آنها ختم
می‌شود، بر دو گونه است:

- ۱- سیاست فاضله یا امامت است، که غرض از آن به کمال رساندن
مردمان، و لازمه آن رسیدن به سعادت است.
- ۲- سیاست ناقص یا تغلب است، که غرض از آن به بند کشیدن مردمان، و
لازمه آن نیل به شقاوت است.

سیاست نوع اول، جامعه را سرشار از «خیرات» می‌کند:
«خیرات عامه» عبارتند از: امنیت، آرامش، دوستی، عدالت، مهربانی،
وفاداری و امثال اینها.

سیاست نوع دوم، جامعه را پر از «شرور» می‌کند:
«شرور عامه» عبارتند از: ترس، اضطراب، تنازع، حرص، عنف، غدر،
خیانت، غیبت، سخن چینی و امثال اینها.^۱

۱. در این بیان، خیرات و شرور عامه دو میزان و معیار مبتنی بر واقعیت خارجی برای
تشخیص و حکم به خوبی و بدی حکومتها، دانسته شده است.
خیرات عامه همچنان از موضوعات مورد نیاز جامعه بشری است و هنوز علی‌رغم این همه
پیشرفت حکم کیمیا را دارند؛ چنانکه شرور عامه از اموری است که جامعه بشری هنوز از آن
←

دو بیماری مایه رنج جهان است:

۱- شهریاری یا سیاست تغلبی.

۲- حکومت مبتنی بر هرج و مرج.

پس از این مطالب، به تفصیل بهترین شیوه های سیاست و رفتار حاکمان توضیح داده شده است، که پرداختن به آنها در این مقدمه نمی‌گنجد.

شیوه تصحیح و مشخصات و رموز نسخ

به لحاظ نقصهایی که در همه نسخه ها وجود داشت، هیچیک اصل قرار داده نشد و در تصحیح متن شیوه گزینشی انتخاب شده است.

نسخه های مورد استناد برای رساله های یک و دو و سه عبارتند از:

۱- نسخه عکسی شماره ۱۸۳۹ مجلس شورای اسلامی با رمز «م». این

نسخه که در ۸۶۰ هجری قمری تحریر شده، فاقد بخش منطق است و محرر کتاب، حذف بخش منطق را با توضیح این مطلب که بخش منطق مفصل بوده، توجیه کرده است. مشکل عمده این نسخه این است که بصورت پراکنده سطرها و صفحاتی از آن افتاده است.

۲- نسخه عکسی شماره ۵۰۲۳ برلین با ابعاد ۱۸ در ۲۷، ۲۲ سطری، بدون

تاریخ و احتمالاً استنساخ شده در قرن یازدهم هجری، به خط شکسته نستعلیق ریز، با رمز «ب». نسخه بسیار خوبی است اما متأسفانه عکسی که در دست این بنده است بسیار کم رنگ و دارای ریختگی و با خط بسیار ریز است و خواندن آن با مشقت بسیار انجام شد.

۳- نسخه عکسی شماره ۲۵۶ دانشگاه توپینگن با رمز «ت». این نسخه با

خط نستعلیق بسیار خوش، تحریر شده است اما چون در عکس، صفحه سیاه

در رنج است و نکته مهم این است که سیاست و تدبیر جامعه هنوز از رذائل اخلاقی که مورد توجه فلاسفه سیاسی گذشته بوده است نه تنها پاک نشده است، بلکه تمایلی برای مورد توجه قرار دادن ارزشهای اخلاقی در سیاست دیده نمی‌شود.

است و خطوط سفید، خواندن متن با دشواری انجام شد. این نسخه علی رغم خط خوش بسیار مغلوط است و به این جهت چندان مورد اعتنا قرار نگرفت. از این رو به این جهت تمامی اختلافات آن را - که غلطهای آشکار است - با سایر نسخ در پاورق نیاورده‌ام و یقیناً با همان تعداد که نقل کرده‌ام، غیر قابل اعتماد بودن این نسخه روشن می‌شود.

۴- نسخه چاپی ترکیه با رمز «ن». چنانکه قبلاً اشاره شد آقای نجیب کورگون به عنوان رساله دکتري، رسائل الشجرة الإلهية را از روی دو نسخه تصحیح و بدون هیچ توضیح و مقدمه چاپ کرده است. متأسفانه هیچیک از نسخه‌ها معرفی نشده است و از این که گاهی در پاورق، اختلاف نسخه را از نسخه دیگری با رمز «أ» نقل می‌کند معلوم می‌شود به دو نسخه مراجعه کرده است و به نظر می‌رسد نسخه‌های خوبی در اختیار داشته است؛ با این حال متن دارای غلطهای بسیاری است. در تصحیح این نسخه ضعفهایی هست که بر هیچ خبیر منصفی پوشیده نیست؛ مثلاً نسخه‌ها را معرفی نکرده است، قواعد سجاوندی در اکثر مواضع رعایت نشده است، تقسیم متن به فقرات خطاهای فاحش دارد؛ حتی اشعار به صورت نثر نوشته شده است و در مواردی حتی فصل و عنوان آن در سطر مستقل نیامده است.^۱

در تصحیح رساله دوم علاوه بر نسخ مذکور، در موارد لزوم از منابع دیگر مثل منطق شفاء المعبر ابوالبرکات، منطق الملخص فخررازی، کشف الأسرار خونجی،

۱. به مراحل، چون چاپ ترکیه اشکالات ویرایشی بسیار داشت، این بنده که تقریباً از ده سال پیش از این، برخی کارهای مقدماتی را برای تصحیح این اثر جهت نشر آماده کرده بودم و به علی پیوسته به تأخیر افتاده بود. به تشویق دوست دانشمند، استاد محترم، جناب آقای دکتر غلامرضا اعوانی، که علاوه بر تشویق مکرر این بنده، با سماعت، نسخه‌های عکسی برلن و توپینگن و نیز نسخه چاپی ترکیه را در اختیار بنده قرار دادند، با استعداد از الطاف الهی به تصحیح آن همت گماشتم. رساله‌های نخست و سوم در بهمن ماه ۱۳۸۱ آماده چاپ شد اما ترجیح داده شد که رساله دوم نیز ضمیمه شود و متأسفانه به علت موانع، درست یک سال به درازا کشید و اینکه به لطف خدا، رساله‌های نخست و دوم و سوم آن در یک جلد تقدیم اهل فضل می‌شود و امید آن دارم که توفیق الهی مرا به انتشار بقیه یاری کند.

کشف الحقائق ابهری و امثال اینها، که در پاورقی‌ها مشخص است، استفاده کرده‌ام. در تصحیح رساله سوم، در موارد متعددی از اخلاق ناصری، اثر قیّم خواجه نصیر الدین طوسی^۱ بهره برده‌ام که در پاورقیها با نام اختصاری «اخلاق» مشخص شده است. آنگاه که به تهذیب الأخلاق ابن مسکویه استناد شده است، در پاورقی با نام اختصاری تهذیب مشخص است.

در جریان تصحیح اقدامات زیر انجام شده است:
املائی کلماتی از قبیل «حیوة»، «مهیة» و امثال آنها با قواعد کتابت جدید و به صورت «حیاء» و «ماهیه» نوشته شده است.

با استفاده از قواعد سجاوندی و اعراب گذاری برخی کلمات و تقطیع عبارات به فقرات و مراجعه به متون دیگر، کوشش کرده‌ام متنی قابل فهم و نزدیک به عبارت مؤلف در اختیار علاقمندان قرار گیرد؛ اما بدون تردید موارد اندکی یافت می‌شود که عبارت نارساست و شاید لازم بود در عبارت متن تصرف شود که مصحح به خود اجازه نداده است.

کلمه یا عبارتی که در نسخه ها نبوده و از منابع دیگر یا از طریق تصحیح قیاسی آورده‌ام، بین [] قرار گرفته است.

در این کتاب آیات و روایات و اشعار و سخنان دیگران تا حدودی، مورد استناد واقع شده است و در حد امکان مآخذ آنها معرفی شده است. برای این کتاب، فهرستهای لازم، تنظیم شده است و امید آن دارد که محققان را به کار آید.

از اهل فضل توقع آن است که مصحح را از تذکرات و نقدهای عالمانه خویش بهره‌مند فرمایند.

از جناب آقای دکتر غلامرضا اعوانی رئیس محترم مؤسسه پژوهشی حکمت و فلسفه ایران، هم به لحاظ اینکه بنده را بر این امر ارزشمند تشویق کردند و هم چنانکه اشاره شد نسخه‌های عکسی «ب» و «ت» و نسخه چاپی ترکیه را در

۱. تصحیح مینوی - حیدری، انتشارات خوارزمی، چاپ پنجم ۱۳۷۳ ش.

اختیار من گذاشتند، و نیز امکان چاپ آن را فراهم کردند، سپاسگزاری می‌کنم.
از فاضل ارجمند جناب آقای دکتر محمود یوسف‌ثانی که با حوصله تمام،
بخصوص بخش منطق را با دقت بررسی و نقائص آن را تذکر دادند، تشکر
می‌کنم.

از همسر صبورم که با فداکاری خویش مرا در انجام این خدمت علمی
یاری کردند، سپاسگزارم.

در پایان، خدای متعال را سپاس می‌گویم که به این بنده توفیق داد به
انگیزه احیای میراث علمی گذشتگان که همت و توان خویش را در حد بضاعت بر
آن گماشته‌ام، یکی دیگر از موارث علمی ارزشمند را از مجموعه گنجینه کتب
خطی به روش علمی تصحیح و تنقیح کنم؛ امید که مقبول افتد.

و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمین

نجف‌قلی حبیبی

دانشیار دانشکده الهیات و معارف اسلامی - دانشگاه تهران

تهران، ۱۲ بهمن ۱۳۸۲

(سالروز ورود امام خمینی به ایران و آغاز دهه مبارک فجر انقلاب اسلامی)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وسياق

الشجرة الإلهية في علوم الحقائق الربانية

الرسالة الأولى

في المقدمات و تقاسيم العلوم



مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

بسم الله الرحمن الرحيم^١

الحمد لله على سوابغ نعمه و مواهب حكمه و شمول إحسانه و نيّر
برهانه، حمداً لا تُبْلَغ نهايته و لا تُنْال غايته^٢.

و أشهد أنّ محمداً عبده و رسوله بعثه بالنور الساطع و الضياء اللامع،
بشيراً و نذيراً و داعياً إلى الله بإذنه و سراجاً منيراً صلى الله عليه و على آله و
أصحابه مانح خمام، و قطر غمام^٣.

و بعد، فهذه رسائل موسومة برسائل الشجرة الإلهية في علوم الحقائق الربّانية.

١. م: + و به تستعين؛ ن: + و به الإعانة و التوفيق.

٢. ب، ن: لا تبليغ نهاياته... غاياته. ٣. ن: غام.

الرسالة الأولى
في المقدمات و تقاسيم العلوم
و هي تشتمل على فصول:

الفصل الأول
في صفة الحكمة و شرح أحوالها الممدوحة

اعلم أنّ العلوم الحكيمة - قدسها الله - على اختلاف أنواعها و أصنافها و
تباين أصولها و فروعها، من أعظم المنع و المواهب و أجل العطايا و المطالب، و
أفضل الأعمال و الكمالات و أشرف النخائر و السعادات. و أهلها خواص الله و
أولياؤه، و أحبّاء الرّب و أصفياؤه. و العناية الأزلية توجب تبجيلها، و الكتب
الإلهية تقتضي تعظيمها، و الرموز النبوية تشير إلى توقير أربابها و تفخيم
شأنهم، و تلويحات المستبصرين تومئ إلى تقرّظ أصحابها و علو مكانهم^١.
و بالجملة، فإنّ قيام العالم العلويّ و السفليّ، و ابتهاجات جميع
الموجودات ليس إلّا بـ«الحكمة» التي هي عبارة عن معرفة الموجودات و
معاينتها أعني بعلم اليقين أو بعين اليقين؛ و لا سعد من سعد إلّا بمعرفتها؛ و لا

١. ت. ن: أحباب. ٢. ت: تقرّظ.

٣. اشارة است به آيات و أخبار و كلمات بزرگان كه در باب علم و حكمت و حكماء و علماء وارد شده است؛ از آن جمله است آنچه خود او در مقدمه كتاب روضة الأرواح و روضة الأفراح مشهور به تاريخ الحكماء، ص ٣٤، نقل كرده است.

شقي من شقي إلا جهلها؛ فهي أم الفضائل وأفضل الوسائل.
وقد جاء في الوحي الإلهي: ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾^١.
وجاء: ﴿أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾^٢ إشارة إلى دعوة الخلق إلى الله بأحد الطرق الثلاثة أعني البرهان و
الخطابة والجدل.

وقال: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لَقْمَانَ الْحِكْمَةَ﴾^٣ قد ذكر^٤ ذلك في معرض الامتنان
عليه.

وقال: ﴿وَاتَّبَعْنَا الْحِكْمَةَ وَفَصَلَ الْخُطَابَ﴾^٥؛ ف«الحكمة» معرفة أعيان
الموجودات على ما هي عليه، و«فصل الخطاب» إشارة إلى التعبير عنها باللفاظ
بليغة فصيحة^٦.

وقد وصف الله سبحانه نفسه كثيراً في الكتب المنزلة ب«الحكمة»؛ فهي
أفضل الصفات وأتمها فيما وصف به نفسه. وجميع الأوامر الإلهية والنبوية
إنما هو أمر بتحصيل الحكمة أو باقتناص^٧ بعض أجزائها.

وقد ذكر البارئ - جلّ جلاله - في الكتب السالفة: «عبيدي خلقتك وأنا حي
لايموت، أطعني فيما أمرتك و أنتَ عَمَّا نَهَيْتُكَ، أجعلك مثلي حياً لايموت».

وجاء في الكتب القديمة: «إعرف نفسك يا إنسان تعرف ربك».
وقال النبي^٨ صلى الله عليه وسلم: «الحكمة ضالة المؤمن يأخذها
حيث وجدها».

وقوله عليه السلام: «لاتؤثروا الحكمة غير أهلها فتظلموها و لاتمنعوا

١. سورة بقره، آيه ٢٦٩. ٢. سورة نحل، آيه ١٢٥.

٣. سورة لقمان، آيه ١٢. ٤. ن: فنذكر.

٥. قال: + تعالى م. ٦. سورة ص، آيه ٢٠.

٧. ت: ن: بالالفاظ البليغة الفصيحة. ٨. ت: باقتباس.

٩. اقتباس از رسائل اخوان الصفا، ج ١ ص ٢٩٨ كه در آن به نقل از برخی از كتب بنی اسرائیل چنین آمده است: «يا بن آدم خلقتك للابد ... لا أموت» و نیز مراجعه شود به: نزهة الأرواح، ص ٣٢ به بعد.
١٠. نسخه ها: - النبي.

أهلها فتظلموهم».

و قوله عليه السّلام: «أعرفكم بنفسه أعرّفكم بربه»؛ و: «من عرف نفسه فقد عرف ربه».

و قال: «رأس الحكمة معرفة الله».

و كان عليه السّلام إذا كملت الفضيلة لأحد من أهله، قال: «يا أرسطاطاليس هذه الأمة».

و قوله: «تفكر ساعة أفضل^٢ عند الله من عبادة سبعين سنة»؛ و «التفكر»: ترتيب المقدمات على وجه مخصوص ليتوصل بها إلى إدراك المجهولات^٣.

و لما رجع عمرو بن العاص من الإسكندرية سألّه عليه السّلام عن عجائبها، فقال: «رأيتُ قوما متطيلسين يستديرون^٤ حول رجل، يبحثون و يذكرون رجلاً يقال له أرسطاطاليس لعنه الله»^٥؛ فقال عليه السّلام: «مّة ياعمرو! إنّه كان نبياً؛ فجهله قومه»^٦.

و قال المعلم الأوّل^٧: «من لم يكن حكيماً لم يزل سقيماً».

و قال: «إذا كانت الحكمة خيراً الدنيا، و ثوابها خيراً الآخرة فأحقّ ما وجهت إليه همّك الحكمة»^{٨، ٩}.

و قال: «إذا غابت الحكمة عن النفس عمّت^{١٠} عن نفسها و غيرها، كما يعمى البصر عن نفسه و غيره إذا غاب عنه ضوء الصباح».

و قال أفلاطون الإلهي: «ليس في عطايا البارئ تعالى أعظم من الحكمة».

١. ت: يا.

٢. زه: خير.

٣. زه: ص ٣٥: ترتيب المقدمات و نصب الأدلة لإدراك المعقولات.

٤. زه: ص ٣٧: يتريلسون و يجتمعون حلقاً.

٥. م: لعنه الله.

٦. م: + هكذا سمعنا والله أعلم.

٧. م: + فإنّ من أعرّض عنها.

٨. م: + فإنّها عبارة: «في حسرة و ندامة و غصّة و مهانة» در ص ٩، از نسخه «م» افتاده است.

٩. ن: عميت.

و قال: «موت الأجساد دثورها، و موت الأرواح جهلها»^١.
و قال ديمقراطيس: «الحكمة تلطيف النفس و تهذيب الفكر؛ فهذبوا
أفكاركم باقتباس الحقائق، و ذكروا^٢ أنفسكم بالتخلص من عالم الفناء
و الإتصال بعالم البقاء».

و قال سقراط^٣: «كل من يحضرنا يزعم أنه «حكيم»، و إنما «الحكيم» -
أيها الرجال - هو الله تعالى».

و قال: «الحكمة سُلَّم العلو، من عدمها عدم القرب من بارئها؛ و قيل له: «ما
لك كثير الفكر؟» فقال: «تندماً على ما مضى من أيامي التي هدرت بالغفلة».

و قال: «ليس ما مضى من الدنيا إلا كما لم يكن، و ما بقي منها إلا كما
مضى».

و كان مكتوباً على باب صومعته: «سلامي على من لا أعرفه و
لا يعرفني».

و وصف بعض الحكماء^٤ الحكمة فقال: «النور جوهرها، و الحق
مقصدها، و الإلهام سائقها، و القلب^٥ مسكنها، و العقل قابليها^٦، و الله ملهمها، و
اللسان مظهرها».

و ترى الكل فهي للكل بيت	هذب النفس بالعلوم لترقى
م سراج، و حكمة الله زيت	إنما النفس كالزجاجة، و العذ
و إذا أظلمت فإنك مسيت	فإذا أشرقت فإنك حي

و فضائل الحكمة و مناقبها أكثر من أن تعدّ و تحصى؛ و لا تنال إلا
بالسعي الشديد و الإجتهد الصائب الحميد، مع الذكاء العظيم و الصبر الجسيم،

١. افلاطون في الإسلام، ص ٢٥٢ و در آن چنین است: «و أما موت الأنفس فهو جهلها».

٢. ن: زكوا.

٣. نزعة، ص ٢٦.

٤. ن: الطب.

٥. نزعة: العارفين.

٦. نزعة: قائدها.

و الزبرات^١ الزائدة و الأنفاس المتصاعدة.

بيت

إذا كان بذر^٢ العيش ليس بحاصل لذي اللب^٣ في الدنيا بغير المتاعب
فكيف بأسنى^٤ العز في عالم البقاء لذي الجهل مع تفضيل تلك العجائب
و علّة وجودنا و غاية إيجادنا هو طلب الكمال و تحصيله و هو محصور
في قسمي الحكمة - أعني النظري و العملي - فإذا انتقشت النفس بهذين الكمالين
و استتضأت بما ذكرنا من الأصلين، تطهّرت من الموادّ الجسمانية، و تقدّست
من الطبائع الجرمانيّة، و تطلّفت بالعلوم العقليّة الروحانيّة؛ فحينئذ تشناق إلى
مفارقة كدورات الأبدان، و الكون في زمرة أهل الجنان، و مصاحبة عالم
الأرواح، و معاينة حقائق الأشباح، و تنخرط في سلك الروحانيات من العقول و
النفوس العلويّات.

أقول لسعد و الركاب^٥ مناخه^٥ أنت^٦ لأسباب المنيّة هائب
و هل خلق الله السرور؟ فقال: لا فقلت أثرها أنت لي^٧ اليوم صاحب
و ترتاح إلى ما أعدّه^٨ الله لعباده الصالحين الفاضلين من الروح و الريحان
و السكون في أعلى غرف الجنان و معاشرة الحور و الولدان، كما ذكره جلّ
جلاله في محكم آيات القرآن.

أعدّ ذكر نعمان لنا إن ذكره هو المسك ما كزّرته يتضوّع
و إن قرّ قلبي فأتهمّه و قلّ له أنت^٩ بغير المقام به^{١٠} مولع

١. ن: الزفريات.

٢. ن: نزر (نسخه بدل): نذر.

٣. ت: الريحاف.

٤. ع: أنت.

٥. ن: أعدّه.

٦. ن: العامرية.

٧. ن: نزر (نسخه بدل): نذر.

٨. ن: مناخه.

٩. ت: إلى.

١٠. ت: أنت.

و قد جاء في الكتب القديمة^١: «مَنْ قَدَّرَ عَلَى خَلْعِ جَسَدِهِ وَ تَسْكِينِ^٢ وَسَاوِسِهِ، صَعَدَ إِلَى الْعَالَمِ الْعُلُوي وَ جُوزِيَ بِأَحْسَنِ الْجَزَاءِ».

و قال الحكيم^٣ فيثاغورس: «إِذَا قَبِلْتُ مَا قَبِلْتُ لَكَ مِنْ تَحْصِيلِ الْعُلُومِ الْحَكْمِيَّةِ وَ التَّجَرُّدِ عَنْ عَالَمِ الْكُونِ وَ الْفَسَادِ، فَإِذَا^٤ فَارَقْتُ هَذَا الْهَيْكَلَ يُصِيرُ مُحَلِّكَ^٥ فِي الْهَوَاءِ، فَتَكُونُ سَابِحاً غَيْرَ عَائِدٍ إِلَى الْإِنْسِيَّةِ^٦ وَ لَا^٧ قَابِلًا لِلْمَوْتِ».

و قال المسيح للحواريين: «إِذَا فَارَقْتُ هَذَا الْهَيْكَلَ فَأَنَا وَاقِفٌ فِي الْهَوَاءِ عَنْ يَمِينَةِ الْعَرْشِ^٨، وَ أَنَا مَعَكُمْ حَيْثُمَا ذَهَبْتُمْ. وَ لَا تَخَالَفُونِي فِي شَيْءٍ حَتَّى تَكُونُوا مَعِيَ فِي مَلَكُوتِ السَّمَاءِ».

و قال النبي^٩ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: «إِنَّكُمْ سَتَرِدُونَ عَلَيَّ الْحَوْضَ غَدًا؛ فَأَقْرَبَكُمْ مِنِّي مَنْزِلَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ خَرَجَ مِنَ الدُّنْيَا عَلَى هَيْئَةٍ مَا تَرَكْتُهُ. أَلَا لَا تَغَيِّرُوا^{١٠} بَعْدِي! أَلَا لَا تَبْدِلُوا بَعْدِي!».

و العاقل يَتَبَيَّنُ^{١١} لَهُ بِأَدْنَى سَعْيٍ وَ أَقَلِّ نَظَرٍ عَوَارِ الدُّنْيَا وَ قَلَّةَ ثَبَاتِهَا وَ سُرْعَةَ قَنَاقِهَا، وَ مَا هِيَ عَلَيْهِ مِنَ الْغُرُورِ وَ الدُّثُورِ، وَ قَلَّةَ الْمَكْتِ وَ تَعَجِيلِ الْحَنْثِ^{١٢}؛ وَ مَنْ وَثِقَ بِهَا وَ اطْمَأَنَّ إِلَيْهَا فَهُوَ هَالِكٌ وَ لِلْحَزْمِ تَارِكٌ^{١٣}؛ فَإِنَّ الدُّنْيَا غَرَارَةٌ ضَرَّارَةٌ بَائِدَةٌ^{١٤}، وَ لِلْعُقُولِ^{١٥} حَائِرَةٌ. وَ مَا حَلَى وَ عَذَبَ مِنْهَا جَانِبٌ إِلَّا تَمَرَّرَ عَلَيْهِ جَانِبٌ؛ وَ إِنَّ الْمُلُوكَ الَّذِينَ بَنَوْا الْمَعَاقِلَ وَ الْحُصُونِ وَ عَمَّرُوا الْمَدَائِنَ وَ الْقُصُورَ، وَ قَادُوا الْجِيُوشَ وَ الْجُنُودَ، وَ نَصَبُوا الْأَعْلَامَ وَ السُّودَ^{١٦} إِذَا نَظَرْتَ إِلَيْهِمْ بَعَيْنَ الْبَصِيرَةِ وَ

١. برگرفته از: رسائل إخوان الصفاء، ج ١، الرسالة الثالثة في النجوم، صص ١٣٧ - ١٣٨.

٢. م: سکن.

٣. ب: ما إذا.

٤. ب: محلي؛ ن: مخلص.

٥. ب: إلا.

٦. ن: نسفه ها؛ - النبي.

٧. ن: تبين.

٨. م: باتك.

٩. م: العقول.

١٠. م: غرار ضرار بائد.

١١. ن: البنود.

١٢. م: غرار ضرار بائد.

١٣. ن: البنود.

١٤. م: غرار ضرار بائد.

١٥. ن: البنود.

١٦. م: غرار ضرار بائد.

التحقيق ترى كلاً منهم قد صار رميمًا، وأصبح هشيمًا، و تحت التراب مقيمًا، و من العلانق سقيمًا.

إذا انقطعت يوماً من العيش مدتي^١ فإنَّ عناء الباقيات قليل
إفإئعرض^٢ عن ذكرى وتنسى^٣ مودتي و يحدث بعدي للخليل خليل
فانهض أخي! - من غير تغافل و لا تكاسل - إلى ذلك العالم الأزلي و
السرور الدائم الأبدي^٤، إلى معاشرة إخوان الصدق و أبناء الحق، خلان الوفاء و
أهل الصفاء، إلى العالم البريء عن الكدر، المنزه عن الشرر، لا ملالة فيه و لا
سامة، و لا ضجرة و لا كآبة، في النعيم^٥ المقيم و العيش الكريم و الفضل العميم،
في حضرة رب العالمين و مجاورة الملائكة المقربين، غير مخرجين عن
مقاماتهم، و لا ممنوعين عن لذاتهم، مكثلين بالانوار الشارقة، مزيتين^٦ بالزينة
الفاخرة، إخواناً على سرر الأنوار متقابلين، و بحسب العلوم و الأخلاق
متفاوتين و متقاربين، لهم الطيران الحقيقي في فضاء الملكوت، و السباحة
المعنوية في بحر اللاهوت، لا يمسهم فيها نصب و لا يمسهم فيها لغوب.

إذا هبَّ من وادي العقيق نسيماً يذكّرني^٧ عهد الصبي فأهيم^٨
وإن لمعت^٩ نار^{١٠} على أبرق^{١١} الحمى دعاني هوئ^{١٢} في القلب منك قديم
هلم - أعزك الله - إلى عالم لا غاية لعجائبه، و لا نهاية لغرائبه، و لا يدرك
كما ينبغي لذاته، و لا يحاط بإحاطة العقل بهجاته، كما قال سيّد البشر في الحديث
القدسي^{١٣}: «أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت و لا أذن سمعت و لا خطر

٢. ت: مستعرض.

٤. ب. ن: السرمدي.

٦. ت: قد تبين.

٨. م: فاقم: ت: فاهم.

١٠. ت: ناد.

١٢. ت: هو كما.

١. ت: فدي.

٣. ت: يسمى.

٥. ت: النعم.

٧. ت: بذكر.

٩. م: (ن نسخه بدل): بلغت.

١١. م: أشرف.

١٣. ب: - في الحديث القدسي.

على قلب بشر»^١.

لقد هتفت في جذع ليل حمامة على فنن^٢ وهبا^٣ وإنني^٤ لنائم
كذب^٥ - وبيت الله - لو كنت عاشقاً لما سبقتني بالبكاء حمام^٦
فهذا هو القطرة من البحر، و الدرة من القعر. هذا حال المتطهرين بالماء
الإلهي.

و أما إذا لم تتطهر النفس بما ذكرنا من الطهارة، بل عاشت ساهية، و
مكثت لاهية، و فارقت الهيكل غافلة، و لم تسع^٥ في خلاص نفسها مدة عمرها، و
لم تفك رقيبتها في زمان حياتها، و لم تتحيل في أوان حصول القوة و طول المدة
في نجاتها، بل غرقت^٦ في بحر الطبيعة الفانية، و تاهت في بيداء^٧ الحواس
الهائمة، و أنست بظلمة الأجساد و لم ترفع نظرها إلى غير عالم الأحلام.

نراع لذكر الموت ساعة وقته فتعترض الدنيا فنلهو و نلعب^٨
و نحن بنو الدنيا خلقنا لغيرها و ما كنت فيها فهو شيء محبب^٩
فبعد موت الجسم و ذهاب الرسم و خفوق الحواس و زوال الأنفاس
لا يمكنها الترقى إلى العالم الملكوتي و الصقع^٩ اللاهوتي، و لا يتهيأ لها الخروج
إلى عالم الأجرام الفلكية و الجواهر الكوكبية، بل تبقى في قعر^{١٠} الأجسام الهاوية
و مع الصور القبيحة الهائلة^{١١} في حسرة و ندامة و غصة^{١٢} و مهانة و ذلة و
مسكنة و بؤس و محزنة^{١٣}، مترددة في طبقات الجحيم، و كارعة من الحميم، و

١. مستاحد ج ٢، ص ٣١٢ و ٢٢٨: حجة الأولياء ج ٩، ص ٢٢٨.

٢. ن (نسخه بدل): فتن.

٣. ن: وهنا.

٤. ت: أي.

٥. ن (نسخه بدل): غرقت.

٦. م (نسخه بدل): و تلعب.

٧. م: هذه.

٨. ت: قصر.

٩. م (نسخه بدل): «فأحق ما وجهت إليه همتك الحكمة» (ص ٤) تا اينجا از نسخه «م» افتاده است.

١٠. م: - و غصة.

١١. ت: مخزية.

١٢. ت: مخزية.

شاربة^١ شرب الهميم.

أحسنت ظنك بالأيام إذ حسنت ولم تخف سوء ما^٢ يأتي به القدر
فساعدتك^٣ الليالي فاعتزرت بها وعند صفو الليالي يحدث^٤ الكدر
كل ذلك لتراكم جهالاتها و رداءة أخلاقها و قبح أعمالها و سوء أفعالها،
لتركها البحث و النظر في العلوم، و نومها عن الأعمال الصالحة، و غفلتها عن
الأخلاق الزكية^٥، و سهوها عن تحصيل الإستعداد و إهمالها أمر المعاد؛ قد حق^٦
عليها غضب الجبار و طردت إلى عالم البوار، و ردت إلى أسفل السافلين^٧ و
مأوى^٨ الخاسرين، عمية عن مشاهدة الأنوار، صماء عن سماع أصوات
الأبرار^٩.

لقد كان في ظل^{١٠} الأراك^{١١} كفاية لمن كان يوماً يقتضيه رحيل^{١٢}
و من أعظم البلاء و العناء^{١٣} و الرزية و العزاء كونهم محجوبين عن ربهم
و قد ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون^{١٤}، و أحاطت بهم الأعمال السيئة؛ فلا
محيص لهم عنها، و أين المذهب و المفزع من الصفة اللازمة الثابتة التي لاتزول
إلا بمرور الدهور و الأعصار و زهاب الأكوار و الأدوار^{١٥}.

إن كنت تسمو^{١٦} إلى الدنيا و زينتها فسانظر إلى ملك الأملاك قارون
راحت عليه المنايا روحة^{١٧} تركت ذا الملك و العز تحت الماء و الطين

-
١. م: مترددا...كارعا...شاربا.
٢. ت: و ساعة بك: رساله فنييه (ترجمه) تصحيح فروزانفر، شركت انتشارات علمي و فرهنگي.
٣. چاپ چهارم، ص ١٩٥؛ و سالمك.
٤. ت: تجذب.
٥. ت: الزاكية.
٦. م: سافلين.
٧. م: + شعر.
٨. ت: ن: مثوى.
٩. م: ن: ظل.
١٠. ت: الإدراك. أراك: درخت پر شاخ و برگ با خارهای بلند.
١١. ت: و حيل.
١٢. اقتباس از آیات ١٤ - ١٥ سورة مطففين: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾.
١٣. م: + شعر.
١٤. ت: قسموا.
١٥. م: ب: روحة.

فأزهدي يا أخي - رحمك الله - من^١ غرور هذه الدنيا الفانية و اللذات الزائلة و الأحوال الواهية^٢ و الفرح القليل و السرور المستحيل، كما زهد فيها الأنبياء و الحكماء و الفلاسفة؛ فليست لك هذه الدار بدار مقام^٣ و لا منزل دوام، و لا مقر^٤ عز و إكرام؛ فاستعد للرحلة و الانتقال، و الخروج عن العلائق و الأثقال؛ فإن فعلت ذلك اختياراً، و إلا أُخرجت اضطراراً قبل فناء العمر و هجوم الكبر، و تقارب الأجل و كذب الأمل.

لهفي^٥ على عمرٍ ضيعت أوله و عاد آخره الأسقام و الهرمُ
كم أفرع السن بعد الفوت من ندم و أين يبلغ^٦ قرع السن و الندمُ
فاجتهد^٧ - أيدك الله - في تحصيل ما أشارت إليه الأنبياء في الكتب
المُنزلة المأخوذة عن الملائكة الأعلی، من^٨ وصف النعيم و العذاب المقيم؛ و ما
أشارت الحكماء في رموزاتهم^٩ في مدحهم العالم الأعلى النوري و ذمهم العالم
الأسفل العنصري؛ فلعلك تتصور بنور العقل ما تصوّروا، و تشاهد بصفاء^{١٠}
البصيرة ما شاهدوا، فتنبّه حينئذ من نومة الغفلة و رقدة الجاهلة، فتعيش^{١١}
عيشة السعداء المرضية و تحيي حياة الفضلاء المطمئنة^{١٢}.

بالعلم تحيي نفوس قطّ ما عرفت من قبل ما الفرق بين الصدق و العَيْنِ
العلم للنفس نور تستدلّ به على الحقائق مثل النور للعين



- | | |
|--------------------|--------------------|
| ٢. ن: الذاهبة. | ١. ت، ب، ن: في. |
| ٣. ت، ن: مقام. | ٢. م: مقرّ. |
| ٤. م: يبلغ. | ٥. م: لهفاً. |
| ٦. ب، ت، ن: في. | ٧. م: فاجتهد. |
| ٨. م، ت: رموزاتهم. | ٩. م، ت: رموزاتهم. |
| ١٠. م، +: شعر. | ١١. م، +: تعيش. |

الفصل الثاني

في شمة من تواريخ الحكماء و أحوال الحكمة

اعلم أنّ فضلاء أهل العالم اختلفوا في أنّ الحكمة من أيّ الأقاليم ظهرت
و في أيّ البلاد نشأت:

فأهل بابل، يزعمون أنّها منهم نشأت، و عنهم صدرت. و قد حكى عنهم
أبو بكر بن وحشية: إنّ النبط الكلدانيين من أهل بابل استنبطوا جميع العلوم
الحكيمة، و استخرجوا سائر المعارف الروحانية؛ و هم أول من رصد الكواكب،
و رتب الثوابت، و حكم على السيّارات و أحسن تسخيرها بالدعوات.

و زعم أهل الهند أنّ مبدأ الحكمة منهم، لأنّهم^٢ من حيّز الكوكب^٥ الأعظم
و الشيخ المكرّم «زحل»، و هو أول الأدوار؛ و أنّه أعطاهم العلوم، و أفاض عليهم
الفهوم؛ و تشعّبت بعد ذلك إلى أجيال الأمم.

و ذهب المصريون^٦ إلى أنّ أصلها منهم؛ و أنّ أهل العالم أخذوها عنهم و
فهموها منهم. و الدليل على هذا أنّ الحكمة أخذت عن آدم - صفي الله تعالى -^٨

١. م. - اختلفوا.

٢. انّ اينجاتا عبارت: «بل جاسية» (ص ١٥) انّ نسخه «ب» افتاده است.

٣. م. - لأنّهم.

٤. ت. خير.

٥. م. البصريون.

٦. ت. - صفي الله تعالى.

٧. ت. + هذه.

و عن ذريته شيث و هرمس أعني إدريس، و عن^١ نوح و هؤلاء كانوا سگان مصر و الشام. و آثارهم إلى الآن تشاهدها في تلك الديار؛ و أن هرمس الأعظم هو الذي نشرها^٢ في الأقاليم و أظهرها و أفاض على العباد، و سترها^٣ في البلاد، و هو أبو الحكماء و علامة العلماء - أشركنا الله^٤ في صالح دعائه.

و أمّا الروم و يونان فلم تكن الحكمة فيهم قديمة، و إنما كانت علومهم الخطب^٥ و الرسائل و اللغة و النحو و الأشعار. و كانوا صابئة^٦ يعظمون الكواكب^٧ و يعبدون الأصنام^٨.

و ذكروا أن أول من تفلسف ثاليس ملطي و بهم سُميت الفلسفة «فلسفة»؛ و كان قد تفلسف بمصر و قدم إلى ملطية^٩ و هو شيخ كبير. و نشر حكمته و أخبرهم بحدوث خسوف في أثناء الليل و أمرهم بضرب الطاسات ليشاهده^{١٠} من لم يكن يقظاً؛ فصار إلى الآن رسماً؛ فلما وقع اعتقدوا في الحكمة.

و كان بعده أنكسامندوس الملطي.

ثم انقسمانيس الملطي.

ثم بعده أثفيثاغورس و فلارمانيوس.

و كان بعدهما ارسلاوس من أثينة^{١١}.

و هؤلاء يتلو بعضهم بعضاً. و بهم استكملت فلسفة اليونانيين^{١٢}.

هذا هو المبدأ الأول للفلسفة الناشئة^{١٣} بملطية.

و^{١٤} المبدأ الثاني للفلسفة، من فيثاغورس بن ميثاخورس^{١٥} الذي من

٢. ن: + و.

٣. ت: + تعالى.

٤. ت: الكواكب.

٥. م: يشاهده.

٦. ت: يمشاهده.

٧. م: الفلسفة اليونانية.

٨. م: بملطية.

٩. ن: ميسارخوس.

١. ت: - عن.

٢. ت: نشرها.

٣. م: صابة.

٤. م: من رورني به نقل أن إخبار العلماء، بإخبار الحكماء، جمال الدين القفطي، ص ١٥.

٥. م: ملاطية.

٦. ت: استينة؛ م: اسطنتينة.

٧. ن: الغاشية.

٨. ن: و.

جزيرة ساميا^١ و هو المسمي للفلسفة بهذا الإسم الذي معناه «مُجِبّ الحكمة»^٢.
و كان قد لقي تلاميذ^٣ سليمان بن داود - على نبينا و عليه السلام^٤ -
بمصر و استفاد منهم و دخل هناك إلى بيوت^٥ المتألهين المرتاضين؛ و تأمّر
عليهم برياضات و مجاهدات عظيمة و علوم عميقة شاهدها منه؛ و لم يكن
يتمكّن من الدخول إليهم إلّا الرجل الشريد الفريد.
و تتلمذ أيضاً للحكيم المعظم الرباني أنبازقلس و هو أخذ عن لقمان الأخذ
عن داود النبي.

ثم سقراط المحبّ^٦ عن فيثاغورس، و أفلاطون أخذ عن سقراط، و أخذ
أرسطاطاليس عن أفلاطون و صحبه نيّفاً و عشرين سنة.
و كان إذا حضر التلاميذ لسماع الحكمة و لم يكن أرسطو فيهم أمسك،
فإذا استدعي منه قال: «حتى يحضر الإنسان» فإذا حضر، قال: تكلّموا فقد حضر
الإنسان^٧.

و أساطين الحكمة - المعتبرون عند اليونانيين - خمسة: أنبازقلس و
فيثاغورس و سقراط و أفلاطون و أرسطاطاليس - قدس الله نفوسهم و روح
رموسهم - فلقد أشرقت أنوار الحكمة في العالم بسببهم؛ و انتشرت علوم
المعقولات في الآفاق بسعيهم.

و كلّ هؤلاء كانوا حكماء فضلاء زهاداً عبّاداً متألّهين مُقْبِلين على
تحصيل الفضائل الإنسيّة، معرضين عن الدنيا و الأخلاق المذمومة الدنية؛ فهم
سادات العالم و الآباء المطهّرون.

و لكل واحد من هؤلاء كلام كثير في أنواع العلوم البرهانية و الإقناعية:

١. ن: - و. ٢. ن: ميسارخوس.

٣. ت: - تلاميذ. ٤. ت: - على... السلام.

٥. از اينجا تا عبارت: «و اعلم أنّ العلوم» (ص ١٨) از نسخه «م» افتاده است.
ع: ن: الحبّ.

٦. أفلاطون في «الإسلام»، ص ٢٩٩: «الأناس»، در هر دو موضع.

و قد قال أنباذقلس: «أسعدُ^١ النفوس فى الملكوت المطلقةً بالسياسات الخلقية و المروضةً بالأفكار الحكيمية؛ و أسرع الأفكار دركاً للحقائق المهدية بالأنظار الفلسفية».

و قال فيثاغورس: «الحكمة لله تعالى خاصة، فمحبته متصلة لمحبة الله تعالى، و من أحب الله تعالى عمل بمحابه، و من عمل بمحابه قرب منه».

و قال سقراط: «الحكمة طلب النفوس، و الحكيم العالم معالج النفوس. و طلب الحكمة من طريقها موجب للظفر، كما أن الضد موجب للخيبة. و من جهل صورة الحكمة جهل صورة ذاته، و من جهل ذاته فهو بغيره أجهل^٢».

و قال أفلاطون: «كما أن لهذه الدنيا شمساً يستضاء بها و يُعلم بها الأوقات و أشخاص الأجرام و هي هذه الطالعة، فكذلك للنفوس شمساً يستضاء بها و يميز بها بين الخير و الشر، و الضرر و النفع، و هي الحكمة؛ فإن الحكمة أشد ضياء من الشمس».

و قال أرسطاطاليس: «من أراد أن يشرع فى علومنا فليستجد فطرةً ثانية^٣؛ يعنى العلوم العقلية مماثلة للعقل، لأن العلم صورة المعلوم. و يحتاج هذا الإدراك إلى لطف عظيم و هو الفطرة الثانية. و أذهان الخلق غير مرتاضة و لا ملطفة بل جاسية^٤ كتيبة^٥، فلا يمكنها إدراك المعقولات من أول وهلة و هو المسمى بالفطرة الأولى».

و قال: «حرام على الأنام أن يكون فيها بعدي مثلي. إننى عدلت طباعى بحكمتي فدللت على كثير من الحكمة بقليل من الآلة و فتقت^٦ العلم الجم^٧ بقلّة شغل القلب المقتصد فى الحفظ».

١. ن: أنفذ (نسخه بدل): أبعد.

٢. همان، ص ٢٤٦. از سخنان أفلاطون با اختلاف در الفاظ.

٣. از عبارت: «من أي الأقاليم»، در اول الفصل الثاني (ص ١٢) تا اینجا از نسخه «ب» افتاده است.

٤. ت: كتيبة.

٥. م، ت: صعب.

٦. ع: للجسيم.

فهذه عيون كلام الأساطين، كل كلمة خير من الدنيا و ما فيها.
و يقال: إنَّ سبع نفر من الحكماء اجتمعوا في بيت الراهب^١ بالهند أو
برومية الكبرى:

فقال أحدهم: «ياليت شعري هل أدرك أحدُ منّا الأمور الغائبة و الشاهدة^٢
بحقيقة معرفتها، أو ظفر بالبُغية و استراح إلى الثقة»^٣.
و قال الثاني: «لو تناهت حكمة الله في حدّ العقول^٤ لكان ذلك تقصيراً
لحكيمته»^٥.

و قال الثالث: «يجب علينا أن نبتدىء بمعرفة أنفسنا، إذ هي أقرب الأشياء
إلينا قبل أن نترقى إلى علم ما بعد منّا».
و قال الرابع: «لقد ساء وقوع من وقع موقعاً يحتاج فيه إلى معرفة نفسه».
و قال الخامس: «من أجل هذا وجب الإتصال بالحكماء المتألهين الهادين
المهتدين».

و قال السادس: «ما ينبغي للمرء المحبّ لسعادة نفسه أن يقصّر^٦ في ذلك،
لاسيما إذا كان المقام في هذه الدار من باب الممتنع، و الخروج منها من باب
الواجب».

و قال السابع: «أنا أعلم أنني خرجتُ إلى هذه الدار مضطراً و أقمْتُ فيها
جاهلاً حائراً، و ها أنا أخرج منها مكزهاً مجبراً».

و هذه كلمات في غاية الحسن و اللطافة، تشوّق الأنفس الشريفة الآبية^٧ و
الهمم السامية العلية إلى الترقى إلى عالم النور و معدن السرور و ينبوع الحبور^٨
و محلّ البهجات و منزل^٩ الراحة و غاية اللذات؛ فطاف هناك بين أنهار مطردة^{١٠}

١. ن: الذهب. ٢. ت: الشهادة.

٣. ت: و انشرح بالسمعة؛ ن: استراح إلى اليقة (نسخة بدل): الثقة.

٤. ت: القول. ٥. ت: الحكمة.

٦. ت: يقتصر. ٧. ت: الأنسة.

٨. «الحبور» از «الجبر»: زيبايي، نعمت و شادمانی.

٩. ت: منزلة. ١٠. ت: مطردة.

و أطيار^١ مغرّدة^٢ و أشجار ملتفة و قصور مصطفة، و جسان من الوجوه
مختلفة إلى حدائق مبهجة، و ألحان مشجية^٣ و رياض منتجة^٤ و أراييح طيبة و
نسائم^٥ مطربة.

يا ليتني^٦ بذات الشيخ والضال^٧ و منبت البان من نعمان عودا لي
و يا مراتع أترابي بذي

سـلم

لهفى على ماضى من عمرك^٨ الخالي
ما بي أعلل قلبي بالوقوف على

منازل أقفرت^٩ منكم و أطلالي

* * *

- | | |
|-----------------------|--------------------|
| ١. ب: أطيار. | ٢. م: مفردة. |
| ٢. ت: مسخرة. | ٣. ن: منتسجة. |
| ٥. ت: سائم. | ٤. ع: ن: يا ليتني. |
| ٧. م، ت، ب: و اتصالى. | ٨. ن: عصرك. |
| ٩. م: أولفرت. | |

الفصل الثاني عشر

في تقاسيم العلوم ووجه تفاريقها وكيفية تفنن شعبها

اعلم أنَّ الحكمة صناعة نظرية تحصل بنظر العقل واكتسابه. يستفاد بها ما عليه الوجود في نفسه. و يستفاد بها أيضاً كيفية ما عليه الواجب من الذي ينبغي أن يعمل و يفعل من الأعمال والأفعال و ما الذي لا ينبغي، بحسب الطاقة^١ البشرية، حتى تصير نفس الإنسان عند تحصيلها كاملة مضاهية للعوالم المالية العقلية، مشابهة للمبادئ الشريفة القدسية، فتستعد بذلك لأعلى منازل السعداء و أفضل مقامات الأنبياء^٢.

فكلما كان إمعان النفس في المعقولات أتم، و معاينة المجردات أعظم، كانت اللذات الأخروية أفضل و السعادة الحقيقية أكمل.

و اعلم^٣ أنَّ العلوم: إما أن تطلب لكونها آلة لغيرها من العلوم، و لا تطلب لذاتها أصلاً، أو تكون مطلوبة لذاتها^٤.

و القسم^٥ الأول، لا يخلو إما أن يكون أمراً عقلياً معنوياً، أو لا يكون: و الأول هو المنطق.

٢. ت: للأنبياء.

١. ت: الطاقة.

٣. ان عبارت: «إلى بيوت المتألهين» (ص ١٢) تا لينجا ان نسخة «م» اقتاده است.

٤. م: بذاتها.

٥. نسخة ها: - القسم.

والثاني، لا يخلو: إمّا أن يكون متعلقاً باللسان، أو لا:
والأول، إن اشترط فيه نظم موزون تهش^١ النفس^٢ إليه بالطبع فهو علم
الأشعار، وآله^٣ علم العروض والقوافي؛ وإن لم يشترط فيه نظم مُطرب،
فلا يخلو: إمّا أن يكون النظر^٤ في نفس جوهر اللفظ، أو لا:
فالأول، هو علم اللغات.

والثاني، لا يخلو: إمّا أن يكون النظر^٥ في العوارض والهيئات والحركات
العارضضة للفظ، أو في نفس اختيار اللفظ و ترتيبه^٦ و ترصيعه و وضع كلّ لفظ
في الموضع اللائق.

فالأول، علم النحو والتصريف.

والثاني، علم البيان والبلاغة.

وأما الذي لا يتعلق باللسان، بل باليد والعين، فهو علم الكتابة.

وهذا^٧ التقسيم وإن لم يذكره أحد، فقد ذكرناه على سبيل المساهلة.

وأما القسم^٨ الثاني المطلوب لذاته، فهي الحكمة النظرية والعملية.

و وجه الحصر في القسمين، هو أنّ الأمور: إمّا أن لا يتعلق بأفعالنا و
أعمالنا - أي ليس لقدرتنا تأثير في وجودها وعدمها - كوجود السماء و
العناصر، فإنّه ليس لقدرتنا تأثير لا في وجودها ولا في عدمها، ولا نقدر أن
نوجدتها على شكل آخر غير الشكل الذي لها؛ والذي هذا حاله هو المسمّى
بالحكمة النظرية.

و أما^٩ الذي يتعلق بأفعالنا و أفعالنا - أي لقدرتنا تأثير في وجودها و
عدمها - كالأخلاق والتدابير والسياسات البشرية، في ما ينبغي أن نفعل^{١٠} و
نعمل، و ما لا ينبغي، فإنّ لقدرتنا تأثيراً في وجودها وعدمها، فأبى خلق أردنا من

١. ت: بهش.

٢. م: الأنفس.

٣. ت: بهش.

٤. م: + فيه.

٥. م: + فيه.

٦. م: + و ترصيعه.

٧. ب: هذم.

٨. ب، ن: التقسيم.

٩. م: - أمّا.

١٠. ت، ب: - نفعل.

الأخلاق المحمودة والمذمومة والسياسات^١ فإنَّ للقوَّة البشرية قدرة على تحصيله بالرياضات والأمور الكسبية، وكذا على عدمها وتركها بالتدرب والاعتیاد، فهذا هو المسمَّى بـ «الحكمة العملية».

فالغاية من القسم الأوَّل النظري، هو حصول الاعتقاد اليقيني بحال الموجودات التي لايتعلَّق وجودها وعدمها^٢ بأفعالنا، وإنَّما المقصود حصول رأي فقط يقيني، سواء كان اليقين بالبرهان أو العيان^٣.

والغاية من القسم الثاني العملي، هو حصول اعتقاد في أمر يحصل بالاكْتِسَاب وهو الخير، لا حصول رأي واعتقاد فقط، بل حصول أمر لأجل عمل.

فالحاصل أنَّ غاية النظري هو الحقُّ الصرف، وغاية العملي هو الخير المحض.

وأما أقسام الحكمة^٤ النظرية:

فتلاثة عند القدماء وهي: الطبيعي والرياضي والإلهي؛ وأربعة عند أرسطو، بزيادة العلم الكلي الذي فيه تقاسيم الوجود، ميَّزه عن الإلهي. وهو داخل عند الأوائل في الإلهي، إنَّ لايجب افتقاره إلى المادَّة. ووجه الحصر أنَّ الأشياء التي يبحث عنها، لا تخلو: إمَّا أن تكون أموراً يجب أن لايتعلَّق وجودها وعدمها وحدودها بالمواد الجسمانية والحركة أصلاً، أو يتعلَّق:

والأوَّل^٥ هو العلم الإلهي والعلم الأعلى، كذات البارئ تعالى، والعقول. وأما^٦ الذي يتعلَّق بالمواد، فلا يخلو: إمَّا أن يمكن تعلُّقه بالمادَّة، أو يجب،

٢. ت: - وعدمها؛ م: ولا عدمها.

١. ت: + البشرية.

٣. بركرفته از ابن سینا در رساله أقسام العلوم، ص ٤٨، با اختلاف اندک در لفظ.

٤. م: فالاول.

٥. ت: - الحكمة.

٦. م: - وأما... الوجود كله.

فالأول هو العلم الكلي الذي فيه تقاسيم الوجود^١ كله، كالوحدة والكثرة، والعلية والمعلولية، والكلي والجزئي، والقوة والفعل، والوجوب والإمكان، وغير ذلك؛ فإن هذه وإن^٢ خالط شيء منها المواد^٣ الجسمانية فلا يكون ذلك على سبيل الافتقار والوجوب، بل يمكن أن يكون بعضها مادة ويمكن أن لا يكون. وموضوع هذين الفتين^٤ أعم الأشياء وهو «الوجود المطلق من حيث هو».

وأما الذي يجب تعلّقه بالمادة، فلا يخلو: إمّا أن يتمكّن الوهم^٥ والخيال من تجريده تجريداً مّا ولا يفتقر في كونه موجوداً إلى خصوص مادة واستعداد، أو لا يكون كذلك:

فالأول هي الحكمة الوسطى والعلم الرياضي والتعليمي، كالتربيع والتثليث والتدوير والكُرية والمخروطية والعدد وخواصه؛ فهي تفتقر إلى المادة في وجودها، لا في حدودها؛ فإننا نفهم هذه الأشياء من غير افتقار أنها في^٦ ذهب أو فضة أو نحاس أو غير ذلك؛ فهذه تحتاج في وجودها^٧ الخارجي إلى شيء يحملها من الأجسام المتحركة أو الساكنة؛ فإن المثلث مثلاً شكل يحيط به أضلاع ثلاثة، فوقوعه في الخارج يحتاج إلى حامل^٨ يكون فيه من^٩ طين أو خشب أو غير ذلك، بخلاف الحدود التي لها، فإنها لا تفتقر إلى مادة معينة تكون فيها^{١٠}؛ فإن قولنا في رسم المثلث إنّه «شكل يحيط به أضلاع ثلاثة»، لا يلزم منه أن يكون الشكل والأضلاع الثلاثة من جسم مخصوص.

وإنما سمي «الرياضي» و«الحكمة الوسطى»، لأن النفس ترتاض به من حيث تنتقل عما لا يدركه^{١١} الحس إلى ما يجزّده الذهن عن المحسوس بالكلية،

١. ت: الموجود.

٢. ت: بالمواد.

٣. م: - الوهم.

٤. ت: + في حدّها.

٥. ت: - من.

٦. م: لا يدرك.

٧. م: فان.

٨. ت: القسمين.

٩. ت: من.

١٠. ت: العامل.

١١. ت، ب، ن: فيه.

فهو واسطة إلى ما ليس بمحسوس أصلاً وهو «العلم الإلهي».

و علوم التعاليم أربعة؛ لأنّ موضوعها «الكمّ»؛ وهو إمّا متّصل أو منفصل:

و «المتّصل» إمّا متحرك أو ساكن؛ فالمتحرّك^١ هو «الهيئة»، و الساكن هو «الهندسة».

و «المنفصل» إمّا أن تكون له نسبة تأليفية أو لا تكون؛ فالأوّل هو «الموسيقي»، و الثاني هو «علم^٢ العدد».

و قد فرّق الشيخ الإلهي - قدّس الله نفسه و روح^٣ رمسه - بين الحساب و الهندسة^٤، بأنّ موضوع الحساب العدد، و هو من أقسام الوجود؛ لأنّ الوجود إمّا واحد أو كثير؛ و الكثرة هي العدد، و هو من حيث ذاته و وجوده لا يحتاج إلى مادة؛ فإنّ^٥ المفارقات ذوات عدد و لا تحتاج إلى مادة؛ و موضوع الهندسة المقدار، و لا يقع في الأعيان إلّا في مادة، و كذا لا يمكن توقّفه إلّا في جسم، فوجب دخوله في ضابط^٦ العلم الكلي؛ و إن اشترط في العلم الكلي عدم المخالطة بالكلية خرج كثير من تقاسيم الوجود منه؛ و إن ترك^٧ على صحة التجرد دخل موضوع الحساب فيه؛ فلا يتمّ حينئذ التقسيم^٨ المذكور. ثمّ قال - رضي الله عنه - الأوّل أن يقسم هكذا: العلوم إمّا أن يكون موضوعها نفس الوجود، أو لا؛ و الأوّل^٩ هو «العلم الأعلى» - أعني الكلي و الإلهي - لأنّ موضوع العلمين نفس الوجود؛ و الثاني، لا يخلو: إمّا أن

١. م: + منه.

٢. ت: العلم.

٣. م: نور.

٤. الشارح و المطارحات، ص ١٩٧.

٥. م: - فإنّ ... مادة.

٦. ع: تضابط.

٧. م: فإن.

٨. م: التفسير.

٩. م: رحمه الله.

١٠. م: فالأوّل.

يشترط في فرض وجوده و^١ وقوعه صلوح مادة متعينة^٢ متخصصة الاستعداد، أم لا؛ فالأول هو «العلم الطبيعي»، والثاني هو «العلم الرياضي».

وهي طريقة حسنة^٣.

و أما الثاني، وهو الذي يجب تعلّقه بالمادة ولا يمكن^٤ أن يتوهم مجرداً عن المادة، بل يفتر في وجوده و حدوده إلى المواد الجسمانية المتخصصة، كالأفلاك والعناصر والمتكوّنات^٥ والأحوال الخاصة، كالحركة والسكون والاستحالة والتغيّر والكون والفساد والنشؤ والبلى والقوى والكيفيات الصادرة عنها هذه الأحوال وما أشبه ذلك، فإنّ الإنسان لا يمكن أن يفهم أو يتصوّر إلا في لحم وعظم، والقطوسة إلا في الأنف، بخلاف التقعير والتدوير المثلثية، وهذا هو «العلم الطبيعي». و موضوعه جسم العالم من حيث إنّ له تغيّراً أو لا تغيّراً، أو حركة أو سكوناً.

وقد تنازع قدماء الحكماء - رضي الله عنهم^٦ - أنّ الطبيعي أشرف أم الرياضي؛ فكلّ قد مال إلى طرف بحجج مذكورة في أسفارهم. والحق أنّ الحكم الجزم بأفضلية أحدهما ليس بصواب مطلقاً، بل كل واحد أفضل من وجه^٧:

أما الطبيعي فلو جوه:

الأول، إنّ الطبيعي بحث عن المبدأ للحركة والسكون وهو أمر جوهري، والرياضي بحث عن الكمّ وعوارضه، وهو أمر عرضي؛ والجوهر أشرف من العرض.

١. م: ب. بنفسه.

٢. م: أ.

٣. ملاصدرا در تعليلات الهيات شفا، از انتشارات بنياد حكمت اسلامي صدر، ص ١٥، اين كلام شهروزى را نقل کرده است.

٤. م: فلا يمكن.

٥. م: - رضي ... عنهم.

٦. ت: المكونات.

٧. اقتباس از شيخ الهى سهروردى در المنار و المطارحات، صص ١٩٧ - ١٩٨ با شرح و تفصيل.

الثاني^١، إنَّ القوى الحالَّة في الأجسام من مباحث العلم الطبيعي و هي عللٌ ما^٢ مؤثَّرة، و الكمية و لواحقها التي هي مباحث العلم الرياضي معلولة تابعة للقوى الجسمانية؛ و المتبوع^٣ أفضل من التابع.

الثالث، إنَّ الطبيعي في الأكثر و الأغلب يعطي «اللِّمَّ»، و الرياضي في الأكثر و الأغلب يعطي «الإنَّ»، و معطي اللِّمَّ أفضل.

الرابع، إنَّ الطبيعي بحث عن أمور محقَّقة موجودة في الخارج، و الرياضي بحث عن أمور متوهَّمة متخيَّلة لا وجود لها في الخارج، و المبتني^٤ على الأمور المحقَّقة الخارجية أفضل من غيره.

الخامس، إنَّ الطبيعي يشتمل^٥ على مباحث النفس الناطقة و هي أمَّ الحكمة و أصل الفضائل؛ و معرفتها أشرف مباحث الحكمة بعد إثبات الواجب الحق و وحدانيته؛ و الجاهل بذاته لا يستحق أن يقع عليه اسم «الحكمة» و هي الشاعرة الدِّراكة؛ فالعلم المشتمل على معرفتها أفضل^٦ من غيره.

و أمَّا الرياضي فهو أفضل من وجوه أخرى؛ منها، أنَّه أقرب إلى المجردة عن المادة بالكلية؛ و هو^٧ واسطة إلى الإلهي؛ فهو أفضل.

و منها، أنَّ الأحوال الوهمية و الخيالية غير متناهية و الفسحة^٨ هناك لاتقف عند حدٍّ، فهو أفضل ممَّا هو محصور بين حاصرين.

و منها، أنَّ الأمور الرياضية أصفى و ألطف و ألذَّ و أتمَّ من الأمور المكدرَّة الجسمانية.

و لو ذهبُ إلى إحصاء فضائل هذا العلم و ما فيه من الغرائب و العجائب،

١. م: و الثاني (و همجنين در الثالث و ...).

٢. ت: - ما.

٣. م: ن: المعني.

٤. م: فالمتبوع.

٥. ت: أشرف.

٦. م: + مباحثه.

٧. ت: و الصحة.

٨. م: فهو.

لأدّى ذلك إلى إفشاء أسرار يجب أن يسكت عنها.

و أمّا ما ذكره^١ الشيخ الإلهي، شهاب الملة والدين^٢، أنّه كان في الزمان القديم من شأن الصبيان الاشتغال به^٣، واستدلاله بكلام الحكيم سقراط - لما أراد الاشتغال بالعلوم الرياضية في آخر عمره، ولم يتيسّر له ذلك لهجوم الواقعة التي قتل فيها - في^٤ «علة تأخير النظر: «إني كنتُ مشغلاً بأفضل العلوم وأشرف الصناعات و هي الفلسفة و لم أتفرّغ^٥ للنظر في الرياضيات لشدة استغراقي بها»؟ فهذا لا يدل على مفضولية العلوم الرياضية مطلقاً، إلّا للعلوم^٦ الإلهية.

و الدليل عليه قوله^٧: «إذا أطلقت^٨ الفلسفة لا يراد بها إلّا معرفة المفارقات و المبادئ و الأبحاث المتعلقة بالأعيان» و لا شك في أفضلية هذه العلوم على الرياضي و على سائر العلوم.

و كون الصبيان كانوا ينظرون فيه في قديم الأيام لا يدلّ على خساسته، بل هو علم عقلي شريف متأخّم للعلوم الإلهية العقلية؛ و للخيال^٩ فيه معاونة شديدة، فيكون الخيال فيه معاوناً و المستولي على الصبيان هو الخيال و الوهم، فلا جرم كانوا ينظرون فيه، لتتمرّن أذهانهم و تتدرّب عقولهم على قول الحق و فهم الصدق.

فهذه هي أقسام الحكمة العلمية الأصلية و بعض أحوالها^{١٠}.

و أمّا الحكمة العملية و أقسامها، فهو أنّ التدابير البشرية و السياسات لا تخلو: إمّا أن تختص بشخص واحد فقط، أو لا؛ و الأول، هي «الحكمة» التي بها يعرف كيف ينبغي أن يكون الإنسان في أخلاقه و أفعاله و حركاته و سكناته

١. ت: يذكره.

٢. م: بالعلوم الرياضية.

٣. ت: و لم يفرض.

٤. م: العلوم.

٥. ب: لطف.

٦. م: أقوالها.

٧. السماع و المطارحات، ص ١٩٨.

٨. م: في.

٩. م: بهذا.

١٠. السماع و المطارحات، ص ١٩٩.

١١. ت: و الخيال فيه معاون.

حتى تكون عيشته الدنيوية فاضلة، و حياته الأخروية كاملة؛ و يسمّى هذا القسم من الحكمة بـ «علم الأخلاق».

و قد صنّف المعلّم الأوّل فيه كتاباً لطيفاً^١، و من المتأخرين أبو علي مسكويه كتاباً في غاية الجودة و سمّاه بكتاب الطهارة^٢.

و الذي لا يختص بشخص واحد لا بدّ فيه من شركة على وجه مخصوص يتمّ به الاجتماع البشري؛ فذلك الاجتماع لا يخلو: إمّا أن يكون بحسب منزل، أو بحسب مدينة:

فالأوّل يسمّى «حكمة منزلية».

و الثاني «حكمة مدنية».

فهذه القسمة ثلاثية؛ و من جعلها رباعية قسم الثاني إلى قسمين: لأنّ المدينة تنقسم إلى ما يتعلق بالملك و السلطنة، و إلى ما يتعلق بالنبوة و الشريعة:

و يسمّى الأوّل «علم السياسة».

و الثاني «علم النواميس».

و هذا لا تناقض فيه لدخول أحد القسمين في الآخر، عند من جعل القسمة ثلاثية؛ و قد مرّ في الحكمة النظرية مثله، أعني في العلم الكلي و الإلهي.

و المقصود^٣ من «الحكمة المنزلية» كيفية معرفة تدبير المنزل المشترك بين الزوج و الزوجة و الوالد و الولد و الغلمان و الخدم، حتى تكون حاله منظومة و حالهم مضبوطة؛ فيؤدّي ذلك بالإنسان إلى التمكن من كسب الفضائل و البعد عن الرذائل.

١. مقصود كتاب اخلاق نيكوماخوس است.

٢. شاید به این جهت از اخلاق نامری نام نبرده است که آن در واقع یک اثر اقتباسی است.

٣. از اینجا تا پایان رساله پر گرفته است از رساله اقسام العلوم ابن سینا با شرح و اختلاف در لفظ. و نیز رجوع شود به رساله اقسام الحكمة خواجه نصیر الدین طوسی که اختلاف بین آنها فقط به اجمال و تفصیل است.

و عمل فيه بروسن^١ من الأوائل كتاباً، وكذا غيره من الحكماء.
و المقصود من «الحكمة السياسية» كيفية معرفة السياسات الفاضلة و أصنافها و اختلافاتها و أحوال الرئاسات المتفتنة الواقعة في المدن الفاضلة لتتميز بذلك عن المدن الجاهلة؛ و كيفية بقاء المدن و حفظها على الوجه الأليق و الأوفق؛ فإنَّ ضدَّ ذلك يوجب خراب المدن و اختلالها و وقوع الهرج و المرج؛ حتى تؤدِّي السياسات الصحيحة بأهل المدينة إلى^٢ حسن الحياة في الدنيا و السعادة في الأخرى؛ و يؤدِّي بهم خلاف ذلك إلى العيشة المنقصة^٣ المكذرة في الأولى، و الشقاوة الأزلية في العقبى.

و أمَّا^٤ القسم المتعلق بالملك، فيشتمل^٥ عليه كتابا أفلاطون و أرسطو في سياسات الملك؛ و ما يتعلق بالشريعة و النبوة؛ فلأفلاطون كتابه المشهور بـ «النوميس» في غاية الحسن و اللطف، و لأرسطو^٦ أيضاً كتاب في ذلك. و قد توهَّم بعضهم أنَّ «الناموس» هو الحيلة و الخديعة؛ و ليس كذلك، بل الناموس هو^٧ السنَّة و الطريقة و المثال القائم الثابت بنزول الوحي. و أهل الشرائع يسمّون الملك الذي ينزل بالوحي و الشرائع الإلهية «ناموساً».

فهذه هي أقسام الحكمة النظرية الأصلية من الطبيعي و الرياضي و الإلهي.

و أمَّا أقسام الحكمة النظرية الفرعية منها فهي هذه:

أمَّا الطبيعي، فمن جملة فروعه:

الطب، و الغرض منه هو معرفة مبادئ بدن الإنسان و أحواله العارضة له

١. م: بروسن. و ابن بروسن همان است كه ابن مسكويه در تهذيب الأخلاق، المقالة الثانية، فصلی تحت عنوان «في تأديب الأحداث و الصبيان» از او نقل کرده است.
٢. م: التي بها.
٣. ت: المنقصة.
٤. ت: ب: أمّا.
٥. ت: يشتمل.
٦. م: هي.
٧. ت: و الأرسطو له.

من الصحة و السقم و أسباب ذلك و دلائله، ليدفع المرض و يحفظ الصحة المطلوبة.

و من جملة فروعه أحكام النجوم و هو علم ظني تخميني. و الغرض منه الاستدلال^١ من هيئة تشكلات الأفلاك و الكواكب بقياس بعضها إلى^٢ بعض، و بالقياس أيضاً إلى أجزاء فلك البروج، و بقياس جملة ذلك إلى الأرض على ما يكون من أحوال الكائنات الحادثة في عالم الكون و الفساد من أدوار العالم و أحوال الملل^٣ و الملك و البلدان و الموالي و التحاويل و التساير و اختيارات^٤ المسائل و أمثال ذلك.

و من جملة فروعه علم الفراسة، و الغرض منه هو الاستدلال بهيأة الخلق على الأخلاق؛ و هو علم شريف لا بد للحكيم الفيلسوف منه.

و من جملة فروعه علم التعبير، و الغرض منه هو الاستدلال من التخيلات الخُلمية^٥ على ما^٦ شاهدته النفس من عالم الغيب، فأخذته القوة المتخيلة فخيّلت بمثال غيره.

و من جملة فروعه علم الطلسمات، و الغرض منه تمزيج القوى السماوية الفاعلية بقوى بعض الأجرام الأرضية المنفصلة ليأتلف من ذلك قوة أخرى تفعل أفعالاً عجيبية غريبة في عالم الكون و الفساد.

و من جملة فروعه علم النيرنجات، و الغرض منه هو تمزيج القوى الموجودة في الجواهر^٧ الأرضية بعضها ببعض ليحدث منها قوة تصدر عنها أفعال غريبة.

و من فروعه علم الكيمياء، و الغرض منه هو^٨ سلب الجواهر المعدنية

١. م: استدلال.

٢. م: على.

٣. ن: الملك.

٤. ت: و ايسار و الاختيارات.

٥. ت: الحمية.

٦. ت: - ما.

٧. ت: الجواهر.

٨. م: - هو.

خواصها^١ اللازمة^٢ وإفادتها خواص أخرى من غيرها وإفادة بعضها خواص بعض، ليتوصل بذلك إلى إفادة الذهب والفضة وغيرهما من الأجساد الشريفة. وأما أقسام الحكمة الرياضية الفرعية فهي هذه:

فمن فروع علم العدد، علم^٣ الجمع والتفريق بالهندي، وعلم^٤ الجبر والمقابلة.

ومن جملة فروع علم^٥ الهندسة، [علم^٦ المساحة و [علم^٧ الحيل و علم^٨ الأكر^٩ و [علم^{١٠} جزر الأثقال و علم^{١١} الأوزان والموازين و علم^{١٢} آلات الحرب و علم المناظر والمرايا و علم المياه.

ومن جملة فروع علم الهيئة، علم الزيجات والتقويم.

ومن جملة فروع علم الموسيقى، علم^{١٣} اتخاذ الآلات الغربية مثل «الأرغن» وأشباهه.

وأما أقسام الحكمة الإلهية^{١٤} الفرعية:

فمن جملة ذلك، علم كيفية الوحي والنبوة والدلالة على القوة القدسية التي بها يتلقى^{١٥} الإنسان الوحي.

ومعرفة الجواهر الروحانية المؤدية للوحي.

و أن الوحي^{١٦} كيف يتأدى حتى يصير شبحاً^{١٧} مُبَصَّراً مسموعاً بعد روحانيته^{١٨}.

و بأي^{١٩} خاصة يصير^{٢٠} النبي بحيث يصدر عنه المعجزات الخارقة

- | | |
|------------------------|---------------------|
| ١. ت: خواص. | ٢. م: + له. |
| ٣. ن: ب: عمل. | ٤. نسخة ها: عمل. |
| ٥. ت: - علم. | ٦. ت: عمل. |
| ٧. نسخة ها: عمل. | ٨. نسخة ها: عمل. |
| ٩. ت: عمل الحيل الأكر. | ١٠. نسخة ها: عمل. |
| ١١. م: عمل. | ١٢. ت: الآلة. |
| ١٣. نسخة ها: - علم. | ١٤. ب: الإلهي. |
| ١٥. ت: يبتغي. | ١٦. ت: - وإن الوحي. |
| ١٧. ت: مسبحا. | ١٨. ت: روحانية. |
| ١٩. ت: تأتي. | ٢٠. م: بصير. |

للعادات المخالفة لمجرى الطبيعة.

و كيفية إخباره بالمغيبات الماضية و المستقبلية.

و أنَّ أولياء الله الأبرار كيف تحصل لهم الإلهامات الشبيهة بالوحي، و الكرامات الشبيهة بالمعجزات.

و معرفة ماهية الروح الأمين و روح القدس.

و أنَّ الروح الأمين هو من جملة طبقة الجواهر الثابتة.

و أنَّ روح القدس هو من جملة طبقة الجواهر الكروبيين.

و من جملة فروعه، علم المعاد و هو^١ معرفة أنَّ الإنسان لو لم يبعث كيف يكون لنفسه المطمئنة بعد موته بقاء: إمَّا في ثواب أو في عقاب دائم أو منقطع. و كيف يكون التذادها بالذات الروحانية التي هي أعظم لذَّة و أكثر غبطة. و كذلك^٢ آلامها على أي^٣ وجه يكون من الروحاني و الجسماني، على ما هو مفصَّل في الحكمة و في الشرائع الإلهية.

و أمَّا أقسام آلة^٤ الحكمة أعني المنطق فهي تسعة أقسام:

القسم^٥ الأول^٦، هو الذي يتبيَّن فيه الألفاظ و المعاني من حيث هي كلية مفردة و هو «إيساغوجي» و هو المدخل إلى المنطق.

القسم الثاني، ما يتبيَّن فيه المعاني المفردة الذاتية الشاملة لجميع الموجودات من حيث تلك المعاني، من غير أن يشترط فيها أن تكون موجودة في الوجود الخارجي، أو في الوجود العقلي. و يشتمل عليه كتاب فاطينورياس أي المقولات.

القسم الثالث، هو الذي يتبيَّن فيه كيف تتركَّب المعاني المفردة بالإيجاب

١. م: - هو. ٢. م: كذا.

٣. ت: - أي. ٤. ت: الآلة.

٥. نسخه ها: - القسم.

٦. به تصحيح مستنسخ در نسخه «م» از اينجا تا پايان رساله، به علت طولانی بودن بخش منطق، عمداً حذف شده است.

و السلب حتى تصوير قضية تحتمل التصديق و التكذيب. و يشتمل عليه كتاب «العبارة».

القسم الرابع، هو الذي يتبين فيه كيفية تركيب القضايا ليتألف منها قياس يفيد العلم بالمجهول و هو القياس و يشتمل عليه «القياس».

القسم الخامس، هو الذي يتبين فيه شرائط القياس في تأليفه و مقدماته ليكون ما يثبت فيه يقينياً غير مشكوك فيه و هو «البرهان».

و القسم السادس، هو الذي يعرف فيه^١ القياسات النافعة في مخاطبة من يُقَصِّر فهمه عن البرهان. و يشتمل عليه كتاب «الجدل».

و القسم السابع، يشتمل عليه كتاب «المغالطة» الواقعة في الحجج. و القسم الثامن، يشتمل عليه كتاب «الخطابة» النافعة في مخاطبات الجمهور.

و القسم التاسع، هو كتاب «الشعر» أي الكلام المخيّل، على ما تقف عليه مفصلاً في هذا الكتاب^٢.

* * *

١. ت: - و القسم ... البرهان.

٢. ن: منه.

٣. ت: + تمت الرسالة الأولى من رسائل الشجرة الإلهية.



مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

السؤال الثاني

في ماهية الشجرة وتفاصيل العلوم الآلية المنطقية



مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

فى ماهية الشجرة و تفاصيل العلوم الآلية المنطقية

و فيها مقدمة و قسمان

أما المقدمة ففيها ثلاثة فصول:

مقدمة

مقدمة

العلم

أفي شجرة العلوم الحكيمة و عروقها و أصولها و أغصانها

اعلم - أيّدك الله - أنّ هذه الشجرة مشتملة على جميع الموجودات؛ فهي من جهة العلة الأولى غير متناهية شدة و قوة؛ و متناهية من جهة التعيين و التحقيق؛ و من جهة المعلولات الطبيعية متناهية بالمعنيين.

و لها عروق و أصل و أغصان: فمن جهة التعلم و التعليم غصنها و فرعها الأعلى، الواجب الوجود و هو الرأس، و ما يليه، الأصل و العروق؛ و أما من جهة الحقيقة و الوجود فالبارئ تعالى هو الأصل، و ما عداه الفرع، لأنّ جميع الموجودات منه صدرت؛ فبحسب هذين الاعتبارين يكون لها أصلان و فرعان: أما الأصل المشتمل على العروق فهي طبقتان: علّيا و سفلى؛ فالعليا فنون المنطق، و السفلى علوم اللغات و أنواع الآداب. و كلها عند التحقيق آلات و وسائل لتحصيل العلوم الحكيمة؛ و ليست بعلوم إلّا على سبيل المجاز، لأنّ

العلوم هي التي لا تتغير بتغير^١ الأزمنة والأعصار ولا تختلف باختلاف الأدوار والأكوار، وتكون مقصودة بالذات؛ والعلوم الآلية وإن كان بعضها غير متغير كالمنطق، وبعضها متغير كالآداب، لكن كلها اشتركت في كونها غير مقصودة بالذات، بل مطلوبة لغيرها.

و احتياج العلوم إليها يختلف، فإن الاحتياج إلى المنطق أشد من غيره من اللغة والنحو والتصريف^٢ والعروض والأشعار وغيرها؛ فالاحتياج إلى هذه ظاهراً مكشوف ولا يمكن استيفائها في هذا المختصر؛ إلا أننا نذكر إشارة خفيفة وهو أن الكامل المكمّل للغير أفضل من الكامل فقط؛ والمكمّل إذا كانت ألفاظه فصيحة معربة بليغة كان أبلغ في الإرشاد وإصغاء النفس إلى تلك المعاني؛ وذلك يحتاج إلى النحو واللغة و علم البيان؛ وبعضها ضروري في التعلم؛ والخطيب والشاعر لا يكمل خطابته ولا يتم الانفعال^٣ التخيلي بالقبض والبسط إلا بمعرفة الأشعار وأحوال الأوزان؛ ويلزمه معرفة العروض والقوافي. فهذه جملة عروق الطبقة السفلى.

وأما الطبقة العليا من العروق فهي علم^٤ المنطق.

٢. ت: التصريف.

٣. ت: علوم.

١. ت: تغير.

٢. ت: الانتقال.

الفصل الثاني

في ماهية المنطق ووجه الحاجة إليه ومعرفة موضوعه

الأُمور الواقعة في الخارج:

إِذَا أَنْ تَكُونُ مَعْقُولَةُ الذَّوَاتِ وَهِيَ الْمَبْرَأَةُ عَنِ الْعَوَارِضِ الْغَرِيبَةِ الْحَسِيَّةِ^١، وَهِيَ الْمَجْرَدَاتِ، كَالْبَارِئِ وَالْعَقُولِ؛ فَهَذِهِ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ مُحَسَّسَةٌ وَلَا يَحْتَاجُ فِي مَعْقُولِيَّتِهَا إِلَى عَمَلٍ؛ وَقَدْ يَتَّفَقُ مَشَاهِدُهَا لِبَعْضِ الْمُتَأَلِّهِينَ. وَنَسَبَةُ مَشَاهِدِهَا إِلَى تَعَقُّلِهَا^٢ كَنَسَبَةِ رُؤْيَا الشَّيْءِ فِي الظَّهْرَةِ^٣ وَرُؤْيَا شَبَحِهِ فِي جَنْدِسِ الظَّلَامِ. وَإِذَا أَنْ تَكُونَ^٤ مُحَسَّسَةٌ وَهِيَ مِنْ حَيْثُ هِيَ مُحَسَّسَةٌ غَيْرَ مَعْقُولَةٍ؛ وَإِنَّمَا تَصِيرُ مَعْقُولَةً^٥ بِعَمَلٍ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْحَسَّ إِذَا أُدْرِكَ صُورَ نَوْعٍ انْتَزَعَ الْعَقْلُ مِنْهَا صُورَةً كَلِيَّةً عَقْلِيَّةً، بِحَذْفِ الْأُمُورِ الْغَرِيبَةِ مِنْ كَيْفٍ وَأَيْنَ وَوَضْعٍ وَغَيْرِهَا مِنْ الْأُمُورِ الَّتِي بِهَا يَقَعُ الْإِفْتِرَاقُ بَيْنَ تِلْكَ الصُّوَرِ؛ فَبَعْدَ حَذْفِ الْكَثْرَةِ لَا يَبْقَى إِلَّا الْمَعْنَى الْمَشْتَرَكُ بَيْنَ تِلْكَ الصُّوَرِ وَهُوَ صُورَةٌ وَاحِدَةٌ كَلِيَّةٌ، بِحَيْثُ لَوْ طَوَّبِقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ صُورِ ذَلِكَ النَّوْعِ لَطَابَقَتْهَا بِلا تَفَاوُتٍ. وَهَكَذَا يَفْعَلُ فِي كُلِّ نَوْعٍ مِنَ الْأَنْوَاعِ حَتَّى يَنْتَزِعَ جَمِيعَ الْكَلِيَّاتِ مِنْ

١. ن: الجسمية.

٢. ت: تعلقها.

٣. ن: ب: الظهيرة.

٤. ن: - أن تكون.

٥. ت: - إنما تصير معقولة.

الجزئيات بواسطة الحواس الظاهرة و الباطنة؛ فإذا تنبّه العقل بهذا الطريق لسائر الكليات تنبّه بعد ذلك لمشاركات^١ و مبايناتات بينها؛ كاشتراك الإنسان و الفرس و الحمار في الحيوانية و هي «جنس»، و تباينها بالناطقية و الصاهلية و الناهقية و هي «الفصول»؛ و مجموع الجنس و الفصل «نوع»؛ و الذي يختص^٢ بطبيعة واحدة «خاصة»، و العامّ للطبائع المختلفة «عرض عام»، ثم يتنبّه لتركيبها تركيباً^٣ تقيدياً أو خبرياً؛ و الخبري إلى الأقيسة الخمسة على ما سيأتي مفصلاً.

[في التصور و التصديق]

فالكليات المنتزعة إمّا تصوّرات و إمّا تصديقات؛ فحصول صورة الشيء المطلقة في العقل الشاملة للاقتران و عدمه، و نفس الحكم من حيث هو حصول «تصوّر»؛ و من حيث خصوصية الحكم عليها فقط، «تصديق» عند القدماء^٤؛ و مع تصور الطرفين عند الرازي^٥.

و هما متساويان في العموم؛ إذ صدق كل منهما يستلزم صدق الآخر، لامتناع الحكم على شيء دون تصوّرهما؛ و متغايران^٦ في المفهوم؛ إذ مفهوم التصديق عند القدماء جزء مفهوم التصديق عند فخر الدين^٧.

و زلّ من شرط^٨ في التصور عدم مقارنة الحكم؛ و إلّا لما كان اشتراط التصديق بالتصور^٩؛ أمّا عند المتأخرين فلكون تصور الطرفين جزءين داخليين في التصديق؛ و أمّا عند الأوائل فلكونهما شرطين خارجيين عن ماهية التصديق؛

١. ت: للمشاركات.

٢. ن: يختص.

٣. ت: تركيباً.

٤. الشفاء، المنطق، المدخل، فصل ٣، ص ١٧.

٥. منطق السلخمي، ص ٧: «إنّ تصوّراً و إذا حكم عليه بنفي أو إثبات، كان المجموع تصديقاً ... و كل تصديق ففيه ثلاث تصورات».

٦. ن: متغايران.

٧. همان: «و كل تصديق ففيه ثلاث تصورات؛ للعلم الأولي بأن حقيقة الحكم و المحكوم به و عليه متى لم تكن متصورة تعدّ ذلك الحكم».

٨. ت: و زلّ و ليس بشرط من.

٩. احتمالاً +؛ جائزاً.

فهو يستدعي التصور عند الكل.

و لا يجوز تقيد التصور بمقارنة الحكم و إلا لاستدعى^١ التصور التصديق، و لم يقل به أحد^٢.

و الحق أن التصديق نفس الحكم، إذ لو كان عبارة عنه و عن تصور الطرفين، لكان كل تصديق بديهي لابد و أن يكون تصور طرفيه بديهيًا أيضًا؛ لكن الحكماء صرّحوا بأن بعض الأوليات قد يقع توقف ذهن في التصديق بها؛ لخفاء طرفيها، و لو كانا جزءين ما أمكن حصوله بدونهما. و قد توفّر فخر الدين^٣ أن التصديق البديهي لابد و أن يكون تصور طرفيه بديهيًا.

و يظهر ممّا ذكرنا - من توقف ذهن في بعض التصديقات الأولية لخفاء الطرفين - فساده و تناقضه.

و نفس الحكم إن أخذ من حيث الحصول في العقل فهو «تصور»؛ و لا يحصل في العقل إلا و معه الطرفان، فيكون ذلك التصور جملة تصديقية يمكن الحكم عليها؛ و إن أخذ من حيث خصوصية الحكم - سواء كان بالإثبات أو بالنفي - فهو التصديق الحملي أو الشرطي.

و ليس كل العلوم منحصرة - بأداة الانفصال المانع من الخلق على قول، المانع من الجمع على قول - في التصور و التصديق؛ لأن علم البارئ تعالى و العقول و النفوس بذواتها، و بالجملة، العلوم الإشرافية الكشفية التي يكفي فيها مجرد الحضور، ليست من القسمين؛ إلا أن يريد بالعلوم التجديدية^٤، أعني العلم بالأشياء الغائبة عنا؛ فحينئذ تنحصر في القسمين.

١. ت: يستدعي.

٢. الشافعي، المغن، المدخل، ص ١٧، سطر ١٢: «و كل تصديق فيكون مع تصور و لا ينعكس»؛ همان، ج ٣، البرهان، ص ٥٣: «و يصلح أن يجعل التصور بنوع ما مبدءاً للتصديق؛ لأن كل مصدق به متصور و ليس كل متصور مصدقاً به...».

٣. ابن مطلب به احتمال قوي، استنتاجي است از سخن فخر رازی در منطق المنصص ص ١٠٩ كه گفته است: «كل تصور يتفرع عليه تصديق أولي كان بالأولية أولى».

٤. التجزية: ن: التجديدية.

و من زعم أن المنفصلة - على مذهب الفخر - لايجوز أن تكون مانعة الجمع لامتناع دخول أحدهما في الآخر حينئذ، ليس بصحيح؛ إذ ليس ذلك معنى منع الجمع، بل أن لا يصدقان على ذات واحدة. ألا ترى أن الواحد والكثير لا يصدقان على ذات واحدة، مع كون الواحد جزءاً من الكثير^١.

في أقسام التصور و التصديق

و كل واحد من التصور و التصديق^٢:

قد يكون ضرورياً؛ و هو من التصورات ما لا يكون حصوله في النفس موقوفاً على الاكتساب؛ و من التصديقات ما يكون^٣ تصور الطرفين كافياً في الجزم بانتساب المحمول إلى الموضوع من حيث هي نسبة.

و قد يكون كسبياً؛ و هو^٤ من التصورات ما يفتقر حصوله في العقل إلى كسب؛ و من التصديقات ما يحتاج في الجزم بنسبة أحدهما إلى الآخر إلى برهان.

و ليس الكل [من كل منهما]^٥ بديهياً و إلا لما فقدنا شيئاً^٦، و العلم بالصانع و وحدانيته و أفعاله ما حصل إلا بالكسب؛ و لا كسبياً و إلا لزم الدور أو التسلسل، فامتنع حصول شيء من العلوم^٧ و هو محال، لحصوله لنا^٨؛

فالتصور الضروري، كتصور «الوجود» و «الشيء»، و الكسبي كـ «العقل» و «الملك»؛ و التصديق الضروري كـ «الكل أعظم من الجزء» و «التفي والإثبات لا يجتمعان»، و الكسبي كـ «حدوث العالم» و «بقاء النفس».

و^٩ الضروري قد لا يحتاج إلى التنبيه مثل «الواحد نصف الإثنين»، و قد يحتاج مثل «الواحد نصف خمسين العشرة» فإنه قد يغفل عن الحكم، حتى يُنبّه

١. إشكال و جواب در كشف الحقائق ابهری، صص ٣٢ - ٣٣ آمده است.

٢. كشف الأسماء، ص ٤.

٣. ت: + حال.

٤. الشمسیه، ص ١٢.

٥. ت: + و بین.

٦. ت: - و.

٧. ت: لما جهلنا معه بأشياء.

٨. كشف الأسماء، ص ٤؛ كشف الحقائق، ص ٣٥.

بأدنى تنبيه؛ وللتنبيهات مراتب في الخفاء والجلال.

و التصديق قد يحتاج^٢ إلى تصوّرين كقولنا: «زيد كاتب»؛ وقد يحتاج إلى أكثر كـ«كون الواحد نصف الإثنين» فإنّه يفتقر إلى ثلاث تصورات؛ وقد يكون أكثر ولا تقف الكثرة عند حدّ.

و دلالة التصديق - أعني نفس الحكم - على التصورين إنّما هي بالالتزام عند القدماء، لخروج المحكوم عليه و به عن الحكم و كونهما لازمين له في الذهن؛ و عند الفخر بالتضمن، لكونهما جزءين له.

و الكسبي من كل واحد من التصور و التصديق يمكن اكتسابه من بديهته بتوسط «الفكر»؛ و هو ترتيب أمور تصورية أو تصديقية ترتيباً خاصاً ليتأدّى منها إلى المجهول من القسمين^٣؛ إذ الترتيب الخاصّ مستلزم للمطلوب المجهول و متى وجد الملزوم وجد اللازم.

و الفكر ليس ممّا يصيب دائماً، و إلّا لما اختلفت الحكماء في الآراء و المذاهب^٤؛ فالخلل في الفكر يكون بسبب أوهام كاذبة و خيالات فاسدة^٥؛ و هو إمّا أن يكون في المادّة، و هو ما فيه يقع الترتيب: أمّا في التصورات فكأخذ العرض العامّ مكان الجنس، و الخاصّة مكان الفصل؛ و أمّا في التصديقات فكأخذ الوهميات و المشبهات و المخيلات مكان اليقينيّات؛ و إمّا أن يكون في الصورة و هو نفس الترتيب: أمّا في التصورات فكالتعريفات الفاسدة، و أمّا في التصديقات فكالضروب الغير المنتجة؛ و إمّا في كليهما معاً.

في تعريف المنطق و بيان الحاجة إليه

فغاية أمر المنطقي أن يعرف التصورات و التصديقات المعلومة المناسبة لمطلوبٍ مطلوبٍ^٦ من مجهولات القسمين، و كيفية تأليفهما - المستقيم

١. ت: من.
٢. ت: التصديق لا يحتاج.
٣. النسبة، ص ١٦.
٤. النسبة، ص ١٦؛ كلف الأثرار، ص ٤.
٥. كلف الحقائق، ص ٣٦.
٦. ت: مطلوب.

و المعوج - و الفطرة البشرية لاتفي بالاستقلال بذلك؛ فاضطررنا إلى تحصيل آلة قانونية عاصمة مراعاتها الذهن عن الزلل و هو «المنطق»^١.

و «القانون» ما به يعرف^٢ حال أمر آخر من صحته و فساده؛ و قد يكون كلياً كما في المنطق، و قد يكون جزئياً، كآلة البنائين و التجارين.

و «الآلة» هي الوسيلة بين الفاعل و المنفعل القريب^٣ في وصول أثره إليه. فإن قلت: لو كان المنطق بجميع أجزائه مكتسباً؛ فإن افتقر كل مطلوب إلى آخر يلزم التسلسل؛ و إن دار الافتقار لزِم الدور و هما محالان؛ و على كليّ التقديرين يلزم الافتقار إلى منطق آخر أو إلى نفسه؛ و إن كان بجميع أجزائه بديهياً فليستغن^٤ عن تعلّمه.

و أيضاً، لو توقّف حصول العلوم النظرية على معرفة المنطق و مراعاته لما أمكن الإصابة لمن لا معرفة له به، لكنّا وجدنا من يصيب^٥.

و جواب الأول أنّ المنطق كلّ ليس بديهياً و إلّا لحصل الاستغناء عن تعلّمه؛ و لا كسبياً و إلّا لدار أو تسلسل؛ بل البعض بديهي كالشكل الأول، و البعض كسبي^٦ كالثلاثة الأخر؛ و الكسبي يستفاد من البديهي بطريق بديهي، فلا يحتاج إلى منطق آخر.

و لانسلم أيضاً أنّ البديهي مستغن عن الكسب بالكلية، بل قد^٧ يحتاج إلى التنبيه المختلف خفاؤه و ظهوره، و ليس كونها ضرورية أنّها لاتعزب^٨ عن الذهن، بل إنّها لاتفتقر إلى معلومات متقدمة تقتنص^٩ بها؛ و كثير من المنطق كذا؛ كما ذكرنا في الشكل الأول.

و جواب الثاني أنّا لانقول إنّ اكتساب العلوم النظرية مُحوج إلى معرفة

١. البناء، المنطق، المدخل، صص ١٨ - ١٩؛ كشف الحقائق، ص ٣٦.

٢. ن: يتعرف.

٣. ت: - القريب.

٤. ت: فيستغني.

٥. كشف الحقائق، صص ٣٦ - ٣٧.

٦. ت: - و إلّا لدار أو ... كسبي.

٧. ت: - قد.

٨. ن: لاتعزب.

٩. ت: يقتضي.

أجزاء المنطق؛ فإنَّ المؤيدين من عند الله - بخاصية في جواهر نفوسهم - ليستغنون عن تعلُّم المنطق؛ و نسبة المنطق إلى الروية نسبة النحو و العروض إلى الكلام و الشعر؛ و ذو الذوق السليم يستغني عن تعلُّمهما، كما يستغني ذو الروية و النفس النيرة عن تعلُّم المنطق و إن كان نادراً^١؛ و كذلك من وقع فكره على القسم البيهقي^٢.

أو نقول: الإحاطة بالمنطق أضونٌ للذهن عن الخطأ في الفكر؛ و هو المراد من قولنا: إنَّه يحتاج إلى المنطق.

و زعم الفارابي أنَّ المنطق رئيس العلوم و أبو علي يزعم أنَّه ليس برئيس بل هو خادم العلوم.

و هو خلاف لفظي؛ إذ المعنى بالرئاسة إن كان نفوذ حكمه في الغير من غير نفوذ حكم الغير فيه، فهو رئيس العلوم؛ و إن عُني به كونه مقصوداً بالذات فليس برئيس^٣.

[المنطق علم أم لا؟]

و كذا الخلاف في كونه علماً أم لا، يندفع بأنَّ المراد من العلم إن كان ماله صورة مطابقة لما في الخارج، فالمنطق ليس بعلم؛ و إن كان المراد كلُّ مُدرَك ... سواء كان في الخارج أو لم يكن - فهو علم؛ إذ هو بحث عما يعرض للمعقولات الثانية التي لا توجد إلَّا في الذهن.

١. روح مطلب بركرفته است از الشفاء، المنطق، المدخل، ص ٢٥.

٢. نحوه تقرير مطلب به صورت سؤال و جواب بركرفته است از الشفاء، المنطق، القياس، ص ١٥ و همان، المدخل، صص ١٩ - ٢٥ و با تقرير و تبیین روشن تر از خنجرى در كشف الأسرار، صص ٧ - ١٧، نیز رجوع شود به كشف المعاني، ص ٣٧.

٣. تمام مطلب بركرفته است از الشفاء، المنطق، القياس، ص ١٥: «و المنطق نعم العون في إدراك العلوم كلها؛ فلذلك حق للفاضل المتأخّر أن يفرض في مدح المنطق و قد بلغ به هذا الإفراط إلى أن قال: إنَّ المنطق ليس محله من العلوم الأخرى محل الخادم بل محل الرئيس لأنَّه معيار و مكيال و لكني أقول: ... ما كان مقصوداً بنفسه في كل شيء أشرف و أعلى من المقصود لغيره ...» به بنادر شهرزوري، مقصود از «الفاضل المتأخّر» فارابي است؛ هر چند این مطلب در منطقيات فارابي چاپ مرحوم استاد دانش پژوه یافت نشد.

و ظُنَّ أَنَّ المنطق جزء من العلم المطلق؛ و كيف يتقوّم الكلي بجزئياته؟ بل هو جزء لمجموع العلوم و جزئي^١ للعلم المطلق، و آلة لما غداه؛ و اعتبار علمية المنطق و جزئيته لمجموع العلوم أعمّ من كونه آلة؛ إذ تصدق الجزئية و العلم عليه^٢.

* * *

١. ت: جزء.

٢. الشفاء، المنطق، المدخل، صص ١٥ - ١٦؛ القياس، صص ١٠ - ١١؛ منطق الشارع و المطارحات، مشرع

١. فصل ٢، ص ٩.

الفصل الثاني

في موضوع المنطق

زعم الشيخ الرئيس^١ و فخر الدين^٢ أنَّ موضوع المنطق هو «المعقولات الثانية»، من حيث يمكن التأدي بواسطتها من المعلوم إلى المجهول. ومعنى قولهم: «المعقولات الثانية» أنَّه يمكنك أن تتصور حقائق الأشياء في أول الأمر، كالإنسانية والحيوانية^٣، ثم إنَّك تحكم عليها بعد ذلك بالكلية و الجزئية و الذاتية و العرضية و الجنسية و الفصلية و النوعية و الموضوعية و المحمولية. فالحقائق التي تصوّرناها أولاً، كالإنسانية والحيوانية و الفرسية و الجسمية، معقولات أولى؛ و الأحكام التي حكمنا عليها تسمى «معقولات ثانية» لكونها في الدرجة الثانية من التعقّل؛ و البحث عن هذه الأحكام من حيث يمكن التأدي بسببها من المعلوم إلى المجهول تأدياً حقاً صواباً هو علم المنطق. و كونها بحالة يمكن التأدي بها على الوجه المذكور يكون عرضاً ذاتياً للمعقولات الثانية؛ فيلزم أن يكون موضوع المنطق هو المعقولات الثانية^٤.

و زعم بعض الحكماء^٥ أنَّ موضوع المنطق هو المعلومات التصورية و

١. ا. اشارات و سطر الشفاء، برأى تبیین موضوع منطق، تعبیر «معقولات ثانية» یافت نشد؛ اما روح مطلب در منطق الشفاء، المدخل، ص ١٥ آمده است.

٢. نظن الملخص، مقدمه، فصل ٢، ص ٩. ٣. ن: + و.

٤. الشارح، مشروع ١، فصل ٢، ص ١٠.

٥. به لحاظ تاریخ وفات و تقدم زمانی، شاید مقصود، خونجی باشد در کشف الأسرار، ص ٧ که

التصديقية؛ فيكون أعمّ من المعقولات الثانية؛ لأنّ التصورات و التصديقات داخلة فيه دون الأول؛ فيكون أصحّ من الأولى؛ لكون المنطقي يبحث عن أشياء تلحق المعقولات الثانية، كمفهوم الذاتية و العرضية و الجنسية و الفصلية اللاحقة بالمعقولات المفردة، و فيه نظر^١.

و موضوع كل علم هو الشيء الذي يبحث في ذلك العلم عن أعراضه الذاتية. و المَعْنَى بـ«الأعراض الذاتية» العوارض اللاحقة بالشيء لما هو اللاحقة بالشيء؛ إمّا لذاته، كالحقوق التعجب بالإنسان؛ أو لأمر يساوي ذاته، كالحقوق الضحك بالإنسان بواسطة التعجب المساوي له؛ أو يلحق الشيء بواسطة جزء له أعمّ^٢، كالحركة للحيوان بواسطة الجسمية، التي هي أعمّ من الحيوانية. فهذه الثلاثة هي الأعراض الذاتية^٣.

و أمّا اللاحق بالشيء لأمر أعمّ و ليس بجزء، كالحقوق الحركة للأبيض بواسطة الجسم أو يلحق الشيء لأمر أخصّ، كالحقوق الضحك للحيوان بواسطة الإنسان، فهذان ليسا من الأعراض الذاتية.

فعلى هذا موضوع المنطق التصورات و التصديقات، لكون المنطقي ينظر في التصورات من حيث يتوصل بها إلى تصور مجهول؛ إمّا إيصلاً قريباً - أي بذاتها لا بواسطة شيء - و يسمى «قولاً شارحاً» بهذا الاعتبار، أو بعيداً مثل كونها كلية و جزئية و ذاتية و عرضية و جنساً و فصلاً و خاصة و غير ذلك؛ و كذلك ينظر في التصديقات، من حيث يتوصل بها إلى تصديق مجهول؛ إمّا

گفته است: «...المنطق يبحث عن المعلومات التصورية و التصديقية»؛ ابهری نیز در کشف الحقایق، ص ٢٧ گویند: «و موضوعه التصورات و التصديقات»؛ ارموی در مطالع الأنوار (شرح المطالع چاپ سنکی، ص ١٩) آورده است: «و التصورات و التصديقات هي التي يبحث في المنطق عن أعراضها ...»؛ با این حال عبارت دبیران کاتبی نیز در الشمسية، ص ٢٢ که گفته است: «فموضوع المنطق المعلومات التصورية و التصديقية» عین عبارتی است که شهرزوری آورده است.

١. برای توضیح مطلب رجوع شود به شرح المطالع (چاپ سنکی)، ص ٢٠.

٢. ت: جزئیة الأعم. ٣. الشمسية، ص ٢٢؛ کشف الأبرار، ص ٧.

إيضالاً قريباً و يسمى «حجة»، و إمّا بعيداً و هو أن ينظر فيها من حيث [إنّه]^١ يتوقف عليها الموصِل إلى التصديق، مثل كونها قضية و عكس قضية و نقيض أخرى^٢، أو أبعد^٣، ككونها محمولات أو موضوعات. و لمّا كان بحث المنطقي عن هذه العوارض التي تلحق التصورات و التصديقات لما هو هو، كان ذلك هو «موضوع المنطق».

و إنّما قدّمنا الموصِل إلى التصور المسمّى بـ«القول الشارح» على الموصِل إلى التصديق المسمّى بـ«الحجة» وضعاً، لوجوب تقدّم أجزاء القول الشارح التي هي التصورات الذاتية و العرضية و الجنس و الفصل و الخاصّة على أجزاء الحجة التي هي القضايا المختلفة، لتقدّم المفرد على المركّب في الطبع، و الجزء على الكل في الوجودين، و القول الشارح في حكم المفرد، فيتقدّم على أجزاء الحجة و عليها.

إمسبوقية التصديق بالتصور

فكل تصديق يسبقه ثلاث تصورات: المحكوم عليه، و به، و نفس الحكم، لامتناع الحكم ممّن جهل أحد هذه الأمور الثلاثة^٤.

فإن قلت^٥: لو صدق أنّ كل تصديق يستدعي ثلاث تصورات لمصدق أنّ المجهول الصبرف يمتنع الحكم عليه، و التالي باطل، فالعقدّم مثله؛ أمّا الشرطية فبيّنة؛ و أمّا بطلان التالي فلأنّ المحكوم عليه في التالي، إمّا أن يكون معلوماً أو مجهولاً، فإن كان معلوماً باعتبار ما، و كل معلوم باعتبار ما فإنّه يصح الحكم

١. همه نسخ: إنّ.

٢. در كشف الحقائق، ص ٣٨ و الشبه، ص ٢٢. این مثال برای ایصال قریب ذکر شده است.

٣. عبارات متن برگرفته است از کشف الأسرار، ص ٧. در الشبه، ص ٢٢، فقط قریب و بعيد ذکر شده و در کشف الحقائق، ص ٢٨ این مثال برای بعيد آورده شده است.

٤. کشف الأسرار، ص ٧: «لامتناع الحكم باسناد امر إلى غيره مع الجهل بأحدهما»: الشبه، ص ٢٥: «لامتناع الحكم ممّن جهل أحد هذه الأمور» بوده است.

٥. اشکال و جواب آن با اختلاف در عبارت، در مطالع الآثار ارموی آمده است (شرح المطالع، صص ٢٣ - ٢٤): کشف الأسرار، صص ٨ - ٩؛ کشف الحقائق، صص ٢٥ - ٢٦.

عليه، و ينتج: «المحكوم عليه في التالي يصح الحكم عليه»؛ فالمحكوم عليه بامتناع الحكم عليه يصحّ الحكم عليه و هو تناقض؛ و إن كان مجهولاً محضاً فيصدق أن «بعض المجهول المحض يصحّ الحكم عليه» و يلزمه «ليس بعض المجهول المحض يمتنع الحكم عليه» و هو تناقض أيضاً.

و الجواب أن موضوع التالي إما أن يوجد بحسب الخارج أو بحسب الذهن؛ فإن كان الأول، فلانسلم صدق الشرطية حينئذ، لانقضاء مثل هذا الموضوع في الوجود الخارجي؛ ضرورة كون كل ما وقع في الوجود الخارجي فهو معلوم باعتبار، كالوجود و الشئئية.

و إن كان الثاني، فالشرطية صادقة و التالي غير كاذب.

و أما قوله: «لو كان التالي صادقاً فالمحكوم عليه إن كان معلوماً باعتبار فيصحّ حينئذ الحكم عليه» و كنت قد^٢ حكمت بأنه لا يصح الحكم عليه فيكون متناقضاً.

قلت: لانسلم أن ذلك تناقض؛ لأنّا حكمنا عليه حالة معلوميته، [و امتناع^٣ الحكم عليه على تقدير كونه مجهولاً محضاً، و لا تناقض في ذلك.

إشارة إلى العلاقة التي بين اللفظ و المعنى^١

و اعلم أنه لما كان بين اللفظ و المعنى علاقة من جهة أن الواضع الأول و ضغ كل لفظ بإزاء معنى و لأجله يفهم كل أحد من لفظ بعينه^٥ معنى لا يفهمه من غيرها؛ فيجب على المنطقي أن يراعي أحوال اللفظ المطلق من غير تقييد بلغة دون لغة.

و يعلم^٦ أيضاً أن الألفاظ لما كانت موازية للمعاني^٧، كان البحث عنها

١. ت: - المحض.

٢. ت: قد كنت.

٣. نسخها: بامتناع.

٤. رك: الشاء، المنطق، المدخل، ص ٢٢.

٥. ن: لغته.

٦. الشاء، المنطق، العبارة، ص ٦.

٧. ن: ظاهره؛ و ليعلم.

يُغني عن بحث أحوال المعاني لتحاذيها^١: فإذا دلّ اللفظ على المعنى بـ«المطابقة» و«التضمّن» و«الالتزام»، فقد دلّ المعنى العقلي على تلك الثلاثة؛ وكذا إذا انقسم اللفظ إلى مفرد و مركّب أو كلي و جزئي أو ذاتي و عرضي، فقد انقسم المعنى إلى ما انقسم إليه اللفظ بعينه، من غير تفاوت أصلاً.

* * *

١. ت: التي تؤديها.

القسم الأول
في اكتساب التصورات
ويشتمل على فصول

الفصل الأول
في دلالة الألفاظ وما يتعلق بها

دلالة اللفظ هو فهم المعنى من اللفظ عند إعلانه أو تخيله بالنسبة إلى العالم بالوضع^١.

دلالة اللفظ إن كان على تمام المسمى فهو «مطابقة»؛ وإن كان على جزئه من حيث هو جزؤه فهو «تضمن»؛ وإن كان على لازمه من حيث هو لازم فهو «التزام».

و احتراز فخر الدين^٢ بقوله: «من حيث هو جزؤه» في التضمن، عن دلالة اللفظ على جزء المسمى بالمطابقة حالة كونه مشتركاً بين الكل وبين الجزء، كـ«العالم» الموضوع لمجموع الأثري والعنصري ولكل واحد أيضاً على الانفراد. ودلالة كل واحد على الانفراد يدل بالمطابقة من حيث الوضع، و

١. كشف الحقائق، ص ٣١.

٢. منطق السلخس، ص ١٩؛ كشف الحقائق، ص ٣٣.

بالتضمن من حيث كونه جزءاً؛ وفي^١ الالتزام عن دلالة اللفظ على لازم المسمى بالمطابقة عند كونه مشتركاً بين المسمى و لازمه، كالشمس الموضوع بإزاء القُرس و الشعاع، و لفظ «الشمس» يدل على الشعاع بالمطابقة من حيث الوضع، و بالالتزام من حيث كونه لازماً للقُرس؛ فلولاً تقييده بـ«الحيثية» لدخلت دلالة التضمن و الالتزام في المطابقة.

فلما قال في التضمن: «من حيث هو جزؤه» خرجت دلالته على جزء المسمى بالمطابقة؛ إذ تلك الدلالة ليست^٢ لكونها جزءاً بل لكون اللفظ موضوعاً له.

ولما قال في الالتزام^٣: «من حيث هو لازم» خرجت دلالته على لازم المسمى بالمطابقة؛ فإنه ليس لكونه لازماً بل لكونه موضوعاً له. و يجب ذكر هذا القيد في المطابقة، و إلا انتقض المطابقة بدلالة اللفظ على جزء ما وضع له حالة كون اللفظ مشتركاً بين الجزء و بين الكل.

و الأفضل^٤ قيد بـ«التوسط الوضعي»^٥ في الدلالات الثلاث هكذا: دلالة اللفظ بتوسط الوضع للمسمى^٦ «مطابقة»، و بتوسطه لما دخل [في]^٧ المسمى «تضمناً»، و بتوسطه لل لازم المسمى «التزاماً»؛ فدلالة الإنسان على «الحيوان الناطق» مطابقة، و على أحدهما تضمن، و على «الكاتب» التزام. فلا يرد عليه دلالة اللفظ بالمطابقة على الجزء في حد التضمن حالة الاشتراك، إذ ليس ذلك بتوسط الوضع لما دخل فيه المدلول، بل بتوسط الوضع لنفس المدلول، و بالعكس في حد المطابقة؛ وكذلك في الالتزام، إذ ليس ذلك بتوسط الوضع

١. ت: - في. ٢. ن: ليس.

٣. منقح المصحف، ص ١٩، در پاورق بر اساس نسخه «مص». در متن چنین قیدی ذکر نشده است.

٤. مقصود الفضل الدین محمد بن نامور خونجی است در کشف الأثرار، ص ١٠: «الدلالة الوضعية للفظ على المعنى إما أن يكون بتوسط وضعه بإزائه...».

٥. در النسخه، ص ٢٨ نیز چنین است: «دلالة اللفظ بتوسط الوضع».

٦. ت: المسمى. ٧. همه نسخ: فيه.

للازم^١ حينئذ، بل بتوسط^٢ الوضع لنفس المسمّى.
و الشيخان المحققان أبو علي^٣ و الإلهي^٤ أمثلاً هذه القيود في الدلالات الثلاث، اعتماداً على القرينة المعنوية في حكم اللفظية؛ و أنّ هذه القيود مضمرة مرادة في جميع الصناعات المنطقية و الحكمية، كالجنس و الفصل و النوع و الخاصة و غيرها؛ و قد صرح الشيخ الرئيس بذلك في بعض أجزاء الشفاء^٥. و حينئذ لاجابة إلى هذا التعسف و التكلف؛ و اتباع أساطين الحكمة أولى من هذه الأمور المضيّعة للعمر.

و يظهر من قوة كلامنا وجه الحصر في الثلاثة.
و النقص^٦ بدلالة اللفظ المركب على معناه كـ «غلام زيد» و كونه خارجاً عن الثلاثة لأنّه غير موضوع للمسمّى و لا لمعنى هو^٧ جزؤه أو خارج عنه، غير وارد؛ بل هو داخل في باب المطابقة، لأنّ مرادنا من وضع اللفظ للمعنى وضعه له أو وضع الأجزاء للأجزاء بحيث يطابق مجموع اللفظ مجموع المعنى، فإنّ لفظ «الغلام» و «زيد» جزء مادي، و معنى الإضافة جزء آخر صوري، فالأجزاء المادية اللفظية دالة على الأجزاء المادية المعنوية بالوضع، و الجزء الصوري التي هي^٨ الهيئة التركيبية دالة بالوضع على الهيئة التركيبية بين المعاني و هي

١. ت: لازم. ٢. ت: - بتوسط.

٣. ابن سينا در الشفاء، المنطق، المدخل، مقاله ١، فصل ٥، ص ٢٤ به وضع اشاره نكرده است. اما در اشارات، تصحيح شهابی، ص ٣ چنین گفته است: «اللفظ يدل على المعنى إما على سبيل المطابقة بأن يكون ذلك اللفظ موضوعاً لذلك المعنى» بنا بر این مقصود شهرزوری باید این نکته باشد که ابن سینا در دلالت تضمن و التزام وساطت «وضع» را ذکر نکرده است.

٤. شیخ اشراق در منطق الشارح و المطارحات به وضع اشاره نکرده است. اما در منطق التلویحات، تصحيح فیاض، ص ٣ چنین گفته است: «دلالة اللفظ إما أن تكون على المعنى الذي وضع بإزاءه» در مورد شهروردی نیز مثل ابن سینا باید گفت مقصود شهرزوری هر سه دلالت است نه فقط مطابقة.

٥. ت: و ترك الشيخان أبو علي و الإلهي هذه.

٦. احتمالاً اشاره است به آنچه در الشفاء، المنطق، العبارة، صص ٣ - ٤ آمده است.

٧. ت: نقص. ٨. ن: - هو.

٩. ن: هي.

الإضافة، و المجموع المادي و الصوري يدلّ على المجموع المعنوي بالوضع أيضاً؛ فظهر أنّه مطابق.

و أخطأ من قال: إنّ الدلالة الأولى هي الحقيقة و الأخيران^١ هما المجازان؛ إذ «الحقيقة»: استعمال اللفظ و إرادة ما وُضِعَ الواضع، و «المجاز»: إرادة غير ما وُضِعَ الواضع؛ و الدلالات الثلاث لا تتعلق بالإرادة بل بالفهم^٢، و لا تعلّق لأحدهما بالآخر؛ بل الحق أن يقال: إذا أطلق اللفظ و أريد به ما دلّ بالدلتين الباقيتين كان ذلك مجازاً؛ لوجود مفهومي^٣ الحقيقة و المجاز.

و يشترط في الالتزام اللزوم الذهني لا الخارجي^٤؛ أمّا الأول^٥؛ فالمعنيّ باللزوم الذهني أنّه يجب أن يكون المعنى، كـ«الإنسان» مثلاً، متى حصل في ذهن حصل فيه المعنى الالتزامي أيضاً، كـ«الكتابة»، إذ لو لم يكن بهذه الحالة امتنع فهم المعنى الالتزامي من ذلك اللفظ، لانتفاء الوضع و عدم انتقال ذهن من المسمّى إليه، و فهم المعنى من اللفظ محصور فيهما.

و أمّا الثاني، و هو عدم اشتراط اللزوم الخارجي الذي معناه أنّه لا يجب أن يكون المدلول عليه بالالتزام إذا حصل المسمى في الخارج حصل ذلك المعنى الالتزامي فيه؛ أي دلّ أحدهما على الآخر؛ فإنّ لفظ «العدم» يدل على الملكة، و الضدّ على ضده، مع امتناع اللزوم الخارجي.

و علّل فخر الدين^٦ عدم الإشتراط في الخارج بكون الجوهر و العرض في الخارج متلازمين، مع عدم دلالة أحدهما على الآخر. و هو سهو، لأنّه على تقدير أنّ اللزوم الخارجي شرط، لا يلزم منه دلالة أحدهما على الآخر، إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط. فهذا

١. ت: الآخران. ٢. ت: الفهم.

٣. ت: مفهوم.

٤. منطلق المنطق، ص ٢٥؛ كشف الأسرار، ص ١٠؛ كشف الحقائق، ص ٢٣.

٥. ت: أمّا الأول. ٦. من منطق المنطق، ص ٢٥.

الإستدلال لا يدلّ على أنّ اللزوم الخارجي ليس بشرط^٢.

إنقد ما قيل إنّ دلالة الالتزام مهجورة في العلوم

وقد قيل^٣: إنّ دلالة الالتزام مهجورة في العلوم:

فإن كان مرادهم عدم دلالة اللفظ على المعنى الالتزامي، فليس بصحيح؛

لدلالة الإنسان على قابل الكتابة بالالتزام.

وإن كان مرادهم أنّ الدالّ بالالتزام غير صالح لأن يقال في جواب ما هو، فالدالّ بالتضمن غير صالح لذلك أيضاً، ولا يختص الحكم بالالتزام؛ فإنّه لا يجوز أن يدلّ بالدالتين على ماهية المسؤول عنه؛ بمعنى أنّه لا يجوز أن يقال في جواب الماهية ما يدلّ عليها بالتضمن أو الالتزام؛ أمّا التضمن، فكما إذا سئل عن الحيوان بـ«ما هو؟» لا يقال في الجواب إنّهُ إنسان؛ وأمّا في الالتزام، فكالجواب عن الإنسان بالضحك أو الكاتب. وإنّما لم يجز ذلك لجواز انتقال الذهن بالدالتين إلى غير المسؤول عنه، ولا يتعين المسؤول عنه.

بل المراد بـ«الهجر» أنّه لا يجوز أن يذكر ويدلّ على أجزاء الشيء المسؤول عنه بما هو بالالتزام^٤؛ ويجوز بالتضمن.

أمّا الأول، فكما إذا أُجيب عن الإنسان بـ«الحساس الناطق»؛ وإنّما لا يجوز ذلك لأنّ «الحساس» و«الناطق» شيء ما له الحسّ أو النطق ويعلم من خارج دلالتهما على الإنسان والحيوان وأجزاء الحيوان؛ وإنّما لا يصح ذلك لأنّ الذهن كما ينتقل من الحساس و الناطق إلى الإنسان والحيوان وأجزاء الحيوان، ينتقل

١. ن: - أن.

٢. كُتِفَ الحَقَائِقُ، ص ٢٢.

٣. مَطْنُ السَّلَخِي، ص ٢٠: «دلالة الالتزام مهجورة في العلوم» واز اين عبارت چنان برمی آید که گوئی مطلب از فخر رازی است؛ در حالی که از بیان ابهری در کُتِفَ الحَقَائِقُ، ص ٢٢ که گفته است: «والمشهور أنّ دلالة الالتزام مهجورة» بر می آید که موضوع سابقه داشته است. استدلالهای ذکر شده در متن برگرفته است از کُتِفَ الحَقَائِقُ ابهری با شرح شهرزوری.

٤. کُتِفَ الحَقَائِقُ، ص ٢٤: «بل المراد منه أنّ أجزاء الشيء لا يجوز أن تذكر في الحد بالالتزام».

إلى الأمور الخارجية، فلا يتصور ماهية المسؤول عنه.
و أما الثاني، وهو أن يجوز أن يدلّ على أجزاء المسؤول عنه بالتضمن، كما إذا سئل عن الإنسان بـ«ما هو؟» يجوز أن يقال: «حيوان ناطق»، و الحيوان يدلّ على الجسمية و النموّ و التَغْذْي بالتضمن؛ لأنّ الذهن لا ينتقل إلّا إلى 'أجزاء المسؤول عنه، و مجموع أجزائه مطلوبة في هذا السؤال.

و التضمنُ لا يلزم المطابقة، إذ يلزم من وجود الملزوم وجود اللازم، و من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم، و لا يلزم^٢ هنا من انتفاء التضمن انتفاء المطابقة، لجواز كون الماهية المدلول عليها بالمطابقة بسيطة لا جزء لها، فقد وجدت المطابقة بدون التضمن فلا يكون لازماً.

و أما الالتزام، فهل هي من لوازم المطابقة أم لا؟ فزعم فخرالدين^٣ أنّه يجب أن يكون لكل ماهية لازمٌ و أقلّه أنّها ليست غيرها؛ و توقّف من ذلك لزوم الالتزام للمطابقة.

و هو غير متين^٤، لأنّه إنّما يكون الالتزام لازماً للمطابقة إذا لزم أن يكون لكل ماهية لازمٌ يلزم من تصور تلك الماهية تصور اللازم، و لا يجب أن يكون^٥ لكل ماهية لازمٌ بهذه المثابة، لتصورنا كثيراً من الأشياء مع الذهول عن لوازمها المتوهمة.

و قوله: «إنّ لكل ماهية لازماً و أقلّه أنّها ليست غيرها»، فلانسلم أنّ الغيرية لازم لكل ماهية، لأنّا نتصور ماهيات كثيرة مع الغفلة و الذهول عن كون الماهية غير تلك الأخرى^٦.

و من هذا البيان يعلم أنّ الالتزام لا يلزم التضمن، إذ لا يجب أن يكون لكل ماهية مركّبة لازمٌ ذهني يلزم من تصورها تصوّرها.

٢. ت: و يلزم.

١. ت: لا ينتقل إلى غير.

٣. ت: بين.

٣. منطق الملخص، صص ١٩ - ٢٠.

٥. ت: - أن يكون.

٦. پاسخها برگرفته است از کتب الحقایق، ص ٢٢ با شرح شهرزوری.

و أمّا التضمنُ و الالتزام، فهما تابعان للمطابقة، إذ التضمن فهمُ جزء المسمّى، و الالتزام فهمُ لازم المسمّى، فهما فرعان للمطابقة تابعان، و التابع و الفرع لا يوجد بدون المتبوع و الأصل، إلّا أنّ الالتزام يكون للبسائط و المركّبات، و التضمن للمركّبات دون البسائط^١.

* * *

١. كثن الحناين، ص ٢٣: «المطابقة تستتبع التضمن بشرط كون الماهية مركبة».

الفصل الأول في

في المفرد والمركب وأحوالهما^١

و الدالّ بالمطابقة إن أريد بجزئه القريب المرتب المسموع الدلالة على جزء معناه كان مركباً و قولاً و مؤلفاً، كقولنا: «زيد منطلق» و «ضرب زيد». و احترزنا بقولنا: «القريب»، عن الحروف المفردة التي في «زيد» و^٢ «منطلق»، فإنها أجزاء^٣ بعيدة لا قريبة؛ و بـ«المسموع»^٤، عن الفعل الدالّ بمادته و جوهره على الحدّث، و بالهيئة التصريفية على الزمان، فإنّ هذين الجزئين ليسا مترتبين كترتب^٥ «زيد» و «منطلق»، و لا مسموعين؛ و إن لم يكن كذلك فهو المفرد.

و يندرج فيه^٦ أربعة: ما ليس له جزء أصلاً، مثل «قي» و «ش» إذا جعل علماً؛ و ما له جزء غير دالّ على شيء، كـ«زيد»؛ و ما له جزء دالّ لا على معنى الجملة كـ«عبد الله» إذا كان علماً كان مسمّاه الشخص المعين؛ و حينئذ لا يدل «عبد» على بعض أجزاء الشخص و «الله» على بقية الأجزاء؛ و ما له جزء دالّ على شيء من معنى الجملة لكن لا يقصد به الدلالة، كـ«الحيوان الناطق» إذا جعل اسم علم لشخص.

١. الشفاء، المنطق، المدخل، صص ٢٤ - ٢٧.

٢. ت: - و.

٣. ت: بالمرتب المسموع.

٤. ت: في المفرد.

٥. ت: مرتبين كترتيب.

و لو قلنا: الدالّ بإحدى الدلالات الثلاث إن أريد بجزئه جزء معناه فهو «المركّب» و إلا كان هو «المفرد»، لانتقض حدّ المفرد حينئذ به الحيوان الناطق» الدالّ على الناطق بالتضمن، و على الكتابة بالالتزام، مع كونه غير مراد بشيء من أجزاء هذا اللفظ - أعني أجزاء المجموع الدالّ بالتضمن على الناطق و بالالتزام على الكاتب - شيئاً من الناطق و لا شيئاً من الكاتب، مع كون الحيوان الناطق بالضرورة مركّباً.

المفرد و المركب

و لو قيل - على ما ذكره فخر الدين^١ - الدالّ بالمطابقة أو قلنا: الدالّ بإحدى الدلالات الثلاث إن دلّ جزؤه على جزء المعنى كان مركّباً و إن لم يدلّ كان مفرداً، لانتقض^٢ ذلك بالمركّب، لأنّ «الحيوان الناطق» إذا جعلناه علماً فإنّ كل جزء من أجزاء هذا اللفظ دالّ على جزء معناه، مع كون هذا اللفظ، حالة كونه علماً، مفرداً؛ فتبيّن أنّ الحق تقييد اللفظ به «الدالّ بالمطابقة» لا بإحدى الدلالات الثلاث؛ ثم يجب تقسيمه بالإرادة و عدم الإرادة، لا بالدلالة و عدمها.

و بعضهم^٣ فرّق بين «المؤلف» و «المركّب» بأنّ أجزاء الملفوظ إمّا أن لاتدلّ على شيء - لا حين كونها أجزاء الملفوظ و لا لو انفردت - و هو المفرد كـ «زيد». و أمّا إذا كان لجزء اللفظ دلالة، فلا يخلو إمّا أن تكون^٤ دلالته على جزء معناه أو لا؛ و الأوّل هو المؤلّف، و الثاني هو المركّب عند جعله علماً، و هو عند الشيخ في حيّز المفرد؛ و لا يفرّق بين المؤلّف و المركّب؛ و اصطلاح أهل المنطق عليه^٥.

١. سقن الملخص، ص ١٥.

٢. ت: لا ينتقض.

٣. خواجه در شرح اشارات، ج ١، ص ٣٢: «... إلى أن ثلث القسمة بعض من جاء بعده»؛ كنف الأثرار، ص ١٥: «و بعض المتأخرين ...»؛ كنف الحقايق، ص ٣٣: «و من الناس ...».

٤. از اول كتاب تا اينجا از نسخه «ب» افتاده است.

٥. اين مطالب برگرفته است از كنف الحقايق، ص ٢٤: «... و لا فرق عنده بين المركب و المؤلف و

والأفعال المضارعة بأسرها مركبات، لأنَّ جزءها يدل على جزء معناها ويراد^١، لأنَّ حروف المضارعة تدلّ على شيء والباقي يدل على آخر؛ والمفرد^٢ من الأفعال الماضي^٣.

(أقسام المفرد)

والمفرد إما أن لا يستقل بالمفهومية أو يستقل؛ والأول هو «الحرف»^٤؛ والثاني لا يخلو إما أن يدل بهيأته وزانه - وهي الهيئات التي تعرض للمصدر بالتصريف^٥ - على زمان معين من الأزمنة الثلاثة أو لا؛ والأول هو «الفعل»؛ والثاني «الإسم».

ويعرّف «الفعل»^٦ بأنه الذي يدل على معنى تام من الحدث والنسبة إلى موضوع معين و زمان معين، أي المتشخص الذي يعين الفعل في الوهم^٧، بحيث لا ينقلب ماضيه مستقبلاً باعتبار؛ ف«كان» لمّا دلّت على الزمان مع النسبة إلى الموضوع المعين ولم تدلّ على الحدث، لم تدخل في الفعل؛ بل هي من قبيل الروابط عندهم والأدوات؛ وقيد بـ«الزمان المعين» لإخراج مثل «الصباح» و«الغروب» و«المتقدم» و«التأخر»^٨، فإنّها لا تدل على الزمان المعين ولا على زمان متشخص؛ بل تصرف^٩ إلى الماضي بتصرف في المصدر [مثل] «تقدّم» و«تأخّر»، وإلى المستقبل بهيأة وزان آخر؛ وكذلك «الصباح» و«الغروب»؛ و

عليه الاصطلاح؛ كشف الأستار، ص ١٥؛ ... ولا فرق عنده بين المؤلف والمركب والقول.

١. ت: + و.

٢. بركرفته از كشف الحقائق، ص ٣٤؛ «و قولنا: نَمْشي، و أمشي، و تَمْشي، و يَمْشي، كلها مركبات لأنَّ جزءها يدل على جزء معناها؛ فالمفرد من الكلمات صيغة الماضي فقط».

٣. ت: الحروف.

٤. الشفاء، النطق، العبارة، ص ١٧؛ كشف الحقائق، ص ٢٥.

٥. ت: الفهم.

٦. كشف الحقائق، ص ٢٥؛ «ليخرج عنه الصباح والغروب والزمان والماضي وأمثالها».

٧. ت: يعرف.

٨. نسخة ها: قبل.

لأنَّ أمثال هذه يكون الزمان إمّا نفس مفهومها أو جزءاً، فهي تدل على الزمان بجواهرها؛ بخلاف الأفعال الدالّة بالهيئات التصريفية، على ما ذكرنا في تعريف «الفعل»، فلا ينتقض^١. و الزمان جزء من معنى الفعل؛ وإن كان بعضهم جعله خارجاً لاحقاً بالفعل المسمّى عند المنطقيين «كلمة» اصطلاحاً.

و يعرف الاسم بأنّه الذي يدل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصّل.

انقسام آخر للمفرد

و اللفظ المفرد: إمّا أن لا يعتبر بالنسبة إلى آخر؛ أو يعتبر^٢؛ و الأول إمّا أن يكون معناه كثيراً أو واحداً؛ فإن كان كثيراً فإمّا أن يوضع لها على السواء أو لا؛

و الأول هي «الألفاظ المشتركة»، كـ «العين» بالنسبة إلى كل الحقائق الموضوع لها؛ و بالنسبة إلى واحد غير معيّن «مُجَمَّلاً»؛ و إلى المعين^٣ «مبيّناً».

و أمّا الثاني الذي لا يوضع لها على السواء، فذلك أن يوضع للبعض، ثم ينقل إلى البعض الآخر: إمّا لمناسبة، أو مشابهة، أو لا؛ و الثاني هو «المرتجل»؛ و الأول إمّا أن لا يغلب الإستعمال في المنقول إليه أو يغلب^٤؛ فإن لم يغلب يسمّى^٥ بالنسبة إلى المنقول عنه «حقيقة»؛ و إلى المنقول إليه «مجازاً»، كالأسد بالنسبة إلى الشجاع؛ و إن غلب يسمّى^٦ بالنسبة إلى المنقول إليه «ألفاظاً منقولة»، و بعضهم اعتبر ترك الوضع الأول.

ثم الناقل: إمّا أن يكون هو الشرع، كالصلاة و الزكاة و الصيام و الحج؛ فإنّ الأول في أصل الوضع للدعاء، و الزكاة للنماء، و الصيام للإمساك، و الحج

١. ت: ب: و لا ينتقض.

٢. ت: معين.

٣. ت: سمي.

٤. ت: يعتبر ... لا يعتبر.

٥. ت: يغلب ... لا يغلب.

٦. ت: سمي.

للقصد، ثم نقله الشرع إلى أفعال مخصوصة في الصلاة؛ ونقل الزكاة إلى قدر مخصوص يدفعه إلى الفقراء؛ والصوم إلى إمساك^١ جميع النهار بالنية؛ والحج إلى قصد مخصوص في زمان معين؛ وإما أن يكون الناقل هو العرف العام، كالدابة فإنها في أصل اللغة وضعت لكل ما يدب على الأرض، ثم نقل إلى الفرس والحمار والبغل؛ وإما أن يكون الناقل هو العرف الخاص، كاصطلاحات النحاة والنحّار؛ فإن «الحرف» في الوضع الأول هو الطرف، ثم نقله النحاة إلى الذي معناه في غيره؛ ويسمى الأول «منقولة شرعية»، والثاني «عرفية»، والثالث «منقولة خاصة».

وإن كان اللفظ الواحد معناه واحداً؛ فإما أن يكون شخصياً^٢ أو كلياً. والأول «العَلَمُ»؛ والثاني، إما أن يكون حصوله في أفرادهِ الذهنية والخارجية على السواء، أو لا؛ والأول «المتواطئ» وهو الذي يوافق أفرادهِ في معناه، كالإنسان والحمار والفرس؛ والثاني هو «المشكك»:

[أقسام المشكك]

وهو ينقسم: إلى «مطلق»؛ وإلى «ما بالنسبة»^٣؛ والمطلق ينقسم إلى ثلاثة أقسام: الأول، ما يكون حصول المعنى في البعض حاصلاً قبل حصوله في البعض الآخر، كـ«الوجود» الحاصل في الواجب قبل حصوله في الممكن؛ وهذا التشكيك بالتقدم والتأخر؛ الثاني، بالأولئى والأخرى، كـ«وجود» أيضاً الذي هو في الواجب أولى؛ لكونه أقوى وأتم وأثبت من الممكنات؛

١. ن: الصوم لإمساك. ٢. ن: ب: شخصياً.

٣. تقسيم مشكك به مطلق ونسبي وأقسام نسبي بركرفته است از منطن الشارع و المطارحات، مذبزع ١، فصل ١، صص ٣٥ - ٣٦ باختلاف در عبارات به شرح و تفصيل.

الثالث، التشكيك بالشدة و الضعف، كـ«البياض» على الثلج و العاج؛ فإنه في الثلج أشدّ من العاج.

و أمّا النسبي:

فإمّا بالنسبة إلى مبدأ، كقولنا: «طبي» للكتاب و الدواء و المبضع^١؛ فإنه يكون نسبة الكتاب إلى علم الطبّ أقوى من نسبة الدواء و المبضع، و علم الطبّ مبدأً للكل^٢؛

و إمّا بالنسبة إلى غاية، كقولنا: «صحيّ» للدواء^٣ و الفصد و الرياضة؛ و تعلّق الدواء بالصحة أشدّ من غيره من الفصد و الرياضة، و الصحة غايتها؛

و إمّا بالنسبة إليهما، كقولنا لجميع الموجودات - غير الواجب - إنها «إلهية» و الإله مبدأها و غايتها جميعاً.

و سمي^٤ «مشكّكاً» بمشابهة للفظ المشترك من وجه، و للفظ^٥ المتواطئ من وجه، فيقع الناظر^٦ فيه في الشك أنّه من قبيل «المشترك» أو «المتواطئ».

و أمّا الثاني أي اللفظ الذي يعتبر بالنسبة إلى لفظ آخر، فإمّا أن يتحدّ معناهما؛ أو يختلف.

فالأول، يسمى «مترادفة»، كالليث و الأسد و الغضنفر؛
و الثاني، «متباينة»^٧، كالفلك و الكوكب و الأرض^٨.

أقسام المركّب^٩

و أمّا المركّب فإمّا أن يكون «تاماً»؛ و إمّا أن يكون «ناقصاً»؛

٢. ت: - للكل.

٣. ت: يسمى.

٤. ت: النظر.

٨. كشف الحقائق، ص ٣٢.

١. ت: المبضع.

٣. ت: الدواء.

٥. ت: اللفظ.

٧. ت: ب: مناسبة.

٩. كشف الحقائق، ص ٣٢.

و [المركب] التام - وهو الذي يحسن السكوت عليه - لا يخلو: إما أن يحتمل الصدق والكذب أو لا؛

و الأول، يسمى «خبراً» و «قضية» و «قولاً جازماً»: «خبراً» باعتبار احتمالته للصدق والكذب؛ و «قضية» بمعنى أنه حكاية حال؛ و «قولاً جازماً» باعتبار أنه لا تردد فيه؛

و إن لم يحتمل الصدق والكذب، فإما أن يدل على طلب الفعل دلالة^١ أولية - أي بـ «الوضع» و «المطابقة» - أو لا يدل؛

فإن دل يسمى مع الإستعلاء «أمراً»؛ و مع التساوي «التماساً»^٢؛ و مع الخضوع «مسألة» و «دعاء»؛

و إن لم يدل^٣ على طلب الفعل، دلالة أولية، يسمى «تنبيهاً» و يتدرج فيه «التمني»^٤ و «الترجي» و «القسم» و «الدعاء»؛ و إنما سمي «تنبيهاً» لأنه ينبه^٥ على شيء غير مدلول عليه بالمطابقة: أما في «الدعاء»، فلأنه ينبه على أنه يطلب من المنادئ إجابته؛ و في «القسم»، فلأنه يطلب من المقسم له تصديقه فيما أخبر به بطريق التعريض؛ و في «الترجي»، فلأنه ينبه على أنه يطلب مالا لينفقه^٦؛ و في «التمني»^٧، كذلك: كل ذلك بطريق الالتزام؛ و بالمطابقة يدل على هذه المفهومات المذكورة لفظاً، لا على ما هو بالالتزام.

و إنما كان التنبيه في معنى الكلام التام، لأنها بمعنى «تمنيت مالأ و ترجيته»، و «تعجبت من زيد» فيرجع إلى الخبر.

و التمني قد يكون للممكن البعيد؛ و قيل: قد يكون لبعض الأمور الممتنعة. و أما الترجي، فلا يكون إلا للأمر الممكن القريبة.

و أما المركب الناقص: فإما أن يكون تقييداً، وهو الذي يكون الثاني قيداً

١. كُثِفَ المعاني، ص ٢٢: «فإن أفاد طلب الفعل إفادة».

٢. ت، ب: «مع التساوي التماساً».

٣. ت: «و إن لم يكن يدل».

٥. ت: تنبيه.

٧. ن: النهي.

٤. ن: النهي.

٦. ت: ينفقه.

في الأول، و يقوم مقامهما لفظ مفرد، كقولك: «الحيوان الناطق»، فإنَّ «الحيوان» قيّد بـ«الناطق»، و «الإنسان» يقوم^١ مقامهما^٢؛ و قد لا يقوم مقامهما لفظ مفرد، مثل قولك: «الجسم الأبيض». و ينتفع^٣ بهذا التركيب في الحدود و الرسوم؛ و إمّا غير تقييدي^٤، مثل المركّب من اسم و أداة، أو كلمة و أداة، كقولك: «زيد في» أو^٥ «صعد على».

و «المركّب التام» يسمّى «كلاماً» و هو ما لا يتألف إلّا من مخبر عنه، و به؛ و هو يكون من اسمين أحدهما مخبر عنه، و الآخر به؛ أو من اسم مخبر عنه و فعل مخبر به؛ و ما عداهما من أنواع التراكيب لا يفيد شيئاً، كالفعلين لعدم المخبر عنه، و الحرفين لعدمهما، أو كليهما مع الأداة، لعدمهما من طرف الحرف. فإن قيل^٦؛ قولنا: «يا زيد» كلام تام مع تركّبه^٧ من أداة و اسم، قلنا: أمّا الجواب عن النقض، فلأنَّ حرف النداء في تقدير الفعل بمعنى «أنادي» أو «أدعو زيدا» فيرجع إلى تركيب الإسم مع الفعل.

و أورده^٨ عليه أنه^٩ لو كان كذلك لاحتمل الصدق و الكذب، كما احتملته الجملة الفعلية، لأنّها حينئذ بصيغة الإخبار؛ و لجاز كونه خطاباً مع ثالث، كخطابك لعمر و بأنك تدعو زيدا و لا يستقيم ذلك في «يا زيد». و أجيّب عن الإيراد بأنّ ذلك إنّما يلزم لو كان ذلك إخباراً؛ و هو ممنوع، لجاز كونه إنشاءً و إن كانت صيغته^{١٠} صيغة الإخبار؛ فهي مشتركة بين الإخبار و الإنشاء، فإنّ حكم «أدعو» أو «أنادي زيدا» المقدر^{١١} به حرف النداء

١. ن: قد لا يقوم.

٢. كشف الحقائق، ص ٢٢.

٣. ت: لا ينتفع.

٤. همه نسخه ها: التقيدي.

٥. ن: - أو.

٦. منطق الملخص، ص ٢٤؛ كشف الأسرار، ص ٢٥؛ كشف الحقائق، صص ٢٥ - ٢٦.

٧. ت: تركيبه.

٨. ابن اشكال در منطق الملخص، ص ٢٢ نیز آمده است.

٩. ت: بأنّه.

١٠. ت: - صيغته.

١١. ت: المصدر.

حكم سائر الإنشاءات الغير المحتملة للصدق والكذب؛ فقولك: «أقسمتُ بالله»^١ إنشاء للقسم وإن كان بصيغة الخبر؛ ولو كان خبراً لزم في الأول أن يكون سابقاً على قسم آخر، وفي الثاني مسبوقيته على آخر، وهو غير لازم؛ ونظائره سائر التمليكات كـ «طلقتُ» و «أعتقتُ» و «بعثتُ» و «اشتريتُ» ولو كان أمثالها إخباراً سبق مثله.

فإن قلت^٢: لو صدق قولكم «الفعل» و «الحرف» لا يخبر عنهما، لزم التناقض، والتالي باطل، فكذا المقدم؛

بيان الشرطية وذلك أنَّ المخبر عنه في هذه القضية إما أن يكون اسماً أو^٣ فعلاً، وأياً ما كان لزم التناقض: أما إذا كان اسماً وكل اسم يصح أن يخبر عنه والمخبر عنه هاهنا يصح الخبر عنه؛ لأنَّه اسم وحكمتم بكونه لا يخبر عنه وهو متناقض؛ وأما إذا كان المخبر عنه فعلاً وحرفاً فتكون قد أخبرت عن بعض^٤ الأفعال والحروف وكنت قد قلت بأن كل فعل وحرف لا يخبر عنهما وهو أيضاً تناقض؛ ففي التريدين الجزئية مناقضة للكلية المختلفي الكيف؛ وأما التالي فبَيِّنُ البطلان.

قلت: نختار أنَّ المخبر عنه فعل وحرف أخبر عنهما باسمين وهما لفظتا^٥ «الفعل» و «الحرف»؛ والذي قلناه: إنَّهما لا يخبر عنهما، أي لا يخبر عن مسماهما بمجرد ذكرهما؛ وهاهنا أخبرنا عنهما لا بمجرد ذكرهما بل معبراً عنهما بلفظتي «الإسم» و «الحرف» وهما اسمان.

١. ن: + و أقسم بالله.

٢. فخر رازی در منطق الملخص، ص ٢٢ فقط اشکال را با عبارت: «و شك آخر...» ذکر کرده و سپس گفته است که استقصاء در این مباحث مورد نیاز منطقی نیست. اما ارموی در المطالع، ص ٢٢، خنجر در کشف الأسرار، صص ٢٣ - ٢٤ و ابهری در کشف الحقایق، ص ٢٥، اشکال و پاسخ را آورده اند؛ با این حال شرح و تفصیل از شهرزوری است.

٣. پ: و.

٤. ت، پ: - بعض.

٥. ت: لفظا.

فإن عاد و أورد النقض^۱ هكذا: لو صدق أنَّ «الفعل» و «الحرف» لا يخبر عن مسماهما بمجرد ذكرهما لزم التناقض^۲؛ و يلزم من انتفاء التالي انتفاء المقدم، فيصدق نقيض المقدم، و هو أنَّ «الفعل» و «الحرف» يخبر عن مسماهما بمجرد ذكرهما.

و جوابه أننا لانسلّم أنك أخبرت عن مسماهما بمجرد ذكرهما؛ بل أخبرنا عتمةا بلفظ «الفعل» و «الحرف» و هما اسمان؛ و قولنا: «ضرب؛ فعل ماض، و «في» حرف جر» ليس بنقض؛ إذ الإخبار فيهما عن لفظ «ضرب» و «في» لا عن معناهما.



۱. علی رغم کوشش بسیار، منبع این نقض مجدد، در آثار در دسترس مشخص نشد؛ اما در عبارات قطب الدین رازی (شرح المطالع، چاپ سنگی، ص ۲۵) که تقریباً صد سال بعد از شهرزوری است این مطلب به اختصار آمده است و معلوم می شود در زمان شهرزوری مطرح شده است: «و لئن عاد مرة أخرى و قال: فليصدق معنى «ضرب لا يخبر عنه» معبراً عنه بمجرد لفظه، فقد أخبر فيه عن معنى الفعل».

أجاب عنه بأن المعبر عنه هنا معنى الفعل لكن لا بمجرد لفظه بل مع ضمیعة اسم فلا تناقض فيه».

۲. در نسخه «ن» مصحح این عبارت را افزوده است: «بلفظي: (لأن المخبر عنه اسماً كان أو فعلاً لزم التناقض)».

الفصل الثالث

في الكلي والجزئي^١

كل لفظ له معنى واحد، فهو إما أن يمنع نفس تصور معناه من وقوع الشركة فيه أو لا يمنع؛ فإن منع فهو الجزئي الحقيقي؛ وإن لم يمنع فهو الكلي. فالجزئي، كما «زيد» إذا دلّ على هذا الشخص من حيث هو هذا؛ وحينئذ لا يكون نفس غيره بالضرورة؛ والكلي، كما «الحيوان» الذي نفس مفهومه لا يمنع من صدقه على كثيرين.

أقسام الكلي

ثم الكلي: إما أن تكون الشركة فيه بالفعل، كالإنسان المشترك فيه زيد وعمرو وبكر، فقد تكون الأفراد متناهية، كالكوكب؛ وقد تكون غير متناهية، كالنفوس الناطقة.

وإما أن تكون بالقوة: إما كالشمس عند من يجوز وجود شمس كثيرة؛ فيبتدع وجودها يكون لفظ «الشمس» واقعاً عليها بمفهوم واحد؛ وكالإله، مفهومه من حيث ذاته غير مانع من الشركة وإلا لما احتيج إلى البرهان؛ فامتناع

١. الشفاء، السطن، المدخل، صص ٢٢٦ - ٢٢٩؛ مدقق الملخص، ص ٢٦؛ شرح السطالع، صص ٢٨ - ٥٢؛ الشبهة، ص ٦٢؛ كشف الأسرار، صص ٢٨ - ٢٩؛ كشف العقاب، ص ٢٨.

الشركة ما جاءت من نفس المفهوم بل من دليل منفصل؛ فهذان القسمان من الذي الشركة فيه بالقوة، كان لكل واحد فرداً؛ في الأول ممكن وفي الثاني واجب. وإما أن تكون الشركة في شيء لا وجود لذلك المسمى في الخارج لا في الواحد ولا في الكثير^١؛ فذلك المسمى: إما أن يكون ممتنع الوجود في الخارج كشريك البارئ، فلولاً أن له معنى مفيداً لامتنع حكمنا عليه بالامتناع؛ وإما أن يكون ممكن الوجود في الخارج، كـ«جبل من ياقوت» و«بحر من زيبق».

و وجه الحصر في هذه الستة أن الكلي إما أن يكون واحداً أو^٢ كثيراً؛ والواحد، لا يخلو إما أن يُعرّف له فرد أو لا؛ والأول إما أن يمكن مثله وإما أن يمتنع، فالممكن كـ«الشمس»، و الممتنع كـ«الإله»؛ وأما الذي لا يعرف له فرد يتعين أن يكون إما^٣ ممكناً كـ«جبل من ياقوت» وإما ممتنعاً كـ«شريك الله».

وأما الكثير، فإما أن يكون متناهياً كالكواكب؛ أو غير متناهية كنفوس البشر.

وبعضهم شرط في الكلي أن تكون الشركة فيه بالفعل.

وهو فاسد؛ إذ الاتفاق واقع أنه لا واسطة بين الكلي والجزئي؛ وأنّ الجزئي هو الذي يكون^٤ نفس تصور معناه مانعاً^٥ من الشركة؛ فيجب أن يكون الكلي ما يقابله، وهو ما نفس تصور معناه لا يمنع وقوع الشركة فيه - سواء كانت بالفعل أو بالقوة.

(أقسام الجزئي)

والجزئي قد يقال على كل ما يندرج تحت كلي؛ بمعنى أن الكلي يُحمل على ذلك المندرج و يسمى «جزئياً إضافياً»، كالإنسان المندرج تحت الحيوان، و

١. همه نسخه ها: الكثرة.

٢. ن، ب: و.

٣. ن، ب: - يكون.

٤. ت: إما أن يكون.

٥. ن، ب: مانع.

كذلك الحيوان المدرج تحت الجسم النامي المدرج تحت مطلق الجسم؛ فكل أخص بالنسبة إلى أعم جزئي إضافي.

و الجزئي الحقيقي أخص من الإضافي؛ لأنه كلما صدق على شيء أنه حقيقي صدق عليه أنه إضافي ولا ينعكس؛

أما الأول، فلأن كل ما يصدق عليه الجزئي الحقيقي ينحصر في الأفراد الشخصية؛ و كل شخص عرت^١ عنه المشخصات يبقى ماهية كلية يندرج الشخص تحتها. فكل شخص مدرج تحت الماهية المعزاة عن المشخصات؛ و المدرج تحت الكلبي جزئي إضافي؛ فصدق أن كل شخص جزئي إضافي.

و أما الثاني، و هو ليس كل ما صدق عليه الإضافي صدق عليه الحقيقي، فلأن الإضافي جاز أن يكون كلياً الممتنع عليه أن يكون جزئياً حقيقياً.

و الإضافي، و إن كان أعم، فليس بجنس للحقيقي؛ إذ الجنس جزء من النوع و يستحيل تصور الشيء بدون جزئه و قد تصورنا الجزئي الحقيقي مع الذهول عن معنى الإضافي، فليس بجنس له.

النسب الأربعة بين عين الكلبيين

و كل كليين فإما أن يصدق شيء منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر؛ أو لا يصدق أصلاً؛ و الثاني هما المتباينان كالإنسان و الفرس؛ و الأول لا يخلو إما أن يصدق كلياً، أو جزئياً، أو كلياً من أحد الطرفين جزئياً من الآخر؛ و الأول هما المتساويان، كالإنسان و الناطق؛ و الثاني هما اللذان بينهما عموم و خصوص من وجه، كالحيوان و الأبيض؛ و الثالث هما اللذان بينهما عموم و خصوص مطلقاً، مثل الحيوان و الإنسان.

النسب الأربعة بين نقبضي الكلبيين

و نقبضا المتباينين متباينان تبايناً جزئياً؛ لأنهما إن لم يصدقا على شيء

حصلت المبانية الكلية كـ«اللاوجود» و«اللامععدم»، و إن صدقاً على شيء حصلت المبانية الجزئية، لكون كل واحد يصدق مع عين الآخر. فإنّ «لا إنسان» يصدق مع «الفرس»، و «لا فرس» يصدق مع «الإنسان» و يصدق مع نقيضه أيضاً، لصدق «لا إنسان» و «لا فرس» على الطير مثلاً؛ ولأنّا نتكلم^١ على شيء و إذا صدق مع العين تارة باين^٢ نقيضه في تلك الصورة و لم تكن المبانية كلية و إلّا لم يصدق مع النقيض في الصورة الأخرى؛ فالمبانية الجزئية متحققة في صورتين.

و نقيضا المتساويين متساويان، و إلّا لزم صدق أحدهما مع كذب الآخر. فيصدق أحدهما بدون الآخر، و كنّا قلنا: المتساويان يصدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الآخر؛ فلا يكون المتساويان متساويين.

و أمّا اللذان بينهما عموم و خصوص من وجه، فلا يستلزم نقيض أحدهما نقيض الآخر - لا مطلقاً و لا من وجه - لكون كل ذاتيين كان بينهما عموم و خصوص مطلقاً؛ فبين نقيض الخاصّ و عين العامّ عموم من وجه و بين نقيضيهما - أعني بين عين الخاصّ و نقيض العامّ - مبانية كلية؛ فنقيضاهما متباينان تبايناً كلياً.

و أمّا اللذان بينهما عموم و خصوص مطلقاً، فنقيض الأعم أخصّ من نقيض الأخصّ مطلقاً؛ لصدق نقيض الأخصّ على كل ما يصدق عليه نقيض الأعم؛ إذ لو لم يصدق نقيض الأخصّ على كل ما يصدق عليه^٣ نقيض الأعم، لصدق^٤ عين الأخصّ على بعض ما يصدق عليه نقيض الأعم؛ و يلزمه بالعكس المستوي صدق نقيض الأعم على بعض^٥ ما يصدق عليه عين الأخصّ؛ فيلزم وجود الأخصّ؛ فيلزم وجود الأخصّ بدون الأعم، و الكل بدون الجزء، و ذلك

١. ت. ب: و لا يتكلم.

٢. ت: عليه.

٣. ت: بعض.

٤. ن: لا.

٥. ت: تارة باين.

٦. ت: يصدق.

محال. و أمّا العكس، فلعدم صدق نقيض الأعم على كل ما يصدق عليه نقيض الأخص، لوجوب صدق عين الأعم على بعض ما يصدق عليه نقيض الأخص؛ فلا يصدق نقيض الأعم على كل ما يصدق عليه نقيض الأخص.

أمّا قوله^٢: «إنّ نقيضي المتساويين لو لم يكونا متساويين لزم صدق أحدهما مع كذب الآخر فلا يكونان متساويين مع فرضهما كذلك» غير لازم؛ لجواز كونهما أمرين شاملين لجميع الموجودات العينية و الذهنية، كالإمكان العامّ و الشيء، فلا يخرج عنهما شيء و لا يصدق نقيضاهما على شيء، ليلزم حينئذ صدق أحدهما مع كذب الآخر. فلا إمكان عاماً لا يصدق على شيء لتكذب الشيئية عليه، فيجوز صدق الشيئية مع كذب الإمكان^٣، فلا يلزم قوله: «فلا يكونان متساويين».

و كذلك الحال في قولهم: «إنّ نقيض الأعم أخص من نقيض الأخص» فإنّ العامّ إذا كان شاملاً كالإمكان العامّ مع الخاصّ المطلق كالجوهر مثلاً، فنقيض العامّ كـ«لا إمكان» لا يصدق على شيء ليصدق ذلك على كل ما يصدق عليه نقيض الخاصّ كـ«لا جوهر»، فلا يلزم قوله: «لو لم يصدق نقيض الأخص على كل ما يصدق عليه نقيض الأعم لصدق عين الأخص و ذلك محال»^٤ و بما ذكرنا يعرف كونه ليس بمحال.

* * *

١. ت: و أمّا.

٢. نزدیک ترین بیان به آنچه شهرزوری ذکر کرده است عبارت کاتبی در التمسیه، ص ١٦٥ است و بنا بر این به احتمال قوی گفتگوی او ناظر بر سخنان کاتبی است.

٣. ن: ب: لا إمكان.

٤. نقل قولها عین عبارت التمسیه نیست و شهرزوری عموماً نقل به معنی کرده است.

الفصل الرابع في الماهية و أجزائها

و الكلي بالنسبة إلى الأفراد التي تحته:
إمّا أن يكون نفس حقيقة تلك الأفراد بعد حذف المشخصات أو داخلاً فيها
أو خارجاً عنها؛

فإن كان الأول، فهو النوع الحقيقي:
انحصر^١ في الشخص، بمعنى أنّه لا يوجد في الخارج من الكلي إلا فرد
واحد كالشمس؛ فهذا و كل فرد من الأشخاص يكون مقولاً في جواب «ما هو؟»
بحسب الخصوصية المحضة؛

أو لم ينحصر بمعنى أنّه وجد من الكلي^٢ في الوجود أكثر من واحد
كالإنسان، و هو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة و الخصوصية معاً: أمّا
بحسب الشركة فلكونه تمام القدر المشترك بين الأفراد و يصح أن يقال في
الجواب عن الجماعة؛ و أمّا بحسب الخصوصية فلصحة مقوليته عن السؤال
بـ«ما هو؟» عن واحد؛ لكون الذي لكل فرد من المقومات هو ذلك القدر المشترك؛
إن لو كان له مع القدر المشترك ذاتي يخالف غيره به لم يكن الأفراد من نوع
واحد، و قد فرضناه كذلك.

٢. ت: في الكلية.

١. ت: المنحصر.

فالنوع الحقيقي هو الكلي المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو؛ والمراد بالكثرة المتوهمة، ليدخل فيه ما انحصر نوعه في شخصه.

الثاني، أن يكون الكلي داخلاً في ماهية ما تحته من الأفراد. فلا يخلو: إما أن يكون مقولاً في جواب «ما هو؟» بحسب الشركة أو لا؛ فالأول الجنس، والثاني الفصل، مختصاً كان بالنوع كالناطق للإنسان أو لم يختص كالحيات بالنبسبة إليه؛ فإنه فصل يفصل الحيوان عن الجسم النامي؛ إذ الحساس لو كان جزءاً من جميع الحقائق لانتفت البسائط، والوجود يشهد ببطلانه، فيكون جزءاً لبعضها فيميزها عما لا يكون جزءاً، فيكون فصلاً.

وقيل عليه: إن ذلك إنما يلزم لو كان هو مركباً؛ ولأن البسيط موجود في المركب فلا يلزم نفي البسيط؛ وليس المراد من نفي البسائط عدمها بالكلية، بل تركيبها مع غيرها؛ بحيث يحصل منهما حقيقة واحدة مخالفة لكل واحد منهما. ولو كان الحساس جزءاً من جميع الحقائق لانتفت البسائط بالكلية؛ بحيث لا يوجد ماهية مفردة لا تكون مركبة مع غيرها، والوجود يخالفه.

وقال فخر الدين^٢ في انحصار جزء الماهية في الجنس والفصل: بأن جزء الماهية إما أن يكون كمال الجزء المشترك بينهما وبين غيرهما^٣ أو لا يكون، بل يكون كمال الجزء المميز. فالأول هو الجنس، والثاني هو الفصل؛ وإن لم يكن واحداً منهما فهو إما جنس جنس كالجواهر، أو فصل جنس كالحساس، أو جنس فصل كالمدرَك، أو فصل فصل كالمميز^٤.

وفيه نظر^٥؛ لأننا لانسلم أنه لو لم يكن على أحد القسمين المذكورين لزم أن يكون على أحد الأقسام الباقية؛ لأن على ذلك التقدير يكون إما كمال القدر

١. ت: في. ٢. ت: منها.

٣. نقل به معنى ابن سفلن الملحمي، صص ١٦ - ١٧.

٤. ن: بينها ... غيرها.

٥. بايان كلام رازي با شرح و اضافات شهرزوري.

٦. اشكال و جواب بر گرفته است از كنف الحقائق، ص ٥٠.

المشترك بين الماهية و غيرها؛ أو كمال الجزء المميز؛ و التقدير أنه ليس بكمال واحد منهما.

و لا يقال: إن المراد بكمال الجزء المشترك الجنس القريب، و بكمال الجزء المميز الفصل القريب؛ فإذا لم يكن على أحد القسمين كان على واحد من الأقسام المذكورة.

لأننا نقول: إن الجنس البعيد كمال الجزء المشترك بين الماهية و غيره؛ و كذلك في الفصل.

و يرهان ذلك أن ما ليس بقريب من الجنس و الفصل، غير منحصر فيما ذكر عند تفسيره الفصل بكمال الجزء المميز؛ و ذلك أن الجنس و الفصل البعيدين^١ جاز تركبهما من ذاتيين متساويين مع كون كل واحد على ما تراه ليس بجنس و لا فصل.

و الطريق الأصوب في انحصار الجزء في الجنس و الفصل المطلقين، هو^٢ أن جزء الماهية إذا لم يكن مشتركاً بينها و بين غيرها من الأنواع كان فصلاً؛ و إن كان مشتركاً فلا يخلو إما أن يكون تمام المشترك بينها^٣ و بين الأنواع الأخر أو لا؛ و الأول هو الجنس، و الثاني يلزم أن يكون بعضاً من تمام المشترك مساوياً له؛ و إلا لزم أن يكون مشتركاً بين تلك الماهية و نوع آخر و لا يكون حينئذ تمام المشترك بالنسبة إلى ذلك النوع؛ إذ المفروض خلافه؛ بل هو بعض من تمام المشترك فيكون فصل الجنس.

[في الجنس]

و عرّفوا الجنس بأنه «الكلي المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو؟» ف«الكلي» مرادف للـ«مقول»؛ لكن دلالة المقول تفصيلية، و دلالة

٢. ت: بين المطلقين و هو.

١. ت: التقيدين.

٣. ت: بينهما.

الكلية إجمالية؛ فلنقتصر على المقول احترازاً عن التكرار؛ فـ«المقول» جنس للكليات الخمسة؛ لأنّه مقول على الشخص و الكليات الخمسة^١. و قولنا: «على كثيرين» يُخرج الشخص؛ و قولنا: «مختلفين^٢ بالحقائق» يخرج النوع الحقيقي و فصول الأنواع الأخيرة و خواصّها^٣؛ و قولنا: «في جواب ما هو؟» الثلاثة الباقية كالفصول و الخواص العالية كالسّاس و الماشي بالنسبة إلى الحيوان؛ فكُلّها مقولة على المختلفات لا في جواب ما هو؛ و يخرج العرض العامّ كالماشي بالنسبة إلى الإنسان. و إنّما كان العرض العامّ و الخواص غير مقولة^٤، لكونها خارجة عن ماهية المسئول عنه؛ و دلّالته عليها بالالتزام؛ و الفصل العالي لا يدل على تمام الماهية بالمطابقة؛ بل على بعضها بالمطابقة و على الآخر^٥ بالالتزام^٦.

[شكوك في تعريف الجنس]

و أوردوا على هذا التعريف أسئلة^٧:

منها أنّك جعلت المقول على كثيرين جنساً للخمسة، فيكون أخصّ من الجنس المطلق؛ لأنّه مخصوص بالخمسة؛ لكن المقول على كثيرين أعمّ من الجنس^٨ المطلق، لدخوله^٩ تحته، لكونه لا بد من مقوليته على كثيرة^{١٠}. و جوابه أنّ المقول على كثيرين أعمّ من المطلق باعتبار ذاته و أخصّ منه باعتبار كونه جنساً.

١. ت: - لأنّه مقول ... الخمسة. ٢. ت: - مختلفين.

٣. ت: الأنواع الحقيقية الأخيرة و بيان خواصها.

٤. ت: مقول. ٥. ت: الأجزاء.

٦. نزيدكترين بيان به عبارت متن، كلام ابهری در كشف الحقایق، ص ٦٠ است.

٧. در متن المتن، صص ٦٠ - ٦٢ سؤالاتها و جوابها مختصر و به لحاظ تقدم و تأخر و نیز نحوه تقرير با متن متفاوت است. نزيدكترين بيان در سؤالاتها و جوابها به متن، كلام خونجی است در كشف الأسرار، صص ٢١ - ٢٢ با عبارت: «و شككوا على هذا التعريف من وجوه ...» و البته همین سؤالاتها و جوابها با اختصار در كشف الحقایق، ص ٦٠ نیز آمده است.

٨. ت: - الجنس.

٩. ن: لدخول المطلق.

١٠. ن، ب: كثرة.

و منها أنّه إذا كان الجنس مقولاً كان محمولاً و الجزء لايجوز حمله.
و جوابه أنّ الجزء من حيث جزئيته يمتنع حمله على شيء، و الجنس و إن
كان جزءاً من النوع فالمحمول هي ذات الجنس - أعني الحيوان من حيث هو
حيوان - و هو غير اعتبار الجزئية؛ اللهم إلا إذا ميّز الجزء عن الكل، فحينئذ
لايجوز حمله كقولك: «البيت حائط أو سقف» و كذا الحال في الفصل.
و منها أنّ الجنس موجود و كل موجود مشخص و الشخص لايجوز
حمله.

و جوابه أنّ الجنس موجود في الذهن لا في الخارج - أعني صورة
الجنس. و هي و إن كانت في الذهن مشخّصة؛ فمعنى كليتها مطابقتها لكل
صورة من ذلك النوع، و إلا فكل هوية في الخارج متعيّنة بعوارضها، فيستحيل
أن يشاركها غيرها في معناها؛ و قد خبط^١ المتأخرون في هذا.
و ليس من شرط تحقق الجنس حمله على نوعين في الخارج - كما قد
توهم ذلك - لجواز^٢ حمله على نوعين: أحدهما في الخارج، و الآخر في الذهن^٣.

[الجنس القريب و البعيد]

و الجنس إن صلح لأن يقال في جواب السؤال عن الماهية الإنسانية أو
الفرسية مثلاً، و عن كل فرد من الأفراد المشاركة لها، كان جنساً قريباً. فإنّ أيّ
فرد من أفراد الحيوان ضمّته إلى الإنسان أو الفرس و سألت عنهما بـ«ما هو؟»
كان الحيوان هو الجواب^٤ من غير تغيير^٥؛ إذ هو تمام القدر المشترك بينهما؛ و إن
صلح لأن يقال في جواب السؤال عنها و عن بعض ما يشاركها في ذلك الجنس
دون البعض الآخر، كان جنساً بعيداً، كالجسم النامي بالنسبة إلى الإنسان مثلاً،
فإذا سألت عن الإنسان و النبات، فجوابه: الجسم النامي؛ و لو بدلت النبات

٢. ت: يجوز.

٤. ت: + عنهما.

١. ت: يخط.

٣. كشف الحقائق، ص ٦١.

٥. ت: - من غير تغيير.

بالفرس لا يجوز في الجواب الجسم النامي؛ إذ ليس تمام المشترك. وكذلك الحال في الجسم بالنسبة إلى الإنسان؛ أو الجوهر بالنسبة إليه^١؛ ففي الجنس القريب جواب واحد وفي المرتبة الثانية جوابان وفي الثالثة ثلاثة؛ وهكذا تعدد الأجوبة عند الصعود.

و السائل بـ «ما هو؟» إمّا أن يطلب حقيقة الشيء أو مفهوم الاسم، كما إذا علم الأسد و لم يفهم الغضنفر، فيكفيه التبديل بالأشهر^٢. و أمّا طالب الحقيقة فجوابه بلفظ دالّ بالمطابقة على جميع ذاتيات الشيء المسؤول عنه و على الأحاد تضمناً؛ كما إذا سئل عن الإنسان بـ «ما هو؟» فيقال في جوابه: حيوان ناطق؛ فهذا يسمى «مقولاً في جواب ما هو». و أجزاء هذا المقول إن ذكر^٣ بالتضمن، يسمى كلّ واحد منها داخلاً في جواب «ما هو؟» كالجسم النامي، و الجسم ذي الأبعاد، و الحساس، فإنّ الحيوان يدلّ عليها بالتضمن؛ و إن كانت الأجزاء المذكورة بالمطابقة، كالحيوان و الناطق، فكل واحد منهما يسمى «واقعاً في طريق ما هو»؛ لأنّه إذا كان المجموع مقولاً في جواب «ما هو؟» فكل جزء يقع في ذلك الطريق، ضرورة أنّ الجنس القريب هو المحمول الأول، و البعيد يحمل بواسطته، لأنّ الجسم يصير حيواناً، ثم يحمل على الإنسان، و الخالي عن الحيوانية يستحيل حمله، فالمحمول الأول^٤ على الإنسان الحيوان، و الجسم بواسطته.

مراتب الأجناس^٥

و مراتب الأجناس أربعة: لأنّ الجنس إمّا أن لا يكون فوقه (جنس) بل يكون تحته جنس، يسمى «الجنس العالي» و «جنس الأجناس»، كالجوهر؛ و إن

١. ت: إذ الجواهر بالنسبة إليه تمام المشترك.

٢. ب: فالأشهر.

٣. ب: ذكرنا.

٤. ت: -؛ البعيد يحمل ... الأول.

٥. منطق النخعي، ص ٦٤؛ كشف الأسرار، ص ٢٢؛ النسبة، ص ٧٤.

كان فوقه جنس و لم يكن تحته، يسمى «الجنس السافل»، كالحَيوان؛ و إن كان فوقه جنس و تحته، فهو «الجنس المتوسط»، كالجسم النامي و الجسم؛ و إن لم يكن فوقه و تحته جنس، فهو «الجنس المفرد»، و مثاله العقل إن قلنا إن الجوهر ليس بجنس.

و تجب نهاية الأجناس في العلو و النزول؛ إذ لا أعمّ من الوجود و لا أخصّ من الشخص. و مراتب العموم بينهما محصور فتجب نهايتها. و قال فخر الدين^١: لا يجوز أن يكون الجنس المطلق جنساً لهذه الأربعة، لكون المميّز في الثلاثة عدمياً؛ و لا يبقى إلّا المتوسط الذي فوقه و تحته جنس، و أقلّ ما يكون تحت الجنس نوعان.

و جوابه أن القيود السلبية في الثلاثة جاز أن تكون لوازم مساوية^٢ لفصول وجودية لا تعرفها، فلا يجوز الجزم بعدم الجنسية.

و جنس الأجناس إن أخذ طبيعياً كان أعمّ المراتب الجنسية، كالجوهر الأعمّ من الجسم، الأعمّ من النامي، الأعمّ من الحيوان، الأعمّ من الإنسان؛ و إن كان منطقياً كان أخصّ المراتب النوعية؛ لأنّ جنس الأجناس أخصّ من الجنس المنطقي، الأخصّ من الذاتي المقول في جواب «ما هو؟»، الأخصّ من الذاتي، الأخصّ من الكلّي، الأخصّ من المضاف؛ فيصير جنس الأجناس بهذا الاعتبار «نوع الأنواع».

[في الفصل]

و عرّفوا «الفصل» بأنّه الكلّي الذي يميّز الشيء عمّا يشاركه في الجنس،

١. ت: - يسمى الجنس السافل ... و تحته.

٢. سطر الملمح، ص ٦٢ به احتمال قويّ شهريزوري سخن فخر رازی را از طريق خونجی در کشف الأخرار، صص ٢٣- ٢٤ و ابهری در کشف الحقایق، ص ٦١ که مفهوم سخن وی را آورده اند، نقل کرده است.

٣. کشف الحقایق، ص ٦١: «أن تكون أمور عارضة».

كذا ذكره للرئيس في الشفاء^١؛ و ذكر في الإشارات أنه الكلي الذي يميّز الشيء عما يشاركه في الوجود، لا في الجنس^٢؛ و بهذا يجب أن يعرف الفصل؛ و إلا فلا ينحصر جزء الماهية في الجنس و الفصل، لإمكان تركّب ماهية ما من ذاتيين^٣ أو ذاتيات متساوية، كالجنس العالي و الفصل الأخير، فيكون كل واحد من ذينك الذاتيين فصلاً يميّز الشيء عما يشاركه في الوجود - على ما هو مذكور في الإشارات - و لا يكون واحد منهما جنساً و لا فصلاً - على ما ذكره في الشفاء - إذ قيّد بقوله: «يتميّز الشيء عما يشاركه في الجنس» و ليس فوق الجنس العالي جنس؛ و كذا الناطق، لو أمكن تركّبه من ذاتيين متساويين يساويانه، لا يكون شيء منهما جنساً و لا فصلاً، لعدم دخولهما تحت جنس؛ و هذا بخلاف الجنس و الفصل المتوسطين؛ إذ فوقهما ما يشملهما من الذاتيات مع الخاصّ أو المساوي، فيكون هناك جنس و فصل بالضرورة؛ فهذا فائدة التخصيص؛ فعلى هذا يجوز تركّب بعض الذوات من فصلين أو فصول.

و الفصل عند فخر الدين^٤؛ كمال الجزء المميّز للذات عما يشاركها في الجنس؛ و هذا حكمه حكم التعريف الأوّل في عدم انحصار جزء الماهية في الجنس و الفصل؛ فعلى هذا يمتنع أن يكون لماهية فصلان، لكونه كمال الجزء المميّز، و ليس وراء الكمال مرتبة.

و جوّزوا^٥ أيضاً كون الفصل الواحد جنساً و فصلاً لنوع؛ فيكون مقوماً لنوعين و مقترناً بجنسين؛ و يتصور ذلك في الماهية المركّبة عن أمرين؛ كلّ منهما أعمّ من الآخر من وجه، كالحيوان و الأبيض؛ و هذا المفهوم أمر ذهني و فرض اعتباري لا وجود له في الخارج.

١. الشفاء، المنطق، المدخل، مقاله ١، فصل ١٢، ص ٧٦ در تعريفات فصل چنین عبارتی نیست.
 ٢. الإشارات، چاپ دانشگاه تهران، ص ١٠ و شرح الإشارات، ص ٨٤: «... في الوجود أو في جنس ما».
 ٣. ت: + متساويين.
 ٤. منطق السلكي، ص ١٦.
 ٥. كشف الحجاب، ص ٦٢: «و زعم الإمام».

و كل ماهية لا يجب أن تكون مركبة^١ من الجنس و الفصل الحقيقيين؛ فإنَّ العشرة مركبة من الأحاد و كثير من هذا القبيل: فلا يلزم أن يكون كل جزء جنساً و لا فصلاً؛ و لزم أيضاً نفي البساط؛ و لزمه نفي المركبات؛ بل كل جزء محمول يلزم أن يكون جنساً أو فصلاً؛ و الفصل له نسبة^٢ إلى النوع بالتقويم^٣ أي هو جزء له، و نسبة إلى الجنس بالتقسيم أي إنَّه علة قسمته إلى أنواعه.

و زعم بعضهم^٤ أنَّ الفصل علة لوجود حصّة الجنس في النوع؛ و هذا بناء على أنَّ الفصل كمال الجزء المميّز، لا على التفسيرين الأولين.

و علته^٥ إنَّه إن لم يكن واحد منهما علة - فيوجد كل واحد منهما مستغنياً عن الآخر - فلا يحصل منهما ماهية؛ و إن كان كل واحد علة لزم الدور؛ و إن كان الجنس علة لزم لزومه للفصل و هو محال؛ فتعيّن أن يكون الفصل علة.

و جوابه أنَّ المراد من العلة إن كان التامة، فلا يلزم من عدم علية كل منهما للآخر استغناء؛ لجواز افتقارهما إلى أمر خارج عنهما؛ و إن كان المراد العلة الناقصة، فلا يلزم من علية الجنس للفصل لزوم الفصل له؛ و إنّما يلزم ذلك على تقدير كونه علة تامة.

و أورد فخر الدين^٦ على كون الفصل علة أسؤلة:

الأول، إنَّ الفصل يحلّ في الحصّة الجنسية، و كل حال محتاج إلى محله، و المحتاج إلى شيء لا يجوز أن يكون علة.

الثاني، إنَّ كل مجموع مركّب من ذات الشيء و صفته، فإنَّ ذلك المجموع أخصّ من تلك الذات، و عند الاعتبار تصير الذات جنساً، و الصفة فصلاً

١. ت: .. مركبة. ٢. ب، ت: بالنسبة.

٣. ب، ت: التقويم.

٤. در منطق المنطق، ص ٧٣ به اختصار از قول ابن سینا نقل کرده است؛ کشف الحقائق، ص ٦٥؛ «قيل ...: كثر الأجزاء، من ٥٢: «قيل ...: المطالع. من ٩١: با اشارة به ردّ رازی در ابن سینا و جواب ردّ رازی. ٥. نسخة عا: علتهم.

٦. ب: - كان.

٧. منطق المنطق، صص ٧٣ - ٧٢؛ کشف الحقائق، صص ٦٥ - ٦٦ به نقل از رازی.

للمجموع؛ مع إمتناع كون الفصل علة للجنس.

الثالث، إنّ الجسم الذي هو الجنس يبقى بعد زوال النموّ الذي هو فصله، فلو كان الفصل علة و جب أن لا يبقى الجسم.
و أجيب عن الأوّل أنّا نمنع أنّ كل حال محتاج لجواز أن يكون بعض الأسباب المنفصلة يقتضي حلول الفصل في الجنس عند استعداد الحصة للفصل.

و عن الثاني أنّا إذا اعتبرنا الذات مع الصفة لا تكون الصفة فصلاً للنوع الموجود؛ بل تكون فصلاً للماهية الاعتبارية؛ والكلام في الفصل المقوم للنوع المحقّق.

و عن الثالث أنّا لانسلّم بقاء الجسم الذي هو حصة النبات بعد ذهاب فصله؛ و مراد الشيخ من كون الفصل علة أنّ الجنس غير موجود في الخارج بل هو عينه في الخارج، و وجودهما واحد، و الحصة هو الحيوان الموجود في الخارج، و وجوده بالفصل، و المغايرة بينهما ذهني.

العرض الخاص

في الخارج عن الماهية و أحوال الخمسة

العرض الخاص

الثالث^١ أن يكون الكلّي خارجاً عن حقيقة الأفراد التي تحتها، فلا يخلو: إما أن يكون محمولاً على أفراد طبيعة واحدة فقط: أو عليها و على غيرها؛ فالأول هو «الخاصة»؛ و عرّفها الشيخ في الإشارات^٢ بأنها كلية مقولة على أفراد حقيقة واحدة فقط، قولاً عرضياً.

إفبقوله^٣: «حقيقة واحدة» يخرج الجنس و العرض العام؛ و بقولنا: «قولاً عرضياً» الإثنان الباقيان.

و هذا التعريف أجود ممّا ذكره في الشفاء^٤ من كونها مقولة على أفراد نوع واحد؛ فإنّه يخرج عن هذا خاصة الجنس العالّي و السافل و المتوسط، و تدخل في التعريف الأول لدخولها^٥ تحت «الحقيقة الواحدة».

و الخاصة قد تكون شاملة لجميع الأفراد [و لازمة لها]، كالضخاك

١. مربوط است به تقسيمات اول فصل چهارم.

٢. الإشارات. تصحيح شهابي، ص ١١.

٣. نسخه ها: ففوله.

٤. الشفاء، السفن، المدخل، ص ٨٢.

٥. ت: قدخولها.

عرب، ت: - لازمة ن: + لازمة؛ مصحح: و لازمة لها.

بالقوة؛ و قد تكون غير شاملة و لازمة لكل فرد، كالضحك بالفعل^١.
و الخاصة قد تكون مفردة، كالضاحك؛ و قد تكون مركبة من جملة أمورٍ
كلُّ واحد أعمّ من الشيء الذي له الخاصة، كقولك: «إنَّ الإنسان منتصب القامة،
عريض الأظفار، بادي البشرة، ضحاك»؛ فكل واحد منها أمكن وجوده في نوع
فيكون أعمّ، و المجموع خاصة مركبة لا يوجد إلّا في الإنسان^٢.
و أفضل الخواصّ البيّن المساوي.
و خاصة الجزئي خاصة الكلّي، و لا ينعكس كلياً، بل جزئياً.

العرض العامّ

و أمّا الكلّي المحمول على آحاد الحقيقة الزاحدة و على غيرها، فهو
«العرض العامّ» و عرّفوه بأنّه المقول على مختلفي الحقائق قولاً عرضياً.
فيقولنا^٣: «على الحقائق المختلفة» يخرج الخاصة؛ و يقولنا: «قولاً
عرضياً» يخرج النوع و الجنس و الفصل.
و العرض قد يكون شاملاً لازماً، كالزوجية للأربعة؛ و قد يكون مفارقاً
غير شاملٍ، كالسواد للإنسان.
و العرض العامّ قد يكون للجنس العالي و المتوسط و السافل، كالخاصّة
لكل واحد منها.

و عرض عام الكلّي عرض عام الجزئي^٤، و لا ينعكس كلياً.
و قد يكون الشيء الواحد، مثل اللون، جنساً للسواد، و نوعاً للكيف، و
خاصّةً للجسم، و عرضاً عاماً للإنسان، باعتبارات.
و جعله بعضهم فصلاً للكيف.

١. كشف الأسرار، ص ٥٧؛ كشف الحقائق، ص ٦٨.

٢. منطق الملخص، ص ٨٦؛ كشف المقايين، ٦٨؛ يا شرح و تفصيل شهروزري.

٣. ن: فقولنا. ٤. ت: للكلّي ... للجزئي.

و فيه نظر؛ لأنَّ الفصل يَقُومُ وجود الجنس المخصَّص^١، و اللون لا يمكن أن يكون بالنسبة إلى شيء كذا.

أوجه حصر الكليات في الخمسة |

فالكليات إذن خمسة. و وجه الحصر أنَّ الكلي إمَّا أن يصلح لجواب «ما هو؟»؛ أو لا؛ فإن كان الأول فإمَّا أن يقال على مختلفات الحقائق؛ أو على متفقاتها؛ فالأول هو «الجنس»، و الثاني هو «النوع»؛ و إن لم يصلح لجواب^٢ «ما هو؟»؛ فإمَّا أن يصلح لجواب «أي؟»؛ أو لا؛ فإن لم يصلح فهو «العرض العام»؛ و إن صلح فإمَّا أن يقال في جواب «أي؟» قولاً ذاتياً، أو عرضياً، فالأول «الفصل»، و الثاني «الخاصة».

و إن شئت قلت: الكلي إمَّا أن تكون حقيقته نفس حقيقة ما تحته؛ أو داخلاً فيها؛ أو خارجاً عنها؛ فالأول النوع، و الثاني إمَّا أن يختص؛ أو يشترك؛ فالأول الفصل، و الثاني الجنس؛ و الخارج إمَّا أن يختص بطبيعة واحدة؛ أو أكثر؛ فالأول الخاصة، و الثاني العرض العام^٣.

و كل واحد منهما - أعني الخاصة و العرض العام - إن امتنع انفكاكه عن الشيء فهو «اللازم»؛ و إلَّا كان «مفارقاً».

و اللازم مختص بما يكون خارجاً عن الماهية؛ و إن كان جزء الماهية^٤ لازماً لامتناع انفكاكه.

و اللازم إمَّا أن يكون لازماً للوجود، كبياض التركي و سواد الزنجي؛ و إمَّا أن يكون لازماً للماهية؛ و هو^٥ قد يكون بيِّن الثبوت للماهية، و هو الذي متى حصل الشعور بالماهية الملزومة حصل الشعور بلازمها، كلزوم ثلاث^٦ زوايا

٢. ن: الجواب.
٣. ب: + و إن كان.
٤. ن: الثلاث.

١. ت: المخصص.
٢. كشف الحقائق، ص ٥٠
٣. ت: - هو.

للمثلث؛ و يقال على ما هو أعمّ من الأوّل هو الذي يلزم من تصوّرهما جزم
الذهن باللزوم بينهما؛ و الأوّل أخصّ من الثاني، لأنّ اللازم الذي يلزم من تصوّر
ملزومه تصوّره، لا بدّ من حصولهما معاً في ذهن و جزئه حينئذ بانتساب
اللازم إلى الملزوم الذي هو الثاني؛ فلزم من حصول الأوّل حصول الثاني. و
لا ينعكس؛ أي لا يلزم أن يكون إذا كان تصوّر اللازم^١ مع ملزومه كافياً في جزم
الذهن باللزوم بينهما، أن يكون تصوّر اللازم لازماً لتصور الملزوم؛ لإمكان
توفيقه على غير الملزوم من الخارجيات؛ و هذان القسمان بيّتان.

و يقال للبيّن إنّه لازم بغير وسط و لا بد من وجوده؛ و إلّا لزم أن يكون بين
اللازم و الماهية أوساط غير متناهية، فيلزم انحصار الغير المتناهي بين
الطرفين؛ بل^٢ اللوازم الاعتبارية لا يجب وقوف ذهن فيها عند حدّ لا يتجاوزّه؛
فإنّ الثلاثة نصف الستة، و ثلث التسعة، و ربع الإثني عشر. و هلّمّ جراً إلى غير
النهاية.

و أمّا اللازم الغير البيّن فهو الذي لا يلزم من تصوّر الملزوم^٣ تصوّر
اللازم و لا من تصوّرهما جزمّ ذهن باللزوم، مثل كون المثلث مساوي الزوايا
لقائمتين^٤.

و لزوم اللازم للملزوم^٥ إمّا أن يكون لذات الملزوم، كاللوازم البيّنة؛ أو
لذات اللازم، كبعض الأعراض؛ أو لأمر منفصل، كالمسائل التي تحتاج إلى
برهان.

(أقسام النوع من الإضافي و الحقيقي)

و أمّا «النوع»^٦ فيقال أيضاً على الإضافي و عرّفه بأنّه الذي يحمل عليه و

١. ن: معاني.

٢. ن: بلى.

٣. ب: القائمتين.

٤. ن: و.

٥. ن: و.

٦. ن: و.

٧. ن: و.

على غيره الجنس في جواب «ما هو؟» قولاً أولياً^١.

و احترز بالأولي عن الأصناف، كالتركي و الرومي؛ فإنه يحمل عليها الجنس بواسطة حمل النوع عليها؛ إذ مذهب القوم في الحمل أن الشيء إذا حمل على السافل، كالجسم على الحيوان، فذلك بواسطة حمله على العالي، كالجسم النامي مثلاً.

و «النوع الإضافي» مغاير للنوع الحقيقي من وجهين:

الوجه الأول^٢، إن الإضافي إنما يكون متحققاً بموضوعية^٣ لما فوقه كقولنا: الحيوان جسم و الجسم جوهر.

و يشترط فيه الإضافة إلى العالي؛ فالحيوان و الجسم إنما يكونان نوعين إضافيين^٤ بالقياس إلى ما فوقهما يكونهما موضوعين لما فوقهما؛ و بالقياس إلى ما تحتهما^٥ من الجزئيات يكونان جنسين.

و الحقيقي يتحقق بكونه محمولاً على ما تحته. و يشترط فيه اتفاق حقيقة ما تحته، كقولك: «زيد و عمرو و بكر إنسان». فيتحقق الحقيقي بهذه المحمولية على ما تحته، لا بالنسبة إلى ما فوقه، إذ هو بذلك الاعتبار نوع إضافي؛ و لا بالنسبة إلى ذاته أيضاً.

الوجه الثاني، إن الإضافي يجب تركيبه من الجنس و الفصل بخلاف

النوع و هو مقول على معنيين بالإشتراك يسمى أحدهما حقيقياً و الآخر إضافياً؛ و رسم الحقيقي بأنه المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط في جواب ما هو ... و أما الإضافي ... فإن النوع يقال عليه و على غيره الجنس ... عبارات أبهرى در كتب الحنایق، ص ٦٢ به متن بسیار نزدیک تر است: «... النوع أنا الحقيقي في رسم ما أنه الكلي المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط في جواب ما هو ... و أما الإضافي في رسم ما أنه الذي يقال عليه و على غيره الجنس في جواب ما هو قولاً أولياً».

١. كرجه عبارات الآثار، تصحيح شهابی، ص ١١: «و يرسم بالمعنى الثاني أنه كلي يحمل عليه الجنس و على غيره حملاً ذاتياً أولياً» به عبارت متن نزدیک است، اما به احتمال قریب به یقین متن برگرفته است از كتب الحنایق، ص ٦٢ كه عیناً در پاورقی شماره قبل نقل شد.

٢. ت: لموضوعه.

٣. اضافه از مصحح.

٤. ن: تحتها.

٥. ن: يكون نوعان إضافيان.

الحقيقي الغير^١ الواجب فيه ذلك؛ لجواز كونه بسيطاً لا يندرج في شيء، كالوجود والنقطة والوحدة؛ فإنها ماهيات كلية مقولة على أشخاص كثيرين مختلفة بالعدد؛ وكذلك جميع البسائط؛ إذ لا أجناس فوقها فهي أنواع حقيقية؛ إذ المقسمات لا تقسمها إلى حقائق مختلفة تكون هذه البسائط جزء حقيقتها.

ولو كان بينهما عموم وخصوص مطلقاً لم يوجد الخاص بدون العام، وقد وجد الحقيقي بدون الإضافي، كالبسائط الغير الداخلة تحت جنس، ووجد الإضافي بدون الحقيقي، كالأنواع المتوسطة؛ بل بينهما عموم وخصوص من وجه، لأن كل واحد [منهما]^٢ صدق بدون الآخر - إما مَرَّ - وصدقان معاً على النوع السافل^٣ - كالإنسان الذي هو نوع إضافي بالقياس إلى ما فوقه. وحقيقي بالقياس إلى ما تحته - وكل شيئين صدقاً^٤ معاً وصدق كل بدون الآخر كان بينهما عموم من وجه^٥.

إمراقب النوع الإضافي

و النوع الإضافي له أربع مراتب^٦؛ لأنه إن لم يكن فوقه نوع فهو العالي، كالجسم وهو أعمّ الأنواع؛ وإن لم يكن تحته فكان^٧ فوقه فهو السافل، كالإنسان وهو أخصّ الأنواع؛ وإن كان أخصّ من العالي وأعمّ من السافل كان هو النوع المتوسط، كالجسم النامي والحيوان؛ وإن لم يكن بينه وبين شيء من الأنواع عموم وخصوص بل كان مابيناً لجميعها فهو النوع المفرد وقد مثّلوه بالملك. و نوع الأنواع هو النوع السافل لا العاني، لكون الشيء إنمّا يكون نوعاً لجميع

١. ت: - الغير.

٢. ن: و.

٣. ت: - السافل.

٤. نسخه ها: لمّا.

٥. ن: صدق.

٦. كثر الحقائق، ص ٦٢ با شرح و تفصيل شهرزوري.

٧. منطق الشخص، ص ٦٨؛ كثر الحقائق، ص ٦٢ با شرح و تفصيل شهرزوري.

٨. ن: و كان.

الأنواع حين كونه تحت جميع الأنواع، كما كان الجنس العاليي جنس جميع الأجناس إذا كان فوق جميع الأجناس؛ فلأجل هذا سمى هذا جنس الأجناس و ذلك نوع الأنواع.

وقيل: ^١ إن النوع الذي هو أحد الخمسة إنما هو الحقيقي دون الإضافي؛ لكون الخمسة محمولات، و الحقيقي محمول، و أما الإضافي فهو موضوع. و فيه نظر؛ لجواز كون الإضافي مع كونه موضوعاً يكون أيضاً محمولاً.

و الأجناس العالية إذا أخذت مجردة عن جميع اللواحق تصير أنواعاً حقيقية فقط.

و الأجناس المتوسطة عند التجرد يصدق عليها النوعان ^٢؛ و السافل إذا جرد عن الفصل المقوم يكون حقيقياً فقط.

و الجنس العاليي جاز أن يكون ^٣ له فصل مقوم لما ذكرنا من إمكان تركبه من أمور متساوية؛ لكن يجب له الفصل المقسم؛ إذ تحته أنواع مركبة، فيكون لها فصول مقومة؛ إذ مقسم كل جنس مقوم للنوع الذي تحته؛ فيجب لها الفصول المقومة.

و النوع السافل لما تركب من الجنس و الفصل و يجب له المقوم؛ و ليس له فصل مقسم و إلا لكان تحته نوع يقومه ^٤؛ فيلزم أن يكون السافل غير سافل، هذا خلف.

و أما المتوسطات بين نوع الأنواع و جنس الأجناس، فلها الفصول المقومة و المقسمة:

١. منطق المنطق، ص ٦٨؛ كذب الحقائق، ص ٦٢؛ «قال الإمام».

٢. كذب الحقائق، ص ٦٣؛ «قلنا: لانسلم أنه إذا كان موضوعاً لا يكون محمولاً؛ فإن من الجائز أن يكون موضوعاً و محمولاً».

٣. ت: النوع.

٤. نسخه ها: أن لا يكون؛ النسبة، ص ٧٦؛ أن يكون.

٥. ب: مقومة؛ ت: مقوم.

أما المقومة فلائها^١ أنواع إما فوقها؛ وأما المقسمة فلائها أجناس لما تحتها.

و مقوم العالي مقوم للسافل؛ إذ العالي جزء مقوم للسافل، و جزء الجزء يلزم أن يكون جزءاً؛ و مقوم السافل لا يلزم أن يكون مقوماً للعالي؛ إذ مقوم السافل لو قوم العالي، مع كون الجنس جزءاً منهما، لكانت حقيقتهما واحدة فلم يكن هناك علو و سفلى.

و مقسم السافل، مقسم العالي؛ لأنَّ العالي جزء من السافل، فإذا انقسم السافل إلى قسمين كان العالي كذلك، ضرورة انقسام الجزء عند انقسام الكل إلى قسمين.

و ليس الفصل المقسم للعالي مقسماً للسافل؛ إذ لا يلزم من انقسام العام^٢ بالفصل إلى قسمين، انقسام الخاص الذي تحته؛ إذ الخاص ليس بجزء للعام ليلزم وجوده في ذينك القسمين، كما كان في العكس.

إفي الكلي الطبيعي و المنطقي و العقلي

و كل واحدة من هذه الخمسة يمكن اعتباره من وجوه ثلاثة:

أحدها، حقائقها العارضة لها الكلية من حيث إنَّها حقائق، مع قطع النظر عن العوارض العارضة لها، كالحيوان و الإنسان و الناطق من حيث هي و يسمى بهذا الاعتبار «كلياً طبيعياً».

و ثانيها، الكلية العارضة لتلك الحقائق مع قطع النظر عن المعروضات التي هي الحقائق الخمسة الموصوفة بالمقولية على كثيرين متفقين أو مختلفين في جواب «ما؟» أو في^٣ جواب «أي؟» و بهذا الاعتبار يسمى «كلياً منطقياً».

و المركب من تلك الحقائق المعروضة مع الكلية العارضة يسمى «كلياً عقلياً».

٢. ت: العالي.

١. ب: لأئها.

٣. ت: هي.

و الطبيعي من كل واحد منها مغاير لكل واحد من المنطقي و العقلي لوجهين^١:

الأول، أنَّ الكلية العارضة لتلك الحقائق إضافة عارضة للحقائق^٢ بالقياس إلى ما يصدق عليها من الأحكام؛ و الإضافة بين الشئيين متأخرة عن المضافين. الثاني، لو اتحد المفهومان لكان كل حيوان و إنسان و ناطق كلياً، و بالعكس: كل كلي حيواناً و إنساناً؛ و ذلك باطل بالضرورة.

و قيل^٣: إنَّ الكلي الطبيعي موجود في الخارج؛ لأنَّ هذا^٤ الحيوان المشار إليه موجود، و الحيوان من حيث هو حيوان جزء من هذا الحيوان^٥، و جزء الموجود لابد و أن يكون موجوداً، فالحيوان من حيث هو موجود.

و فيه نظر^٦؛ لأنَّ^٧ الحيوان من حيث هو حيوان كلي، و لا شيء من الكلي بمشخص، و كل موجود مشخص، فلا شيء من الكلي بموجود، و الصغرى بيّنة؛ و أمّا^٨ الكبرى فلأنَّ كل موجود مهما لم يتعين ذاته و هويته لا يصير موجوداً، و كل ما تعيّن ذاته فهو مشار إليه؛ فلو^٩ كان الحيوان من حيث هو جزءاً من هذا، لزم تعيّن و تشخصه و حينئذ لا يكون كلياً؛ إذ تصور نفس مفهومه مانع من وقوع الشراكة فيه؛ فهذا و أمثاله اعتبارات ذهنية لا هويات لها محصلة. و قيل^{١٠}: إنَّ وجود الكلي المنطقي و العقلي من تفاريع وجود الإضافة، و

١. ت: بوجهين. ٢. إضافة عارضة للحقائق.

٣. منطق الملخص، ص ١٧؛ كنف الحقائق، ص ٥٣؛ كنف الأضرار، ص ٣٩؛ المطالع، ص ٥٦ كه استدلال فخر رازی را بدون نام وی ذکر کرده اند.

٤. ت: - هذا.

٥. ب، ت: - من هذا الحيوان.

٦. در كنف الحقائق این مطلب در باب انتفاء وجود کلی عقلی از زبان قوم نقل شده است و شهرزوری آن را در رد کلی طبیعی آورده است.

٧. ب: أنَّ. ٨. ب، ت: - أمّا.

٩. ن، ب: و لو.

١٠. كنف الأضرار، ص ٣٩؛ «و المنطقي وجوده من تفاريع الإضافات»؛ در المطالع، ص ٥٦ نیز فقط وجود منطقی از اضافه دانسته شده و در باب عقلی هر دو آن را اختلافی دانسته اند؛ در كنف

في وجود الإضافة خلاف بين الحكماء.

و نحن سنبين - إن شاء الله تعالى - في العلوم الإلهية^١ أنه لا وجود لها في الخارج.

في مناسبات الخمسة^٢

كل واحد من الخمسة^٣ إذ اعتبرته بالنسبة إلى المصنوع الموجودة في الأشخاص فقط، كان نوعاً حقيقياً.

و الفصل عرضي للجنس، كالناطق للحيوان، و الحيوان لازم للناطق؛ و ذاتي العرضي عرضي^٤؛ و كذلك اللازم. و خاصة النوع خاصة الجنس؛ و خاصة الفصل خاصة النوع؛ و عرض عام الجنس عرض عام النوع؛ من غير عكس في الثلاثة؛ إذ لا يلزم من اختصاص المجموع المركب من أجزاء بأمر وجوده في أجزائه. و عرض عام للنوع^٥ ليس يلزم أن يكون عرض الفصل؛ إذ المركب قد يلزمه عرض عام دون فصله، كما في نفس التركيب؛ و بالعكس أعني عرض عام الفصل لا يلزم أن يكون عرض عام النوع؛ إذ الجنس عرض عام الفصل و ليس بعرض عام للنوع.

في المشاركات بين الخمسة^٦

الجنس يشارك الفصل في كونه جزء الماهية و مقولاً في طريق ما هو

→

الحقائق، ص ٥٢. از يك طرف وجود كلى منطقي و عقلي را اختلافی گفته و از طرف ديگر، ضمن نقل احتیاج قوم در نفی وجود خارجی برای كلى عقلي، وجود خارجی كلى منطقي را به ضرورت منتفی دانسته است.

١. همه نسخه ها: - الإلهية.

٢. الشفاء، المنطق، المدخل، صص ١٠٩ - ١١٢ به تفصیل؛ كشف الأسرار، ص ٦٦؛ كشف الحقائق، ص ٦٩.

٣. ت: كل واحد من الخمسة.

٤. عرض النوع عام.

٥. الشفاء، المنطق، المدخل، مقاله ٢ فصول ١ - ٣، صص ٩١ - ١٠٩؛ منطق المتعارف و المتعارفات، ص ٦٠؛ منطق الملخص، صص ٩٢ - ٩٨؛ كشف الأسرار، صص ٦١ - ٦٥؛ كشف الحقائق، صص ٧١ - ٧٢.

بالقياس إلى النوع المركب عنهما، وإن كان ما يحمل عليه في جواب ما هو و طريقه يحمل على النوع المركب عنهما؛ و يشارك النوع في مقولته في جواب ما هو؛ و يشارك الخاصّة في أنّ الرسم التام يحصل منهما؛ و يشارك العرض العام في مقولته على كثيرين مختلفين بالحقيقة، و أنّه لا يصلح لتعريف النوع. و الفصل يشارك النوع في صدق كلي منهما على الآخر، و أنّهما موضوعان للجنس؛ و يشارك الخاصّة في الاختصاص بالنوع الموضوع لهما. و الخاصّة تشارك العرض العام في الخروج عن الماهية. و الجنس و الفصل يشاركان النوع في وجوب الحمل [على] ما تحتها بالتواطئ و دوامهما لموضوعاتهما؛ و يشاركان الخاصّة في التعريف التام. و الفصل و النوع يشاركان الخاصّة في صدق كل منهما على الآخر. و النوع و الخاصّة يشاركان العرض العام في أنّهما لا يكونان جزءاً للماهية.

و الخمسة تشترك في كونها كلية محمولة بالطبع و أنّها تعطي ما تحتها من الجزئيات أسماءها و حدودها في المناسبات^٢ بينها. كلّ صفة يشترك فيها إنثان فالثلاثة الباقية تباينهما؛ و كلّ صفة اشترك فيها ثلاثة فالإنثان الباقيان يباينانها؛ و إن اشترك فيها أربعة فالخامس^٣ يباينها.

* * *

٢. ن: المباينات.

١. همه نسخه ها: - على.

٣. ب: و الخامس.

في التعريفات

«المعرّف»^١ للشيء ما يكون معرفته علة لمعرفة الشيء؛ أو يوجب تمييزه عن كل ما عداه؛ فيلزم - بالضرورة - تقدّم المعرّف على المعرّف؛ إذ العلة متقدمة على المعلول وأن يكون غيره، لوجوب سبق العلم بالعلة المُعرّفة على المعلول المُعرّف. و لو كان المعرّف معرفته غير سابقة، فإن^٢ كان المعرفة بهما معاً لم يكن كون أحدهما معرّفاً للآخر أولى من العكس؛ و لو كان المعرّف سابقاً لزم أن لا يكون معرّفاً، إذ المجهول لا يكون معرّفاً للمعلوم.

و يجب أن يكون المعرّف أجلى من المعرّف لما ذكرنا من العلة؛ و أن يكون مساوياً له في العموم، كالإنسان و الناطق؛ بمعنى أن صِدق أحدهما مستلزم^٣ لصِدق الآخر؛ فإنّه لو لم يكن المعرّف مساوياً للمعرّف في العموم كان

١. بيان شهرزورى در باب معرّف برگرفته است از الإشارات، صص ١١ - ١٢؛ منطق الشرقي، تحت عنوان «في أصناف التعريف»، صص ٢٩ - ٥٧؛ منطق الشخص، صص ١٠١ - ١١٧؛ المخبر لاهوت البركات، ج ١، صص ٤٧ - ٤٩؛ منطق الشارع و المطارحات، مشرع دوم، صص ٩٧ - ٩٨ كه با نظر انتقادی بحث کرده است؛ كشف الأضواء، ص ٧٠؛ بيان الحق، خطی شماره ٢٨٢٣ كتابخانه ملك وابسته به آستان قدس رضوی، باب چهارم؛ الطالع، ص ١٠٠؛ كشف الحقائق، ص ٧٣؛ التسمية، صص ٧٨ - ٨١؛ الشفاء، المنطق، المدخل، صص ٢٨ - ٢٩ به اختصار. ابن سینا مباحث مربوط به حد و معرّف را در باب برهان به تفاریق آورده است.
٢. ت: و این.
٣. ب: مستلزماً.

إمّا أعمّ و هو غير صالح، لكونه دالّاً على ما ليس معرفته مطلوبة؛ فلا يتميز المعرّف عن غيره؛ أو أخصّ و هو أخفى؛ إذ الأعم أكثر وجوداً لقلة احتياجه إلى بعض القيود و احتياج الأخصّ إلى ذلك؛ أو يكون مساوياً في المفهوم، بمعنى أن معنى هذا هو معنى الآخر، كالحَيوان الناطق و الإنسان.

فالمعرّف إمّا أن يكون بالأمور الداخلة؛ أو الخارجة؛ أو بالمركب:

فإن كان الأول، فإن كان بالجنس القريب و الفصل القريب كان «حدّاً تاماً»، كقولنا في تعريف الإنسان إنّه «حيوان ناطق»؛ وإن كان بالجنس البعيد و الفصل، كقولك: «جسم نام^١ ناطق»، أو بالفصل وحدّه، كالناطق، كان ذلك «حدّاً ناقصاً».

و إن كان بالأمور^٢ الخارجة، فيجب أن تكون لازمة بيّنة، كتعريف الإنسان بأنّه «كاتب» أو «ضاحك».

و إن كان بالداخلية و الخارجة، فإن كان بالجنس القريب و الخاصّة البيّنة اللازمة، كقولك في الإنسان: «حيوان ضاحك» كان ذلك «رسماً تاماً». و إن قلت: «جسم ضاحك» كان «رسماً ناقصاً» أيضاً.

و الشيخ الإلهي^٣ منع جواز أن تكون الخاصّة الواحدة رسماً ناقصاً، فإنّ الذهن كما ينتقل من الضاحك إلى الإنسان ينتقل أيضاً إلى الكاتب؛ إذ معنى الضاحك: شيء ما له الضحك، و يعلم بطريق الالتزام أنّه إنسان، و الالتزام غير^٤ مضبوط و لا محدود، لإمكان الانتقال إلى أمور متعددة؛ فيجب حينئذ أن يورد الجنس أولاً ليتقيد الذات و تتخصص، ثم يعقبه^٥ بالخواص؛ و إن لم يورد الجنس فلا بد من ذكر جميع الخواص المتلازمة؛ فإنّ كل واحد منها خاصة للذات و لباقي الخواص، كالكاتب و الضاحك و انتصاب القامة. فعند ذكر الكل يطلب

٢. ب: الأمور.

١. ن: تام.

٣. منطق المتعارف و المطارحات: مشروع ٢، فصل ٨، ص ٨٥.

٥. ت: الذات بتخصص ثم يعقب.

٤. ب: - غير.

العقل لها جامعاً هي الحقيقة المرسومة؛ وهذا بعينه يورد في الفصل الواحد.

(التعريف بالمثال)^١

و من جملة التعريفات «المثال»، كتعريف العقل بالنور، والآنفس المفارقة بالجن، والنفس والبدن بالملاح والسفينة. وهذا وإن كان بعيداً عن معرفة الحقيقة بل مانعاً ومنافياً من وجه، فلا يخلو عن فائدة للعوام والقاصرين عن تصوّر الكنه؛ فإنه تصوّر للمسؤول عنه ببعض صفاته الثابتة، فهو تصوّر حق من هذه الجهة، والأنبياء والحكماء يستعملونه كثيراً.

و «المثال» ينقسم إلى «نظير»، كالمثالين الأولين؛ وإلى «شبيه»، كالمثال الثالث؛ والفرق بينهما أنّ النظير ما كان مشابهته الشيء في ذاته أكثر، والشبيه في أحواله أكثر.

والحدّ^٢ لما كان قولاً دالّاً بالمطابقة على ماهية الشيء، كالحيوان الناطق على الإنسان - وقيد بالمطابقة لإخراج دلالة أحدهما على الجسم بالتضمن - فيجمع جميع المقومات؛ إذ الماهية - سواء كانت ذهنية أو عينية - لا تتحقق إلا بجميع أجزائها الدالة على الماهية مطابقة، وعلى بعض الأجزاء تضمناً.

وليس يلزم أن يكون كل حدّ مركباً من جنس وفصل؛ فإنّ ذلك يكون فيما له ذلك من^٣ الحقائق؛ وما لا تركيب فيه لا قول دالّ عليه؛ فيكفي في ذلك التركيب الذهني، كقولك في السواد: «لون جامع للبصر» وهو في الأعيان شيء واحد بسيط؛ كل هذا حد الحقيقة والماهية.

و أمّا تعريف المسمّى^٥ بأجزاء المفهوم فهو منتفع به نفعاً يقرب من الذي

١. در منطق المنارح، ص ٩١ والمطالع، ص ١٠٤ و كشف الأبرار، ص ٧٩ تعريف به مثال بسيار مختصر آمده است و مطالب شهرزوری تقریباً در هیچ کدام ذکر نشده است. ابو البركات در المنبر، ص ٣٨ با عنوان: «في التمثيل» بیشترین تأثیر را در این موضوع بر شهرزوری داشته است.

٢. ب: آنم.

٣. ت: فی.

٣. ت: جميع.

٥. ت: الشيء.

بحسب الحقيقة؛ فإنَّ إعطاء الحدود و الحقيقة حقَّهما^١ صعبٌ، لجواز إغفال^٢ ذاتي لم يوقَّف عليه، و كثرة وقوع الأغاليط، كأخذ الأعراض العامة مكان الأجناس، و الخواص مكان الفصول؛ كيف و قد صرَّحوا بأنَّ الفصول مجهولة حتى الناطق و الصَّاهل؛ فإنَّها لوزام فصول وجودية؛ فلايتمُّ لنا حدَّ لفقهِ الفصول في ذلك^٣.

و أمَّا الحدود بحسب المفهوم فلايمكن فيها ذلك؛ فإنَّه إذا عُني بالإنسان: الحيوان الضَّحَّاك المنتصب القائمة ذي النفس المدركة للكلِّيات، فهو حدٌّ تام لايمنع من الاصطلاح عليه؛ و لايجوز تبديله في^٤ زمن آخر بأن يقال: هو الحيوان الناطق العريض الأظفار و اليباى البشرية؛ لأنَّ الأمور المذكورة في الأوَّل ذاتيات بحسب المفهوم و العناية^٥، و ذاتيات الحدَّ لايجوز الزيادة و النقصان فيها؛ و في السؤال الثاني قد نقص ذلك بالإتيان بذاتياتٍ أخرى، فقد أفسد الحكم. و يجب مراعاة هذا القانون لتلايق الغلط في الحدود بحسب المفهوم. و ليس هذا «رسمًا» إذ هو باللوازم، و الراسم معترِف بأنَّ الاسم ليس لهذه المحمولات، بل لأمر^٦ ينتقل الذهن منها إليه؛ بخلاف الحدَّ بحسب المفهوم، فإنَّه يعنى بالاسم نفس مفهوم هذه الصفات الذي كل واحد ذاتي بعسب المفهوم و العناية^٧.

فهذا أجود الحدود و أصحَّها؛ و إليه يميل فضلاء أهل النظر؛ فافهم. و اعلم أنَّ الجنس القريب أغنى عن تعداد جميع الذاتيات لدلالته^٨ عليها بالتضمن، كالحيوان الدالَّ على ما فوقه من الذاتيات من الحساس و الجسم النامي. و إن كان هناك فصلان أو فصول لابد من ذكرها؛ إذ ذكر البعض لايعنى

١. ب: الحدود الحقيقة حقها. ٢. ت: اعتبار؛ ب: أعيان.

٣. در این مطلب اشارات آشکاری است به آنچه شیخ اشراق در حکمة الاشراق، ص ١٨ و ص ٧٢

بیان کرده است. ٤. ت: من.

٥. ت: العبارة. ٦. ت: بل لأن؛ ن (نسخه بدل): بل لاينتقل.

٧. ت: العبارة. ٨. ب: الدالية.

عن ذكر البعض، لدلالته على الباقي بالالتزام المهجور.
و الصواب أنَّ الفصل لايجوز أن يكون أكثر من واحد؛ لأنَّ الفصل مقوم لوجود حصّة النوع من الجنس؛ فلو كان هناك فصلان: فإن كان الواحد يغني في التقوم استغنى عن الفصل الآخر، ولم يكن مقوماً، فلم يكن فصلاً؛ وإن كان كل واحد مقوماً، كانت تلك الحصّة مستغنية بكل واحد منهما عن الآخر؛ وإن كان المجموع المقوم، كان فصلاً واحداً، و كل واحد من المفروض فصلاً جزء الفصل.

تنبيه على مواضع الغلط في التعريفات^١

منها، أخذ اللوازم العامة - كالوجود و الشئئية - مكان الجنس لكون الجنس عامّاً، فترهم أنَّ كل عام جنس؛ وكذا أخذ كل من الجنس و الفصل مكان الآخر، كقولهم: «العشيق إفراط المحبة»، و إنّما هو محبة مفترقة؛ فإذا عكست فقلت: «إفراط المحبة» و جعلت الفصل مقيداً بالجنس لم يكن الفصل الخاص خاصاً، بل كان عاماً؛ لكون العامّ يكون مقيداً بالخاصّ لتمييز الشيء بالخاصّ عما يشارك^٢ العامّ، و العكس يخلّ^٣ بهذا المعنى.

و لا يحدّ الجنس بنوعه كقولهم: «إنّ الشر هو ظلم الناس»، لأنّ النوع أخصّ من الجنس المحدود.

و الحدّ و الرسم ينبغي أن يكونا مساويين للمحدود^٤ و المرسوم.
و لايجوز أخذ الموضوع مكان الجنس، كما يؤخذ الخشب في حدّ

١. ابن سينا در الإشارات، ص ١٣ تحت عنوان: «إشارة إلى أصناف من الخطأ تعرض في تعريف الأشياء» و در منطق الشرقي، ص ٢٦ تحت عنوان «فصل في امتحان المعمول نريد أن نخص امتحانات تعصم الذهن عن الغلط فيما هو محمول أو غير محمول» باب مستقل كشوده است و شهرزوري ظاهراً از میان منطق نويسان دوره خود تنها کسی است که با پیروی و اقتباس از ایشان چنین بابی باز کرده است.
٢. ت: مكان الجنس عالي.
٣. ت: مقل.
٤. ت: يشاركه.
٥. ب: المحدود.

الكرسي، و الخشب موضوع للهياة السريرية الموجود قبل الهياة و بعدها؛ و لو كان جنساً لما تقدّم الفصل بل وجداً معاً.

و أخذ الموضوع الفاسد مكان الجنس أدخل في الخطأ؛ كقولهم: «الرّماد خشب محترق» و «الخمر عنب معتصر»، لأنّ الخشب لا يكون خشباً حال كونه رماداً، و العنب لا يكون عنباً حال كونه خمرأ و بالعكس، بل كان و فسد.

و لا يؤخذ الجزء مكان الجنس، كقولهم في حد الإنسان: «حيوان ناطق»، فالحيوان الجنسي المحمول، إن كان هو المتخصص بالإنسان، فلا يجوز حمله على المختلفات، فلا يكون جنساً، و كل جنس فإنه مقول على المختلفات؛ فيلزم أن يكون الحيوان المأخوذ في الحد على هذه الصفة ليس بجنس، بل جزءاً مأخوذاً مكان الجنس. فإذا أردت أن تأخذ الحيوان جنساً في الحد فينبغي أن تأخذه بلا شرط قيد أنّه «ناطق» و لا قيد أنّه «لا ناطق»، إذ الصيوان مع قيد «الناطق» هو الإنسان، لا الحيوان الجنسي فقط، و الحيوان مع «لا ناطق» ينافي اقتران الناطق الفصلي به، فيمتنع^١ حمله عليه بالكلية.

و لا يجوز أخذ الانفعالات مكان الفصول إذ بعضها يبطل بالاشتداد، كالحرارة المشتدة في الماء، و بعضها لا يبطل، كالانفعالات النفسانية و الحركات السماوية، و الفصول لا تبطل بالاشتداد.

و من الغلط المشترك بين الحدود و الرسوم وجوب الاحتراز عن تعريف الشيء بالمساوي في المعرفة و الجهالة، مثل تعريف الزوج بأنّه الذي ليس بفرد، و بالعكس؛ إذ المعروف يجب أن يكون أعرف و أجلى من المعروف. فأول مراتب الخطأ أن يكون المعروف مساوياً للمعرف. و يليه في الرتبة تعريف الشيء بالأخفى، كقولك: «إنّ النار أسطقس شبيه بالنفس» و النفس أخفى من النار؛ و يليه في الرتبة تعريف الشيء بنفسه، كقولك: «إنّ الحركة هي النقلة»؛ و إنّما كان أدخل في الخطأ من الأخفى لكون الأخفى يمكن أن يكون أعرف عند

البعض، أو من وجه، بخلاف تعريف الشيء بنفسه، فإنه يمتنع أن يكون الشيء أعرف من نفسه بوجه. و يليه في الرتبة تعريف الشيء بما لا يعرف إلا به: إما بمرتبة، كقولك: «الكيفية ما بها يقع المشابهة واللامشابهة» ثم تقول: المشابهة: اتفاق في الكيف؛ وإما بمراتب، كقولك: «الإثنان هو الزوج الأول» ثم تقول: الزوج الأول: هو المنقسم بمتساويين، ثم تقول: المتساويان هما اللذان لا يزيد أحدهما على الآخر، ثم تقول: اللذان لا يزيد أحدهما على الآخر هما إثنان، فقد عرفت الإثنين بالزوج الأول المعرف بالمتساوي المعرف بعدم الزيادة المعرف بالإثنين الذي كان مطلوب المعرفة في الأول. وإثما كان هذا أدخل في الخطأ من تعريف الشيء بنفسه لأن تعريف الشيء بنفسه لو جاز لزم تقدّم الشيء على نفسه بمرتبة للزوم تقدم العلم بالمعرف على المعرف، و تقديم الشيء على نفسه محال؛ و في تعريف الشيء بما لا يعرف إلا به يلزم تقدم الشيء^١ على نفسه بمرتبتين أو أكثر.

و لا يكرّر الشيء في الحدّ، كقولك: «الإنسان حيوان جسماني ناطق» و «الجسم» داخل في «الحيوان» دالّ عليه بالتضمّن، إلّا في محل الضرورة، كما في المتضايقين؛ فإنّ تعريف أحدهما بالآخر محال إذ معرفتهما معاً، و المعرف متقدم على المعرف، بل يجب أن تؤخذ ذاتا المتضايقين مجردتين عن التضايق مع السبب الموقع للإضافة، فيكون حدّاً، كقولك في حدّ الأب إنّه: «حيوان تولّد آخر من نطفته من نوعه من حيث تولّد آخر من أنطفته من نوعه». فالحيوان أحد الذاتين المضافتين، و الذات الأخرى المضافة من نوعه و هي الذات الخاصة، و كونه بحالة تولّد الآخر من نطفته، سبباً موقعاً للإضافة؛ فيجب تكرار هذه النسبة، إذ لو لم تكرر، بل قلت: «حيوان تولّد^٢ آخر من نوعه من نطفته» لأمكن^٣ صدقه على الذات الموصوفة بالأبوة، لا من جهة صفاتها؛ و المقصود تحديد الذات مع الصفات.

١. ب: - على نفسه بمرتبة ... تقدم الشيء.

٢. ب: - من.

٣. ت: لا يمكن.

٣. ب: مولد.

الموضع^١ الثاني، التكرار في محل الحاجة، كقولك^٢ في تعريف الأسود إنّه: «شيء ما قام به السواد من حيث هو كذلك» فالذات الموصوفة بالسواد لها اعتباران: أحدهما، أخذها مع صفة السواد؛ والثاني، أخذها مجردة عنها؛ والمعرّف هو الأوّل دون الثاني. و قولنا: «شيء ما قام به السواد» يحتمل المعنى الأوّل والثاني؛ و قولنا: «من حيث هو كذلك» يخرج به المعنى الثاني أعني مجرد الذات، ويبقى المعنى الأوّل المقصود تعريفه؛ وكذلك حكم الأفطس.

و كل مركّب من جوهر و عرض لابد من ذكر موضوعه مرة و هو جوهر، و من تحديد عرّضه و أخذ الجوهر فيه مرة أخرى؛ فيكون قد أخذ الجوهر مرتين و هو في المركّب واحد.

فنقول^٣: إنّ الأفطس أنف أفطس و الأفطس أنف عميق و لايجوز أخذ «العميق» وحده، و إلّا لكانت الساق العميقة فطساء، فتأخذ الأنف في حد الأفطس و كنت أخذته في الحد أوّلاً مرة أخرى، فقد أخذت الأنف مرتين.

و أوردوا على التعريف إشكاليين^٤:

الأول: إنّ^٥ المطلوب إن كان معلوماً امتنع طلبه [لأنّه]^٦ تحصيل الحاصل و إن كان مجهولاً امتنع طلبه؛ إذ ما لا شعور للنفس به، يمتنع التوجه إليه.

فإن قلت: جاز أن يكون المطلوب معلوماً من وجه، مجهولاً من وجه، و يمكن طلب المجهول و تحصيله من الوجه المعلوم.

قلت: يعود الكلام إلى كل واحد من الوجهين، أنّ الوجه المعلوم يمتنع طلبه لحصوله، و المجهول لامتناع التوجه إلى ما لا شعور به، و عاد الإشكال الأوّل.

١. ت. ب: الموضوع. ٢. ت: كذلك.

٣. منطق الشارع والمطارات، مشرع ٢، فصل ٤، ص ٧٧.

٤. سطر الشخص، ص ١٠٢؛ چون مصحح محترم در متن در داخل دو قلاب «أولاً و ثانياً و ثالثاً» افزوده است شبیه سه اشکال به ذهن می آید اما در واقع فخر رازی چنانکه خونجی در کشف الأسرار، ص ٧١، گفته دو تشکیک بر تعریف وارد کرده است؛ مطالع الأنوار، ص ١٠٥.

٥. ت: بأنّ. ٦. همه نسخ: لأنّ.

و أورد شرف الدين المذكور المراهي^١ على الإشكال أنَّ كل واحدة من المقدمتين إذا^٢ عكست بعكس النقيض، ثم بالمستوي، ناقضت المقدمة^٣ الأخرى، مثلاً: «كل معلوم يمتنع طلبه» عكس نقيضه: «كل ما لا يمتنع طلبه فهو غير معلوم» و^٤ بعكسه مستويًا: «بعض ما ليس بمعلوم لا يمتنع طلبه» و هو يناقض المقدمة الأخرى؛ و إن ركبنا من عكس النقيض مع المقدمة الأخرى هكذا: «كل ما لا يمتنع طلبه فهو غير معلوم، و كل مجهول يمتنع طلبه» ينتج من الأول: «كل ما لا يمتنع طلبه يمتنع طلبه»^٥ و هو محال؛ و كذلك الحال في المقدمة الأخرى؛ فصدق كل منهما يستلزم كذب الأخرى.

و الجواب أننا نخصص الدعوى، فنقول: «كل تصوّر معلوم يمتنع طلبه، و كل تصوّر غير معلوم يمتنع طلبه» و عكس نقيض الأولى و هو: «كل ما يمتنع طلبه ليس بتصور^٦ مشعور به» و ينعكس بالمستوي إلى «بعض ما ليس تصوراً مشعوراً لا يمتنع طلبه» و هو لا يناقض «كل تصور غير مشعور يمتنع طلبه» لكونه أعمّ موضوعاً منه، لجواز أن يكون ما ليس بتصور^٧ مشعوراً جاز أن يكون تصوراً مشعوراً، و جاز أن يكون تصديقاً؛ و يعلم من هذا عدم إنتاج القياس لكون الأوسط غير متحد، لامتناع اندراج العام في الخاص؛ لأنّ محمول الصغرى ليس «تصوراً مشعوراً» و موضوع الكبرى «و كل تصور غير مشعور» و ذلك المحمول^٨ أعمّ من هذا الموضوع - كما ترى - فلا اتحاد، فلا نتيجة.

١. اطلاعي از این دانشمند منطقی بدست نیاوردم اما میر سید شریف در حاشیه خود بر شرح السطاح ذیل کلام قطب الدین رازی در شرح السطاح، ص ١٠٦ که گفته است: «و اعترض الإمام شرف الدين المراهي» گفته است: «و هو المشهور بالإمام المدكوز» و در نسخه ها چنانکه نقل شد «المذكور» آمده است.

٢. ت: إن.

٣. ت: أو.

٤. ب: ناقضاً لمقدمة.

٥. ن (نسخه بدل): + يمتنع طلبه / همه نسخه ها: - يمتنع طلبه.

٦. ب: يتصور.

٧. ن: يتصور.

٨. ب، ت: المجهول.

الإشكال الثاني: تعريف الماهية بنفسها محال؛ إذ المَعْرِفُ متقدم^١ و امتناع تقدّم الشيء على نفسه بجميع الأجزاء أيضاً محال؛ لأنّ جميع أجزاء الماهية عبارة عن نفس الماهية، فيكون تعريف^٢ الماهية بنفسها و ببعض أجزائها محالاً؛ لأنّ ذلك البعض إن كان معرّفاً لجميع الأجزاء و هو من الأجزاء فيلزم أن يكون معرّفاً لنفسه؛ لأنّ المَعْرِفُ للشيء معرّف لكل جزء من أجزائه و ذلك محال؛ و إن كان معرّفاً لبعض الأجزاء فيكون خارجاً عمّا يعرفه فيكون تعريفاً بالأمر الخارجي، و التعريف بالأمر الخارجي محال، لتوقف تعريف الأمر الخارجي على اختصاصه بالماهية، و توقف معرفة الاختصاص بالماهية على معرفة الماهية و على معرفة كل ما عداها أيضاً؛ و الأوّل يلزم منه الدور؛ و الثاني يلزم منه تصور أمور غير متناهية و هما محالان؛ و المركّب من الداخل و الخارج محال لِمَا ذكر.

و الجواب عن الأوّل^٣، أننا لانسلّم أنّ المجهول يمتنع طلبه، لجواز أن يكون عارض من عوارضه معلوماً فيمكن الطلب بتوجيه^٤ إلى المجهول بواسطة ذلك العارض المعلوم؛ و إنّما يلزم امتناع الطلب إن لو^٥ كان مجهولاً من جميع الوجوه.

و جواب الثاني، أنّ قوله: «لايجوز تعريف الماهية بجميع أجزائها إذ هي نفسها»، قلنا: ما يعني بجميع أجزائها؟ يعني به جميع الأجزاء غير الهيئة الاجتماعية^٦ أو^٧ معها؟ فإن كان الأوّل، فالهيئة جزء من الماهية و الأجزاء غير الهيئة بعضها؛ و إن كان الثاني، فنحن نسلّم أنّها نفس الماهية و لكن يجوز أن يكون التعريف بجميع الأجزاء غير الهيئة؛ و حينئذ يكون تعريفاً للماهية ببعض أجزائها.

١. ب، ت: - تعريف.

١. ت: مقدم.

٢. ن: محال.

٣. براءى پاسنخا نيز رجوع شود به المطالع و كثف الأسرار با شرح و تفصيل شهرزورى.

٤. ب، ت: يتوجه.

٥. همه نسخ: - لو.

قوله^١ في السؤال: «إنَّ تعريف الماهية ببعض أجزائها محال، لأنَّ المعرّف للماهية^٢ معرّف لجميع أجزائها».

قلنا: لانسلّم، لجواز أن يكون معرّفًا للمجموع من حيث هو مجموع، و لا يكون معرّفًا لجميع الأجزاء^٣، أعني لكل واحد واحد من الأجزاء، و يكون بعض الأجزاء إما مستغنياً عن التعريف أو يكون معلوماً بأمر آخر.

و قوله^٤: «التعريف بالخارج يتوقف على معرفة اختصاصه بالماهية». قلنا: ممنوع توقفه على معرفة الاختصاص، بل يتوقف على نفس الاختصاص فقط؛ سلّمنا أنَّ العلم بالاختصاص شرط لكن لانسلّم أنَّ العلم باختصاصه بالماهية يتوقف على معرفة الماهية نفسها، بل يتوقف على معرفتها بعارض من عوارضها؛ فإنَّ من الممكن أن يكون وصفان ثابتان للماهية؛ و نعلم أنَّ ما عرض لها أحد الوصفين فإنّه يختص به الآخر، و إن كانت الماهية من حيث هي غير معلومة؛ و لا يلزم من ذلك دور و لا يلزم أيضاً تصور الأمور الغير المتناهية؛ بل يكفيّا تصور تلك الأمور بعارض شامل لها؛ و هو جواب استحالة التعريف بالمركب من الداخل و الخارج.

و لا يجوز أن نستعمل في التعريفات ألفاظاً^٥ غير ظاهرة الدلالة بالقياس إلى السامع، كالألفاظ الغريبة الوحشية؛ أو المجازية و المستعارة.

١. مقصود فخر رازی است.

٢. ت: - قوله في السؤال ... للماهية.

٣. باز هم مقصود فخر رازی است.

٤. ب، ت: للجميع.

٥. ت: يستعمل ... ألفاظ.

الكتاب الثاني
في اكتساب التصديقات
ويشتمل على فصول

الفصل الأول
في القضايا وأقسامها وأنواعها

و لنقدّم على المقصود مقّدمة^١، فنقول:
أعيان الموجودات المحقّقة في الخارج لها أربعة اعتبارات:
الأول، من حيث هي واقعة في الوجود الخارجي و يسمى هذا الاعتبار
«وجوداً عينيّاً».

الثاني، من حيث هي مدركة بأحد الإدراكات الأربعة. و يسمى هذا^٢
الاعتبار «وجوداً ذهنياً». ثم قد تكون الصور الذهنية متقدمة على العينية، كما
نتصوّر شيئاً ثم نخرجه إلى الوجود؛ و قد تكون الصور العينية متقدمة،
كتصوراتنا الحاصلة من الخارجيات.

الثالث، من حيث كونها مدلولاً عليها باللفظ، و اللفظ لا يدل بالذات على

١. مطالب ابن مقدّمه خلاصه و بركرفته است از الشفاء، المنطق، العبارة، فصل ١، ص ١.

٢. ن: بهذا.

الأمر الخارجية، وإنّما يدل على مفهومه الأول، وهو إمّا ذهني أو خيالي؛ والدليل عليه أنّك إذا رأيت انساناً من بعيد فحسبته شجرةً سمّيته بذلك؛ فإذا قربت حسبته انساناً فسميته بذلك؛ فاختلف التسمية عند اختلاف الحالات دلّت على كون الأسامي للصور الذهنية، لا للخارجية، فالعيني هو المدلول الثاني للفظ ودلالة اللفظ عليه^١ بواسطة الذهني المدلول عليه بالذات؛ وكان الحكماء يسمّون الصّور الذهنية «معاني»؛ ويعرف من هذا أنّ بين اللفظ والمعنى — أعني الصور الذهنية — علاقة؛ أعني أنّ اللفظ لا يدلّ إلّا على المعاني التي هي الصور الذهنية^٢.
الرابع، من حيث كونها مدلولاً عليها بالكتابة، و الكتابة لا تدل على الأمور الخارجية أوّلاً وبالذات، بل تدل على اللفظ دلالة أولية، وعلى الذهني في الرتبة الثانية، وعلى العيني في الرتبة الثالثة، وكان بعض الكتابة في الزمان القديم يدلّ على العيني، ولا تعلق له باللفظ؛ وكان هذا معتبراً عند الأوائل، وبقي منه صور على الأصطرلاب للكواكب؛ وكان لأكثر^٣ الأمور الكلية رقوم.
والكتابة من حيث كونها من الأمور العينية يكون الذهني دالّاً عليها أيضاً.
ودلالة العيني^٤ على العيني — كالمصنوع على الصانع — دلالة عقلية لا عينية؛ والعيني إنّما دلّ بالعرض.

القضية وأقسامها من الحملية والشرطية

إذا عرفت هذا، فنقول: هذا هو التركيب الخبري الموصل إلى التصديقات؛ فـ«القضية» و«الخبر»: ما احتمل الصدق والكذب لذاته. وينقسم بالقسمة الأولى إلى قسمين^١؛ لأنّ تحليلها عند حذف أدوات الربط: إمّا أن يكون إلى مفردين أو مركّبين:
والأول. الحملية، كـ«زيد منطلق» أو «ليس».

٢. ت: الأكبر.

٣. ب، ن: - إلى.

١. ت: للفظ دال عليه.

٢. ت: المعنى.

و الثاني، الشرطية. و تنقسم إلى قسمين: لأنه إن استلزم أحدهما الآخر
إما صحبه^١، أو سلب ذلك كانت متصلة، كقولك: «إن كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود» أو «ليس»؛ فإن عاند^٢ أحدهما الآخر، أو سلب العناد كانت
منفصلة، كقولك: «إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً» أو «ليس».

أجزاء القضية المحلية من الموضوع والمحمول والرابطة

أما القضية المحلية فمؤلفة من موضوع محكوم عليه، و محمول
محكوم^٣ به، و نسبة بينهما بها يرتبط المحمول بالموضوع؛ إما ارتباط إيجاب،
أو سلب؛ و يسمى اللفظ الثالث الدالّ عليها، كلفظة «هو» و «يكون» و أمثالهما
«رابطة»؛ و لو تصوّرنا الموضوع و المحمول دون هذه الرابطة لم يكن المتصور
لنا «قضية».

و قد تحذف الرابطة في بعض اللغات، كما يحذف في لغة العرب «هو» في
قولك: «الإنسان حيوان»، لحصول الشعور بمفهوم معناها بحسب التعارف؛ و
تسمى حينئذ القضية «ثنائية»؛ و إن ذكرت الرابطة سميت «ثلاثية»، كقولك:
«الإنسان هو الحيوان». و الروابط الاسمية مثل «هو»^٤ المسماة بـ«الروابط
الغير الزمانية»، تدل على النسبة إلى موضوع معيّن بخلاف الروابط الفعلية،
مثل «يوجد» و «يكون» المسماة بـ«الروابط الزمانية»، معناها لاتدل في لغة
العرب على النسبة إلى موضوع معيّن؛ فإذا ذكرت الروابط الزمانية في القضية
كانت ثلاثية غير تامة. و الروابط الغير الزمانية تكون ثلاثية تامة.

و المحمول إذا كان كلمة أو اسماً مشتقاً أمكن أن يرتبط وحده
بالوضوع بما يتضمّن من النسبة إلى موضوع ما غير معيّن، مثل قولك: «زيد

١. ت: صحته؛ ن: ب: صحبه. به نظر مصصح «و صحبه» يا «أو صحبه» درست است. در الإشارات،
تصحیح شهابی، ص ١٦ چنین است: «يلزم الآخر و يتبعه» و در کتب الحقایق، ص ٧٦: «تستلزم
الأخرى أو تستصحبهها».

٢. ب: ت: عند.

٣. ب: + و.

٤. ن، ت: - محكوم.

يكتب» أو «كاتب»، بخلاف المحمولات الجامعة، كقولك: «زيد جسم»، فإنها لاتدل على النسبة إلى موضوع ما، لخلوها عن الضمائر الدالة عليها^١.

و يجب التصريح في الكل بالروابط الدالة على الموضوع المعين؛ إذ الحاجة داعية إلى الانتساب إلى موضوع معين، لا إلى الموضوع الدال عليه الكلمة والاسم المشتق.

و بهذا يندفع شك من قال^٢: إنه لو ذكرنا الرابطة في الكلمة والاسم المشتق كان تكراراً، لاستثكان الرابطة فيهما مرة أخرى؛ إذ الضمير المستكن لا يدل إلا على موضوع ما غير معين، وذكر الرابطة يعين ذلك الموضوع، وذلك هو المقصود؛ ولأن لفظة «هو» المقدّر فيهما هو اسم الفاعل^٣ والأخرى تكون رابطة فلا تكرار فيهما؛ على أن هذا بحث لغوي لا منطقي؛ إذ وظيفة المنطقي أن يحكم بوجوب ما يدل في القضية على النسبة إلى موضوع معين؛ فإن كان الضمير المستكن في الكلمة والاسم المشتق كذلك، فلا حاجة إلى ذكر الرابطة وإلا وجب ذكرها.

نسبة أحد طرفي القضية إلى الآخر غير نسبة الآخر إليه^٤

و القضية لما كان لها أجزاء ثلاثة، فنسبة أحد الجزئين إلى الآخر بالموضوعية له غير نسبتة إليه بالمحمولية^٥ عليه؛ و لو كانت النسبتان واحدة لاتحد معنى القضية و عكسها؛ وكيف يكون مفهوم القضية و عكسها واحداً، و هما يختلفان بالكيف في القضايا الغير المنعكسة، كقولك: «لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائماً» و عكسه: «بعض المنخسف ليس بقمر بالإمكان» الذي هو أعم الجهات غير صادق لصديق الموجبة و هو «كل منخسف

١. النفاذ، المنطق، العبارة، صص ٧٦-٧٧.

٢. اشكال و جواب در انطالع، ص ١١٦ و كنف الأبرار، ص ٨٧ أمده است.

٣. ن: للفاعل.

٤. منطق السلخص، ص ١٣٠؛ كنف الأبرار، ص ٨٨.

٥. ب: بالمحمولة.

قمر بالضرورة؛ و بالجهة أيضاً على ما سنفضّله. و أيضاً نسبة أحد طرفيها إلى الآخر بالموضوعية له غير نسبة الآخر إليه بالمحمولية عليه؛ إذ نسبة الإنسان إلى الحيوان نسبة المحكوم عليه، و بالعكس نسبة المحكوم به، و أحدهما غير الآخر؛ إلا أنّهما يتحدان بالكيف، لأنّه إذا ثبت أحدهما للآخر أو سلب عنه ثبت الآخر له أو سلب عنه؛ و كذلك بالجهة، إذ الموضوع إذا كان بصفة ثبت له المحمول بجهة من الجهات، كان المحمول بصفة ثبت له الموضوع بتلك الجهة أيضاً.

※ ※ ※

المُجْزِئُ الثَّانِي

في الخصوص و الحصر و الإجمال

موضوع القضية الحملية إما أن يكون شخصاً معيناً أو لا:
و الأول، تسمى «مخصوصة» و «شخصية» و^١ «متعينة»، كقولك: «زيد كاتب» أو «ليس».
و الثاني، إذا لم يكن الموضوع شخصياً^٢ يكون كلياً: فإن كان الحكم على نفس الطبيعة الكلية من حيث هي عامة، أو على ما صدق عليه المفهوم الكلي من الأفراد: و الأولى، تسمى القضية «طبيعية»، كقولك: «الإنسان نوع» و^٣ «الحيوان جنس»؛ و إن كان الثاني، تسمى القضية «محصورة»؛ و «مسورة» إن كان هناك «سورة».

إفي السورا

و هو اللفظ الدال على كمية أفراد الموضوع و هي أربعة أقسام، و ذلك لأنَّ الحكم: إما أن يكون على كل الأفراد بالثبوت، و هي «الكلية الموجبة» و سورها: «كل» مثل «كل إنسان حيوان»؛ أو بالسلب، و هي «السالبة الكلية» و سورها: «لا

٢. ت: شخصاً.

١. ت: هو.

٣. ب: هو.

شيء» مثل «لا شيء» من الإنسان بحجر» أو «لا واحد»؛ أو على بعض أفراد الموضوع، وهي ^١ إما «موجبة جزئية» و سورها «بعض»، مثل «بعض^٢ الإنسان حيوان» أو «واحد»؛ أو «سالبة جزئية» و سورها «ليس بعض» و «بعض ليس» و «ليس كل».

و الفرق بينها أن «ليس كل» يدل بالمطابقة على سلب الحكم عن كل الأفراد، و عن البعض بالالتزام، و الأولان بالعكس؛ و «ليس بعض» قد يستعملونه للسلب الكلي لأن «البعض» في حكم الواحد؛ و «ليس واحد» للسلب الكلي، كقولهم: «ليس بعض الناس جماداً» يريدون به سلب الجمادية عن جميع^٣ أفراد الإنسان، أي ليس واحد من الناس جماداً؛ و لا يستعملونه للإيجاب. و أما «بعض ليس» فقد يستعملونه للإيجاب المعدول كقولهم: «بعض الحيوان هو ليس بإنسان»، يريدون بذلك حمل اللاإنسان على بعض الحيوان و لا يستعملونه للسلب الكلي. هذا إذا قرن السور بالموضوع الكلي.

إما قيل في المهملّة

فإن لم يقرن بالموضوع الكلي و لم يكن الحكم على ما صدق عليه من الأفراد، فهي المسماة بـ«المهملّة» كقولك: «الإنسان ضاحك» أو «ليس». قالوا: و هي في قوة الجزئية؛ يعنون به أن صدق المهملّة لازم لصدق الجزئية، لأنها إما أن تصدق كلية أو جزئية؛ وإما ما كان صدقت جزئية لا محالة؛ و أيضاً فلأن «الناطق» إذا صدق الحكم به على إنسان معين، صدق ذلك الحكم على الإنسان من حيث إنه إنسان؛ و بالعكس إذا صدق الحكم على الإنسان من حيث هو هو، صدق على إنسان معين؛ فعلم بالبرهانين تلازم المهملّة و الجزئية المتوافقتين في الكيف تلازماً متعاكساً.

٢. ب: - بعض.

١. ت: - هي.

٣. ت: - جميع.

٤. أن جملة در منطق الإشارات، تصحيح شهابي، ص ١٨؛ منطق الملخص، ص ١٣٣.

و قال الشيخ^١: إِنْ قولنا: «الإنسان نوع» و «الحيوان جنس» مهملتان؛ و ذلك أَنَّ مفهومهما لا يقتضيان الكلية و إلّا لم يكن الشخص المعين انساناً و لا حيواناً؛ و لا الجزئية و إلّا لم يكن مشتركاً فيهما بين كثيرين؛ و لأنَّ الإنسان و الحيوان قد يؤخذان كلياً بمعنى كل ما صدق عليه أَنَّهُ إنسان أو حيوان؛ و قد يؤخذان جزئياً بمعنى أَنَّ بعض ما صدق عليه كلاهما؛ و قد يؤخذان من حيث إنهما إنسان و حيوان فقط.

و قد تؤخذ الطبيعة الإنسانية و الحيوانية من حيث هما عامتان شاملان لكل هذه الاعتبارات، لاحتمالهما كلّ واحد منها؛ و يكون الموضوع في المهمة فيهما هي الطبيعة الصالحة لكل الاعتبارات؛ و تكون الإنسانية و الحيوانية المأخوذة من حيث اشتراكهما بين كثيرين فرداً معيّناً من الإنسان و الحيوان اللذين هما موضوعان للمهمة؛ فإذا قلنا: «الإنسان نوع» و «الحيوان جنس» يكون مرادنا أَنَّ ما صدق عليه الإنسان و الحيوان المحتمل لمجموع الاعتبارات الأربعة نوع و جنس؛ فتكون هذه القضية مهمة لصدقها جزئية، إذ بعض ما صدق عليه كلاهما - من حيث هما إنسان و حيوان - نوع و جنس؛ و هو المشترك فيهما بين كثيرين.

و زعم الأفضل^٢ أَنَّهُما لا يكونان مهملتين على رأي الشيخ^٣ لأنَّ الموضوع فيهما لا يكونان نفس الطبيعة العامة لكل الاعتبارات، بل الموضوع بعض أفرادها، و هي الطبيعة الكلية.

و الأسوار الداخلة على المحصورات الأربع هي لبيان مقدار عدد جزئيات الموضوع؛ فمن شأنها أَنْ تدخل عليه و هو المفيد في العلوم؛ و اصطلاح أهل

١. مطلب منقول از شيخ، نقل به معنی است از الإشارات، تصحيح شهابي، ص ١٨.

٢. این ادعا را نمی توان به روشنی از کشف الأسرار، ص ٩٢ استنباط کرد و متأسفانه مصحح به دیگر آثار او دست نیافت.

٣. اشاره الفضل الدین به رأی ابن سینا، مطلبی است که در التلخیص، التلخیص، العبارة، صص ٦٨ - ٦٩ آمده است.

المنطق إنما هو على استعماله؛ وقد تذكر لبيان مقدار الأجزاء، كما يقال: «بعض أعضاء البدن رأس» و «بعضه عين» و هو قليل الفائدة.
 فإذا قرن السور^١ بالمحمول صار جزءاً منه، و انحرفت القضية عن الموضوع^٢ الطبيعي و حينئذ سمّوها «منحرفة» و «سالبة»، صادقة و كاذبة.

التفصيل القول في أحكام القضايا المنحرفة^٣

و تفصيل القول في أحكام المنحرفات الصادقة و الكاذبة أن نقول:
 نسبة المحمول إلى الموضوع إن كانت ضرورية الوجود - كنسبة الناطقية إلى الإنسانية - سميت «مادة الجوب»؛ و إن كانت ضرورية العدم - كنسبة الجمادية إليه - سميت «مادة الامتناع»؛ و إن لم تكن ضرورية الوجود و لا العدم، كنسبة الكتابة إليه، سميت «مادة الإمكان».
 و أيضاً، سور السلب إن اقترن بالموضوع فقط أو بالمحمول فقط، كانت القضية سالبة لسلب أحد الطرفين عن الآخر؛ و إن اقترن بكل واحد منهما أو لم يوجد في شيء منهما، كانت القضية موجبة، إذ سلب السلب إيجاب.
 و القانون الواضح^٤ في معرفة صدق القضايا المنحرفة و كذبها، أنه كلما كان أحد الطرفين شخصياً مسوراً بأيّ سور كان، كقولك: «بعض أو لا شيء من هذا الشخص إنسان» أو «الإنسان بعض أو لا شيء من هذا الشخص»، أو كان السور الداخِل على المحمول سور إيجاب كلي، كقولك: «الإنسان كل الحيوان»، أو سور سلب جزئي، كقولك: «الإنسان ليس كل الحيوان أو بعضه»، نظرت في ذلك:

فإن كانت القضية سالبة بأن يوجد حرف السلب في أحد الطرفين دون

١. كثف الأُسُود، ص ٩١ با شرح و توضيح شهرزوري.

٢. ن (نسخه بدل): الموضوع؛ همه نسخه ها: الموضوع.

٣. الشفاء، المنطق، العبارة، ص ٥٤: كثف: الأُسُود، ص ٩١.

٤. ب، ت: - عن الآخر و إن اقترن ... الواضح.

الآخر، فاحكم بصدق القضية في المواد الثلاثة المذكورة، كقولك: ليس الإنسان بعض هذا الشخص ولا بعض هذا الحجر ولا بعض هذا الكاتب، وليس الإنسان كل الحيوان ولا كل الحجر ولا كل الكاتب؛ وتبدل الكل بالبعض في السلب الجزئي؛

وإن كانت القضية موجبة بأن يعدم سور السلب منهما أو يوجد فيهما، فاحكم بكذب القضية في المواد الثلاثة.

وأمثلة الموجبات من المواد الثلاثة هي الأمثلة المتقدمة بعينها بعد حذف سور السلب أو إدخاله عليهما معاً.

وكلاً لم يوجد شيء من هذه الثلاثة يلزم لا محالة أن يكون السور المقترن بالمحمول أحد السورين الباقيين: إما سور سلب كلي أو سور إيجاب جزئي كقولك: «الإنسان لا شيء من الحجر» أو «الإنسان بعض الحيوان» نظرت أيضاً في القضية:

فإن كانت موجبة وذلك بأن يعدم سور السلب منهما، أو يوجد في كل واحد منهما معاً، فاحكم بصدق القضية في مادة الواجب؛ مثال وجودهما فيهما: «ليس الإنسان لا شيء من الحيوان» في السلب الكلي؛ مثال صدقهما في الإيجاب الجزئي: «الإنسان بعض الحيوان»^٢. وكذلك تحكم بصدقها في الطرف الموافق لها من الإمكان - أي الطرف الواقع منه - كقولك: «ليس الإنسان لا شيء من الكاتب» أو «الإنسان بعض الكاتب»، أي الواقعة منهم^٣ الكتابة. واحكم بكذبهما^٤ في مادة الممتنع، كقولك: «ليس الإنسان لا شيء من الحجر» أو «الإنسان بعض الحجر»؛ وكذلك في الموافق لها من الإمكان - يعني الطرف الغير الواقع منه - كقولك: «ليس الإنسان لا شيء من الكاتب» أو «الإنسان بعض الكاتب» وهم الذين لا يكتبون.

٢. ب: - الحيوان.

٣. ن: يكذبها.

١. ت: تقدم.

٢. ب، ت: منهما.

و أمّا إذا كانت سالبة و ذلك بأن يوجد سور السلب في أحدهما دون الآخر فينعكس الحكم، و هو أن تصدق القضية في مادة الممتنع، كقولك: «الإنسان لا شيء من الحجر» أو «الإنسان لا شيء من الكاتب» في الطرف الغير الواقع و هو الموافق للامتناع؛ و احكم بكذبها^١ في مادة الواجب كقولك: «الإنسان لا شيء من الحيوان»؛ و كذلك إفي^٢ الطرف الموافق للواجب من الإمكان كقولك: «الإنسان لا شيء من الكاتب» في الذين وقع منهم الكتابة.

في تحقيق مفهوم المحصورات^٣

إنّا إذا قلنا: «كل ج ب»، لا نعني به الجيم الكلي الذي نفس تصويره لا يمنع الشركة، و لا الكل^٤ المجموعي العددي و إلّا لم يتعد الحكم من الأوسط إلى الأصغر، فلا تحصل نتيجة أصلاً؛ لأنك إذا قلت: «زيد إنسان» و «الإنسان الكلي نوع» أو «مجموع الناس يقدرّون على تحريك مائة ألف من» فلا يلزم من ذلك تعدّي الحكم من الأكبر إلى الأصغر، ليلزم أن يكون زيد^٥ نوعاً، أو يقدرّ على تحريك مائة ألف من؛ بل الذي نعني به كل واحد واحد من الأفراد؛ و حينئذ يحصل الاندراج و يتعدّي الحكم؛ فإذا قلت: «كل إنسان حيوان» و «كل فرد من الحيوان جسم» فينتج: «كل إنسان جسم»، إذ الجسمية فرد من أفراد الحيوان و هي فرد من أفراد الإنسان.

و لا نغني بـ«ج»^٦ أيضاً ما يكون حقيقته حقيقة «ج»، و إلّا لم يحصل التعدّي^٧، لأنك إذا قلت: حقيقة زيد هي حقيقة الإنسان، فسواء كانا مترادفين أو متغايرين، لا يكون فيهما^٨ حمل و وضع، لأنك إذا قلت: «حقيقة زيد موصوفة

١. ت: بكذبها. ٢. معه نسخه ها: - في.

٣. الشفاء، المنطق، القياس، ص ٢٥؛ منطق الشخص، ص ١٣٥؛ كشف العقاب، ص ٩١؛ كشف الأضرام، ص ٩٣.

٤. ت: الكلي.

٥. ن: فزيد.

٦. ت: نوع يقدر.

٧. حان: لم يتعد الحكم من الأوسط إلى الأصغر.

٨. ت: بينهما.

بالإنسانية»، و «حقيقة الإنسانية»^١ موصوفة بالنوعية». لا يلزم أن «حقيقة زيد موصوفة بالنوعية»؛ وكذلك لو عنيما ما يكون الجسمية جزءاً أو عرضاً له، لزم التسلسل، لأنه إذا كان ج جزءاً أو صفة لـ «د» يعود الكلام إلى «د» من أنه صفة لـ «ر»، و هلمّ جراً إلى غير النهاية مترتبة متغايرة، وإلا لكان الشيء جزءاً أو عرضاً لنفسه و هو محال؛ فالمعتبر في موضوعات جميع القضايا مجرد الصديق.

فقد يكون الجيم نفس حقيقة ما يصدق عليه، كقولك: «زيد ناطق»؛ وقد يكون جزءاً مما يصدق عليه، كقولك: «الحيوان حساس» فالصادق عليه «الحيوان» جزئياته، والحيوان جزء لها؛ وقد يكون عرضاً لما يصدق عليه، كقولك: «الكاتب ناطق» والصادق عليه «الكاتب» هو الإنسان؛ وقد يكون ما يصدق عليه نفس المحمول، كقولك: «الكاتب إنسان»؛ وقد يكون ثالثاً، كقولك: «الضاحك كاتب»، فالمحكوم به هو حقيقة المحمول على الذات التي صدق عليها الجيم و يسمى وصف الموضوع و عنوانه، وهو الموضوع في الذكر أعني في اللفظ أو في الذهن، و به يعبر عن ذات الموضوع؛ فقد يتحد العنوان و الذات، كـ «الإنسان حيوان» و قد يكونان متغايرين: إما جزءاً - كما مر - أو عرضاً لازماً، كقولك: «كل متحرك فلكي متغير» أو مقارناً، كقولك: «كل كاتب متحرك الأصابع».

أرأي الفارابي والشيخ في اتصاف الموضوع أنه بالفعل أو بالإمكان

و زعم الشيخ^٢ أن المراد بـ «ج» في الموضوع ما اتصف أنه ج بالفعل في أي زمان من الأزمنة الثلاثة، كان الاتصاف بالدوام أو لا دوام^٣.

١. ت: - و حقيقة الإنسانية.

٢. الشفاء، السبق، القياس، ص ٢٦.

٣. ت: لم يزل.

٤. ت: لا دوامه.

و أبو نصر الفارابي^١ اعتبر فيه ما يصدق عليه أنه ج بالإمكان العام، سواء كان ضرورياً أو لازموياً، دائماً أو غير دائم؛ فيدخل فيه كل ما هو بالقوة. و اختار «الإمكان» ليدخل القياس المركب من ممكنتين، مثل «كل ج يمكن أن يكون ب» و «كل ب يمكن أن يكون آ» ف«كل ج يمكن أن يكون آ» لكون الأصغر ممكن الاتصاف بالأوسط، و هو بالأكبر.

و يظهر ثمرة الخلاف في قولنا: «كل أبيض جسم»، يدخل في هذا الحكم جميع السودان، لأنّ اتصافهم بالبياض ممكن و إن كان البياض مطلوباً عنهم دائماً؛ و لا يدخلون في هذا الحكم على مذهب الشيخ؛ إذ لا يتصفون بالبياض في وقت؛ و كان قد شرط الاتصاف إمّا في الماضي أو الحال أو المستقبل.

و إذا قلنا: «كل نائم مستيقظ»، فالموضوع بالفعل على رأي الشيخ هي ذات النائم، إذ ذات النائم^٢ توصف باليقظة بالفعل في زمان ما؛ و على رأي من يشترط الفعل، حال الوضع لا يكون بالفعل، لعدم اتصاف الذات بذلك؛ لأنّ ذات النائم حال النوم لا توصف باليقظة؛ و المصطلح عليه هو مذهب الشيخ.

و لا يريدون^٣ به أيضاً، ما يصدق عليه أنه ج مطلقاً، لدخول^٤ مسمى ج في ذلك و أصنافه، إن كان ج نوعاً أو فصلاً أو خاصّة و يدخل فيه أيضاً^٥ مسمى ج و أنواعه، إن كان ج جنساً، أو فصل جنس، أو عرضاً عاقلاً؛ بل يريدون كل ما يصدق عليه أنه ج من الأفراد الشخصية، و حينئذ يخرج عنه مسمى ج.

فإذا قلت: «كل حيوان ليس بجنس» و «كل إنسان ليس بنوع»، لا يصح هذا بالاعتبار الأوّل الذي هو ج المطلق؛ لأنّه يدخل فيه مسمى الحيوان و الإنسان الكليين؛ و حينئذ يصدق أنّ «بعض الحيوان جنس» و «بعض الإنسان نوع»؛ و يصح بالاعتبار الثاني، أعني ما صدق عليه من الأفراد الشخصية؛ إذ المراد هو

١. منطق الشخص، ص ١٢٢؛ كشف الأضمار، ص ٩٥.

٢. ت: لا يرون.

٣. ت: إذ ذات النائم.

٤. ت: مسمى ج في ذلك ... أيضاً.

٥. ت: الدخول.

ع: ت: - بل.

الأفراد الشخصية وهي لا تكون جنساً ولا نوعاً.
وما يقال: إنَّ ب إذا حمل على ج، إن تغايراً، امتنع حمله عليه بأنَّه هو؛ وإن اتَّحدا لم يكن الحمل مفيداً؛
وهذا يتدفع بأنَّهما إذا كانا متغايرين، لم قلت: «إنَّ الحمل بهو يمتنع»، وإنَّما يمتنع إذا حملت ذات الباء على ذات الجيم؛ أمَّا إذا حملت ب على ما يصدق عليه ج، فإنَّه لا امتناع في ذلك، لجواز صدق المفهومات المتغايرة على ذات واحدة، كالكاتب والضاحك، المتغايرين الصادقين على ذات الإنسان.

أقسام للقضية من الخارجية والحقيقية والذهنية^١

وبعد اعتبار ما ذكرنا فإذا قلنا: «كل ج ب»، فقد يؤخذ بحسب الوجود الخارجي، ومعناه كل ما صدق عليه أنَّه ج في الخارج — أي له دخول في الجملة في الخارج في أيَّ الأزمنة الثلاثة كان — فهو ب في الخارج؛ وذلك يقتضي صدق ج ب على الذوات الموجودة في الخارج، واتصاف الذوات بالفعل في أحد الأزمنة الثلاثة.

وقد يؤخذ بحسب الحقيقة ومعناه: كل ما لو وجد و كان ج من الأفراد الممكنة والممتنعة، فهو بحيث لو وجد كان ب؛ وليس معناه: كل ما له وجود في الخارج، بل كل ما وصفه العقل بالجيمية بالفعل على تقدير وجوده، فهو عند العقل بحيث لو وجد اتَّصف بـ «ب»، سواء كان موجوداً في الخارج أو معدوماً، واجباً أو ممتنعاً أو ممكناً، بعد الحكم بأنَّ وجوده في الخارج بهذه الصفة بالفعل في الجملة. ويجوز أن يكون الشيء ممتنع الوجود، ويحكم عليه العقل بأنَّه لو وجد في الخارج كان بهذه الصفة.

و يعلم^٢ من هذا أنَّه لا يقتضي وجود ذات الموضوع وصف المحمول في

١. كشف الأستواء، ص ٩٦.

٢. الشبهة، ص ٩٦.

١. ت: وأما.

٣. ت: + الحكم.

الخارج؛ بل يكون الحكم شاملاً للموجودات المحققة و المقتررة؛ فلو فرضنا أنه ليس في الخارج من الحيوانات إلا الإنسان صدق بالاعتبار الأول: «كل حيوان إنسان»، و يكذب بالاعتبار الثاني؛ لأنّ بعض ما لو وجد و كان حيواناً فهو بحيث لو وجد لم يكن إنساناً، كالفرس مثلاً، بخلاف الاعتبار الأول، و هو «كل حيوان إنسان» لأنّ كل ما اتّصف بالحيوانية في أحد الأزمنة في الخارج ليس إلا الإنسان.

و قد يأخذون القضية بحسب الوجود الذهني؛ و معناه: كل ما هو ج في الوجود الذهني فهو ب في الوجود الذهني؛ و يزعمون بأنّ الحكم على الممتنعات و المستحيلات إنّما يصح إذا أخذ الموضوع بحسب الذهن؛ لأنك إذا قلت: كل ممتنع معدوم في الخارج، لم يجز أخذه بحسب الخارج، إذ يكون معناه كل ما هو موجود في الخارج و صدق عليه الامتناع فهو معدوم في الخارج؛ و هو بيتن الكذب.

و لم يجز أخذه بحسب الحقيقة إذ يصير معناه كل ما لو وجد و كان ممتنعاً فهو بحيث لو وجد كان معدوماً؛ و هو أيضاً ظاهر الكذب.
أقول: و إذا أخذ بحسب الذهن يصير معناه^١: كل ما هو ممتنع في الوجود الذهني فهو معدوم في الوجود الذهني و فيه نظر.
و يعرف أحكام المحصورات الثلاث ممّا ذكرنا في الموجبة الكلية.

* * *

١. ب، ت: - ممتنعاً فهو بحيث ... يصير معناه.

أَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ الْيَوْمَ كَقَوْلِكَ

في العدول والتحصيل^١

موضوع القضية و محمولها: إمّا أن يكونا وجوديين أو عدميين أو أحدهما وجودياً والآخر عدمياً.

و الأولى، تسمى «محضلة الطرفين» موجبة، كقولك: «الإنسان حيوان»، و سالبة و تسمى «بسيطة»، كقولك: «ليس الإنسان حجراً».

و الثانية، تسمى «معدولة الطرفين»؛ و لا نعني بالعدمي كون الشيء دالاً على معنى عدمي كالعمى و الظلمة و الجهل؛ بل نعني^٢ بكونهما عدميين أو أحدهما، كون حرف السلب جزءاً منهما أو من أحدهما، بحيث يتركّب كل منهما من حرف السلب مع غيره؛ و إمّا سمّيت «معدولة» لكون حرف السلب موضوعاً في الأصل لرفع شيء عن شيء من غير تركيب، فإذا ركّبته مع غيره و صار جزءاً منه، فقد عدلت عن الوضع الأصلي؛ فسمّيت لذلك «معدولة» موجبة، كقولك: «ما ليس بحيٍّ فهو غير عالم»، و سالبة، كقولك: «ليس ما ليس بحيٍّ فهو غير عالم».

و الثالثة، الذي يكون أحدهما وجودياً والآخر عدمياً، فهي إمّا محصلة

١. الثناء، المنطق، العبارة، ص ٧٨؛ منطق المنطق، ص ١٣٤؛ كشف الأستار، ص ٩٩.

٢. ت: - نعني.

الموضوع معدولة المحمول أو بالعكس.

و الأولى: إمّا موجبة، كقولك: «الجماد ليس بحيّ»، أو سالبة، كقولك: «ليس الجماد ليس بحيّ».

و الثاني، هي معدولة الموضوع محصلة المحمول، إمّا موجبة، مثل «ما ليس بحيّ فهو جماد»، وإمّا سالبة، مثل «ليس ما ليس بحيّ فهو جماد».

لا يفهم من إيجاب القضية إيجاب أجزائها، و لا من سلبها سلب أجزائها؛ بل متى حكمت بصدق المحمول على الموضوع كانت موجبة، كان الطرفان موجبين أو سالبين؛ و متى حكمت برفع الصدق كانت سالبة على أي حال كانا^١.

و الذين يقولون: إنّ الاعتبار من العدول ما كان في جانب المحمول، [فبعضهم]^٢ لا يلتفت إلى عدول الموضوع، بل يُسمّي القضية «محصلة» إذا كان المحمول محصلاً، سواء كان الموضوع معدولاً أو محصلاً، و بعضهم يسمّيها معدولة الموضوع؛ إلّا أنّهم متفقون على أنّ المفيد ما كان في المحمول، لاختلاف القضيتين المتحدّتي الموضوع المختلفتي المحمول في العدول و التحصيل بالعموم و الخصوص، كقولك: «زيد هو ليس بكاتب» مع قولنا: «زيد ليس هو كاتباً»؛ إذ يلزم من صدق الأولى الموجبة صدق الثانية السالبة، من غير عكس، بخلاف القضيتين المتحدّتي المحمول المختلفتي الموضوع بالعدول و التحصيل، كقولك: «ما ليس بزيد فهو كاتب» مع «زيد ليس هو كاتباً»، فإنّه ليس بينهما عموم و لا خصوص، و لا منافاة، بل كلّ منهما لا تعلّق له بالآخر.

و كل قضيتين اتّحد موضوعهما و محمولهما، فإمّا أن تختلفا بالكيف - أعني السلب و الإيجاب فقط - مع الاتحاد في العدول و التحصيل؛ أو تختلفا في العدول و التحصيل مع الاتحاد بالكيف؛ أو يختلفا فيهما معاً^٣.

١. ب. ت. - و الثاني هي معدولة الموضوع محصلة ... ليس بحيّ.

٢. ت. + معنى. ٣. مطق الملخص، ص ١٢٨؛ النسخة، ص ٩٨.

٤. همه نسخة دا: و بعضهم: از جمله خونجی در کتب الأثرار، ص ٩٩.

٥. الشفاء، المنطق: القياس، حصص ٨٢ - ٨٧؛ كتب الأثرار، حصص ٩٩ - ١٠١.

القسم الأول، و هو الاختلاف في الكيف فقط، فحكم هذا القسم التناقض. أما في المخصوصة، كقولك: «زيد حيوان»، «ليس زيد بحيوان» و «زيد هو لا حيوان»، «زيد ليس هو لا حيوان»؛ و أما في المحصورة فيتناقضان بعد الاختلاف بالكمية، أعني الكلية و الجزئية، كقولك: «كل إنسان حيوان»، «ليس بعض الإنسان حيواناً» و «كل إنسان هو لا حجر» و «ليس بعض الإنسان هو لا حجر».

القسم الثاني، أو^١ هو الاختلاف في العدول و التحصيل مع الاتحاد في الطرفين و الكيف، فحكم هذا القسم أن لاتصدق الموجبتان؛ و إلا لزم اتصاف الشيء الواحد بالنقيضين و هو ممتنع، كقولك في المخصوصتين: «زيد هو حيوان»، «زيد هو ليس بحيوان»؛ و يمتنع كذب السالبتين؛ و إلا لصدقت الموجبتان، كقولك: «ليس زيد بضاحك» و «زيد ليس هو بلا ضاحك»؛ لكن يجوز صدقهما عند عدم الموضوع، لكون السلب يصح عن المعدوم، بخلاف الإيجاب.

و المحصورتين إن كانتا موجبتين يجب كلية أحدهما؛ إذ لو كانتا جزئيتين أمكن صدقهما، كقولك: «بعض الحيوان إنسان»، «بعض الحيوان لا إنسان»؛ و إن كانتا سالبتين يجب جزئية^٢ إحداهما؛ إذ لو كانتا كليتين أمكن كذبهما^٣، كقولك: «لا شيء من الحيوان بإنسان» و «لا شيء من الحيوان بلا إنسان».

القسم الثالث، أن يختلفا في العدول و التحصيل و الكيف، فإن كانتا مخصصتين، كقولك: «زيد حيوان»، «ليس زيد بلا حيوان» و «زيد هو لا حيوان»، «ليس زيد بحيوان»، فحكمه أن الموجبة أخص من السالبة؛ لأنه إذا صدقت الموجبة لو لم تصدق السالبة صدق نقيضها، فتمدق الموجبتان، و يتنازع.

٢. ن: جزئيته.

١. همه نسخها: - و.

٣. ت: أمكن كونهما كاذبتين.

و لا يلزم من صدق السالبة صدق الموجبة إذ لو قلت مستدلاً: لو لم تصدق الموجبة صدق نقيضها - و هو السالبة - فيلزم صدق السالبتين؛ قلت: نعم و صدقهما جائز عند عدم الموضوع؛ إذ السلب لا يستدعي وجود الموضوع، و الإيجاب يستدعيه؛ إمّا محققاً، كما في الخارجية؛ أو مقدراً، كما في الحقيقية. و إن كانتا محصورتين، فإن الموجبة إنمّا تكون أخص من السالبة عند كون الموجبة كلية، أو يكونا متوافقين في الكمّ، كقولك: «كل إنسان حيوان»، «لا شيء من الإنسان بلا حيوان» و كذا «كل إنسان لا حجر»، «لا شيء من الإنسان بحجر». أمّا إذا كانت الموجبة جزئية و كانت السالبة كلية، فهذه لا يلزم من صدق الموجبة الجزئية صدق السالبة الكلية؛ لأنّه يصدق «بعض الحيوان هو ليس بإنسان» مع كذب السالبة الكلية و هو «لا شيء من الحيوان بإنسان»؛ فالموجبتان الجزئيتان^٢ المختلفتان بالعدول و التحصيل في المحصورات، يجوز صدقهما في الموادّ التي يكون الموضوع فيها أعم من المحمول، كقولك: «بعض الحيوان إنسان»، «بعض الحيوان هو بلا إنسان».

فلو قلنا في هذا القسم: إن الموجبة أخص من السالبة مطلقاً، و لم نفرق بين المخصوصات و المحصورات، مستدلين بأنّه إذا صدقت الموجبة صدقت السالبة و إلّا لصدق نقيضها، فيلزم صدق الموجبتين، و هو محال. فنقول: ليس صدقهما محالاً مطلقاً؛ فإنّ الموجبتين الجزئيتين في المحصورات صدقنا مع الاختلاف في العدول و التحصيل، كما متّله، و إنّما الحكم العام في المخصوصات.

قال الشيخ الآلهي^٣ في قولهم: «الموجبة يستدعي وجود الموضوع عينا أو ذهنًا، و السلب لا يستدعي ذلك» ليس بسديد؛ فإنّ السلب أيضاً لا يمكن أن

٢. ت: - الجزئيتان.

١. ن: قلنا.

٣. منطق المنار و المعارضات. مشروع ٣، فصل ٩، ص ١٤٧، عبارات متن نقل به معنى است با شرح و تفصيل شهريزوري.

يكون إلا على متصور في الذهن. فإن الحاكم بشيء على شيء يلزمه تصور المحكوم به و عليه - إيجاباً كان الحكم أو سلباً - و إلا إذا لم يتصور شيئاً لم يفهم معنى، فكيف يمكنه الحكم عليه. فلا بد ضرورة من تصور شيء، ثم يتبعه الحكم الإيجابي أو السلبي؛ فلم يبق فرق بين الموجبة و السالبة في استدعاء موضوع متصور موجود في الذهن حال^١ الحكم عليه؛ هذا إذا كان الحكم مختصاً بما في الذهن؛ و أما إذا كان الحكم عاماً لما في الذهن و العين جميعاً، أو كان مضافاً إلى ما في العين، فهناك يكون الفرق بين الموجبة و السالبة إبتناً^٢؛ من جهة أنه يجوز أن يُنفى عن السالبة ما ليس في الأعيان موجوداً، لكن يكون مضافاً إلى الأعيان، كقولك: «العنقاء ليس هو في الأعيان بصيراً» و لا يجوز في الموجبة أن تقول: «العنقاء هو في الأعيان لا بصير» إذ السلب ما أضفته إلى الأعيان.

فظهر أن السلب سواء أضفته إلى العين أو إلى الذهن أو كليهما لا بد من تصور الشيء في الذهن بخلاف الإيجاب؛ فإنه سواء أضفته إلى العين أو إلى الذهن أو كليهما لا بد من وجود المحكوم عليه في الأعيان؛ اللهم إلا أن يكون المعمول في معنى السلب المطلق، كقولك: «زيد معدوم» أو «ممتنع» أو «مستحيل الوجود في الأعيان»^٣، فهذا وإن كان مضافاً إلى الأعيان، فإن مفهومه نفس السلب عن الأعيان، كأنت قلت: زيد المتمثل أو المتصور في الذهن منفي عن الأعيان؛ و هذا ليس مثل قولك: «العنقاء في الأعيان أعمى»؛ هذا فيما إذا كان الحكم يقبل التخصيص بالذهن^٤؛ و أما إذا كان في الكلية المحصورة، مثل قولك: «كل ج» فإننا نعني به كل ما يوصف بـ «ج» مطلقاً على ما يعم العيني و الذهني، فلا بد من وجود موصوفات ج حتى يصح وصفها بـ «ج»؛ إذ وجود الصفة فرع على وجود الموصوف و «كل ج» إشارة إلى تلك الموصوفات فيجب وجودها

٢. همه نسخة نا: بين.

٤. ن. ب: بالذهني.

١. ب. ت: جان.

٢. ب. ت: الوجود.

على المعنى الأعم؛ وكذلك الحكم في قولك: «لا شيء من ج ب»، فهو أيضاً سلبٌ للباء عن موصوفات ج، لا للجيم عن موصوفاتها؛ فيجب وجود موصوفات ج بالمعنى الأعم حتى تكون الصفة التي هي ج ثابتة لها؛ فإن خُصِّصَتْ «كل ج» بما في الذهن، ثم سلبت عنه ب الذهني أو العيني، فالقضية لا تكون عامة لجميع الموصوفات، فتكون جزئية في المعنى.

فعلم^١ أنَّ السلب يساوي الإيجاب المعدول^٢ في استدعاء وجود الموضوع^٣. وهذا بحث حسنٌ مفيد لا بد من اعتباره؛ وقد أهمله مُحَصِّلُ الزمان. وأورد بعض المتأخرين سؤالاً^٤، وهو أنَّ موضوع الموجبة المعدولة إن قلتم بأنه يستدعي الوجود الخارجي، و السلب البسيط لا يستدعي ذلك، أو يستدعي مطلق الوجود، و البسيط لا يستدعي المطلق، [فالأول]^٥ باطل، إذ الموجبة المحصلة الحقيقية لا تستدعي طَرَفَاها الوجود في الخارج، كقولك: «كل خلاً ممتنع»؛ والثاني يناقض قولكم: كل تصديق يستدعي تصور الموضوع، إيجاباً كان أو سلباً.

و أجاب بأن القضية إن أخذت^٦ خارجية، فالفرق بين الموجبة المعدولة و السالبة البسيطة واضح؛ إذ معنى الموجبة أنَّ ما هو ج في الخارج، فهو لا ب في الخارج^٧؛ و يجب صدقهما على بعض الذوات في الخارج، بخلاف السالبة التي معناها أنه ليس ج في الخارج يتصف بالباطية، فيكون صدق القضية بطريقتين: إما بأن لا يكون شيء من الذوات في الخارج يتصف بـ «ج»؛ بأن يكون عند العقل ما هو ج معدوماً؛ وإما بأن تكون هناك ذاتٌ ثبت لها اللاب في الخارج. و أنت لا يخفى عليك ضعف هذا و أمثاله ممّا أسلفناه.

١. حان، ص ١٢٩؛ فثبت.

٢. حان: وجود موضوع في الأعيان.

٣. به احتمال قوى مقصود خوجي است در كشف الأثرار، صص ١٠١ - ١٠٣ و نیز رجوع شود به شرح النسبة، ص ١٠٠ كه عبارت كاتبي را به عنوان پاسخی از سؤال مقدر آورده است.

٤. همه نسخه ها: و الأول.

٥. ت: لا ب في الخارج.

٦. ت: لا ب في الخارج.

٧. ت: لا ب في الخارج.

[في الفرق بين الموجبة المعدولة المحمول و بين السالبة البسيطة]

و الفرق بين الموجبة المعدولة المحمول و بين السالبة البسيطة - [التي] حرف السلب موجود في كل واحد منهما^١ احتمال كونه جزءاً أو قاطعاً للنسبة - أن القضية إن كانت ثلاثية و تقدّمت الرابطة على حرف السلب كانت موجبة، كقولك: «زيد هو ليس بكاتب»، لأنّ حكم الرابطة أن تجعل ما بعدها - من أدوات السلب - جزءاً من المحمول و تربطه - كيف كان - بالموضوع؛ و إن تقدّم حرف السلب على الرابطة كانت سالبة، لأنّ حرف السلب حكمه سلب ما بعده عن الموضوع؛ هذا كلّ عند كون حرف السلب واحداً؛ فإن كان أكثر من واحد نظرت: فإن كانت حروف السلب أزواجاً و كانت كلها متقدمة على الرابطة كانت موجبة، إذ سلب السلب إيجاب؛ و إن كان كلها متأخرة^٢ عن الرابطة كانت سالبة؛ لأنّه إذا صار حرف السلب جزءاً مربوطاً بالمحمول جاء الثاني فأزال ذلك؛ و إن كانت أفراداً كان بالعكس؛ لأنّها إن تقدّمت كلها على الرابطة كانت القضية سالبة، لزوال الربط بالأفراد؛ و إن تأخرت عن الرابطة كانت موجبة.

و إن كانت القضية ثنائية لم تتميز الموجبة عن السالبة إلاّ بأمرين: أحدهما، النية بالاستفسار من المتكلم: أ في نيتك تقديم حرف السلب على الرابطة أو تأخيرها؟ و الثاني، الاصطلاح على جعل بعض الألفاظ للإيجاب، كـ«غير» و «لا»، و بعض^٣ للسلب كـ«ليس».

[الفرق بين الموجبة المعدولة الموضوع و السالبة المحصلة الموضوع]

و أمّا الفرق بين الموجبة المعدولة الموضوع و بين السالبة التي موضوعها محصل بأنّ القضية: إمّا مسوّرة أو غير مسوّرة.

١. همه نسخه ما: الذي.

٢. ظاهراً «و» به معنى «مع» بايد باشد.

٣. ن: - لا و بعض.

فإن كان الأول فالسور: إمّا سورٌ إيجاب، أو سلب:

فسور الإيجاب إن تقدّم على حرف السلب كانت القضية موجبة، كقولك:

«ما ليس بعالم فهو جاهل»، لجعل السور حرف السلب جزءاً من الموضوع؛ وإن تأخّر عن حرف السلب كانت سالبة، كقولك: «ليس كل حيوان إنساناً».

و أمّا إذا كان السور سور سلب فينعكس الحكم، لأنّ حرف السلب إن تقدّم على السور كانت القضية موجبة، لصيرورة السور السلبي جزءاً، كقولك:

«ليس لا شيء من الحيوان بإنسان»؛ وإن كان حرف السلب متأخراً عن السور كانت سالبة، لزوال الربط، كقولك: «لا شيء ممّا ليس بإنسان بناطق».

وإن كان الثاني، وهو أن لا تكون القضية مسوّرة و حرف السلب موجود في الموضوع: فإن دخل على حرف السلب شيء من هذه الأدوات وهي الألف و اللام، مثل «اللاجيوان غير حساس» أو «الذي»، كقولك: «الذي ليس بكاّتب أمّي»، أو «ما»، كقولك: «ما ليس بحيّ فهو جماد» فالقضية في الكل موجبة؛ وإن لم يكن شيء من هذه موجوداً - لا^٢ السور، ولا هذه الأدوات المذكورة - تميزت الموجبة عن السالبة بالنية أو الاصطلاح، كما مضى ذكره.

* * *

١. ب - في.

٢. ن، ب، ت: إلا، نسخه بدل ن: لا.

الفصل الرابع

في جهات القضايا و مناسباتها و مبانياتها

نسبة المحمول إلى الموضوع لا بدّ لها من كيفية، وهي الضرورة و الدوام و الإمكان و الفعل؛ و تسمى تلك الكيفية «مادة»، باعتبار أن تكون القضية في نفس الأمر صالحة لأن يصدق عليها شيء من هذه، و اللفظ الدالّ عليها أو حكم العقل بها، يسمى «جهة» و «نوعاً»؛ فقد تكون الجهة مطابقة للواقع في الوجود، كقولك: «بالضرورة الإنسان حيوان»؛ و قد لا تكون مطابقة، كقولك: «لا دائماً الإنسان حيوان»؛ فالجهة لفظ أو معنى دالّ على وثاقة الرابطة و ضعفها؛ فمكانها عندها؛ و يمكن تبدّل صادقها بكاذبها؛ و المادة لا يمكن فيها ذلك.^١

أقول^٢: و الذي يدل على أنّه لا بدّ لنسبة المحمول إلى الموضوع من كيفية - و يندرج فيه حصر القضايا - أنّ تلك النسبة:

١. ت: - العقل.

٢. تا اینجا نزدیکی عبارت به متن، عبارت خونجی است در کشف الأسرار، ص ١٠٦ با توضیحاتی از شهرزوری.

٣. شهرزوری با عبارت «أقول» تبیین و حصر قضایا را ظاهراً به خود نسبت داده است و در پایان گفته است: «و في هذا الكلام خللان: الأول تفسيره ...» و چنین بر می آید که مطلب از دیگری است. در واقع آنچه او آورده، کلام کشفی است که ابهری در کشف الضماین، ص ٨٦ نقل کرده و شهرزوری پس از نقل، به نقد آن پرداخته است و مصحح احتمال می دهد در عبارت افتادگی رخ داده و چنین بوده است: أقول: «قال الكشي ...».

إمّا بالقوة و هو الإمكان الخاص، و العامّ كذلك أيضاً؛ و نعني بـ«القوة» الإمكان المقارن للعدم أو بالفعل فقط و هي كيفية بذاتها، تسمى بـ«المطلقة».

ثم الفعل قد يكون دائماً و هو الدوام المطلق؛ و هو قد يكون بحسب الذات و هي «الدائمة المطلقة»، أو بحسب الوصف: إمّا مقيداً بلا دوام بحسب الذات أو لا؛ و الأول «العرفي» الخاص، و الثاني «العام»؛ و قد يكون غير دائم و هو «الوجودي اللادائم»؛ ثم الدائم: إمّا أن يكون ضرورياً؛ أو لا؛ و الأول إمّا أن يكون ضرورياً بحسب الذات و هي «الضرورية المطلقة»، أو بحسب الوصف: إمّا مقيد بلا دوام بحسب الذات؛ أو لا؛ و الأول «المشروطة الخاصة»، و الثاني «العامّة» أو بحسب وقت: إمّا معيّن و هي «الوقتيّة» أو غير معيّن و هي «المنتشرة»؛ فالضروريات خمسة.

و أمّا الثاني الذي لا يكون ضرورياً، فهو «الوجودي اللاضروري».

فنسب كل محمول إلى موضوع لا بدّ و أن تكون مكيفة في نفس الأمر - و إن لم تذكر في اللفظ - بأحد هذه الجهات و هي الإمكان و الفعل و الدوام و اللادوام و الضرورة و اللاضرورة، المستخرج منها القضايا الثلاث عشر على ما ذكرنا من الحصر العقلي.

و في هذا الكلام حَلَلان:

الأول^٢، تفسيره القوة بالإمكانين أو بأحدهما، غير مستقيم، إذ الإمكان أعمّ من القوة و الفعل؛ كيف و البارئ تعالى داخل تحت الإمكان العامّ و ما عداه تحت الخاص.

الثاني، أنّه قسّم الدائم إلى ضروري و غيره، و سمّى غير الضروري بـ«الوجودي اللاضروري» الذي معناه ثبوت المحمول للموضوع بالفعل، لا بالضرورة، و هو أعمّ من الدائم و اللا دائم؛ و قد كان جعل غير الضروري من أقسام الدائم، فيكون الوجودي اللاضروري أخصّ من الدائم، فيلزم أن يكون

أخصّ و أعمّ معاً، و هو محال؛ و يلزم تداخل القضايا.
و أمّا القدماء^١ فقالوا: نسبة المحمول إلى الموضوع إن كان ضروري الوجود تسمّى «مادة الوجوب»؛ و إلّا فهي إمّا ضرورية العدم و تسمّى «مادة الامتناع»؛ و إمّا لا ضرورية الوجود و لا العدم، و تسمّى «مادة الإمكان».
فهذه هي موادّ القضايا، لا بد في كل نسبة من أن يصدق عليها أحدها؛ و باقي القضايا يخرج منها، لأنّ من النسبة الضرورية - و هي مادة الواجب - تخرج الخمس الضروريات على ما عرفته؛ و يخرج من مادة الامتناع - و هو الذي لا يكون ضرورياً - الوجودي اللا ضروري، و من مادة الإمكان الإمكانان، و المطلقة العامة، و الدوائم الثلاثة و الوجودي اللادائم.
و وجه الحصر ظاهر، بيّن من قوة كلامنا؛ إلّا أنّها متداخلة؛ و يعرف ذلك مما سلف من البحث.

[أقسام القضايا]

و القضايا التي يبحث عنها و عن أحكامها ثلاثة عشرة قضية:
منها، «بسيطة» و هي التي ماهياتها إمّا إيجاب أو سلب.
و منها، مركّبة و هي ما تركّبت من قضيتين: أحدهما موجبة و الأخرى سالبة؛ و يكون الإيجاب و السلب متواردين على موضوع و محمول واحد.
أمّا القضايا البسيطة^٢ فسيّ:

الأولى، المطلقة العامة و هي التي يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع، أو سلبه عنه بالفعل فقط، كقولك: «كل إنسان ضاحك» أو «ليس».
و قول فخر الدين^٣: «إذا قلنا: كل ج ب بالإمكان، إن كان الإمكان محمولاً

١. ابن مطلبی است که ابهری پس از نقد کلام کثنی، از قول ابن سینا آورده است.
٢. در تعریف و تبیین بسائط نزدیکیترین عبارات به متن، عبارات کشف الحقایق است (صص ٨٨ - ٨٩) یا شرح و توضیح شهرزوری، ابهری بسائط را یازده قسم شمارش کرده است.
٣. به دشواری می توان ابن مطلب را از متن المنص، صص ١٦٦ - ١٦٩ استنباط کرد؛ خونجی نیز سخن رازی را در کشف الأسرار، ص ١١٤ نقل کرده است.

فهي «مطلقة عامة»، لكون الإمكان منسوباً إلى الموضوع من غير بيان كيفية الإثبات، و هو معنى المطلقة العامة؛ وإن كان المحمول نفس الباء فالإمكان جهة؛ فيصير معناه أن ب ثابت لـ ج» بشرط أن لا يكون ممتنع الثبوت، و هو لغو؛ إذ ما ثبت للشيء لم يكن ممتنع الثبوت له» لا يرد؛ لأن معناه ثبوت الباء لـ ج» ثبوتاً أعم من الثبوت بالفعل أو بالقوة؛ و ذلك الثبوت وصفناه بالإمكان، فلا لغو حينئذ؛ لأن المطلقة هي المشتركة بين الموجّهات^١ الفعلية^٢، لا المشتركة بين جميع الموجّهات، أعني أصل الثبوت.

و زعم^٣ أيضاً أن القضية إنما تتحقق ماهيتها إذا كان الثبوت بالفعل، وإلا فلا قضية.

و هو سهو^٤، إذ الثبوت بالفعل أو بالقوة كيفيتان زائدتان على أصل الثبوت، و الثبوت أعم منهما؛ ولا يفترق في تحقق القضية إلى كون الثبوت بالفعل أو بالقوة؛ بل هي متصورة بمجرد الثبوت؛ كيف و قد صرحوا بأن القضية تتحقق بالموضوع و المحمول و النسبة، ولم يذكروا فعلاً و لا قوة.

الثانية، **الممكنة العامة**، و هي التي حكم فيها بسلب الضرورة الذاتية عن الطرف المخالف للحكم المذكور، كقولك: «كل إنسان كاتب بالإمكان العام»، أي سلب الكتابة عن الإنسان غير ضروري؛ فسلب الكتابة هو الطرف المخالف للحكم المذكور الذي هو ثبوت الكتابة؛ مثال السالبة: «لا شيء من الإنسان بكايب بالإمكان العام»، أي ثبوت الكتابة للإنسان غير ضروري، و هو المخالف للحكم المذكور الذي هو سلب الكتابة.

الثالثة، **الدائمة المطلقة**، و هي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو بدوام سلبه عنه بحسب دوام ذات الموضوع، كقولك: «دائماً الرومي أبيض البشرة» أو «ليس».

١. ب: موجّهات.

٢. ت: العقلية.

٣. همان، ص ١٦٦.

٤. این پاسخ از خونجی است در کشف الأسرار، ص ١١٤ با توضیح شهرزوری.

الرابعة، **الضرورة المطلقة**، و هي القضية التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع^١، أو بضرورة سلبه عنه ما دامت ذات الموضوع موجودة؛ فقد يكون الموضوع أزلياً، كقولك: «بالضرورة الله^٢ حي»؛ و قد لا يكون كذلك، كقولك: «بالضرورة كل إنسان حيوان» أو «بالضرورة لا شيء من الإنسان بحجر».

الخامسة، **المشروطة العامة**، و هي القضية التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو بضرورة سلبه عنه مادام ذات الموضوع موصوفاً بالوصف العنواني، كقولك: «بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً» و «بالضرورة لا شيء من المتحرك يساكن مادام متحركاً».

السادسة، **العرفية العامة**^٣، و هي القضية التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو دوام سلبه عنه مادام ذات الموضوع موصوفاً بالوصف العنواني^٤، كقولك: «كل متعفن الأخلاط محموم مادام متعفن الأخلاط» و «لا شيء من الساكن بمتحرك مادام ساكناً».

و أما القضايا السبع المركبة:

فأولها، **الممكنة الخاصة**، و هي القضية التي حكم فيها بسلب الضرورة بحسب الذات عن طرفي الوجود و العدم جميعاً، كقولك: «بالإمكان الخاص كل إنسان كاتب» أو «ليس»، و هي مركبة من ممكنتين عامتين: أحدهما موجبة، و الأخرى سالبة، لا يصح في كل قضية إلا بأحدهما.

و ثانيها، **الوجودية اللادائمة**، و هي القضية التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل لا دائماً بحسب الذات، كقولك: «كل

١. ت: - للموضوع.

٢. ت: الإله.

٣. ن: - العامة.

٤. كشف الحقائق، ص ٨٨: «سلبه عنه بحسب دوام الوصف العنواني».

إنسان ضاحك بالفعل لا دائماً» و «لا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل لا دائماً». وهي مركبة من مطلقتين عامتين: أحدهما موجبة، والأخرى سالبة، تقدّم الجزء الإيجابي في الموجبة، و السلبي في السالبة.

و ثالثها، الوجودية اللاضرورية، وهي القضية التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو بسلبه عنه بالفعل لا بالضرورة بحسب الذات^١، كقولك: «كل إنسان نائم بالفعل لا بالضرورة» و «لا شيء من الإنسان بنائم بالفعل لا بالضرورة»^٢. و الموجبة مركبة من موجبة مطلقة عامة، و سالبة ممكنة^٣ عامة؛ و السالبة مركبة من سالبة مطلقة عامة، و موجبة ممكنة عامة.

و رابعها، المنتشرة، وهي القضية التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو بضرورة سلبه عنه في وقت ما غير معيّن لا دائماً بحسب الذات، كقولك: «بالضرورة كل إنسان متنفس في وقت غير معيّن لا دائماً بحسب الذات» أو «بالضرورة لا شيء من الإنسان بمتنفس في وقت ما لا دائماً بحسب الذات». و الموجبة تتركّب من موجبة منتشرة مطلقة، و سالبة مطلقة عامة؛ و السالبة تتركّب من سالبة منتشرة مطلقة، و مطلقة عامة موجبة. و مرادهم من المنتشرة المطلقة^٤ القضية التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع بالفعل في وقت ما، و ينتفع بها فيما بعد.

و خامسها، الوقتية، وهي القضية التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو بضرورة سلبه عنه في وقت معيّن لا دائماً بحسب الذات، كقولك: «بالضرورة كل قمر منخفض وقت الحيلولة^٥ بينه و بين الشمس لا دائماً بحسب الذات» أو «بالضرورة لا شيء من القمر بمنخفض وقت التربيع لا دائماً بحسب الذات». و الموجبة تتركّب من موجبة وقتية مطلقة، و سالبة مطلقة

١. كشف الحائق: - بحسب الذات. ٢. ب، ت: - بحسب الذات كقولك ... لا بالضرورة.

٣. ب، ت: مركبة.

٤. ب، ت: - و سالبة مطلقة عامة ... المنتشرة المطلقة.

٥. النسبة، ص ١٠٨: وقت حيلولة الأرض.

عامة؛ و السالبة تتركّب من سالبة و قتيّة مطلقة، و موجبة مطلقة عامّة.
و سادسها، **العرفية الخاصّة**، و هي القضية التي حكم فيها بأنّ المحمول
دائم الثبوت للموضوع أو دائم السلب عنه مادام ذات الموضوع توصف
بالوصف العنوانى غير دائم بحسب الذات، كقولك: «كل إنسان كاتب مادام
إنساناً لا دائماً بحسب الذات» أو «لا شيء من الإنسان بكاتب مادام إنساناً لا
دائماً بحسب الذات». و الموجبة تتركّب من موجبة عرفية عامة، و سالبة مطلقة
عامة؛ و السالبة تتركّب من سالبة عرفية عامة، و موجبة مطلقة عامة.

و سابعها، **المشروطة الخاصّة**^١، و هي القضية التي حكم فيها بضرورة
ثبوت^٢ المحمول للموضوع أو بضرورة سلبه عنه مادام ذات الموضوع
موصوفاً^٣ بالوصف العنوانى لا دائماً بحسب الذات، كقولك: «بالضرورة كل
كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً لا دائماً بحسب الذات» أو «بالضرورة لا
شيء من الساكن بمتحرك مادام ساكناً لا دائماً بحسب الذات». و الموجبة
تتركّب من موجبة مشروطة عامة، و سالبة مطلقة عامة؛ و السالبة تتركّب من
سالبة مشروطة عامة و موجبة مطلقة عامة.

فهذه جملة القضايا الثلاث عشر.

و من القضايا الخارجة عنها، الحينيتان، ينتفع بهما في النقيض و العكس
و غيرهما^٤.

فالحينية الممكنة، هي القضية التي حكم فيها بسلب الضرورة الوصفية
عن الطرف المخالف للحكم، كقولك: «كل من به حمى يمكن أن يرتعد في بعض
أوقات كونه محموماً».

و **الحينية المطلقة**، و هي القضية التي حكم فيها بثبوت المحمول

١. ت: - الخاصّة. ٢. ت: - ثبوت.

٣. ت: - موصوفاً.

٤. در كنف الأثر، صص ١٢٠ - ١٢١ قضاياى خارج از ١٢ نوع را، ١٩ قسم شمارش کرده است:
٩ قسم حينية و ١٠ قسم وقتية.

للموضوع أو بسلبه عنه بالفعل في بعض أوقات الوصف العنوانى، كقولك: «كل من به ذات الجنب فإنه يسعل في بعض أوقات كونه مجنوباً» و تسمى أيضاً بالمطلقة المتوسطة.

و أربع قضايا أخر ينتفع بها في المختلطات و غيرها:
منها، المطلقة الوقتية، و هي التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع بالفعل في وقت معين.

و المطلقة المنتشرة، و هي التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع بالفعل في وقت غير معين؛ و أمثلتها ظاهرة.

و الوقتية المطلقة، و هي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع في الوقت المعين.

و المنتشرة المطلقة، ما حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع في وقت غير معين.

و متى رأيت في القضايا المركبة قيد اللادوام فهو عبارة عن مطلقة عامة؛ و قيد اللاضرورة عبارة عن ممكنة عامة؛ كمية كل واحد منهما موافقة لكمية كل واحد من أصل القضية، و الطرفين كالتطرفين، لكن كيفية القضية القيدين مخالفة لكيفية الأصل.

و الشيخ الرئيس يوافق على هذا الاصطلاح في مخالفة «لا دوام» و «لا ضرورة» لأصل القضية في الكيف، و يخالف في موافقتها في الكم، و يريد بـ «لا دوام» سلب الحكم عن بعض الأفراد لا عن الكل؛ فإذا قلنا: «كل ج ب لا دائماً» نريد بذلك «كل ج ب بالفعل» و «ليس بعض ج ب بالفعل»؛ و هذا قد ينتفع به في العكس. و القضايا المركبة^٢ لا يمكن حصر تركيبها بل تذهب بحسب الاعتبارات و إيراد القيود إلى غير النهاية؛ لأنه يجوز أن يدخل قيد اللادوام و اللاضرورة على باقي القضايا و يحصل للقضية اسم آخر مركب؛ مثل تقييدك «العرفية العامة»

٢. بر گرفته است از کشف المحجوب، ص ٩٠.

١. ن: ١ و ٢.

باللادوام فتصير^١ «عرفية لا دائمة»؛ و «المشروطة العامة» فتصير «مشروطة لا دائمة»؛ و باللاضرورة فتصير «عرفية لا ضرورية»، و «مشروطة لا ضرورية»^٢.
و كذا تركّب الجهات بعضها مع بعض و ينسب البعض إلى البعض و لا فائدة في ذلك.

في العموم و الخصوص و التباين بينها

الممكنة العامة أعمّ جميع القضايا، لاستلزام صدق كل واحد منها صدقها؛ إذ كل قضية فأقلّ مراتبها أن يكون نقيضها غير ضرورية؛ و هذا هو معنى «الإمكان العام» لأنّه سلب الضرورة عن الجانب المخالف الذي هو نقيض الحكم المذكور، من غير عكس، إذ لا يلزم من صدق الممكنة صدق قضية من القضايا على التعيين، إذ لا يلزم من صدق العام صدق فرد من جزئياته على التعيين؛ و لأنّه يدخل في الممكنة ما لا يقع في الوجود أصلاً، بخلاف بقية القضايا؛ ف«زيد كاتب بالإمكان» يصدق و لو كان أمّياً.

و المطلقة العامة أعمّ الفعليات؛ إذ مفهومها - و هو الثبوت بالفعل - موجود في كل واحد منها، مع عدم استلزامها واحداً على التعيين. و بينها و بين الممكنة الخاصة عموم من وجه؛ إذ صدق المطلقة قد يكون في مادة «الضرورة»، فلا تصدق الممكنة الخاصة التي قد يكون صدقها بالقوة، فلا تصدق المطلقة العامة، و يصدقان معاً في مادة الإمكان.

و الممكنة الخاصة أعمّ من العامتّين من وجه؛ إذ قد تصدق بدونها في صورة تكون^٣ نسبة المحمول إلى الموضوع غير ضرورية بحسب الذات، و غير دائم بحسب الوصف، و يصدقان بدونها في صورة يكون المحمول نسبته

٢. ت - و مشروطة لا ضرورية.

١. ب، ت - فتصير.

٣. ت - لا تكون.

إلى الموضوع ضرورياً بحسب الذات و الوصف جميعاً؛ و يصدقان^١ معاً في صورة يكون المحمول غير ضروري النسبة بحسب الذات، و ضروري النسبة بحسب الوصف.

و **الممكنة الخاصة** أعمّ من الخاصّتين مطلقاً، لاستلزام صدقهما صدقها، من غير عكس:

أمّا الأول، فلصدقهما فيما إذا كانت النسبة ضرورية بحسب الوصف، و غير دائم بحسب الذات؛ و حينئذ تصدق الممكنة؛ إذ لا يكون شيء من الطرفين ضرورياً بحسب الذات.

و أمّا الثاني، فلأنّ الطرفين يجب أن لا يكون شيء منهما ضرورياً بحسب الذات في الممكنة؛ و جاز أن لا يكون كذلك في الخاصّتين بأن تكون النسبة غير ضرورية السلب مع قيد اللادوام.

و **الضرورية المطلقة** أخصّ من المشروطة العامة، لاستلزام صدق النسبة الضرورية في جميع أوقات الذات صدقها في جميع أوقات الوصف من غير عكس؛ إذ يجوز أن تكون النسبة ضرورية في جميع أوقات الوصف، غير ضرورية في جميع أوقات ذات الموضوع. فإنّ نسبة حركة الأصابع إلى الكاتب ضرورية في جميع أوقات حصول الكتابة غير ضرورية بحسب ذات الكاتب.

و **الضرورية المطلقة** مباينة للخاصّتين و الوقتيتين و الوجوديتين و الممكنة الخاصة؛ لأنّ كل واحد من هذه المركّبات السبع فيها إمّا قيد «لا ضرورة»، كما في الممكنة الخاصة و الوجودية اللا ضرورية؛ و إمّا قيد «لا دوام» كما في الخمس الباقية.

و لادوام أخصّ من لا ضرورة، لأنّ الضرورة أخصّ من الدوام؛ و نقيض العامّ أخصّ من نقيض الخاصّ كما مرّ - فلا دوام مستلزم للضرورة؛ فالسبع

١. ب: يصدقون؛ ن: يصدقن.

فيها قيد اللازمورة بحسب الذات؛ و الضرورية المطلقة فيها الضرورة بحسب الذات؛ فهما^١ متباينان.

و **المشروطة الخاصة** أخص من المشروطة العامة؛ إذ هي مشتملة عليها مع زيادة قيد «لا دوام»؛ فصدق الخاصة يستلزم صدق العامة و هو ظاهر، من غير عكس؛ إذ يجوز أن يكون العنوان نفس الذات أو لازماً، كقولك: «بالضرورة كل متحرك فلكي متغير مادام متحركاً» و حينئذ يكون المحمول ضرورياً للموضوع في جميع أوقات الوصف و الذات معاً؛ و يمتنع صدق الخاصة.

و **بين المشروطة العامة و بين كل واحدة من الوقتيتين عموم من وجه**، لصدق العامة بدونهما، كما إذا كان العنوان عين الذات أو لازماً؛ و يمتنع صدق الوقتيتين لانتفاء اللادوام الداخلة في مفهومهما.

و كذلك تصدق الوقتيتان بدون المشروطة العامة بسبب قيد اللادوام، كقولك: «بالضرورة كل قمر منخسف لا دائماً» و لا يصدق «بالضرورة كل قمر منخسف مادام قمرأ»؛ و يصدقان معاً إذا اتفق أن يكون صدق المشروطة العامة في مادة «اللدوام»؛ فتصدق المشروطة لكون النسبة ضرورية في جميع أوقات الوصف، كما هو مفهومها، لا دائماً، إذ التقدير أن المادة غير دائمة. و يلزم بالضرورة أن يكون ضروري النسبة في وقت معين و في وقت ما لا دائماً.

و أما **المشروطة الخاصة** فهي أخص من الوقتيتين مطلقاً، لاستلزام صدقها صدق الوقتيتين من غير عكس:

أما الأول، فلما ذكرنا من أن النسبة الحكمية إذا كانت ضرورية في جميع أوقات الوصف العنواني لا دائماً - كما هو مفهومها - يلزم من صدقها صدق الوقتيتين، و هو الذي يكون النسبة ضرورية في وقت معين و في وقت ما^٢ لا دائماً الذي هو مفهوم الوقتيتين.

٢. ن. - أن.

١. ت. فيهما.

٣. ت. - ما.

و أمّا الثاني، و هو العكس، فلأنّه يصدق بالضرورة الوقتية: «كل قمر منخفض لا دائماً» و لا يصدق بالضرورة المشروطة: «كل قمر منخفض مادام قمراً لا دائماً بحسب الذات».

و الوقتية أخصّ من المنتشرة؛ إذ صدق الضرورة في الوقت المعين يستلزم صدقها في وقت ما، من غير عكس؛ إذ وقت ما لا يكون معيناً.

و العرفية العامة أعمّ من العرفية الخاصة، لاشتمال الخاصة عليها مع زيادة قيد «لا دوام»، فتصدق العامة تارة في مادة اللادوام بحسب الذات، و تارة أخرى في مادة الدوام؛ لكن لا تستلزم واحداً منهما على التعيين.

و أمّا العرفية الخاصة، فإنّه يستلزم صدقها صدق العرفية العامة، لكون المحمول إذا كان ثابتاً للموضوع في جميع زمان حصول الوصف [العنواني] لا دائماً بحسب الذات الذي هو الخاصة، ثبت^٢ في زمان حصول الوصف العنواني الذي هو العامة.

و الدائمة المطلقة أخصّ من العرفية العامة، لأنّ المحمول إذا ثبت للموضوع في جميع زمان حصول الذات، ثبت في جميع زمان حصول الوصف، من غير عكس، لكون الدوام بحسب الوصف يمكن صدقه مع كل واحد من الدوام و اللادوام الذاتيتين من غير استلزام واحد على التعيين.

و الدائمة مبيّنة للعرفية الخاصة التي فيها قيد «لا دوام»؛ و المبيّنة بين الدوام و اللادوام ظاهر.

و الدائمة أعمّ من الضرورية المطلقة، لاستلزام الضرورة^٣ الذاتية الدوام بحسب الذات، من غير عكس، فإنّ بياض التركي دائم من غير ضرورة.

و العرفية العامة أعمّ من المشروطة العامة، لاستلزام الضرورة بحسب الوصف الدوام بحسب الوصف، من غير عكس، و هو ظاهر.

١. همه نسخه ها: العنوان.

٢. ت: فثبت.

٣. ب: -الضرورة.

و كذلك العرفية الخاصة أعم من المشروطة الخاصة، بالبيان المذكور، و لكون المشروطة الخاصة تزيد بقيد «الضرورة». و هذا ضابط في العموم و الخصوص، و هو أن كل قضيتين زاد أحدهما على الأخرى بقيد فهي أخص، لاشتغال الخاص على العام مع قيد آخر.

و الوجودية اللادائمة أخص من الوجودية اللاضرورية، إذ الدوام أعم من الضرورة، فنقيضه أخص من نقيضه، لما مرّ.

و الوجودية اللادائمة أعم من المنتشرة، لاستلزام النسبة الضرورية في وقت ما مع اللادوام الذي هو مفهوم المنتشرة النسبة الفعلية مع اللادوام الذي هو الوجودية، من غير عكس، لعدم الضرورة في الوجودية.

و الوجودية اللاضرورية أخص من الممكنة الخاصة، لاستلزامها سلب الضرورة الذاتية عن الطرفين، لكون أحد الطرفين إما الوجود أو العدم، إذا ثبت بالفعل مع لا ضرورة الطرف الآخر بحسب الذات الذي هو مفهوم الوجودية، يلزم لا ضرورة كل واحد من الطرفين الذي هو الخاصة، و لاينعكس، إذ يمكن أن لا يكون شيء من الطرفين ضرورياً بحسب الذات، مع كون ذلك الطرف لا يكون حاصلًا بالفعل.

تنبيه على عدة فوائد تتعلق بتحقيق بعض القضايا

و هي مفيدة في العلوم

منها، أن المطلقة العامة قد طوّروا فيها تطويلاً عظيماً، فإذا جمعت أطراف كلامهم فيها بعضه إلى بعض، وجدته غير متقرر؛ و الذي تلخص منه أنهم اتفقوا على أن المطلقة هي الخالية عن الجهات؛ و فسّروا «الجهة» بأمرين: الأول، أنها لفظة دالة على وثاقة الرابطة و ضعفها. الثاني، أنها لفظة دالة على أي حال كان من أحوال الرابطة غير الفعل و

السور؛ فإذا قلنا: «كل ج ب بالإطلاق» فهي غير موجهة على الرأيين^١؛ إذ ليس هناك ما يدل على وثاقة الرابطة و ضعفها؛ فهي مطلقة عامة فعلية عندهم^٢.

و^٣ عند فخرالدين^٤ يعتبر مجزء الثبوت الأعم من القوة و الفعل؛ فسواء أخذناها على الرأي الأول الذي للقدماء، أو على الرأي الأخير، لا ينبغي أن تعد في جملة الموجّهات.

و أكثر المتأخرين يناقضون أنفسهم و يدخلونها في عداد الموجّهات. و يجب على تفسيرهم الموجهة أن تكون الممكنة غير موجهة، إذ لا دلالة فيها على قوة الرابطة و ضعفها.

و يمكن أن يورد على المطلقة و الممكنة بأن فيهما ما يدل على قوة الرابطة و ضعفها، فإن الثبوت المطلق إذا قيدناه بالفعل فقد قويت الرابطة و إذا قيدناه بالقوة الإمكانية فقد ضعفت؛ لأنّ [الفعل]^٥ أقوى و أشرف عن القوة الإمكانية. و لولا تفسيرهم الجهة و كون المطلقة ما يقابل الجهة، لكان لكل أحد أن يفسرها بما يختار؛ على أن تفسير الفخر أقرب إلى المفهوم إلّا أنها لا تستعمل في العلوم^٦ و لا تصير جزء قياس إلّا إذا أخذت فعلية؛ فلأجل هذا قيدها القدماء بالفعل؛ إذ الفائدة في البحث عن القضايا استعمالها في العلوم؛ و المطلقة قليلة النفع؛ بل فيها من وجه آخر ضرر، لأنّها مغلفة فيجب حذفها، كما حذفت المهمة. و يستغني عنها بالقضية الطبيعية.

فإن الحكم على نفس الطبيعة - من حيث هي طبيعة - أولى من الحكم على الكلية المحصورة، فإن أكثر ما يستعمل في مقدمات العلوم الطبائع، كما تقول: «النفس لا تنقسم» و «ليست بمزاج» و «الجزء الغير المتجزئ ممتنع» و «الفلك لا ينخرق» و أمثاله كثير في الحكمة؛ فإن البرهان إذا أقيم على واحد منها

١. ت: الرئيس.

٢. ت: - عندهم.

٣. ب: - و.

٤. منطق الملخص، ص ١٦٠.

٥. ت: لا تشتغل العلوم.

٦. هـ: نسخة ما: العقل.

يكون على طبيعة ذلك الشيء لا^١ على نفس واحدة أو فلك واحد؛ و لا يتعرّضون للحصر؛ و القياس منها صحيح مفيد بل قد يقبح^٢ الحصر أحياناً، كقولك: «واجب الوجود مجرد».

و الإمكان المطلوب في العلوم يكون جزءاً من المطلوب لا جهةً فيدخل في الوجوب؛ فإذا لاقى الوجوب و الامتناع نفس الطبيعة كان أتم و أنفع في الإستعمال من الكلية؛ افهم هذا^٣.

و منها^٤، أن المشروطتين و الوقتيتين ضرورية بحسب الوصف، و الوقت يرجع إلى الضرورية بحسب الذات:

أما الوقتيتين فلكون الحكم فيهما بالضرورة بحسب الوقتين إنّما ينساق إلى دينك^٥ الوقتين بسبب لازم ضروري للموضوع، هو كحركة^٦ الأفلاك الذي يلزم منها سوق النيرين إلى الخسوف و الكواكب إلى الشروق و الغروب؛ فالضرورة هي لذلك اللازم أعني حركة الفلك، فهي ضرورة ذاتية بهذا الاعتبار لا وقتية؛ فإننا لو قطعنا النظر عن ذلك اللازم لم يكن الحكم بالضرورة الذاتية و لا الوقتية.

و كذلك الحكم في المشروطتين، فإنّ حركة الأصابع لازم ضروري عند كونه كاتباً بالفعل، كما كان الكسوف ضرورياً للقمر عند الحيلولة؛ فإذا قلنا: «بالضرورة القمر عند الحيلولة منخسف» أو «بالضرورة الإنسان عند الكتابة متحرك الأصابع»، فالموضوع فيهما إن كان القمر و الإنسان وحدهما، فالحيلولة و الكتابة ضروريان لهما بحسب ذاتهما^٧ لا بحسب وقت و شرط؛ و إن كان الموضوع فيهما هو مجموع القمر مع الحيلولة، و الإنسان مع الكتابة، فهما جزءان للموضوع، و نسبة الجزء إلى الكل ضرورية بحسب الذات.

٢. ت: يصح.
٣. ت: - و منها.
٤. ت: حركة.

١. ت: - لا.
٢. ت: فافهم.
٣. ت: ذلك.
٤. ت: ذاتيهما.

و أمّا الضرورة بحسب المحمول، كقولنا: «بالضرورة كل إنسان ماشٍ مادام ماشياً»، فنقول: إنَّ نسبة المشي إلى الإنسان في حال مشيه لا يكون واجباً بل هو ممكن؛ و كون الشيء مستمراً الوجود أو العدم لا يُخْرِجه ذلك إلى الوجوب و الامتناع، بل هو ممكن؛ ففي الأعيان ليس إلا الإنسان و المشي و وجوده و استمراره له و ذلك لا يوجب الضرورة، و أمّا في الأذهان فيصح الحكم عليها بالضرورة. و الضاحك و الكاتب و أمثالهما من الخواص إنّما تكون نسبتها إلى الإنسان ممكنة إذا أخذت بالفعل؛ و إلا فجميع الاستعدادات بالنسبة إلى ما هي استعداد لها تكون ضرورية النسبة بحسب الذات.

و منها، أنّ بعضهم زعم أنّ الدائم في الكليات غير ضروري.

و هو خطأ، فإنّه إن عني بكون الدائم غير ضروري لأنّه^١ لا علة له في الأعيان ترجّح وجوده، فهو فاسد إذ ما لا يجب لا يقع؛ و إن عني بالنسبة إلى حكمنا، فإنّ حكمنا إنّما يكون على جميع الآحاد إن كان لمشاهدة البعض، فلا يصح الحكم كلياً؛ كمن لم ير إلاّ الأتراك فحكم أنّ كل إنسان أبيض. و إن كان العلة لوجود ذلك الدائم نفس الطبيعة و الماهية فحصلت الضرورة. و أيضاً فكل ما لم يكن جزءاً و لا لازماً للماهية لا يتمكن العقل من^٢ الحكم بدوامه لماهيته في الآحاد؛ لا يدوم شيء كلى إلا بسبب ضرورة مستمرة؛ لأنّ دوام الممكن يحتاج إلى علة، و تلك العلة قد تكون نفس الطبيعة و قد تكون من خارج^٣، فدوام الوجود للمجردات^٥ و الأفلاك و حركاتها ليس من ذاتها بل من العلة الفاعلية الغير المتغيرة؛ فالحكم بالدوام لا يكون إلا لمن يعتقد ضرورة أي لزوماً دائماً. هذا حكم الدوام في الكليات.

و أمّا في الجزئيات المشخصة، فإنّ السواد الدائم لزيد مثلاً لا يمكن أن

١. ن: أنّه.
٢. ت: - إلاّ.
٣. ت: + الطبيعة.

٤. ن: أنّه.
٥. ت: في.
٥. ب: المجردات.

يكون غير ضروري، فإنه لو لا ترجّحه و وجوبه لم يوجد؛ و كل شيء لا يجب دوامه فإنه لا يكون؛ بلى قد لا يكون^١ الشيء ضرورياً من نفس الطبيعة بل من خارج.

فهذا الحكم قد يوجد في الكليات، كقولك: «كل مفارق موجود دائماً من غير ضرورة من ذاته» و «هيولى الأفلاك حاملة لصورها دائماً»؛ و قد يكون في الجزئيات، كسواد زيد^٢. افهم هذا المقام.

فلا فرق بين الكليات و الجزئيات في الدوام الغير الضروري. فإنك لا يمكنك الحكم الكلي بأن كل رومي أبيض دائماً إلا و قد حصل لذهنك شعور بلزوم ضروري. و كذا الحكم على التركي بدوام البياض إنمّا هو لضرورة ملاحظة العقل للزوم الضروري و اعتقاده؛ و لأجل هذا لا يمكننا أن نحكم بأن زيدا غير كاتب دائماً، لشعور الذهن بإمكان تعلّمها؛ اللهم إلا أن يكون ساقط القوى أو عديم الآلة، فتصير بهذه الملاحظات و الاعتبارات ضرورية؛ و نحن نتكلم على نفس القضية، و أنّ الدوام فيها في الكليات أو في^٣ الجزئيات ضروري أليس؛ و إلا فجميع الموجودات المحقّقة في الأعيان واجبة بعقلها، فلا دائم غير ضروري في الأعيان. و أمّا في الأذهان فحكم الماهية في الذهن في دوام ذاتياتها لها^٤ و لوازمها و كون ذلك ضرورياً لها و أحوال الملاحظات حكم الخارجية، فلا دائم غير ضروري لا في الأعيان و لا في القضية.

و منها، أنّ^٥ الإمكان المستعمل في العلوم إنمّا هو الخاص الذي لا ضرورة في وجوده و عدمه من ذاته؛ سواء وجب لعله أو لم يجب، دام أو لم يدم. و أمّا الإمكان العام فيتّفق به في المنطق لا سيما في النقيض و العكس. و أخطأ من توهم أنّ الممكن لا ينصور وجوده إلا في المستقبل، إذ الوجود يخرج به إلى

١. ت: قد يكون.

٢. ت: - أو في.

٣. ب: - أن.

٤. ت: الحبشى إذا.

٥. ب: - لها.

الوجوب؛ و لم يدّر أنّ العدم يخرجّه إلى الامتناع؛ فإذا لم تكن ضرورة عدمه باعتبار عدم علته غير^١ منافية لإمكانه^٢، فكذا تكون ضرورة وجوده باعتبار وجود علته غير منافية لإمكان وجوده^٣.

و العوام^٤ يعنون بقولهم: «ليس بممكن أن يكون» أنّه ممتنع، و بقولهم: «ممکن أن يكون» الخاص، فلا يتناول الواجب. و خصل لهم بسبب هذا العرف شكّ و هو: أنّ الواجب إن كان ممكناً أن يكون و كل ممكن أن يكون ممكن أن لا يكون؛ فالواجب إذن ممكن أن لا يكون و هو محال؛ و إن لم يكن ممكن أن يكون، و كل ما لا يمكن أن يكون، فهو ممتنع فالواجب إذن ممتنع^٥، و هو محال. و كذا يردّد في طرف الامتناع و هو: أنّ الممتنع إن كان ممكناً أن لا يكون، و كل ممكن أن لا يكون فهو ممكن أن يكون، فالممتنع ممكن أن يكون و هو محال؛ و إن كان ليس بممكن أن لا يكون، و كل ما ليس بممكن أن لا يكون واجب^٦ أن يكون؛ فالمتنع إذن واجب أن يكون و هو محال أيضاً.

و الجواب أنّ الإمكان الخاص يستحيل صدقه على الواجب و الممتنع، سواء كان محضاً أو معدولاً، فلا ينعكس محضه^٧ - و هو ممكن أن يكون - بمعدوله - و هو ممكن أن لا يكون - في الواجب؛ و كذلك لا ينعكس معدوله بمحضه في الممتنع؛ بل الذي يصح على الواجب محصل العامّ و هو: ممكن أن يكون، و على الممتنع معدوله، و هو: ممكن أن لا يكون.

و أمّا الإمكان العام فلا ينعكس معدوله - و هو ممكن أن لا يكون - بمحضه - و هو ممكن أن يكون - ليلزم من ذلك صيرورة الممتنع واجباً. و كذا لا ينعكس محضه بمعدوله لينقلب الواجب ممتنعاً، و هذا ظاهر.

١. ن: - غير.

٢. ت: لإمكان عدم عدمه.

٣. ت: لإمكان وجود وجوده.

٤. ت: القوم.

٥. ت: - فالواجب إذن ممتنع.

٦. ت: فهو واجب.

٧. ب: محضه.

في القضايا الشرطية^١

الشرطية^٢ إما أن يكون التالي فيها لازماً للمقدم أو منافياً له.
والأول، هي الشرطية المتصلة و الثاني، هي الشرطية المنفصلة.

[في القضية الشرطية المتصلة]

و فسر بعضهم^٣ المتصلة بأنها ما حكم فيها بلزوم قضية عند أخرى^٤ أو لازومها؛ و يخرج عنه المتصلة الاتفاقية.

و أجد من ذلك بأنها ما أوجب أو سلبت حصول قضية عند أخرى^٥. و هذا أولى ممن^٦ أدخل حرف الترديد في التعريف، فقال: المتصلة المطلقة^٧ هي التي يكون التالي - المقترن به حرف الجزاء - لازماً للمقدم المقترن به حرف الشرط أو مستصحباً له أو ليس لازماً و لا مستصحباً.

و هي إما أن تكون لزومية أو اتفاقية؛ لأنه إما أن يكون بين المقدم و التالي علاقة بسببها يكون المقدم مستلزماً للتالي أو لا يكون؛ و الأول هي للزومية و الثاني هي الاتفاقية.

و العلاقة التي بين المقدم و التالي في اللزومية، إما أن تكون علاقة العلية أو علاقة التضاييف.

١. شهرزوري بر خلاف اكثر منطق نويسان، قضاياي شرطى را ذيل بحث قضايا ذكر كرده و حتى يك فصل به آنها اختصاص نداده است و آنگاه به بحث از احكام قضايا مثل تقيض و عكس مستوى و عكس تقيض پرداخته است و شايد در اين امر از ابهرى در كنف الحقايق پيروي كرده است.
٢. ت: - الشرطية.

٣. كشف الأبرار، ص ٢١٠؛ النسبة، ص ١١٠ با اختلاف در بيان.
٤. ن: لأخرى.

٥. منطق النجاشي، ص ٢٠٧: «و هي التي توجب أو تسلب حصول قضية عند أخرى».

٦. مقصود اشير الدين ابهرى است در كشف الحقايق، ص ٩٢ با شرح و اضافات شهرزوري: «المتصلة المطلقة هي التي تحكم فيها بلزوم قضية أو صحتها لأخرى أو يسلب اللزوم أو الصحة، و الأول ايجاب و الثاني سلب. و الجزء الأول و هو الذي يقرن به حرف للشرط ...».

٧. ت: - المطلقة.

و الأول، إمّا أن يكون المقدم علة للتالي، أو بالعكس، أو يكونا معلولي علة خارجية^١.

مثال الأول: «كلّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود».

مثال العكس: «كلّما كان النهار موجوداً كانت الشمس طالعة». و يشترط في هذه الصورة أن يكون التالي مساوياً للمقدم؛ إذ لو كان أعمّ لم يجز جعله مقدماً؛ لأنّ المقدم ملزوم، و التالي لازم، و يمتنع استلزام العامّ للخاص، كقولنا: «إن كان هذا حيواناً كان إنساناً».

مثال الثالث، كقولك: «كلّما كان النهار موجوداً فالعالم مضى»؛ فالمقدم و التالي معلولا لطلوع الشمس [في^٢ الخارج].

و أمّا التضاييف، فكقولك: «إن كان زيد ابن عمرو فعمرو أبوه».

و أمّا الاتفاقية، فهي التي لا يكون بين المقدم و التالي علاقة توجب الاستصحاب، بل يجامع صدق التالي صدق المقدم في نفس الأمر اتفاقاً، كقولك: «كلّما كان الإنسان ناطقاً كان الحمار ناهقاً»؛ فإنّ صدق ناهقية الحمار مع صدق ناطقية الإنسان إنّما هو لصيدقهما في نفس الأمر بطريق الاتفاق؛ و يلزم على هذا التفسير أن تكون الموجبة الاتفاقية غير صادقة، إلّا إذا صدق طرفاها في نفس الأمر.

و بعضهم فسّر الاتفاقية بما هو أعمّ من التفسير الأول، فقال: الاتفاقية هي المتصلة التي يكون تاليها صادقاً في نفس الأمر.

و لا يشترطون صدق المقدم، كقولنا: «كلّما كان الخلاء موجوداً فالإنسان موجود»، فإنّه لما كان الإنسان موجوداً في نفس الأمر كان موجوداً مع كل أمر يفرض وجوده.

فإذا أطلقت الاتفاقية في الكتب و غيرها فاصطلاح المنطقيين و مرادهم إنّما هو الاتفاقية بالمعنى الأخصّ.

٢. همه نسخه ها: - في.

١. ت: خارجه.

و الاتفاقية لا يمكن الجزم بصدقها إلا إذا أخذ طرفاها بحسب الحقيقة؛ إذ لو أخذ بحسب الخارج لم يحصل الجزم بصدقها لكون صدقها موقوفاً على صدق طرفيها في نفس الأمر و كون^١ الخارجية يجوز كذبها عند كذب موضوعها في بعض الأزمنة و الفروض الممكنة و هو فرض عدم التالي مع المقدم، كقولك: «كلما كان الإنسان في الخارج ناطقاً كان الحمار في الخارج ناهقاً».

و هذه الاتفاقية الكلية صدقها غير واجب؛ فإنه يجوز وجود زمان يكون الإنسان ناطقاً فيه و لا يكون الحمار موجوداً فيه بالكلية، فضلاً عن كونه ناهقاً؛ فحينئذ لاتصدق المتصلة الاتفاقية المأخوذة طرفيها بحسب الخارج؛ لأنه لو وجد^٢ ناطقاً على تقدير أن لا يوجد الحمار، لامتنع صدق كثر الحمار في الخارج ناهقاً؛ لكن لو أخذنا الطرفين بحسب الحقيقة صدقت الاتفاقية، و يصير معناها أنه لا حال و لا وقت يكون الإنسان فيه بحيث لو وجد كان ناطقاً إلا و الحمار في تلك الحال أو الوقت بحيث لو وجد كان ناهقاً.

(أدوات الشرط)

و الدالّ من أدوات الشرط على اللزوم إنما هو «إن»؛ و باقيها - مثل «كلما» و «إذا» و «متى» و «إذا» و «مهما» و «لو» و غيرها - لا دلالة لها على اللزوم و لا على الاتفاق؛ بل على القدر المشترك بين اللزوم و الاتفاق و هو نفس الاتصال.

(القضية الشرطية المنفصلة و أقسامها)

أما المنفصلة فهي القضية التي يحكم فيها بالمنافاة بين قضيتين: إما في طرف^٣ الثبوت و الانتفاء جميعاً أو في طرف الثبوت أو في طرف الانتفاء أو برفع

١. عطف على قوله: لكون صدقها. ٢. ن: + الإنسان.

٣. ب: - طرف.

المنافاة بينهما على أحد الوجود الثلاثة، والأولى موجبة والثانية سالبة.
و تسمى التي فيها^١ المنافاة بين طرفي الثبوت والانتفاء معاً بـ«المنفصلة الحقيقية»، والتي في طرف الثبوت «مانعة الجمع»، والتي في طرف الانتفاء «مانعة الخلو»؛ فالمنفصلات هي هذه الثلاثة.

المنفصلة الحقيقية وأحكامها

أما المنفصلة الحقيقية - وهي التي يحكم فيها بالمنافاة بين قضيتين في طرفي الثبوت والانتفاء - فمعناها أنه يمتنع اجتماعهما على الصدق والكذب معاً؛ فهي تتركب من قضيتين يكون إحداهما إما نقيضاً للآخرى، كقولك: «هذا العدد إما أن يكون زوجاً أو لا زوج» أو مساوية لنقيضها، كقولك: «إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً»؛ فكل منفصلة مركبة من القضية ونقيضها أو المساوي لنقيضها، فهي «حقيقية»؛ وكل حقيقية لا بد وأن يكون تركيبها من القضية ونقيضها أو المساوي.

أما بيان الأول، فلأن النقيضين يمتنع اجتماعهما وارتفاعهما؛ وكذلك مع المساوي، إذ الاجتماع مع المساوي يستلزم الاجتماع بين النقيضين أو^٢ ارتفاعهما؛ والحقيقية هي التي لا يجتمع طرفاها ولا يرتفع.

و أما بيان الثاني - وهو أن كل حقيقية مركبة من القضية ونقيضها أو المساوي لنقيضها - فإنه سواء أخذ أحد جزئي المنفصلة نقيضاً للآخر أو مساوياً، فإنه يمتنع اجتماعهما وارتفاعهما؛ وهذا حال النقيضين أو المساوي. والمنفصلة الحقيقية قد تكون أجزاؤها متناهية - كما ذكر - وقد تكون غير متناهية، كقولك: «هذا العدد إما أن يكون اثنين أو ثلاثة أو أربعة» و لم جراً إلى ما لا يتناهي؛ وهذه حقيقية، سواء وقعت على عدد متناه أو غير متناه. فإن أي جزء أخذته فإنه يكون لازماً مساوياً لنقيض باقي الأجزاء؛ فإن هذا العدد إذا كان

٢. ب: و.

١. ن، ب: فيها.

اثنين فمن لوازمه أن لا يكون ثلاثة ولا أربعة^١ ولا شيئاً من الأعداد المتناهية أو الغير المتناهية؛ فيمتنع اجتماع الاثنين مع شيء من باقي الأعداد؛ ويمتنع ارتفاعهما، لأن كل واحد منها لازم مساوٍ لنقيض كل واحد منها؛ فارتفاع جميع الأجزاء يستلزم وجود هذا الجزء، ولو ارتفع هو أيضاً ارتفع النقيضان.

بقي^٢ هنا بحث، وهو أن الانفصال إما أن يضم إلى الطبيعة الكلية، أو إلى المحصورة الكلية، أو إلى الشخصية؛ فإن كان الأول فكل واحد من أجزاء الانفصال إن كان جزئياً لتلك الطبيعة الكلية المقسمة^٣ لم يتصور أن تكون المنفصلة حقيقية، كقولك: «العدد إما أن يكون زوجاً وإما أن يكون فرداً»؛ فالعدد من حيث هو طبيعة كلية لا زوج ولا فرد، فقد خلا عنهما ويمتنع اجتماعهما فيه، فتكون مانعة الجمع غير مانعة الخلو؛ وإن لم يكن كل واحد من أجزاء الانفصال جزئياً لتلك الطبيعة، فيصبح أن تكون حقيقية مقسمة، كقولك: «الإنسان إما أن يكون حيواناً وإما أن يكون جماداً».

وإن ضم الانفصال إلى الكلية المحصورة أو إلى الشخصية، فيصير معناه: كل عدد أي كل واحد أو هذا العدد^٤ إما زوج أو فرد؛ فتكون حقيقية لعدم اجتماعهما وارتفاعهما عنه^٥؛ إلا أنها لا تكون منفصلة مقسمة، فإن كل واحد لا ينقسم إلى زوج و فرد.

والمقسمة أكثر فائدة في العلوم؛ افهم هذا فقد تحتاج إليه في العلوم.

المنفصلة المانعة الجمع و أحكامها

وأمّا المنفصلة المانعة الجمع، فهي القضية التي حكم فيها بامتناع اجتماع طرفيها على الصدق، مع جواز اجتماعهما على الكذب. وهذه أخص ممن قال في

١. ت: أن يكون ثلاثة وأربعة.

٢. ن، ب: يبقي.

٣. ت: أو هذا العدد.

٤. ت: المتقسمة.

٥. ت: وارتفاعهما عنه.

تعريفها: «إنّها التي يمتنع اجتماعهما على الصدق فقط»؛ والمستعمل هي المنفصلة بالمعنى الأعمّ وهي التي تكون جزء قياس؛ وبالمعنى الأخصّ هي المبينة للحقيقية، وتكون مركبة من القضية و ما هو أخصّ من النقيض، كقولك: «هذا الشيء إمّا أن يكون حجراً أو شجراً»؛ فكل واحد من جزئيهما أخصّ من نقيض الآخر، فحكمها أن تمنع الجمع، أي الصدق دون الخلو أي الكذب. أمّا الأول، فلاّتهما لو اجتماعاً صدقاً، وكل واحد أخصّ من نقيض الآخر، و صدق الشيء مع الأخصّ يستلزم صدقه مع الأعمّ النقيض، فيلزم حينئذ صدق النقيضين، وذلك محال.

و أمّا الثاني، وهو أنّه لا يمتنع خلّوهما بل يجوز؛ إذ لو امتنع كذبهما لكان كذب كل واحدٍ منهما ملزوماً لعين الآخر، فلا يكون كل واحد أخصّ من نقيض الآخر، و التقدير أنّه أخصّ؛ فلو كذب النقيض مع صدق العين^١ لكان العامّ مستلزماً للخاص وهو محال.

فلو امتنع كذبهما لصدق هاتان المقدمتان: «كلّما صدق نقيض أحدهما كذب عين أحدهما، وكلّما كذب عين أحدهما صدق الجزء الآخر» و ينتج من الأول: «كلّما صدق نقيض أحدهما صدق عين الآخر» و يلزم ما ذكرنا من استلزام العامّ للخاص؛ وهذه قد تكون ذات جزئين - كما ذكر - وقد تكون ذات أجزاء بقدر إرادتك، لأنّه يندرج^٢ تحت أحد جزئيهما جزئيات لا تتناهى، فتقول: هذا الشيء إمّا أن يكون حجراً أو شجراً أو مدرأ، وهكذا يذهب.

[المنفصلة المانعة الخلّو و أحكامها]

و أمّا المنفصلة المانعة من الخلّو فهي القضية التي حكم فيها بامتناع اجتماع طرفيهما على الكذب مع جواز اجتماعهما على الصدق. وهي أخصّ ممّن

٢. ت. ب: - العين.

١. ن: صدق أو كل واحداً.

٣. ت: مندرج.

قال بأنّها التي يمتنع اجتماعهما على الكذب فقط؛ و هي مباينة للحقيقة؛ و المراد عند الإطلاق و الاستعمال و كونها جزء قياس هو الأعمّ و يكون تركيبها من القضية و ما هو أعمّ من النقيض، كقولك: «إمّا أن يكون زيد في البحر و إمّا أن لا يغرق»؛ فكل واحد من جزئيهما أعمّ من نقيض الآخر، فحكمهما أنّه لا يجوز كذبهما و هو ارتقاعهما؛ و يجوز صدقهما و هو اجتماعهما.

أمّا الأول، فلأنّهما لو كذبا مع كون كل واحد أعمّ من نقيض الآخر، و كذب الشيء مع الأعمّ مستلزم لجواز كذبه مع الأخصّ و هو يستلزم كذبه مع النقيض، فيلزم كذب النقيضين، و هو محال.

و أمّا الثاني، و هو جواز صدقهما، فلأنّه لو لم يجز صدقهما لكان كلّما صدق أحدهما كذب الآخر؛ و المفروض أنّ كل واحد منهما أعمّ من نقيض الآخر، فيلزم أن يكون العامّ مستلزماً للخاص، و ينتظم^٢ من الأوّل و هما: «كلّما صدق أحدهما كذب الآخر، و كلّما كذب الآخر صدق نقيضه» لينتج: «كلّما صدق عين أحدهما صدق نقيض الآخر» فيلزم ما ذكرنا من استلزام العامّ للخاص^٣، و أنّه محال.

و قد تتركب من جزئين كما ذكرنا، و قد تتركب من أجزاء كثيرة - إمّا متناهية أو غير متناهية - كقولك: «إمّا أن يكون هذا الشيء لا أبيض و إمّا أن يكون لا أسود أو لا أخضر» و هلمّ جزءاً.

أقسام المنفصلات الثلاث

و المنفصلات الثلاث قد يكون كل واحد منها عنادية و قد يكون اتفاقية.
و العنادية هي المنفصلة التي يكون التنافي بين طرفيها لنسبة^٤ بينهما
توجب التنافي، كما كانا في المتصلة اللزومية و قد مرّت أمثله^٥.

١. ن (نسخه بدل) ظاهراً: «كون».

٢. ن: من مقدمتين صادقتين قياساً.

٣. ب: للخاص.

٤. ب: الثلاثة.

٥. ب: النسبة.

و الاتفاقية هي المنفصلة التي يكون التنافي بين طرفيها لا يكون لنسبة توجب التنافي، بل التنافي حاصل بين طرفيها على سبيل الاتفاق.
فالحقيقية الاتفاقية هي التي يتفق عدم اجتماع طرفيها على الصدق و الكذب معاً، و ذلك كالتنافي الحاصل بين الأسود و الكاتب في الصدق و الكذب جميعاً في الشخص الأسود الأمي^١ دائماً، كقولك: «إما أن يكون زيد أسود و إما أن يكون كاتباً».

و المانعة الجمع الاتفاقية هي التي يتفق عدم اجتماع طرفيها على الصدق فقط، و ذلك كالتنافي الحاصل بين الأسود و الكاتب في الصدق فقط، في الشخص الذي يكون أبيض أمياً^٢ دائماً، كقولك: «إما أن يكون زيد أسود و إما أن يكون كاتباً».

و المانعة الخلق الاتفاقية هي التي يتفق عدم اجتماع طرفيها على الكذب فقط، و ذلك كالتنافي الحاصل بين الطرفين في الذات الموصوفة بالسواد و الكتابة، كقولك: «إما أن يكون زيد أسود و إما أن يكون كاتباً»، و هذا كله حكم الموجبات.

[سوالب المنفصلات]

و أمّا السوالب، فسالبة كل واحد من هذه المنفصلات^٣ هي ما ترفع الحكم الذي حكم في موجبتها؛ فالرافع لحكم الموجبة للزومية تسمى «سالبة لزومية»، و الرافع لحكم الموجبة العنادية تسمى «سالبة عنادية»، و الرافع لحكم الموجبة الاتفاقية تسمى «سالبة اتفاقية».

٢. ت، ب: آدمياً.

١. ت، ب: الأمي.

٣. ت، ن: المتصلات.

[نسبة مقدم المنفصلة إلى تاليها]

و يجب أن تعلم أنَّ نسبة مقدم المنفصلة إلى تاليها بالمشاركة و المباينة تقع على ستة أقسام:

الأول، أن يشترك المقدم و التالي في موضوعهما و محمولهما، كقولك: «إمّا أن يكون العالم قديماً و إمّا أن لا يكون العالم قديماً»^١.

الثاني، [أن] يتباينا فيهما كقولك: «إمّا أن يكون الصانع موجوداً و إمّا أن يكون العالم قديماً»^٢.

الثالث، أن يشتركا في الموضوع فحسب، كقولك: «إمّا أن يكون العالم قديماً و إمّا أن يكون العالم حادثاً».

الرابع، أن يتشاركا في المحمول فحسب، كقولك: «إمّا أن يكون العقاب موجوداً و إمّا أن يكون العنقاء موجوداً».

الخامس، أن يتشاركا في موضوع المقدم و محمول التالي، كقولك: «إمّا أن تكون النفس مجردة و إمّا أن يكون الموت لاحقاً بجوهر النفس».

السادس، أن يتشاركا في محمول المقدم و موضوع التالي، كقولك: «إمّا أن تكون السماء متحركة و إمّا أن يكون المتحرك الأرض».

في تركيب المتصلات و المنفصلات

لما كان كل واحد منهما ينحلّ إلى قضيتين: فإمّا أن يكونا حمليتين أو متصلتين أو منفصلتين أو حملية و متصلة أو حملية و منفصلة^٣ أو متصلة و منفصلة: فهذه ستة أقسام لكل شرطية: لكن لما كان المقدم في المتصلة متميزاً بالطبع - كما هو في الوضع - عن التالي، لجواز كون التالي^٤ أعمّ من المقدم، كاستلزام الإنسان للحيوان و لم يجز عكسه، لاستحالة استلزام العامّ للخاص،

١. ت. ب: - الثاني يتباينا ... العالم قديماً.

٢. ت: لجواز كونه.

٣. منه نسخة هـ: - أن.

٤. ت: - أو حملية و منفصلة.

ففي طبع المقدم أن يكون ملزوماً و خاصاً، و في طبع التالي أن يكون لازماً و عاماً؛ فلاجرم ينقسم كل واحد من الأقسام الثلاثة الأخيرة في المتصلات إلى قسمين؛ لأن المركب من حملية و متصلة: تارة يكون المقدم هو الحملية و أخرى هو المتصلة؛ و كذا المركب من حملية و منفصلة، تارة يكون المقدم هو الحملية و أخرى هو المنفصلة؛ و كذا المركب من متصلة و منفصلة، المقدم تارة يكون متصلة و أخرى منفصلة.

و أما الأقسام الثلاثة الأخيرة في المنفصلة، فلاينقسم شيء منها إلى قسمين؛ لكون معاندة شيء لشيء يستلزم المعاندة من الجانبين؛ فلايكون المقدم متميزاً عن التالي في المنفصلة إلا بالوضع دون الطبع؛ فصارت أقسام المتصلات تسعة و أقسام المتصلات ستة.

أمثلة المتصلات التسعة

أمثلة المتصلات الثلاثة الأول، ما يلزم كل واحد من الحملية و المتصلة و المنفصلة من العكس و عكس النقيض و كذب النقيض^١ و غيرها من اللوازم.

مثال المركب من الحمليتين، فالذي يلزم الحملية «إن كان كل إنسان حيواناً فبعض الحيوان إنسان» أو «إن لم يكن حيواناً لم يكن إنساناً» و كذب النقيض، «إن صدق كل إنسان حيوان، فيكذب بعض الإنسان ليس بحيوان».

مثال المركب من المتصلتين: «إن كان كل ما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فقد يكون إذا كان النهار موجوداً فالشمس طالعة»؛ و عكس النقيض: «فكلما لم يكن النهار موجوداً لم تكن الشمس طالعة»؛ و كذب النقيض، «إن صدق إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، كذب نقيضه: قد لا يكون إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود».

١. ن: فلانجزم بتقسيم (نسخه بدل): فلاجرم ينقسم.

٢. ت، ب: - و كذب النقيض.

مثال المركب من المنفصلتين: «إن كان إما أن يكون العدد زوجاً وإما أن يكون فرداً، فليس البتة إما أن يكون زوجاً وإما أن لا يكون فرداً»، و لا عكس للمنفصلة. و أفهم مثله في كل مثال.

مثال المركب من حملي و متصل و المقدم حملي، أنه إذا صدقت حمليّة كلية صدق أن كل ما حمل موضوعه على شيء وضع ذلك الشيء على محمولها، كقولك: «إن كان كل إنسان حيواناً فكُلُّ ما كان الجسم انساناً كان الجسم حيواناً».

مثال المركب من حملي و متصل و المقدم متصل، أنه إذا صدقت المتصلة صدق أيضاً أن المقدم ملزوم و كذلك صدق أن التالي لازم، كقولك: «إن كان كلُّ ما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فطلوع الشمس ملزوم لوجود النهار» و كذلك وجود النهار لازم لطلوع الشمس.

مثال المركب من حملي و منفصل و المقدم حملي، أنه إذا صدقت حمليّة كلية صدقت منفصلة مانعة الجمع من ثبوت عين موضوعها لشيء^١ و نفي المحمول عنه، كقولك: «إن كان كل إنسان حيواناً فإما أن يكون هذا الشيء إنساناً وإما أن لا يكون^٢ حيواناً».

مثال المركب من حملي و منفصل و المقدم منفصل، فكما تستلزم المنفصلة المانعة الجمع بسبب اشتراك الحدين في الموضوع حمل أحد المحمولين على الموضوع إذا قيّد بنقيض الآخر، كقولك: «إن كان إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً فكل عدد زوج فليس بفرد».

مثال المركب من متصل و منفصل و المقدم متصل، فكما تستلزم المتصلة^٣ منفصلة مركبة من عين المقدم و نقيض التالي، كقولك: «إن كان كلُّ ما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فإما أن تكون الشمس طالعة وإما أن لا يكون النهار موجوداً».

٢. ت: أن يكون.

١. ن: الشيء.

٣. يستلزم المتصل.

مثال المركب من متصل و منفصل و المقدم منفصل، كما تستلزم المنفصلة متصلة مركبة من عين أحد الجزئين و نقيض الآخر، كقولك: «إن كان إما أن يكون^١ العدد زوجاً أو فرداً فإن كان العدد فرداً لم يكن زوجاً». فهذه تسعة أقسام المتصلات.

و أما أمثلة المنفصلات الستة:

مثال المركبة من حمليتين كون كل عملية معاندة لنقيضها و لل لازم نقيضها^٢ المساوي أيضاً، كقولك: «إما أن يكون كلاً ما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و إما أن يكون قد لا يكون إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود»^٣.

مثال المركبة من المنفصلتين، فلأن كل منفصلة تعاند نقيضها و الأخص من نقيضها، كقولك: «إما أن يكون الحمى دُموية أو صفراوية و إما أن تكون سوداوية أو بلغمية»؛ فالحمى إما سوداوية أو بلغمية أخص من لا دموية و لا صفراوية؛ فتصدق المنفصلة المركبة من منفصلتين.

مثال المركبة من حملية و متصلة أن كل حملية كلية تستلزم متصلة مركبة من ملازمة حمل المحمول على الشيء لحمل^٤ الموضوع عليه؛ و حينئذ يصدق العناد بين^٥ الحملية و نقيض المتصلة، كقولك: «إما أن يكون كل إنسان حيواناً و إما أن يكون قد لا يكون إذا كان هذا الشيء إنساناً كان هذا حيواناً».

مثال المركبة من حملي و منفصل أن كل حملية تستلزم منفصلة مركبة من ثبوت عين الموضوع لشيء و نفي المحمول عنه، كقولك: «إما أن يكون كل

١. ت: لا يكون. ٢. ت: - و لل لازم نقيضها.

٣. هـ: نسخة ما چنین است. این مثال مربوط به ترکیب از دو متصله است، نه دو حملیه. توضیح مربوط به ترکیب از دو متصله از کلام مؤلف یا قلم ناسفان ساقط شده است.

٤. ت: يحمل. ٥. ت: العنادیان.

إنسان حيواناً و إما أن يكون قد لا يكون إما أن يكون هذا الشيء انساناً و إما أن لا يكون حيواناً.

مثال المركبة من المتصلة و المنفصلة أن كل متصلة و منفصلة أجزاؤهما متشاركان في الكم و الكيف يكون بينهما عناد فإنه يصح تركب المنفصلة منهما، كقولك: «إما أن يكون إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و إما أن يكون إما أن تكون الشمس طالعة و إما أن يكون النهار موجوداً» فإنه على تقدير كذب الشرطية المهمة و هو «كلما كانت الشمس طالعة» يلزم صدق السالبة الكلية و هي «ليس البتة إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود» و حينئذ يكون بين طلوع الشمس و وجود النهار منافاة في صدق الشرطيات و كذبها.

[تركب المتصلة للزومية]

أما المتصلة للزومية الموجبة الصادقة فتركب من مقدم و تالي صادقين، كقولك لزيد: «إن كان إنساناً فهو حيوان»؛ و عن مقدم و تالي كاذبين، كقولك للجناد: «إن كان حيواناً فهو حساس»؛ و عن مقدم كاذب و تالي صادق، كقولك للإنسان: «إن كان صاهلاً فهو جسم». و لا يمكن تركيب الصادقة من مقدم صادق و تالي كاذب لانتفاء الملزوم عند انتفاء اللازم، و وجود اللازم عند وجود الملزوم، و الأمر بالعكس هنا؛ فيمتنع استلزام الصادق للكاذب كلياً، و إلا لزم كذب الصادق و صدق الكاذب، و هو محال.

و أما هل يجوز استلزام الصادق للكاذب، فلا علم لنا بذلك.

و أما المتصلة للزومية الموجبة الكاذبة، فتقع على أربعة أقسام: لأنها قد تتركب من مقدم و تالي صادقين، كقولك: «زيد إن كان جسماً فهو حيوان» و عن

مقدم و تال كاذبين، كقولك: «زيد^١ إن كان فرساً فهو جماد» و عن مقدم صادق و تال كاذب، كقولك: «زيد^٢ إن كان ناطقاً فهو صاهل» و عن مقدم كاذب و تال صادق، كقولك: «زيد^٣ إن كان صاهلاً فهو ناطق».

[تركب الموجبة الاتفاقية]

و أما الموجبة الاتفاقية الصادقة، فلا يمكن أن تتركب إلا عن صادقين، إما عرفت أن صدقها لا يكون إلا بصدق طرفيها في نفس الأمر، فيستحيل أن تصدق عن كاذبين و كاذب^٥ و صادق - مقدماً كان أو تالياً - فالكاذبة من الاتفاقية الموجبة تقع على هذه الأقسام الثلاثة الباقية.

[تركب المنفصلات]

و أما المنفصلات الصادقة، فالحقيقية الموجبة الصادقة لا يمكن تركيبها إلا من صادق و كاذب؛ إذ حقيقتها أنها التي يمتنع اجتماع طرفيها على الصدق و الكذب، فيجب صدقها بالضرورة عن صادق و كاذب.

و أما المانعة الجمع الصادقة، فإنها إنما تتركب عن صادق و كاذب و عن مقدم و تال كاذبين؛ لأن مفهومها أنها التي يمتنع اجتماع جزئيهما على الصدق، لكن يجوز كذبهما.

و أما المانعة الخلو الصادقة، فإنها إنما تتركب عن صادق و كاذب و عن مقدم و تال صادقين؛ إذ مفهومها أنها التي يمتنع الخلو عن أحد جزئيهما، لكن يجوز صدقهما.

و أما المنفصلات الكاذبة، فالحقيقية الكاذبة إنما تتركب عن جزئين صادقين أو كاذبين.

٢. ن: لزيد.

٣. ت: ب: - و عن مقدم كاذب ... صاهلاً.

ع: ت: ب: - أما.

١. ن: لزيد.

٣. ن: لزيد.

٥. ب: فكاذب.

و المانعة الجمع الكاذبة عن جزئين صادقين.
و المانعة الخلو الكاذبة عن جزئين كاذبين.
و أمّا المنفصلة الغير العنادية، فكاذبتها من كل من الثلاثة يجوز تركيبها من صادقين و كاذبين و صادق و صادق و كاذب.
أمّا تركّب^١ الحقيقة الكاذبة من جزءين صادقين و كاذبين فبيّن.
و أمّا من صادق و كاذب، فلأنّه يجوز أن يكون أحد الجزئين صادقاً دائماً و الآخر كاذباً دائماً، من غير أن يكون^٢ بينهما عناد حقيقي.
و تركّب مانعة الجمع الكاذبة من صادقين بيّن.
و أمّا من كاذبين و صادق و كاذب فلأنّه يجوز أن يكون الجزءان كاذبين أحدهما صادقاً و الآخر كاذباً، من غير أن يكون بينهما معاندة مانعة من الجمع.
و تركّب مانعة الخلو عن كاذبين بيّن.
و أمّا من صادقين و صادق و كاذب، فلأنّه يجوز أن يكون الجزءان صادقين أو أحدهما صادقاً و الآخر كاذباً، من غير أن يكون بينهما مانعة من الخلو.
مثال الثلاثة: «إمّا أن يكون زيد كاتباً أو نجاراً» بحسب وصف الموضوع بالأمرين، أو يسلبهما عنه، أو ثبوت أحدهما دون الآخر، يكون مثلاً لكل واحد بحسب اعتبارك إما تريد من المنفصلات. هذا حكم الموجبات.

أحكام للشرطيات من المتصلة و المنفصلة

و أمّا حكم السوالب فإمّا أن تكون صادقة أو كاذبة؛ فإن كان الأول فإنّ المتصلة تتركّب من أقسام ما تركبت الموجبة المتصلة الكاذبة منها.
و كذا المنفصلة السالبة الصادقة، تتركب من أقسام ما تركبت الموجبة المنفصلة الصادقة منها.

٢. ب: - يكون.

١. ت: تركيب.

و إيجاب المتفصلة و المتصلة لا يكون بإيجاب أجزائهما، وكذلك سلبهما لا يكون بسلب أجزائهما؛ فقد يكون الطرفان موجبين و يكون في معنى السالبة كقولك: «كلّما كان زيد أعمى فهو ضرير»؛ و كذا تكونان سالبتين و هي في معنى الموجبة، كقولك: «إذا لم تكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجوداً».

و صدقها لا يكون بصدق الأجزاء، فقد بيّنا كيفية تركيب الصادقة عن الأجزاء الكاذبة؛ و كذا كذبها ليس لكذب الأجزاء؛ فقد علم تركيب الكاذبة من الأجزاء الصادقة، بل إذا حكمت بالاتصال أو الانفصال بين قضيتين كانت موجبة إما متصلة أو منفصلة.

و إذا حكمنا برفع الحكم عن كل منهما، كانت سالبة متصلة و منفصلة، على أي حال كان الطرفان بعد ذلك.

و إذا حكمنا بالاتصال و الانفصال بين القضيتين و كان مطابقاً للأمر في نفسه، كانت صادقة؛ و إن لم يكن مطابقاً كانت كاذبة، كيف كان الطرفان.

و تأخير أدوات الاتصال و الانفصال عن موضوع المقدم يجعل الشرطية شبيهة بالحملية^١، كقولك: «الشمس كلّما كانت طالعة فالنهار موجود» و «العدد إمّا أن يكون زوجاً أو فرداً»، إذ يصير المعنى حينئذ أنك أخبرت عن الموضوعين و هما الشمس أو العدد بأنّ الشمس متى طلعت كان النهار موجوداً، أو بأنّ العدد من حكمه إمّا زوج أو فرد؛ فالشمس أو العدد مبتدأ، و الشرطية خبره، و فيها ضمير يعود إلى المبتدأ.

فالحملية و المتصلة يتلازمان، يلزم من صدق الحملية^٢ صدق الشرطية و بالعكس؛ و لا يتلازمان في المنفصلة؛ لأنّ أداة الانفصال إذا أخّرت عن الموضوع جاز أن تكون المنفصلة حقيقية، كقولك: «كل عدد إمّا زوج و إمّا فرد» فهي حملية جزؤها منفصلة حقيقية؛ و إن قدّم أداة الانفصال على الموضوع، كقولك: «إمّا كل عدد زوج و إمّا كل عدد فرد» صارت المنفصلة مانعة من الجمع

١. ت، ب: - صدق العملية.

٢. منطق الملخص، ص ٢١٩.

دون الخلق، لإمكان الخلق عنهما جميعاً، بأن يكون بعضه زوجاً و بعضه فرداً^١.

[تكثر القضايا الشرطية المتصلة]

و المتصلة تتكثر القضايا فيها بحسب تكثر الأجزاء [في]² التالي؛ لأنّ التالي لازم و المقدم ملزوم، و متى صدق الملزوم صدق اللازم، و يلزم من صدق الملزوم مع مجموع صدقه مع كل جزء من أجزائه؛ فيلزم صدق المقدم مع كل جزء من أجزاء التالي، لأنّ جزء اللازم لازم. فيحصل من لزوم كل جزء من أجزاء التالي للمقدم قضية متصلة، غير المتصلة الحاصلة من لزوم الجزء الآخر للمقدم.

و أمّا أنّ تكثر الأجزاء في المقدم لا يوجب تكثر القضايا، فلكون المقدم ملزوماً و جاز كون جميع الأجزاء ملزوماً للتالي؛ و لا يلزم من ملزومية مجموع لشيء أن يكون كل واحد من أجزائه ملزوماً؛ فلا يجوز جعل كل جزء منه مع اللازم قضية؛ و اعتبر بمجموع الحيوانية و الناطقية الملزومة للكتابة، كيف لا يجوز جعل جزئها — و هو الحيوانية — ملزومة لها؛ فظهر الفرق.

و لك³ أن تركّب القياس على تكثرها من جانب التالي بالقياس المركب من الأول، و الأوسط نفس التالي المتصلة هكذا: إذا صدق «كلّما كان آ ب فج د و هـ» وجب أن يصدق كلّما كان آ ب فج د» و «كلّما كان آ ب د هـ»؛ لأنّا إذا ضمّمنا إلى المتصلة و هي «كلّما كان آ ب فج د و هـ» قولنا: «و كلّما كان ج د و هـ فج د» انتجت المقدمتان «كلّما كان آ ب فج د» و إذا ضمّمنا «و كلّما كان ج د و هـ فج د» أنتج القياس «كلّما كان آ ب د هـ» و هو المطلوب؛ هذا في الموجبة.

و أمّا السالبة المتصلة، إذا تكثر الأجزاء في التالي فلا يلزم من صدق السالبة عدم لزوم كل جزء من تاليها لمقدمها؛ لأنّ النوعين، كالإنسان و الفرس

١. ن: ذج ... فرد.

٢. همه نسخه ها: - في.

٣. ت، ب: كل.

مثلاً الداخلين تحت جنس كالحيوان، لا يلزم أحدهما الآخر مع لزوم جزئه^١ له و هو الحيوانية؛ فإذا صدق «ليس كلُّما كان هذا انساناً كان فرساً»، لا يلزم أن يصدق مع جزئه، حتى يصدق «ليس كلُّما كان هذا انساناً كان حيواناً»؛ بلى لا يلزم من صدقه مع هذا الجزء الذي هو الحيوانية صدقه مع الجزء الآخر الذي هو الصاهلية و إلا لصدق مع المجموع، و المفروض خلافه.

و أما المتأخرون فإنهم يرون تكثر القضايا بتكثر أجزاء المقدم في المتصلة الموجبة المركبة من أجزاء؛ فإنه يلزم من صدق المتصلة أن يكون كل جزء من أجزائها ملزوماً لتاليها لزوماً جزئياً، كلية كانت المتصلة أم جزئية، بالقياس المركب من المتصلة و من لزوم المقدم لكل جزء من أجزائه من الثالث، و الأوسط نفس المقدم في المتصلة، مثلاً إذا صدق «كلُّما كان آ ب و ج د فـمـز» و جب أن يصدق «قد يكون إذا كان آ ب فـمـز» و «قد يكون إذا كان ج د فـمـز»، لأننا إذا ضممنا إلى المتصلة و هي «كلُّما كان آ ب و ج د فـمـز» قولنا: «و كلُّما كان آ ب و ج د فـمـز» أنتج القياس من الثالث «قد يكون إذا كان آ ب فـمـز» بعد العكس؛ و إذا ضممنا إلى تلك المتصلة أيضاً «و كلُّما كان آ ب و ج د فـمـز» أنتج القياس المذكور: «قد يكون إذا كان ج د فـمـز» بعد العكس و هو المطلوب؛ و كذلك يكون الحكم فيما إذا كانت المتصلة سالبة بهذا البرهان بعينه.

و أما المنفصلات الموجبة:

فإن كانت مانعة الخلق مركبة عن أجزاء، فامتناع^٢ الخلق عن الشيء و عن المجموع المركب عنها يوجب امتناع الخلق عنه و عن كل جزء من أجزائه ذلك المجموع؛ فإنه إذا جاز الخلق عنه و عن الجزء لجاز الخلق عنه و عن الكل، لانتفاء الكل عند انتفاء جزئه، فيلزم خلوّه عن الكل، و هو خلاف المفروض.

و إن كانت مانعة الجمع مركبة عن أجزاء، فامتناع اجتماع الشيء مع

٢. ب: و امتناع.

١. ت: جزء.

المجموع المركب من الأجزاء لا يستلزم امتناع الجمع بينه و بين كل جزء من أجزاء ذلك المجموع؛ لأن كل نوعين داخلين تحت جنس - كالإنسان و الفرس الداخلين تحت الحيوان - يمتنع اجتماعهما، و يجب اجتماع كل واحد منهما مع الجنس الذي هو جزء من الآخر^١، لكونه جزءاً^٢ منه أيضاً؛ و يمتنع اجتماعه بالجزء الآخر؛ إذ لو جاز اجتماعه بالآخر مع وجوب اجتماعه بالأول لجاز اجتماعه بالمجموع، و المفروض خلافه. هذا حكم الموجبات.

و أما سوالها فبالعكس:

أما في مانعة الخلو، فلأنه إذا جاز الخلو عن الشيء و عن مجموع فلا يلزم^٣ منه جواز الخلو عنه و عن كل جزء من أجزاء ذلك المجموع؛ إذ يجوز الخلو عن الفرس و الحمار الداخلين تحت الحيوان الذي هو جنسهما، مع امتناع الخلو عنه و عن الجنس الذي هو جزء من النوع الآخر؛ نعم يجوز الخلو عنه و عن^٤ الجزء الآخر؛ فإنه^٥ لو امتنع الخلو عنه، مع كونه كان امتنع خلوه عن الجزء الأول، لزم الخلو عنه و عن المجموع، و المفروض خلافه.

و أما مانعة الجمع، فلأنه إذا جاز اجتماع الشيء مع الشيء المركب من أجزاء، جاز اجتماعه مع كل جزء من أجزاء ذلك المجموع؛ فإنه لو امتنع اجتماعه مع أي جزء كان من الأجزاء لامتنع اجتماعه مع كله، لاستلزام امتناع اجتماعه^٦ مع الجزء امتناع اجتماعه مع الكل؛ إذ الكل إنما يتحقق بأجزائه.

و أما الحقيقية، فإنها لما كانت أخص من مانعة الجمع و مانعة الخلو، فحكم تركبها من الأجزاء كحكم تركب تلك المنفصلتين الموجبتين، لكون الخاص مستلزماً للعام؛ هذا إذا كانت موجبة؛ فإن كانت سالبة فصدقها إما أن

١. ب. ت: الأجزاء.

٢. ت: لكونه جزءاً.

٣. ب: فإنه يلزم؛ ت: فلأنه يلزم.

٤. ت: + الحمار.

٥. ن: فإنه.

٦. ع. ت. ب: - كل جزء من أجزاء ... اجتماعه مع.

يكون لجواز صدق الطرفين أو يكون صدقهما لجواز كذبهما؛ فإن كان الأول فحكمها في تركيب الأجزاء كحكم تركيب أجزاء مانعة الجمع السالبة؛ وإن كان الثاني فحكمها في تركيب أجزائها كحكم تركيب كل واحد من أجزاء مانعة الخلو السالبة.

و أمثلة الموجبات و السوالب بيّنةً بترديدك بين المفهومات المذكورة و مايقرب منها.

إحصار الشرطيات و خصوصها و إهمالها

و أما حصر الشرطيات المتصلة و المنفصلة، فلا يكون ذلك لكون المقدم و التالي محصورين؛ و لا خصوصها و إهمالها لخصوصهما و إهمالهما؛ فإنّ قولك: «كلّما كان زيد يكتب فزيد يحرك يده»، فإنّ موضوع المقدم و التالي مخصوصان مع كون المتصلة كلية؛ فحصرها إنّما يكون بعموم الاتصال و الانفصال في جميع الأزمنة و الفروض و الأوضاع التي تعرض للمقدم إن كانت كلية، و في بعض الأزمنة و الأوضاع إن كانت جزئية، كقولك: «كلّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود»، معناه أنّه في أيّ زمان و أيّ حال و وضع فرض فيه صدقُ المقدم — و هو طلوع الشمس — يصدق معه لزوم التالي — و هو وجود النهار — فلزوم صدق التالي للمقدم عام في جميع الأزمنة و الأوضاع؛ فلاّ حال يفرض صدقُ المقدم فيه إلّا و يصدق معه لزوم التالي. و لا نعني بتلك الأوضاع العراز، حتى يكون معناه كل مرة حصل فيه المقدم لزمه التالي و تبعه، فإنّ المقدم قد يكون أمراً ثابتاً لا رجوع له و لا عود له، كقولك: «كلّما كان الله حيّاً فهو عالم».

و خصوصها بخصوص الزمان أو بعين^٢ الفرض أو الوضع؛ و بالجملة تتعيّن الحالة التي يصدق فيها لزوم التالي للمقدم، كقولك: «إن جئتني اليوم أو

مع زيد أكرمك»؛ فاللزوم مختص بحال و هو اليوم المخصوص.
و إعمالها يكون يكون التالي تابعاً للمقدم في الجلة، كقولك: «إن جئتني أكرمك»، فالصيغة دالة على كون التالي تابعاً للمقدم من غير تعيين^١ أن الاتباع في جميع أوضاع المقدم أو في بعضها.
فالشرطية^٢ الكلية، ما حكم فيها يكون التالي لازماً أو معانداً للمقدم المفروض وجوده في كل زمان مع كل وضع يفرض للمقدم بسبب اقتران الأحوال الممكنة به في الأحوال؛ ويعنون بـ«الأحوال» الأمور اللازمة لوجود فرض المقدم أو الممكنة الفرض معه أو الاتباع له بسبب انتساب طرفيه أو أحد طرفي أحد طرفيه إلى مفهوم أو مفهومات أو مقدمات أو بالعكس في الكل.

[إعلام الشيخ و نقده]

قال الشيخ الرئيس: و هذه الانتسابات^٣ ينبغي أن تكون بحالة يمكن صدقها مع صدق المقدم، و لا يكون صدقها معه محالاً، و إن كانت محالة في نفسها؛ فإننا لو لم نعتبر ذلك لم يمكن صدق الشرطية الكلية؛ لإمكان وجود أوضاع للمقدم لا يمكن أن يصدق معها لزوم التالي له و لا معانده؛ و ذلك كفرضنا المقدم مع عدم التالي أو عدم لزومه له؛ فإنه يمتنع لزوم التالي له مع كل واحد من الوضعين المفروضين، و إلا لزم أن يكون التالي و عدمه لازمين لشيء واحد، كما في الفرض الأول؛ و أن يكون صدق ملازمة التالي و عدمها لازماً، كما في الفرض الثاني، و ذلك محال.

و كذلك يكون الحكم في فرضنا المقدم مع صدق الطرفين في مانعة الجمع، و فرضنا له مع كذب الطرفين في مانعة الخلو، امتنع أن يكون التالي معانداً للمقدم في الصدق في مانعة الجمع، و في الكذب في مانعة الخلو؛ و إلا

٢. ب: بالشرطية.

١. ت: تعيين.

٣. ت: هذا الانتساب.

فيلزم على تقدير صدق المقدم صدق الشيء وكذبه و ذلك محال.
والجواب: إننا لانسلم أننا لو فرضنا^١ المقدم مع عدم التالي أو مع عدم لزوم
التالي له، أن يكون التالي غير لازم للمقدم حينئذ: بل هو لازم له على كل حال -
سواء فرض عدم التالي أو عدم لزومه له أو لم يفرض. فإن ملازمة الشيء الواحد
وملازمة عدمه جائز إلا إذا دلّ على امتناعه دليل خارجي.

و تحقيق هذا المقام أنّ المقدم إذا اقتضى التالي، كان لزوم التالي له
ضرورياً على كل حال فرض، كقولك: «إن كان هذا انساناً كان حيواناً»؛ فإنه لما
كانت الإنسانية مقتضية للحيوانية لذاتها، كانت مقتضية لها على جميع التقادير
و الأوضاع؛ و تقدير وجود الإنسانية مع عدم الحيوانية أو مع عدم لزوم
الحيوانية، لا يوجب أن تكون الحيوانية غير لازمة للإنسانية؛ فإن العلم
الضروري حاصل بأنّ المقدم الذي هو الإنسان مع كونه حيواناً ناطقاً - كيف
فرض و قدر - لم كونه حيواناً؛ و كذلك كونه حيواناً ناطقاً مع عدم كونه حيواناً
يكون حيواناً بالضرورة.

فلا يمنع تقديرنا عدم التالي أن لا يكون التالي لازماً للمقدم، فيكون تقدير
كون المقدم حيواناً ناطقاً مع تقدير عدم كونه حيواناً، تقديرًا للنقيضين و هو
لا يقتضي تحققهما، فلا يمنع من التقدير^٢؛ و كذلك يكون الحكم في التعاند
المفروض، فإنه على تقدير فرض وجود المقدم مع صدق الطرفين في مانعة
الجمع تارة، و مع كذبهما في مانعة الخلو أخرى، لا يلزم منه أن لا يكون^٣ التالي
معانداً للمقدم حينئذ في الصورتين المفروضتين؛ بل العناد حاصل، لأنه إذا كان
التالي معانداً للمقدم في نفس الأمر فهو معاند له مع أي فرض وضع و تقدير
قدرته^٤ - سواء فرضت عدم معانده أو لم تفرض. فإن معاندة الشيء و عدمه
لشيء واحد جائز، إلا إذا دلّ على امتناعه دليل خارجي.

١. ب: لزوم.

٢. ب: ن: مع.

٣. ت: فلا يمنع التقدير.

٤. ن (نسخة بدل): أن يكون.

٥. ت: مدته.

فعلم أنّ قول الشيخ بأنّ لو لم نعتبر الانتسابات الممكنة لاتصدق الشرطية بما ذكره من الأوضاع، ليس بسديد؛ بل الصواب أن يقال: لو لم نعتبر تلك الانتسابات الممكنة لايحصل لنا الجزم بصدق الشرطية كلية، لجواز فرض المقدم مع عدم التالي، أو فرضه مع صدق الطرفين أو كذبهما؛ و حينئذ جاز أن لا يكون التالي لازماً للمقدم أو معانداً له لكون المقدم، و إن كان جائزاً استلزامه للنقيض أو معاندته له، فلا يكون ذلك واجباً؛ و مع إمكان وقوع هذا الاحتمال استحال الجزم بصدق الشرطية كلية. لست أقول إنّه موجب للجزم بعدم صدقها.

و الموجبة الاتفاقية لاتصدق كلية إلا إذا حكم فيها بأنّ التالي يجمع المقدم على الصدق في جميع الأزمنة الواقعة في نفس الأمر؛ لأنّ طرفي الاتفاقية لما وجب صدقهما في نفس الأمر وجب صدقهما في جميع الأمور الواقعة؛ هذا هو معنى الموجبة الكلية للزومية و الاتفاقية.

و أمّا الجزئية منهما، فهو الحكم فيها على بعض ما حكم عليه في الكلية مع جميع ما اعتبرناه في الكلية.

و أمّا سوابدهما، فالكلية للزومية ما رفعت للزوم على جميع التقادير و الأوضاع؛ و الاتفاقية ما رفعت الاتفاق على جميع التقادير الكائنة في نفس الأمر. و العنادية ما رفعت العناد على جميع الأوضاع.

و السوالب الجزئية من كل منها ما رفعت الحكم الذي رفعت كليتها على بعض الأوضاع.

و الموجبة للزومية يقابلها سلب لزوم التالي للمقدم، لا لزوم عدم التالي للمقدم.

و الموجبة العنادية يقابلها سلب العناد بين طرفيها، لا معاندة عدم التالي للمقدم، نما بين أنّ لزوم التالي و عدمه للمقدم و معاندة التالي و عدمه للمقدم جائز؛ قد مرّ تقريره.

و أمّا الموجبة الاتفاقية، فيقابلها سلب الاتفاق بين طرفيها و يقابلها أيضاً اتفاق عدم التالي للمقدم^١؛ فإنّه لو جاز موافقة التالي و عدمه لشيء واحد لجاز اجتماع النقيضين في الواقع؛ و استحالة ذلك ظاهر.

[سور الشرطيات]

و سور الموجبة الكلية «كلّما»، كقولك: «كلّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود» و كذلك «مهما» و «متى».

و سور المنفصلة «دائماً»، كقولك: «دائماً إمّا أن يكون العدد زوجاً أو فرداً».

و سور السلب الكلي في المتصلة و المنفصلة «ليس البتة».

و سور الجزئية الموجبة «قد يكون»، و السالبة «قد لا يكون»، كقولنا: «قد لا يكون إذا كان هذا حيواناً فهو إنسان» أو «قد يكون».

و باقي أدوات الشرط مثل «إذا» و «إذا» و «إن» في المتصلة، و «إمّا» في المنفصلة، فيكون للإهمال^٢؛ إلّا إذا ضمّنا إلى القضية ما يوجب شخصيتها فحينئذ تكون شخصية، كقولك: «إن جئتني اليوم أو مع زيد أكرمتك».

[إجهة القضية في الشرطيات]

و كل قضية شرطية ذكر فيها «اللزوم» أو «العناد» أو «الاتفاق» لفظاً، فهي «موجّهة»؛ و الخالية عن الثلاثة في اللفظ المحتملة لكل من الثلاثة، هي «المطلقة العامة».

و كل واحد من الثلاثة قد يعتبر بحسب ذات المقدم، و قد يعتبر بحسب الوصف له.

و الذي بحسب الذات: إن كانت النسبة ضرورية، فهي «الضرورة الذاتية» و إلّا فهي «الدائمة المطلقة».

١. جائز قد مرّ تقريره ... عدم التالي للمقدم. ٢. ب: الإهمال.

و الذي بحسب الوصف: إن كانت النسبة ضرورية، فهي «المشروطة العامة»؛ و إن قيدت باللادوام بحسب الذات، فهي «المشروطة الخاصة»؛ و إن كانت النسبة غير ضرورية، فهي «العرفية العامة»؛ و إن قيدت باللادوام بحسب الذات، فهي «العرفية الخاصة»؛ و إن كانت الضرورة بحسب وقت فهو إما معين أو غير معين على ما فصلناه في الحملات.

* * *

في التناقض

عرّفوه^١ بأنه اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب، على جهة يقتضي لذاته أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة؛ فـ«الاختلاف» كالجنس البعيد؛ لأنه قد يكون بين قضيتين، وقد يكون بين أشياء أخرى، كـ«الإنسان والفرس» و«الحجر وغيرها»؛ فبقيد «القضيتين» يخرج جميع الاختلافات^٢ غير القضايا؛ وبقيد «الإيجاب والسلب» يخرج اختلاف القضايا بكونها محصورة ولا مفسوفة ومهملة ومتصلة ومنفصلة وغير ذلك من القضايا المختلفة لا بالإيجاب والسلب؛ وبقيد قولنا: «لذاته» يخرج اختلاف القضيتين بالإيجاب والسلب الذي يلزم من صدق إحداهما كذب الأخرى لا لذاته، بل لسلب لازمها المساوي أو الجزء أو لخصوص المادة، كقولك: «زيد إنسان، زيد ليس بناطق»؛ فيلزم من صدق القضية الثانية كذب الأولى بواسطة قضية أخرى، وهي «زيد ناطق» لا لذاته؛ فهما يقتضيان^٣ الصدق والكذب لا لذاته، بل لأن «زيد إنسان» يستلزم «زيد ناطق» وهو منافي لقولنا: «ليس زيد بناطق» لذاته. وكذا قولنا: «زيد إنسان»، «زيد ليس بحيوان» بينهما منافاة، لا لذاته، بل

١. منطق الملخص، ص ١٧٥؛ كذا في الأخرى، ص ١٣٤؛ النسخة، ص ١١٨.

٢. ن: اختلافات. ٣. ن: ب: يقتسمان.

لأنَّ الإنسان يجب أن يكون حيواناً. فـ«زيد إنسان» مستلزم لـ«زيد حيوان» فـ«زيد حيوان» منافي لقولنا: «زيد ليس بحيوان» لذاته، و منافي لـ«زيد إنسان» بالغرض، أعني بواسطة قضية أخرى. مثال خصوص المادة: «كل إنسان حيوان»، «لا شيء من الإنسان بحيوان» و «بعض الإنسان حيوان»، «ليس بغض الإنسان حيواناً»، فاقترضا وهما الصدق والكذب لو لم يكن لخصوص المادة، بل للإيجاب و السلب، لزم أن يكون كل كليتين و جزئيتين كذلك عند اختلافهما بالكيف، و هو محال. فإنَّ قولك: «كل حيوان إنسان»، «لا شيء من الحيوان بإنسان» كاذبان و «بعض الحيوان إنسان»، «ليس بعض الحيوان إنساناً» صادقان.

و بقيد قولنا: «يقتضي صدق إحداهما كذب الأخرى» يخرج اختلاف القضيتين بالإيجاب و السلب، اللذين لا يلزم من صدق إحداهما كذب الأخرى. بل يكونان إما صادقين، كقولك: «كل إنسان حيوان»، «لا شيء من الإنسان بلا حيوان» أو كاذبين، كقولك: «كل إنسان فرس»، «لا شيء من الإنسان بلا فرس». و ذكر بعضهم بعد قوله «يختلفان بالإيجاب و السلب»، «تحقيقاً» أو «تقديراً» ليدخل فيه «زيد موجود»، «زيد معدوم» و «زيد ممكن أن يكون كاتباً»، «زيد يمتنع أن يكون كاتباً»؛ فإنَّ كل قضيتين منهما متناقضتان لا بالإيجاب و السلب تحقيقاً، بل تقديراً؛ إذ معنى «زيد معدوم» و هو معنى ليس بموجود، و «يتمتع أن يكون كاتباً» أي ليس بكاتب و هو يناقض «زيد كاتب».

و فيه نخل: لأنَّ قولنا: «زيد معدوم» إن كان معناه هو معنى ليس بموجود بعينه، من غير فرق، فيكون القضيتان مختلفتين بالإيجاب و السلب تحقيقاً، و إن كان معناه أنه لازم مساو له، فلا يكون اختلافهما لذاته بل بواسطة، فيناقض ما ذكره في التعريف «أو تقديراً لذاته».

إشروط التناقض من الوحدات الثمانية

و ذكر القدماء أنه يشترط في التناقض ثمانية شروط: «وحدة الموضوع»، و «وحدة المحمول»، إذ لو اختلفا جاز أن تصدق القضيتان و أن تكذبا، كقولك: «زيد كاتب» و «عمرو ليس بكاتب» و «زيد كاتب» «زيد ليس بنجار»؛ و «وحدة الزمان»، كقولك: «زيد ماش يوم الجمعة» «زيد ليس بماش يوم السبت»؛ إذا كان المشي و لا مشي في زمانين، فيجوز صدقهما و كذبهما؛ و كذلك في «وحدة الإضافة» كقولك: «زيد أبو عمرو»، «زيد ليس بأب لخالد»؛ و «وحدة القوة و الفعل»، كقولك: «الخمير مسكرة»، «الخمير ليست بمسكرة»^١ أحدهما بالفعل و الآخر بالقوة؛ و «وحدة الجزء و الكل»، كقولك: «الزنجي أسود» أي جلده، «الزنجي ليس بأسود» أي لحمه و أسنانه؛ و «وحدة المكان»، كقولك: «زيد جالس» أي على الأرض، «زيد ليس بجالس» [أي] على السماء؛ و «وحدة الشرط»، كقولك: «الجسم مفترق للبصر» بشرط كونه أبيض، «الجسم غير مفترق للبصر» بشرط كونه أسود؛ فقد عرفت عند اختلاف^٢ واحد من هذه، كيف يجوز صدق القضيتين و كذبهما.

لكن «وحدة الشرط» عائدة إلى «وحدة الموضوع» داخله فيه، فإن الموضوع في الأول الجسم الموصوف بالبياض، و^٣ في الثاني الموصوف بالسواد؛ فالموضوع الأول غير الثاني.

و كذلك «الجزء و الكل»، فإن الموضوع في الأول جلد الزنجي و في الثاني لحمه و أسنانه فهما مختلفان؛ و أمّا الأربعة الباقية فداخله في وحدة المحمول؛ فأما^٤ الإضافة، فالمحمول في الأول أبو عمرو و في الثاني أبو خالد؛ و القوة و الفعل، فالمحمول في الأول الخمير المأخوذة بالفعل و في الثاني المأخوذة

٢. همه نسخه ها: ـ. أي.

٣. ن، ب: ـ و.

١. ت: ليس بمسكرة.

٢. ت: عرفت باختلاف.

٣. ن: و أمّا.

بالقوة و هما متغايران؛ وكذلك وحدة الزمان و المكان؛ فالمحمولان في الأول المشي في الجمعة و الجلوس على الأرض و في الثاني المشي في السبت أو^١ الجلوس على السماء؛ فجواز الصدق أو^٢ الكذب في هذه القضايا إنما كان لتغاير محمولاتها؛ وإلا فلو اتحدت المحمولات مع اتحاد الموضوعات و الاختلاف في الكيف، امتنع صدقها و كذبها.

و قول فخرالدين^٣ إنَّ وحدة الزمان مغايرة لوحدة الموضوع و المحمول فلا بد من اعتبارها، ليس بصواب؛ لأنَّنا إذا قلنا: «القمر منخفض»، «القمر ليس بمنخفض» كان المحمول في الأول المنخفض المشروط بالحيولة، و في الثاني المنخفض المشروط بالتربيع؛ فالزمان داخل في وحدة المحمول لا محالة.

و ردُّ أبو نصر الفارابي^٤ جميعَ الشرائط إلى شيء واحد، و هو اتحاد النسبة الحكمية؛ و قال بأنَّها إذا اتَّحدت من جميع الوجوه حصل التناقض؛ فإنَّ انتساب أحد الشيئين المتعينين إلى الآخر، كانتساب الحيوانية إلى الإنسانية غير انتساب غيرها من المحمولات إليه و غير انتسابها إلى موضوع آخر.

و اعلم أنَّ^٥ الصدق و الكذب قد يكون أحدهما متعيناً، كما في مادة الوجوب و الامتناع، كقولك: «الإنسان حيوان» صدقهُ متعين، و «الإنسان ليس بحيوان» كذبهُ متعين؛ و في مادة الامتناع، «الإنسان حجر» كذبهُ متعين، و «الإنسان ليس بحجر» صدقهُ متعين؛ و أمَّا في مادة الإمكان، فإنَّ قولك: «زيد كتب» أو «يكتب» فإنَّ زمان وجود الكتابة أو عدمها بالنسبة إلى الماضي و الحاضر متعين فيهما؛ و أمَّا بالنسبة إلى الممكن المستقبل، كقولك: «زيد غداً»، «زيد ليس يكتب غداً» فلا يتعين الصادق و الكاذب بالنسبة إلى ذات الممكن منهما؛ إذ لو تعيَّن أحدهما للصدق و الآخر للكذب، لانتفتت القدرة عن الإنسان؛

١. ب: و.

٢. منظر السلخ، ص ١٧٩.

٣. كنف الأسرار، ص ١٢٦.

٤. ت: بينهما.

٥. همه نسخه ها: بأن.

لأنَّ المتعيَّن وقوعه يكون واجباً و عدمه ممتنعاً؛ و أمَّا بالنسبة إلى العلل الخارجة، فأحدهما^١ متعين، لأنَّ ما تمَّ سبب وقوعه يكون اللفظ الدالُّ عليه صادقاً و الآخر كاذباً.

و لا بدَّ مع ما ذكرنا من اعتبار الجهة؛ لأنَّ الضروريتين قد تكذبان، و الممكنتين قد تصدقان في مادة الإمكان؛ فإنَّه يكذب «بالضرورة كل إنسان كاتب» و «بالضرورة لا شيء من الإنسان بكاتب» و يصدق «بالإمكان كل إنسان كاتب» و «بالإمكان لا شيء من الإنسان بكاتب»، هذا حكم المخصوصات.

و أمَّا في المحصورات فلا بدَّ من اعتبار شرط آخر، و هو اختلاف القضيتين بالكمية، بأن تكون إحداهما كلية و الأخرى جزئية؛ فإنَّ الكليتين تكذبان و الجزئيتين تصدقان في كل مادة يكون الموضوع فيها أعمَّ من المحمول؛ فإنَّ قولنا: «كل حيوان إنسان» و «لا شيء من الحيوان بإنسان» كلاهما كاذبان؛ و قولنا: «بعض الحيوان إنسان»، «بعض الحيوان ليس بإنسان» كلاهما صادقان.

و القضايا لما كانت ثلاث عشرة فليس لشيء منها نقيض من جنسها؛ فست منها تجتمع على الكذب بعد مراعاة ما ذكرنا من الشرائط، و هي الضرورية و الدائمة و المشروطتان و العرفيتان^٢ في مادة اللادوام بحسب الذات، كقولك: «بالضرورة أو بالادوام كل إنسان ضاحك» و «بعض الإنسان ليس بضاحك»، و كذا بالضرورة المشروطة أو بالعرفية «كل كاتب ضاحك مادام كاتباً» فقط فيهما^٣ لا دائماً بحسب الذات فيهما و «بعض الكاتب ليس بضاحك مادام كاتباً».

و أمَّا المطلقة العامة و الممكنة العامة، فتصدقان في مادة اللادوام بحسب

٢. ت: + أمَّا.

١. ب: بأحدهما.

٣. ت: ب: - فيهما.

الذات أيضاً، كقولك: «بالإطلاق العام أو بالإمكان العام كل إنسان كاتب» وبهما «بعض الإنسان ليس بكاتب».

وأما الوجوديتان والوقتيتان والممكنة الخاصة، فالخمس تجتمع على الصدق في مادة اللادوام، كقولك: «كل إنسان ضاحك» لا دائماً أو لا بالضرورة أو بأحد الجهات الباقية و«بعض الإنسان ليس بضاحك» لا دائماً أو لا بالضرورة أو بأحد الوقتيتين أو بالإمكان الخاص، فالكل صادق؛ وبالعكس في مادة الضرورة، فالكل كاذب، كقولك: «كل إنسان حيوان» لا دائماً أو لا بالضرورة، «بعض الإنسان ليس بحيوان» لا دائماً أو لا بالضرورة، كلاهما كاذبان، وكذا البواق.

[نقيض القضايا البسيطة]

ولما كان أحد شروط التناقض وحدة الزمان و كان في تحقيقه عُشر، لاسيما في الكلية، أفردنا كل قضية بالتعيين^١:

أما البسائط، فالمطلقة العامة لا يناقضها من نوعها شيء؛ لأن ثبوت المحمول للموضوع لا يناقض سلبه بحسب وقتين مختلفين، كقولك: «بالإطلاق كل إنسان متنفس»، «بعض الإنسان ليس بمتنفس»؛ بل نقضها الدائمة؛ لأن ثبوت المحمول للموضوع في بعض الأوقات يناقضه سلبه عنه في كل الأوقات؛ وكذلك الثبوت الدائم يناقضه السلب في بعض الأوقات؛ وكذلك في طرف السلب؛ إذ السلب في بعض الأوقات يناقضه الثبوت الدائم، وبالعكس؛ لأن العموم والخصوص في الأزمنة كالعموم والخصوص في الأفراد؛ فلما اعتبر الاختلاف في الكم بحسب الأفراد اعتبر بحسب الأزمنة.

والضرورية المطلقة، نقضها الممكنة العامة؛ فإنك إذا قلت: «بالضرورة الإنسان حيوان» كان معناه ثبوت الحيوانية للإنسانية ضرورياً^٢ فنقيضها

١. ب: لا. ٢. ب: بالتعيين.

٣. ن: ضروري.

«بالإمكان العامّ بعض الإنسان ليس بحيوان» و معناه سلب الضرورة عن الطرف المخالف للحكم^١، و هو أنّ ثبوت الحيوانية للإنسانية ليس بضروري و قد كان في الأوّل ضرورياً؛ و لا شك في التناقض في ثبوت الضرورة و لا ثبوتها.

و المشروطة العامة، نقيضها الحينية الممكنة، فنقيض قولنا: «بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً»، «ليس بعض الكاتب متحرك الأصابع في بعض أوقات كونه كاتباً» و معناها سلب الضرورة بحسب الوصف عن الطرف المخالف^٢ للحكم، و هو أنّ ثبوت حركة الأصابع للكاتب في حال الكتابة ليس بضروري، و قد كان الأوّل ضرورياً؛ و الثبوت و اللانثوت بالضرورة مما يتناقضان.

و العرفية العامة، نقيضها الحينية المطلقة، و مفهومها ثبوت الشيء للشيء بالفعل في بعض أوقات الوصف، فقولنا: «كل ج ب مادام ج»، «ليس بعض ج ب بالفعل في بعض أوقات كونه ج» فيكون الدوام بحسب الوصف في العرفية، و لا دوام في الحينية، مما يتناقضان.

[نقيض القضايا المركبة]

و أمّا المركبات، فإنه لما كان نقيض القضية البسيطة اللازم المساوي لنقيضها و هو المخالف للأصل في الكم و کیف و الجهة، كان نقيض القضية المركبة اللازم المساوي لنقيض المتفصلة المركبة من الجزئين الموافق للأصل في کیف، و المخالف لها في الكم و کیف و الجهة، لأنّ النقيض هو الرافع للأصل، و القضية المركبة، بل كل مركب، يرتفع بارتفاع أحد أجزائه؛ فرفعها إن كان برفع الجزء المخالف فيكون موافقاً، أو برفع الجزء الموافق فيكون مخالفاً^٣؛

٢. ت: - المخالف.

١. ت: - للحكم.

٣. ت: موافقاً.

فلهذا السبب ردّدت بين الجزئين الموافق والمخالف^١:

فالممكنة الخاصّة، نقيضها المفهوم المرّدّد بين نقيضي الجزئين - أعني بين الممكنتين العامتين وهو الضروري المخالف و الموافق؛ حتى يكون نقيض قولنا: «بالإمكان الخاصّ كل ج ب» ليس كذلك و يلزمه «إمّا بعض ج ليس ب بالضرورة أو بعض ج ب بالضرورة».

و المشروطة الخاصّة، نقيضها الحاصل من الترديد بين نقيضي جزئها - أعني الحينية الممكنة المخالفة و الدائمة الموافقة - كقولنا: «بالضرورة كل ج ب مادام ج لا دائماً» ليس كذلك؛ و يلزمه «إمّا بعض ج ليس ب في بعض أوقات كونه ج - وهي الحينية الممكنة - أو بعض ج ب دائماً».

و أمّا العرفية الخاصّة، فيناقضها إمّا الحينية المطلقة المخالفة أو الدائمة الموافقة، كقولنا: «كل ج ب لا دائماً» نقيضه: «إمّا بعض ج ليس ب حين هو ج أو بعض ج ب دائماً».

و الوقتية، يكون نقيضها الحاصل من الترديد بين نقيضي جزئها، و هي الممكنة الوقتية المخالفة أو الدائمة الموافقة، كقولك: «بالضرورة كل ج ب في وقت معيّن لا دائماً» نقيضه «إمّا بعض ج ليس ب بالإمكان في ذلك الوقت المعين أو بعض ج ب دائماً».

و أمّا المنتشرة، فيكون نقيضها إمّا الممكنة المخالفة أو الدائمة الموافقة و هما نقيضاً جزئها، كقولك: «بالضرورة كل ج ب في وقت ما، لا دائماً» فيكون نقيضه: «إمّا بعض ج ليس ب في جميع الأوقات أو بعض ج ب دائماً».

و أمّا الوجودية اللادائمة، فنقيضها الترديد بين نقيضي جزئها، أعني الدائمة المخالفة و الدائمة المرافقة. كقولك: «كل ج ب لا دائماً» نقيضه «إمّا بعض ج ليس ب دائماً أو بعض ج ب دائماً».

و الوجودية اللاضرورية، نقيضها ما حصل من الترديد بين نقيضي

١. ب، ت: - و المخالف.

جزئيتها - أعني الدائمة المخالفة أو الضرورية الموافقة - كقولك: «كل ج ب لا بالضرورة»، نقيضه ليس كذلك، ويلزمه «إما بعض ج ليس ب دائماً أو بعض ج ب بالضرورة الذاتية»؛ وقس على ذلك السوالب الكلية: مثلاً إذا قلنا: «لا شيء من ج ب لا دائماً»، نقيضه: «إما بعض ج ب دائماً أو بعض ج ليس ب دائماً».

و أما الجزئية المركبة - سواء كانت موجبة أو سالبة - ففي نقيضها دقيقة^١ ليست في الكلية؛ لأنّ التردد بين نقيضي^٢ جزئيتها لا يكفي، لإمكان كذب الأصل مع كل واحد من نقيضي الجزئين المرّد فيهما؛ وذلك فيما إذا كان الموضوع أعمّ من المحمول فإنّه يكذب «بالإمكان الخاص بعض الحيوان إنسان» مع قولنا: «كل حيوان إنسان بالضرورة» و «لا شيء من الحيوان بإنسان بالضرورة»، بل الطريق الصحيح أن تردّد بين كل واحد واحد من آحاد الموضوع، فنقول:

كل واحد واحد من آحاد الحيوان إما ليس بإنسان بالضرورة أو الكل يكون إنساناً بالضرورة^٣ و يحتمل بعد ذلك أقساماً ثلاثة: إما أن يكون كل حيوان إنساناً بالضرورة، أو لا إنساناً بالضرورة، أو البعض إنساناً بالضرورة، والبعض الآخر ليس بإنسان بالضرورة؛ وقولنا: «بعض ج ليس ب بالإمكان الخاص»، نقيضه «ليس كذلك»؛ ويلزمه «كل واحد واحد من آحاد ج إما ب بالضرورة أو ليس ب بالضرورة» - على ما عرفت في الجزئية الموجبة - و هكذا تفعل في المركبات من غير تفاوت أصلاً؛ واعتبر بالمثال المذكور في الكل موجبة و سالبة.

و أما الشرطية، فنقيضها المخالف لها في الكمية و الكيفية و الموافق لها في الاتصال و الانفصال و اللزوم و الاتفاق، مع مراعاة الجهة و سائر الشروط المذكورة في الحملات:

١. ت: - دقيقة.

٢. ت: نقيض.

٣. ت: - أو الكل يكون إنساناً بالضرورة.

فالموجبة للزومية الكلية، نقيضها السالبة الجزئية، كقولك: «بالإطلاق
كلّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود بالدوام»، «قد لا يكون إذا كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود».
وكذا الحكم في المنفصلة، كقولك: «دائماً إما أن يكون العدد زوجاً أو
فرداً»، «قد لا يكون إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً».

* * *

المحصل السيد ريس

في العكس المستوي

عرّفه الشيخ الرئيس^١ بأنّه جعلُ المحمول موضوعاً، والموضوع محمولاً، مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق والكذب بحاله. وأوردوا عليه «كل حيوان إنسان»، فإنّ كاذب مع صدق عكسه وهو «بعض الإنسان حيوان».

وأجيب عنه بأنّه شرط في العكس موافقة الأصل في الصدق والكذب؛ فما لا يوافق لا يكون عكساً؛ وكل لازم لا يلزم أن يكون عكساً مستوياً، وإلاّ لزم أن يكون سائر اللوازم كعكس النقيض وكذب النقيض^٢ وغيرهما عكساً مستوياً؛ على أنّ شرط الكذب ليس موجوداً في الشفاء^٣ ولا في بعض نسخ الإشارات^٤ وهو الحق؛ ويخرج عكوس الشرطيات عنه؛ فإن أردت دخولها قلت - كما ذكره الشيخ الإلهي^٥ - بأنّه جعل كل واحد من جزئي القضية ذي الترتيب الطبيعي بكليته في مكان الآخر، مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق. وخرج بقيد «الترتيب الطبيعي» المنفصلة؛ فإنّه ليس مقدمها ممتازاً عن

١. الإشارات، تصحيح شهابي، ص ٣٦. ٢. ت: - وكذب النقيض.

٣. الشفاء، الشنن، القياس. مقاله ٢، فصل ١، ص ٧٥.

٤. الإشارات، ص ٣٦ باورقي. در نسخه دم، عبارت «و الكذب» ليست.

٥. منطق المتنازع و المعارضات، مشروع ٤، فصل ٤، ص ٢١٣.

تاليها بالطبع بل بالوضع؛ فليس لها ترتيب طبيعي؛ فهي وإن^١ جاز عكسها لكنه لا يكون مفيداً شيئاً؛ فلأجل هذا يجعلون عكسها في حكم لا عكس.

و يخرج بقيد قوله: «بكليته» مثل قولك: «بعض الماء في الكوز» فإنه لا يجوز أن تعكسه إلى قولك: «بعض الكوز في الماء»، لأنك لم تجعل المحمول بكليته موضوعاً، إذ المحمول ليس هو الكوز فقط، بل هو مجموع قولك: «في الكوز» فتقول: «بعض ما في الكوز ماء».

و أما المتأخرون^٢ فقالوا: هو جعل كل واحد من طرفي القضية في مكان الآخر مع حفظ الكيفية و بقاء الصدق؛ فهو يتناول الشرطيات المتصلة و المنفصلة التي لا فائدة في عكسها؛ و وجه اعتبارهم الصدق فقط دون الكذب ليدخل كثير من اللوازم الصادقة للقضايا الكاذبة، لما عرفت أن لازم الكاذب جاز أن يكون صادقاً؛ فلو اعتبرنا الكذب لخرجت أمثال هذه اللوازم عن أن تكون عكساً و العكس كلها لوازم.

و مرادهم بـ«الطرفين» عنوان الموضوع و نفس المحمول؛ لأنك إذا قلت: «بالإمكان الخاص كل كاتب ضاحك»، لو لم يكن الضاحك محمولاً بل الذات التي صدق عليها الضاحك — و هو الإنسان — محمولاً، كانت القضية ضرورية، لا ممكنة خاصة؛ لأن نسبة الإنسان إلى الكاتب ضرورية، فإذا المحمول هو الضاحك. و الموضوع ما صدق عليه الكاتب. فإذا عكست القضية جعلت نفس المحمول عنواناً و وصفاً للموضوع. و عنوان الموضوع و وصفه نفس المحمول؛ و لو جعلت ذات الموضوع محمولاً لكانت السالبة الجزئية منعكسة؛ فإنك إذا قلت: «بعض الحيوان ليس بإشسان»، فالذي صدق عليه الحيوان — أعني ذات الموضوع^٣ في الحقيقة — هو الفرس و الحمار و الثور؛ فإذا جعلت ذات

١. ت: - و إن.

٢. از جمله ارموى در المطالع، ص ١٧٢؛ خونجى در كشف الأسرار، ص ١٢٢.

٣. ت: - الموضوع.

الموضوع محمولاً في العكس جاز «بعض الإنسان ليس بحيوان»، يعني الفرس والحمار والثور؛ ويصدق العكس حينئذ كلياً أيضاً، وهو «لا شيء من الإنسان بحيوان»، والحيوان هو الفرس والحمار والثور وهم ذات الموضوع؛ فكأنك^١ قلت: «لا شيء من الإنسان بهذه الأنواع»؛ وأمثال هذا العكس لا يفتي في العلوم شيئاً؛ فثبت أن المراد بالطرفين عنوان الموضوع ونفس المحمول.

ومن هذا التحقيق يظهر فساد قول من قال: العكس هو أن يجعل المحكوم عليه محكوماً به، والمحموم به محكوماً عليه؛ فإنك إذا قلت: «كل ج ب»، كان المحكوم عليه الذات التي صدق عليها الجيم، والمحموم به نفس الباء؛ فإذا عكست القضية الكلية إلى الجزئية فقلت: «بعض ج» صار المحكوم عليه الذات التي صدق عليها الباء، والمحموم به نفس الجيم؛ وكنا قلنا: إنه تبديل الطرفين، يعني عنوان الموضوع ونفس المحمول. فالمحموم عليه الذات التي صدق عليها العنوان، لا نفس العنوان؛ على أنه قد يكون العنوان نفس الذات؛ والشرطيات لا تدخل في هذا التعريف أيضاً؛ فقد وقع فيما هرب منه.

عكس السوالب السبع الكلية

فالسوالب السبع الكلية لا تنعكس، وهي الوجوديتان والممكنتان والوقتيتان والمطلقة العامة؛ لكون الوقتية أخصها، وهي غير منعكسة؛ لصدق قولنا: «لا شيء من القمر بقمر منخفض وقت التربيع لا دائماً»، وامتناع صدق عكسه بأعم الجهات وهو «لا شيء من القمر المنخفض بقمر لا دائماً»، لكون كل قمر منخفض^٢ فهو قمر بالضرورة.

و فائدة تكريرنا للـ«قمر» أننا لو قلنا - كما هو المشهور - : «لا شيء من القمر بمنخفض لا دائماً» ثم قلنا: «و عكسه كاذب» وهو «لا شيء من المنخفض بقمر لا دائماً» أمكن منعه؛ لأن المنخفض الذي ليس بقمر وإن كان وجوده

٢. الشيء، ص ١٢٧: «كل منخفض فهو قمر».

١. ب، ت: فإنك.

ممتنعاً، لكنّه بحالة لو وجد كان منخسفاً؛ فيصدق في عكسه بعض المنخسف ليس بقمر؛ وأما على ما ذكرنا فلا يمكنه أن يقول ذلك؛ لأنّ المنخسف الذي هو قمر امتنع أن لا يكون قمراً - كان وجوده ضرورياً أو لم يكن - لكون كل قمر فهو قمر بالضرورة^١؛ وإذ لم ينعكس الأخصّ لم ينعكس الأعمّ؛ إذ لو انعكس الأعمّ لانعكس الأخصّ لكون العامّ لازماً، والعكس لازم، ولازم اللازم لازم، فعكس العامّ لازم للخاص، من غير عكس. ولا يلزم من انعكاس الخاصّ إلى شيء انعكاس العامّ، إذ الخاصّ غير لازم للعامّ؛ فلا يكون لازمه - وهو العكس - لازماً للعام. فعلم أنّه إذا انعكس الأعمّ انعكس الأخصّ؛ ونعكسه بعكس النقيض إلى قولنا: «إذا لم ينعكس الأخصّ لم ينعكس الأعمّ» وهو المطلوب.

وكذلك المنتشرة، فإنّه يصدق بالضرورة «لا شيء من الإنسان بمتنفس»، وعكسه باطل، وهو «بالضرورة لا شيء من المتنفس بإنسان»؛ بل «بعض^٢ المتنفس إنسان بالضرورة».

[عكس السوالب الجزئية السبعة]

وأما سوالب جزئيات السبعة فلا تنعكس؛ بعين هذا البرهان وذكر المثال جزئياً، وذلك أنّه يصدق «بعض القمر ليس بقمرٍ منخسف وقت التربيع لا دائماً»، وعكسه كاذب، وهو «بعض القمر المنخسف ليس بقمر لا دائماً» بأعمّ الجهات.

وأما السالبة الجزئية الضرورية والدائمة والعاقّتان، فلعلّما كانت الضرورية أخصّها وهي غير منعكسة، فالثلاثة غير منعكسة^٣؛ لِمَا علمت أنّه إذا لم ينعكس الأخصّ لم ينعكس الأعمّ.

أما عدم انعكاس الضرورية، فلأنّه يصدق «بعض الحيوان ليس بإنسان»

١. ت: أو لم يكن يكون قمرًا بالضرورة. ٢. ت: - بل بعض.

٣. ب، ت: - فالثلاثة غير منعكسة.

و العكس يكذب بأعمّ الجهات و هو «بعض الإنسان ليس بحيوان»، لأنّ «كل إنسان حيوان بالضرورة».

و يبقى من السوالب الجزئية الخاصتان و قد ظهر للمتأخرين عكسهما:
أما العرفية الخاصة، فلأنّه إذا صدق «بعض ج ليس ب مادام ج لا دائماً»،
وجب أن يصدق العكس، و هو «بعض ب ليس ج مادام ب لا دائماً»، و ذلك
بالافتراض؛ لأنّنا نفرض في القضية الأصلية البعض الذي هو ج و ليس هو ب
مادام ج لا دائماً، د، فيصدق حينئذ ثلاث مقدمات: الأولى «كل د ج» بحكم
الافتراض؛ و الثانية «كل د ب»، لأنّنا قيّدنا الأصل بالادوام الذي هو عبارة عن
بعض ج ب، و د هو ذلك البعض من ج، و ج ب، فكل د ب؛ و الثالثة أنّ د ليس ج في
جميع أوقات كونه ب، و إلّا لصدق كون د ج في شيء من أوقات ب، فيلزم أن يكون
د ب في شيء من أوقات ج، و كان د ليس ب في جميع أوقات ج بحكم أصل القضية،
و كون د ج بحكم الافتراض؛ و إذا صدق الباء و الجيم على د - على ما قرّر في
المقدمتين الأوليين - و تباينا في د - على ما قرّر في المقدمة الثالثة - صدق
«بعض ب ليس ج مادام ب لا دائماً» و هو العكس المطلوب.

برهان آخر لهم على انعكاس الخاصّتين: إذا قلنا: «بعض ج ليس ب مادام ج
لا دائماً» و جب أن يصدق العكس كنفسه، و هو «بعض ب ليس ج مادام ب لا
دائماً»، لأنّنا نفرض ذلك البعض من ج، د، فيصدق مقدمات ثلاثة: «كل د ب» و «كل د
ج»، و هما المقدمتان المذكورتان و قد مرّ بيانهما، و الثالثة و هي «لا شيء من د ب
مادام ج» و بيانها أنّ «د ج، و ج ليس ب مادام ج د ليس ب مادام ج»، و يلزم من
صدق الثلاثة أن تصدق مقدمتان أخريان:

الأولى، هي قولنا: «بعض ب د بالفعل»^٢، و الثانية «لا شيء من د ج مادام ب
لا دائماً» و ينتج المقدمتان من الشكل الأوّل «بعض ب ليس ج مادام ب لا دائماً» و
هو العكس المدّعى صحة لزومه.

٢. ب: - الأولى هي قولنا: «بعض ب د بالفعل».

١. ب، ت: - فكل د ب.

و أما بيان الصغرى، فلأنها لو لم تصدق لصدق نقيضها وهو «لا شيء من ب دائماً» وانعكست كنفسها إلى قولنا: «لا شيء من د دائماً» وكان «كل د ب بالفعل» بحكم الافتراض؛ هذا خلف.

و أما بيان الكبرى، وهي «لا شيء من د ج مادام ب لا دائماً»، فلأنها لو لم تصدق لصدق المفهوم المردّد بين نقيضي جزئها وهو «إما بعض د ليس ج دائماً» أو «بعض د ج حين هو ب» وهما كاذبان. أمّا كذب «بعض د ليس ج دائماً» فلصدق نقيضه وهو «كل د ج بالفعل» بحكم الافتراض؛ و أمّا كذب «بعض د ج حين هو ب» فلو لم تكذب لصدقت وانضمت إلى كبرى صادقة في نفس الأمر وهي «كل ج ب^١ حين هو ب» فهو ب حين هو ج هكذا: «بعض د ج حين هو ب، و كل ج ب^٢ حين هو ب، فهو ب حين هو ج» و أنتجت المقدمتان من الأوّل «بعض د ب حين هو ج»، و كان لنا بحكم الافتراض: «لا شيء من د ب مادام ج» - وهي المقدمة الثالثة - وهي مناقضة لهذه النتيجة؛ هذا خلف؛ فالصغرى كاذبة.

و كذلك الحكم في المشروطة الخاصة من غير تفاوت إلا في زيادة قيد «الضرورة».

و يبقى من السوالب الكلية ستة؛ فالضرورة والدائمة والعامتان منها ينعكس كل منها كنفسها في الكم والجهة.

البرهان على عكس السالبة الكلية الضرورية والدائمة

أما الضرورية والدائمة، فنذكر البرهان على الضرورية وقس عليه الدائمة: فإذا صدق: «بالضرورة لا شيء من ج ب»، صدق «بالضرورة لا شيء من ج» وإلا لزم صدق نقيضه مع الأصل وهو «بعض ج ب بالإمكان العام»، و صدقه مع الأصل يستلزم صدق لازمه معه أيضاً، و لازم النقيض الذي هو

٢. ب: - هو.

١. ن: ب.

٢. ن: ب.

«بعض ب ج بالإمكان» هو إمكان حصول ج ل ب بالفعل؛ إذ الممكن لا يلزم من فرض وقوعه بالفعل محال؛ فيصدق مع الأصل هكذا: «بعض ب ج بالفعل» و «بالضرورة لا شيء من ج ب» و ينتج من الأول: «بعض ب ليس ب بالضرورة» و هو محال؛ و المحال^١ إنما لزم من ضمّ نقيض العكس إلى الأصل؛ فالعكس حقٌّ. و استدلوا بهذا البرهان على أن الدائم في الكليات ضروري، فقالوا: إذا صدق «دائماً لا شيء من ج ب» صدق بالضرورة «لا شيء من ج ب» و إلا لصدق نقيضه مع الأصل و هو «بعض ب ج بالإمكان العام» فأمكن صدق لازمه أيضاً مع الأصل؛ لأن صدق^٢ الملزوم مع الشيء يستلزم صدق لازمه معه و هو ثبوت الجيم للباء بالفعل؛ فيصدق «بعض ب ج بالفعل» و «لا شيء من ج ب بالضرورة» فينتج «بعض ب ليس ب بالضرورة» و هو محال.

و هكذا حكم الموجبة الكلية الدائمة.

و الشيخ^٣ استدلّ على انعكاسها كنفسها، بأنه إذا صدق «بالضرورة لا شيء من ج ب» صدق «بالضرورة لا شيء من ج ب»، و إلا صدق نقيضه و هو «بعض ب ج بالإمكان العام» مع «لا شيء من ج ب بالضرورة» الذي هو الأصل مجعولاً كبيراً، لينتج من الأول: «بالضرورة بعض ب ليس ب» و هو محال؛ وهذا حُبني على رأي الأوائل في إنتاج الصغرى الممكنة في الأول؛ و المتأخرون برهنوا على امتناعه؛ فسقط الاحتجاج.

و احتج فخر الدين^٤ على انعكاسها كنفسها، بأنه إذا صدق: «بالضرورة لا شيء من ج ب» يكون معناه عدم اجتماع الجيم و الباء في شيء من الذات؛ فإذا امتنع اجتماع الباء مع الجيم امتنع اجتماع الجيم مع الباء أيضاً؛ لأن المنافاة بين الشئيين إنما تتحقق من الجانبين، فيلزم أن يصدق «بالضرورة لا شيء من ج ب»

١. ب: - صدق.

٢. ت: - و المحال.

٣. الشنار، المنطق، القياس مقالته ٢، فصل ١، ص ٧٦ با شرح و تفصيل شهروزى.

٤. يعنى سالبه كلية ضروريه. ٥. منطق الملخص، مصص ١٩٢ - ١٩٣.

و هو العكس^١ المطلوب.

و فيه خلل من قبل أن قولنا: «بالضرورة لا شيء من ج ب»، ليس معناه عدم اجتماعهما في شيء من الذات مطلقاً، بل معناه و المراد عدم اجتماعهما في الذات التي صدق عليها أنها ج، و مطلوبنا في العكس الذي هو «لا شيء من ب ج» استحالة اجتماعهما في الذات التي صدق عليها الباء بالفعل؛ و الأول غير مستلزم للثاني فسقط هذا الاستدلال أيضاً.

ثم المناقاة التي في الأصل^٢ هي بين ذات الجيم و وصف الباء، و المناقاة المطلوبة في العكس هي بين ذات الباء و وصف الجيم، و المغايرة بينهما ظاهرة.

و الطريق الأصح في عكس الضرورية ما ذكرناه أولاً.
و يستعمل هذا البرهان في الدائمة مع مزيد برهان آخر^٣ و هو «الافتراض»، و ذلك أن يفرض موضوع نقيض العكس و هو «بعض ج ب بالفعل» شيئاً معيناً و ليكن د، فـ «د ج» و «د ب»، «فبعض ج ب بالفعل» من الثالث، و كان «لا شيء من ج ب دائماً» في الأصل؛ هذا خلف؛ و لا يتم^٤ هذا في الضرورية، لصيرورة الصغرى في الأول ممكنة.

[عكس السالبة المشروطة العامة]

و أما المشروطة العامة، فيمكن معرفة عكسها ممّا مرّ، و لكن نقول احتياطاً: إذا قلنا: «بالضرورة لا شيء من ج ب مادام ج» و جب أن تنعكس كنفسها، و هو «بالضرورة لا شيء من ج ب مادام ب»، و إلا فيلزم صدق نقيضه و هو «بعض ج ب في بعض أوقات كونه ب» مع الأصل، فأمكن ثبوت بـ ج بالفعل؛ إذ الممكن يجوز فرض وقوعه، فأمكن حينئذ صدق «بعض ج ب بالفعل حين هو ب»

١. ت: من ج ب ليس معناه عدم المطلوب.

٢. ت: الأول.

٣. ت: و يتم.

٤. ت: - آخر.

المفروض صغرى مع الأصل، المجعل كبرى، لأنه لازم نقيض العكس، و لازم اللازم لازم و تنتج المقدمتان من الأول: «بعض ب ليس ب حين هو ب» و هو محال؛ فالمحال لازم لإمكان صدقهما، فصدقهما محال.

و بعض المتأخرين ذكر برهاناً آخر على انعكاسها و حاصله أنه إذا صدق: «بالضرورة لا شيء من ج ب مادام ج» فإن معناه كون وصف الباء يستحيل حصوله لذات الجيم في جميع أوقات حصول^١ وصف الجيم؛ و حينئذ يلزم من الجانب الآخر استحالة حصول وصف الجيم لوصف الباء في جميع أوقات حصول وصف الباء، إما تقرر في العقل أنه إذا^٢ استحال حصول هذا لذلك^٣ استحال حصول ذلك لهذا؛ فإن المناقاة إنما تتحقق من الجانبين، فيلزم مناقاة الباء لوصف الجيم، فيمتنع عند ذلك حصول الجيم لكل ذات حصلت البائية له، مادامت موصوفة بالبائية؛ و يلزم من ذلك صدق المدعى أنه عكس، و هو «بالضرورة لا شيء من ب ج مادام ب».

و فيه خلل؛ لأن الجيم إذا امتنع حصول الباء له مادام موصوفاً بالجيم، فلا يلزم من ذلك امتناع حصول الجيم للباء مطلقاً و مناقاته له؛ وإنما يلزم مناقاته في الذات التي صدق عليها أنها ج بالفعل، و يستلزم ذلك مناقاة الباء للجيم في تلك الذات - أعني ج - بعين ما ذكرتم أن المناقاة إنما تتحقق من الجانبين؛ و لا يلزم من ذلك صحة المدعى الذي هو مناقاة الباء للجيم في الذات التي صدق عليها أنها ب بالفعل، و ذلك هو مطلوبنا في العكس؛ و أيضاً فلأن صدق الأصل و هو «بالضرورة لا شيء من ج ب مادام ج» يوجب مناقاة ذات الجيم لوصف الباء في جميع أوقات وصف الجيم؛ و الذي تطلبه في العكس هو مناقاة ذات الباء لوصف الجيم في جميع أوقات وصف الباء؛ و لا يستلزم أحدهما الآخر، بل^٤ هما متغايران.

١. ب: ت: لعنا.

٢. ب: - بل.

٣. ن: حصوله.

٤. ت: ب: كذلك.

[عكس السالبة العرفية العامة]

و أمّا العرفية العامة، فيدل على انعكاسها كنفسها و جهان:

الأول، أنه إذا صدق «لا شيء من ج ب مادام ج»، صدق: «لا شيء من ب ج مادام ب» و إلا «فبعض ب ج في بعض أوقات كونه ب» فنجعله صغرى، و أصل القضية كبرى، فينتج من الأول: «بعض ب ليس ب في بعض أوقات كونه ب» و هو محال.

الثاني، «الافتراض»: فإذا صدق «لا شيء من ج ب مادام ج»، صدق «لا شيء من ب ج مادام ب» و إلا «فبعض ب ج في بعض أوقات كونه ب»، فليفرض ذلك البعض معيناً و ليكن د، فيصدق أن «د ج حين هو ب» و «د ب حين هو ج» و ينتج القياس «بعض ج ب حين هو ج» و كان «لا شيء من ج ب مادام ج» هذا خلف.

[عكس السالبتين الكلّيتين الخاصّتين]

و أمّا الخاصّتان، فينعكس كل منهما إلى عامّتهما، مقتيداً بالادوام في البعض؛ و لنقرّر ذلك في العرفية الخاصّة و يقاس عليها المشروطة الخاصّة: فإذا قلنا: «لا شيء من ج ب مادام ج لا دائماً» فهي مركبة من عرفية عامة و هي «لا شيء من ج ب مادام ج»، و بيّنا انعكاسها كنفسها، و لازم العام لازم للخاص، فالخاصّة تنعكس إلى العامّة؛ و من مطلقة عامة موجبة و هي «كل ج ب بالفعل» و تنعكس إلى «بعض ب ج بالفعل»، و هو عبارة عن لا دوام في البعض، فلو لم يصدق «لا دائماً في البعض» أي «بعض ب ج بالفعل» لصدق نقيضه و هو الدوام في الكل و هو «لا شيء من ب ج دائماً»، و انعكس كنفسه، و هو «لا شيء من ج ب دائماً» و كان^٢ في الأصل «كل ج ب بالفعل»؛ هذا خلف.

و أيضاً نجعل الأصل صغرى، و نقيض العكس^٣ كبرى، هكذا: «كل ج ب

٢. ب، ت: فكان.

١. ب: أنه إذا.

٣. ت: الأصل.

بالفعل» و «لا شيء من ج دائماً» لينتج من الأول: «لا شيء من ج ج»؛ و هو محال. وإذا صدق عكس العامة و هو «لا شيء من ج مادام ب» و عكس المطلقة العامة و هو «بعض ج بالفعل» و جب أن يصدق المدعى في العكس، و هو «لا شيء من ج مادام ب لا دائماً» في البعض، و لاتنعكس كنفسها، أي إلى عامتها مقيدة باللا دوام في الكل؛ فإنه يصدق «لا شيء من الكاتب ساكناً مادام كاتباً لا دائماً» و لا يصدق في عكسه «لا شيء من الساكن بكاتب مادام ساكناً لا دائماً» في كل الأفراد؛ فإنَّ بعض أفراد الساكن يسلب عنه الكتابة دائماً، كالأرض^٢.
فهذه أحكام السوالب الكلية و الجزئية.

[عكس الموجبات]

و أمّا الموجبات - كلية كانت أو جزئية - تنعكس جزئية^٢ في الكم، لا كلية، لجواز كون المحمول أعم من الموضوع؛ فعند العكس كلية يصير الخاص محمولاً على كل أفراد العام كقولك: «كل إنسان حيوان» فإذا انعكس كلياً إلى «كل حيوان إنسان» فيصير الإنسان محمولاً على كل فرد من أفراد الحيوان، كالفرس و الحمار و غيرهما، و هو محال.

و أمّا في الجهة، فالضرورية و الدائمة و العاقباتان و الصينية المطلقة تنعكس كلها إلى الحينية المطلقة؛ لأنَّ الحينية تنعكس كنفسها، و هي أعمها؛ وإذا انعكس الأعم إلى شيء انعكس الأخص إليه لما بيتا؛ فلنذكر البرهان على انعكاس الحينية المطلقة و قس الباقي عليها؛ فإذا صدق «كل ج ب» أو «بعضه في بعض أوقات كونه ج» صدق العكس، و هو «بعض ج في بعض أوقات كونه ب» و إلا لصدق نقيضه و هو «لا شيء من ج مادام ب» و انعكس إلى «لا شيء من ج ب مادام ج» و كان في الأصل «كل ج ب في بعض أوقات كونه ج»، أو «بعضه» فهو مناقض للجزئية و مضاد للكلية؛ هذا خلف.

٢. ت: كالذمن (ظاهراً: كالزمن).

١. ت: بساكن.

٣. ت: - جزئية.

و إن ضمنت النقيض إلى الأصل هكذا: «كل ج ب» أو «بعضه في بعض أوقات كونه ج» و «لا شيء من ج مادام ب» أنتج القياس: «لا شيء من ج مادام ج» و هو سلب الشيء عن نفسه و هو محال.

و أما الوقتيتان و الوجوديتان و المطلقة العامة فتنعكس الخمسة إلى المطلقة العامة، لأنَّ المطلقة أعمّها و تنعكس كنفسها؛ و الأربع الباقية أخصّ منها؛ و قد بينّا أنّه إذا انعكس الأعمّ انعكس الأخصّ؛ و استعمل برهانَ المطلقة العامة في الكل؛ فإذا صدق: «كل ج ب أو بعضه بالفعل» صدق «بعض ج بالفعل» و إلّا لصدق نقيضه و هو «لا شيء من ج دائماً» و انعكس إلى «لا شيء من ج دائماً»، و هو مصادّ للأصل الكلي و مناقض للجزئي؛ فيلزم صدق النقيضين و هو محال. و إن جعلته كبرى للأصل هكذا: «كل ج ب بالفعل» و «لا شيء من ج دائماً» أنتج القياس سلب الشيء عن نفسه و هو «لا شيء من ج دائماً» و هو محال؛ و بالافتراض، و هو أنّا نفرض البعض من ب الذي هو ج بالفعل دف «دب» و «دج بالفعل» و ينتج «بعض ج ب بالفعل»، و هو المدعى أنّه عكس.

و أما الخاصتان فإنّهما تنعكسان إلى الحينية المطلقة مقيدة باللا دوام: أما الأول، فلكون كل منهما أخصّ من عامته المنعكسة إليها؛ فهو لازم لعامتيهما فيلزمهما أيضاً.

و أما الثاني، و هو التقييد باللا دوام، فلأنّه^١ إذا صدق «كل ج ب مادام ج لا دائماً» وجب أن يصدق «بعض ج ب في بعض أوقات كونه ب» و هي الحينية المطلقة اللازمة للخاصتين.

و أمّا تقييدنا الحينية^٢ باللا دوام، و ذلك أنّا نفرض البعض من ب الذي هو ج في بعض أوقات كونه ب معيناً، وليكن د، فيصدق: «دب» و «دج» و «لا شيء من د ج بالفعل» الذي هو عبارة عن لا دوام؛ إذ لو لم يصدق صدق نقيضه و هو «بعض د ج دائماً»؛ فإن قرنته بالجزء الإيجابي من الأصل كذا: «بعض د ج دائماً» و «كل ج ب

٢. ت: - الحينية.

١. ب: فإنّه.

مادام ج « أنتج القياس «بعض د ب دائماً»؛ و إن قرنته بالجزء السلبي من الأصل أعني المطلقة التي هي عبارة عن اللادوام كذا: «بعض د ج دائماً» و «لا شيء من ج ب بالفعل» فينتج أنّ ذلك البعض من د الذي كان ب دائماً ليس ب بالفعل، فيلزم اجتماع النقيضين و ذلك محال؛ فهذا حكم الكليتين.

فإن كانتا جزئيتين، فذلك يكون العكس مقيداً باللدوام؛ لأنّه إذا صدق «بعض ج ب مادام ج لا دائماً» و جب أن يصدق «بعض ب ج في بعض أوقات كونه ب لا دائماً»، فليفرض ذلك البعض من ب الذي هو ج معيناً، وليكن د، فيصدق إنّ «د ج في بعض أوقات كونه ب» لما مرّ و «د ليس ج بالفعل» الذي هو عبارة عن لا دوام؛ فلو لم تصدق هذه المطلقة صدق نقيضها و هو «كون د ج دائماً» و «د ب دائماً»، لكون البائية دائمة بدوام الجيمية؛ و إذا صدق «د ج في بعض أوقات كونه ب» و «ليس ب ج بالفعل» صدق العكس و هو: «بعض ب ج في بعض أوقات كونه ب لا دائماً» و هو المطلوب.

و كذلك الحكم في المشروطة الخاصة.

و أمّا للممكنتان، فسواء كانتا كلية أو جزئية، تنعكسان إلى الممكنة العامة؛ لأنّه إذا صدق «كل ج ب أو بعضه بأحد الإمكانين» صدق «بعض ب ج بالإمكان»، و إلّا لصدق نقيضه و هو «لا شيء من ج ب بالضرورة»، فينعكس إلى «لا شيء من ج ب بالضرورة»، و كان «كل ج ب أو بعضه بالإمكان» فهو ضده، إن كان الأصل كلياً، و نقيضه إن كان جزئياً؛ هذا خلف.

فهذه عكوس جميع القضايا السوالب و الموجبات الكلية و الجزئية، إذا كان الموضوع مأخوذاً بحسب الخارج؛ و أمّا إذا كان الموضوع مأخوذاً بحسب الحقيقة:

عكس السوالب السبع التي لاتنعكس كلية

فالسوالب السبع التي لاتنعكس و هي الوقتيتان و الوجوديتان و

الممكنتان و المطلقة العامة، ينعكس كل واحدة منها سالبة جزئية دائمة.

و أما ^١ **المطلقة العامة**، فلأنه إذا صدق «لا شيء من ج ب بالفعل» صدق «بعض ب ليس ج دائماً» لوجوب صدق مقدمتين: الأولى، «كل ما هو ب دائماً ب بالفعل»؛ و الثانية «لا شيء من ب دائماً ج دائماً»؛^٢ و ينتجان من الثالث المدعى و هو «بعض ب ليس ج دائماً» و هو المطلوب؛ و الصغرى فظاهرة^٣ لكون «كل ما هو ب دائماً فهو ب بالفعل» أي يصدق عليه أنه ب في وقت؛ و الكبرى إن لم تصدق، أعني «لا شيء من ب دائماً ب ج دائماً» صدق نقيضها و هو «بعض ب دائماً ج بالفعل»، فيجعل صغرى لأصل القضية و هو «لا شيء من ج ب بالفعل»، فينتجان «بعض ب دائماً ليس ب بالفعل»، و أنه محال.

و أما **الممكنة العامة**، فلأنه إذا صدق «لا شيء من ج ب بالإمكان العام» صدق «بعض ب ليس ج دائماً»، لوجوب صدق المقدمتين المذكورتين، لكن مع تقييد موضوعي المقدمتين بالضرورة هكذا: «كل ما هو ب بالضرورة ب بالفعل» و «لا شيء مما هو ب بالضرورة ج دائماً» و ينتجان من الأول «بعض ب ليس ج دائماً» و هو العكس المطلوب؛ و الصغرى فغنية عن البيان؛ و الكبرى إن لم تصدق صدق نقيضها و هو «بعض ب بالضرورة ج دائماً» و «لا شيء من ج ب بالفعل» الذي هو الأصل كذا، لينتج من الأول «بعض ما هو ب بالضرورة ليس ج بالفعل»، و ذلك محال؛ و لما كانت المطلقة أعمّ الفعليات، و الممكنة أعمّ منها، كانت الممكنة أعمّ جميع القضايا^٥، و متى انعكس الأعمّ إلى شيء انعكس الأخص؛ و لتتام^٦ هذا البرهان في الكل من غير تفاوت. هذا حكم السوالب.

١. ت: - ينعكس كل واحدة منها سالبة جزئية دائمة و أما.

٢. ب. ت: - لوجوب صدق مقدمتين: الأولى، كل ما هو ب دائماً ب بالفعل؛ و الثانية لا شيء من ب دائماً ج دائماً.

٣. ت: ظاهرة.

٤. ت: - دائماً.

٥. ن: الفعليات و الممكنة أعمّ جميع القضايا فيهما أعمّ جميع القضايا.

٦. ت: لإتمام.

انعكاس الموجبات الكلية الفعلية

و أمّا الموجبات الكلية الفعلية، فينعكس جميعها إلى موجبة جزئية ضرورية:

أما المطلقة العامة، فإذا صدق «كل ج ب بالفعل»، صدق «بعض ج بالضرورة» و إلا لصدق نقيضه وهو «لا شيء من ج بالإمكان العام»، و ينعكس كما ذكرنا إلى «بعض ج ليس ب دائماً»، و كان الأصل «كل ج ب بالفعل»؛ هذا خلف.

برهان آخر: إذا صدق «كل ج ب بالإطلاق العام»، صدق «بعض ج بالضرورة»، و إلا لصدق نقيضه وهو «لا شيء من ج بالإمكان العام» و نجعلها كبرى لقولنا: «كل ما هو ج بالضرورة فهو ب بالفعل» و «لا شيء من ج بالإمكان» لينتج: «لا شيء مما هو ج بالضرورة ج بالإمكان العام» و هو محال. بيان الصغرى أن «كل ما هو ج بالضرورة فهو ج بالفعل» و نجعله صغرى للأصل و هو «كل ج ب بالفعل» لينتج: «كل ما هو ج بالضرورة فهو ب بالفعل»؛ و إذا انعكست المطلقة، انعكس الكل لعين هذا البرهان؛ أو لأنّ الأعم إذا انعكس انعكس الأخص؛ هذا ما ذكره **الأفضل**^١.

و اعترض عليه **الأثير**^٢ بأنّ المقدمة التي بها يتم البرهان، سواء كان الموضوع مقيداً بالدوام، كقولك: «كل ما هو ب دائماً فهو ب بالفعل»، أو بالضرورة، كقولك: «كل ما هو ب بالضرورة فهو ب بالفعل»، تمنع صدقهما لعدم وجود الموضوع؛ و إنّما يصدقان إذا كان لهما موضوع موجود، و يكون موصوفاً بأنّ أفراده الممكنة تكون ب دائماً أو ب بالضرورة؛ و نحن نمنع ذلك عند كون الموضوع مأخوذاً بحسب الحقيقة، مع اشتراط الإمكان في جميع الأفراد؛ أمّا إذا أخذ على وجه يدخل فيه الممتنع، فيصح انعكاس السوالب السبع

١. كشف الأسرار، صص ١٥٢ - ١٥٧.

٢. كشف الحقائق، ص ١٢١، با شرح و تفصيل شهرزورى.

إلى الجزئية السالبة الدائمة لتتمام البرهان فيها.

و أيضاً لو كانت السوالب السبع منعكسة إلى السالبة الجزئية الدائمة، لَوَجِبَ انعكاس جميع الفعليات الكلية إلى الموجبة الجزئية الضرورية بالبرهان المذكور؛ وحينئذ لا يمكن أن تصدق الخاصتان في مادة أصلاً، لأنه إذا صدق «لا شيء من ج ب مادام ج لا دائماً»، فكان الجزء السلبي منعكساً إلى قولنا: «لا شيء من ج ب مادام ب» وهو العرفية العامة؛ وكان الجزء الإيجابي منعكساً إلى قولنا: «بعض ج ب بالضرورة»، فيلزم أن تكون القضية صادقة مع الأخص من نقيضها، وهو محال.

و من منوعه^١ أن هذه القضايا إما أن تكون صادقة في نفس الأمر، أو مفروضة الصدق؛ فإن كانت مفروضة الصدق، مثلاً إذا صدق «لا شيء من ج ب مادام ج»، صدق «لا شيء من ج ب مادام ب» وإلا «بعض ج ب في بعض أوقات كونه ب» وينعكس إلى قولنا: «بعض ج ب في بعض أوقات كونه ج»؛ فيلزم اجتماع النقيضين، وأنه محال.

قلنا^٢: لانسلم أن اجتماع النقيضين - على تقدير فرضنا صدق الأصل - محال، فإنه يجوز أن يكون التقدير محالاً، والمحال جاز أن يلزمه محال آخر. و يرد هذا على بعض البراهين أيضاً إذا كان فيها الفرض، كقولك: لو لم يصدق عكس السالبة الضرورية^٣ صدق نقيضها وهو «بعض ج بالإمكان»؛ فإذا فرضنا وقوع الممكن يصير «بعض ج بالفعل»، فيلزم كون ذلك البعض ج و ب، وكان في الأصل «لا شيء من ج ب بالضرورة»؛ هذا خلف.

قلنا: لانسلم أن هذا المحال لازم؛ لأننا عند فرضنا وجود الجيم لبعض ما هو ب، يكون ذلك البعض ج و ب على تقدير وجود الجيم لبعض ما هو ب؛ فيلزم أن

١. ت، (نسخه بدل ن): متبوعه.

٢. ب، ت: قلت؛ كُتِبَ الحاقين، ص ١٢١ با شرح و تفصيل شهرزوري.

٣. ن، ب: + ضرورية.

يكون بعض ج ب على ذلك التقدير؛ وذلك لا يكون مناقضاً لقولنا: «لا شيء من ج ب بالضرورة» في نفس الأمر؛ فافهم ذلك، فهو عصاه التي لا يكاد أن يضعها على عاتقه.

واحدز^١ في العكس و في غيره أن تقول: لو لم يصدق العكس صدق نقيضه، ثم نضمته إلى الأصل فينتج المحال، ثم تقول: المحال لم يلزم من المقدمة الصادقة، فيتعين أن يكون من النقيض، فالنقيض كاذب و العكس صادق؛ فإنه يجوز أن يكون المحال لازماً من المجموع، مع صدق كل واحدة من المقدمتين.

في عكس المتصلات

المشهور أن السالبة الكلية تنعكس كنفسها؛ لأنه إذا صدق «ليس البتة إذا كان آ ب فـج د»، صدق «ليس البتة إذا كان ج د فـآ ب» و إلا صدق «قد يكون إذا كان ج د فـآ ب»، وانضم صغرى إلى الأصل المجهول كبرى، و أنتج القياس من الأول سلْب الشيء عن نفسه و هو «قد لا يكون إذا كان ج د فـج د» و هو كاذب، لصدق نقيضه و هو «كلما كان ج د فـج د».

و أما الموجبة، فسواء كانت كلية أو جزئية، فإنها تنعكس موجبة جزئية؛ لأنه إذا صدق «كلما كان أو قد يكون إذا كان آ ب فـج د»، يصدق «قد يكون إذا كان ج د فـآ ب»، و إلا صدق نقيضه و هو «ليس البتة إذا كان ج د فـآ ب»، و انعكس إلى «ليس البتة إذا كان آ ب فـج د»، و هو مضاد للأصل الكلي و مناقض للجزئي؛ وإن انضم إلى الأصل الكلي هكذا: «كلما كان آ ب فـج د» و «ليس البتة إذا كان ج د فـآ ب» و أنتج القياس: «ليس البتة إذا كان آ ب فـآ ب»؛ و مع الأصل الجزئي «قد لا يكون إذا كان آ ب فـآ ب»، و هما محالان، لصدق «كلما كان آ ب فـآ ب».

و أما السالبة الجزئية، فإنها لاتنعكس؛ فإنه يصدق «قد لا يكون إذا كان هذا حيواناً فهو إنسان» و عكسه كاذب و هو «قد لا يكون إذا كان هذا انساناً فهو

حيوان»، ضرورة أنه «كلما كان انساناً فهو حيوان»؛ وعلته أن الخاص مستلزم للعام كلياً، لا جزئياً؛ هذا حكم اللزومية.

و أما الاتفاقية الموجبة، فسواء كانت كلية أو جزئية، فإنها تنعكس جزئية؛ لأن التالي إذا كان صادقاً في جميع زمان صدق المقدم أو في بعض زمانه، لزم صدقهما معاً في زمان واحد؛ ويلزم من ذلك صدق المقدم في بعض زمان صدق التالي وهو العكس المطلوب؛ وبالحلف أيضاً.

و أما السالبة الكلية، فإنها تنعكس كنفسها؛ فإنه إذا صدق «ليس البتة إذا كان آ ب فج د»، صدق «ليس البتة إذا كان ج د فآ ب»، وإلا لصدق نقيضه وهو «قد يكون إذا كان ج د فآ ب»، وينعكس إلى «قد يكون إذا كان آ ب فج د»، و«كان «ليس البتة إذا كان آ ب فج د»؛ هذا خلف.

و زعم فخر الدين^٢ أن الاتفاقية السالبة إذا كان التالي فيها ممتنعاً فإنها لاتنعكس؛ فإنه يصدق: «ليس البتة كلما كان الإنسان موجوداً فالخلاء موجود»، ولا يصدق عكسه: «ليس البتة كلما كان الخلاء موجوداً فالإنسان موجود».

و فيه نظر؛ فإنه لما كان معنى السالبة الاتفاقية سلب مصاحبة التالي للمقدم، فالمقدم إن كان كاذباً لزم سلب مصاحبة التالي للمقدم. والسالبة الجزئية لاتنعكس للتخلف المذكور.

[عكس المنفصلات]

و أما المنفصلات، فلما لم يتميز التالي فيها عن المقدم بالطبع، بل بالوضع، فلا يتصور فيها العكس؛ لأن تبديل المقدم بالتالي لا يحصل من ذلك قضية مغايرة للأولى^٣.

٢. منطق الملخص، ص ٢٣٦.

١. ب، ت: + قد.

٣. منطق الملخص: إذا.

٢. كشف الحقائق، ص ١٢٣ با شرح و تفصيل شهرزوري.

و بعضهم يطلق لفظ «الانعكاس» عليها؛ لكن نقول: إنه لا فائدة فيه، إما ذكرنا من عدم المغايرة عند العكس.

و أورد بعض المتأخرين إشكالاً على عكس المتصلات بأن قال: إنَّ عكسها مبني على إنتاج القياس المؤلف من المتصلتين اللزوميتين؛ و ذلك إنما يكون إذا كانت الكبرى صادقة على تقدير مقدم الصغرى؛ لكن ذلك ممنوع؛ فإنَّ معنى الكبرى في قولنا: «كلما كان آ ب فج د» و «كلما كان ج د فـهـز» هو استلزام هـ دـهـز في نفس الأمر؛ و صدق هذه الملازمة في نفس الأمر لا يستلزم صدقها أيضاً على تقدير وجود آ ب؛ و إذا كان صدقها غير واجب على ذلك التقدير، لم يكن تالي الصغرى مندرجاً في مقدم الكبرى، فلا يحصل الإنتاج.

و أجيب بأن اندراج الصغرى في الكبرى حاصل لازم؛ لأنَّ مرادنا بالكبرى الكلية الصادقة في نفس الأمر، أن يكون تاليها لازماً لمقدمها، المفروض وجوده في كل زمان و مع كل وضع يعرض له بسبب الأحوال المذكورة؛ و من جملة تلك الأزمنة الزمان الذي فرض فيه مقدم الصغرى موجوداً؛ فثبت اندراج الصغرى في الكبرى؛ و كلما كان الاندراج حاصلًا كان الإنتاج ضرورياً بيّناً.

و احتج بعض علماء العصر على إنتاج القياس المؤلف من المتصلتين اللزوميتين لزوميةً بأن قال: إذا قلنا: «كلما كان آ ب فج د» و «كلما كان ج د فـهـز»، يلزم أن ينتج: «كلما كان آ ب فـهـز»؛ فلو لم يصدق استلزام آ ب، هـز، صدق عدم هـ ز بعض أوقات صدق آ ب؛ فالوسط - الذي هو ج د - حينئذ لا يخلو إما أن يصدق في تلك الأزمنة؛ أو لا يصدق؛ فإن صدق لزوم كذب الكبرى، لأنَّه كان مستلزماً لهـ ز، و الآن صار مستلزماً لعدمه؛ و إن كذب لزوم كذب الصغرى، لاستلزام آ ب فج د الصادق؛ و هما محالان، فالنتيجة حقة.

و هذا ضعيف؛ فإنَّ لو فرضنا النتيجة المذكورة كاذبةً لا يلزم من ذلك أن يكون مقدّمها صادقاً مع عدم تاليها في بعض الأزمنة؛ فإنَّ كذب الموجبة

للزومية غير منحصر في ذلك؛ بل قد يكون^١ بكذب المقدم و التالي معاً، و قد تكذب بكذب^٢ المقدم فحسب؛ و حينئذ لا يتم البرهان بأنه لو لم تصدق النتيجة لزم صدق عدم التالي في بعض زمان صدق المقدم؛ لجواز أن يكون على أحد الوجهين الباقيين.

برهان آخر على إنتاج المتصلة للزومية: و ذلك أن الكبرى إذا كانت صادقة على تقدير مقدم الصغرى حصل الإنتاج؛ أما كون الكبرى صادقة على ذلك التقدير، فلأن الكبرى لو لم تصدق على ذلك التقدير، لكان مقدم الكبرى موصوفاً بصفة لم يتصف بها تالي الصغرى، لأن مقدم الكبرى موصوف بالملزومية لتاليها لصدقه في نفس الأمر؛ و أما تالي الصغرى فغير موصوف باللزومية لتالي الكبرى، لأن التقدير كذب الكبرى على تقدير مقدم الصغرى، فلا يتحد الوسط حينئذ، بل يتغاير، لكون مقدم الكبرى موصوفاً بصفة لم يتصف بها تالي الصغرى، فلا تحصل النتيجة؛ لكن الكلام الذي مرّ إنما هو قياس اتحد فيه الوسط من جميع الوجوه.

و أوردوا عليه بأن معنى الكبرى الصادقة في نفس الأمر، هو أن يكون المقدم فيها ملزوماً لتاليها في جميع الأزمنة المفروض وجوده فيها، مع كل وضع يعرض له في الأحوال؛ فلا يلزم من صدق الكبرى على هذه الصفة على تقدير مقدم الصغرى أن يكون تالي الصغرى ملزوماً لتالي الكبرى؛ بلى لو كان مقدم الكبرى ملزوماً لتاليها في نفس الأمر على تقدير ما، لصدق كون الكبرى، إذا كانت بالصفة المذكورة، أن يكون تالي الصغرى حينئذ ملزوماً لتالي الكبرى؛ ولكن ليس الأمر كذلك، بل المراد^٣ والمصطلح أن يكون المقدم ملزوماً للتالي في جميع الأزمنة التي فرض وجود المقدم فيها، مع كل وضع يعرض له في الأحوال، على حسب ما قرّناه.

١. ب، ت: - يكذب.

٢. ب، ت: يصدق.

١. ت: يكذب.

٢. ن، ب: + كلّي.

٣. ت: - و.

في عكس النقيض

في عكس النقيض

[كلام الشيخ في عكس النقيض]

عَرَفَهُ الشَّيْخُ^١ بِأَنَّهُ أَخَذَ مَا يَنَاقِضُ الْمَحْمُولَ فَيَجْعَلُ مَوْضُوعًا، وَمَا يَنَاقِضُ الْمَوْضُوعَ فَيَجْعَلُ مَحْمُولًا، مَعَ حِفْظِ الْكَيْفِيَّةِ وَبَقَاءِ الصَّدْقِ وَالْكَذْبِ بِحَالِهِ^٢.

قال^٢: «والموجبة الكلية تنعكس كنفسها^٤ في الكم. فإِنَّهُ إِذَا صَدَقَ: «كل إنسان حيوان»، صدق: «كل ما ليس بحيوان ليس بإنسان»، وإِلَّا لَصَدَقَ نَفِيسُهُ وَهُوَ «ليس بعض ما ليس بحيوان ليس بإنسان»؛ وَيُلْزَمُهُ «بعض ما ليس بحيوان إنسان»؛ وَيَنعْكَسُ إِلَى «بعض الإنسان ليس بحيوان» وَقد كَانَ «كل إنسان حيوان»؛ هَذَا خَلْفٌ.

قلنا: لانسلم أنه إذا صدق «ليس بعض ما ليس بحيوان ليس بإنسان»

۱. النقاء، المنطق، القياس، ج ۲، ص ۹۳ یا شرح و تفصیل شهرزوری.

۲. قید «مع حفظ کیفیة و بقاء الصدق و الکذب بحال» تفسیر شهزوری است از مثالی که شیخ ذکر کرده است. خونجی و ابهری این قید را از قول شیخ ذکر نکرده اند.

۳. تحلیل و تفسیری است از مثالی که شیخ ذکر کرده است و توسط خونجی در کشف الأسرار، ص ۱۶۰ نیز شرح داده شده و شهرزوری نیز بر آن افزوده است.

۴. ت: + مِمّا؛ ب، ن: + لَهَا و ظاهراً زائد است.

۵. برگرفته است از کشف الحقایق، ص ۱۲۶ و کشف الأسرار، ص ۱۶۰.

و يجب أن يصدق «بعض ما ليس بحيوان إنسان»، لأنَّ الأولى سالبة معدولة و الثانية موجبة محصلة المحمول؛ و السالبة أعمّ من الموجبة؛ و لا يلزم من صدق الأعمّ صدق الأخص.

و السالبة الكلية تنعكس جزئية - على رأيه^١ - فإذا صدق: «لا شيء من الإنسان بحجر»، صدق: «بعض ما ليس بحجر إنسان»، و إلاّ صدق نقيضه و هو «لا شيء مما ليس بحجر إنسان» و انعكس إلى «لا شيء من الإنسان ليس بحجر»، و قد كان «لا شيء من الإنسان بحجر»؛ هذا خلف. و قد خالف في هذا تعريفه لعكس النقيض، حيث جعل عين الموضوع محمولاً دون نقيضه.

و أيضاً، فلأنّ قولنا: «لا شيء من الإنسان ليس بحجر» مع الأصل، و هو «لا شيء من الإنسان بحجر»، ليس بخلف؛ لجواز اجتماعهما على الصدق عند عدم الموضوع؛ لكون الأصل سالبة بسيطة، و عكس النقيض سالبة معدولة؛ و السالبة لا تستدعي وجود الموضوع، فيمكن اجتماعهما.

و أمّا الموجبة الجزئية - على رأيه^٢ - فتنعكس جزئية؛ لأنّه إذا صدق: «بعض الحيوان إنسان»، صدق «بعض ما ليس بإنسان ليس بحيوان» لإمكان وجود موجودات أو معدومات^٣ خارجة عن الموضوع و المحمول؛ فإنّنا نجد في مثالنا هذا، الحجر و الشجر و السماء و الأرض و غيرها خارجة عن الحيوان و الإنسان و كذلك العدمات؛ فيصدق: بعض ما ليس بإنسان من هذه الأشياء ليس بحيوان بالضرورة.

قلنا^٤: مسلم^٥ أنّنا نجد موجودات أو معدومات خارجة عن الموضوع و المحمول - كما في هذه المادة و في كثير من المواد - أمّا كون ذلك مطرداً في كل

١. برداشتی است از مثالی که شیخ ذکر کرده است.

٢. برداشتی است از مثالی که شیخ ذکر کرده است.

٣. ت: - أو معدومات.

٤. برگرفته است از کشف الحقایق، ص ١٢٦؛ شرح و تفصیل مثالها از شهرزوری است.

٥. ت: لانسلم.

مادة فممنوع؛ فإن قول القائل: «بعض ما هو مسلوب الضرورة عن أحد الطرفين فهو واجب الوجود»، مع كوننا لانجد موجودات و لا معدومات خارجة عن الموضوع و المحمول في هذا المثال؛ ضرورة أن كل ما ليس بواجب الوجود يكون مسلوب الضرورة عن أحد الطرفين.

و أما السالبة الجزئية - على رأيه^١ - تنعكس جزئية فإذا صدق: «ليس كل حيوان انساناً» صدق «ليس كل ما ليس بإنسان ليس بحيوان» و إلا صدق نقيضه و هو «كل ما ليس بإنسان ليس بحيوان» و ينعكس إلى «كل حيوان إنسان»؛ هذا خلف؛ و هذا الخلف إنما هو مبني على انعكاس الموجبة الكلية كنفسها؛ و قد أوردنا على برهان انعكاسها شكاً؛ فلا تكون الحجة برهانية بعد ذلك.

إكلام فخر الدين الرازي في عكس النقيض

و أما فخر الدين^٢ فلم يشترط حفظ الكيف بل شرط أن يجعل نقيض كل منهما مكان الآخر؛ قال: فإذا صدق: «كل ج ب بالفعل» صدق «كل ما ليس ب دائماً ليس ج دائماً»؛ و إلا صدق نقيضه و هو «بعض ما ليس ب دائماً ج بالفعل»، و انعكس إلى «بعض ج ليس ب دائماً» و كان في الأصل «كل ج ب بالفعل»؛ هذا خلف. و هو ضعيف؛ إذ لا يلزم من عدم صدق «كل ما ليس ب دائماً ليس ج دائماً» صدق «بعض ما ليس ب دائماً ج بالفعل»، لجواز اجتماعهما على الكذب عند عدم الموضوع، لأنهما موجبتان إحداهما معدولة الطرفين، و الأخرى معدولة الموضوع، و هما يستدعيان وجود الموضوع. و أيضاً، هو شرط أن يكون نقيض المحمول موضوعاً و لم يشترط

١. برداشتی است از مثالی که شیخ ذکر کرده است.

٢. معن الملخص، ص ٢٥٠. بیشتر مطالب و رد نظر رازی برگرفته است از کشف الحقایق، ص ١٢٨، با توضیحات شهرزوری.

«الدوام»: وقد أضاف إليه قيد «الدوام».

و كذلك زعم في العرفية العامة و الضرورية أنَّهما تنعكسان كنفسهما؛ لأنَّ المحمول إذا كان لازماً للموضوع في العرفية، كقولك: «كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً»؛ فيلزم من انتفاء اللازم - الذي هو حركة الأصابع - انتفاء الملزوم.

و قيل^١ بأنَّ ذلك إنما يصدق لو كان انتفاء اللازم و هو «كل ما ليس بمتحرك الأصابع» يصدق على شيء من الموضوعات، حتى يوصف بأنه ليس بكاتب؛ و ذلك ممنوع.

و كذلك الضرورية، فإنَّ الحيوانية إذا كانت ثابتة للإنسانية بالضرورة، فيلزم من انتفاء اللازم - و هو الحيوانية - انتفاء الإنسانية بالضرورة. و صاحب المنع^٢ في العرفية أوردته أيضاً في الضرورية^٣ مع مزيد قيد آخر؛ و هو أننا لانسلم: لأنَّ الشيء الذي صدق عليه انتفاء المحمول يصدق عليه انتفاء الموضوع لابد من البيان^٤.

[عكس النقيض على رأي الكشّي]

و عرّفه الكشّي^٥ بأنه جعلُ مقابل المحكوم عليه بالإيجاب و السلب محكوماً به، مع بقاء الكيف و الصدق و الكذب بحاله؛ و جعلُ^٦ حكم الموجبات في عكس النقيض حكم السوالب في العكس المستوي؛ و بالعكس، حكم السوالب في عكس النقيض حكم الموجبات في العكس المستوي؛ فعلى هذا،

١. قائل ابهرى است در كشف الحقائق، ص ١٢٨.

٢. مقصود ابهرى است در كشف الحقائق، ص ١٢٨.

٣. ب. ت: - فيلزم من انتفاء اللازم و هو الحيوانية انتفاء الإنسانية بالضرورة. و صاحب المنع في العرفية أوردته أيضاً في الضرورية.

٤. كشف الحقائق: أن.

٥. كشف الحقائق: لا بد له من برهان.

٦. كشف الحقائق، ص ١٢٩. أثرى از كشى در دست نيست. ارموى نيز در سطلع الأنوار، ص ١٩٢ سخن كشى را نقل کرده است.

٧. مقصود كشى است.

السوالب السبع الكلية الغير المنعكسة - وهي الوقتيان و الوجوديتان و الممكنتان و المطلقة العامة - لاتنعكس موجباتها الكلية بعكس النقيض للتخلف^١؛ لأنّ الوقتية أخصّها وهي لاتنعكس؛ لأنّه يصدق «بالضرورة كل قمر فهو ليس بمنخسف و قت التربيع لا دائماً»، و لا يصدق عكسه «بعض المنخسف فهو ليس بقمر» بأعمّ الجهات؛ وإذا لم ينعكس الأخصّ لم ينعكس الأعمّ، لما مرّ، و لا يرد على هذا شيء.

و أمّا الضرورية و الدائمة و العامتان، فينعكس كل منها كنفسها؛ أمّا الضرورية، فلأنّه إذا صدق «بالضرورة كل ج ب» صدق «بالضرورة كل ما ليس ب ليس ج»، و إلّا لصدق نقيضه و هو «بعض ما ليس ب هو ج بالإمكان العام»، فنعكسه^٢ إلى «بعض ج هو ليس ب بالإمكان العام»، و كان في الأصل «بالضرورة كل ج ب»؛ هذا خلف. و إن شئت ضمنت النقيض إلى الأصل هكذا: «بعض ما ليس ب هو ج بالإمكان العام» و «كل ج ب بالضرورة»، لينتج القياس من صغرى ممكنة و كبرى ضرورية «بعض ما ليس ب فهو ب بالضرورة»؛ و هو محال. و هكذا تفعل في الثلاثة الباقية؛ فإنّ هذا البرهان يتم^٣ فيها.

و في هذا البيان خلل؛ لأنّه ليس نقيض «كل ما ليس ب ليس ج»، هو «بعض ما ليس ب ج»؛ بل «ليس بعض ما ليس ب ليس ج»، و هو غير مستلزم لـ «بعض ما ليس ب ج»، لكون النقيض سالبة معدولة المحمول^٤، و المتوهم أنّه نقيض محضلة المحمول؛ و المعدولة أعمّ من المحضلة؛ و لا يلزم من صدق الأعمّ صدق الأخصّ؛ و لأنّ الصغرى الممكنة لاتنتج في الأوّل.

و زعم أنّ الخاصّتين تنعكسان إلى عامّتيهما بالبرهان الذي مرّ؛ و لوجب انعكاس الأخصّ إلى ما ينعكس إليه الأعمّ؛ لكن يكونان مقيدّين بـ «اللا دوام في البعض». فإنّك إذا قلت: «كل ج ب مادام ج لا دائماً» و جب أن يصدق

١. كثن الحقائق؛ + في المواد.

٢. ت: فينعكس.

٣. ت: لا يتم.

٤. ت: - معدولة المحمول.

في عكسها العامة و هو «كل ما ليس ب فهو ليس ج مادام ليس ب»، لما ذكرنا؛ و
وجب صدق «اللا دوام في البعض» و هو عبارة عن «ليس كل ما ليس ب فهو ليس
ج^١ بالفعل»، و إلا صدق نقيضه و هو «كل ما ليس ب ليس ج دائماً»، و انعكس
بعكس النقيض إلى «كل ج ب دائماً»، و كان الأصل «كل ج ب لا دائماً»؛ هذا خلف.
ففي الخاصّتين يتمّ البيان المذكور، لكون موضوع السالبة موجوداً^٢، فيستلزم
الموجبة. هذا حكم الموجبات الكلية.

و أمّا الجزئية الموجبة، فلا ينعكس شيء منها بعكس النقيض إلا
الخاصّتان فقط.

أمّا في السبع الغير المنعكسة، فلا يرد^٣ النقض المذكور جزئياً.
و الضرورية أخصّ الأربع الباقية و هي غير منعكسة؛ فإنّه يصدق
«بالضرورة بعض الحيوان هو ليس بإنسان»، مع امتناع صدق عكسه بأعمّ
الجهات و هو «بعض الإنسان هو ليس بحيوان بالإمكان العام»، لأنّ «كل إنسان
حيوان بالضرورة».

و أمّا الخاصّتان فينعكس كل واحد منهما كنفسهما؛ فإنّه إذا صدق
«بعض ج ب مادام ج لا دائماً» انعكس إلى «بعض ما ليس ب فهو ليس ج مادام ليس
ب لا دائماً». فإنّنا نفرض البعض من ج - الذي هو ب مادام ج لا دائماً - شيئاً معيناً،
و ليكن د، فيصدق أنّ «د ليس ب بالفعل»، لتقييد الأصل بـ «اللا دوام»؛ فيصدق أنّ
«د ج» و «كل ج ليس ب بالفعل، فد ليس ب بالفعل» و يصدق أنّ د ليس ج في جميع
أوقات كون ج ليس ب، و إلا لزم أن يكون د ج في بعض أوقات كونه ليس ب،
فيكون د ليس ب في بعض أوقات كونه ج، و كان د ب مادام ج؛ هذا خلف؛ و كان د ج
بالفعل، و إذا صدق على د كونه لا ج في جميع أوقات اتّصافه باللا ب، و صدق

١. ب. ت. - مادام ليس ب لما ذكرنا ووجب صدق اللا دوام في البعض و هو عبارة عن ليس كل ما
ليس ب فهو ليس ج.

٢. ن. موجود.

٣. ن. فلا يرد.

عليه أيضاً أتصافه بالجيم صدق بالضرورة «بعض ما ليس ب ليس ج مادام ليس ب لا دائماً»، وهو العكس المطلوب؛ وكذلك الحكم في المشروطة الخاصة. و أمّا السوالب، فسواء كانت كلية أو جزئية لاتنعكس كلية؛ لجواز كون نقيض المحمول أعم من نقيض الموضوع، و حينئذ يمتنع سلب الخاص عن كل أفراد العام، كقولك: «لا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل بالإطلاق العام»، و لا يصدق في عكس نقيضه «لا شيء مما ليس بضاحك بالفعل إنساناً»^١، لكون بعض ما ليس بضاحك بالفعل إنساناً^٢ بالضرورة.

و أمّا في الجهة، فالوقتيتان و الوجوديتان و المطلقة العامة ينعكس كل واحد منها بعكس النقيض إلى مطلقة عامة. فإنّه إذا صدق «لا شيء من ج ب» أو «بعض ج ب بالإطلاق العام»، صدق «ليس بعض ما ليس ب ليس ج بالإطلاق العام»، و إلا صدق نقيضه و هو «كل ما ليس ب فهو ليس ج دائماً»، و انعكس بعكس النقيض إلى «كل ج ب دائماً»، و كان الأصل «لا شيء من ج ب بالإطلاق العام»؛ هذا خلف. و إذا انعكس الأعم انعكس الأخص؛ إمّا لكونه لازماً له أو^٣ لتمام هذا البرهان في الأربع الباقية. و هذا البيان يتوقف على انعكاس الموجبة الكلية كنفسها و قد ذكر ما عليها من الإيراد.

و أمّا الضرورية و الدائمة و العامتان فينعكس كل واحدة منها إلى الحينية المطلقة؛ لأنّه إذا صدق «لا شيء من ج ب» أو «بعض ج ليس ب مادام ج»، صدق «ليس كل ما ليس ب ليس ج في بعض أوقات كونه ليس ب»، و إلا صدق نقيضه و هو «كل ما ليس ب ليس ج مادام ليس ب»، و انعكس بعكس النقيض إلى «كل ج ب مادام ج»، و كان الأصل «لا شيء من ج ب مادام ج»؛ هذا خلف. و هكذا البيان في الباقي.

١. ت: ليس.

٢. ن، ب: إنسان.

١. ت: ليس.

٢. ن، ب: إنسان.

٣. ن، ب: و.

و أما الخاصتان ، فينعكس كل واحد منهما إلى الحينية المطلقة مع تقييدها بـ «اللادوام»؛ أما انعكاسهما إلى الحينية المطلقة، فليكون لازم الأعم لازماً للأخص؛ و أما تقييدها باللادوام، فلأنه إذا صدق «لا شيء من ج ب» أو «بعض ج ليس ب مادام ج لا دائماً»، فلنفرض الموضوع شيئاً معيناً، وليكن د، فـ «د ب بالفعل»، لتقييد الأصل باللادوام، و «د ج بالفعل» بالفرض، و «د ليس لا ج في بعض أوقات كونه ليس ب»؛ و إلا لكان «د ليس ج في جميع أوقات كونه ليس ب» فـ «د ليس ب في جميع أوقات كونه ليس ج»، و قد كان ب في جميع أوقات كونه ليس ج؛ هذا خلف؛ و «د ليس ج بالفعل»، و إلا لكان د ج دائماً، فيكون د لا ج دائماً لدوام سلب الباء بدوام وصف الجيم؛ لكن د ب بالفعل، لتقييدنا الأصل باللادوام؛ و إذا صدق على د أنه ليس لا^١ ج في بعض أوقات كونه ليس ب، و صدق عليه اللا ج، صدق المدعى أنه عكس النقيض و هو «ليس بعض ما ليس ب ليس ج حين هو ليس ب لا دائماً»؛ وكذلك الحكم في المشروطة الخاصة؛ و هذا أيضاً يبتني على انعكاس الموجبة الكلية كنفسها؛ و البرهان الذي ذكره على ذلك لا يتم.

و أما الممكنات، فينعكس كل واحد منهما بعكس النقيض إلى الممكنة العامة؛ فإنه إذا صدق «لا شيء من ج ب بالإمكان العام»، صدق «ليس بعض ما ليس ب ليس ج بالإمكان العام»، و إلا صدق نقيضه و هو «كل ما ليس ب ليس ج بالضرورة»؛ و ينعكس بعكس النقيض إلى «كل ج ب بالضرورة»، و كان الأصل «لا شيء من ج ب بالإمكان العام»؛ هذا خلف.

و كذا الحكم في الإمكان الخاص. و هذا كله موقوف على عكس الموجبة الكلية.

[عكس نقيض الشرطيات]

و الشرطية الموجبة إن كانت كلية فتنعكس كنفسها؛ فإن قولنا: «كلما كان

١. ب، ت، نسخه بدل ن؛ د.

آ ب فـج د» يتعكس بعكس النقيض إلى «كلّما لم يكن ج د لم يكن آ ب»، وإلّا يصدق نقيضه و هو «قد يكون إذا لم يكن ج د فـآ ب»، و انعكس إلى «قد يكون إذا كان آ ب لم يكن ج د»، و كان الأصل «كلّما كان آ ب فـج د»؛ هذا خلف. و إن شئت جعلته صغرى للأصل هكذا: «قد يكون إذا لم يكن ج د فـآ ب» و «كلّما كان آ ب فـج د»، لينتج القياس من الأوّل: «قد يكون إذا لم يكن ج د فـج د»؛ و ذلك محال.

و إن كانت المتصلة الموجبة جزئية لا تنعكس بعكس النقيض، لصديق «قد يكون إذا كان هذا حيواناً فهو ليس بإنسان» مع عدم صدق عكسه: «قد يكون إذا كان هذا إنساناً فهو ليس بحيوان»، لأنّه «كلّما كان إنساناً فهو حيوان بالضرورة».

و فيه سهو؛ فإنّ نقيض «كلّما لم يكن ج د لم يكن آ ب»، إنّما هو «قد لا يكون إذا لم يكن ج د لم يكن آ ب»، لا كما ذكره: «قد يكون إذا لم يكن ج د فـآ ب»، و هو غير لازم للنقيض، لإمكان كون الشيء الواحد غير مستلزم للنقيضين، مثل كون الإنسان ناطقاً، فإنّه لا يستلزم ناهية الحمار و لاعدمها.

و المتصلة السالبة - كلية كانت أو جزئية - تنعكس جزئية؛ فقولنا: «ليس البتة أو قد لا يكون إذا كان آ ب فـج د»، فقد لا يكون إذا لم يكن ج د لم يكن آ ب»، و إلّا يصدق نقيضه و هو «كلّما لم يكن ج د لم يكن آ ب»، و انعكس بعكس النقيض إلى «كلّما كان آ ب فـج د»؛ فإن كان الأصل كلياً ضاده^١، و إن كان جزئياً ناقضه؛ و هو أيضاً مبنيّ على انعكاس الموجبة الكلية بعكس النقيض كنفسها؛ و قد ذكرنا ضعفه.

فهذه مذاهب الأئمة الثلاثة^٢ في هذا الباب و ما وقع لهم من السهو. و المتأخرون عنهم زماناً، كالأفضل و الأثير و أتباعهم^٣، فإنّهم و إن دقّقوا

١. ت، ب: - لم يكن ج د.

٢. ت: صادقه.

٣. مقصود شيخ و رازی و كُتبي است.

٤. مثل ارموى و دبيران كاتبي. شكفت اين است كه شهرزورى به تبع آنان و با ذكر سخنان آنان با تفصيل بيشتر به بيان اين بخش پرداخته است.

و فصلوا و ذهبوا في العكسين و المختلطات و الشرطيات و مواضع أخرى، فالفيلسوف السالك لا يفتقر إلى ذلك؛ وإن كان فإلى أصل الباب، لا إلى التفاصيل التي لاتفيد إلا تشحيذ الفكرة؛ فإذا وصل هؤلاء إلى المهمات الفلسفية خرسوا و صمموا^١ و شرعوا يلعبون بالدنيا و يعمرّون دكاكينهم بأنواع الترهات: من أنه «لا برهان للفلاسفة»، و «لا يتم البيان»، و «فيه منع»، و أمثال هذه الهذيانات، يريدون أن يطفؤوا نور الله بأفواههم؛ و لقد خرجوا من الدنيا و لم يعرفوا ذوق الحكمة، لشدة استغراقهم في محبة الدنيا و مناصبها، و ظلمة نفوسهم، و كثافة طباعهم، و انحرافهم عن طريق الأرائل - رضي الله عنهم - و الحكمة لطيفة، لاتدرك إلا باللفظ العظيم.

فقالوا: عكس النقيض هو جعل نقيض الجزء الثاني من القضية أوّلًا، و عيّن الأوّل ثانياً، مع مخالفته للأصل في الكيف و موافقته له في الصدق.

[عكس نقيض الموجبات الكلية]

أما الموجبات، فالضرورية و الدائمة و العامتان فكل واحد منها ينعكس كنفسه، إن كان كلياً؛ فإننا إذا قلنا: «بالضرورة كل ج ب»، انعكس بعكس النقيض إلى «لا شيء مما ليس ب ج بالضرورة»، و إلا لصدق نقيضه و هو «بعض ما ليس ب ج بالإمكان العام» مع الأصل؛ و يلزم من ذلك صدق لازم النقيض معه أيضاً و هو «بعض ما ليس ب ج بالفعل»؛ إذ وصف الشيء بالإمكان العام لا ينافي وقوعه، بل لا وجوبه، و صدق الملزوم مع الشيء يقتضي صدق لازمه معه؛ و إذا صدق لازم النقيض مع الأصل هكذا: «بعض ما ليس ب ج بالفعل» و «كل ج ب بالضرورة» لينتج «بعض ما ليس ب ج بالضرورة»؛ و أنه محال فإمكان صدق الملزوم مع الأصل مستلزم لهذا المحال، فيكون محالاً.

١. ت. ن: صمتوا.

٢. اشاره است به سخن ابهری، اشیر الدین در کشف الحقایق، ص ١٣٠ با شرح و تفصیل شهرزوری.

و أيضاً إذا عكست النقيض و هو «بعض ما ليس بـ ج بالإمكان العام» إلى «بعض ج ليس بـ بالإمكان العام» و كان الأصل «كل ج ب بالضرورة»؛ هذا خلف. و أمّا الدائمة فإذا قلنا فيها: «كل ج ب دائماً»، انعكس بعكس النقيض إلى «لا شيء مما ليس بـ ج دائماً»، و إلا لصدق نقيضه و هو «بعض ما ليس بـ ج بالإطلاق العام»، و انعكس إلى «بعض ج ليس بـ بالإطلاق العام» و كان «كل ج ب دائماً»؛ هذا خلف.

و إن ضممته إلى الأصل هكذا: «بعض ما ليس بـ ج بالإطلاق» و «كل ج ب دائماً» لينتج: «بعض ما ليس بـ ب»؛ و ذلك محال؛ و قس العامتين عليهما. و الخاصتان إن كانتا كليتين فينعكس كل واحد منهما بعكس النقيض إلى عامتهما، لكن مع قيد «اللادوام» في البعض؛ فإذا قلنا: «كل ج ب مادام ج لا دائماً»، انعكس إلى العامة و هو «لا شيء مما ليس بـ ج مادام ليس بـ» بعين ما ذكرنا من البرهان في العامة، أو لكون الخاص مستلزماً للعامة.

و أمّا قيد «اللادوام في البعض» الذي هو عبارة عن «بعض ما ليس بـ ج بالفعل»، فلولا صدقه لصدق نقيضه و هو «لا شيء مما ليس بـ ج دائماً»، و تحيلوا في جعلها موجبة؛ فقالوا: هي في معنى «لا شيء من ج ب بالفعل». و لما كان موضوع هذه السالبة في أصل القضية الموجبة موجوداً كانت السالبة الثانية مستلزماً لـ «كل ج هو لا ب بالفعل»، و حينئذ تضمنت هذه الموجبة إلى نقيض العكس هكذا: «كل ج هو لا ب بالفعل» و «لا شيء مما ليس بـ ج دائماً»، لينتج القياس «لا شيء من ج ج دائماً»؛ و أنه محال.

و أمّا الوقتيتان و الوجوديتان و الممكنتان و المطلقة العامة، فإنها لاتنعكس، لصدق قولنا: «بالضرورة كل قمر فهو ليس بمنخسف و قد التزيع لا دائماً»، مع عدم صدق قولنا: «بعض المنخسف ليس بقمر» بأعم الجهات، لكون كل منخسف فهو قمر بالضرورة، و إذا لم ينعكس الأخص لم ينعكس الأعم، لما ذكرنا غير مرة.

هذا حكم الموجبات الكلية.

[عكس نقيض الموجبات الجزئية]

و أمّا الجزئية، فلا ينعكس شيء منها إلا الخاصّتان .

أمّا السبع الغير المنعكسة فلذكر النقيض^١ جزئياً.

و أمّا الضرورية و الدائمة و العامّتان، فالضرورية أخصّها و هي منعكسة لصدق قولنا: «بالضرورة بعض الحيوان هو ليس بإنسان»، مع عدم صدق قولنا: «بعض الإنسان ليس بحيوان» بشيء من الجهات، لكون كل إنسان فهو حيوان بالضرورة.

و أمّا الخاصّتان، فينعكس كل واحد منهما كنفسها؛ فإنّا إذا قلنا: «بعض ج

ب مادام ج لا دائماً» ينعكس بعكس النقيض إلى قولنا: «ليس بعض ما^٢ ليس ب ج

مادام ليس ب لا دائماً»، لأنّه يمكننا فرض البعض من ج - أعني الموضوع -

شيئاً معيّناً^٣ هو د، فـ«د ج»، و ليس ب بالفعل، لتقييد الأصل بـ«اللا دوام» و ليس

ج مادام ليس ب، و إلّا لزم أن يكون د ج في بعض أوقات ليس ب، فيكون د ليس ب

في بعض أوقات ج؛ و كان في الأصل د ب في جميع أوقات ج؛ هذا خلف.

و إذا صدق الأمران على د: أحدهما كونه ج بالفعل، و الثاني كونه ليس ج

في جميع أوقات ليس ب، صدق «ليس بعض ما ليس ب ج مادام ليس ب لا دائماً»، و

هو المطلوب. و هكذا حكم المشروطة الخاصّة.

[عكس نقيض السوالب]

و أمّا السوالب، فالقضايا الستّة البسيطة لا برهان على انعكاسها، و لا

على^٤ عدم انعكاسها، لعدم الظفر بما يؤدّي إلى الجزم بواحد منهما.

٢. ب: - ليس بعض ما.

٣. ب، ت: - على.

١. ن: النقيض.

٢. ت: + و.

و أمّا الستة الأخرى المركبة - كلية كانت أو جزئية - لاتنعكس كلية، لجواز كون نقيض المحمول أعمّ من عين الموضوع؛ فلو انعكس لصار عين الموضوع محمولاً و يمتنع حمل الخاصّ على كل أفراد العام، كقولك: «لا شيء من الإنسان بحجر»، لو انعكس كلياً لانعكس إلى «كل ما ليس بحجر إنسان»؛ و هو محال، فتنعكس جزئية كذلك^١.

و أمّا في الجهة، فالوقتيتان و الوجوديتان تنعكس إلى المطلقة العامة؛ فإذا صدق «لا شيء من د ج» أو «بعضه ليس ب لا بالضرورة» صدق «بعض ما ليس ب ج بالإطلاق العام»؛ فيفرض ذلك البعض من ج معيناً هو د، فـ «د هو ليس ب بالفعل»، و د ج بالفعل، و إذا صدقت المقدمتان صدق: «بعض ما ليس ب ج بالإطلاق العام»؛ و هو المطلوب. و إذا انعكست الوجودية اللاضرورية انعكس الباقي، لكون لازم العام لازماً للخاصّ.

و أمّا الخاصّتان، فينعكس كل واحد منهما إلى الحينية المطلقة اللادائمة؛ فإذا قلنا: «لا شيء من ج ب» أو «بعض ج ليس ب مادام ج لا دائماً»، انعكس إلى «بعض ما ليس ب ج في بعض أوقات كونه ليس ب لا دائماً»؛ فإنّنا نفرض موضوع الأصل شيئاً معيناً هو د، فـ «د ب بالفعل»، لتقييد الأصل بـ «اللا دوام» و د ليس ب بالفعل، لكونه بعض ج الذي هو ليس ب بالفعل، و د ج في بعض أوقات ليس ب، و إلّا لكان د ليس ج في جميع أوقات ليس ب؛ و يلزم أن يكون ليس ب في جميع أوقات ج، و كان د ليس ب في جميع أوقات ج؛ هذا خلف؛ و د أيضاً ليس ج بالفعل، و إلّا لزم أن يكون د ج دائماً، فيكون د ليس ب دائماً، ل دوام سلب البائية بدوام الجيمية، و قد كان د ب بالفعل، لقيد اللا دوام في الأصل. و إذا صدق على د كونه ج في بعض أوقات لا ب، و صدق عليه كونه ليس ج بالفعل، و ليس ب بالفعل، صدق «بعض ما ليس ب ج حين هو ليس ب لا دائماً» و هو العكس المطلوب.

١. ن: لذلك.

٢. ب: - من.

٣. ب، ت: - كونه.

٤. ب، ت: - ب أو بعض ج.

و كذلك الحكم في المشروطة الخاصة بعين هذا البرهان؛ أو لأنَّ لازم العام لازم للخاص^١.

و أمَّا الممكنة الخاصة، فتعكس ممكنة عامة؛ لأنَّه إذا صدق «لا شيء أو بعض ج ليس بـ بالإمكان الخاص» صدق «بعض ما ليس بـ ج بالإمكان العام»؛ فإِنَّه لو لم يصدق العكس لصدق نقيضه وهو «لا شيء مما ليس بـ ج بالضرورة»^٢ و ينعكس بالمستوي إلى «لا شيء من ج ليس بـ بالضرورة»؛ و لأنَّ الكلي^٣ وهو «كل ج ب بالضرورة» يلزم منه أن يناقض الأصل، أو يضاده^٤، و هو محال. فهذه أحكام الحملات.

[عكس نقيض المتصلات]

و أمَّا الشرطيات، فالمتصلة للزومية - سواء كانت موجبة أو سالبة، كلية كانت أو جزئية - فلا علم لنا بانعكاسها، و لا بعدم انعكاسها، لفقد البرهان المقتضي واحداً منهما^٥.

و أمَّا الاتفاقية، فالسالبة لا علم لنا بانعكاسها، و لا بعدم انعكاسها أيضاً^٦. و أمَّا الموجبة - كلية كانت أو جزئية - تنعكس سالبة اتفاقية موافقة للأصل في الكم؛ فإنَّا إذا قلنا: «كلما كان آ ب ج د اتفاقية»، انعكس إلى قولنا: «ليس البتة إذا لم يكن ج د آ ب اتفاقية»، و إلَّا فقد يكون إذا لم يكن ج د آ ب» و انضم إلى الأصل مجعولاً كبيرى هكذا: «كلما كان آ ب ج د» و «قد يكون إذا لم يكن ج د آ ب» و ينتج من الأول: «قد يكون إذا لم يكن ج د ج د»؛ هو محال، للزوم موافقة الشيء لنقيضه المستلزم لصدق النقيضين في الواقع معاً؛ و ذلك محال. و لأنَّه إذا صدق

١. ب: + فهذه أحكام. ٢. ب: بالإمكان الخاص.

٣. ت: - لا.

٤. ت: بالضرورة و لا انعكس؛ ب: بالضرورة و لا العكس.

٥. ب، ت: أو نقيضه. ٦. ركنت الحثاين، مصص ١٢٣ - ١٢٤.

٧. ت: - و لا بعدم انعكاسها أيضاً: همين مطلب در كشت الحثاين، ص ١٢٤ آمده است.

«كلّما كان آ ب فج د اتفاقية»، يلزم عدم موافقة^١ عدم ج د ل آ ب في كل الأزمنة؛ إذ لو لم يلزم ذلك لزم موافقة عدم ج د ل آ ب في بعض الأزمنة التي كان ج د موافقاً فيها ل آ ب؛ و يلزم من ذلك موافقة الشيء الواحد للتقيضين المستلزم لصدقهما؛ وهو محال.

و أوردوا عليه بأننا لا نسلم أنّ استلزام عدم ج د ل ج د استلزماً جزئياً محال؛ بل هو واقع في الخارج، وذلك لأنّ الملازمة الجزئية بين كل أمرين مفروضين - سواء كانا تقيضين أو لم يكونا^٢ - أمرٌ واقع بالقياس المركب من الشكل الثالث، و الأوسط مجموع الأمرين؛ فإنّه يصدق: «كلّما كان هذا فرساً و حماراً فهو فرس» و «كلّما كان فرساً و حماراً فهو حمار» ينتج: «قد يكون إذا كان هذا فرساً فهو حمار»، و إلّا صدق نقيضه و هو «ليس البتة إذا كان هذا فرساً فهو حمار»؛ فإذا ضممناه إلى الصغرى هكذا: «كلّما كان هذا فرساً و حماراً فهو فرس» و «ليس البتة إذا كان هذا فرساً فهو حمار» لينتج «ليس البتة كلّما كان هذا فرساً و حماراً فهو حمار»؛ و هو محال، لكونه مضاداً للكبرى الصادقة.

تكملة في تلازم المتصلات و المنفصلات

زعم الشيخ^٣ و الفخر^٤ أنّ المتصلتين المتخالفتين في الكيف، المتوافقتين في الكم^٥ و المقدم، المتناقضتين في التالي، يكونان متلازمين متعاكسين: أمّا استلزام الموجبة للسالبة^٦، فإذا صدق قولنا: «كلّما كان آ ب فج د» وجب أن يصدق «ليس البتة إذا كان آ ب لم يكن ج د» و إلّا لزم صدق نقيضه و هو «قد يكون إذا كان آ ب لم يكن ج د»، فإذا انضمت الموجبة الكبرى و هو «كلّما كان آ

١. ت: - عدم موافقة. ٢. ب: يكونا.

٣. الشفاء، المنطق، القياس، ج ٢، مقاله ٧، فصل ١، صص ٣٦٦ - ٣٦٨.

٤. منطق البلخص، ص ٢٣٢. ٥. ت: - الكم و.

٦. ت: السالبة.

ب ف ج د» أنتج القياس من الشكل الثالث: «قد يكون إذا لم يكن ج د ف ج د»؛ و هو محال.

و أمّا العكس، و هو استلزام السالبة للموجبة، فإذا صدق: «ليس البتة إذا كان آ ب ف ج د» صدقت الموجبة و هو «كلّما كان آ ب لم يكن ج د»، وإلّا لوجب صدق نقيضه و هو «قد لا يكون إذا كان آ ب لم يكن ج د»، وكان في السالبة امتنع استلزام آ ب د ج بالكلية، وهنا لزم استلزام آ ب على بعض الأوضاع لشيء من النقيضين؛ وذلك محال.

قال المتأخرون^١ بأنّا لانسلّم أنّ استلزام الشيء الواحد للنقيضين غير جائز؛ بل هو واقع، بالبرهان الذي مرّ؛ ولأنّ كون الإنسان ناطقاً لا يستلزم ناهقية الحمار، ولا عدمها؛ فيجوز أن لا يلزم المقدم قضية ولا نقيضها؛ ولأنّ المقدم إذا كان محالاً جاز أن يلزمه النقيضان، لأنّ المحال جاز أن يلزمه محال آخر.

و أمّا المنفصلة الموجبة - كلية كانت أو جزئية - فإنّها تستلزم منفصلتين موافقتين^٢ في الكم والكيف استلزاماً متعاكساً.

أمّا مانعة الجمع، فمن عين المقدم ونقيض التالي.

و أمّا مانعة الخلو، فمن نقيض المقدم وعين التالي؛ فلو لم يصدق لجاز صدق المقدم مع عين^٣ التالي فتكذب الملازمة؛ وذلك محال.

و أمّا التعاكس، و هو أنّه إذا صدقت المنفصلتان صدقت المتصلة وإلّا لزم كذب المنفصلتين المفروض صدقهما.

و أمّا المنفصلة الحقيقية الموجبة، سواء كانت كلية أو جزئية، كقولك: «دائماً إمّا أن يكون العدد زوجاً أو فرداً»، فإنّها تستلزم متصلة مركبة من عين أحد جزئيهما ونقيض الآخر، كقولك: «كلّما كان العدد زوجاً لم يكن فرداً»، إذ لو

١. مقصود ابهرى است در كشف الحقائق، ص ١٢٧ و خونجى در كشف الأبرار، ص ٢٢٦.

٢. ن: عدم.

٣. ت: - موافقتين.

لم تصدق المتصلة لصدقت الزوجية مع الفردية، فيكذب الانفصال الحقيقي و لاينعكس؛ فلا يلزم^١ من صدق المتصلة المذكورة صدق المنفصلة الحقيقية، لاحتمال كون التالي في المتصلة أعمّ من المقدم أو أعمّ من نقيضه، باعتبار أخذ التالي عين أحد جزئي المنفصلة أو نقيضه؛ و حينئذ يستحيل الانفصال الحقيقي بين العامّ و الخاصّ.

و المتصلة تنقسم إلى أربع متصلات، بحسب أخذ مقدم المتصلة عين الجزء الأول أو نقيضه أو عين الجزء الثاني أو نقيضه.

و القدماء ذكروا أنّ المتصلة الموجبة و المنفصلة الحقيقية و مانعة الجمع و الخلق يستلزم كلّ واحد منها سوابب الأخرى مركبة من الجزئين؛ فإذا صدق «كلّما كان آ ب فـج د» و جب أن يصدق «ليس البتة إمّا آ ب أو ج د» مانعة الجمع أو الخلق؛ و إلّا لصدق نقيضها و هو «قد يكون إمّا آ ب أو ج د» مانعة الجمع أو الخلق؛ و يلزمها متصلة مركبة من عين أحدهما و نقيض الآخر و هو «قد يكون إذا كان آ ب لم يكن ج د» بالبرهان الذي مرّ؛ و كان الأصل «كلّما كان آ ب فـج د»، فيكون آ ب مستلزماً لـج د و لعدمه استلزماً جزئياً؛ فيستلزم آ ب النقيضين؛ و إن ضمنت اللازم إلى الأصل هكذا: «كلّما كان آ ب فـج د» و «قد يكون إذا كان آ ب لم يكن ج د» و ينتج من الثالث: «قد يكون إذا كان ج د لم يكن ج د»، فيلزم استلزام عدم ج د لـج د؛ و هو محال.

و إذا لزمّت سالبة مانعة الجمع و الخلق للمتصلة، لزمّت السالبة الحقيقية؛ لأنّها أخصّ منهما.

و إذا صدقت أحد المتصلات الثلاثة، صدقت السالبة المتصلة و السالبتان الباقيتان، مثاله: إذا صدق «دائماً إمّا آ ب أو ج د» مانعة الجمع، صدقت المتصلة السالبة و هو «ليس البتة إذا كان آ ب فـج د»^٢، فإذا جعلتها صغرى للارزم

١. ب: و لا يلزم؛ ت: و يلزم.

٢. هـ: نسخها چنین است، ولی با توجه به استدلال مذکور در متن، باید این جمله در این

المنفصلة وهو «كلما كان ج د لم يكن آ ب» أنتج من الأول: «قد يكون إذا كان آ ب لم يكن آ ب»؛ وهو محال.

ولو كانت المنفصلة مانعة الخلق فإذا صدق «دائماً إما آ ب أو ج د» صدق «ليس البتة إذا كان آ ب فج د»، وإلا لزم صدق نقيضها وهو «قد يكون إذا كان آ ب فج د» وتلزم هذه المتصلة: «قد يكون إما أن لا يكون آ ب أو ج د» مانعة من الخلق، فيلزم أن يكون ج د، معانداً لـ آ ب كلياً في الأصل، ولعدم آ ب جزئياً في لازم النقيض؛ ويلزم من ذلك اجتماع النقيضين جزئياً؛ وهو محال.

و الحقيقية أيضاً تستلزم السالبة المتصلة؛ لأنها أخص من كل منهما. وأنت فقد عرفت غير مرة أن استلزام الشيء الواحد للنقيضين جزئياً جائز؛ فلا يتم هذا البيان.

وأما العكس، وهو استلزام السالبة من كل واحد من هذه الأربع الموجبات الثلاثة الباقية، فغير لازم؛ وذلك لأن صدق المتصلة السالبة قد يكون بصدق الطرفين وقد يكون بكذبهما.

فإن كان صدقها^١ بصدق الطرفين فيتخلف عنها الموجبة المنفصلة المانعة الجمع المركبة من الجزئين؛ وإن كان صدقها بكذب الطرفين تخلف عنها الموجبة المانعة الخلق؛ والحقيقية تخلفها ظاهر؛ وكذلك فإن المنفصلة المانعة الجمع السالبة يجوز صدقها بصدق الطرفين وهما اللذان لا ملازمة بينهما، كناطقية الإنسان وناهقية الحمار.

وكذلك جاز صدق السالبة المانعة الخلق بكذب الطرفين وهما اللذان لا ملازمة بينهما، كناطقية الحجر وناهقية الشجر^٢.

→

قسمت افزوده شود: وإلا لصدق نقيضها، وهو «قد لا يكون إذا آ ب فج د».

١. ب، ت: - مانعة الجمع صدقت المتصلة السالبة وهو ليس البتة إذا كان آ ب فج د فإذا جعلتها

صغرى للزم المنفصلة وهو كلما كان ج د. ٢. ن، ب: - إما.

٣. ب: صدقهما. ٤. ب، ت: ناهقيته (- الشجر).

و كذلك يجوز صدق السالبة الحقيقية عند كذب الملازمة بين الطرفين.
و أما مانعة الجمع و مانعة الخلو، فكل منهما تستلزم صاحبتهما بشرط
الموافقة في الكيف و التركيب من نقيضي الجزئين.

فإذا كانت مانعة الجمع موجبة فامتناع الجمع بين الشيئين يستلزم امتناع
الخلو عن نقيضيهما؛ إذ لو جاز الخلوّ عنهما لجاز اجتماع الشيئين و صدقهما و
هو محال.

و إن كانت مانعة الخلوّ موجبة فامتناع الخلوّ عن شيئين يستلزم امتناع
الجمع بين نقيضيهما؛ إذ لو جاز الجمع بين النقيضين لجاز الخلوّ عن الشيئين، و
قد كان الخلوّ ممتنعاً.

و إن كانت مانعة الجمع سالبة فجواز الجمع بين شيئين يستلزم جواز
الخلوّ عن نقيضيهما، و إلاً لكان الجمع بين الشيئين ممتنعاً، و كان جائزاً.

و إن كانت مانعة الخلوّ سالبة فجواز الخلوّ عن الشيئين يستلزم جواز
الجمع بين نقيضيهما، و إلاً لكان الخلوّ عن الشيئين ممتنعاً، و قد كان جائزاً^١.

* * *

١. ب، ت: - و إن كانت مانعة الخلوّ سالبة فجواز الخلوّ عن الشيئين يستلزم جواز الجمع بين
نقيضيهما و إلاً لكان الخلوّ عن الشيئين ممتنعاً و قد كان جائزاً.

الفصل الثامن في القياس وأنواعه

اعلم^١ أننا إذا استدللنا بشيء على شيء، فلا يخلو:
إما أن يكون بين الدليل والمدلول عموم وخصوص أو لا يكون.
و الأول إما أن يستدل بالعام على الخاص، أي يستدل بثبوت الحكم للعام
على ثبوته للخاص أو بالعكس؛ و الأول، هو «القياس» عند أرباب المنطق. فإننا إذا
أردنا بيان كون الإنسان محدثاً، فقلنا: «الإنسان جسم» و «كل جسم محدث»
ف«الإنسان محدث»، فقد استدللنا بثبوت الحدوث للإنسان بكونه ثابتاً للجسم،
و الجسم أعم من الإنسان، فصيح أننا استدللنا بثبوت الحكم للعام على ثبوته
للخاص.

و أما العكس، أعني الاستدلال بثبوت الحكم للخاص على ثبوته للعام،
فهو «الاستقراء»؛ فإننا إذا أردنا بيان أن كل حيوان يحرك عند الأكل فكّه الأسفل،
فقلنا: الدليل على ذلك أن الإنسان و الفرس و الحمار يحركون عند الأكل الفك
الأسفل فيلزم أن يكون كل حيوان كذلك؛ فقد استدللنا بثبوت الحكم، و هو
تحريك الفك الأسفل عند الأكل، للإنسان و الفرس و الحمار — و هي أخص من
الحيوان — على ثبوت الحكم لجميع الحيوانات.

١. برهرفته است از سقراط، ص ٢٢١ با شرح و تفصيل شهردارى.

و هو قد يكون «ناقصاً»، كما في هذه الصورة، فلا يكون حجة.
و قد يكون «تاماً» و هو أن يحصر^١ الكلّي في جزئيات و يبيّن ثبوت الحكم لجميع تلك الجزئيات؛ فيلزم ثبوته للكلّي و هو الحجة^٢.
و أمّا إذا لم يكن بين الدليل و المدلول عموم و خصوص يوجب اندراج أحدهما في الآخر، فإنّما أن يندرجا تحت كلي آخر أو لا:
فإن لم يندرجا، فلا يمكننا أن نستدلّ بأحدهما على الآخر إذ لا علاقة بينهما؛ و كون الحكم الثابت لأحد المتباينين لا يستلزم الحكم للمباين الآخر؛ فلا يصح الاستدلال بأحدهما على الآخر.
و إن اندرجا تحت كلي، فهو «التمثيل» و يسمّيه أهل الجدل و العوام «قياساً»، كقولك: إنّ السماء حادثة، لأنّها مشكّلة، فتكون حادثة، قياساً على البيت، لكون كل مشكل حادث؛ فهو مركّب من القياس و الاستقراء.
فمن حيث إنّنا نستدلّ بتعلّق الحكم بالمشارك الكلّي و هو «كل مشكّل حادث» على ثبوته في الجزء الآخر الذي هو «حدوث السماء» يشبه القياس؛ و من حيث إنّنا نستدلّ بثبوت الحكم في أحد المسألتين كـ «السماء مشكّلة» على كون الحكم يتعلّق بالمشارك - الذي هو «كل مشكل حادث» - بينه و بين المسألة الأخرى، و هو المشارك الكلّي الذي اندرج فيه المحلّان، يشبه الاستقراء^٣.
و أوردوا على قولهم: «إنّ الاستدلال بالعامّ على الخاصّ هو القياس»، أنّه منقوض بقولنا: «الإنسان ناطق» و «كل ناطق متعجب» فـ «الإنسان متعجب»، هو قياس مع كونه استدلالاً بالمساوي على المساوي، لا بالعامّ على الخاصّ.
فإن قيل: تعني بالخاصّ المندرج تحت الشيء؛ فالإنسان و إن اندرج تحت الناطق الخاصّ فمن هذه الحيثية يكون أخصّ، و لكن ينتقض بقولنا: «بعض

١. ت: ينحصر.

٢. اقسام استقراء در این بخش از منطق الملخص نيامده است.

٣. پایان مطالب برگرفته از منطق الملخص.

الحيوان ناطق» و «كل ناطق متعجب»، فإنّه لا يمكن أن يقال: الحيوان أخص من الناطق.

و أيضاً ينتقض بالشكل الثاني و الثالث و الرابع؛ فإنّ ما استدللنا فيها بالعامّ على الخاصّ.

فإن قلت: إنّها عند الردّ إلى الأوّل توصف بذلك، قلت: نحن نتكلم على هيئة الأشكال المخصوصة، أي شكل كان؛ و كذلك ينتقض ما ذكره بالأقيسة الاستثنائية بأسرها؛ فإنّ لم نستدلّ فيها بالعامّ على الخاصّ؛ فهذا إنّما يتمّ في بعض مواد أقيسة الشكل الأوّل فقط.

و قيل: إنّ أول من أورده فخر الدين^٢ و تبعه تلاميذه.

و عرّفوا القياس بأنّه «قول مؤلف من مقدمتين إذا سلّمنا لزم عنهما لذاتهما قول آخر»^٣؛ فيقوله: «من مقدمتين» احتريزنا عن المقدمة الواحدة، فإنّها يلزمها العكسان^٤ لذاتهما، و لا يسمى قياساً؛ و كذلك كل لازم يستلزم شيئاً بواسطة قضية محذوفة، كقولك: «فلان يطوف بالليل فهو متلصص»، فالمحذوفة و هو «كل من يطوف بالليل فهو متلصص»، و «لمّا كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً» فالمحذوفة، المقدمة الاستثنائية و هي «لكن الشمس طالعة».

و قوله: «إذا سلّمنا»، لانعني به أنّهما تكونان مسلّمتين في ذاتهما^٥؛ فإنّهما قد يكونان كاذبين أو أحدهما، كقولك: «كل إنسان حجر» و «كل حجر جسم»، أو «كل حجر حيوان»؛ بل نعني أنّهما يكونان بحيث لو سلّمنا لزم عنهما النتيجة؛ فإنّ هاتين المقدمتين إذا سلّمنا لزم «كل إنسان جسم» أو «حيوان بالضرورة». فيندرج فيه القياس الصادق المقدمات و كاذبتها.

١. ن: قلنا.

٢. در منطق الملخص چنین بحثی نیامده است.

٣. منطق الملخص، ص ٢٢٣. «قول مؤلف من قضایا إذا سلّمنا لزم عنه لذاته قول آخر».

٤. یعنی عکس مستوی و عکس نقیض.

٥. ن: أنّها تكون مسلمة.

و قولنا: «لزم عنهما» يعني اللزوم الأعم من البين و غيره، ليندرج فيه القياس الكامل، و هو الشكل الأول و غيره من الأشكال الثلاثة. و ليس هذا اللزوم عن صورة المقدمتين و لا عن مادتهما، بل عن المجموع من المادة و الصورة.

و قولنا: «لذاته» احتراز عن أمرين:

الأول، أنه احتراز عن القياس الذي يلزم عنه قول آخر بواسطة مقدمة أجنبية خارجة عن المقدمتين، ليست من لوازمهما؛ و يسمى «قياس المساواة» كقولنا: «أ مساوي ب و ب مساوي ج»، فمتى سلّمت هاتان المقدمتان لزم عنهما أن «أ مساوي ج» لكن لا لذاته؛ فإنّه ينتج لذاته أن «أ مساوي لمساوي ج»؛ فإذا انضم إليها و «كل ما هو مساو للمساوي فهو مساوي» و هي المقدمة المحذوفة الخارجة^٢، لزم المطلوب أن «أ مساو ج». فلو لم نقل: «لذاته» لورد هذا نقضاً، لكرنه قولاً مؤلفاً من مقدمتين يلزم عنهما قول آخر و ليس بقياس اقتراني، لعدم اشتراك المقدمتين في حد؛ إذ محمول المقدمة الأولى «مساواة ب»، و موضوع الثانية نفس «الباء»؛ و ليس باستثنائي لعدم ذكر النتيجة أو نقيضها بالفعل؛ نعم هو قياس بالنسبة إلى قولنا: «أ مساوي لمساوي ج»، و ليس بقياس بالنسبة إلى قولنا: «أ مساوي ج».

و نزيده تحقيقاً فنقول: إنتاج القياس المذكور «أ مساوي ج» إنما هو بواسطة قياسين، فينتج المطلوب منهما. فالقياس الأول «أ مساوي ب» و «كل ما هو مساوي ب فهو مساوي لكل ما يساويه ب»، ينتج أن «أ مساو لكل ما يساويه ب» و ينعكس إلى «كل ما يساويه ب فـأ مساو له»، فنجعله كبرى لقولنا: «كل ج مساو لب» الذي هو عكس المقدمة الثانية كذا: «ج مساو لب و كل ما يساويه ب فـأ مساوي له» ينتج: «ج مساو لب»، و نعكسه إلى قولك: «أ مساوي ج» و هو المطلوب.

الثاني في الاحتراز بقولنا: «لذاته»، احتراز به عن المقدمتين المستلزمتين

٢. ب: المساوي.

١. ب: لا.

٣. ب: الخارجية.

لقول آخر بواسطة مقدمة غير خارجة عنهما، بل هي من لوازمهما و هي عكس نقيض إحداهما، كقولنا في بيان أن جزء الجوهر جوهر: «إنَّ جزء الجوهر يوجب ارتفاعاً ارتفاع الجوهر، و كل ما ليس بجوهر فلا يوجب ارتفاعاً ارتفاع الجوهر»، فإذا سلّمْتَ هاتان المقدمتان لزم عنهما أن «جزء الجوهر جوهر»؛ و ليس ذلك اللزوم لذاتيهما، بل بواسطة مقدمة لازمة للثانية، و هي عكس نقيضها، و هي «كل ما يوجب ارتفاعاً ارتفاع الجوهر فهو جوهر»، فينتج حينئذ بالذات «جزء الجوهر جوهر».

و قولنا: «قول آخر» احتراز عن القضية المجعولة جزء قياس؛ فإن مجموع المقدمتين يستلزمان كل واحد منهما، و مع ذلك ليس مجموعهما قياساً بالنسبة إلى واحد منهما، بل بالنسبة إلى القول المغاير لكل واحد منهما^١.

أنواع القياس

و القياس إما اقتراني و إما استثنائي؛ و ذلك لأنَّ النتيجة أو نقيضها إن كانتا مذكورتين في القياس بالفعل فهو «الاستثنائي»، كقولك: «كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، لكن الشمس طالعة» فينتج أن «النهار موجود»؛ فالنتيجة هنا مذكورة بالفعل في هذا القياس؛ و لو قلنا: «لكن النهار ليس بموجود» فينتج أن «الشمس ليست بطالعة»، فنقيض النتيجة مذكورة بالفعل و هو «الشمس طالعة»، و إن لم تكن النتيجة و لا نقيضها مذكورتين في القياس بالفعل، بل بالقوة فهو «القياس الاقتراني»، كقولك: «كل إنسان حيوان و كل حيوان جسم» فينتج: «كل إنسان جسم»، فالنتيجة و نقيضها غير مذكورتين بالفعل.

قال المعلم الأول: القياس الاقتراني يستغني عن الاستثنائي، و الاستثنائي يفتقر إلى الاقتراني؛ لأنّا إذا قلنا: «إن كانت الشمس طالعة فالنهار

١. بايان مطالب برعرفته از منطق السلمي، صمى ٢٢٢ - ٢٢٣ با شرح و تفصيل شهرزورى.

موجود» فإذا استثناء عين المقدم لإنتاج عين التالي، أو نقيض التالي لإنتاج نقيض المقدم؛ فالمقدمة الاستثنائية - عين المقدم كانت أو نقيض التالي - قضية حملية؛ إن كانت بديهية كان القياس هذراً؛ لأنّ الملزوم إذا كان موجوداً كان لازمه كذلك؛ وإن كان اللازم معدوماً كان ملزومه كذلك؛ ولا يحتاج في هذا إلى قياس ولا إلى تركيب مقدمات؛ فالقياس الاستثنائي لا يفيد إلا إذا كانت المقدمة الاستثنائية التي هي عين المقدم و نقيض التالي غير بيّنة؛ فبيانها إنّما يكون بقياس يتركب من المقدمات الحملية؛ فالاستثنائي مفقّر إلى الاقتراني، فهو مقدّم عليه، فلنتكلّم عليه أولاً، فنقول:

[أجزاء القياس]

كل قضية جعلت جزءاً من القياس سميت «مقدمة». و «القياس الاقتراني» مؤلف من مقدمتين؛ فالمتكرر فيهما المحذوفُ في النتيجة يسمى «الحد الأوسط»؛ و المحكوم عليه في المطلوب يسمى «حدّاً أصغر»؛ و المقدمة التي فيها الأصغر تسمى «الصغرى»؛ و المحكوم به في المطلوب يسمى «حدّاً أكبر»؛ و المقدمة التي فيها الأكبر تسمى «الكبرى»؛ فالحدود ثلاثة: أصغر و أوسط و أكبر؛ و المقدمتان: صغرى و كبرى؛ و الهيئة الحاصلة من وضع الحد الأوسط مع الحدين الآخرين - اللذين هما الأصغر و الأكبر - «شكلاً»؛ و تركيب الصغرى مع الكبرى يسمى «قرينة» و «ضرباً». فإذا لزم عن القرينة لازم لذاتها تسمى تلك القرينة «قياساً» بالنسبة إلى ذلك اللازم؛ و ذلك اللازم يسمى «نتيجة» بالنسبة إلى القرينة القياسية^١؛ لكن إنّما يسمى نتيجة بعد اللزوم عن القرينة، و قبل ذلك يسمى «مطلوباً».

[الأشكال الأربعة]

و الأشكال أربعة، و ذلك لأنّ الحد الأوسط:

١. ب: القياس.

إمّا أن يكون محمولاً في الصغرى، موضوعاً في الكبرى، فهو «الشكل الأول» القريب من الطبع جداً، كقولك: «كل ج ب و كل ب آ فكل ج آ».

وإن كان محمولاً فيهما، فهو الثاني، لموافقته الأول في أشرف مقدمتيه و هي الصغرى، كقولك: «كل ج ب^١ ولا شيء من آ ب فلا شيء من ج آ».

وإن كان موضوعاً فيهما، فهو الثالث، لموافقته الأول في الكبرى، كقولك: «كل ج ب و كل ب آ فبعض ج آ».

وإن كان الحد الأوسط موضوعاً في الصغرى، محمولاً في الكبرى، فهو الشكل الرابع البعيد عن الطبع جداً، لمخالفته الأول في كلتي المقدمتين؛ ولذلك أهمله القدماء ورفضوه، كقولك: «كل ج ب و كل آ ب فبعض ج آ»، وقالوا: الحد الأوسط إن كان^٢ محمولاً في إحدى المقدمتين، موضوعاً في الأخرى، فهو الشكل الأول؛ وإن كان محمولاً فيهما، فهو الثاني؛ وإن كان موضوعاً فيهما، فهو الثالث؛ هكذا ذكره المعلم الأول؛ والشيخ ذكر ما قرّرناه أولاً^٣.

قال المشاؤون: إنّما ذكر المعلم الأول ثلاثة أشكال بالحصر المذكور و أهمل الرابع، لأنّا إذا قلنا: «كل جسم مؤلف و كل مؤلف محدث»، فهذا هو الشكل الأول؛ فإذا غيرنا النظم فقلنا: «كل مؤلف محدث و كل جسم مؤلف»، فهذا هو الشكل الأول بعينه، ولا تفاوت بينهما إلّا في مجرد التقديم والتأخير ولا تأثير لذلك في الأمور العقلية؛ وسيظهر أنّ الكبرى أقوى في الإنتاج فتقديمها أهم؛ وإذا كان كذلك، اندرج الأصغر في الأوسط بسهولة، فوجب أن لا يختلف الحال بسبب التقديم والتأخير؛ فهذا وجه إسقاطه عند القدماء.

وأمّا وجه إسقاطه عند الشيخ فذلك أنّ الشكل الأول هو القياس الكامل و النظم الطبيعي لانتقال الذهن من الأصغر إلى الأوسط، و من الأوسط إلى الأكبر، فهذا هو الترتيب الطبيعي:

١. ب، ت: - فكل ج آ وإن كان محمولاً فيهما ... هي الصغرى كقولك: «كل ج ب».

٢. الشفاء، المنطق، القياس، ج ٢، ص ١٠٦ - ١٠٧.

٣. ب: - كان.

فإن عكسنا الكبرى مع ^١بقاء الصغرى، كان الشكل الثاني؛ ولذلك يرتد إلى الأول بعكس الكبرى.

و إن عكسنا الصغرى مع بقاء الكبرى، كان الشكل الثالث؛ وكذلك ^٢يرتد إلى الأول بعكس الصغرى.

و إن عكسناهما معاً، كان الشكل الرابع؛ وهو البعيد جداً عن الطبع ^٣، لوقوع الوسط في الطرفين، و الطرفين في الأوسط، فقد وقع التغيير في المقدمتين عن النظم الطبيعي بخلاف الثاني و الثالث؛ فإنه ما وقع إلا في مقدمة واحدة.

فهذا معنى قول الشيخ إنه ترك لتضاعف الكلفة فيه ^٤.
و أعلم أن العلم بالمقدمتين سابق على العلم بالنتيجة سبقاً ذاتياً لا زمانياً، لكون العلم بالمقدمتين علة تامة للعلم بالنتيجة؛ و العلة التامة متقدمة على المعلول بالذات لا بالزمان.

و ذكر الشيخ أن حصول المقدمتين غير كافٍ في حصول النتيجة، بل لابد من ثالث و هو كون النفس مراعية للتأليف المخصوص، تعتبره و تقيس ^٥ بينه و بين المطلوب؛ فإن من ^٦علم أن هذه بغلة، و أن كل بغلة عاقر، فإذا لم يجمعهما في الذهن، و رأى بغلة منتفخة البطن فربما ظن أنها حُبلى؛ فلا بد مع حصول المقدمتين من كيفية اندراج الصغرى في الكبرى.

و زعم فخرالدين أن المقدمتين كافيتان؛ لأن تأليف الصغرى مع الكبرى إن غاير ماهية ^٨الأصغر و الأوسط و الأكبر و انتساب الأصغر إلى الأكبر،

١. ن: - مع. ٢. ن: لذلك.

٣. ب: - إلى.

٤. الشفاء، المنطق، القياس، ص ١١١؛ الإشارات، ص ٢٩.

٥. الإشارات، تصحيح محمود شهابي، ص ٢٩.

٦. ن: نعتبره و تقيس. ٧. ن: عن.

٨. ت: غير ما هو.

فيقتضي بسبب انتساب ذلك المغاير إلى الأمور الثلاثة، مقدمةً ثالثة؛ و يقتضي ذلك تركبُ القياس من ثلاث مقدمات؛ ثم تركيب المقدمة الثالثة مع المقدمتين يغاير تلك الأربعة، و يقتضي ذلك حصول مقدمة رابعة و يتسلسل ذلك إلى غير النهاية؛ و إن كان التأليف غير مغاير للأمور الثلاثة، و إذا لم يحصل التصور المغاير فلا يحصل التصديق المغاير، و العلم إمّا تصور و إمّا تصديق، فإذا امتنع حصول واحد منهما امتنع حصول الشعور الزائد على المقدمتين.

و أمّا حديث البغلة، فنحن نمنع أنّ عند حصول المقدمتين يمكن حصول الشك.

و قال في معنى أنّ الكبرى أتمّ الإنتاج و أقوى من الصغرى: إنّ معنى الصغرى هو ثبوت الأوسط لكل ما ثبت له الأصغر؛ و يلزم من ذلك - لزوماً عقلياً - أنّ كل ما ثبت له الأوسط^١ ثبت له الأصغر، و الأكبر من جملة ما ثبت له الأوسط، فثبت له الأصغر. و أمّا الكبرى، فمعناها أنّ الأكبر ثابت لكل ما ثبت له الأوسط، و الأصغر من جملة ما ثبت له الأوسط، فثبت له الأكبر. فاللزوم العقلي و إن كان ثابتاً من الجانبين، إلّا أنّ إشعار الكبرى بالنتيجة أقوى من إشعار الصغرى؛ إذ كان معناها أنّ كل ما ثبت له الأوسط ثبت له^٢ الأكبر؛ لكن الأصغر من جملة ما ثبت له الأوسط فيثبت له الأكبر؛ فالأصغر مندرج تحت الأكبر^٣. فالكبرى تختصّ بدلالة اللفظ من بعض الوجوه، بخلاف الصغرى، فإنّها و إن دلت على أنّ كل ما ثبت له الأصغر ثبت له الأوسط و يلزم منه ثبوت الأكبر للأصغر، إلّا أنّه لا يندرج تحت اللفظ.

الشكل الأول و شرائط إنتاجه |

الشكل الأول و هو الذي الحد الأوسط محمول في الصغرى، موضوع في الكبرى. و له في الإنتاج شرطان:

١. - أنّ كل ما ثبت له الأوسط.

٢. ب: - الأوسط ثبت له.

٣. - الأوسط ثبت له الأكبر لكن الأصغر ... مندرج تحت الأكبر.

الشروط الأول بحسب الكيف، و هو موجبية^١ الصغرى، إذ لو كانت سالبة لم يندرج الأصغر في موضوع الكبرى، فلا يتعدى إليه الحكم من الأوسط.

و أيضاً لو كانت الصغرى سالبة، فالكبرى إما أن تكون سالبة أو موجبة، و أيما كان يلزم صدق القياس مع توافق الطرفين تارة، و مع تباينهما أخرى. و عدم اللزوم يوجب عدم الإنتاج؛ أما إذا كانت سالبة، فلأنه يصح أن يقال: «لا شيء من الإنسان بفرس و لا شيء من^٢ الفرس بناطق» و الحق^٣ التوافق، و هو «كل إنسان ناطق» و لو بدلنا الكبرى بقولنا: «و لا شيء من الفرس بناطق» كان الحق التباين، و هو «لا شيء من الإنسان بناطق»؛ و إن كانت الكبرى موجبة فلأنه يصح أن يقال: «لا شيء من الإنسان بفرس و كل فرس حيوان»، و الحق التوافق و هو «كل إنسان حيوان»؛ و لو بدلنا الكبرى بقولنا: «و كل فرس صهال» كان الحق التباين، و هو «لا شيء من الإنسان بصهال»؛ بلى لو كانت الصغرى سالبة تستلزم الموجبة - كما في القضايا السبع المركبة - جاز جعلها سالبة و ينتج بالعرض. و مرادهم أن السالبة لا يجوز أن تجعل صغرى إذا لم يتكرر السلب في الكبرى، و إلا فقولك: «لا شيء من الإنسان بفرس و كلما ليس بفرس فهو غير صاهل» مع أنه ينتج «لا شيء من الإنسان بصاهل».

الشروط الثاني بحسب الكم: و هو كلية الكبرى؛ إذ لو كانت جزئية جاز أن يكون البعض من الأوسط المحكوم عليه بالأكبر غير البعض الذي حكم به على الأصغر؛ و ذلك يقتضي عدم اتحاد الوسط في القياس؛ و حينئذ لا يجب تعدي الحكم الثابت لذلك^٤ البعض إلى الأصغر، كقولك: «كل إنسان حيوان و بعض الحيوان ناهق» و لا يجب أن ينتج «بعض الإنسان ناهق».

أضروب الشكل الأول

و لما كانت المحصورات أربعة، فإذا جعلنا كل واحدة منها صغرى

١. ب: - من.

٢. ت: كذلك.

٣. ن: موجبيته.

٤. ت: فالحق.

منضمّاً إليها أربع محصورات كبرى، حصل من ضرب أربعة في أربعة ستة عشر ضرباً؛ وكذلك في كل شكل^١، إلا أنّه لما شرطنا كون الصغرى موجبة سقطت ثمانية أضرب، وهي الحاصلة من الصغرى السالبة الكلية والجزئية مع المحصورات الأربع الكبرى؛ وكذلك اشتراطنا كلية الكبرى يسقط أربعة أضرب أخرى، وهي الحاصلة من الكبرى الجزئية الموجبة والسالبة مع الصغرى الموجبتين، وبقيت الضروب المنتجة الباقية أربعة.

الضرب الأول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية، كقولك: «كل ج ب و كل ب أ فكل ج أ».

الضرب الثاني من كليتين و الكبرى سالبة ينتج سالبة كلية، كقولك: «كل ج ب و لا شيء من ب أ فلا شيء من ج أ».

الضرب الثالث من موجبتين و الصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية، كقولك: «بعض ج ب و كل ب أ فبعض ج أ».

الضرب الرابع من موجبة جزئية صغرى و سالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية، كقولك: «بعض ج ب و لا شيء من ب أ فبعض ج ليس أ».

[الشكل الأول أشرف الأشكال]

فهذا الشكل أشرف الأشكال و أفضلها و هو الناتج لهذه المحصورات الأربع دون غيره؛ ولا يحتاج في ذلك إلى بيان، بل هو بيّن بنفسه؛ لأنّه إذا كان ب ثابتاً^٢ و كان أ ثابتاً^٣ ب، أو مسلوباً^٤ عنه، يلزم بالضرورة أن يكون أ ثابتاً^٥ ب أو مسلوباً عنه.

[الشكل الثاني و شرائط إنتاجه]

الشكل الثاني و هو الذي يكون الحد الأوسط محمولاً في المقدمتين؛ و

١. ت: شكل. ٢. ب: - فلا شيء من.

٣. ب، ت: مستلزماً.

يشترط في إنتاجه شرطان:

الشرط الأول ما هو بحسب الكيف، و هو اختلاف المقدمتين بالإيجاب و السلب؛ إذ لو اتفقتا لكانتا إما موجبتين أو سالبتين و أيما كان يحصل الاختلاف المقتضي للعقم، و هو صدق القياس مع توافق الطرفين تارة، و مع تباينهما أخرى. فإنّ المشتركين في ثبوت المحمول أو سلبه جاز أن يكونا متوافقين^١ و جاز أن يكونا متنافيين، مع امتناع السلب في المتوافقين و امتناع الإيجاب في المتنافيين.

أما إذا كانتا موجبتين فإنّه يصدق «كل إنسان حيوان و كل ناطق حيوان»، و الحق هاهنا التوافق و هو «كل إنسان ناطق»، و لو بدلنا الكبرى بقولنا: «و كل فرس حيوان»، فالحق التباين و هو «لا شيء من الإنسان بفرس»؛ و أما إذا كانتا سالبتين فلأنّه يصدق «لا شيء من الإنسان بحجر و لا شيء من الحيوان بحجر»، و الحق التوافق و هو «كل إنسان حيوان»؛ و إن بدلنا الكبرى بقولنا: «و لا شيء من الفرس بحجر»، كان الحق التباين و هو «لا شيء من الإنسان بفرس».

و أما الشرط الثاني و هو بحسب الكم، و هو كلية الكبرى؛ فلأنّها لو لم تكن كلية لكانت جزئية إما موجبة أو سالبة، و أيما كان يحصل الاختلاف المقتضي للعقم. أما إذا كانت موجبة فلا بدّ و أن تكون الصغرى سالبة، لكون الاختلاف بالكيف شرطاً، و حينئذ يلزم صدق القياس مع كون النتيجة تارة موجبة و هو توافق الطرفين، و تارة سالبة و هو تباين الطرفين؛ لأنّه يصح أن يقال: «لا شيء من الإنسان بفرس و بعض الحيوان فرس»، و الحق التوافق و هو «كل إنسان حيوان»، و إذا بدلنا الكبرى بقولنا: «و بعض الصهال فرس»، كان الحق التباين و هو «لا شيء من الإنسان بصهال»؛ و إن كانت الكبرى الجزئية سالبة فيجب أن تكون الصغرى موجبة كلية؛ و حينئذ يحصل الاختلاف

١. ب، ت: - جاز أن يكونا متوافقين و.

المقتضي للتوافق الإيجابي تارة، و التباين السلبي أخرى، كقولك: «كل إنسان ناطق و بعض الحيوان ليس بناطق»، و الحق التوافق و هو «كل إنسان حيوان»؛ و إذا بدلنا الكبرى بقولنا: «و بعض الفرس ليس بناطق»، كان الحق التباين و هو «لا شيء من الإنسان بفرس».

[اضروب الشكل الثاني]

و بحسب اعتبار هذين الشرطين تبقى الضروب المنتجة في هذا الشكل أربعة؛ لأن اعتبار الشرط الأول - و هو الاختلاف في الكيف - أوجب سقوط ثمانية، و هي الصغرى الموجبة الكلية مع الموجبتين، و الموجبة الجزئية مع الموجبتين أيضاً، و كذلك السالبة الكلية الصغرى مع السالبتين، و السالبة الجزئية مع السالبتين أيضاً.

و بحسب اعتبار الشرط الثاني - و هو كلية الكبرى - أوجب سقوط أربعة أخرى، و هي الموجبة الجزئية الكبرى مع السالبتين، و كذلك السالبة الجزئية الكبرى مع الموجبتين، فبقيت المنتجة أربعة، و هي الحاصلة من الكبرى الموجبة الكلية مع السالبتين و الحاصلة من الكبرى السالبة الكلية مع الموجبتين.

الضروب الأول من كليتين و الصغرى موجبة ينتج سالبة كلية، كقولك:

«كل ج ب و لا شيء من آ ب، فلا شيء من ج آ».

بيانه: إمّا بعكس الكبرى، ليرتد إلى الأول أو بالخلف، و هو إن لم يصدق «لا شيء من ج آ»، صدق نقيضه و هو «بعض ج آ»، فتجعله صغرى لكبرى القياس و هو «لا شيء من آ ب» لينتج من رابع الأول: «بعض ج ليس ب»، و قد كان معنا في الصغرى «كل ج ب»؛ هذا خلف. و هكذا يصنع في هذا الشكل من ضمّ نقيض النتيجة إلى الكبرى، لينتج ما يناقض الصغرى.

الضرب الثاني من كليتين و الصغرى سالبة ينتج سالبة كلية، كقولك: «لا شيء من ج ب و كل آ ب، فلا شيء من ج آ».

بيانه: بعكس الصغرى، و جعلها كبرى، و كبرى القياس صغرى، ثم عكس النتيجة، هكذا: «كل آ ب و لا شيء من ج ب»، لينتج القياس «لا شيء من ج آ»، فنعكسها إلى «لا شيء من ج آ»، و هو المطلوب. و لا يمكن بيانه بعكس الكبرى، لأنه موجبة كلية تنعكس موجبة جزئية، و الشرط في هذا الشكل كلية الكبرى. و الخلف أيضاً، إن لم تصدق النتيجة، و هو «لا شيء من ج آ»، صدق نقيضها و هو «بعض ج آ»، فنجعله صغرى لكبرى القياس، و هو «كل آ ب»، لينتج: «بعض ج ب»، و كان الصغرى «لا شيء من ج ب»: هذا خلف.

الضرب الثالث من موجبة جزئية صغرى و سالبة كلية كبرى، ينتج سالبة جزئية، كقولك: «بعض ج ب و لا شيء من آ ب، فبعض ج ليس آ». بيانه: بعكس الكبرى و بالخلف: إن لم يصدق «بعض ج ليس آ»، صدق «كل ج آ» و يضم إلى الكبرى، و هو «لا شيء من آ ب»، لينتج: «لا شيء من ج ب»، و كانت الصغرى «بعض ج ب»: هذا خلف.

و يتبين بالافتراض؛ و حقيقة «الافتراض»^١ هو فرضك موضوع المقدمة الجزئية - سواء كانت موجبة أو كانت سالبة^٢ مركبة مستلزمة للموجبة الموجودة الموضوع دون السالبة البسيطة الصادقة عند عدم الموضوع - شيئاً معيناً هو د مثلاً، لتصير المقدمة كلية، و يتم مطلوبك بقياسين: أحدهما من الشكل الأول، و الثاني من الشكل الذي أنت في بيان ضروره؛ و قد كان صغرى الضرب الثالث «بعض ج ب»، فإذا فرضنا ذلك البعض من ج الذي هو ب، د، فيلزم حينئذ صدق مقدمتين كليتين و هما «كل د ب و كل د ج»، فإذا جعلنا المقدمة الأولى صغرى لكبرى قياس هذا الضرب، هكذا: «كل د ب و لا شيء من آ ب»،

١. ت: - ينتج سالبة كلية.

٢. ت: - الافتراض.

٣. ت: + كلية.

لينتج من هذا الشكل الذي هو الثاني من كليتين «لا شيء من د آ»؛ فإذا عكست «كل د ج» - وهي المقدمة الثانية - إلى «بعض ج د» و جعلت هذا العكس صغرى لنتيجة القياس الأول، و هو «لا شيء من د آ»، أنتج القياس من الشكل الأول: «بعض ج ليس آ»؛ و هو المطلوب.

الضرب الرابع من سالبة جزئية صغرى و موجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية، كقولك: «بعض ج ليس ب و كل آ ب، فبعض ج ليس آ».

و لا يمكن بيانه بعكس الكبرى؛ فإنّها تصير موجبة جزئية بالعكس و الشرط كليتها؛ و لا بعكس الصغرى، لعدم قبولها للعكس؛ و على تقدير كونها إحدى الخاصتين لا يجوز جعلها كبرى لجزئيتها؛ بل بالخلف: إن لم يصدق «بعض ج ليس آ»، صدق «كل ج آ» مع الكبرى، و هو «كل آ ب»، لينتج: «كل ج ب»، و كانت الصغرى «بعض ج ليس ب»؛ هذا خلف.

و بيّن الأوائل هذا الضرب بالافتراض أيضاً.

و فيه خلل من جهة أنّ السالبة الجزئية جاز أن تكون بسيطة فلا تستدعي وجود الموضوع؛ بل تصدق عند عدمه؛ فلا يلزم حينئذ وجود شيء موصوف بأنّه ج و ليس ب، حتى يصدق «بعض ج د» الذي هو عكس «كل د ج». و لا ينتج هذا الشكل إلّا السلب.

الشكل الثالث

الشكل الثالث و هو الذي الحد الأوسط^٢ موضوع في المقدمتين.

و يشترط في إنتاجه شرطان:

الشرط الأول ما هو بحسب الكيف، و هو موجبة الصغرى؛ إذ لو كانت سالبة فالكبرى إمّا أن تكون سالبة أو موجبة، و أيّما كان يلزم توافق الطرفين تارة و هو الإيجاب؛ و تباينهما أخرى و هو السلب. أمّا إذا كانت سالبة، فكقولك:

٢. ت: + فيه.

١. ت: - لجزئيتها.

«لا شيء من الحجر بإنسان و لا شيء من الحجر بحيوان» و الحقّ التوافق الإيجابي^١؛ و إذا بدّلنا الكبرى بقولنا: «لا شيء من الحجر بفرس» كان الحقّ التباين السلبي.

و أمّا إذا كانت الكبرى موجبة، فكقولك: «لا شيء من الإنسان بفرس و كل إنسان حيوان»، و الحقّ التوافق و هو «كل فرس حيوان»، و إذا بدّلنا الكبرى بقولنا: «و كل إنسان ناطق» كان الحقّ التباين، و هو «لا شيء من الفرس بناطق». الشرط الثاني ما هو بحسب الكمّ، و هو كلية إحدى المقدمتين؛ فإنّهما لو كانتا جزئيتين جاز أن يكون البعض من الأوسط الحاصل فيه الأصغر مغايراً للبعض منه، الحاصل فيه الأكبر و يسلب عنه؛ و حينئذ لا يحصل اجتماع الأصغر و الأكبر في ذات واحدة، فلا يمكن حصول النتيجة.

و أيضاً، فلو كانتا جزئيتين و الصغرى يجب أن تكون موجبة، فالكبرى إمّا أن تكون موجبة جزئية أو سالبة جزئية، و أيّما كان يحصل الاختلاف، و هو التوافق الإيجابي تارة، و التباين السلبي أخرى.

أمّا إذا كانت الكبرى موجبة جزئية، فكقولك: «بعض الحيوان إنسان و بعض الحيوان ناطق»، و الحقّ التوافق و هو «كل إنسان ناطق»؛ و إذا بدّلنا الكبرى بقولنا: «و بعض الحيوان فرس»، كان الحقّ التباين، و هو «لا شيء من الإنسان بفرس».

و إن كانت الكبرى سالبة جزئية، فكذلك يحصل التوافق تارة، و التباين أخرى، كقولك: «بعض الحيوان إنسان و بعض الحيوان ليس بناطق»، و الحقّ الإيجاب، و هو «كل إنسان ناطق»، و إذا بدّلنا الكبرى بقولنا: «و بعض الحيوان ليس بفرس»، كان الحقّ السلب، و هو «لا شيء من الإنسان بفرس». فعلم بهذين البرهانين أنّه لا بدّ و أن يكون إحدى المقدمتين كلية.

[اضروب الشكل الثالث]

و المنتج بمقتضى هذين الشرطين ستة أضرب: لأن جميع الضروب - كما عرفت - ستة عشر؛ فاشتراط إيجاب الصغرى يقتضي سقوط ثمانية، وهي الصغرى السالبتين مع الكبريات الأربع؛ و اشتراط كلية إحدى المقدمتين يقتضي سقوط ضربين، وهما الحاصلان من الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الجزئيتين؛ و تبقى الضروب المنتجة ستة، وهي الحاصلة من الصغرى الموجبة الكلية مع المحصورات الأربع الكبرى و الموجبة الجزئية الصغرى مع الكبرى الكلية^١.

الضرب الأول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية، كقولك: «كل ب ج و كل ب آ، فبعض ج آ».

بيانه: بعكس الصغرى ليرتد إلى الأول.

و بالخلف: إن لم يصدق «بعض ج آ»، صدق نقيضه وهو «لا شيء من ج آ»، فنجعلها كبرى و نضمها إلى الصغرى، لينتج ما يناقض الكبرى أو يضادها، فنقول: «كل ب ج و لا شيء من ج آ»، لينتج: «لا شيء من ب آ»، وكانت الكبرى «كل ب آ»؛ هذا خلف.

الضرب الثاني من كليتين و الكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية، كقولك: «كل ب ج و لا شيء من ب آ، فبعض ج ليس آ».

بيانه: بعكس الصغرى؛ و بالخلف: إن لم يصدق «بعض ج ليس آ»، صدق «كل ج آ»، فنضمها إلى الصغرى و هو «كل ب ج»، لينتج «كل ب آ»، وكانت الكبرى «لا شيء من ب آ»؛ هذا خلف.

و لا ينتج هذان الضربان كلية، لجواز كون الأصغر أعم من الأوسط و كون الأوسط^٢ مساوياً للأكبر في^٣ الضرب الأول، و مندرجاً مع الأكبر تحت

٢. ت: - و كون الأوسط.

١. ن: الكلّيتين.

٣. ب: + الضربين من حيث.

جنس في الضرب الثاني؛ و حينئذ يلزم أن يكون الأصغر أعم من الأكبر في الضربين، بحيث يتمتع حمل الأكبر على الأصغر في الضرب الأول، و سلبه عنه في الضرب الثاني، كقولك: «كل إنسان حيوان^١ و كل إنسان ناطق»، مع أنه لا يلزم «كل حيوان ناطق»، و إذا بدلنا الكبرى بقولنا: «و لا شيء من الإنسان بفرس»، فلا يلزم أنه «لا شيء من الحيوان بفرس».

و هذان الضربان أخص من كل واحد من الضروب الأربعة الباقية؛ لأنه متى صدق الكلي صدق^٢ الجزئي^٣ لاشتماله عليه من غير عكس؛ و إذا لم ينتج هذان الضربان الأخصان الكلي، وجب أن لا ينتج باقي الضروب الأربعة.

الضرب الثالث من موجبتين و الصغرى جزئية، ينتج موجبة جزئية، كقولك: «بعض ب ج و كل ب آ، فبعض ج آ».

بيانه: بعكس الصغرى؛ و بالخلف: إن لم يصدق «بعض ج آ»، صدق «لا شيء من ج آ»، فيضم إلى الصغرى و هو «بعض ب ج»، لينتج: «بعض ب ليس آ»، و كانت الكبرى «كل ب آ»؛ هذا خلف.

و بالافتراض: و هو أن يفرض موضوع الصغرى معينا هو د، فتصدق مقدمتان كليتان: الأولى^٤ «كل د ب»، و الثانية «كل د ج»، فإذا ضممتا الأولى إلى الكبرى، فقلنا: «كل د ب و كل ب آ»، أنتج من الشكل الأول «كل د آ»؛ فإذا جعلنا هذه النتيجة كبرى، و ضممتاها إلى المقدمة الثانية المجعولة صغرى، فقلنا: «كل د ج و كل د آ»، ينتج من هذا الشكل المطلوب و هو «بعض ج آ»؛ و هكذا يصنع في كل ضرب يكون إحدى مقدمتيه موجبة جزئية أو كانت سالبة مركبة.

الضرب الرابع من موجبتين و الكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية، كقولك: «كل^٥ ب ج و بعض ب آ، فبعض ج آ».

١. ب، ت: كل إنسان حيوان.

٢. ت: الكلي صدق.

٣. ن، ب: أحدهما.

٤. ب، ت: للجزئي.

٥. ب: كل.

لا يمكن بيانه بعكس الصغرى، لأنَّ الموجبة الكلية تنعكس جزئية، و الكبرى جزئية أيضاً، و لا قياس عن جزئيتين؛ بل بعكس الكبرى و جعلها صغرى، ثم عكس النتيجة هكذا: «بعض آ ب و كل ب ج، فبعض آ ج»، نعكسه إلى المطلوب و هو «بعض ج آ».

و بالخلف: إن لم يصدق «بعض ج آ»، ف«لا شيء من ج آ»، فيضم إلى الصغرى و هو «كل ب ج» لينتج «لا شيء من ب آ»، و كانت الكبرى «بعض ب آ»؛ هذا خلف.

و بالافتراض: و هو فرض موضوع الكبرى د، فيصدق «كل د ب و كل د آ»، فنضم الأولى إلى الصغرى هكذا: «كل د ب و كل ب ج» ينتج من الأول «كل د ج» و يضم إلى «كل د آ»، لينتج من الثالث «بعض ج آ»؛ و هو المطلوب.

الضرب الخامس من موجبة جزئية صغرى و سالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية، كقولك: «بعض ب ج و لا شيء من ب آ، فبعض ج ليس آ».

بيانه: بعكس الصغرى؛ و بالخلف: لو لم يصدق «بعض ج ليس آ»، صدق «كل ج آ» منضمّاً إلى الصغرى و هو «بعض ب ج» لينتج «بعض ب آ»، و كانت الكبرى «لا شيء من ب آ»؛ هذا خلف.

و بالافتراض: إذا فرض موضوع الصغرى د، فيصدق «كل د ب و كل د ج»، فنضم الأولى إلى الكبرى لينتج: «لا شيء من د آ»، فنجعلها كبرى، كقولك^١: «كل د ج» لينتج من الثالث «بعض ج ليس آ»؛ و هو المطلوب.

الضرب السادس من موجبة كلية صغرى و سالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية، كقولك^٢: «كل ب ج و بعض ب ليس آ، فبعض ج ليس آ».

و لا يمكن بيانه بعكس الصغرى، لأنّها تنعكس جزئية، و لا قياس عن جزئيتين؛ و لا بعكس الكبرى، لأنّها سالبة جزئية؛ بل بالخلف، و قد عرفته.

٢. ت: - كقولك.

١. ن: - كقولك.

٢. ت: - الصغرى لأنّها تنعكس.

و القدماء يبتوه أيضاً بالافتراض؛ و هو جائز بشرط أن تكون السالبة الجزئية مركبة مستلزمة للموجبة؛ لأنّ السالبة البسيطة تصدق عند عدم الموضوع، و قد مرّ بيانه.

فقد تبين أنّ هذا الشكل لا ينتج إلّا الجزئي.

[الشكل الرابع]

الشكل الرابع و هو الذي الحد الأوسط [يكون] موضوعاً في الصغرى، محمولاً في الكبرى.

و يشترط في الإنتاج بحسب الكمّ و الكيف ثلاثة أمور:

الأول، إنه إذا كانت المقدمتان موجبتين فيجب أن تكون الصغرى كلية؛ و إن اختلفتا بالكيف فيجب أن تكون إحداهما كلية.

الأمر الثاني، يجب أن تكون السالبة الجزئية المستعملة فيه منعكسة.

الأمر الثالث، إذا كانت السالبة الكلية صغرى، و الكبرى موجبة جزئية، فيجب أن تكون السالبة الكلية الصغرى إحدى الخاصّتين؛ إذ لو انتفتت الأمور الثلاثة لزم أحد الأمور السبعة؛ و هو إمّا إيجاب المقدمتين مع جزئيتهما، أو جزئية الصغرى فحسب، أو كونهما سالتين مع اتفاقهما في الكمّ و اختلافهما فيه، أو كونهما مختلفتين في الكيف مع جزئيتهما، أو أن يكون إحداهما سالبة جزئية غير منعكسة، أو كانت الصغرى السالبة الكلية غير الخاصّتين عند كون الكبرى موجبة جزئية، و أيّما كان^١ يلزم توافق الطرفين الإيجابي مرّة و تباينهما أخرى.

أمّا المتفقتان في الإيجاب مع كونهما جزئيتين، فقولك: «بعض الحيوان إنسان و بعض الناطق حيوان»، و الحقّ كون النتيجة موجبة و هو «كل إنسان ناطق» و هو توافق الطرفين، و إذا بدلنا الكبرى بقولنا: «و بعض الفرس حيوان»،

٢. ت: وإثنا.

١. همه نسخها: - يكون.

فالحقّ كون النتيجة سالبة و هو «لا شيء من الإنسان بفرس»، و هو تباين الطرفين.

و أمّا إذا كانت الصغرى جزئية و الكبرى كلية مع إيجابهما، فبعين هذين المثالين، إلّا أنّك تجعل الكبرى كلية.

و أمّا إذا كانت المقدمتان سالبتين مع اتفاقهما في الكم؛ فإنّما أن تكونا كليتين أو جزئيتين؛ فالكليتان، فكقولك: «لا شيء من الحجر بإنسان و لا شيء من الناطق بحجر»، و الحقّ التوافق الإيجابي؛ و إذا بدّلنا الكبرى بقولنا: «و لا شيء من الفرس بحجر»، فالحقّ التباين السلبي و هو «لا شيء من الإنسان بفرس»؛ و كذلك إذا كانت المقدمتان جزئيتين أو إحداهما جزئية، فنذكر هذين المثالين جزئيتين أو إحداهما كلياً و الآخر جزئياً.

و أمّا إن كانت المقدمتان مختلفتين في الكيف مع كون إحداهما سالبة جزئية غير منعكسة، فالسالبة إمّا أن تكون صغرى أو كبرى:

فإن كان الأول، فكقولك: «بعض الحيوان ليس بإنسان و كل ناطق حيوان»، و الحقّ إيجاب النتيجة و هو «كل إنسان ناطق»؛ و إذا بدّلنا الكبرى بقولنا: «و كل فرس حيوان» فالحقّ كون النتيجة سالبة و هو «لا شيء من الإنسان بفرس».

و إن كان الثاني، و هو كون السالبة الجزئية كبرى، فلصدق قولك: «كل إنسان ناطق و بعض الحيوان ليس بإنسان»، مع أنّ الحقّ التوافق الإيجابي و هو «كل ناطق حيوان»؛ و إذا بدّلنا الكبرى بقولنا: «و بعض الفرس ليس بإنسان» فالحقّ التباين السلبي و هو «لا شيء من الناطق بفرس».

و إن^١ كانت المقدمتان جزئيتين فيظهر التخلف بذكر هذه الأمثلة جزئية. و أمّا إذا كانت الصغرى سالبة كلية - غير الخاصّتين - مع الكبرى الموجبة الجزئية، فكقولك: «لا شيء من الإنسان بفرس و بعض الحيوان

٢. ب، ت: فإن.

١. ت: اتحادهما فتعين.

إنسان»، و الحقّ الإيجاب و هو «كل فرس حيوان» و إذا بدّلنا الصغرى بقولنا: «لا شيء من الإنسان بحجر»، فالحقّ السلب و هو «لا شيء من الحجر بحيوان».

الضروب الشكل الرابع

و الضروب المنتجة بحسب اعتبار الشروط المذكورة ثمانية؛ لأنّ الصغرى إذا كانت موجبة كلية فإنّها تنتج مع المحصورات الأربع؛ و كذلك إذا كانت الصغرى سالبة كلية فإنّها تنتج مع الموجبتين.

و إذا كانت الصغرى موجبة^١ جزئية فتنتج مع السالبة الكلية؛ و كذلك الصغرى السالبة الجزئية مع الموجبة الكلية؛ فهذه ثمانية أضرب.

و تسقط ثمانية أخرى و هي الصغرى السالبة الكلية مع السالبتين، و الصغرى الموجبة الجزئية مع الموجبة الكلية، و الجزئيتين بحسب اعتبار الأمر الأول، و الصغرى السالبة الجزئية مع الثلاثة التي هي غير الموجبة الكلية بحسب اعتبار الأمر الثاني^٢.

الضرب الأول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية، كقولك: «كل ب ج و كل آ ب، فبعض ج آ». و لا ينتج الموجب الكلي، لجواز كون الأصغر أعمّ من الأوسط و كون الأوسط مساوياً للأكبر؛ و يلزم حينئذ أن يكون الأصغر أعمّ من الأكبر، و لا يجوز ثبوت الخاصّ - الذي هو الأكبر - لجميع أفراد العامّ - الذي هو الأصغر - كقولك: «كل إنسان حيوان و كل ناطق إنسان»، مع امتناع حمل الناطق على كل الحيوان، و هو «كل حيوان ناطق».

بيانه: بجعل^٣ الكبرى صغرى، و الصغرى كبرى^٤، ليرجع إلى الأوّل هكذا: «كل آ ب و كل ب ج»، فينتج: «كل آ ج»، ثم نعكس النتيجة إلى «بعض ج آ»؛ و هو المطلوب.

١. ت: - موجبة.

٢. ن. ب: الباقي.

٣. ب: جعل.

٤. ت: - صغرى و الصغرى كبرى.

وبالـخلف: و هو ضمّ نقيض النتيجة إلى الصغرى، لينتج ما يضادّ عكسه^١ الكبرى؛ وذلك أنّه لو لم تصدق النتيجة و هو «بعض ج آ»، صدق: «لا شيء من ج ب»، فتجعل كبرى لصغرى القياس و هو «كل ب ج و لا شيء من ج آ»، الذي هو النقيض، فينتج «لا شيء من ب آ» فنعكسه إلى «لا شيء من آ ب» و هو مضادّ لـ«كل آ ب» الذي هو الكبرى؛ هذا خلف؛ وإن عكست الكبرى ارتدّ إلى الشكل الثالث، و أنتج المطلوب منه.

الضرب الثاني من موجبتين و الكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية، كقولك: «كل ب ج و بعض آ ب»، ينتج «بعض ج آ». بيانه: بتبديل الكبرى بالصغرى، و الصغرى بالكبرى، ليرتدّ إلى الأوّل ثم عكس النتيجة.

وبالـخلف: إن لم يصدق «بعض ج آ» صدق «لا شيء من ج آ»، فنجعله كبرى لصغرى القياس، هكذا: «كل ب ج و لا شيء من ج آ» لينتج «لا شيء من ب آ»، فنعكسه إلى «لا شيء من آ ب» و هو يناقض الصغرى؛ هذا خلف؛ وإن عكست الكبرى رجع إلى الثالث.

و بالافتراض: و هو أن يفرض البعض من الذي هو ب، د؛ فيصدق مقدمتان هما^٢: «كل د ب و كل د آ»، فنجعل المقدمة الأولى كبرى لصغرى القياس و هو «كل ب ج و كل د ب»، لينتج القياس من هذا الشكل: «بعض ج د»، ثم نجعل هذه النتيجة صغرى، و المقدمة الثانية كبرى، هكذا: «بعض ج د و كل د آ» لينتج القياس من الشكل الأوّل «بعض ج آ»؛ و هو المطلوب.

الضرب الثالث: من كليتين و الصغرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولك: «لا شيء من ب ج و كل آ ب»، ينتج: «لا شيء من ج آ».

١. ت: عكس.

٢. ت: - القياس هكذا كل ب ج و ... يناقض الصغرى.

٣. ب. ت: - هما.

بيانه: بجعل الكبرى صفري و الصفري كبرى، ثم عكس النتيجة؛ و إذا عكست الصفري ارتدّ إلى الشكل الثاني، و أنتج المطلوب منه.

و بالخلف: إن لم يصدق: «لا شيء من ج آ»، صدق نقيضه و هو «بعض ج آ»، فيجعل صفري منضمّاً إلى الكبرى لينتج ما يناقض عكسه الصفري، هكذا: «بعض ج آ و كل آ ب»، لينتج من الأول: «بعض ج ب»، و نعكسه إلى «بعض ج» و هو يناقض الصفري و هو «لا شيء من ج»؛ هذا خلف.

الضرب الرابع من كليتين و الصفري موجبة ينتج سالبة جزئية، كقولك: «كل ب ج و لا شيء من آ ب»، ينتج: «بعض ج ليس آ»، و لا ينتج السلب الكلي و هو «لا شيء من ج آ»، لجواز كون الأصغر أعمّ من الأوسط و اندراج الأوسط و الأكبر تحت الأصغر، اندراج أخصين تحت أعمّ؛ و ذلك عند ما يكون الأصغر جنساً للأوسط و الأكبر؛ و يستحيل سلب الخاص - الذي هو الأكبر - عن كل أفراد العام - الذي هو الأصغر - كقولك: «كل إنسان حيوان و لا شيء من الفرس بإنسان» مع عدم صدق «لا شيء من الحيوان بفرس»، ضرورة أنّ بعضه فرس.

بيانه: بعكس الصفري ليرتدّ إلى الثاني و بعكس الكبرى ليرتدّ إلى الثالث. و بالخلف: لو لم يصدق: «بعض ج ليس آ»، صدق: «كل ج آ»، فنجعله صفري منضمّاً إلى الكبرى و هو «لا شيء من آ ب» ينتج: «فلا شيء من ج ب»، و هو يضادّ عكسه الصفري.

الضرب الخامس من موجبة جزئية صفري و سالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية، كقولك: «بعض ب ج و لا شيء من آ ب»، ينتج «بعض ج ليس آ». بيانه: بعكس الصفري ليرتدّ إلى الثاني أو بعكس الكبرى ليرتدّ إلى الثالث. و بالخلف: إن لم يصدق «بعض ج ليس آ»، صدق «كل ج آ»، فنجعله صفري تنضمّ إلى الكبرى لينتج «لا شيء من ج ب»، و عكسه يناقض الصفري.

و بالاقتراض: و هو أن يفرض البعض من 'ب' الذي هو ج، د، فيصدق مقدمتان كليتان و هما: «كل د ب» و^٢ «كل د ج»، فنجعل المقدمة الأولى كبرى و عكس الكبرى صغرى، هكذا: «لا شيء من ب أ و كل د ب»^٣ ينتج من هذا الشكل: «لا شيء من آ د»، ثم نعكسه إلى «لا شيء من د آ» و نجعله كبرى، و عكس المقدمة الثانية صغرى، هكذا: «بعض ج د و لا شيء من د آ» ينتج من الشكل الأول «بعض ج ليس أ» الذي هو المطلوب؛ و إن شئت جعلت المقدمة الأولى صغرى، و كبرى القياس كبرى، هكذا: «كل د ب و لا شيء من آ ب»، لينتج من الشكل الثاني: «لا شيء من د آ»، ثم تجعل عكس المقدمة الثانية صغرى لهذه النتيجة لينتج: «بعض ج ليس آ»؛ و هو المطلوب.

فهذا الشكل مع هذه الضروب الخمسة استخرجت بعد الشيخ؛ و لعل الشيخ الإلهي استخرجها، كذا زعم في المقاومات.

و قيل: المستخرج مجد الدين الجيلي^٤، و هو قليل الفائدة.

و استخرج أهل زماننا ثلاثة ضروب أخرى^٥. و العجب ممن يفرح باستخراج أمثالها و يتوهم أنه قد صنع شيئاً! و ما اندحضت الحكمة إلا منذ استخرجت أمثالها!

الضروب السادسة من صغرى سالبة جزئية جهتها إحدى الخاصتين؛ و

١. ت: أ. ٢. ب: + الثانية.

٣. ب، ت: ج.

٤. فخر رازی در منطق الملخص، ص ٢٦٨ چنین گفته است: «و لما تلخصت (در نسخه بدل: «تحصلت») شرائط الإنتاج ظهر أن القرائن المنتجة خمسة». و بنا بر این ممکن است مجد الدين که استاد فخر رازی و سهروردي بوده است، استخراج کرده و آن دو از او گرفته باشند.

٥. ابهری در کشف الحقایق، ص ١٥٥، در باب بسائط همان پنج ضرب را منتج دانسته: اما با توجه به مرکبات، ضروب منتج شکل چهارم را به هشت ضرب افزایش داده است و کاتبی نیز در النسب، ص ١٢٩، ضمن اشاره به نظر پیشینیان که ضروب منتج را پنج ضرب دانسته اند، گفته است: آنان نظر به بسائط داشته اند و او یا نظر به قیاس مرکب آنها را هشت ضرب می داند. و در سخن شهرزوری با تعبیر: «ضروب أخرى» که موهم موضوع بحث یعنی بسائط است، ظاهراً به این نکته توجه نشده است.

كذا موجبة كلية، جهتها الضرورة أو الدوام إما بحسب الذات أو بحسب الوصف، كقولك: «بعض ب ليس ج مادام ب لا دائماً و كل آ ب دائماً أو بالضرورة»، ينتج: «بعض ج ليس آ».

و يتبين بعكس الصغرى ليرتدّ إلى الشكل الثاني و ينتج المطلوب؛ و لا يتبين بعكس الكبرى لصيرورتها بالعكس جزئية، و الصغرى جزئية^١، و لا قياس عن جزئيتين.

الضرب السابع من صغرى موجبة كلية جهتها إحدى الموجّهات؛ و كذا سالبة جزئية جهتها إحدى الخاصّتين، كقولك: «كل ب ج بالدوام مثلاً و بعض آ ليس ب مادام آ لا دائماً»، ينتج «بعض ج ليس آ حين هو ج». بيانه: بعكس الكبرى ليرجع إلى الشكل الثالث و ينتج المطلوب؛ و لا يمكن بيانه بعكس الصغرى، لما مرّ.

الضرب الثامن من صغرى سالبة كلية جهتها إحدى الخاصّتين؛ و كذا موجبة جزئية جهتها الضرورة أو الدوام الذاتيان أو الوصفيان، كقولك: «لا شيء من ب ج مادام ب لا دائماً و بعض آ ب مادام آ»، ينتج «بعض ج ليس آ مادام ج لا دائماً».

بيانه: بعكس الكبرى ليرتدّ إلى الثالث و بعكس ترتيب المقدمتين ليرجع إلى الشكل الأول، ثم عكس النتيجة.

و بالخلف في الضروب الثلاثة: لو لم يصدق «بعض ج ليس آ»، صدق «كل ج آ»، فنضمّه إلى الكبرى و هو «بعض آ ب» لينتج «بعض ج ب»، و نعكسه فيناقض صغرى هذا الباب؛ فلم أنّ هذا الشكل لا ينتج الموجب الكلي و ينتج باقي المحصورات الثلاثة.

و نقيض النتيجة في الشكل الثاني يضم إلى الكبرى دائماً لينتج ما يناقض الصغرى؛ و في الشكل الثالث يضم إلى الصغرى دائماً لينتج ما يناقض الكبرى؛

١. ت: - و الصغرى جزئية.

٢. ن: -.

وفي الشكل الرابع إن كانت النتيجة موجبة فحكمها حكم الشكل الثالث في ضم^١
نقيض النتيجة إلى الصغرى؛ وإن كانت سالبة^٢ فحكمها حكم الشكل الثاني في
ضم النقيض إلى الكبرى.

* * *



٢. ت: - سالبة.

١. ت: - ضم.

في المختلطات التي بين الموجهات في الأشكال الأربعة

[مختلطات الشكل الأول]

أما الشكل الأول، فشرط إنتاجه بحسب الجهة فعلية الصغرى؛ إذ لو كانت الصغرى إحدى الممكنتين كان القياس غير معلوم الإنتاج، لكون الأوسط حينئذ ممكناً للأصغر، وإمكان الشيء للشيء لا يقتضي حصوله له بالفعل، بل جاز خلوّه عنه دائماً؛ وعند ذلك لا يندرج الأصغر في الأوسط، فلا يتعدى البتة^١ الحكم إليه من الأكبر.

و زعم فخر الدين^٢ أنَّ الصغرى إذا كانت إحدى الممكنتين فالكبرى إن كانت ضرورية مطلقة، فإنَّ النتيجة تكون ضرورية مطلقة؛ لأنَّ الكبرى دالة على أنَّ ما ثبت له الأوسط بالفعل ثبت له الأكبر بالضرورة؛ وأما الصغرى فدالة على أنَّ الأوسط ثابت للأصغر بأحد الإمكانين - و كل ممكن من حيث إمكانه لا يلزم من فرض وقوعه محال - فإذا فرضنا الأوسط حاصلاً للأصغر بالفعل، فيندرج الأصغر في الأوسط بالفعل، و الأكبر حاصل للأوسط بالضرورة، فيكون حاصلاً لما حصل له الأوسط - أعني الأصغر - بالضرورة؛ وإذا كانت النتيجة

ضرورية على تقدير وقوع ذلك الممكن كانت^١ ضرورة في نفس الأمر؛ سواء وقع ذلك الممكن أو لم يقع. فإنّه يمتنع كونها ضرورة^٢ على تقدير الوقوع ولا يكون ضرورياً في نفس الأمر؛ فيلزم أن يكون فرض وقوع الممكن مستلزماً لانقلاب ما ليس بضروري ضرورياً، وهو محال.

و جوابه أنّنا لانسلم أنّ عند فرض وقوع الممكن و حصول الأوسط للأصغر^٣ بالفعل يكون الأكبر ثابتاً للأصغر بالضرورة؛ وإنّما يلزم ذلك إن لو بقيت الكبرى الصادقة في نفس الأمر صادقة على ذلك التقدير، و صدقها إنّما هو ببقاء كليتها و هي غير باقية، لازدياد أفراد موضوعها؛ فإنّ عند تقدير وقوع الممكن بالفعل يصير الأصغر من جملة أفراد موضوعها.

و أيضاً، فإنّ النتيجة إنّما تحصل إذا صدق أنّ كل ما ثبت له الأوسط على ذلك التقدير فإنّ الأكبر يثبت له بالضرورة، و نحن نمنع صدق ذلك؛ بل الصادق على ذلك التقدير هو أنّ كل ما هو ب في نفس الأمر فهو آ بالضرورة، و غير مستلزم للأول المطلوب.

و إن لم تكن الكبرى ضرورة فإمّا أن تكون من القضايا البسيطة أو من المركبة:

و الأوّل يوجب كون النتيجة ممكنة عامة، فإنّ الصغرى دالّة على إمكان ثبوت الأوسط للأصغر؛ فإذا فرضناه حاصلأ له بالفعل، فالكبرى حينئذ إن كانت ممكنة فالنتيجة ممكنة عامة، و إن كانت فعلية ففعلية؛ ولما كان الإمكان العام صادقا عليه - فعلى أيّ تقدير كان - تصدق النتيجة ممكنة عامة؛ وإذا كانت النتيجة ممكنة عامة على تقدير وقوع الممكن، فتكون ممكنة عامة في نفس الأمر؛ و إلّا إذا لم تكن ممكنة تكون ضرورة في نفس الأمر، ليلزم أن يكون

١. ت: كونها.

٢. ن: يمتنع صيرورته ضرورياً؛ ب: يمتنع ضرورة.

٣. ت: - للأصغر.

الضروري في نفس الأمر غير ضروري على تقدير فرض الممكن واقعاً؛ وإنه محال.

و الجواب كالجواب الذي مرّ في الكبرى الضرورية من غير تفاوت.
و إن كانت الكبرى مركبة فالنتيجة ممكنة خاصة؛ لأنّ المركبة يكون تركيبها عن قضيتين^١؛ إحداهما موجبة، و الأخرى سالبة، و كل واحد منهما قضية بسيطة. فتتركب الصغرى الممكنة مع كل واحد من الكبرى الموجبة تارة، و السالبة أخرى، فينتج مع الموجبة ممكنة عامة موجبة، و مع السالبة سالبة ممكنة عامة؛ لما مرّ في القسم الذي كبراه بسيطة. و متى صدقت الممكنتان العامتان المختلفتان في الكيف تصدق الممكنة الخاصة المركبة عنهما.

الجواب ما مرّ بعينه؛ و لأنّ الإمكان العامّ لمّا صدق على الذي كبراه بسيطة و مركبة - بالبيان الذي^٢ مرّ - فإذا تركّب القياس من مقدمتين ممكنتين عامتين فيكون الأكبر ممكناً للأوسط، و الأوسط ممكناً للأصغر، فيلزم بالضرورة أن يكون الأكبر ممكناً للأصغر، لكون الممكن للممكن لشيء ممكن^٣ لذلك الشيء.

و فيه نظر، من جهة أنّ الأكبر ممكن لذات الأوسط، فلو كان الممكن للأصغر هو ذات الأوسط للزم المطلوب لتكرّر الأوسط؛ و لكن الممكن الأصغر - و هو وصف الأوسط - لا لذاته، فلا يتكرر الأوسط، فلا يلزم إمكان الأكبر للأصغر.

إضابط جهة الاختلاط على الإجمال

و اعلم أنّ القضايا لمّا كانت ثلاثة عشر إذا ضربناها في نفسها كان

٢. ت: - الذي.

١. ت: فعليتين.

٣. ت: - لا.

مجموع الاختلاطات الحاصلة مائة و تسعة و ستين^١؛ لكن لما كانت الصغرى^٢ الممكنتين مع الكبرى الثلاث عشرة، غير منتجة، فيسقط من هذا المجموع ستة و عشرون اختلاطاً؛ و بقيت المنتجة منها مائة و ثلاثة و أربعين اختلاطاً؛ و النتيجة تابعة للكبرى إن كانت إحدى التسع، و هو ما عدا المشروطتين و العرفيتين، و هي تسعة و تسعون اختلاطاً؛ و هي الحاصلة من ضرب أحد عشر صغرى في تسعة كبرى، لأنّ الأصغر لما حصل له الأوسط بالفعل، و كانت الكبرى دالة على أنّ كل ما حصل له الأوسط بالفعل حصل له الأكبر بالجهة التي في الكبرى، لكن الأصغر ثبت له الأوسط بالفعل، فيثبت له الأكبر الثابت للأوسط بالجهة التي في الكبرى. و لكون الأصغر فرداً من أفراد الأوسط، فأبى حكم حكماً على الأوسط، ينبغى أن يتعدّى إلى الأصغر.

و أما إذا كانت الكبرى إحدى المشروطتين و العرفيتين، و هي الأربع الباقية من القضايا، و هي أربعة و أربعون اختلاطاً، لأنّها الحاصلة من ضرب أحد عشر صغرى في أربعة كبرى؛ فننظر في الصغرى: فإن كان فيها قيد اللادوام و اللاضرورة حذفناهما؛ و كذلك نحذف عنها قيد الضرورة - ذاتية كانت أو وصفية - بشرط خلق الكبرى عن الضرورة الوصفية.

ثم إنّنا ننظر إلى الكبرى التي فرضنا أنّها إحدى الأربع: فإن كانت إحدى العامتين فالنتيجة تابعة للصغرى، إن خلت عن القيود المذكورة؛ و إن لم تخلص عن شيء من القيود فالنتيجة تابعة للباقي بعد الحذف؛ و إن كانت إحدى الخاصّتين فنحذف عنها قيد اللادوام و نضمّه إلى الصغرى، إن خلت عن القيود الثلاثة؛ أو إلى الباقي، بعد حذف اللادوام و اللاضرورة؛ و أما الضرورة فلا تحذف، لأنّ الكبرى فيها الضرورة بحسب الوصف، بل تضمّ إليها. فهذا هو حاصل ضابط جهة الاختلاط على الإجمال.

٢. ن: لصغرى.

١. ت: تسعين.

[ضابط جهة الاختلاط على التفصيل]

و أما على التفصيل، فلتجعل الصغرى ضرورية مطلقة:
فإن ضممنّا إليها الكبرى المشروطة العامة، فالنتيجة تابعة للصغرى،
لكون الأكبر ضرورياً لوصف الأوسط، و الأوسط ضروري لذات^١ الأصغر،
فيلزم أن يكون الأكبر ضرورياً لذات الأصغر، لأنّ الضروري للضروري^٢
ضروري.

و إن ضممنّا إليها المشروطة الخاصة، فالنتيجة كالصغرى، مع ضمّ قيد
اللا دوام إليها من الكبرى.

أما كونها ضرورية مطلقة فلاستلزام المشروطة الخاصّة المشروطة
العامة المنتجة مع الصغرى الضرورية المطلقة؛ و أما إنتاج قيد اللا دوام - الذي
هو عبارة عن مطلقة عامة سالبة - فهي^٣ مع الصغرى تنتج كالكبرى لا دائمة؛ و
لما كان الضروري المطلق مستلزماً للدوام المناقض للادوام، فلاتجتمع
النتيجتان على الصدق معاً.

و القدماء يزعمون أنّ الخاصّة الكبرى مع الصغرى الضرورية غير
منتجة، إذ يمتنع اجتماع المقدمتين على الصدق، لأنّ معنى الكبرى أنّ كل ما
وصف بب لا يدوم له البائية دوام إثباته^٤؛ و من جملة الموصوفات بب، ج
الضروري له البائية.

و إن ضممنّا إليها العرفية العامة كانت النتيجة دائمة مطلقة، لكون الأكبر
دائماً لوصف الأوسط، و الأوسط كان ضرورياً لذات^٥ الأصغر، فيكون الأكبر
دائماً لذات الأصغر، لكون الدائم لشيء هو ضروري لشيء آخر، دائماً لذلك
الآخر.

١. ب: الذات.

٢. ب: - مع الصغرى الضرورية المطلقة ... عامة سالبة فهي.

٣. ت: + شيء.

٤. ب: ت: له أ لعدم دوام البائية.

٥. ب: الذات.

و إن ضممنا إليها الكبرى العرفية الخاصة كانت النتيجة دائمة مطلقة لا دائمة.

أما كونها دائمة مطلقة فلاستلزام العرفية الخاصة الكبرى العرفية العامة المنتجة مع الصغرى الدائمة المطلقة بالبيان السابق؛ وأما كونها لا دائمة فلأن الكبرى جزؤها الآخر «لا دائم»، وهو عبارة عن مطلقة عامة، وهو ينتج مع الصغرى ما يتبع الكبرى؛ ولما امتنع صدق النتيجةين — وهو الدوام واللا دوام — فيمتنع صدق المقدمتين جميعاً، بالبيان المتقدم.

ثم نجعل الصغرى دائمة:

فإن ضممنا إليها العامتين كانت النتيجة دائمة تابعة للصغرى، لكون الأكبر ضرورياً أو دائماً لوصف الأوسط^١ وأوسط^٢ دائم الذات للأصغر، فيكون الأكبر دائماً لذات الأصغر؛ إذ يلزم أن يكون الضروري أو الدائم للشيء الدائم لآخر^٣ أن يكون دائماً لذلك الآخر.

و إن ضممنا إليها الخاصتين كانت النتيجة كالصغرى، دائمة ولا دائمة.

أما كونها دائمة فلاستلزام الخاصتين الكبيرتين عامتيهما المنتجتين مع الصغرى الدائمة دائمة، لما مرّ.

و أما كونها لا دائمة، فلإنتاج المطلقة العامة — الذي هو الجزء الآخر من الكبرى وهو «لا دائم» — مع الصغرى الدائمة ما يتبع الكبرى وهو لا دائم؛ وإذا لم تجتمع النتيجةتان على الصدق فذلك المقدمتان، وهو الدائمة مع كل من الخاصتين.

و إذا جعلنا الصغرى المطلقة العامة، أو إحدى الوجوديتين:

فإن ضممنا إليها العامتين كانت النتيجة مطلقة، لكون الكبرى دالة على أن كل ما ثبت له الأوسط بالفعل فالأكبر يكون ضرورياً له أو دائماً في جميع زمان

١. ت: - و الأوسط. ٢. ت: للآخر.

٣. ن: مع ما يتبع؛ ب: مع يتبع؛ ت: ما يتبع.

ثبوت وصف الأوسط، و الأصغر من جملة ما ثبت له الأوسط بالفعل، فثبت له الأكبر بالضرورة في جميع زمان ثبوت وصف الأوسط، إن كانت الكبرى مشروطة عامة، أو بالادوام^١ في جميع زمان ثبوت وصف الأوسط إن كانت عرفية عامة؛ و على كلي التقديرين فالأكبر ثابت للأصغر بالفعل و المطلقة العامة صادقة.

و إن ضممنا إليها الخاصتين كانت النتيجة وجودية لا دائمة:
أما كونها فعلية - و هي المطلقة - فلاستلزام الكبرى العامتين،
المنتجتين مع إحدى الصغريات الثلاث المطلقة العامة.
و أما كونها لا دائمة، فلاإنتاج المطلقة العامة - الذي هو الجزء الآخر من الكبرى - مع إحدى^٢ الصغريات، ما يتبع الكبرى و هو لا دائم.
فإذا جعلنا الصغرى إحدى الوقتيتين:

فإن ضممنا إليهما المشروطة العامة الكبرى، كانت النتيجة تابعة للصغرى محذوفاً عنها قيد اللادوام؛ فإنّ الأكبر لما كان ضرورياً لوصف الأوسط و كان الأوسط ضرورياً لذات الأصغر، إمّا في وقت معين أو غير معين، كان الأكبر ضرورياً لذات الأصغر و سقط اعتبار قيد اللادوام؛ و تسقى الوقتيتان بعد حذف اللادوام عنهما بـ«الوقتية المطلقة» و بـ«المنتشرة المطلقة»؛ و إن كانت الكبرى المضمومة المشروطة الخاصة كانت النتيجة تابعة للصغرى.

أما كونها وقتية مطلقة و منتشرة مطلقة، فلاستلزام الخاصة العامة، المنتجة مع الصغرى الوقتيتين، و ذلك لما مرّ.
و أما إنتاج قيد اللادوام، فلأنّ الجزء الآخر من الكبرى و هي المطلقة العامة ينتج مع الصغرى ما يتبع الكبرى، الذي هو لا دوام.
و إن كانت الكبرى المضمومة إليهما العرفية العامة، كانت النتيجة تابعة

٢. ت: - إحدى.

١. ب، ت: الوام.

لصغرى محذوفاً عنها قيد اللادوام والضرورة؛ لأنّ الأكبر لمّا كان دائماً لوصف^١ الأوسط الذي هو ضروري لذات الأصغر في وقت معيّن أو غير معيّن^٢ - أيهما كانت صغرى - كان الأكبر ثابتاً لذات الأصغر في الوقت المعيّن أو غير المعيّن؛ ويسمّيان بعد حذف اللادوام والضرورة بـ«المطلقة الوقتية» و بـ«المطلقة المنتشرة».

وإن كان المضموم إليهما الكبرى العرفية الخاصة كانت النتيجة^٣ ما تقدم من المطلقة الوقتية والمطلقة المنتشرة مع قيد اللادوام. أمّا كونهما مطلقة وقتية ومطلقة منتشرة، فلاستلزام الكبرى العرفية الخاصة العرفية العامة^٤ المنتجة مع إحدى الصغريين ما تقدم. وأمّا كونها لا دائمة، فلاينتاج الجزء الآخر من الكبرى - وهي المطلقة - مع إحدى الصغريين ما يتبع الكبرى الذي هو لا دائم؛ لحصول اندراج الأصغر في اللادوام الذي في الكبرى.

وأمّا اختلاطات هذه الأربعة بعضها مع بعض: فمجموعها ما يحصل من ضرب أربعة في أربعة وهو ستة عشر اختلاطاً: فإذا جعلنا الصغرى إحدى المشروطتين، فإن كانت الكبرى المضمومة إليها مشروطة عامة، كانت النتيجة مشروطة عامة. فإنّ الأكبر لمّا كان ضرورياً لوصف الأوسط وكان الأوسط ضرورياً لوصف الأصغر، كان الأكبر ضرورياً لوصف الأصغر؛ فإنّ الضروري للضروري لشيء ضروري لذلك الشيء.

وإن كانت الكبرى المضمومة إليهما مشروطة خاصة، كانت النتيجة مشروطة خاصة: أمّا كونها مشروطة عامة، فلاستلزام الكبرى الخاصة

٢. ت. ب. - أو غير معيّن.

٣. ت. - العرفية العامة.

١. ت. بوصف.

٢. ت. ب. المنتجة.

المشروطة العامة المنتجة مع الصغرى ذلك؛ و أما قيد «اللا دوام»، فلإنتاج المطلقة المتضمنة في الكبرى مع الصغرى ما يتبع الكبرى و هو اللا دوام.

و إن كانت الكبرى المضمومة إليهما عرفية عامة، كانت النتيجة عرفية عامة؛ لأنّ الأكبر لما كان دائماً لوصف الأوسط و كان الأوسط ضرورياً لوصف الأصغر، لزم بالضرورة أن يكون الأكبر دائماً لوصف الأصغر؛ لأنّ الدائم للضروري لشيء يكون دائماً لذلك الشيء.

و إن كانت الكبرى المضمومة عرفية خاصة كانت النتيجة عرفية خاصة. أما كونها عرفية عامة فلإنتاج الكبرى العرفية العامة مع الصغرى ذلك. و أما كونها لا دائمة فلإنتاج المطلقة المتضمنة في الكبرى مع الصغرى اللا دوام، لاندراج الأصغر في اللا دوام الذي في الكبرى.

و إذا جعلنا الصغرى إحدى العرفيتين و كانت الكبرى إحدى العامتين، كانت النتيجة عرفية عامة، لأنّ الأكبر لما كان ضرورياً أو دائماً لوصف الأوسط و كان الأوسط دائماً لوصف الأصغر، فيلزم أن يكون الأكبر دائماً لوصف الأصغر، لكون الضروري للدائم دائماً، و الدائم للدائم لأمر يكون دائماً لذلك الأمر.

و إن كانت الكبرى المضمومة إحدى الخاصتين كانت النتيجة عرفية خاصة.

أما كونها عرفية عامة فلإنتاج الكبرى العامتين المتضمنة في الخاصتين مع الصغرى ذلك.

و أما قيد «اللا دوام»، فلإنتاج الكبرى المطلقة مع الصغرى قيد لا دوام.

[اختلاطات الشكل الثاني]

اختلاطات الشكل الثاني: له في الإنتاج بحسب الجهة شرطان:

[الشرط الأول]، أن تكون الصغرى إما ضرورية أو دائمة، وإما أن تكون الكبرى من السّنة المنعكسة السوالب، وهي المشروطتان والعرفتان والضرورية والدائمة؛ إذ لو انتفى هذا الشرط لزم أحد الأمرين: إما اختلاط السبع الغير المنعكسة السوالب بعضها مع بعض؛ وإما اختلاط المشروطتين والعرفتتين - وهي صغرى - مع السبع الغير المنعكسة - وهي كبرى - وكلاهما غير منتجين:

أما بيان الأول، فلأنّ اختلاط الوقتيتين أخصّ اختلاطات التسعة والأربعين، الحاصلة من ضرب سبعة في سبعة، وهو غير منتج، للتخلف، وهو صدق القياس مع إيجاب النتيجة مرة وسلبها أخرى؛ وذلك أنّه يصدق «بالضرورة كل قمر منخفض لا دائماً» و«بالضرورة لا شيء من القمر بمنخفض لا دائماً»؛ والحقّ التوافق الإيجابي، وهو «كل قمر فهو قمر بالضرورة»؛ وكذلك يصدق «كل قمر فهو مظلم لا دائماً» و«بالضرورة لا شيء من الشمس بمظلم لا دائماً»؛ والحقّ التباين السلبي، وهو «بالضرورة لا شيء من القمر بشمس»؛ وإذا لم ينتج هذا الاختلاط وهو أخصّها، لم ينتج الباقي وهي أعمّ منه؛ وإلا لزم استلزام العامّ لشيء لا يستلزمه الخاص؛ وهو محال.

وأما بيان الثاني، وهو اختلاط الأربع وهي المشروطتان والعرفتان وهي صغرى مع الكبريات السبع. فإنّ اختلاط الصغرى المشروطة الخاصة مع الكبرى الوقتية أخصّ اختلاطات الثمانية والعشرين، الحاصلة من ضرب أربعة في سبعة، للتخلف، وهو صدق هذا الاختلاط مع إيجاب النتيجة مرة وسلبها أخرى. فإنّه يصدق «بالضرورة لا شيء من المنخفض بقمر مضى مادام منخفضاً دائماً» و«بالضرورة كل قمر فهو قمر مضى وقت التربع لا دائماً»؛ والحقّ إيجاب النتيجة وهو «كل منخفض فهو قمر بالضرورة»؛ وكذلك يصدق «بالضرورة لا شيء من المنخفض بمضى مادام منخفضاً دائماً» و«بالضرورة كل شمس مضية وقت التربع لا دائماً»؛ والحقّ سلب النتيجة

هو «لا شيء» من المنخسف بشمس»؛ وإذا لم ينتج هذا الاختلاط مع أخصيته فلا ينتج الباقي مع أعميتها، لما بيّناه.

وأما إذا كان في القياس ممكنة، فالشرط الثاني في صحة انعقاده أحد الأمرين: وهو إما أن تكون الضرورية المطلقة معها صغرى أو كبرى، وإما أن تكون كبراهها إحدى المشروطتين؛ إذ لو انتفى هذا الشرط لزم: إما اختلاط الممكنة مع غير الضرورية المطلقة والمشروطتين والممكنة صغرى أو كبرى وإما اختلاط الممكنة مع المشروطتين وهي كبرى وهما غير منتجين:

أما الأول، وهو اختلاط الممكنتين مع غير الضرورية والمشروطتين وهي تسع قضايا؛ فما عدا اختلاط الممكنتين مع الدائمة والعرفيتين في هذا الأمر الأول، والكبرى الممكنة مع الصغرى المشروطتين في الأمر الثاني، قد بيّنا وجه التخلف فيها في الشرط الأول؛ فلم يبق من الاختلاطات الذي لم يتبين وجه التخلف فيها إلا ما استثنيناه.

وأخص تلك الاختلاطات هو اختلاط الممكنة مع الدائمة، وهو غير منتج؛ فإنه يجوز أن يكون الشيء ثابتاً للشيء دائماً، مع جواز سلبه عنه بالإمكان؛ وكذلك يجوز سلبه عنه دائماً، مع جواز ثبوته له بالإمكان. فإذا ركب القياس عن هذين الشئيين فإنه يمتنع في النتيجة الحاصلة عنهما سلب الشيء عن نفسه بالإمكان العام الذي هو أعم الجهات، كقولك: «كل زنجي أسود دائماً» و«لا شيء من الزنجي بزنجي بالإمكان العام»، مع امتناع سلب الشيء عن نفسه وهو «لا شيء من الزنجي بزنجي بالإمكان العام»؛ بل الحق التوافق.

وكذلك يجوز أن يكون الشيء ثابتاً لأحد المتباينين دائماً، مع جواز سلبه عن المتباين الآخر بالإمكان؛ وكذلك يجوز أن يكون الشيء مسلوباً عن أحد المتباينين دائماً، مع ثبوته للآخر بالإمكان، مع امتناع ثبوت أحدهما للآخر في النتيجة بالإمكان العام، كقولك: «كل زنجي أسود بالإمكان العام» و«لا شيء من الرومي بأسود دائماً» مع امتناع ثبوت أحدهما للآخر، بل الحق التباين وهو «لا

شيء من الزنجي برومي دائماً؛ وإذا لم ينتج الأخص لم ينتج الأعم، لما ذكرنا.
و بحسب اعتبار الشرط الأوّل يسقط من الاختلاطات الغير المنتجة
سبعة و سبعون اختلاطاً؛ لأنّ السبعة الغير المنعكسة إذا ضربتها في نفسها، و
الأربعة الوصفية في السبعة أيضاً، فمجموع ذلك سبعة و سبعون.
و بحسب اعتبار الشرط الثاني يسقط ثمانية ضروب أخرى و هي
الصغرى الممكنتين مع الدائمة و العرفيتين، و الصغرى الدائمة مع الممكنتين.
و الباقي من الضروب المنتجة بعد الإسقاط، أربعة و ثمانون اختلاطاً.

[أقسام الاختلاطات المنتجة]

إذا عرفت هذا فاعلم أنّ معرفة جهة النتيجة على سبيل التفصيل أن نقول:
اعتبار الشرطين أو جب أنّ المنتج من الاختلاطات أربعة و ثمانون، تنحصر في
أقسام خمسة:

القسم الأول، أن تكون إحدى المقدمتين ضرورية، و المقدمة الأخرى
إحدى القضايا الثلاثة عشر، و هو خمسة و عشرون اختلاطاً، لضمّ الضرورية
إلى ثلاثة عشر كبرى، و إلى اثني عشر صغرى.

القسم الثاني، ما يكون إحدى مقدمتيه دائمة و المقدمة الأخرى ما عدا
الضرورية المطلقة، لاختلاطها معها في القسم الأول، و الممكنتين، إذ شرط
اختلاطهما ضرورية الصغرى، و هو تسعة عشر اختلاطاً، لضمّ الدائمة إلى
العشرة الباقية مرّة كبريات و إلى تسعة أخرى صغريات.

القسم الثالث، ما يكون صغراه إحدى الخمس التي لاتنعكس سوالبها من
الفعليات و يكون كبراه إحدى الأربع و هي المشروطتان و العرفيتان، و هو
عشرون اختلاطاً.

القسم الرابع، اختلاط هذه الدوائم الأربع مع بعضها ببعض، و هو ستة
عشر اختلاطاً كله يتعلق بالشرط الأوّل؛ إلّا ما كان من اختلاط الممكنتين مع
الضرورية، فإنّه يتعلق بالشرط الثاني.

القسم الخامس، ما يكون إحدى الممكنتين صغرى وإحدى المشروطتين كبرى، و هو أربع اختلاطات؛ و هو يتعلق بالشرط الثاني؛ فالكل - كما ذكرناه من قبل - أربعة و ثمانون اختلاطاً.
أما القسم الأول، فنتائج تكون دائمة مطلقة.

و بيانه: بالخلف، مثلاً إذا صدق في الضرب الثالث «بالضرورة بعض ج ب و لا شيء من آ ب بالإمكان العام»، ينتج: «بعض ج ليس دائماً» و «إلا لصدق: «كل ج آ بالإطلاق» فنضمّه إلى الكبرى، هكذا: «كل ج آ بالفعل و لا شيء من آ ب بالإمكان» ينتج: «لا شيء من ج ب بالإمكان العام» و كانت الصغرى «بعض ج ب بالضرورة»؛ هذا خلف.

و بالافتراض؛ و هو فرض موضوع الصغرى د، فيصدق: «كل د ب بالضرورة و كل د ج بالفعل» فنضمّ الأولى إلى الكبرى، هكذا: «كل د ب بالضرورة و لا شيء من آ ب بالإمكان»؛ لينتج: «لا شيء من د دائماً»؛ لما مرّ من الخلف، ثم نجعلها كبرى و عكس المقدمة الثانية صغرى، فنقول: «بعض ج د بالإطلاق و لا شيء من د دائماً» فهـ «بعض ج ليس دائماً»؛ و هو المطلوب.

و استنتوا من هذه القاعدة ما يكون إحدى المقدمتين موجبة فعلية، و الأخرى سالبة كلية ضرورية.

و استنتوا أيضاً، ما يكون إحدى المقدمتين مشروطة و الأخرى ضرورية مطلقة، فإنّ النتيجة تكون ضرورية مطلقة؛ و ذلك لأنّ السالبة الكلية إن كانت كبرى فيرتدّ إلى الأوّل بعكسها كنفسها، إن انعكست كنفسها و النتيجة تتبع الكبرى الضرورية؛ و إن كانت صغرى فبعكسها و جعل العكس كبرى ثم عكس النتيجة؛ و هو ظاهر؛ و بالافتراض.

القسم الثاني، ما يكون فيه إحدى المقدمتين دائمة و الأخرى غير الضرورية و الممكنتين؛ و نتائج دائمة مطلقة؛ فإنّه إذا صدق: «كل ج دائماً و لا

شيء من آ ب بالفعل»، فـ«لا شيء من ج آ دائماً»، وإلّا فـ«بعض ج آ بالفعل»، فنضمّ إليها الكبرى و هو «لا شيء من آ ب بالفعل»، لينتج: «بعض ج ليس ب بالفعل»، وكانت الصغرى «كل ج ب دائماً»؛ هذا خلف.

و كذا يستعمل الافتراض في المقدمة الجزئية و يبين بعكس الكبرى إن انعكس؛ أو بعكس الصغرى إن انعكس و جعلها كبرى ثم عكس النتيجة.

القسم الثالث، ما صغراه إحدى السوالب الغير المتعكسة الفعلية، و الكبرى إحدى الأربع الوصفية؛ فالصغرى إذا كانت إحدى الوجوديتين أو المطلقة العامة فإنّ النتيجة تكون مطلقة عامة، و إلّا لصدق نقيضها و انضمّ إلى الكبرى، أنتج ما يناقض الصغرى، كقولك: «لا شيء من ج ب بالفعل و كل آ ب مادام آ»، ينتج: «لا شيء من ج آ بالفعل»، و إلّا فـ«بعض ج آ دائماً» و انضمّ إلى الكبرى و هو «كل آ ب مادام آ» و أنتج: «بعض ج ب دائماً»، لما مرّ، و كانت الصغرى «لا شيء من ج ب بالفعل»؛ هذا خلف؛

و بالافتراض؛ و^١ بعكس الكبرى.

و إن كانت الصغرى^٢ وقتية معينة فالكبرى:

إن كانت إحدى المشروطتين فالنتيجة وقتية مطلقة بعكس الكبرى، كقولك: «بالضرورة كل ج ب لا دائماً و بالضرورة لا شيء من آ ب مادام آ» و تنعكس الكبرى إلى الوقتية: «بالضرورة لا شيء من ب آ مادام ب»، و ينتج مع الوقتية ما يوجب حذف الدوام من الصغرى و هي الوقتية المطلقة؛ إلّا إذا كان القياس مركباً على هيئة الضرب الثاني و الرابع؛ فالنتيجة تكون مطلقة وقتية بالخلف، كقولك: «بالضرورة لا شيء من ج ب لا دائماً و بالضرورة كل آ ب مادام آ» ينتج: «لا شيء من ج آ بالإطلاق الوقتي»، و إلّا لصدق «بعض ج آ دائماً» و انضمّ إلى الكبرى منتجاً «بعض ج ب دائماً»، و كانت الصغرى «بالضرورة لا شيء من ج ب لا دائماً»؛ هذا خلف.

٢. ت. ب: - الصغرى.

١. ت. ب: - و.

و إن كانت الكبرى إحدى العرفيتين كانت النتيجة مطلقة وقتية بالبيان الذي مرّ من الخلف، و الافتراض، و عكس الكبرى.

و إن كانت الصغرى منتشرة:

فإن كانت الكبرى إحدى المشروطتين فالنتيجة منتشرة مطلقة بعكس الكبرى، إلّا في الضرب الثاني و الرابع؛ فإنّ النتيجة مطلقة منتشرة بالخلف.

و إن كانت الكبرى إحدى العرفيتين فالنتيجة مطلقة منتشرة، و البيان كالبيان في الوقتية، لتقاربهما.

القسم الرابع، اختلاط الأربع الوصفية: فاختلاط المشروطتين ينتج مشروطة عامة:

بعكس الكبرى ليرتدّ إلى الأول؛ و بحذف قيد «اللا دوام» من إحدى المقدمتين، فالباقي هو المشروطة العامة و هو النتيجة.

أو بعكس الصغرى و جعل عكسها كبرى و عكس النتيجة؛ و بالافتراض، و مثاله ظاهر.

و أمّا اختلاط المشروطتين مع العرفيتين و كذلك العرفيتين مع العرفيتين، فإنّ النتيجة في الكل عرفية عامة بالخلف، كقولك: «كل ج ب مادام ج» مشروطة أو عرفية، و «لا شيء من آ ب مادام آ» ينتج: «لا شيء من ج آ مادام ج»، و إلّا فهـ «بعض ج آ في بعض أوقات كونه ج» و يضمّ إلى الكبرى و هو «لا شيء من آ ب مادام آ»، لينتج: «بعض ج ليس ب في جميع أوقات كونه ج»، و كانت الصغرى «كل ج ب مادام ج بالضرورة»؛ هذا خلف.

و كذلك يتبيّن بعكس السالبة الكلية.

القسم الخامس، ما صفراه إحدى الممكنتين و كبراه إحدى المشروطتين، فنتيجته ممكنة عامة بالخلف، كقولك: «كل ج ب بالإمكان، و بالضرورة لا شيء من آ ب مادام آ»، ينتج: «لا شيء من ج آ بالإمكان العام»، و إلّا فهـ «بعض ج آ بالضرورة» و يضمّ إلى الكبرى و هو «بالضرورة لا شيء من آ ب مادام آ»،

لينتج: «بعض ج ليس ب بالضرورة»، وقد كانت^١ الصغرى «كل ج ب بالإمكان»؛ هذا خلف.

و يتبين أيضاً بعكس الكبرى إن كانت سالبة.

فإن قلت: الصغرى إذا كانت إحدى الممكنتين فإنّها مع إحدى الخاصّتين تنتج مطلقة عامة، وإلاّ لصدق نقيضها وهي الموجبة الجزئية الدائمة وانضمّ إليها إحدى الخاصّتين كبرى؛ وأنتج القياس من الأوّل دائمة لا دائمة؛ وإنّه محال.

قلت: النتيجة المحالة لزمت من مجموع المقدمتين، وكل نتيجة لا تحصل إلاّ منهما؛ والنتيجة هاهنا حصلت من الكبرى فقط، لأنّه إذا صدق: «لا شيء من أ ب مادام أ لا دائماً» فيمتنع أن يكون أ ج دائماً، وإلاّ لكان حاصلها بصفة الدوام لـج، فيلزم المحال، وهو كون أ دائماً لـج وغير دائم؛ سواء فرضت الصغرى صادقة أو كاذبة.

فإن قلت: فهذا السؤال يرد عليكم في أنّ النتيجة ممكنة عامة، وتقريره أنّ الممكنة العامة لو لم تصدق لصدق نقيضها وهي الضرورية، وانضمت إلى المشروطة العامة الكبرى المتضمنة في المشروطة الخاصّة؛ وأنتج القياس من الأوّل ما ذكرته من المحال.

قلت: الفرق بين المسألتين - وهو كون النتيجة ممكنة أو مطلقة - ظاهر؛ فإنّ الخلف دلّ على كون النتيجة ممكنة عامة، وإلاّ لصدقت الضرورية وانضمت إلى الكبرى المشروطة العامة التي استلزمها الكبرى المشروطة الخاصّة؛ وأنتج القياس ما يتبع الصغرى الضرورية، وهي تناقض الصغرى الممكنة العامة، وذلك خلف بيّن؛ وليس الأمر كذلك في كون النتيجة مطلقة عامة، لأنّ نقيضها - وهي الدائمة - مع المشروطة العامة المتضمنة في الكبرى المشروطة الخاصّة ينتج دائمة، وهي غير متناقضة للصغرى الممكنة العامة.

١. ن. ب. - قد كانت.

و أمّا **فخر الدين**^١ فقد زعم في مختلطات هذا الشكل أن إحدى مقدمتيه إن كانت ضرورية، فالأخرى إما أن تكون ضرورية مطلقة أو لا ضرورية أو محتملة لهما.

فالقسم الأول، ينتج ضرورية مطلقة، لكون الأوسط ثابتاً لأحد الطرفين بالضرورة و مسلوباً عن الآخر بالضرورة؛ فيلزم أن يكون بين الطرفين مباينة ضرورية فتكون النتيجة ضرورية.

و القسم الثاني، نتيجته ضرورية؛ فإن الأوسط يكون ثابتاً لأحد الطرفين بالضرورة و مسلوباً عن الآخر لا بالضرورة؛ و السلب عن غير الضروري ضروري، فكان بين الطرفين مباينة ضرورية؛ فيرجع إلى القسم الأول الذي مقدمتاه ضروريتان، فتكون النتيجة ضرورية.

و القسم الثالث نتيجته ضرورية، لأن إحدى المقدمتين لما كانت ضرورية فالأخرى لابد و أن تكون إما ضرورية أو لا ضرورية؛ و أيّما^٢ كان فالنتيجة ضرورية، إما مرّ في القسمين الأولين؛ فالنتيجة في هذا القسم ضرورية أيضاً.

و زعم أيضاً^٣ أن القياس المركب عن المشروطتين في هذا الشكل ينتج مشروطة عامة لثبوت الأوسط لوصف أحد الطرفين بالضرورة و سلبه عن وصف الطرف الآخر بالضرورة؛ فيلزم أن يكون بين الوصفين مباينة ضرورية.

و الجواب عن الأول أن اللازم من المقدمتين الضروريتين هو المباينة الضرورية بين ذات الأصغر و ذات الأكبر، و ذلك ليس بمطلوب؛ بل المطلوب هو المباينة الضرورية بين ذات الأصغر و وصف الأكبر؛ و هذا بعينه جواب الثاني و الثالث، لرجوعهما إلى القسم الأول.

٢. ت: إما ضرورية و أيّاً ما.

١. منطق النظمي، صص ٢٩٢ - ٢٩٣.

٢. همان، ص ٣٠٢.

و أمّا الجواب عن القياس المركب من المشروطتين، واستدلّاه^١ على أنّ النتيجة مشروطة عامة، بأنّ المباينة الضرورية^٢ بين وصف الأصغر و وصف الأكبر حاصل، فليس ذلك هو اللازم؛ بل اللازم هو المباينة الضرورية بين ذات الأصغر و وصف الأكبر بشرط اتصاف ذات الأصغر بذلك الوصف، والمطلوب هو^٣ المباينة الضرورية بين الوصفين؛ فاللازم غير المطلوب.

و جواب ثانٍ عن الأول، أننا لانسلّم أنّه إذا كان الأوسط ضروريّ الثبوت لأحد الطرفين و ضروريّ السلب عن الطرف الآخر يكون بين الطرفين مباينة ضرورية؛ إذ هو إعادة للضرب بلفظ آخر؛ لا أنّه برهان، وليس ذلك بديهيّاً يستغنى^٤ عن البيان.

و هو الجواب عن الثاني.

في اختلاط الشكل الثالث

فشرط إنتاجه بحسب الجهة أن تكون الصغرى فعلية، إذ لو كانت ممكنة لم ينتج القياس شيئاً، لعدم الاندراج المقتضي^٥ للإنتاج، كما عرفته في الشكل الأول.

و أمّا النتيجة، فإنّ الكبرى إن كانت إحدى القضايا التسع^٦ التي هي غير الأربع التي يعتبر فيها الدوام بحسب الوصف، فإنّ النتيجة تتبع الكبرى. بيانه: بعكس الصغرى.

و بالخلف، كقولك: «كل ب ج بالفعل و كل ب آ بالضرورة»، فـ«بعض ج آ بالضرورة»، و «إفـ لا شيء من ج آ بالإمكان»، فنجعلها كبرى لصغرى القياس هكذا: «كل ب ج بالفعل و لا شيء من ج آ بالإمكان العام»، ينتج: «لا شيء من ب آ

١. ب: كاستدلّاه. ٢. ت: - الضرورية.

٣. ت: ب: و. ٤. ت: مستغنياً.

٥. ن: المقتضي. ٦. ت: ب: السبع.

بالإمكان العام»، و هو يضادّ الكبرى و هو «كل ب آ بالضرورة»؛ هذا خلف.
و بالافتراض: و ليجعل صغرى هذا الضرب جزئية، ليصير الضرب
الثالث؛ فيفرض الموضوع د، فيصدق «كل د ب بالفعل» و «كل د ج بالفعل»، فنضم
الأولى إلى الكبرى كذا: «كل د ب بالفعل و كل ب آ بالضرورة»، ينتج من الأول:
«كل د آ بالضرورة» و تجعل النتيجة كبرى للمقدمة الثانية كذا: «كل د ج بالفعل و
كل د آ بالضرورة»، ينتج من الثالث - كما بُيِّنَ - بالخلف: «بعض ج آ بالضرورة»؛
و هو المطلوب.

و إن كانت الكبرى إحدى الأربع التي فيها الدوام بحسب الوصف، نعكس
الصغرى و نحذف عنها قيد «الدوام» إن كان، فإن كانت الكبرى إحدى
العامتين فجهة النتيجة جهة العكس إن لم يكن في الصغرى قيد «الدوام» أو
جهة الباقي بعد حذف الدوام؛ و إن كانت الكبرى^١ إحدى الخاصتين فنضم قيد
«الدوام» إلى عكس الصغرى، إن لم يكن فيها قيد الدوام أو إلى الباقي بعد
الحذف؛ فالمجموع المضموم مع الباقي هو جهة النتيجة.
بيانه: بعكس الصغرى؛ و بالخلف؛ و بالافتراض؛ و قد ذكرناهما، فلا
حاجة إلى الإعادة.

[المختلطات المنتجة في الشكل الثالث]

و لما شرطنا كون الصغرى فعلية، فيسقط من الاختلاطات المنتجة
الصغرى الممكنتين مع الثلاث عشرة قضية و هي^٢ ستة و عشرون اختلاطاً، و
بقيت الاختلاطات المنتجة مائة و ثلاثة و أربعين اختلاطاً.
و القسم الأول الذي كبراه إحدى السبع و صفراه غير الممكنتين يندرج
فيه تسعة و تسعون اختلاطاً.

١. ب، ت: - النتيجة جهة العكس إن لم يكن ... كانت الكبرى.

٢. ن: - هي.

و القسم الثاني الذي كبراه إحدى الأربع و صغراه ما عدا الممكنتين يندرج فيه أربعة و أربعون اختلاطاً.

و زعم فخرالدين^١ أنّ جهة النتيجة في هذا الشكل كجهة النتيجة في الشكل الأول من غير^٢ تفاوت.

و ليس ذلك بصواب؛ لأنّ ذلك إنّما يلزم في الاختلاطات الداخلة في القسم الأول، لا الداخلة في القسم الثاني التي قد لاتوافق الداخلة تحت القسم الثاني من الشكل الأول. فإنّ الصغرى العرفية العامة تنتج مع العامتين في الشكل الأول «عرفية عامة» و تنتج في هذا الشكل «حينية مطلقة»؛ و كثير من هذا يخالف جهة النتيجة في الشكل الأول.

و زعم بعض المتأخرين^٣ أنّ نتائج القسم الثاني من هذا الشكل إمّا مطلقة عامة أو وجودية لا دائمة.

و هو سهو أيضاً، لجواز أن تكون النتيجة حينية مطلقة و حينية لا دائمة. و بيانه: بالخلف؛ و عكس الصغرى؛ و لا يخفى عليك أمثلته مما مر.

اختلاط الشكل الرابع

فشرط إنتاجه بحسب الجهة في الخمسة الضروب التي استخرجها الشيخ ثلاثة أمور:

الأول أنّ الممكنة الموجبة لا يجوز أن تكون إحدى مقدّمتي القياس فيها إلا إذا كانت المقدمة الأخرى في الضربين الأولين فعلية، و في الضرب الثالث ضرورية مطلقة، و في الضرب الرابع و الخامس ضرورية مطلقة؛ أو تكون إحدى المشروطتين.

١. حان، ص ٣٠٥. ٢. ب: - غير.

٣. مطلب نقل شده و پاسخ آن را خونجی در کشف الأسرار، ص ٦٨، ذیل بحث از مختلطات شکل سوم آورده است.

الثاني أن تكون السالبة المستعملة مقدمة في القياس في الضروب الخمسة منعكسة الأمر.

الثالث يجب في الضرب الثالث أن تكون صفراه إما ضرورية أو دائمة؛ أو تكون كبراهما من القضايا الست التي تنعكس سوابها.

أما الأمر الأول، فلأننا لو جعلنا الممكنة جزء قياس و لم ننضم إليها أحد الأمور الثلاثة المذكورة لايحصل لنا الجزم بأن النتيجة الحاصلة ممكنة عامة، مع أنها أعمّ الموجهات.

و بيان ذلك: أما في الضربين الأولين، فلعدم تمام البيانات فيهما و في الثلاثة الأخرى؛ فإنك إذا قلت: «كل ب ج بالإمكان العام» و «كل آ ب أو بعضه بالإمكان العام» لو أنتج: «بعض ج آ بالإمكان» و قلت: لو لم يصدق لصدق «لا شيء من ج آ بالضرورة»، فلايجوز جعلها صفري الأول لكونها سالبة، و لا كبرى و صفري القياس^١ صفري، لأنها ممكنة؛ و لايمكن بيانه بالرد بالعكس إلى الأول لأنهما بالعكس يصيران جزئيتين، و لا إلى الثاني لأنهما موجبتين، و لا إلى الثالث لوجوب فعلية الصفري.

و أما في الضرب الثالث فكذلك؛ فإنك إذا قلت: «لا شيء من ب ج بالإمكان العام» و كل آ ب بالإمكان العام» مثلاً، لو أنتج «لا شيء من ج آ بالإمكان» و قلت: لو لم يصدق لصدق «بعض ج آ بالضرورة» و انضم إلى الكبرى و هو «كل آ ب بالإمكان»، ينتج «بعض ج ب بالإمكان» و ينعكس إلى «بعض ب ج بالإمكان» و هو لايناقض الصفري؛ و لايرد إلى الأول بالعكس، لامتناع كون الصفري ممكنة؛ و لا إلى الثاني، لأن الممكنة لا تستعمل إلا مع الضرورية المطلقة؛ و لا إلى الثالث لكون الصفري سالبة و شرط^٢ موجبية الصفري.

و أما في الضرب الرابع و الخامس، فلايمكن بيانهما بالخلف؛ لأن نتيجة قياس الخلف إما غير منعكسة أو أن عكسها لاينافي الصفري؛ و لا بالرد أيضاً.

١. ب، ت: - و صفري القياس.

٢. ن: شرطه.

مثاله في الضرب الرابع «كل ج ب ج بالإمكان العام ولا شيء من آ ب كذلك» لو أنتج: «بعض ج ليس آ بالإمكان» و قلت: لو لم يصدق لصدق «كل ج آ بالضرورة»، فيضم إلى الكبرى وهي «لا شيء من آ ب بالإمكان»، لينتج «لا شيء من ج ب بالإمكان» وهو لا ينعكس؛ وإن انعكست فلانتفاي صغرى القياس؛ وبالرد إلى أحد الأشكال بالعكس على ما عرفته؛ فعلم أن الممكنة لو استعملت على غير ما ذكرنا لم يحصل الجزم بإنتاج الممكنة العامة؛ فلينتج باقي الموجّهات لاستحالة أن يلزم الأخض ما يلزم الأعم.

و أمّا الشرط الثاني وهو انعكاس السالبة المستعملة فيها، فلأن أخض السوالب الغير المنعكسة الوقتية، وهي غير منتجة مع أخض القضايا البسيطة والمركبة، وهما الضرورية المطلقة والمشروطة الخاصة؛ سواء كانت السالبة الوقتية صغرى أو كبرى.

أما إذا كانت السالبة صغرى، فقولك: «بالضرورة لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربع لا دائماً» و «بالضرورة كل كوكب ذي محو فهو قمر»، و الحقّ التوافق وهو «كل منخسف فهو كوكب ذو محو بالضرورة»؛ ولذلك إذا قلت «بالضرورة المنتشرة لا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل لا دائماً» و «بالضرورة كل ناطق إنسان» و الحقّ الإيجاب وهو «كل ضاحك ناطق» و لا يصدق السلب في كليهما.

و إذا لم تنتج السالبة الوقتية مع الكبرى الضرورية وجب أن لا تنتج مع المشروطة الخاصة الكبرى؛ لأنّ قيد «اللاوام» غير مؤثر في الإنتاج، لأنّه عبارة عن سالبة مطلقة والصغرى سالبة ولا قياس عن سالتين، فيكون المؤثر في الإنتاج هو المشروطة العامة. و لو أنتجت الوقتية معها لأنتجت مع الضرورية المطلقة، لوجوب^١ استلزام الخاص لما يستلزمه^٢ العام.

٢. ت: لوجب.

١. ب، ت: - فيها.

٣. ت: يستلزم.

و أمّا إذا كانت الوقتية كبرى، فكذلك، كقولك: «بالضرورة كل كاتب إنسان و بالضرورة لا شيء من الإنسان يكاتب في وقت معيّن لا دائماً» و الحقّ الإيجاب، لامتناع سلب الإنسان عن نفسه.

و كذلك لو كانت الصغرى مشروطة خاصة، كقولك: «بالضرورة كل متعجب بالفعل ضاحك بالفعل مادام متعجباً لا دائماً» و «بالضرورة لا شيء من الإنسان بمتعجب بالفعل^١ لا دائماً»؛ و الحقّ الإيجاب أيضاً، لامتناع سلب الإنسان^٢ عن الضاحك بالفعل؛ ضرورة أنّ «كل ضاحك بالفعل إنسان».

فإن قلت: الصغرى السالبة الوقتية و الممكنة مع إحدى الخاصّتين تنتج سالبة مطلقة و إلّا لصدّق نقيضها - و هي الدائمة - و انضمت إلى الكبرى من إحدى الخاصّتين، و أنتج القياس المحال المتقدم و هو الدوام و اللادوام. قلت: قد عرفت جوابه، و هو أنّ ذلك إنّما لزم من صدق الكبرى فقط، و الصغرى لا مدخل لها في الإنتاج أصلاً.

و أمّا الشرط الثالث و هو كون الصغرى السالبة في الضرب الثالث إمّا ضرورية أو دائمة أو كبراهما من إحدى القضايا التي تنعكس سوابها، فلأنّه لو انتفى هذا، لزم أن يكون القياس مركّباً من الأربع الدوائم بحسب الوصف، الصغرى مع الكبرى الموجبة الغير المنعكسة السوالب أو اختلاط السبعة الغير المنعكسة السوالب بعضها مع بعض.

[المختلطات المنتجة في الشكل الرابع]

أمّا الأول، فأخصّ اختلاطاته الثمانية و العشرين، اختلاط الصغرى السالبة المشروطة الخاصّة مع الكبرى الموجبة الوقتية و هو غير منتج، لصدّق قولك: «بالضرورة لا شيء من المتحرك بالإرادة يساكن بالإرادة مادام متحركاً بالإرادة لا دائماً» و «بالضرورة كل حيوان متحرك بالإرادة لا دائماً»؛ فلو أنتج

٢. ب: - الإنسان.

١. ب، ت: - بالفعل.

هذا القياس لأنّ السلب؛ ويمتنع سلب الحيوان عن الساكن بالإرادة بالإمكان العامّ الذي هو أعمّ الجهات.

و أمّا الثاني، فلاشترط عكس السالبة المستعملة فيها، وإذا كانت هذه الشروط الثلاثة معتبرة بالبيان المذكور فتكون الاختلاطات المنتجة في كل واحد من الضروب^١ الأول والثاني مائة وخمسة وستين، ويسقط من كل واحد أربعة أضرب، وهي الممكنة الصغرى مع الكبرى الممكنتين، والصغرى الخاصة معهما أيضاً.

و المنتج في الضرب الثالث ثمانية وأربعون، لأنّ الصغرى الضرورية منتجة مع الثلاثة عشر؛ والصغرى الدائمة مع عشرة، غير الممكنتين والضرورية؛ والصغرى الأربع الدوائم بحسب الوصف، مع الكبرى الستة المنعكسة السوالب، وهي أربعة وعشرون؛ ومجموع ذلك ثمانية وأربعون.

و المنتج في كل واحد من اختلاطات الضرب الرابع والخامس اثنان وسبعون، لأنّ كبراهما سالبة منعكسة وهي ستة؛ والستة إذا ضربناها فيما عدا الممكنتين وهي أحد عشر، تكون ستة وستين؛ والضرورية والمشروطتان إذا ضربناها في^٢ الصغرى الممكنتين تكون ستة؛ ومجموع ذلك اثنان وسبعون اختلاطاً.

و أمّا جهة النتيجة في الضربين الأولين، فالصغرى إن كانت ممكنة أو ضرورية أو دائمة والكبرى فعلية، أو كانت المقدمتان من القضايا المنعكسة السوالب، فالنتيجة تتبع عكس الصغرى في الكل؛ وإن كانت المقدمتان فعليتين فالنتيجة^٣ مطلقة عامة، إلا إذا كانت الصغرى فعلية والكبرى ممكنة، فالنتيجة ممكنة عامة.

بيانه: بالردّ إلى الأول بجعل الكبرى صغرى، والصغرى كبرى إن أمكن

٢. ب: - في.

١. ب: ن: الضرب.

٢. ب: ن: بالنتيجة.

ذلك، لأنَّ الكبرى إن كانت ممكنة لا يمكن جعلها صغرى؛ أو بالردِّ إلى الثاني و الثالث بعكس إحدى المقدمتين بحسب الإمكان، ثم عكس النتيجة.

و أما جهة نتائج الضرب الثالث فتتبع جهة عكس الصغرى، إلا إذا كانت الصغرى إحدى المشروطتين و الكبرى إحدى العرفيتين؛ فإنَّا نحذف من عكس الصغرى قيد «الضرورة بحسب الوصف»، فالباقي هو النتيجة. و كذلك إذا كانت الصغرى ضرورية و الكبرى إحدى الممكنتين فالنتيجة دائمة؛ أو كانت الكبرى ضرورية أو دائمة، فالصغرى إن كانت عرفية عامة فالنتيجة دائمة؛ و إن كانت خاصة فالنتيجة دائمة و لا دائمة في البعض؛ و إن كانت الصغرى مشروطة عامة و الكبرى ضرورية فالنتيجة ضرورية؛ و إن كانت خاصة فالنتيجة ضرورية لا دائمة في البعض.

و أما جهة النتيجة في الضرب الرابع^١ و الخامس، فالصغرى إذا كانت فعلية و الكبرى ضرورية أو دائمة فالنتيجة تابعة للكبرى؛ و إن كانت الصغرى ممكنة و الكبرى ضرورية فالنتيجة دائمة؛ و إن كانت الكبرى إحدى الدوائم الأربع بحسب الوصف و الصغرى بقية القضايا فالنتيجة تابعة لعكس الصغرى، إن لم يكن فيها قيد «اللا دوام»؛ و إن كان في الصغرى قيد اللا دوام فجهة النتيجة هي جهة الباقي، بعد حذف اللا دوام.

و البيان في ذلك: إمَّا بالخلف إن أمكن؛ أو بالافتراض^٢؛ أو بتبديل المقدمتين^٣ و عكس النتيجة؛ أو بعكسهما؛ أو بعكس أحدهما، كما مرَّ بيانه مراراً.

و يمكن إنتاج الضربين الأولين و الأخيرين نتيجة أخرى، و هو إذا كانت الكبرى إحدى الخاصّتين و الصغرى ما ذكرنا وجودية لا دائمة و حينية مطلقة، إن كانت الصغرى إحدى الست التي سو البهमा لاتنعكس.

٢. ت، ب: بالفرض.

١. ب: الرابع.

٣. ب، ت: + و حينية مطلقة إن كانت الصغرى إحدى الست التي سو البهमा لاتنعكس.

و بيانه: بعكس الكبرى ليرتدّ إلى الشكل الثالث.
 وأما الضروب الثلاثة الأخيرة الغادرة، فالمنتج في الضرب السادس إثنا عشر، لأنّ الصغرى السالبة الجزئية - وهي الخاصّتان - تنتج مع الكبرى الضرورية والدائمة والعامّتين والخاصّتين.
 و المنتج في الضرب السابع إثنا عشر وعشرون، لأنّ الكبرى السالبة الجزئية الخاصّتان تنتج مع الصغرى غير الممكنتين.
 و المنتج في الضرب الثامن إثني عشر، لأنّ الصغرى السالبة الكلية الخاصّتان تنتج مع الكبرى الضرورية والدائمة والعامّتين والخاصّتين.

الفصل الثاني في الاقترانات الشرطية

القضايا الشرطية قد تكون بديهية وهي التي لا تفتقر إلى البرهان؛ فقد تكون هذه القضايا مقصودة بالذات وقد تكون مقدمات لأقيسة شرطية تنتج شرطية أو حملية؛ وقد تكون الشرطية نظرية يفتقر في كسبها إلى البرهان؛ فوجب علينا أن نتكلم على أقيستها لمخالفتها للأقيسة الحملية في كثير من الأحكام لذلك.

وأخطأ من زعم أن الأقيسة الشرطية يستغنى عنها بالأقيسة الحملية^١.
و ادعى الشيخ^٢ أنه استقل باستخراجها في عدة من السنين وأن^٣ المعلم الأول يجوز أن يكون قد استخراجها ولم يتفق نقلها إلى العربية؛ ولا يدفع هذا الجواب اعتراض أبي البركات^٤ بأنه لو استخراجها لنقلت؛ على أن الشيخ لكونه مستنبطاً ومخرجاً لها من القوة إلى الفعل لا يخلو ما صنعه عن سهو، من شرطه

١. ت، ب: - في كثير من الأحكام ... بالأقيسة الحملية.

٢. به محل كلام شيخ دست نياقم. ٣. ت، ب: فإن.

٤. كلام أبو البركات در منطق المعبر، ص ١٥٥ ذيل «الفصل التاسع في المقاييس في القضايا المؤلفة من القضايا الشرطية» چنین آمده است: «و قال بعض المتأخرين إن أرسطوطاليس صنف فيها كتاباً خاصاً ولم ينقل إلى العربية؛ وهو تخمين لا حقيقة له فإنه لو أراد ذكرها لما عدل بها عن موضعها».

ما ليس بشرط و إنتاجه^١ العقيم وإخلاله بكثير من الضروب المنتجة؛ وسيأتي تحقيق ذلك.

(أقسام الأقيسة الشرطية)

و أقسام الأقيسة الشرطية خمسة؛ لأنها إما أن تركب من المتصلتين أو من المنفصلتين أو من حملي و متصل أو من حملي و منفصل أو من متصل و منفصل:

القسم الأول

ما يتركب من المتصلتين

و هو ينقسم إلى ثلاثة أقسام، لكون الحد الأوسط:

[١] إما أن يكون جزءاً تاماً من كل واحدة من المقدمتين.

[٢] وإما أن يكون جزءاً غير تام من كل منهما.

[٣] وإما أن يكون جزءاً تاماً من أحدهما، غير تام من الآخر؛ فهذه ثلاثة

أقسام.

و قبل الخوض فيها لابد من بيان معنى كون الأوسط تاماً أو غير تام،

فنقول:

إنّ مقدم المتصلة إما أن يكون مبيناً لتاليها بكلي جزئيه أو لا يكون.

و الأول، كقولك: «كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود»، فإنّ كل

واحد من جزئي المقدم و هما «الشمس» و «طالعة» يباينان جزئي التالي، و هما

«النهار» و «موجود».

و الثاني، و هو الذي يكون بين المقدم و التالي مشاركة؛ فالإشتراك

لا يخلو إما أن يكون في كلي الجزئين أو أحدهما.

و الأول: إمّا أن يكون موضوع المقدم يشارك موضوع التالي و محموله لمحموله أو بالعكس؛ مثال الأول: استلزام القضية الكلية لجزئيتها كقولك: «إن كان كل إنسان حيواناً فبعض الإنسان حيوان»، مثال العكس: استلزام القضية لعكسها كقولك: «كلّما كان الإنسان حيواناً فبعض الحيوان إنسان».

و أمّا إذا كانت المشاركة بين المقدم و التالي في أحد الجزئين فقط، فإمّا أن يكون موضوع المقدم يشارك موضوع التالي أو يشارك محموله و إمّا أن يكون محمول المقدم يشارك موضوع التالي أو محموله، فهذه أربعة أقسام:

فالأول: كقولك: «إن كان كل إنسان حيواناً فكل إنسان حساس».

و الثاني: كقولك: «إن كان كل إنسان حيواناً فبعض الحساس إنسان».

و الثالث: كقولك: «إن كان كل إنسان حيواناً فبعض الحيوان ليس بفرس».

و الرابع: كقولك: «إن كان كل إنسان حيواناً فكل ناطق حيوان».

إذا عرفت هذا فنقول:

القسم الأول

(و هو ما يكون الأوسط جزءاً تاماً من كل واحد من المقدمتين)

أمّا القسم الأول و هو ما يكون الأوسط جزءاً تاماً من كل واحد من المقدمتين فالأشكال^٢ الأربعة تنعقد فيه، و ذلك لأنّ الحد الأوسط إمّا أن يكون تالياً في الصغرى مقدماً في الكبرى أو تالياً فيهما أو مقدماً فيهما أو مقدماً في الصغرى تالياً في الكبرى.

فالأوّل هو الشكل الأول، كقولك: «كلّما كان أ ب فـج د و كلما كان ج د فـه ز»، ينتج: «كلّما كان أ ب فـه ز».

و الثاني هو الشكل الثاني، كقولك: «كلّما كان أ ب فـج د و ليس البتة إذا كان

٢. ب، ت: و الأشكال.

١. ت: كمعكسها.

هـ ز ج د، ينتج: «ليس البتة إذا كان آ ب هـ ز».
و الثالث هو الشكل الثالث، كقولك: «كلما كان ج د ف آ ب وكلما كان ج د هـ ز»
ز، ينتج: «قد يكون إذا كان آ ب هـ ز».
و الرابع هو الشكل الرابع، كقولك: «كلما كان ج د ف آ ب وكلما كان هـ ز ج د»، ينتج: «قد يكون إذا كان آ ب هـ ز».

و أمّا شرائط الإنتاج في كل شكل و عدد الضروب المنتجة لكل^١ منها بحسب الكم و الكيف و الجهة - و هو اللزوم و الاتفاق - و غير ذلك من أحوال الشرطيات و البيانات و الخلف و الافتراض و العكس، فعلى حكم ما ذكرناه في العمليات من غير تفاوت. هذا هو حكم الأقيسة المركبة من اللزوميات الصرفة أو الاتفاقيات المحضة، إن انعقد القياس من الاتفاقيات^٢.

و حجة المانعين من صحة قياسيتها أنّ النتائج الحاصلة من تلك الأقيسة معلومة الصدق قبل تركيبها، فلا يكون فيها فائدة. فإنك إذا قلت: «كلما كان الإنسان ناطقاً فالحمار ناهق، و كلما كان الحمار ناهقاً فالفرس صاهل»، فالنتيجة و هي «كلما كان الإنسان ناطقاً فالفرس صاهل» معلومة الصدق قبل القياس، فهي كالمقدمتين.

و أمّا الأقيسة المركبة من اللزوميات و الاتفاقيات بأن تكون إحدى المقدمتين لزومية و الأخرى اتفاقية، فيجب أن تكون اللزومية كلية؛ إذ لو كانت جزئية جاز أن يكون حال الاتصال اللزومي مغايراً لحال الاتصال الاتفاقي، فلا يتحد الوسط فلا تحصل النتيجة. فإنّ مفهوم الأقيسة الشرطية هو الاستدلال بوجود الملزوم مع الشيء على وجود لازمه معه، و بانتفاء لازمه مع الشيء^٣ لانتفاء^٢ ملزومه معه، و لا يحصل ذلك إلّا عند كلية اللزومية، لما ذكرناه.

٢. ت: - المحضة إن انعقد القياس من الاتفاقيات.

١. ب، ن: فكل.

٣. ن: على انتفاء.

[الأشكال الأربعة في القياس المختلط من اللزوميات و الاتفاقيات]

و تتنعد الأشكال الأربعة في القياس المختلط من اللزوميات و الاتفاقيات.

[الشكل الأول]

أما الشكل الأول، فكبراه إن كانت لزومية موجبة كانت النتيجة متصلة موجبة اتفاقية كقولك: «كلما كان آ ب فـ جـ اتفاقية و كلما كان جـ د فـ دـ لزومية»، ينتج: «كلما كان آ ب فـ جـ اتفاقية»، لأن الأوسط - و هو جـ د - لما استلزم الأكبر - و هو دـ - و كان جـ د الملزوم مجامعاً للأصغر - و هو آ ب - لزم أن يكون دـ ز مجامعاً لـ آ ب، لأن مجامعة الملزوم لشيء تقتضي مجامعة لازمه معه بالضرورة؛ وإلا لتخلف اللازم عن الملزوم و هو محال.

و إن كانت اللزومية الكبرى سالبة فلا ينتج القياس شيئاً، لصدق قولك: «كلما كان الإنسان حيواناً كان البياض لوناً، و ليس البتة إذا كان البياض لوناً كان الإنسان حساساً»، مع كذب النتيجة لزومية و اتفاقية و هو «ليس البتة إذا كان الإنسان حيواناً كان الإنسان حساساً».

و أما إذا كانت الكبرى اتفاقية موجبة فلا تنتج شيئاً، لصدق قولك: «كلما كان الإنسان حجراً كان الإنسان جسماً و كلما كان الإنسان جسماً كان ناطقاً»، مع كذب النتيجة لزومية و اتفاقية و هو «كلما كان الإنسان حجراً كان الإنسان ناطقاً».

و إن كانت الاتفاقية سالبة فإنه ينتج سالبة اتفاقية، كقولك: «كلما كان آ ب فـ جـ دلزومية و ليس البتة إذا كان جـ د فـ دـ اتفاقية»، ينتج: «ليس البتة إذا كان آ ب فـ جـ اتفاقية»؛ و ذلك لأن الأوسط - و هو جـ د - إما أن يكون صادقاً أو كاذباً؛ فإن صدق لزم كذب الأكبر و هو دـ، لأن الأكبر لو صدق مع الأوسط لزم كذب السالبة الاتفاقية و التقدير صدقها؛ و إن كذب الأوسط لزم كذب الأصغر و هو آ ب، لأن جـ د لازم لـ آ ب و متى انتفى اللازم انتفى الملزوم؛ فعلى كلي التقديرين

يلزم إما كذب الأكبر أو الأصغر، فيلزم صدق النتيجة السالبة الاتفاقية، ضرورة كذب أحد جزئيهـا.

(الشكل الثاني)

الشكل الثاني، للزومية إذا كانت جزء قياس فيه إما أن تكون موجبة أو سالبة؛ فإن كانت موجبة أنتج القياس سالبة اتفاقية، كقولك: «كلما كان آ ب د، لزومية وليس البتة إذا كان آ ب د مز اتفاقية»، لأنَّ الأوسط هو ج د، إن صدق، كذب د ز وهو الأكبر؛ إذ لو صدق مع الأوسط لزم كذب السالبة الاتفاقية؛ وإن كذب الأوسط لزم كذب الأصغر وهو آ ب، لانتفاء الملزوم عند انتفاء اللازم؛ وإذا لزم على كلّي التقديرين كذب الأكبر أو الأصغر لزم صدق النتيجة وهي السالبة الاتفاقية.

وإن كانت للزومية سالبة فلا ينتج القياس، فإنه يصدق «كلما كان الإنسان حيواناً كان الاثنان زوجاً اتفاقية وليس البتة إذا كان الإنسان حساساً كان الاثنان زوجاً لزومية»، مع كذب النتيجة لزومية واتفاقية وهو «قد لا يكون إذا كان الإنسان حيواناً كان حساساً».

(الشكل الثالث)

الشكل الثالث، كبراه إن كانت موجبة أنتج القياس اتفاقية، كقولك: «كلما كان ج د آ ب وكلما كان ج د د ز»، إحدى المقدمتين لزومية والأخرى اتفاقية، ينتج «قد يكون إذا كان آ ب د مز اتفاقية»، لأنَّ الأوسط هو ج د - لما كان مستلزماً لأحد طرفي القياس، وصادقاً مع الطرف الآخر الاتفاقي، فيلزم صدق الطرف اللازم للأوسط مع ذلك الطرف الآخر، ضرورة وجوب صدق الملزوم مع الشيء صدق لازمه معه؛ وإلا لزم كذب الملازمة وهو محال.

وإن كانت كبراه سالبة فلا ينتج القياس، لزومية كانت الكبرى السالبة أو اتفاقية.

أما إذا كانت الكبرى السالبة لزومية فلصدق «كلما كان السواد لوناً كان الإنسان حيواناً» أيضاً و «ليس البتة إذا كان السواد لوناً كان الإنسان حساساً لزومياً»، مع كذب النتيجة لزومية و اتفاقية و هو «قد لا يكون إذا كان الإنسان حيواناً كان حساساً».

و إن كانت الكبرى السالبة اتفاقية فلصدق «كلما كان الإنسان فرساً كان حيواناً لزومياً و ليس البتة إذا كان الإنسان فرساً كان جسماً اتفاقياً»، مع كذب النتيجة و هو «ليس البتة إذا كان الإنسان حيواناً كان جسماً لزومياً و اتفاقياً».

[الشكل الرابع]

الشكل الرابع، الضربان الأولان صغراهما إن كانتا لزوميتين أنتج القياس اتفاقية، كقولك: «كلما كان ج د ف آ ب لزومياً» و «كلما كان هـ ز ف ج د اتفاقياً»، ينتج: «قد يكون إذا كان آ ب ف هـ ز اتفاقياً»، لكن الأوسط - الذي هو ج د - لما كان مستلزماً لـ آ ب و مجامعاً لـ هـ ز - و إن كانت الصغرى فيهما اتفاقية - فلا ينتج القياس، لصدق «كلما كان الإنسان جسماً كان ناطقاً اتفاقياً» و «كلما كان فرساً كان جسماً لزومياً»، مع كذب النتيجة لزومياً و اتفاقياً و هو «قد يكون إذا كان الإنسان ناطقاً كان فرساً».

و الضرب الثالث، صغراه إن كانت اتفاقية ينتج القياس اتفاقية، كقولك: «ليس البتة إذا كان ج د ف آ ب اتفاقياً» و «كلما كان هـ ز ف ج د لزومياً»، ينتج: «ليس البتة إذا كان آ ب ف هـ ز اتفاقياً»، لكن الأوسط - الذي هو ج د - إن كان صادقاً لزوم كذب الأصغر - الذي هو آ ب - و إلا إن صدق آ ب مع ج د الأوسط، لزم كذب السالبة الاتفاقية الصادقة؛ و إن كان الأوسط كاذباً لزم كذب الأكبر - الذي هو هـ ز - لانتفاء الملزوم عند انتفاء اللازم؛ و أيما كان يلزم صدق النتيجة و هو السالبة الاتفاقية.

وإن كانت صغراه لزومية فلا ينتج القياس شيئاً، فإنه يصدق «ليس البتة إذا كان البياض لوناً كان الإنسان حساساً لزومياً و كلما كان الإنسان حيواناً كان البياض لوناً اتفاقياً»، مع كذب النتيجة لزومياً و اتفاقياً و هو «قد لا يكون إذا كان الإنسان حساساً كان حيواناً».

و الضرب الرابع و الخامس المنتجان للسلب الجزئي فعقيمان، سواء كانت صغراهما اتفاقية أو لزومية.

فإن كانت اتفاقية فلصدق قولك: «كلما كان البياض لوناً كان الإنسان حيواناً اتفاقياً و ليس البتة إذا كان الإنسان حساساً كان البياض لوناً لزومياً»، مع كذب النتيجة لزومياً و اتفاقياً و هو «قد لا يكون إذا كان الإنسان حيواناً كان حساساً».

وإن كانت الصغرى لزومية فلصدق قولك: «كلما كان الإنسان فرساً كان حيواناً لزومياً و ليس البتة إذا كان جسماً كان فرساً اتفاقياً»، مع كذب النتيجة لزومياً و اتفاقياً و هو «قد لا يكون إذا كان الإنسان حيواناً كان جسماً».

القسم الثاني

و هو الذي يكون الحد الأوسط جزءاً غير تام من كل واحد من المقدمتين

فينقسم إلى أربعة أقسام، لأن الأوسط الذي فيه الإشتراك:

[١] إما أن يكون جزءاً لكل واحد من التاليين.

[٢] أو يكون جزء مقدم الصغرى و تالياً في الكبرى.

[٣] أو بالعكس و هو كونه مقدماً في الكبرى تالياً في الصغرى.

[٤] أو جزءاً للمقدمتين.

الأشكال الأربعة في الأقسام الأربعة

و تتعدد الأشكال الأربعة في كل واحد من هذه الأقسام الأربعة.

و الأقسام الثلاثة الأول يشترط فيها اشتغال الجزئين المتشاركين على تأليف منتج و إيجاب المقدمتين.

و أما ما يخص^١ كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة الأول، فيشترط في الأول منها كلية إحدى المقدمتين، و في الثاني منها كلية الكبرى، و في القسم الثالث كلية الصغرى.

و المنتج في كل قسم من هذه الثلاثة بحسب هذين الشرطين في القسم الأول ثلاثة أضرب، لأنّ الضروب الممكنة الانعقاد بحسب اعتبار المحصورات الأربع ستة عشر، و اشتراط إيجاب المقدمتين و كلية إحداهما أسقط ثلاثة عشر و بقيت المنتجة ثلاثة أضرب: الضرب الأول من موجبتين كليتين، و الثاني من موجبة جزئية صغرى و موجبة كلية كبرى، و الثالث العكس.

و المنتج في القسم الثاني الضربان الأولان، دون الضرب الثالث؛ لسقوطه بكلية الكبرى و سقوط ما عداهما بإيجاب المقدمتين و كلية الكبرى، كما عرفت.

و المنتج في القسم الثالث هو الضرب الأول و الثالث دون الثاني، لسقوطه بكلية الصغرى و سقوط الباقي بالشرطين ظاهر.

و تنعقد الأشكال الأربعة في كل ضرب من هذه الضروب الثلاثة الموجودة في الأقسام الثلاثة؛ فيكون عدد الضروب المنتجة في كل شكل منها هو عدد الضروب المختصة بذلك الشكل في العمليات.

فالمنتج في القسم الأول ثلاثة أضرب، فيكون ثلاثة أضعاف ما في العمليات؛ و في القسم الثاني ضربان؛ و كذلك في الثالث؛ فيكون المنتج فيهما ضعف ما للعمليات أيضاً.

و أما نتائج هذه الضروب فالضرب الأول من القسم الأول ينتج متصلتين كليتين: مقدم إحدى النتيجتين مقدم الصغرى، و تاليها ملازمة نتيجة التأليف

لمقدم الكبرى؛ و مقدم النتيجة الأخرى مقدم الكبرى، و تاليها ملازمة نتيجة التأليف لمقدم الصغرى. مثال الأولى من الشكل الأول قولك: «كلما كان آ ب فكل ج د و كلما كان د فكل ج ط»، ينتج القياس: «كلما كان آ ب فإن كان د فكل ج ط». بيانه أنه «كلما كان آ ب فإن كان د فكل ج د و كل د ط»، ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم، و «كلما كان كل ج د و كل د ط فكل ج ط»، ينتج: «كلما كان آ ب فإن كان د فكل ج ط»، و هو المطلوب.

و النتيجة الثانية لهذا القياس «كلما كان د ففإن كان آ ب فكل ج ط»، و البيان هو البيان المتقدم بعينه من غير تفاوت، سوى جعل ملزوم الكبرى مقدماً في النتيجة.

و أمّا نتيجة الضربين الباقيين من القسم الأول، فهي متصلة جزئية مقدمها مقدم المتصلة [الجزئية] و تاليها ملازمة نتيجة التأليف لمقدم المتصلة الكلية؛ فالضرب الأول منهما، كقولك: «قد يكون إذا كان آ ب فكل ج د و كلما كان د فكل ج ط»، ينتج: «قد يكون إذا كان آ ب فإن كان د فكل ج ط».

و الضرب الثاني منهما، كقولك: «كلما كان آ ب فكل ج د و قد يكون إذا كان د فكل ج ط»، ينتج: «قد يكون إذا كان د ففإن كان آ ب فكل ج ط».

بيانه أنه «قد يكون إذا كان د ففإن كان آ ب فكل ج د و كل د ط» لما مرّ و «كلما كان كل ج د و كل د ط فكل ج ط»، ينتج: «قد يكون إذا كان د ففإن كان آ ب فكل ج ط».

[القسم الثاني و هو ما يكون الاشتراك بين مقدم الصغرى و تالي الكبرى]

القسم الثاني، ما يكون الاشتراك بين مقدم الصغرى و تالي الكبرى؛ فالضربان المنتجان فيه نتيجتهما متصلة جزئية مقدّمها هو تالي الصغرى، و تاليها هو ملازمة نتيجة التأليف لمقدم الكبرى.

أما الضرب الأول من الشكل الأول^١، فقولك: «كلما كان ج د فكل ج د آ ب و كلما كان هـ ز فكل د ط»، ينتج: «قد يكون إذا كان آ ب فإن كان هـ ز فكل ج د ط». بيانه بعكس الصغرى و هو «قد يكون إذا كان آ ب فـج د»، فيرجع حينئذ إلى القسم الأول.

و الضرب الثاني من موجبة جزئية صغرى و موجبة كلية كبرى، و المثال و البيان، كالضرب الأول.

القسم الثالث و هو ما يكون الاشتراك بين تالي الصغرى و مقدم الكبرى

القسم الثالث، ما يكون الاشتراك بين تالي الصغرى و مقدم الكبرى؛ فالضرب الأول و الثالث المتجان فيه، ينتج كل واحد منهما متصلة جزئية مقدمها هو تالي الكبرى، و تاليها هو ملازمة نتيجة التأليف لمقدم الصغرى.

فالضرب الأول من الشكل الأول، كقولك: «كلما كان آ ب فكل ج د و كلما كان كل د هـ فـز»، ينتج: «قد يكون إذا كان هـ ز فإن كان آ ب فكل ج د ط». بيانه بعكس الكبرى ليرتد إلى القسم الأول و يتبين بما ذكرنا، لا بعكس الكبرى فقط، لصيرورتها بالعكس جزئية و شرطه كلية الكبرى.

و الضرب الثاني هو ثالث ضرب القسم الأول من موجبة كلية صغرى و موجبة جزئية كبرى؛ و البيان ما مر.

و استخرج من نفسك بقية الضروب في كل شكل من الأشكال الموجودة في كل ضرب من هذه الأقسام.

القسم الرابع و هو ما يكون الأوسط جزءاً من المقدمتين يشتركان فيه

القسم الرابع، ما يكون الأوسط جزءاً من المقدمتين يشتركان فيه، و يشترط في إنتاجه إيجاب المقدمتين و كلية الكبرى. و المنتج بحسب هذين

٢. ت: فكل أ.

١. ت: من الشكل الأول.

الشرطين ضربان: الأول من موجبتين كليتين، والثاني من موجبة جزئية صغرى و موجبة كلية كبرى. و الأشكال الأربعة تنعقد في كل من هذين الضربين؛ و جملة عدد الضروب المنتجة في كل شكل كعدد الضروب المنتجة في ذلك الشكل بعينه؛ و استثنوا الشكل الرابع، فإنهم جعلوا نتائجه ستة.

و النتيجة في الشكل متصلة جزئية، مقدّمها تالي الصغرى، و تاليها ملازمة تالي الكبرى لنسبة الاكبر إلى الأصغر أو بالعكس، كيف كانت النسبة، كلية أو جزئية، موجبة أو سالبة؛ فإذا كان إنتاج مقدم الصغرى مع هذه النسبة مقدماً لمقدم الكبرى، فيجب أن يكون مقدم الكبرى جزئياً، إذا كان إنتاج القياس المؤلف من مقدم الصغرى مع تلك النسبة لمقدم الكبرى.

و البيان على صورة الشكل الثالث كما في الشكل الأول و الثاني؛ أو تنعكس^٢ النتيجة الموجبة إلى مقدم الكبرى، و ذلك في بعض ضروب الشكل الرابع.

[كيفية انعقاد الأشكال الأربعة و عدد ضروبها في القسم الرابع]

ولما كانت الأشكال الأربعة منعقدة في كل من الضروب المنتجة في كل قسم، فلنذكر كيفية انعقاد الأشكال الأربعة و عدد ضروبها في الضرب الأول من القسم الرابع:

أما الشكل الأول:

فالضرب الأول، «كلّما كان كل ج د ف آ ب و كلّما كان بعض ط ف هـ ز»، ينتج: «قد يكون إذا كان آ ب، فإن كان بعض ج ط ف هـ ز»، لأنّه «قد يكون إذا كان آ ب فإن كان بعض ج ط، فيلزم أن يكون كل ج د و بعض ج ط».

أما بيان لزوم كل ج د لـ آ ب حينئذ، فلأنّه يلزم آ ب لزوماً جزئياً، عند عكس الصغرى.

٢. ت: بعكس.

٨. ت: النسبة مقدم.

و أمّا بيان لزوم بعض ج ط، فلكونه مفروضاً حينئذ؛ و كلّما كان كل ج د و بعض ج ط فيعوض د ط، يلزم من الشكل الثالث و تنتج المقدمتان: «قد يكون إذا كان آ ب فإن كان بعض ج ط فيعوض د ط»؛ فإذا جعلت هذه النتيجة صغرى و ضمنت إليها كبرى القياس، هكذا: «قد يكون إذا كان آ ب فإن كان بعض ج ط فيعوض د ط و كلّما كان بعض د ط فهـ ز»، ينتج القياس من الشكل الأول: «قد يكون إذا كان آ ب فإن كان بعض ج ط فهـ ز»؛ و هو المطلوب.

الضرب الثاني: «كلّما كان بعض ج د فآ ب و كلّما كان بعض د ط فهـ ز»، ينتج: «قد يكون إذا كان آ ب فإن كان كل ج ط فهـ ز».

الضرب الثالث: «كلّما كان كل ج د فآ ب و كلّما كان ليس بعض د ط فهـ ز»، ينتج: «قد يكون إذا كان آ ب فإن كان ليس بعض ج ط فهـ ز».

الضرب الرابع: «كلّما كان بعض ج د فآ ب و كلّما كان ليس بعض د ط فهـ ز»، ينتج: «قد يكون إذا كان آ ب فإن كان لا شيء من ج ط فهـ ز».

و هذه الضروب الثلاثة تتبين بما ذكرناه من الضرب الأول بعينه.

و وجه انحصار الضروب في هذه الأربعة أنّه يجب أن يكون مقدم الصغرى موجباً، لأنّه يكون صغرى التآليف المركب منه و من النسبة التي ذكرناها على صورة الشكل الثالث؛ فهذا المقدم في الصغرى لا يخلو إمّا أن يكون كلياً أو جزئياً. و أمّا مقدم الكبرى فقد عرفت وجوب كونه جزئياً، فإمّا أن يكون موجباً أو سالباً؛ فإذا ضربنا الإثنين في الإثنين يكون أربعة.

و أمّا النسبة المذكورة، فإذا كان مقدم الصغرى جزئياً فيجب أن يكون كلية، و إن كان مقدم الصغرى كلياً جاز أن يكون كلية مرة و جزئية أخرى. و الضابط الذي يعرف به كقيمتها أنّها تكون موافقة لمقدم الكبرى في الكيف أبدأ.

و أمّا الشكل الثاني منه فضروبه أربعة:

الضرب الأول: «كلّما كان لا شيء من ج د فآ ب و كلّما كان ليس بعض ط د فـ

«فـهـز» ينتج: «قد يكون إذا كان آ ب فإن كان بعض ج ط فـهـز».

الضرب الثاني: «كلما كان ليس بعض ج د فـآ ب وكلما كان ليس بعض ط د فـهـز» ينتج: «قد يكون إذا كان آ ب فإن كان كل ج ط فـهـز».

الضرب الثالث: «كلما كان كل ج د فـآ ب وكلما كان بعض ط د فـهـز» ينتج: «قد يكون إذا كان آ ب فإن كان بعض ج ط فـهـز».

الضرب الرابع: «كلما كان بعض ج د فـآ ب وكلما كان بعض ط د فـهـز» ينتج: «قد يكون إذا كان آ ب فإن كان كل ج ط فـهـز».

و البيان في الكل ما مرّ في الشكل الأول.

و وجه انحصار الضروب في الأربعة أنّ مقدم الكبرى يجب أن يكون جزئياً، لما مرّ؛ فيكون إما موجباً أو سالباً، وكذلك يجب أن يكون مقدم الصغرى موافقاً لمقدم الكبرى في الكيف؛ فمقدم الكبرى إذا كان سالباً جزئياً فمقدم الصغرى يجب أن يكون سالباً كلياً أو جزئياً و هما ضربان؛ و أما إذا كان مقدم الكبرى موجباً جزئياً فيجب أن يكون مقدم الصغرى موجباً كلياً أو جزئياً و هما ضربان آخران؛ و مجموع ذلك أربعة.

و النسبة المذكورة في هذه الضروب الأربعة لابدّ و أن تكون موجبة أبداً، لأنها صغرى في التأليف من الثالث؛ فإن كان مقدم الصغرى جزئياً فيجب أن تكون النسبة كلية و إن كان مقدم الصغرى كلياً جاز أن تكون النسبة كلية مرة و جزئية أخرى.

الشكل الثالث منه و ضروبه ستة:

الضرب الأول: «كلما كان كل د ج فـآ ب وكلما كان كل د ط فـهـز» ينتج: «قد يكون إذا كان كل ج ط فـهـز».

الضرب الثاني: «كلما كان كل د ج فـآ ب وكلما كان لا شيء من د ط فـهـز»

ينتج: «قد يكون إذا كان آ ب فإن كان لا شيء من ج ط فهـز».

الضرب الثالث: «كلما كان كل دج فـآ ب وكلما كان بعض دط فهـز»، ينتج:

«قد يكون إذا كان آ ب فإن كان كل ج ط فهـز».

الضرب الرابع: «كلما كان كل دج فـآ ب وكلما كان ليس بعض دط فهـز»،

ينتج: «قد يكون إذا كان آ ب فإن كان لا شيء من ج ط فهـز».

الضرب الخامس: «كلما كان بعض دج فـآ ب وكلما كان بعض دط فهـز»،

ينتج: «قد يكون إذا كان آ ب فإن كان كل ج ط فهـز».

الضرب السادس: «كلما كان بعض دج فـآ ب وكلما كان ليس بعض دط فـهـز»، ينتج: «قد يكون إذا كان آ ب فإن كان لا شيء من ج ط فهـز».

و البيان في هذه الضروب الستة ما تقدم في الشكل الأول: إلا أن مقدم الصغرى مع النسبة المذكورة إنما ينتج مقدم الكبرى أو ما هو ملزوم له من الشكل الأول؛ ولأجل ذلك قالوا: إن هذا الشكل أشرف أشكال هذا القسم.

و أما وجه انحصار الضروب في هذه الستة، لأن تأليف القياس الحاصل من مقدم الصغرى مع النسبة المذكورة إنما يكون على هيئة الشكل الأول، فيجب أن يكون مقدم الصغرى موجباً إما كلياً أو جزئياً؛ و النسبة تكون كلية موافقة لمقدم الكبرى في الكيف؛ فمقدم الصغرى إذا كان موجباً كلياً فيجوز أن يكون مقدم الكبرى إحدى الأربع المحصورة؛ و إن كان مقدم الصغرى موجباً جزئياً فيتمتع أن يكون مقدم الكبرى إما موجباً جزئياً أو سالباً جزئياً؛ و لو جعلنا مقدم الكبرى موجباً كلياً أو سالباً كلياً لزم تداخل النتائج؛ فلا جرم كانت ضروب هذا الشكل ستة.

الشكل الرابع منه و ضروبه ستة:

الضرب الأول: «كلما كان كل دج فـآ ب وكلما كان بعض دط فهـز»، ينتج:

«قد يكون إذا كان آ ب فإن كان كل ج ط فهـز».

الضرب الثاني: «كلّما كان بعض د ج فـ أ ب و كلّما كان بعض ط د فـ هـ ز»،
ينتج: «قد يكون إذا كان آ ب فإن كان كل ج ط فـ هـ ز».

الضرب الثالث: «كلّما كان لا شيء من د ج فـ أ ب و كلّما كان لا شيء من ط د فـ هـ ز»، ينتج: «قد يكون إذا كان آ ب فإن كان كل ج ط فـ هـ ز».

الضرب الرابع: «كلّما كان لا شيء من د ج فـ أ ب و كلّما كان ليس بعض ط د فـ هـ ز»، ينتج: «قد يكون إذا كان آ ب فإن كان كل ج ط فـ هـ ز».

الضرب الخامس: «كلّما كان كل د ج فـ أ ب و كلّما كان لا شيء من ط د فـ هـ ز»، ينتج: «قد يكون إذا كان آ ب فإن كان لا شيء من ط ج فـ هـ ز».^٢

الضرب السادس: «كلّما كان كل د ج فـ أ ب و كلّما كان ليس بعض ط د فـ هـ ز»، ينتج: «قد يكون إذا كان آ ب فإن كان ليس بعض ط ج فـ هـ ز».

و بيان هذه الضروب الستة ما تقدّم في الأول؛ إلّا أنّ في الضربين الأولين إنتاج مقدم الصغرى مع النسبة إنّما يكون إلى ما ينعكس إلى مقدم الكبرى، و ذلك إنّما يكون من الشكل الأول؛ وفي الضروب الأربعة الباقية يكون من الشكل الثاني.

و أمّا وجه انحصار الضروب في هذا الشكل في ستة، أنّه لا يجوز أن يكون مقدم الكبرى موجباً كلياً، لما ذكر في أول هذا القسم؛ فيتعين أن يكون باقي المحصورات الثلاث؛ فإذا كان سالباً كلياً، فمقدم الصغرى يجوز أن يكون موجباً كلياً و سالباً كلياً و هما ضربان؛ وإن كان مقدم الكبرى سالباً جزئياً فمقدم الصغرى يجوز أيضاً أن يكون موجباً كلياً و سالباً كلياً و هما ضربان آخران؛ وإن كان مقدم الكبرى موجباً جزئياً وجب أن يكون مقدم الصغرى إمّا موجباً أو كلياً أو جزئياً و هما ضربان آخران؛ فالمجموع ستة أضرب.

١. ب: كان لا شيء من.

٢. ب، ت: - الضرب الخامس ... هـ ز.

القسم الثالث

و هو الذي يكون الأوسط جزءاً تاماً من إحدى المقدمتين غير تام من الأخرى فينقسم إلى ثمانية أقسام، لأنه إنما يتصور أن يكون الأوسط تاماً من أحدهما غير تام من الأخرى، إذا كان أحد طرفي إحدى المقدمتين قضية شرطية إما متصلة أو منفصلة؛ و هذه الشرطية و المقدمة الأخرى يتشاركان في جزء تام من كل واحدة منهما، هو أحد طرفيهما.

فالشرطية إن كانت متصلة فإما أن يكون تالي الصغرى أو مقدمها أو تالي الكبرى أو مقدمها فهذه أربعة أقسام؛ و كذلك الحكم إذا كانت الشرطية منفصلة؛ فيكون المجموع ثمانية أقسام.

إكيفية انعقاد الأشكال الأربعة و عدد ضرورها في القسم الثالث

و تتعقد الأشكال الأربعة في كل قسم من هذه الأقسام، بحسب اعتبار وقوع الأوسط في الشرطية و المقدمة الأخرى التي تشاركها.

و إذا كانت الشرطية المنفصلة صغرى لم يتميز الشكل الأول عن الثالث، و لا الثاني عن الرابع؛ و إن كانت المنفصلة كبرى لم يتميز الأول عن الثاني، و لا الثالث عن الرابع، لعدم امتياز مقدم المنفصلة عن تاليها بالطبع؛ بخلاف المتصلة الموجود فيها الامتياز بالطبع.

و يشترط في جميع الأقسام الثمانية أن يشتمل المتشاركان على تأليف منتج. و تكون النتيجة كلية إن كانت المتصلة الشرطية الجزء موجبة كلية و الجزء موجبة كلية و الجزء المشارك منها للمقدمة الأخرى يكون تاليها، و إن لم تكن كذلك كانت النتيجة جزئية.

الضرب الأول من الشكل الأول من متصلة الجزء و المشارك هو التالي، و متصلة الجزء موجبة كلية، كقولك: «كلما كان ج د فكلما كان هـ فـ و ز و كلما كان و ز فـ ل»، ينتج: «كلما كان ج د فكلما كان هـ فـ و ز فـ ل».

و بيانه أن المتصلتين على تقدير وجود د ينتظمان قياساً منتجاً، كقولك: «كلما كان د فـك ل». و مثال ما يكون الجزء المشارك هو المقدم في هذا الضرب بعينه، قولك: «كلما كان د فـك ل و كلما كان و فـك ل» ينتج: «قد يكون إذا كان ج د فـكلما كان د فـك ل».

بيانه بعكس الصغرى حتى يرتد إلى الأول، و هو ما يكون المشارك هو التالي من المتصلة الشرطية الجزء.

و أمّا مثال ما يكون من منفصلة الجزء و المشارك هو التالي و المتصلة الشرطية الجزء تكون موجبة، كقولك: «كلما كان د فـك ل» أمّا آ ب أ و ج د و كلما كان ج د فـك ل»، ينتج: «كلما كان د فـك ل لم يكن آ ب فـك ل»؛ و هذه النتيجة متصلة مقدمها مقدم المتصلة الشرطية الجزء و تاليها نتيجة التأليف بين المنفصلة المشاركة الجزء من المتصلة الأولى المركبة و المتصلة الثانية البسيطة.

و بيانه: بنظام الشرطيتين على تقدير د قياساً منتجاً لقولنا: «كلما لم يكن آ ب فـك ل» و مثال ذلك و الجزء المشارك هو المقدم قولك: «كلما كان دائماً إمّا آ ب أ و ج د فـك ل و كلما كان ج د فـك ل»، ينتج: «قد يكون إذا كان د فـك ل لم يكن آ ب فـك ل».

بيانه: بعكس الصغرى ليرتد إلى القسم الأول، و هو ما يكون المشارك من المتصلة التالي، و النتيجة تكون متصلة مقدّمها تالي المتصلة الشرطية الجزء، و تاليها نتيجة التأليف بين مقدم الشرطية الجزء المركبة و بين المتصلة الأخرى البسيطة.

و مثال متصلة الجزء و المتصلة الشرطية الجزء سالبة، فالجزء المشارك إن كان هو التالي، كقولك: «كلما كان آ ب فـك ل و ليس البتة إذا كان ح ط فـكلما كان ج د فـك ل»، فقد ينتج: «قد لا يكون إذا كان كلما كان آ ب فـك ل ح ط فـك ل».

و بيانه: بالخلف، و هو أنه إن لم تصدق هذه النتيجة السالبة الجزئية

يصدق نقيضُها وهي الموجبة الكلية و هو: «كلّما كان آ ب فـمـز فـح ط»، فنجعل هذا النقيض صغرى و نضمّه إلى كبرى القياس هكذا: «كلّما كان آ ب فـمـز فـح ط و ليس البتة إذا كان ح ط فكلّما كان ج د فـمـز»، ينتج من الأول: «ليس البتة إذا كان كلّما كان آ ب فـمـز فكلّما كان ج د فـمـز»؛ ثم نعكس هذه النتيجة إلى «ليس البتة إذا كان كلّما كان ج د فـمـز فكلّما كان آ ب فـمـز»، و هو كاذب لصديق ضده و هو: «كلما كان ج د فـمـز فكلما كان آ ب فـمـز»، لأنّ صغرى القياس إذا جعل صغرى لمقدّمها أنتج تاليها من الأول هكذا: «كلّما كان آ ب فـج د و كلّما كان ج د فـمـز» ينتج: «كلّما كان آ ب فـمـز»، و إن كان الجزء المشارك هو المقدم، كقولك: «كلّما كان آ ب فـج د و ليس البتة إذا كان كلّما كان ج د فـمـز فـح ط»، ينتج: «قد لا يكون إذا كان كلّما كان آ ب فـمـز فـح ط».

و بيانه: بالخلف، و هو أنّه إن لم تصدق النتيجة السالبة الجزئية يصدق نقيضُها و هو: «كلّما كان آ ب فـمـز فـح ط»، فنجعلها كبرى و كبرى القياس صغرى هكذا: «ليس البتة إذا كان كلّما كان ج د فـمـز فـح ط و كلّما كان آ ب فـمـز فـح ط»، لينتج القياس من الشكل الثاني: «ليس البتة إذا كان كلّما كان ج د فـمـز و كلّما كان آ ب فـمـز»، و هو كاذب لصديق ضده و هو: «كلّما كان ج د فـمـز فكلّما كان آ ب فـمـز»، لأنّ ضمّ صغرى القياس إلى مقدّمها هكذا: «كلّما كان آ ب فـج د و كلّما كان ج د فـمـز»، ينتج من الشكل الأول تاليها و هو: «كلّما كان آ ب فـمـز».

و أمّا مثال المنفصلة و المتصلة الشرطية الجزء سالبة، فالجزء المشارك إن كان هو التالي، كقولك: «كلّما كان آ ب فـج د و ليس البتة إذا كان ح ط فإمّا أن يكون ج د أو مـز»، ينتج: «قد لا يكون إذا كان قد يكون إذا لم يكن آ ب فـمـز فـح ط» بالخلف، و هو أنّه إن لم تصدق هذه النتيجة يصدق نقيضُها و هو «كلّما كان قد يكون إذا لم يكن آ ب فـمـز فـح ط»، فنجعله صغرى و نضمّه إلى كبرى القياس هكذا: «كلّما كان قد يكون إذا لم يكن آ ب فـمـز فـح ط و ليس البتة إذا كان ح ط فإمّا ج د أو مـز»، ينتج القياس من الشكل الأول: «ليس البتة إذا كان قد يكون إذا لم يكن آ

ب فـمـز فإما ج د أو مـز؛ و بعكس النتيجة إلى قولك: «ليس التبة إذا كان إما ج د أو مـز فقد يكون إذا لم يكن آ ب فـمـز»، وهو كاذب لصديق ضده وهو: «كلما كان إما ج د أو مـز فقد يكون إذا لم يكن آ ب فـمـز»، لانتظام صغرى القياس مع مقدمها قياساً منتجاً لتاليها.

و أما إذا كان الجزء المشارك هو المقدم، كقولك: «كلما كان آ ب فـج د و ليس التبة إذا كان إما ج د أو مـز^١ فـح ط»، ينتج: «قد لا يكون إذا كان قد يكون إذا لم يكن آ ب فـمـز فـح ط».

و بيانه بالخلف، وهو أنه إن لم تصدق النتيجة يصدق نقيضها وهو: «كلما كان قد يكون إذا لم يكن آ ب فـمـز فـح ط»، فنجعل هذا النقيض كبرى و نضمه إلى كبرى القياس مجعولة صغرى هكذا: «ليس التبة إذا كان إما ج د أو مـز فـح ط و كلما كان قد يكون إذا لم يكن آ ب فـمـز فـح ط»، لينتج القياس من الشكل الثاني: «ليس التبة إذا كان إما ج د أو مـز فقد يكون إذا لم يكن آ ب فـمـز»، وهو كاذب لصديق ضده وهو: «كلما كان إما ج د أو مـز فقد يكون إذا لم يكن آ ب فـمـز»، لأن صغرى القياس إذا جعلناها صغرى و مقدم هذه المتصلة كبرى هكذا: «كلما كان آ ب فـج د و كلما كان إما ج د أو مـز»، أنتج القياس من الأول تاليها وهو: «قد يكون إذا لم يكن آ ب فـمـز».

و أنت فيمكنك بما أعطيناك استخراج بقية ضروب الشكل الأول وغيره من الأشكال.

القسم الثاني^٢

وهو ما يتركب من المنفصلتين وينقسم إلى أقسام ثلاثة أيضاً، لأن الحد الأوسط:

إما أن يكون جزءاً تاماً من كل واحدة من المقدمتين.

٢. من أقسام القياسات الشرطية الخمسة.

١. نـ: مـ.

أو جزءاً غير تام من كل واحدة منهما.
أو جزءاً تاماً من إحدى المقدمتين غير تام من الأخرى.

القسم الأول

و هو الذي الأوسط جزء تام من كل واحدة منهما، فالمنفصلتان إن كانتا حقيقتين، فزعم الشيخ أبو علي أن القياس المؤلف منهما غير منتج؛ لأن الطرفين و هما الأصغر و الأكبر إما أن يتغيرا أو يتحدا؛ فإن تغيرا يلزم أن لا يكون الأوسط نقيضاً لكل واحد منهما، إذ لو كان نقيضاً للطرفين كان الطرفان متحدين، لكون الشيء الواحد يمتنع أن يكون نقيضاً لمتغيرين، فيلزم اتحادهما؛ و قد فرضناهما متغيرين؛ هذا خلف.

فإذا امتنع كون الأوسط نقيضاً لكل واحد منهما؛ فإما أن لا يكون نقيضاً لشيء منهما، و ذلك يقتضي أن لا تكون المقدمتان حقيقتين، أو يكون الأوسط نقيضاً لأحدهما دون الآخر، فيقتضي أن تكون إحدى المقدمتين فقط حقيقية؛ و قد فرضناهما حقيقتين؛ فكون المقدمتين حقيقتين مع تغير الطرفين محال، لكذبهما على كل تقدير؛ و إن كان الطرفان متحدين يلزم أن تكون المتصلتان متحدتين، و حينئذ يلزم أن يكون القياس مستلزماً عناد الشيء لنفسه؛ و ذلك محال؛ هذا حاصل كلام الشيخ.

و جوابه أننا لانسلم أنه لو كان الطرفان متغيرين، و لا يكون الأوسط نقيضاً لشيء منهما و لا لأحدهما، يلزم أن لا تكون المنفصلتان أو أحدهما حقيقتين؛ لاحتمال أن يكون لنقيض الشيء الواحد لوازم متساوية متغايرة و متساوية لذلك النقيض، مثل الفردية و عدم الانقسام بمتساويين بالنسبة إلى نقيض الزوج؛ فإنهما متساويان و مساويان لنقيض الزوج، مع وقوع العناد الحقيقي بين نقيض الزوج و بين كل واحد من تلك اللوازم المتساوية التي هي^٢

٢. ن: ميئما.

١. النداء، السطن، القياس. ص ٣١٩.

الفردية و عدم الانقسام بمتساويين، كقولك: «دائماً إما أن يكون هذا العدد فرداً أو زوجاً و دائماً إما أن يكون زوجاً أو غير منقسم بمتساويين»، فإن هاتين المنفصلتين حقيقتان مع تغاير الطرفين في هذا القياس، و الأوسط - و هو الزوج - ليس نقيضاً لشيء منهما؛ فسقط ما توهمه دليلاً.

فإن قلت: نحن نبين أن القياس المركب من الحقيقتين غير منتج بطريق آخر، فنقول: طرفا القياس المركب من الحقيقتين إما أن يكونا متساويين أو لا؛ فإن كانا متساويين لزم أن يكونا متعاندين، لأن المعاند للمعاند^١ معاند؛ لكن تعاند المتساويين ممتنع بالضرورة، لصدق كل واحد من المتساويين على الآخر، و كذب كل واحد من المتعاندين على الآخر.

و إن لم يكونا متساويين لزم كون إحدى المقدمتين غير حقيقية، لأن طرفي القياس إن لم يكن واحد منهما نقيضاً للأوسط، و لا مساوياً لنقيضه، كانت المقدمتان غير حقيقتين، لكون الحقيقة يجب تركبها من النقيضين أو من القضية و ما هو مساوٍ لنقيضها.

و أما إذا كان أحد الطرفين نقيضاً للأوسط أو مساوياً لنقيضه، فالطرف الآخر يجب أن لا يكون نقيضاً للأوسط، و لا مساوياً لنقيضه؛ فإنه لو كان هذا الطرف أيضاً نقيضاً للأوسط أو مساوياً لنقيضه، كان الطرفان متساويين، و المقدر خلافه. و إذا لم يكن هذا الطرف نقيضاً للأوسط و لا مساوياً لنقيضه، فلا تكون هذه المقدمة حقيقية؛ فالقياس المفروض تركب من الحقيقتين غير مركب منهما؛ هذا خلف.

قلت: الجواب أنه لا يلزم من تساوي الطرفين و اتحاد المنفصلتين عناد لشيء لما يساويه؛ و إنما يكون ذلك لازماً إذا ثبت أن المعاند للمعاند معاند، و نحن نمنع صحة ذلك؛ فإن المعاند للمعاند للشيء لو جاز أن يكون معانداً لذلك الشيء، لزم عناد الشيء لنفسه، لكون السواد معانداً للبياض و البياض معانداً

١. ن. - للمعاند.

للسواد الذي كان معانداً له؛ فيلزم من ذلك معاندة السواد لنفسه^١؛ و هو محال.
و لئن سلّمنا لزوم عناد الشيء لما يساويه، فلم قلتم إنّه يلزم من ذلك عدم إنتاج القياس المركب من الحقيقتين لإنتاجهما المحال، و هو عناد الشيء لما يساويه؛ فإنّ بعض الأقيسة ينتج المحال مع صحة قياسيته، كالخلف المنتج بالاتفاق.

ثم هذا القياس المركب من الحقيقتين، كما أنتج المحال المذكور - و هو عناد الشيء لما يساويه - فقد ينتج الاتصال بين الطرفين و ملازمتها، إن جوّزنا كون النتيجة لا تكون من جنس المقدمتين؛ فإنّ المقدمة الأولى يستلزم صدق طرفها كذب الأوسط، و الثانية يستلزم كذب الأوسط صدق طرفها الآخر؛ و المقدمتان ينتجان كلّما صدق طرف الأولى صدق طرف الثانية، و هي النتيجة المتصلة.

و إن لم يجز كون النتيجة متصلة فنجعل النتيجة منفصلة مانعة من الخلوّ مركبة من نقيض مقدّمها و عين تاليها، أو نجعلها منفصلة مانعة من الجمع من عين مقدمها و نقيض تاليها، اللّازمين لتلك المتصلة؛ فقد ظهر بما ذكرنا إنتاج القياس المركب من الحقيقتين في هذا القسم، أعني الأول.

و يشترط في هذا القسم أن تكون إحدى المقدمتين موجبة؛ و أن تكون إحداها كلية:

أما إيجاب الشرط الأول، فالأنّ المقدمتين لو كانتا سالبتين كليتين أو جزئيتين لجاز صدق القياس مع تلازم الطرفين تارةً و مع تعاندهما أخرى.
أما صدق القياس مع تلازم الطرفين فلصدق قولنا: «ليس البتة إمّا أن يكون هذا الشيء إنساناً أو حيواناً، و ليس البتة إمّا أن يكون حيواناً أو ناطقاً»، مع صدق النتيجة و هو: «كلّما كان هذا الشيء إنساناً كان ناطقاً».
و أمّا صدق القياس مع تعاند الطرفين فإذا بدّلنا الكبرى بقولنا: «ليس البتة

إمّا أن يكون حيواناً أو فرساً»، مع صدق قولنا: «إمّا أن يكون هذا الشيء إنساناً أو فرساً»؛ وإذا لم يستلزم القياس شيئاً منهما فلا ينتج.

وأما الشرط الثاني وهو وجوب كلية إحدى المقدمتين، فلأنّ المقدمتين لو كانتا جزئيتين جاز أن يكون الزمان الذي فيه العناد بين الأوسط وإحدى الطرفين، غير الزمان الذي فيه العناد بينه وبين الطرف الآخر في الموجبتين و سلب العناد بينه وبين الطرف الآخر، فيما إذا كانت احدهما سالبة.

إذا عرفت هذا، فاعلم أنّه لما لم يتميز طرفا كل واحدة من المقدمتين عن الطرف الآخر فلا يتميز صغرى عن كبرى؛ فلا تتميز الأشكال بعضها عن بعض، وكذلك لا يتميز أحد طرفي النتيجة عن الطرف الآخر.

[أقسام القياس المركب من المنفصلات]

و القياس المركب من المنفصلات ينحصر في ستة أقسام: المركب من الحقيقيتين، و من حقيقية و مانعة الجمع، و من حقيقية و مانعة الخلق، و من مانعة الجمع و الخلق، و من مانعتي الجمع، و من مانعتي الخلق.

[القسم الأول]

فالقسم الأول هو المركب من الحقيقيتين، فإن كانت المقدمتان موجبتين فينتج القياس ستّ منفصلات موجبة: اثنتين مانعتي الجمع، و اثنتين مانعتي الخلق، و اثنتين حقيقيتين؛ فثلاث من الأنواع الثلاثة نتائجها من عين أحد الطرفين و نقيض الطرف الآخر؛ و أما الثلاث الأخرى فتكون من عين الطرف الآخر و نقيض الطرف الأول.

و تكون هذه النتائج الستّ كلية إن كانت المقدمتان كليتين؛ و جزئية إن كانت إحدهما جزئية.

فإذا قلت: «دائماً إمّا آ ب أو ج د» حقيقية و «دائماً إمّا ج د أو من» حقيقية، ينتج

القياس: «دائماً إما أ ب أو ليس هـ ز»؛ وأيضاً ينتج: «دائماً إما هـ ز أو ليس أ ب»، كل واحد منهما مانعة الجمع، و مانعة الخلو، و حقيقية.

أما لزومها مانعة الجمع و مانعة الخلو، فلأنهما لو لم يلزما لزم جواز اجتماع النقيضين، أو الخلو عنهما، لأن كل واحد من أ ب و هـ ز لما استلزم عدم د و عدم كل واحد منهما وجوده، كان جواز وجود د و عدمه مستلزماً لاجتماع النقيضين، و لخلو هما، و ذلك محال.

و أما لزومهما حقيقية فهو بيّن، بعد لزومهما مانعة الجمع و الخلو.

و هذه النتائج كلية عند كون المقدمتين كليتين؛ فإن كانت إحداهما جزئية فطرف المقدمة الجزئية يستلزم نقيض الأوسط جزئياً، و نقيض الأوسط يستلزم عين طرف الكلية كلياً، و هما ينتجان استلزام طرف الجزئية لطرف الكلية، ثم يعكس هذا الاستلزام كنفسه و هو استلزام طرف الكلية لطرف الجزئية استلزاماً جزئياً؛ هذا كله في الموجبتين.

فأما إذا كانت إحدى المقدمتين سالبة فالنتيجة تكون متصلة سالبة جزئية، مقدمها طرف الموجبة، و تاليها طرف السالبة، أو بالعكس، أي مقدمها طرف السالبة و تاليها طرف الموجبة؛ إذ لو جاز أن يكون كل واحد من هاتين المتصلتين الجزئيتين لزم صدق نقيض كل واحد منهما، و ذلك يقتضي استلزام كل واحد من الطرفين الآخر كلياً؛ و يلزم من ذلك العناد الحقيقي بين جزئي السالبة، لكون العناد الحقيقي إذا كان واقعاً بين أمرين فإنه يجب وقوع العناد الحقيقي بين أحد الأمرين و بين ما يساوي الأمر الآخر؛ و إنّه خلف، كقولك: «دائماً إما أ ب أو ج، و ليس البتة إما ج د أو هـ ز»، لو لم ينتج: «قد لا يكون إذا كان أ ب هـ ز» لصدق نقيضه و هو «كلما كان أ ب هـ ز»، فيلزم عناد جزئي السالبة حينئذ، ضرورة عناد ج د ب المساوي لهـ ز؛ و عناد جزئي السالبة الحقيقية محال.

[القسم الثاني]

و أما القسم الثاني و هو الذي يكون إحدى المقدمتين حقيقية و الأخرى تكون مانعة الجمع، فإن كانت المقدمتان موجبتين كليتين فالنتيجة متصلة كلياً مقدّمها طرف مانعة الجمع فقط، لاستلزام طرف مانعة الجمع النقيض الأوسط كلياً، و استلزام نقيض الأوسط لطرف الحقيقة كلياً^١، و هما ينتجان استلزام طرف مانعة الجمع لطرف المنفصلة الحقيقية كلياً؛ و هذه المتصلة الكلية لايجوز أن يكون مقدّمها طرف الحقيقة، و إلّا لزم^٢ امتناع الخلق عن طرفي مانعة الجمع؛ لأنّ نقيض الأوسط يستلزم طرف الحقيقة و هي تستلزم طرفها و هما ينتجان استلزام نقيض الأوسط لطرف مانعة الجمع، فيلزم صيرورة مانعة الجمع حقيقة؛ و هو خلف.

و هذه المتصلة ترتدّ إلى منفصلتين إحداها مانعة الجمع من عين طرف مانعة الجمع و نقيض طرف الحقيقة، و إلى المنفصلة المانعة الخلوّ من نقيض طرف مانعة الجمع و عين طرف الحقيقة؛ هذا حكم الكليتين.

أما إذا كانت إحدى المقدمتين الموجبتين جزئية، فالنتيجة تكون متصلة موجبة جزئية من الطرفين؛ فالمقدمة الكلية إن كانت حقيقية فيكون مقدم المتصلة من عين أيّهما كان؛ و إن كانت مانعة الجمع فمقدمها من نقيضي الطرفين.

أما بيان الأول فلأنّ طرف مانعة الجمع يستلزم نقيض الأوسط المستلزم لطرف الحقيقة، و انعكاس نتيجتهما إلى نفسها.

و بيان الثاني أنّ عين الوسط يستلزم كل واحد من نقيضي الطرفين، و هما ينتجان المطلوب من الثالث.

و كل واحدة من هاتين المتصلتين^٣ يرتدّ إلى ما ذكرنا من المنفصلتين؛ هذا حكم الموجبتين.

١. ب، ت: - و استلزام نقيض الأوسط لطرف الحقيقة كلياً.

٢. ن: و إلّا لزم طرف الحقيقة. ٣. ب: - المتصلتين.

فإن كانت إحدى المقدمتين سالبة^١، فإن كانت تلك السالبة حقيقية فلا ينتج القياس شيئاً، لصدقه مع تلازم الطرفين تارة و مع تعاندهما أخرى: أمّا التلازم، فقولك: «إمّا أن يكون هذا الشيء إنساناً أو فرساً» مانعة من الجمع و «ليس البتة إمّا أن يكون فرساً أو ناطقاً» حقيقية^٢؛ مع أنّ الحقّ التلازم بين الإنسان و الناطق؛ و أمّا التعاند، فكما إذا بدّلت الكبرى بقولك: «و ليس البتة إمّا أن يكون فرساً أو إنساناً» حقيقية؛ و الحقّ التعاند الحقيقي بين الإنسان و نقيضه.

و إن كانت تلك السالبة مانعة الجمع - فسواء كانت كلية أو جزئية - فالنتيجة متصلة سالبة جزئية، مقدّمها طرف مانعة الجمع؛ إذ لو لم تصدق هذه المتصلة السالبة الجزئية التي مقدمها طرف مانعة الجمع، وجب أن يصدق: كلّما صدق طرف مانعة الجمع صدق طرف الحقيقية، و هو يستلزم امتناع الاجتماع بين الأوسط و طرف مانعة الجمع، لامتناع الاجتماع^٣ بين الأوسط و طرف الحقيقة اللازمة لطرف مانعة الجمع؛ و امتناع الاجتماع مع اللازم دائماً يستلزم امتناع اجتماعه مع الملزوم؛ و لا يجوز أن يكون مقدّمها طرف الحقيقة، لجواز أن يكون نقيض الأوسط و هو طرف الحقيقة أخصّ من طرف مانعة الجمع؛ مع امتناع سلب لازمه العامّ للخاص، كقولك: «دائماً إمّا أن يكون هذا الشيء حيواناً أو لا حيواناً و ليس البتة إمّا أن يكون حيواناً أو جسماً» مانعة الجمع مع كذب «قد لا يكون إذا كان حيواناً فهو جسم»، لصدق نقيضه، و هو «كلّما كان حيواناً فهو جسم».

[القسم الثالث]

القسم الثالث أن تكون إحدى المقدمتين حقيقية والأخرى مانعة الخلو:

١. نسخه بدل ن: + سالبة: همه نسخه ها: - سالبة.

٢. ت، ب: - حقيقية.

٣. ت: لامتناع الاجتماع بين الأوسط و طرف مانعة الجمع.

فإن كانتا موجبتين كليتين فتنتجان متصلتين^١ كليتين: الأولى من عين الطرفين مقدمها طرف الحقيقة، و الثانية من نقيضي الطرفين مقدمها نقيض طرف مانعة الخلو.

أما الأول، فلأن طرف الحقيقة يستلزم نقيض الأوسط المستلزم لطرف مانعة الخلو، و هما ينتجان المطلوب من الأول. و لو كان طرفها مانعة الخلو لم تصدق المتصلة؛ و إلا لكان طرفها مستلزماً لنقيض الأوسط، لأن طرف الحقيقة مستلزم له، فيلزم انقلاب مانعة الخلو حقيقة؛ هذا خلف.

و أما الثاني، فلأن نقيض مانعة الخلو مستلزم لعين الأوسط المستلزم لنقيض طرف الحقيقة، و هما ينتجان المطلوب من الأول؛ و لو كان طرفها نقيض الحقيقة لم تصدق النتيجة؛ و إلا لكان عين الأوسط مستلزماً لنقيض طرف مانعة الخلو، لاستلزام عين الأوسط نقيض طرف الحقيقة، فيلزم انقلاب مانعة الخلو إلى الحقيقة؛ هذا خلف.

و إن كانت إحدى المقدمتين جزئية ينتج القياس متصلة جزئية من عين الطرفين و مقدمها أيما كان منهما من الثالث و الأوسط نقيض الأوسط؛ فإن كانت الجزئية حقيقية فمن الأول، و يكون مقدمها طرف الحقيقة؛ هذا حكم الموجبات.

و أما إذا كانت إحدى المقدمتين سالبة، فإن كانت حقيقية لم ينتج، لصدقي القياس مع تلازم الطرفين تارة و مع تعاندهما أخرى.

أما التلازم، فقولك: «دائماً إما أن يكون هذا الشيء حيواناً أو لا إنساناً، و ليس البتة إما أن يكون حيواناً أو لا ناطقاً» حقيقة، مع التلازم بين اللاإنسان و اللاناطق^٢؛

و أما التعاند، فكلما إذا بدلنا الكبرى بقولنا: «و ليس البتة إما أن يكون لا إنساناً أو لا حيواناً» حقيقة، مع التعاند بين الحيوان و اللاحيوان.

١. ت: فينتجان متصلتين.

٢. ن، ب: اللاإنساناً و اللاناطقاً.

و إن كانت السالبة مانعة الخلق، فسواء كانت كلية أو جزئية، فإنها تنتج متصلة سالبة جزئية مقدّمها طرف الحقيقية، و إلا لصدق قولنا: كلّما صدقت الحقيقية صدق طرف مانعة الخلق، و ذلك يستلزم امتناع الخلق عن الأوسط و طرف مانعة الخلق، لامتناع الخلق عن طرف الحقيقة و الأوسط. و ذلك يوجب استلزام امتناع الخلق عن الملزوم دائماً امتناع الخلق عن اللازم، فيلزم انقلاب السالبة إلى الموجبة. و لا يجوز أن يكون مقدمها طرف مانعة الخلق، لاحتمال أن يكون نقيض الأوسط - و هو طرف الحقيقة أو ما هو مساوٍ له - أعمّ من طرف مانعة الخلق، و يمتنع سلب لزوم العام للخاص، كقولك: «هذا الشيء إما أن يكون حيواناً أو لا حيواناً و ليس البتة إما أن يكون لا حيواناً أو لا انساناً» مانعة من الخلق، و مع كذب «قد لا يكون إذا كان انساناً فهو حيوان»، لصدق نقيضه، و هو: «كلّما كان هذا انساناً فهو حيوان».

القسم الرابع |

القسم الرابع أن تكون إحدى المقدمتين مانعة الجمع و الأخرى مانعة الخلق، فإن كانتا موجبتين كليتين فتنتجان متصلتين موجبتين كليتين.

[النتيجة الأولى من الطرفين، مقدمها طرف مانعة الجمع، لاستلزام طرف مانعة الجمع نقيض الأوسط المستلزم لطرف مانعة الخلق، و هما ينتجان المطلوب دون الخلق، إذ لو صدقت - و مقدمها^١ طرف مانعة الخلق - لزم انقلاب مانعة الجمع حقيقية، لكون الملازمة بين الطرفين تستلزم امتناع الخلق عن نقيض الملزوم و عين اللازم، و نقيض الملزوم هو الأوسط - الذي هو ج د - كان بينه و بين عين اللازم - و هو آ ب - منع الجمع، و انضم إليه الآن منع^٢ الخلق، فانقلبت مانعة الجمع حقيقية.

١. ت. ب: - لاستلزام طرف مانعة الجمع ... الخلق إذ لو صدقت و مقدمها.

٢. إليه إلا لامتنع.

النتيجة الثانية من نقيضي الطرفين، مقدمها نقيض طرف مانعة الخلق، لاستلزام نقيض طرف مانعة الخلق لعين الأوسط المستلزم لنقيض طرف مانعة الجمع المنتجان المطلوب دون العكس؛ إذ لو صدقت - و مقدمها نقيض طرف مانعة الجمع - لزم انقلاب مانعة الخلق حقيقية؛ لاستلزام الملازمة بين النقيضين امتناع الجمع بين الملزوم و نقيض اللازم.

و إن كانت إحدى المقدمتين جزئية مانعة الجمع مع إيجابهما، فينتجان متصلة جزئية من عين الطرفين، و مقدمها أيهما كان، لكون نقيض الأوسط مستلزماً لطرف مانعة الجمع جزئياً و هو أيضاً مستلزم لطرف مانعة الخلق كلياً؛ و هما ينتجان المطلوب من الثالث. و كذلك ينتجان متصلة جزئية من نقيضي الطرفين، إن كانت الجزئية مانعة الخلق، لأن عين الأوسط يستلزم نقيض طرف مانعة الخلق جزئياً، و هو أيضاً يستلزم نقيض طرف مانعة الجمع كلياً، و هما ينتجان المطلوب من الثالث.

و أمّا إذا كانت إحدى المقدمتين سالبة كلية مانعة الخلق - فسواء كانت الأخرى المانعة الجمع كلية أو جزئية - فإن النتيجة تكون سالبة متصلة جزئية، مقدمها طرف مانعة الجمع، كقولك: «دائماً أو قد يكون إمّا آ ب أو ج د» مانعة الجمع، و «ليس البتة إمّا ج د أو هـ ز» مانعة الخلق، فينتج: «قد لا يكون إذا كان آ ب هـ ز»، و إلّا لزم صدق نقيضه و هو «كلّما كان آ ب هـ ز»؛ فإذا جعلنا لازم الصغرى و هو «قد يكون إذا لم يكن ج د ف آ ب» صغرى، و النقيض الكبرى، أنتج: «قد يكون إذا لم يكن ج د هـ ز»، و يلزمه «قد يكون إمّا ج د أو هـ ز» مانعة الخلق، و كانت الكبرى «ليس البتة إمّا ج د أو هـ ز» مانعة الخلق؛ هذا خلف.

و إن كانت السالبة و مانعة الجمع - فسواء كانت الأخرى المانعة الخلق كلية أو جزئية - فالنتيجة متصلة سالبة جزئية من نقيضي الطرفين، مقدمها نقيض طرف مانعة الخلق، كقولك: «دائماً أو قد يكون إمّا آ ب أو ج د» مانعة الخلق،

و «ليس البتة إمّا ج د أو هـ» مانعة الجمع، ينتج «قد لا يكون إذا لم يكن آ ب لم يكن هـ ز»^١، وإلا لصدق نقيضه و هو «كلّما لم يكن آ ب لم يكن هـ ز»؛ فإذا جعلناه كبرى للالزام الصغرى و هو «قد يكون إذا لم يكن آ ب فـج د»، أنتج: «قد يكون إذا كان ج د لم يكن هـ ز» و يلزمه «قد يكون إمّا ج د أو هـ ز» مانعة الجمع، وكانت الكبرى «ليس البتة إمّا ج د أو هـ ز» مانعة الجمع؛ هذا خلف.

و أمّا إذا كانت السالبة جزئية فسواء كانت مانعة الجمع أو الخلق لا ينتج، لصدقي القياس مع تلازم الطرفين مرّة و مع تعاندهما أخرى.

أمّا إذا كانت مانعة الجمع، فلصدق قولنا: «دائماً إمّا أن يكون هذا الشيء لا إنساناً أو حيواناً» مانعة الخلق، و «قد لا يكون إمّا أن يكون حيواناً أو لا ناطقاً» مانعة الجمع؛ و الحقّ التلازم بين اللاإنسان و اللناطق؛ و إذا بدلنا الكبرى بقولنا: «قد لا يكون إمّا أن يكون حيواناً أو إنساناً» مانعة الجمع، كان الحقّ التعاند بين الإنسان و نقيضه.

و أمّا إذا كانت مانعة الخلق، فقولك: «دائماً إمّا أن يكون هذا الشيء انساناً أو فرساً» و «قد لا يكون إمّا أن يكون فرساً أو ناطقاً»؛ و الحقّ التلازم بين الإنسان و الناطق؛ و إذا بدلنا الكبرى بقولنا: «قد لا يكون إمّا أن يكون فرساً أو لا إنساناً» مانعة الجمع، كان الحقّ التعاند بين الإنسان و نقيضه.

[القسم الخامس]

القسم الخامس و هو ما يكون المقدمتان فيه مانعتي الجمع، فإن كانتا موجبتين كليتين أو أحدهما كلية و الأخرى جزئية، فالنتيجة تكون متصلة موجبة جزئية من نقيضي أحد^٢ الطرفين مقدمها أيهما كان، لكون عين الأوسط مستلزماً لنقيض كل واحد من الطرفين؛ فنقول: كلّما صدق عين الأوسط صدق نقيض أحد الطرفين و كلما صدق عين الأوسط صدق نقيض^٣ الطرف الآخر، و

٢. ن: - أحد.

١. ر.

٢. ب: + التالي.

هما ينتجان المطلوب من الثالث، قد يكون إذا صدق نقيض أحدهما صدق نقيض الآخر. و لا تكون هذه النتيجة المتصلة كلية، لجواز أن يكون كل واحد من نقيضي الطرفين أعم من نقيض الآخر من وجه؛ مع امتناع استلزام العام للخاص كلياً، كقولك: «هذا الشيء إما أن يكون حجراً أو حيواناً» أو «دائماً إما أن يكون حيواناً أو شجراً»، مع عدم صدق «كلما كان هذا الشيء لا حجراً كان لا شجراً»؛ وكذلك عكسه لصدق نقيضيهما.

و إن كانت إحدى المقدمتين سالبة، فسواء كانتا كليتين أو إحداهما، فإن النتيجة تكون سالبة جزئية متصلة من الطرفين مقدمها طرف السالبة، كقولك: «ليس البتة إما أ ب أو ج د» مانعة الجمع، و «دائماً إما ج د أو م ز» كذلك، ينتج «قد لا يكون إذا كان أ ب م ز»، و إلا لصدق نقيضها وهو «كلما كان أ ب م ز» وهو يستلزم امتناع الجمع بين طرفي السالبة، وهو أ ب و ج د، لأنه يمتنع الجمع بين أحد طرفيها و لازم الآخر حينئذ ك ج د أو م ز، و استلزام امتناع الاجتماع بين اللازم إما دائماً أو في الجملة امتناع الاجتماع مع الملزوم؛ و امتناع الاجتماع بين طرفي السالبة محال؛ و لا تكون هذه المتصلة نتيجة و مقدمها طرف الموجبة، لجواز كون طرف الموجبة أخص من السالبة مع امتناع سلب ملازمة العام عن الخاص، كقولك: «هذا الشيء إما أن يكون إنساناً أو لا ناطقاً» و «ليس البتة إما أن لا يكون ناطقاً أو حيواناً» مع كذب «قد لا يكون إذا كان إنساناً فهو حيوان»، لصدق نقيضه وهو «كلما كان إنساناً فهو حيوان».

[القسم السادس]

القسم السادس ما تكون المقدمتان فيه مانعتي الخلق، فإن كانتا موجبتين كليتين أو أحدهما فقط فالنتيجة متصلة جزئية موجبة من عين الطرفين، مقدمها أيهما كان؛ لكون نقيض الأوسط مستلزماً لعين كل واحد من الطرفين. لأنه كلما

صدق نقيض الأوسط صدق عين أحدهما، وكلّما صدق نقيض الأوسط صدق عين الطرف الآخر، وهما ينتجان المطلوب من الثالث: قد يكون إذا صدق عين أحدهما صدق عين الآخر. ولا تكون هذه النتيجة المتصلة كلية، لجواز أن يكون كل من الطرفين أعم من الآخر من وجه، مع أنّ العام غير مستلزم للخاص كلياً، كقولك: «هذا الشيء إما أن لا يكون حجراً أو لا حيواناً ودائماً أن لا يكون حيواناً ولا شجرة» كلاهما مانعة الخلق، مع كذب «كلّما كان لا حجراً كان لا شجرة».

وإن كانت إحدى المقدمتين سالبة، فسواء كانت كلية أو جزئية، فإنّ النتيجة تكون سالبة متصلة جزئية، مقدمها طرف الموجبة دون السالبة: أمّا كونها طرف الموجبة، إذ لو لم تصدق السالبة الجزئية التي مقدمها طرف الموجبة لصدق نقيضها، وهي الموجبة الكلية المستلزمة امتناع الخلق عن طرفي السالبة المانعة الخلق، لوجوب امتناع الخلق عن أحد طرفيهما و ملزوم الآخر حينئذ.

و أمّا عدم جواز جعل مقدمها طرف السالبة، فلأنّه يجوز أن يكون طرف الموجبة أعم من طرف السالبة مع امتناع سلب لزوم العام للخاص، كقولك: «هذا الشيء إما أن لا يكون إنساناً أو حيواناً وليس البتة إما أن يكون حيواناً أو حجراً» كلاهما مانعة الخلق، مع عدم صدق «قد لا يكون إذا كان حجراً كان لا إنساناً»، لصدق نقيضه وهو «كلّما كان حجراً كان لا إنساناً».

القسم الثاني^١

ما يكون الأوسط الذي فيه الاشتراك بين المقدمتين جزءاً غير تام منهما

و أقسامه تنحصر في خمسة، لأنّ الجزء الواحد الغير التام من إحدى المقدمتين:

١. ت: + من الأقسام الثلاثة من القسم الأول.

١١| إما أن يشارك الجزء الواحد من الأخرى فقط.

١٢| أو يشارك كل واحد من جزئي الأخرى.

١٣| وإما أن يكون أحد جزئي أحدهما يشارك أحد جزئي الأخرى و الجزء الآخر يشارك الجزء الآخر^١ فحسب.

١٤| وإما أن يكون أحد جزئي أحدهما يشارك أحد جزئي الأخرى فحسب و الجزء الآخر يشارك كل واحد من جزئي الأخرى.

١٥| أو^٢ يشارك كل واحد من جزئي أحدهما كل واحد من جزئي الأخرى.

القسم الأول أن يشارك الجزء الواحد من إحداهما^٣ الجزء الواحد من الأخرى، فينتج منفصلة موجبة مانعة الخلو من ثلاثة أجزاء من نتيجة التأليف من الجزئين غير المتشاركين؛ مثاله: «دائماً إما آ ب و كل ج د و دائماً إما كل د ط أو هـ ز» ينتج: «دائماً إما آ ب أو كل ج ط أو هـ ز».

القسم الثاني ما يشارك أحد جزئي إحدى المقدمتين كل واحد من جزئي الأخرى، فينتج منفصلة موجبة مانعة الخلو مركبة من ثلاثة أجزاء، وهى نتيجة التأليفين و الجزء غير المشارك، كقولك: «دائماً إما آ ب أو كل ج د و دائماً إما كل ج ط أو كل د هـ» ينتج: «دائماً إما آ ب أو كل ج ط أو كل ج هـ».

و العلة في القسمين امتناع الخلو عن مقدمتي التأليف و عن أحد الجزئين غير المشارك.

القسم الثالث ما يكون أحد جزئي إحدى المقدمتين يشارك أحد جزئي الأخرى، و الجزء الآخر منها يشارك الجزء الآخر من الأخرى، ينتج نتيجتين منفصلتين موجبتين مانعتي الخلو، كل واحدة منهما مركبة من ثلاثة أجزاء:

الأولى، من نتيجة أحد التأليفين و الجزءين الآخرين للتأليف الآخر.

١. ب، ت: - يشارك الجزء الآخر. ٢. ت: - يشارك كل واحد من جزئي الأخرى؛ أو.

٣. ن: أحدهما.

و الثانية، من نتيجة التأليف الآخر و مقدمتي التأليف الأول، كقولك: «دائماً إما كل أ ب أو كل ج د دائماً إما كل ب ط أو كل د هـ»، ينتج: «دائماً إما كل أ ط أو كل ج د أو كل د هـ»، و ينتج نتيجة أخرى و هو: «دائماً إما كل ج هـ أو كل أ ب و كل ب ط». و العلة ما مرّ من امتناع الخلق عن مقدمتي أحد التأليفيين و عن الجزئين الآخرين.

القسم الرابع ما يكون أحد جزئي إحدى المقدمتين يشارك أحد جزئي الأخرى و الجزء الآخر منها يشارك كل واحد من جزئي الأخرى. و لا يتصور وجود هذا القسم إلا إذا كان في كل واحدة من المقدمتين جزء مشترك لكل واحد من جزئي المقدمة الأخرى و جزء يشارك أحدهما. و نتيجة هذا القسم تكون منفصلتين موجبتين مانعتي الخلق، كل واحدة منهما مركبة من ثلاثة أجزاء:

أحدهما، تكون من نتيجتي التأليفيين الحاصلين من الجزء المشترك من إحدى المقدمتين لكل واحد من جزئي الأخرى و من الجزء المشترك لأحد جزئي الأخرى.

و النتيجة الثانية، تكون مؤلفة من نتيجتي التأليفيين الحاصلين من الجزء المشترك من المقدمة الأخرى لكل واحد من جزئي الأولى و من الجزء المشترك منها لأحد جزئي الأولى، لما سلف من امتناع الخلق في نفس الأمر عن التأليفيين و عن الجزء المشترك لأحد الجزئين، كقولك: «دائماً إما كل أ ب أو كل ج د و دائماً إما كل د هـ أو كل د آ»، ينتج: «دائماً إما كل أ ب أو كل ج هـ أو كل ج آ». و النتيجة الأخرى: «إما كل د هـ أو بعض ب د أو كل ج آ». و هذا القياس يشتمل على تأليفات ثلاثة، و لا يكون في هذا القسم على هيئة شكل واحد و تعرف كيفيته عند الاعتبار.

القسم الخامس أن يكون كل واحد من جزئي إحدى المقدمتين يشارك كل

واحد من جزئي الأخرى، و نتيجة هذا القسم منفصلة موجبة مانعة من الخلق مركبة من أربعة أجزاء، هي نتائج التاليفات الأقيسة الأربعة، لامتناع الخلق عن مقدمتي أحد القياسات الأربعة.

ثم هذه التاليفات الأربعة يجوز أن يقع كلها على صورة شكل واحد، كقولك: «دائماً إما كل آ ب أو كل ج د و دائماً إما كل ب هـ أو كل ب ط»، ينتج: «دائماً إما كل آ هـ أو كل آ ط أو كل ج هـ أو كل ج ط»، و يجوز أن تقع على هيئة أشكال مختلفة، كقولك: «دائماً إما كل آ ج أو كل د ب وإما لا شيء من ج ب أو كل آ د»، ينتج: «إما لا شيء من آ ب أو بعض ج د أو لا شيء من د ج أو بعض ب آ»، وقد مرّ تعليقه و برهانه.

و يجب أن تكون المنفصلة المستعملة في هذه الأقسام الخمسة إما موجبة حقيقية، أو مانعة الخلق، و إلا لم يلزم اجتماع مقدمتي التاليف الواقعة فيه على الصدق، و مانعة الجمع إذا صح انقلابها إلى المانعة الخلق. و ذلك إنما يكون إذا كان أجزاؤها نقانض ما يجب أن يكون في مانعة الخلق المناقضة الجزئين للمنفصلة المانعة الجمع.

هذه أمثلة الأقسام الخمسة في الضرب الأول من الشكل الأول؛ و يمكنك استخراج بقية الضروب و الأشكال الباقية في كل قسم من الأقسام الخمسة، لانعقاد الأشكال الأربعة في كل قسم من الأقسام الخمسة، بحسب وضع الحد الأوسط في المتشاركين، و بسبب ذلك تتميز الصغرى عن الكبرى.

و لا يجوز أن تكون النتيجة في هذه الأقسام الخمسة مانعة الجمع لجواز كون نتيجة التاليف - أعني لازم التاليف - أعم من التاليف و غير منافية لشيء من الأجزاء غير المتشاركة، إن كان القياس مشتملاً على تأليف واحد، لجواز كون اللازم أعم، و كون ذلك مستلزماً لجواز اجتماع النتيجة على الصدق، لصحة اجتماع الأمور الغير المتنافية على الصدق معاً و صدق الأعم مع الأخص.

القسم الثالث

ما يكون الأوسط جزءاً تاماً من إحدى المقدمتين غير تام من الأخرى

و هو ينقسم إلى قسمين، لأنه لا يتصور ذلك إلا إذا كان أحد طرفي إحدى المقدمتين شرطية إما متصلة أو منفصلة، تلك الشرطية تشارك المقدمة الأخرى في جزء هو تام من كل واحدة منهما.

و الأشكال الأربعة تنعقد في هذا القسم إذا كانت الشرطية المستعملة فيه متصلة، لتمييزها بحسب وضع الأوسط؛ لكن إن كانت صغرى لم يتميز الشكل الأول عن الثاني و لا الثالث عن الرابع؛ و إن كانت كبرى لم يتميز الأول عن الثالث و لا الثاني عن الرابع.

و إن كانت تلك الشرطية منفصلة، فالأشكال الأربعة غير متميزة لعدم تمييز الصغرى عن الكبرى.

و يجب أن تكون المنفصلة الشرطية الجزء إما موجبة حقيقية أو مائعة الخلو؛ و كذلك يجب اشتغال المتشاركين في كل شكل على الشرائط المعتمدة في ذلك الشكل، على ما لا يخفى عليك برهانه.

و النتيجة في كل واحد من هذين القسمين تكون منفصلة مائعة الخلو مركبة من الجزء الغير المشترك من المقدمة الشرطية الجزء من نتيجة القياس المركب من المنفصلتين، إن كانت الشرطية منفصلة؛ أو من نتيجة القياس المركب من المتصل و المنفصل، إن كانت تلك الشرطية متصلة؛ لعدم خلو الواقع عن ذلك الجزء الغير المشترك من المقدمة الشرطية الجزء عن ذلك التأليف المشتمل عليه، كقولك في الضرب الأول من الشكل الأول من متصلة الجزء: «دائماً إما أ ب أو د هـ و دائماً إما د ز أو ح ط»، مائعة الخلو، ينتج القياس: «دائماً إما أ ب و إما قد يكون إذا لم يكن ح د ف ح ط»، لأن امتناع الاجتماع مع اللازم يقتضي امتناع اجتماعه مع الملزوم؛ و كقولك في الضرب الأول من الشكل الأول من منفصلة الجزء و هي مائعة الخلو: «دائماً إما أ ب و إما

أن يكون إمّا د أو دز و دائماً إمّا دز أو ح ط « مانعة الجمع، تنتج المقدمتان:
«دائماً إمّا آ ب و إمّا أن يكون إمّا د أو و ليس ح ط» و قس على ما^١ ذكرنا بقية
الضروب في الشكل الأول و في غيره من الأشكال.

القسم الثالث^٢

ما يتركب من العملية و المتصلة

و ينقسم إلى أربعة أقسام من جهة أنّ العملية: إمّا أن تشارك تالي
المتصلة، أو مقدمها، و المتصلة على كل واحد من التقديرين إمّا أن تكون
صغرى أو كبرى؛ فحصلت أقسام أربعة. و الأشكال كلها تنعقد في كل منها
بحسب وضع الأوسط في المتشاركين:

أما القسم الأول و هو الذي يكون المشارك للعملية تالي المتصلة، و
العملية حينئذ صغرى.

القسم الثاني و هو الذي يكون المشارك تالي المتصلة، و العملية كبرى،
فيشترط في إنتاجهما إيجاب المتصلة - سواء كانت كلية أو جزئية - و كون
العملية مع التالي مشتملين على تأليف منتج، أعني اشتغال المتشاركين في كل
واحد من القسمين في كل شكل من الأشكال على الشرائط المعتمدة في ذلك
الشكل؛ لكن مع مراعاة كون العملية صغرى في القسم الأول و تالي المتصلة
كبرى؛ و في القسم الثاني كون المتصلة صغرى و العملية كبرى.

و لما جاز أن تكون المتصلة كلية تارة، و جزئية أخرى، كانت الضروب
المنتجة في كل شكل من الأشكال الأربعة في هذين القسمين ضئيف ما في
العمليات. و تكون النتيجة فيهما متصلة مقدمها مقدم المتصلة، و تاليها نتيجة

٢. من أقسام القياسات الشرطية الخمسة.

١. ن: - ما.

التأليف بين الحملية و التالي. و المتصلة إن كانت كلية فالنتيجة كلية، و إن كانت جزئية فجزئية.

مثاله في الضرب الأول من الشكل الأول من القسم الأول: «كل ج ب و كلما كان هـ فكل ج أ»،

و مثاله في الشكل الثاني: «كل ج ب و كلما كان هـ فلا شيء من أ ب»، ينتج: «كلما كان هـ فلا شيء من ج أ».

و مثاله في الشكل الثالث: «كل ج ب و كلما كان هـ فكل ب أ»، ينتج: «كلما كان هـ فبعض ج أ».

و مثاله في الشكل الرابع: «كل ج ب و كلما كان هـ فكل آ ب»، ينتج: «كلما كان هـ فبعض ج آ».

و مثال الضرب الأول من الشكل الأول من القسم الثاني: «كلما كان هـ فكل ج ب و كل ب أ»، ينتج: «كلما كان هـ فكل ج آ».

و البرهان في الكل صدق المتشاركين في تقدير هـ؛ و قس على ذلك سائر الضروب في الأشكال في القسم الأول و الثاني.

و الشيخ أبو علي ينتج القياس عنده و إن لم تكن الشرطية موجبة؛ بل سواء كانت موجبة أو سالبة كلية أو جزئية فإنه ينتج، بشرط أن يكون التالي في السالبتين الكلية و الجزئية نقيض ما يجب أن يكون، لو كانت المتصلة موجبة موافقة لها في الكم؛ كما تقول في الضرب الأول من الشكل الأول: إن التالي المتصلة يجب أن يكون سالباً جزئياً؛ و في الضرب الثاني يجب أن يكون موجباً جزئياً، لكون الضرب الأول في الموجبة موجباً كلياً و في الثاني سالباً كلياً.

فعلى قول الشيخ يكون عدد الضروب المنتجة في كل شكل من كل قسم من هذين القسمين أربعة، أمثال ما في الحملات، لاحتمال كون المتصلة سالبة كلية و سالبة جزئية. ثم إنه يبين لزوم النتيجة من الحملية و إحدى السالبتين الكلية و الجزئية برده السالبة إلى المتصلة الموجبة الموافقة للسالبة في عين

المقدم والكم المناقضة لها في التالي، بما تقدّم من برهان لوازم الشرطيات؛ واستنتج من العملية والمتصلة الموجبة ما ذكرنا من المتصلة؛ ثم إنّه ردّ هذه المتصلة الموجبة إلى المتصلة السالبة الموافقة لها في المقدم والكم المناقضة لها في التالي، بناء على البرهان الذي مرّ في اللوازم؛ وجعل السالبة المتصلة من نتيجة القياس الأوّل المذكور، كقولك: «كل ج ب و ليس البتة إذا كان مرز فليس كان ب آ»، ينتج القياس: «ليس البتة إذا كان مرز فليس كل ج آ»، لأنّ الشرطية المتصلة يلزمها «كلّما كان مرز فكل ب آ»، فإذا ضممنّاها إلى العملية هكذا: «كل ج ب و كلّما كان مرز فكل ب آ»، أنتج: «كلّما كان مرز فكل ج آ»، و' يلزم هذه المتصلة: «ليس البتة إذا كان مرز فليس كل ج آ»؛ وهو المطلوب، و تقيس على ذلك بقية الضروب في سائر الأشكال.

و أمّا إذا كانت المتصلة السالبة جزئية فإنّ النتيجة تكون جزئية تاليها تالي النتيجة المتصلة الكلية؛ وكذلك الحال في المتصلة الموجبة الجزئية؛ وقد عرفت ما يرد عليه في لوازم الشرطيات، وأنّ صحة هذا الإنتاج تبثني على صحة تلك البراهين المذكورة في اللوازم.

القسم الثالث ما يكون المشارك للحمليّة مقدّم المتصلة، و الحمليّة صغرى و الأشكال الأربعة تنعقد فيه:

فالشكل الأوّل يشترط فيه أمران:

الأوّل أن تكون الحمليّة موجبة أو تكون موافقة لمقدّم المتصلة في الكيف مع كون المقدمتين كليتين.

الأمر الثاني أن تكون المتصلة كلية أو مقدّمها.

و المنتج بمقتضى هذين الشرطين ثمانية و عشرون ضرباً، لأنّ الحمليّة الموجبة الكلية الصغرى تنتج مع المتصلة الموجبة الكلية في ضروبها الأربعة،

أي إذا كان مقدمها موجباً كلياً و سالباً كلياً و موجباً جزئياً و سالباً جزئياً؛ فإذا كان مقدم المتصلة إحدى الكليتين فالنتيجة تكون متصلة جزئية مقدمها نتيجة التأليف بين الحملية التي هي صغرى و مقدم المتصلة و هي كبرى و تاليها هو تالي المتصلة كلية المقدم و جزئيته، كقولك و مقدم الكبرى يكون موجباً كلياً: «كل ج ب و كلما كان ب آ فـمـز»، ينتج: «قد يكون إذا كان كل ج آ فـمـز»؛ إذ لو لم تصدق هذه النتيجة الموجبة الجزئية لصدق نقيضها و هو «ليس البتة إذا كان ج آ فـمـز»، فتجعل هذا النقيض كبرى، و كبرى القياس صغرى، هكذا: «كلما كان ب آ فـمـز و ليس البتة إذا كان ج آ فـمـز»، ينتج من الثاني: «ليس البتة إذا كان كل ب آ فكل ج آ»، و هو كاذب، لصدق ضده و هو «كلما كان كل ب آ فكل ج آ»، لأنّ مقدم هذه المتصلة - و هي كبرى - مع الحملية - و هي صغرى - ينتج تاليها من الشكل الأول؛ و لأنّنا إذا جعلنا هذه المتصلة الصادقة صغرى و كبرى القياس كبرى، أنتج المطلوب من الثالث، هكذا: «كلما كان كل ب آ فكل ج آ و كلما كان ب آ فـمـز»، ينتج من الثالث: «قد يكون إذا كان ج آ فـمـز»؛ و هو المطلوب؛ و لأنّنا إذا عكسنا الكبرى ارتدّ القياس إلى القسم الأول و أنتج: «قد يكون إذا كان جـمـز فكل ج آ»، و نعكسه إلى «قد يكون إذا كان كل ج آ فـمـز»، و هو المطلوب. و كذلك تفعل و مقدم الكبرى سالب كلي، كقولك: «كل ج ب و كلما كان لا شيء من ب آ فـمـز»، ينتج: «قد يكون إذا كان لا شيء من ج آ فـمـز»، لما مرّ من الوجوه الثلاثة؛ هذه إذا كان مقدم المتصلة إحدى الكليتين.

أما إذا كان مقدمها إحدى الجزئيتين فإنّ النتيجة تكون كلية متصلة، لأنّ مقدم النتيجة مع الحملية يستلزم مقدم المتصلة الكبرى من الشكل الثالث؛ ثم هذا الاستلزام مع كبرى القياس ينتج المطلوب من الشكل الأول، كقولك في ما إذا كان مقدم المتصلة موجباً جزئياً: «كل ج ب و كلما كان بعض ب آ فـمـز»، ينتج: «كلما كان بعض ج آ فـمـز»، لأنّه «كلما كان بعض ج آ فكل ج ب و بعض ج آ»، لكون

الحملية صادقة^١ حينئذ؛ و «كلما كان كل ج ب وبعض ج أ فبعض ب أ» من الشكل الثالث، تنتج الشرطيتان من الأول: «كلما كان كل ج أ فبعض ب أ»؛ فإذا جعلنا هذه النتيجة صغرى و ضممنا إليها الكبرى، و هو «كلما كان بعض ب أ فـمـز»؛ أنتج المطلوب من الأول و هو «كلما كان بعض ج أ فـمـز»؛ و كذلك تفعل و مقدم الكبرى سالب جزئي، كقولك: «كل ج ب و كلما كان ليس بعض ب أ فـمـز»؛ ينتج: «كلما كان ليس بعض ج أ فـمـز»؛ لما تقدم من البرهان؛ فهذه ضروب أربعة.

ثم ضربان آخران يحصلان من تأليف الصغرى الموجبة الكلية الحملية مع المتصلة الموجبة الجزئية في ضربييه الكلي المقدم دون الجزئي؛ و ينتجتهما متصلة جزئية موجبة مقدّمها نتيجة التأليف، و تاليها تالي المتصلة؛ و العلة ما تقدم من البراهين الثلاثة، كقولك: «كل ج ب و قد يكون إذا كان كل ب أ فـمـز»؛ ينتج: «قد يكون إذا كان بعض ج أ فـمـز»؛ و كذا تفعل و مقدم الكبرى سالب كلي، كقولك: «كل ج ب و قد يكون إذا كان لا شيء من ب أ فـمـز»؛ ينتج: «قد يكون إذا كان ليس بعض ج أ فـمـز».

و أربعة أضرب أخرى تحصل من تأليف الصغرى الموجبة الكلية الحملية مع المتصلة السالبة الكلية في ضروبها الأربعة؛ و ضربان آخران يحصلان من تأليف هذه الحملية المذكورة مع المتصلة السالبة الجزئية في ضربييه الكلي المقدم؛ و النتيجة في الكل متصلة سالبة كلية إن كان المقدم جزئياً، و جزئية إن كان المقدم كلياً، كقولك و مقدم المتصلة موجب كلي: «كل ج ب و ليس البتة إذا كان كل ب أ فـمـز»؛ ينتج: «قد لا يكون إذا كان كل ج أ فـمـز»؛ إذ لو لم تصدق هذه النتيجة لصدق نقيضها و هو «كلما كان كل ج أ فـمـز» و جعلناه كبرى لقياس صفواه كبرى القياس الأول و هو «ليس البتة إذا كان ب أ فـمـز»؛ لينتج من الثاني: «ليس البتة إذا كان كل ب أ فكل ج أ»؛ و هو كاذب لصديقه ضده و هو «كلما كان كل ب أ فكل ج أ»؛ لأننا إذا جعلنا الحملية صغرى، و مقدم هذه

الشرطية كبرى، أنتج القياس تاليها من الأول؛ ولأننا إذا جعلنا هذه الشرطية الصادقة صغرى، وكبرى القياس كبرى، هكذا: «كلما كان كل ب آ فكل ج آ وليس البتة إذا كان كل ب آ هـ ز»، أنتج القياس من الثالث: «قد لا يكون إذا كان كل ج آ فـ مـز»، وهو المطلوب.

وكذا يفعل و مقدم الكبرى سالب كلي، إلا أن مقدم النتيجة يكون سالباً كلياً، إن كان مقدم المتصلة موجباً جزئياً، كقولك: «كل ج ب و ليس البتة إذا كان بعض ب آ فـمـز»، ينتج: «ليس البتة إذا كان بعض ج آ فـمـز».

و برهانه أنه «كلما كان بعض ج آ فبعض ب آ»، لإنتاج الحملية مع المقدم تاليها من الثالث؛ فإذا جعلنا هذه الشرطية صغرى، وكبرى القياس كبرى، أنتج المطلوب من الأول.

وهكذا يفعل و مقدم الكبرى سالب جزئي، إلا أن مقدم النتيجة يكون سالباً جزئياً؛ وإذا كانت المتصلة سالبة جزئية و مقدمها يكون إحدى الكيتين فتقيسه على مثال ما مر؛ وتبين النتيجة بالخلف.

فهذه ستة أضرب أخرى؛ فإذا ضمنت إليها الستة الأضرب المتقدمة كان المجموع إثني عشر، تحصل من كون الصغرى الحملية موجبة كلية.

أما إذا كانت الحملية الموجبة جزئية فإنها تنتج مع المتصلة الكلية الموجبة في ضروبها الأربعة، و مع الكلية السالبة في ضروبها الأربعة؛ وكذلك تنتج الحملية الموجبة الجزئية مع الشرطية الجزئية الموجبة في ضربيهما الكلي المقدم؛ وكذلك في السالبة الجزئية في الضربين الكلي المقدم أيضاً.

فهذه اثنا عشر ضرباً أخرى و نتائجها كلها هي النتائج المتقدمة المذكورة؛ إذ كل ضرب من هذه الإثني عشر ينتج نتيجة نظيره من الضروب الإثني عشر المتقدمة التي الحملية فيها موجبة كلية؛ إلا أن النتيجة الكلية هاهنا لا يكون مقدمها إلا كلياً؛ إذ لو جعل جزئياً لا ينتج، لعدم إنتاج هذا المقدم الجزئي^١

١. ت: هذه المقدمة الجزئية.

مع الحملية الموجبة الجزئية الصغرى مقدم الكبرى، إذ لا قياس عن جزئيتين.
و أما مقدم النتيجة الجزئية هنا، فلا يكون إلا جزئياً؛ إذ لو جعل كلياً كان
الخلف غير تام، لعدم إنتاج الحملية الموجبة الجزئية مع مقدم الكبرى مقدم
النتيجة؛ فقد حصل من كون الصغرى الحملية إحدى الموجبتين أربعة و
عشرون ضرباً.

أما إذا كانت الصغرى الحملية سالبة كلية ينتج مع المتصلة الكلية
الموجبة، إذا كان مقدمها إحدى السالبتين و هو ضربان؛ وكذلك ينتج مع
المتصلة السالبة الكلية إذا كان المقدم إحدى السالبتين و هو ضربان آخران؛ و
النتيجة تكون متصلة جزئية مقدمها موجب جزئي، لأننا إذا ضممنا نسبة
الأصغر الى الأكبر بالإيجاب الكلي إلى الصغرى الحملية السالبة الكلية أنتج ما
ينعكس إلى مقدم المتصلة.

ثم هذا الاستلزام - و هو نسبة الأصغر إلى الأكبر لمقدم المتصلة مع
الكبرى - ينتج متصلة، هذه المتصلة مع استلزام مقدمها لعكسه ينتج المطلوب
من الشكل الثالث، كقولك: «لا شيء من ج ب و كل ما كان لا شيء من ب آ فـمـن»،
ينتج: «قد يكون إذا كان بعض ج آ فـمـن»، لأنه «كل ما كان كل آ ج فكل آ ج و لا شيء
من ج ب و كل ما كان كل آ ج و لا شيء من ج ب فلا شيء من آ ب»؛ فهذا قياس مؤلف
من نسبة الأصغر إلى الأكبر مع الحملية، المستلزمان «لا شيء من آ ب»
المنعكس إلى «لا شيء من ب آ»، و هو مقدم المتصلة، و ينتج هذا القياس: «كل ما
كان كل آ ج فلا شيء من آ ب»؛ فإذا جعلت هذه النتيجة صغرى و ضمممت إليها «و
كل ما كان لا شيء من آ ب فلا شيء من ب آ» بحكم العكس المستوي، أنتج: «كل ما
كان كل آ ج فلا شيء من ب آ»؛ فتجعل هذه النتيجة صغرى، و كبرى القياس
كبرى، هكذا: «كل ما كان كل آ ج فلا شيء من ب آ و كل ما كان لا شيء من ب آ فـمـن»
ز، أنتج القياس من الأول: «كل ما كان كل آ ج فـمـن»؛ فإذا جعلت «كل ما كان كل آ ج

فبعض ج^١ صغرى، وهذه النتيجة و هو «كلما كان كل آ ج فـمز» كبرى، أنتج القياس من الثالث: «قد يكون إذا كان بعض ج آ فـمز» الذي هو المطلوب؛ فهذه جملة الضروب الثمانية والعشرون.

و النتيجة في جميع أشكال القسم الثالث والرابع، تتبع المتصلة في الكيف أبداً و مقدمها نسبة الأكبر إلى الأصغر و تاليها تالي المتصلة.

الشكل الثاني و شرطه في الإنتاج أمران:

أحد الأمرين إما كلية المتصلة أو كلية مقدمها؛

الأمر الثاني و هو إما اختلاف الحميلة و مقدم المتصلة في الكيف و إما كون المتصلة كلية، و يكون مقدمها يوافق الحميلة في الكيف و لا يكون أشرف منها في الكم.

و إذا اعتبرنا هذين الأمرين تكون الضروب المنتجة في هذا الشكل ستة و ثلاثين ضرباً؛ لكون العملية الموجبة الكلية تنتج مع المتصلة الكلية - سواء كانت موجبة أو سالبة - في ضروبها الأربعة، أي إذا كان مقدم المتصلة موجباً كلياً و جزئياً و سالباً كلياً و جزئياً، و هي ثمانية أضرب^١.

و النتيجة تكون متصلة مقدمها نتيجة التأليف و تاليها تالي المتصلة؛ فإن كان مقدم المتصلة موجباً كلياً فالنتيجة المتصلة جزئية، مقدمها موجب جزئي. و البرهان ما تقدم في الشكل الأول في ما إذا كانت الصغرى سالبة كلية، كقولك: «كل ج ب و كلما كان كل آ ب فـمز»، ينتج: «قد يكون إذا كان بعض ج آ فـمز».

و بيانه أنه «كلما كان كل آ ج فكل آ ج^٢ و كل ج ب» و «كلما كان كل آ ج و كل ج ب فكل آ ب»، من الأول، و «كلما كان كل آ ب فـمز»، ينتج: «كلما كان كل آ ج فـمز»،

١. ان اينجا تا عبارات «أنتج من الثالث قد يكون إذا كان بعض» در ص ٢٩٠ از نسخه ت افتاده است.
٢. ب. پ.

و هذه النتيجة مع استلزام مقدمها لعكسه هكذا: «كلما كان كل آ ج فبعض ج آ و كلما كان كل آ ج فـمـز» ينتج من الشكل الثالث: «قد يكون إذا كان بعض ج آ فـمـز»؛ و هو المطلوب.

و كقولك فيما إذا كانت المتصلة سالبة كلية: «كل ج ب و ليس البتة إذا كان كل آ ب فـمـز» ينتج: «قد لا يكون إذا كان بعض ج آ فـمـز» لأنه «كلما كان كل آ ج فكل آ ج^١ و كل ج ب و كلما كان كذلك فكل آ ب و كلما كان آ ب فـمـز» الذي هو الكبرى، ينتج: «ليس البتة إذا كان كل آ ج فـمـز» و هذه النتيجة إذا جعلت كبرى و استلزام مقدمها لعكسه صغرى هكذا: «كلما كان آ ج فبعض ج آ و ليس البتة إذا كان كل آ ج فـمـز» ينتج المطلوب من الثالث و هو «قد لا يكون إذا كان بعض ج آ فـمـز».

فإذا كان مقدم المتصلة موجباً جزئياً فإن النتيجة تكون كلية مقدمها كلي و جزئي، لكون^٢ مقدم نتيجة هذا الضرب مع العملية يستلزم مقدم الكبرى من الثالث. و هذا الاستلزام مع الكبرى ينتج المطلوب من الأول، كقولك: «كل ج ب و كلما كان بعض آ ب فـمـز» ينتج: «كلما كان بعض ج آ فـمـز» بيانه أنه «كلما كان بعض ج آ فبعض ج آ و كل ج ب و كلما كان بعض ج آ و كل ج ب فبعض آ ب» ينتج من الأول: «كلما كان بعض ج آ فبعض آ ب» و هو مع الكبرى ينتج المطلوب من الأول.

و إذا كانت المتصلة سالبة كلية و المقدم موجب جزئي، فكقولك^٣: «كل ج ب و ليس البتة إذا كان بعض آ ب فـمـز» ينتج «ليس البتة إذا كان بعض ج آ فـمـز» لأنه «كلما كان بعض ج آ فبعض ج آ و كل ج ب و كلما كان كذا فبعض آ ب» ينتج: «كلما كان بعض ج آ فبعض آ ب» و هو مع الكبرى ينتج المطلوب من الأول. و إن كان مقدم المتصلة سالباً كلياً فإن النتيجة تكون جزئية، مقدمها سالب كلي بالخلف.

٢. ب: يكون.

١. ب: - فكل آ ج.

٣. ب: فقولك.

و إن كانت المتصلة موجبة فتمعكس الكبرى ليرتدُّ إلى القسم الأول، ثم تعكس النتيجة ليعود إلى المطلوب.

و أيضاً مقدم الكبرى المستلزم لمقدم النتيجة ينتظم مع الكبرى قياساً منتجاً للمطلوب من الثالث، كقولك: «كل ج ب و كلما كان لا شيء من آ ب د هـ ز»، ينتج: «قد يكون إذا كان لا شيء من ج آ د هـ ز»؛ إذ لو لم تصدق هذه النتيجة لصدق نقضها و هو «ليس البتة إذا كان لا شيء من ج آ د هـ ز»، فنجعلها كبرى، و كبرى القياس صغرى، هكذا: «كلما كان لا شيء من آ ب د هـ ز و ليس البتة إذا كان لا شيء من ج آ د هـ ز»، ينتج القياس من الشكل الثاني: «ليس البتة إذا كان لا شيء من آ ب فلا شيء من ج آ»، و هو كاذب لصدق ضده و هو «كلما كان لا شيء من آ ب فلا شيء من ج آ»، لأنَّ مقدمها، و هو: «لا شيء من آ ب»، ينتظم مع العملية هكذا: «كل ج ب و لا شيء من آ ب»، ينتج من الثاني تاليها و هو «لا شيء من ج آ». و إذا عكست الكبرى إلى «قد يكون إذا كان هـ ز فلا شيء من آ ب»، ارتدَّ القياس إلى القسم الأول و أنتج: «قد يكون إذا كان هـ ز فلا شيء من ج آ»، ثم تعكسه ليعود إلى المطلوب؛ و لأنَّ المقدمة الصادقة و هي «كلما كان لا شيء من آ ب فلا شيء من ج آ»، إذا جعلناها صغرى لكبرى القياس هكذا: «كلما كان لا شيء من آ ب فلا شيء من ج آ و كلما كان لا شيء من آ ب د هـ ز»، ينتج من الثالث: «قد يكون إذا كان لا شيء من ج آ د هـ ز»، الذي هو المطلوب؛ و كذلك قولك: «كل ج ب و ليس البتة إذا كان لا شيء من آ ب د هـ ز»، ينتج: «قد لا يكون إذا كان لا شيء من ج آ د هـ ز»، و بيانه أيضاً بالخُلف و القياس مولف من المقدمة الصادقة و الكبرى، كما مرَّ.

فإن كان مقدّم المتصلة سالباً جزئياً فإنَّ النتيجة تكون جزئية مقدمها سالب كلي، و البيان الخُلفي لا يتم إلّا بأن تردّ المتصلة الكلية التي مقدمها جزئي إلى المتصلة الكلية المقدم.

و بيانه بالقياس المؤلف من الأول و الأوسط فيه المقدم السالب الجزئي. فإذا صدق: «كلما كان أو ليس البتة إذا كان بعض ج آ د هـ ز»، وجب أن يصدق

«كلّما كان أو ليس البتة إذا كان كل ج آ فـدـز»، فإذا صار «كلّما كان كل ج آ فـبـعـض ج آ»، صغرى، وجعلنا إحدى تينك الكلّيتين كبرى، أنتج القياس من الأوّل المطلوب.

و البيانان الآخران يتّمان فيه عند كون المتصلة موجبة؛ و البيان الثالث يتمّ إذا كانت سالبة؛ فهذه هي ثمانية أضرب.

ثم إنّ الحملية الموجبة الكلية مع المتصلة الجزئية - سواء كانت موجبة أو سالبة - إذا كان مقدمها سالباً كلياً تنتج متصلة جزئية، مقدمها سالب كلي بالبراهين الثلاثة المتقدمة، كقولك: «كل ج ب و قد يكون إذا كان لا شيء من آ ب فـدـز»، ينتج: «قد يكون إذا كان لا شيء من ج آ فـدـز»، إذ لو لم تصدق لصدق نقيضها وانضمت إلى الكبرى قياساً منتجاً من الثاني: «قد لا يكون إذا كان لا شيء من آ ب فلا شيء من ج آ»، وهو كاذب، لصدق مضافه وهو «كلّما كان لا شيء من آ ب فلا شيء من ج آ»، لإنتاج الحملية مع مقدمها تاليها من الثاني، و تعكس الكبرى ليرجع إلى القسم الأوّل و ينتج نتيجة تنعكس إلى المطلوب؛ ولأنّا إذا ضمنا «كلّما كان لا شيء من آ ب فلا شيء من ج آ»، إلى الكبرى أنتج المطلوب من الثالث، و كقولك: «كل ج ب و قد لا يكون إذا كان لا شيء من آ ب فـدـز»، ينتج: «قد لا يكون إذا كان لا شيء من ج آ فـدـز»، بالخلف.

و البيانان الآخران لا يتّمان لما مرّ. فهذان ضربان آخران.

و أمّا إذا كانت الحملية الصغرى سالبة كلية فإنّها تنتج مع المتصلة الكلية الموجبة في ضروبها الأربعة.

و كذلك مع المتصلة الكلية السالبة في ضروبها الأربعة؛ وهذه ثمانية أضرب.

فإن كان مقدم المتصلة سالباً كلياً فالنتيجة جزئية، مقدمها موجب جزئي بما مرّ في الصغرى السالبة الكلية في الشكل الأوّل، كقولك: «لا شيء من ج ب و كلّما كان لا شيء من آ ب فـدـز»، ينتج: «قد يكون إذا كان بعض ج آ فـدـز»، لأنّه

«كلما كان كل آ ج فكل آ ج ولا شيء من ج ب وكلما كان كل آ ج ولا شيء من ج ب فلا شيء من آ ب»، ينتج: «كلما كان كل آ ج فلا شيء من آ ب»: فإذا ضممنا إليها الكبرى وهي «كلما كان لا شيء من آ ب فـمـن»، أنتج: «كلما كان كل آ ج فـمـن»، وهذه النتيجة إذا جعلت كبرى واستلزام مقدمها لعكسه صغرى، هكذا: «كلما كان كل آ ج فبعض ج آ وكلما كان كل آ ج فـمـن»، أنتج من الثالث: «قد يكون إذا كان بعض ج آ فـمـن»، وهو المطلوب؛ وكقولك: «لا شيء من ج ب وليس البتة إذا كان لا شيء من آ ب فـمـن»، ينتج: «قد لا يكون إذا كان بعض ج آ فـمـن»، لما عرفته.

فإن كان مقدم المتصلة سالباً جزئياً فإن النتيجة تكون كلية مقدمها موجب كلي و موجب جزئي أيضاً، لأن مقدم النتيجة مع الصغرى الحملية يستلزم مقدم الكبرى من الشكل الثالث؛ ثم هذا الاستلزام مع الكبرى ينتج المطلوب من الشكل الأول، كقولك: «لا شيء من ج ب وكلما كان ليس بعض آ ب فـمـن»، ينتج: «كلما كان بعض ج آ فـمـن».

و برهانه أنه «كلما كان بعض ج آ فبعض ج آ ولا شيء من ج ب وكلما كان بعض ج آ ولا شيء من ج ب فبعض آ ليس ب وكلما كان بعض آ ليس ب فـمـن»، ينتج: «كلما كان بعض ج آ فـمـن»، وهو المطلوب؛ وكقولك، والمتصلة سالبة كلية «لا شيء من ج ب وليس البتة إذا كان ليس بعض آ ب فـمـن»، ينتج: «ليس البتة إذا كان بعض ج آ فـمـن»، لأنه «كلما كان بعض ج آ فبعض ج آ ولا شيء من ج ب وكلما كان كذا فليس بعض آ ب»، وهو مع الكبرى ينتج المطلوب.

فإن كان مقدم المتصلة موجباً كلياً أو كان موجباً جزئياً فإن النتيجة تكون جزئية مقدمها سالب كلي بالخلف، إن كان مقدم المتصلة موجباً كلياً؛ فإن كان موجباً جزئياً فيجب ردها إلى المتصلة التي مقدمها موجب كلي كما ذكرناه، كقولك: «لا شيء من ج ب وكلما كان كل آ ب فـمـن»، ينتج: «قد يكون إذا كان لا شيء من ج آ فـمـن»، وكقولك: «لا شيء من ج ب وليس البتة إذا كان آ ب فـمـن».

١. ان عبارت «و هي ثمانية أضرب» در ص ٣١٨ تا اینجا از نسخه ت افتاده است.

ز، ينتج: «قد لا يكون إذا كان لا شيء من ج آ فـمـز»^١.

و البيان في كل واحد منهما الخلف الذي مـز.

و اما الصفري العملية السالبة الكلية فإنها تنتج مع المتصلة الجزئية - سواء كانت موجبة أو سالبة - إذا كان مقدمها موجباً كلياً، و تكون النتيجة متصلة جزئية مقدمها سالب كلي.

و بيانه بالخلف، كقولك: «لا شيء من ج ب و قد يكون إذا كان كل آ ب فـمـز ز»، ينتج: «قد يكون إذا كان لا شيء من ج آ فـمـز»؛ و كقولك: «لا شيء من ج ب و قد لا يكون إذا كان كل آ ب فـمـز»، ينتج: «قد لا يكون إذا كان لا شيء من ج آ فـمـز»، فهذان ضربان.

فإن كانت العملية موجبة جزئية فإنها تنتج مع المتصلة الكلية - موجبة كانت أو سالبة - عند كون مقدمها موجباً كلياً و جزئياً و سالباً جزئياً. و كذلك تنتج العملية المذكورة مع المتصلة الجزئية - موجبة كانت المتصلة أو سالبة - عند كون مقدمها سالباً كلياً و النتيجة تكون متصلة جزئية مقدمها سالب جزئي.

و البيان الخلفي يتم إلا في الضربين اللذين مقدم المتصلة فيهما يكون موجباً جزئياً، فلكون النتيجة فيهما كلية مقدمها موجب كلي، فيكون مقدمها مع العملية يستلزم مقدم الكبرى من الثالث.

ثم هذا الاستلزام مع الكبرى ينتج المطلوب من الأول؛ و هذه ثمانية أضرب.

و أيضاً العملية السالبة الجزئية تنتج مع المتصلة الكلية الموجبة و السالبة عند كون مقدم^٢ المتصلة موجباً كلياً و جزئياً و سالباً جزئياً. و تنتج العملية السالبة الجزئية أيضاً مع المتصلة الجزئية الموجبة و

١. ب، ت: - و كقولك: «لا شيء من ج ب و ليس ... كان لا شيء من ج آ فـمـز».

٢. ت: المقدم.

السالبة عند كون مقدم المتصلة موجباً كلياً و تكون النتيجة متصلة جزئية مقدمها سالب جزئي.

و بيان هذه الضروب بالخلف المذكور إلا في الضربين اللذين مقدم المتصلة يكون فيهما سالباً جزئياً، فإنّ نتيجتهما كلية مقدمها موجب كلي، لأنّ مقدم النتيجة مع العملية السالبة الجزئية يستلزم مقدم الكبرى من الشكل الثالث، و انتظام هذا الاستلزام مع الكبرى ينتج المطلوب من الأول.

و هذه ثمانية أضرب أخرى لم نذكر أمثلتها؛ وكذا الثمانية المتقدمة، فاستخراج أمثلتها ممّا تقدم سهل.

الشكل الثالث و شرط إنتاجه أمران:

أحد الأمرين إما كلية إحدى المقدمتين و إما كلية مقدم المتصلة.

الأمر الثاني أنّ العملية إن كانت سالبة فيجب أن يكون مقدم المتصلة كلياً و يجب أن لا يكون هذا المقدم أشرف من العملية في الكم والكيف؛ فتكون ضروب هذا الشكل المنتجة بحسب اشتراط الأمرين أربعة و ثلاثين ضرباً. فإذا كانت العملية موجبة كلية فهي مع المتصلة الموجبة الكلية تنتج في ضروبها الأربعة، و كذلك مع السالبة الكلية في ضروبها الأربعة؛ و هي ثمانية أضرب؛ و مع المتصلة الموجبة الجزئية في ضروبها الأربعة؛ و كذلك مع المتصلة السالبة الجزئية^٢ في ضروبها الأربعة؛ و هي ثمانية أخرى؛ و المجموع ستة عشر ضرباً؛ فإن كانت العملية موجبة جزئية فهي مع المتصلة الكلية الموجبة تنتج في ضروبها الأربعة؛ و كذلك تنتج مع المتصلة السالبة في ضروبها الأربعة و هي ثمانية أضرب.

و تنتج أيضاً مع المتصلة الجزئية - سواء كانت موجبة أو سالبة - عند كون مقدمها إحدى الكليتين و هي أربعة أضرب أخرى؛ فإن كانت العملية سالبة

٢. ب: الكلية.

١. ت: أن يكون.

كلية فهي تنتج مع المتصلة الكلية الموجبة والسالبة عند كون مقدمها إحدى السالبتين وهي أربعة أضرب.

فإن كانت العملية سالبة جزئية فهي تنتج مع المتصلة الكلية الموجبة و السالبة عند كون مقدمها سالباً جزئياً و هو ضربان آخران، فهي أربعة و ثلاثون ضرباً، كما قلنا.

و أما نتائج هذه الضروب:

فالمتصلة إن كانت كلية فالنتيجة كلية مقدمها كلي موافق لمقدم المتصلة في الكيف و تاليها تالي المتصلة، لأنَّ مقدم النتيجة مع العملية الصغرى يستلزم مقدم الكبرى من الشكل الأول الملزوم لتاليها الذي هو تالي النتيجة، إن كانت موجبة و غير الملزوم له، إن كانت سالبة إلا في أحد موضعين:

الأول، إذا كانت العملية موجبة جزئية و كان مقدم المتصلة إحدى الكليتين.

الثاني، إذا كانت العملية سالبة كلية أو سالبة جزئية و مقدم المتصلة إحدى الكليتين أيضاً؛ فإنَّ النتيجة تكون جزئية مقدم الاول^١ موافق لمقدم المتصلة في الكيف.

و بيانه بالخلف و القياس المؤلف من الشكل الثالث، و الأوسط فيه مقدم الكبرى.

و النتيجة في الثاني أيضاً جزئية مقدمها موجب جزئي.

و بيانه بالبرهان المذكور في الشكل الأول عند كون الصغرى سالبة كلية.

و لنورد لكل قسم مما ذكرناه مثلاً و قس أنت الباقي مما لم يذكر على ما ذكر:

فمثال الأول، قولك: «كل ب ج و كلما كان^١ كل ب آ فـهـز»، ينتج: «كلما كان كل ج ب فـهـز».

بيانه، أنه «كلما كان كل ج آ فكل ب ج و كل ج آ و كلما كان كل ب ج و كل ج آ فكل ب آ»، ينتج القياس: «كلما كان كل ج آ فكل ب آ»، فإذا ضمنت إليها الكبرى، و هي «كلما كان كل ب آ فـهـز»، ينتج المطلوب من الأول و هو «كلما كان كل ج آ فـهـز».

و أما إذا كان مقدم المتصلة سالباً كلياً فالنتيجة تكون «كلما كان لا شيء من ج آ فـهـز».

و البرهان هو هذا البرهان بعينه.

و أمّا مثال^٢ الثاني، فكقولك: «بعض ب ج و كلما كان كل ب آ فـهـز»، ينتج: «قد يكون إذا كان بعض ج آ فـهـز»، إذ لو لم تصدق هذه النتيجة لصدق نقيضها و هو «ليس البتة إذا كان بعض ج آ فـهـز»، ينتج من الثاني: «ليس البتة إذا كان بعض ج آ فـهـز»^٣. فنجعله كبرى، و كبرى القياس صغرى، هكذا: «كلما كان كل ب آ فـهـز و ليس البتة إذا كان بعض ج آ فـهـز»، ينتج من الثاني: «ليس البتة إذا كان كل ب آ فبعض ج آ»، و هو كاذب لصدق مضاده و هو «كلما كان كل ب آ فبعض ج آ»، لأنّ المقدم مع العملية ينتج التالي من الثالث.

و إذا جعلنا المتصلة الصادقة، و هو «كلما كان كل ب آ فبعض ج آ»^٤ صغرى، و كبرى القياس كبرى، أنتج من الثالث: «قد يكون إذا كان بعض ج آ فـهـز» و هو المطلوب.

و أما إذا كان مقدم المتصلة سالباً كلياً تصير النتيجة: «قد يكون إذا كان ليس بعض ج آ فـهـز»، بعين البرهانين المتقدمين.

١. ب، ت: - كل ب ج و كلما كان. ٢. ب: و المثال.

٣. ب، ت: - ينتج من الثاني ليس البتة إذا كان بعض ج آ فـهـز.

٤. ب، ت: - لأنّ المقدم مع العملية ينتج التالي ... و هو «كلما كان كل ب آ فبعض ج آ».

و أمّا مثال الثالث، فكقولك: «لا شيء من ب ج و كلّما كان لا شيء من ب آ فـ دـ»، ينتج: «قد يكون إذا كان بعض ج آ فـ دـ».

بيانه، أنّه «كلّما كان كل آ ج فلا شيء من ب ج و كل آ ج و كلّما كان لا شيء من ب ج و كل آ ج فلا شيء من ب آ»، من الثاني، ينتج القياس: «كلّما كان كل آ ج فلا شيء من ب آ»، فإذا ضممناه إلى الكبرى أنتج: «كلّما كان كل آ ج فـ دـ»؛ فإذا جعلناها كبرى، و استلزام المقدم لعكسه صغرى، هكذا: «كلّما كان كل آ ج فبعض ج آ و كلّما كان كل آ ج فـ دـ»، أنتج المطلوب من الثالث، و هو «قد يكون إذا كان بعض ج آ فـ دـ».

و إذا كانت المتصلة جزئية فإنّ النتيجة تكون جزئية، مقدمها جزئي موافق لمقدم المتصلة في الكيف.

و البيان بالخلف، و القياس المؤلف على هيئة الشكل الثالث و الأوسط مقدم الكبرى، كقولك: «كل ب ج و قد يكون إذا كان كل ب آ فـ دـ»، ينتج: «قد يكون إذا كان بعض ج آ فـ دـ»، و إلّا لصدّق نقيضها و هو «ليس البتة إذا كان بعض ج آ فـ دـ»، فنجعلها كبرى، و كبرى القياس صغرى، هكذا: «قد يكون إذا كان كل ب آ فـ دـ و ليس البتة إذا كان بعض ج آ فـ دـ»، ينتج من الشكل الثاني: «قد لا يكون إذا كان كل ب آ فبعض ج آ»، و هو كاذب لصدّق نقيضه و هو «كلّما كان كل ب آ فبعض ج آ»، لأنّ العملية مع مقدم نقيضه تنتج تاليه من الشكل الثالث.

و أيضاً القضية المتصلة الصادقة، و هي «كلّما كان كل ب آ فبعض ج آ» مع الكبرى، و هي «قد يكون إذا كان كل ب آ فـ دـ»، ينتج من الثالث: «قد يكون إذا كان بعض ج آ فـ دـ»؛ و هو المطلوب.

الشكل الرابع و يشترط في إنتاجه ثلاثة أمور:

الأول أن تكون العملية إمّا موجبة أو كلية.

الثاني يجب أنه متى كانت المتصلة جزئية أن تكون العملية موجبة كلية، أو أن يكون مقدم المتصلة كلياً مخالفاً للعملية في الكيف.

الأمر الثالث يجب أن يكون كلما كانت العملية جزئية أن لا يكون مقدم المتصلة موجباً كلياً؛ وكذلك كلما كانت المتصلة جزئية لا يكون مقدمها سالباً جزئياً؛ فتكون الضروب المنتجة بحسب اعتبار هذه الأمور الثلاثة اثنين و ثلاثين ضرباً؛ وذلك أن العملية الموجبة الكلية مع كل واحدة من المتصلتين الكليتين تنتج في ضروبها الأربعة متصلة كلية، مقدمها كلي موافق لمقدم المتصلة في الكيف، لكون مقدم النتيجة مع العملية يستلزم مقدم الكبرى من الشكل الرابع الملزوم لتاليها إن كانت الكبرى موجبة، و غير ملزوم له، إن كانت سالبة؛ واستثنوا ما يكون مقدم المتصلة فيه موجباً كلياً؛ فإنهم جعلوا النتيجة فيه جزئية، مقدمها جزئي موافق لمقدم المتصلة في الكيف.

و بيانه بالخلف، كقولك: «كل ب ج و كلما كان لا شيء من آ ب فـهـز»، ينتج: «كلما كان لا شيء من ج آ فـهـز».

برهانه أنه «كلما كان لا شيء من ج آ فلا شيء من ج ا و كل ب ج و كلما كان لا شيء من ج ا^١ و كل ب ج فلا شيء من آ ب»، من الشكل الرابع، ينتج القياس: «كلما كان لا شيء من ج آ فلا شيء من آ ب»، فنجعلها صغرى، و كبرى القياس كبرى، و هو «كلما كان لا شيء من آ ب فـهـز»، لينتج من الأول: «كلما كان لا شيء من ج آ فـهـز»؛ و هو المطلوب.

و مثال ما يكون المقدم في المتصلة موجباً كلياً، قولك: «كل ب ج و كلما كان كل آ ب فـهـز»، ينتج: «قد يكون إذا كان بعض ج آ فـهـز»، بالبيان الخلفي، و هو أنه إن لم تصدق لصديق نقيضها، و هو «ليس البتة إذا كان بعض ج آ فـهـز»، فنجعلها كبرى، و كبرى القياس صغرى، هكذا: «كلما كان كل آ ب فـهـز و ليس البتة إذا كان بعض ج آ فـهـز»، ينتج^٢ من الشكل الثاني: «ليس البتة إذا كان كل آ ب

١. ب، ت: «فلا شيء من ج ا و كل ب ج و كلما كان لا شيء من ج ا».

٢. ب: و ينتج.

فبعض ج آ، وهو كاذب لصديق نقيضه وهو «قد يكون إذا كان كل آ ب فبعض ج آ»، لكون المقدم مع الحملية ينتج من الشكل الرابع تاليه. وهذه ثمانية أضرب. وأيضاً، الحملية الموجبة الكلية مع المتصلة الجزئية موجبة كانت أو سالبة عند كون مقدمها أحد المحصورات الثلاثة^١ الذي هو غير السالب الجزئي، ينتج متصلة جزئية يكون مقدمها جزئياً موافقاً لمقدم المتصلة في الكيف. وبيانه بالخلف والقياس المؤلف من الثالث، والأوسط فيه مقدم الكبرى، كما مرّ ذكرهما. وهذه ستة أضرب أخرى.

وأيضاً، الحملية الموجبة الجزئية مع المتصلة الكلية - موجبة كانت أو سالبة - عند كون مقدمها أحد الضروب الثلاثة، وهي ما عدا الموجب الكلي، وكذلك مع المتصلة الجزئية - موجبة كانت أو سالبة - عند كون مقدمها سالباً كلياً، ينتج متصلة جزئية، مقدمها جزئي موافق لمقدم المتصلة في الكيف بالخلف؛ إلا إذا كانت المتصلة كلية و مقدمها موجب جزئي، فالنتيجة هناك تكون كلية، مقدمها موجب كلي، لأنّ مقدمها مع الحملية ينتج مقدم الكبرى من الشكل الرابع، ومقدم الكبرى يستلزم تاليه، إن كانت الكبرى موجبة، وإن كانت سالبة فهو غير مستلزم له. وهذه ثمانية أضرب أخرى.

وأيضاً، الحملية السالبة الكلية مع المتصلتين الكليتين تنتج في ضروبها الأربعة؛ لكن إن كان مقدم المتصلة سالباً جزئياً فالنتيجة متصلة كلية مقدمها موجب كلي، لكون مقدمها مع الحملية ينتج مقدم المتصلة من الشكل الرابع؛ وهذه النتيجة المتصلة إذا جعلت صغرى، وكبرى القياس^٢ كبرى أنتج المطلوب من الأول؛ وإن كان مقدم المتصلة سالباً كلياً فالنتيجة متصلة جزئية، مقدمها موجب جزئي.

وبرهانه ما ذكر في الشكل الأول عند كون الصغرى سالبة كلية. وإن كان مقدم المتصلة إحدى الموجبتين فالنتيجة متصلة جزئية.

مقدمها سالب كلي بالبيان الخلفي، كما مرّ. وهذه ثمانية أضرب أخرى.
و أيضاً، الصغرى الحملية السالبة الكلية مع المتصلة الجزئية الموجبة و
السالبة تنتج عند كون مقدمها موجباً كلياً، و تكون النتيجة متصلة جزئية،
مقدمها سالب كلي بالخلف. فذلك ضربان آخران؛ فالمجموع اثنان و ثلاثون كما
ذكرنا.

و مقدم المتصلة الكلية إذا كان جزئياً في هذه و يبين بالخلف، فيجب ردُّ
المتصلة إلى المتصلة الكلية التي مقدمها كلي، ليتّم فيها الخلف المذكور. و
النتيجة في الكيف تابعة للمتصلة دائماً.

القسم الرابع هو الذي يكون المشارك للحملية مقدم المتصلة و تكون
المتصلة صغرى و الحملية كبرى، و الأشكال الأربعة تنعقد في هذا القسم.

فالشكل الأول شرط إنتاجه أمران:

الأول أن تكون الحملية كلية أو تكون موجبة جزئية، و تكون المتصلة
كلية مع موافقة مقدمها للحملية في الكم و الكيف.

الأمر الثاني أن تكون المتصلة كلية أو أن يكون مقدمها موجباً.

و عند اعتبار هذين الأمرين يكون المنتج من الضروب ستة و عشرين
ضرباً، و ذلك لأنّ الحملية إن كانت موجبة كلية فهي مع المتصلة الكلية الموجبة
في ضروبها الأربعة؛ و كذلك معها إذا كانت سالبة كلية في ضروبها الأربعة؛ و
هي ثمانية أضرب؛ و كذلك هذه الحملية المذكورة تنتج مع المتصلتين
الجزئيتين الموجبة و السالبة، عند كون مقدمها موجباً كلياً أو موجباً جزئياً و
هي أربعة أضرب أخرى؛ فإن كانت العملية سالبة كلية فهي مع المتصلة الكلية
الموجبة و السالبة تنتج في ضروبها الأربعة؛ و هي ثمانية أضرب أخرى. و
كذلك هذه الحملية السالبة الكلية تنتج مع المتصلتين الجزئيتين، عند كون

مقدمهما موجباً كلياً أو موجباً جزئياً وهي أربعة أضرب أخرى؛ فإن كانت العملية موجبة جزئية فهي تنتج مع المتصلتين الكليتين^١ عند كون مقدمهما موجباً جزئياً و هما ضربان؛ فالمجموع ستة وعشرون ضرباً.
و أمّا^٢ النتيجة فينظر:

فإن كانت المتصلة كلية مقدمها سالب، و يكون ذلك في ثمانية أضرب، فإن النتيجة تكون متصلة كلية موافقة للمقدم لمقدم المتصلة في الكم و تخالف العملية في الكيف؛ و ما عدا هذه الثمانية فإن النتيجة تكون فيها^٣ جزئية، مقدمهما^٤ موافق للعملية في الكيف و لمقدم المتصلة في الكم، و النتيجة تتبع المتصلة^٥ في الكيف أبداً.

و البيان في جميع هذه الضروب الخلف، إلا في الضرب الذي تكون الكبرى العملية فيه موجبة جزئية، فالنتيجة تتبين هناك بما ذكر في الشكل الأول من القسم الثالث، عند كون الصغرى سالبة كلية؛ فهذه هي الأقسام الثلاثة للنتائج، تتضح بإيراد أمثلة ثلاثة، و أنت فتقيس ما لم يذكر على ما ذكر.

أمّا مثال الذي تكون المتصلة فيه كلية و مقدمها سالب كلي، فقولك:
«كلما كان لا شيء من ج فـهـز و كل ب آ»، ينتج: «كلما كان لا شيء من ج آ فـهـز»، و إلا لزم صدق نقيضها و هو «قد لا يكون إذا كان لا شيء من ج آ فـهـز»، فنجعلها صغرى، و صغرى القياس كبرى، و هو «كلما كان لا شيء من ج ب فـهـز ز»، لينتج من الثاني: «قد لا يكون إذا كان لا شيء من ج آ فلا شيء من ج ب»، و هو كاذب لصديق نقيضه و هو «كلما كان لا شيء من ج آ فلا شيء من ج ب»، لأن مقدم هذه المتصلة مع العملية ينتج من الثاني تاليها هكذا: «لا شيء من ج آ و كل ب آ فلا شيء من ج ب».

١. ت: - الكليتين.

٢. ت: فأما.

٣. ب: - فيها.

٤. ت: مقدمها.

٥. ت: - المتصلة.

٦. ت: - فنجعلها صغرى، و صغرى القياس ... ج ب فـهـز.

طريق آخر: تجعل^١ هذه الشرطية الصادقة صغرى و صغرى القياس كبرى، ينتج ما هو المطلوب من الشكل الأول.

و أمّا مثال ما يكون^٢ مقدم المتصلة فيه موجباً كلياً، فكقولك: «كلّما كان كل ج ب فـمـز و كل ب آ»، ينتج: «قد يكون إذا كان ج ا فـمـز»، وإلا صدق نقيضه و هو^٣ «ليس البتة إذا كان كل ج ا فـمـز»، فنجعله كبرى، و صغرى القياس صغرى، لينتج من الثاني: «ليس البتة إذا كان كل ج ب فكل ج ا»، و هو كاذب، لصدق مضاده، لانتظام مقدمها مع الحملية قياساً منتجاً لتاليها من الأول.

و أمّا مثال الذي تكون الحملية فيه موجبة جزئية، فكقولك: «كلّما كان بعض ج ب فـمـز و بعض ب آ»، ينتج: «قد يكون إذا كان بعض ج ا فـمـز». و بيانه أنّه «كلّما كان كل آ ج فبعض ب آ و كل آ ج و كلّما كان بعض ب آ و كل آ ج فبعض ب ج^٤» من الشكل الأول، ينتج القياس: «كلّما كان كل آ ج فبعض ب ج و كلّما كان بعض ج ب فبعض ج ب»، بطريق العكس المستوي، و نضم الكبرى إليها و هو «كلّما كان بعض ج ب فـمـز»، ينتج: «كلّما كان كل آ ج ا فـمـز»، ثم استلزام مقدم هذه المتصلة لعكسه معها هكذا: «كلّما كان كل آ ج فبعض ج آ و كلّما كان كل آ ج ا فـمـز»، ينتج من الثالث: «قد يكون إذا كان بعض ج ا فـمـز»، و هو المطلوب.

الشكل الثاني و شرط إنتاجه أمران:

الأمر الأول أن تكون الحملية كلية، أو أن تكون موافقة لمقدم المتصلة في الكم و الكيف.
الأمر الثاني أن تكون المتصلة كلية، أو يكون مقدمها مخالفاً للحملية الكبرى في الكيف.

١. ت: يجعل.
٢. ن، ب: - يكون.
٣. ب، ت: - و هو.
٤. ب، ت: - فبعض ب ج.

و بحسب اعتبار هذين الأمرين يكون المنتج من الضروب ثمانية و عشرين ضرباً: لأنَّ العملية الموجبة الكلية تنتج مع المتصلتين الكليتين في الضروب الأربعة مع كل واحدة منهما و هي ثمانية أضرب؛ و العملية المذكورة مع كل واحدة من الجزئيتين الموجبة و السالبة في الضربين اللذين يكون مقدم المتصلة فيهما إمّا سالب كلي أو جزئي و هي أربعة أضرب أخرى؛ و أيضاً العملية السالبة الكلية تنتج مع كل واحدة مع المتصلتين الكليتين^١ الموجبة في الضروب الأربعة و السالبة في الضروب الأربعة؛ و هي ثمانية أضرب أخرى؛ و العملية السالبة الكلية المذكورة تنتج مع كل واحدة من المتصلتين الجزئيتين الموجبة و السالبة في الضربين يكون مقدم المتصلة فيهما إمّا موجب كلي أو موجب جزئي؛ و هي أربعة أضرب أخرى؛ و المجموع أربعة و عشرون ضرباً. و أيضاً، العملية الجزئية الموجبة و السالبة، كل واحد منهما، ينتج مع المتصلة الكلية الموجبة و السالبة، عند كون مقدمها موافقاً للعملية في الكم و الكيف؛ و هي أربعة أضرب أخرى؛ فقد كملت الثمانية و العشرون ضرباً. و أمّا النتائج، فالأربعة و العشرون ضرباً:

الأولى نتائجها إن كانت المتصلة كلية مقدمها موافق للعملية في الكيف كلية، مقدمها موجب موافق لمقدم المتصلة في الكم؛ و ذلك إنَّما يكون في ثمانية أضرب منها.

و برهان ذلك أنَّ مقدم النتيجة مع العملية ينتج مقدم الصغرى من الشكل الأول الملزوم لتاليها، إن كانت النتيجة موجبة، و الغير الملزوم له إن كانت سالبة، كقولك: «كلِّما كان كل ج ب فـمـز و كل آ ب»، ينتج: «كلِّما كان كل ج آ فـمـز»، لأنَّه «كلِّما كان كل ج ب فـمـز»، ينتج من الأول^٢: «كلِّما كان كل ج آ فـمـز»، الذي هو المطلوب.

١. ت: + الموجبتين.

٢. ب. ت: - كلِّما كان كل ج ب فـمـز، ينتج من الأول.

و تكون النتيجة في غير هذه الثمانية متصلة جزئية، مقدمها سالب موافقة المقدم لمقدم المتصلة في الكم.

و بيانه بالخلف، كقولك: «كلما كان كل ج ب فـمـز و لا شيء من آ ب»، ينتج: «قد يكون إذا كان لا شيء من ج آ فـمـز»، وإلا لزم صدق نقيضها وهو^١ «ليس التبة إذا كان لا شيء من ج آ فـمـز»، فنجعله كبرى، و صغرى القياس صغرى، هكذا: «كلما كان كل ج ب فـمـز و ليس التبة إذا كان لا شيء من ج آ فـمـز»، لينتج من الشكل الثاني: «ليس التبة إذا كان كل ج ب فلا شيء من ج آ»، و هو كاذب لصدق مضاده وهو «كلما كان ج ب^٢ فلا شيء آ من ج آ»، لأننا إذا جعلنا هذا المقدم صغرى، و الحمية الصادقة في الأمر كبرى، هكذا: «كل ج ب و لا شيء من آ ب»، أنتج من الثاني: «لا شيء من ج آ»، و هو تاليها.

و أما نتيجة الضروب الأربعة الأخيرة، فتكون متصلة جزئية مقدمها^٣ موجب جزئي؛ للبرهان الذي مر في الشكل الأول من القسم الثالث عند كون الصغرى سالبة كلية،^٤ كقولك: «كلما كان بعض ج ب فـمـز و بعض آ ب»، ينتج: «قد يكون إذا كان بعض ج آ فـمـز»، لأنه «كلما كان كل آ ج فكل آ ج و بعض آ ب و كلما كان كذا فبعض ج ب»، من الثالث و «كلما كان بعض ج ب فـمـز»، ينتج: «كلما كان كل آ ج فـمـز»، فإذا جعلناها كبرى، و «كلما كان كل آ ج فبعض ج آ»، صغرى، و هو استلزام المقدم لعكسه أنتج القياس من الثالث: «قد يكون إذا كان بعض ج آ فـمـز»، و هو المطلوب.

الشكل الثالث و شرط إنتاجه أمران:

الأول إنه لا يجوز أن يكون مقدم المتصلة الصغرى سالباً إلا عند كونها

١. ب. ت. - هو.

٢. ب. ت. - ليس التبة إذا كان كل ج ب ... كاذب لصدق مضاده و هو «كلما كان ج ب.

٣. ب. - فلا شيء؛ ت. لا شيء.

٤. ب. ت. - مقدمها.

٥. از اینجا تا عبارت «صغرى ينتج تاليه من الثاني كقولك» در ص ٢٧٥ در نسخه های «ب» و «ت» افتاده است.

كلية؛ وإلا يجوز أن يكون مقدم المتصلة أشرف من العملية في الكم.
الأمر الثاني وجوب كلية إحدى المقدمتين أو وجوب كلية المقدم.
وبحسب اعتبار هذين الأمرين تكون الضروب المنتجة في هذا الشكل
أربعين ضرباً؛ فالعملية إذا كانت موجبة كلية فهي مع المتصلة الكلية الموجبة
تنتج في ضروبها الأربعة؛ وكذلك مع السالبة الكلية في ضروبها الأربعة؛ فهذه
ثمانية أضرب؛ وكذلك هذه العملية المذكورة تنتج مع المتصلة الجزئية، سواء
كانت موجبة أو سالبة، عند كون مقدمها إحدى الموجبتين الكلية أو الجزئية و
هي أربعة أضرب أخرى.

وأيضاً، العملية إذا كانت سالبة كلية فهي مع المتصلة الكلية الموجبة و
السالبة تنتج في ضروبها الأربعة؛ وهي ثمانية أضرب؛ وهي تنتج مع كل
واحد من الجزئيتين الموجبة و السالبة عند كون مقدمها إحدى الموجبتين
الكلية أو الجزئية و هي أربعة أضرب أخرى؛ وأيضاً، العملية إذا كانت جزئية -
موجبة كانت أو سالبة - فهي تنتج مع المتصلة الكلية الموجبة و السالبة عند
كون مقدمها موجباً كلياً و جزئياً و سالباً جزئياً و هي اثنا عشر؛ و هما ينتجان
مع المتصلة الجزئية الموجبة و السالبة عند كون مقدمها موجباً كلياً و هي
أربعة أضرب أخرى؛ فيكون المجموع أربعين ضرباً.

و أما النتيجة، فتكون كلية، مقدمها كلي مخالف للعملية في الكيف، عند
كون المتصلة سالبة المقدم؛ ويكون ذلك في إثني عشر ضرباً، لكون مقدم
النتيجة مع العملية المجعولة صغرى ينتج تاليه من الثاني^١، كقولك: «كلما كان
لا شيء من ج فـ د و كل ب أ»، ينتج: «كلما كان لا شيء من ج آ فـ د»، لأنه
«كلما كان لا شيء من ج آ فكل ب آ و لا شيء من ج آ و كلما كان كل ب آ و لا شيء
من ج آ فلا شيء من ب ج»، من الشكل الثاني؛ ونضم إليها الكبرى و هو «كلما كان

١. از عبارات «من القسم الثالث عند كون الصغرى سالبة كلية» در ص ٣٠٢ تا اینجا در نسخه
های «ب» و «ت» افتاده است.

لا شيء من ج فـ دـ ز»، ينتج من الأول: «كلما كان لا شيء من ج أ فـ دـ ز»، الذي هو المطلوب.

و أما في سائر الضروب الباقية، فإن النتيجة تكون فيها جزئية، مقدمها جزئي أيضاً ويكون موافقاً للحملية في الكيف.

و البيان بالخلف: «كلما كان كل ج فـ دـ ز وكل ب أ»، ينتج: «قد يكون إذا كان بعض ج أ فـ دـ ز»، فإنه لو لم تصدق هذه النتيجة صدق نقيضها وهو «ليس البتة إذا كان بعض ج أ فـ دـ ز»، فإذا جعلناها كبرى لصغرى القياس أنتج من الثاني: «ليس البتة إذا كان كل ج فـ دـ ز»، وهو كاذب لصدق مضاده وهو «كلما كان كل ج فـ دـ ز فبعض ج أ»، لكون الحملية مع مقدم هذه الشرطية ينتج التالي من الشكل الثالث.

الشكل الرابع و يشترط في إنتاجه ثلاثة أمور:

الأمر الأول أن لا يكون^١ مقدم المتصلة الجزئية و لا الحملية أيضاً سالباً جزئياً.

الأمر الثاني يجب أن يكون مقدم المتصلة الجزئية إما موجباً كلياً و إما مغالفاً للحملية الكلية في الكيف.

الأمر الثالث يجب أن يكون كلما كان مقدم المتصلة سالباً أن تكون الحملية كلية.

و بحسب اعتبار هذه الأمور الثلاثة يكون المنتج من الضروب إثنين و ثلاثين ضرباً؛ لأن الحملية الموجبة الكلية تنتج مع كل واحد من المتصلة الكلية الموجبة و السالبة^٢ في الضروب الأربعة؛ و هي ثمانية أضرب؛ و تنتج الحملية المذكورة مع كل واحد من المتصلتين الجزئيتين الموجبة و السالبة، عند كون مقدمها موجباً كلياً؛ و هي أربعة أضرب أخرى؛ و أيضاً، الحملية السالبة الكلية

١. ت: ١ عند كون مقدمها موجباً كلياً.

٢. ت: أن يكون.

تنتج مع كل واحدة من المتصلتين الكليتين^١ في الضروب الأربعة؛ وهي ثمانية أضرب أخرى؛ ومع الجزئيتين عند كون مقدم المتصلة موجباً؛ وهي أربعة أضرب أخرى؛ فهذه أربعة وعشرون ضرباً؛ وأيضاً الحملية الموجبة الجزئية تنتج مع المتصلتين الكليتين^٢ الموجبة و السالبة عند كون مقدم المتصلة غير السالب الكلي؛ وهي ستة أضرب؛ وتنتج الحملية المذكورة مع الجزئيتين الموجبة و السالبة عند كون مقدم المتصلة موجباً كلياً؛ وهو ضربان؛ فصار المجموع اثنين وثلاثين ضرباً.

و أما النتائج فتكون كلية، إن كانت المتصلة كلية، مقدمها و الحمولي يكونان إما سالبين كليين أو يكون المقدم موجباً جزئياً و الحمولي موجباً كلياً أو المقدم سالباً جزئياً.

و يكون المقدم كلياً إن كان المقدم سالباً، و جزئياً إن كان المقدم موجباً. لأنّ مقدم النتيجة مع الحملية ينتج مقدم المتصلة، و هذه النتيجة مع المتصلة تنتج المطلوب.

أما مثال الضرب الذي يكون مقدم المتصلة فيه سالباً، كقولك: «كلّما كان ليس بعض ب ج فـ د ز و كل آ ب»، ينتج: «كلّما كان لا شيء من ج آ فـ د ز»، لأنّه «كلّما كان لا شيء من ج آ فكل آ ب و لا شيء من ج آ و كلّما كان كل آ ب و لا شيء من ج آ فليس بعض ب ج»، من الرابع، تنتج المقدمتان: «كلّما كان لا شيء من ج آ فليس بعض ب ج»، فنعجلها صغرى، و صغرى القياس كبرى، ينتج المطلوب من الأول.

فإن كان مقدم المتصلة و الحملية سالبين كليين كان مقدم النتيجة موجباً كلياً، لأنّ المقدم ينتج مع تلك الحملية السالبة الكلية نتيجة تنعكس إلى مقدم الصغرى.

٢. ب، ت: - الكليتين.

١. ت: - الكليتين.

٣. ت: + من الكل.

و أمّا مثال الضرب الذي يكون فيه مقدم المتصلة موجباً جزئياً، كقولك: «كلّما كان بعض ج ب فـهـز و كل آ ب»، ينتج: «كلّما كان بعض ج آ فـهـز»، لأنّ مقدم النتيجة إذا جعل صغرى، و الحملية كبرى، هكذا: «بعض ج آ و كل آ ب»، ينتج من الأول: «بعض ج ب»، و نعكسه إلى مقدم الصغرى الملزوم لتاليها الذي هو تالي النتيجة.

و في سائر الضروب غير ما ذكرنا من الأقسام فإنّ النتيجة تكون جزئية بالخلف، كقولك: «كلّما كان كل ج ب فـهـز و كل ب آ»، ينتج: «قد يكون إذا كان بعض ج آ فـهـز»، و بيانه بالخلف الذي مرّ¹.

القسم الرابع²

في القياس المركب من الحملية و المنفصلة

و هو قسمان:

القسم الأول³ هو الذي يكون فيه عدد الحمليات بقدر عدد أجزاء الانفصال و يكون كل واحد من الحمليات يشارك واحداً من أجزاء الانفصال في أحد الطرفين و بيانه في الطرف الآخر، و يكون الطرفان المتباينان هما طرفا النتيجة، و هو ينقسم إلى أقسام:

القسم الأوّل و هو المسمى بـ«القياس المقسّم»، و هو الذي تكون الحمليات فيه بأسرها مشتركة في أحد طرفي النتيجة، و أجزاء الانفصال تكون مشتركة في الطرف الآخر، و تكون التأليفات التي يشتمل عليها القياس مشتركة في نتيجة واحدة معينة. و يجب أن يكون الأوسط في التأليفات حينئذ مفهومات

١. ت: الذي هو من.

٢. من أقسام القياسات الشرطية الخمسة.

٣. من القسم الرابع من أقسام القياسات الشرطية الخمسة.

مختلفة، عددها مثل عدد أجزاء الانفصال ، لأنّه لو لم يكن كذلك لزم اتحاد قضيتين من الحمليات في الطرفين؛ وكذلك من أجزاء الانفصال في الطرفين أيضاً؛ وحينئذ لا يكون عدد الحمليات و لا عدد أجزاء الانفصال كما فرضناه أولاً.

و يجب أن تعلم أنّ المنفصلة لا تخلو إمّا أن تكون صغرى أو كبرى؛ فإن كانت صغرى فالمفهومات المختلفة تكون محمولات في أجزاء الانفصال و موضوعات في الحمليات في الشكل الأول؛ و على العكس في الشكل الرابع، أي تكون المفهومات المختلفة محمولات في الحمليات و موضوعات في أجزاء الانفصال في الشكل الرابع.

و أمّا إن كانت المنفصلة كبرى، فالمفهومات المختلفة تكون محمولات في الحمليات، موضوعات في أجزاء الانفصال في الشكل الأول؛ و على العكس في الرابع، أي تكون المفهومات موضوعات في الحمليات، محمولات في أجزاء الانفصال فيه.

و أمّا في الشكل الثاني و الثالث، فإنّ المنفصلة - صغرى كانت أو كبرى - فإنّ المفهومات المختلفة تكون محمولات في أجزاء الانفصال و كذا في الحمليات معاً في الشكل الثاني؛ و تكون موضوعات فيهما في الشكل الثالث.

و أمّا شرائط الإنتاج في كل شكل من هذه الأشكال الأربعة، فيشترط اشتغال التأليف على الشرائط الواجبة في ذلك الشكل، كإيجاب كل واحدة من أجزاء الانفصال و كلية الحمليات^٢، عند كون المنفصلة صغرى؛ و التأليفات كلها في الشكل الأول.

و إن كانت المنفصلة كبرى فبالعكس، أعني يجب كون الحمليات كلها موجبة و أجزاء الانفصال كلها كلية؛ و على هذا تعتبر شرائط الإنتاج في كل

شكل من الأشكال في هذين القسمين، اللذين تكون المنفصلة فيه^١ إما صغرى أو كبرى.

و نتايج هذا القسم كلها^٢ حملية، إسواء^٣ كانت التأليقات كلها من شكل واحد، كقولك: «دائماً^٤ إما أن يكون كل أ ب أو كل أ د أو كل أ هـ، وكل ب ج وكل د ج وكل هـ ج»، ينتج: «كل أ ج»؛ أو من أشكال مختلفة، كقولك: «دائماً إما أن يكون كل أ ب أو كل أ د أو لا شيء من هـ و لا شيء من ب ج و لا شيء من ج د و كل ج هـ»، ينتج: «لا شيء من أ ج».

و البيان في ذلك صدق أحد أجزاء الانفصال مع الذي يشاركه من العملية و كون ذلك يتألف قياساً يستنتج^٥ منه المطلوب.

و أما المنفصلة التي تستعمل في هذا القياس فتكون إما موجبة كلية حقيقية أو منفصلة مانعة الخلو؛ أما وجوب الأول فلأنَّ المنفصلة الحقيقية أو المانعة الخلو لو كانت جزئية جاز أن يكون زمان صدقها غير زمان العملية، فلا تكون المقدمتان^٦ مجتمعتين على الصدق؛ و أما امتناع كون المنفصلة المستعملة هنا مانعة الجمع، فلأنَّها لو كانت كذلك لم يجب اجتماع الجزء المشارك من المنفصلة مع الجزء الذي يشاركه من العملية على الصدق؛ فإنَّ صدق المانعة الجمع يجوز أن يكون بكذب الطرفين جميعاً؛ اللهم إلا إذا كان أجزاء المنفصلة المانعة الجمع نقائض ما يجب أن يكون في مانعة الخلو؛ فحينئذ تكون منتجة بواسطة انقلابها إلى المنفصلة المانعة الخلو، فيكون إنتاجها لا بالذات بل بواسطة ما ذكرنا.

و أما القسم الثاني أن تكون العمليات يشترك كلها في أحد طرفي النتيجة

١. ت: فيهما.

٢. ن: (نسخه بدل): كلية.

٣. ن: + أي سواء كانت الخ فلفظة «سواء» محذوفة مقدرة بدليل قوله: «أو من أشكاله [أشكال]». به احتمال قريب به يقين عبارات مذكور حاشيته بوده و ناسخ به اشتباه جزء متن أورده است.

٤. ن: + أي سواء كانت الخ فلفظة سواء محذوفة مقدرة بدليل قوله أو من أشكاله.

٥. ب، ت: بتأليف قياسات ينتج. ع: العملية فلأنَّ المقدمتان.

و أجزاء الانفصال تشترك في الطرف الآخر، لكن التآليفات لا تشترك في النتيجة الواحدة، و النتيجة في هذا القسم تكون منفصلة مانعة من الخلق من نتائج التآليفات بأسرها، إن خالف نتيجة كل واحد من التآليفات نتيجة التأليف الآخر. و إن شارك بعض التآليفات بعضها في النتيجة فمن نتائج التآليفات المتحدة في النتيجة و المختلفة فيها.

و البيان قد مرّ في^١ المتقدم.

و أمّا الأمثلة لذلك: فمثال ما يكون التآليفات كلها مختلفة في النتيجة، كقولك: «دائماً إما أن يكون كل آ ب وإما أن يكون كل آ د وإما أن يكون كل ط أ و كل ب د أو لا شيء من د و كل ط د»، ينتج القياس «إما كل آ د أو لا شيء من آ د أو بعض آ د»، لأنّ أحد أجزاء الانفصال يجب أن يصدق مع ما^٢ يشاركه من العملية و يتألف منهما قياس منتج للمطلوب.

و أمّا مثال الذي يكون بعض التآليفات متحدة^٣ النتيجة و البعض الآخر غير متحد، كقولك: «دائماً إما كل آ ب أو كل آ د أو كل ب ج و كل د ج و لا شيء من هـ ج»، ينتج: «إما كل آ ج أو لا شيء من آ ج»، لما ذكرنا من البيان. و أمّا القسم الثالث فإنّ الحكم فيه^٤ كما هو في القسم الثاني، إلّا أنّ الفرق بينهما أنّ العمليات في هذا القسم تكون مشتركة في أحد طرفي النتيجة و أجزاء الانفصال لا تشترك في ذلك الطرف الآخر.

و نتائج هذا القسم تكون منفصلة مانعة الخلق، مؤلفة من نتائج التآليفات لما ذكرنا.

و أجزاء المنفصلة تكون مشتركة في المحمول إذا كانت المنفصلة صغرى، و في الموضوع إذا كانت المنفصلة كبرى، كقولك فيما إذا كانت

١. ت: البيان و في. ٢. ت: - ما.

٣. ت: + في.

٤. (ز عبارات: «و أمّا القسم الثالث فإنّ الحكم فيه» تا عبارات: «و أمّا القسم الثاني و هو الذي لا يكون فيه» در من ٢٨٣ در نسخه های «ب» و «ت» افتاده است.

صغرى: «دائماً إما أن يكون كل آ ب وإما أن يكون كل ط د وإما أن يكون كل هـ ج وكل ب ج وكل د ج وكل ح ج ينتج إما كل آ ح أو كل ط ح أو كل هـ ج؛ وكقولك فيما إذا كانت المنفصلة كبرى: «كل آ ب وكل آ د وكل آ هـ دائماً إما أن يكون كل ب ج أو كل د ج أو كل هـ ج»، ينتج: «إما كل آ ج أو كل آ ط أو كل آ هـ».

و أما القسم الرابع هو كما ذكرنا في القسم الثاني بعينه، إلا أن الفرق أن أجزاء الانفصال هاهنا تشترك في أحد الطرفين و الحملات لاتكون مشتركة.

و النتيجة في هذا القسم منفصلة مانعة من الخلق مؤلفة من نتائج التاليفات، و أجزاء النتيجة المنفصلة تكون مشتركة في الموضوع، إن كانت المنفصلة صغرى، و في المحمول إن كانت كبرى، كقولك فيما إذا كانت المنفصلة صغرى: «دائماً إما أن يكون كل آ ب أو كل آ د أو كل آ هـ وكل ب ج وكل د ج و كل هـ ج»، ينتج: «إما كل آ ج أو كل آ ط أو كل آ هـ؛ وكقولك فيما إذا كانت المنفصلة كبرى: «كل آ ب وكل ط د وكل ح هـ دائماً إما أن يكون كل ب ج أو كل د ج أو كل هـ ج»، ينتج: «إما كل آ ج أو كل ط ج أو كل هـ ج»، لما عرفت.

و أما للقسم الخامس وهو الذي يكون الأمر كما يكون في القسم الثاني، إلا أن الحملات و أجزاء الانفصال لاتتشترك في شيء من الطرفين.

و نتائج هذا القسم تكون منفصلة مانعة الخلق مركبة من نتائج التاليفات. و أجزاءها تكون مختلفة في الموضوع و المحمول، كانت المنفصلة صغرى أو كبرى، كقولك فيما إذا كانت المنفصلة صغرى: «دائماً إما أن يكون كل آ ب أو كل ط د أو كل ح هـ وكل ب ج وكل د ج وكل هـ ج»، ينتج: «إما كل آ ج أو كل ط ج أو كل هـ ج؛ وكقولك فيما إذا كانت المنفصلة كبرى: «كل آ ب وكل ط د وكل ح هـ دائماً إما أن يكون كل ب ج أو كل د هـ أو كل ح ج»، ينتج: «إما كل آ ج أو كل ط هـ أو كل ح ج».

فهذه الأقسام الخمسة هي أقسام القسم الأول الذي يكون فيه عدد الحملات مثل عدد أجزاء الانفصال .

وأما القسم الثاني^١ وهو الذي لا يكون فيه عدد الحمليات مثل عدد أجزاء الانفصال.

فينقسم إلى قسمين:

القسم الأول ما يكون فيه عدد الحمليات أكثر من أجزاء الانفصال ، فتلك العملية الزائدة إذا لم تكن مشاركة لشيء من أجزاء الانفصال فلا تصلح للقياسية. وإن كانت مشاركة لشيء من أجزاء الانفصال؛ فيكون ذلك الجزء الواحد من أجزاء الانفصال يشارك حمليتين فيكون القياس بحسب اعتبار مشاركة ذلك الجزء لأحد الحمليتين مخالفاً للقياس بحسب اعتبار مشاركته للحملية الأخرى وهما قياسان؛ فيكون كل واحد من القياسين من بعض أقسام ما تقدم، وتكون نتيجته هي نتيجة ذلك القسم بعينه؛ فلا يحتاج إلى الإعادة.

و أما باعتبار التركيب^٢ تكون نتيجته نتيجة أخرى، وهي منفصلة مانعة الخلق مؤلفة من نتيجتي التأليفين، وهما الحاصلان من مشاركة ذلك الجزء لتلك الحمليتين ومن نتيجة التأليفات الحاصلة من مشاركة تلك الأجزاء الأخرى للحمليات الباقية.

مثال ذلك قولك: «دائماً إما كل آ ب أو كل آ د وكل ب ج ولا شيء من ب هـ^٣ ولا شيء من د ط^٤»، فيكون القياس بحسب اعتبار مشاركة كل آ ب لكل ب ج، غير القياس الذي يكون بحسب اعتبار^٥ مشاركة كل آ ب لقولنا: «لا شيء من ب هـ». و هذان القياسان يغايران القياس الحاصل بحسب اعتبار مشاركة كل آ ب لكل ب ج وللأشياء^٦ من ب هـ.

١. من القسم الرابع من أقسام القياسات الشرطية الخمسة.

٢. از عبارات: «و أما القسم الثالث فإن الحكم فيه» در ص ٣٠٩ تا این عبارات: «و أما القسم الثاني و

هو الذي لا يكون فيه» در نسخه های «ب» و «ت» افتاده است.

٣. ت: التركيب.

٤. ت: ا ط.

٥. ت: - و لا شيء من د ط.

٦. ب، ت: فلا شيء.

و أمّا نتائج هذه الأقيسة الثلاثة فمتخالفة؛ فإنّ القياس الذي باعتبار مشاركة كل أب لكل ب ج تكون نتيجته: «إمّا كل آ ج أو لا شيء من آ ط»؛ وباعتبار مشاركته، أعني كل أب، للشيء من ب ستكون نتيجته: «إمّا لا شيء من آ ه أو لا شيء من آ ط»؛ و أمّا باعتبار مشاركة كل أب لكل واحد منهما ينتج: «إمّا كل آ ج و لا شيء من آ ه أو لا شيء من آ ط».

و أمّا القسم الثاني وهو الذي يكون فيه عدد العمليات أقلّ من عدد أجزاء الانفصال، فإذا فرضنا أنّ العملية واحدة و أنّ المنفصلة ذات جزئين فينقسم إلى قسمين:

القسم الأول تكون العملية فيه مشاركة لكل واحد من جزئي الانفصال، و النتيجة تكون فيه منفصلة مانعة الخلق مؤلفة من نتيجتي التأليفين، كقولك: «دائماً إمّا أن يكون كل أب أو كل ج ب و كل ب ه» ينتج: «إمّا كل آ ه أو كل ج ه» فإنه يجب صدق أحد التأليفين المنتجين لأحد جزئي هذه النتيجة.

[القسم الثاني] يجب أن تكون العملية مشاركة لأحد جزئي المنفصلة فحسب، و تكون النتيجة منفصلة مانعة الخلق، مؤلفة من نتيجة التأليف و من الجزء غير المشارك من المنفصلة، كقولك: «دائماً إمّا كل أب أو كل آ د و كل ب ج» ينتج: «إمّا كل آ ج أو كل آ د»، لما ذكرنا من البيان من وجوب صدق التأليف المذكور أو الجزء الغير المشارك من القياس.

القسم الخامس^١

في القياس المركب من المتصلة و المنفصلة

و ينقسم إلى ثلاثة أقسام بسبب أنّ الحد الأوسط المشترك لا يخلو من أن يكون:

١. من أقسام القياسات الشرطية الخمسة.

- [١] جزءاً تاماً من كل واحدة من المقدمتين.
 [٢] أو يكون جزءاً غير تام من كل واحدة منهما.
 [٣] أو يكون جزءاً تاماً من إحداهما غير تام من الأخرى.

القسم الأول^١

و القسم الأول الذي الأوسط جزء تام من كل واحدة من المقدمتين فإن المتصلة فيه إما أن تكون صغرى أو كبرى.
 فإن كانت صغرى لم يمكن أن يتميز الشكل الأول عن الشكل الثاني، ولا الشكل الثالث عن الشكل الرابع.
 وإن كانت المتصلة كبرى لم يمكن تمييز الشكل الأول عن الشكل الثالث، ولا الشكل الثاني عن الشكل الرابع، لكون المقدم والتالي في المنفصلة لهما لمتميزاً بالطبع بل بالوصف، فيكون الاعتبار في تمايز الأشكال وتغايرها - بعضها عن البعض - بحسب وضع الحد الأوسط في الشرطية المتصلة دون المنفصلة.

ثم نقول: المتصلة إما أن تكون صغرى، أو كبرى.
 فإن كانت صغرى فالأوسط إما أن يكون تالياً في المتصلة أو مقدماً فيها.
 وإن كانت كبرى فالأوسط إما تال فيها أو مقدم؛ فهي أربعة أقسام:
القسم الأول^٢ أن تكون المتصلة صغرى ويكون الحد الأوسط تالياً فيهما.
 فالقدمتان إما أن تكونا موجبتين أو لا.
 فإن كانتا موجبتين فالمنفصلة لا تخلو من أن تكون: إما مانعة الجمع، أو مانعة الخلق.

فإن كان الأول، فإن القياس ينتج منفصلة مانعة الجمع، لاسلزام امتناع

١. من الأقسام الثلاثة للقسم الخامس من أقسام القياسات الشرطية.

٢. من الأقسام الأربعة.

اجتماع الشيء مع اللازم دائماً، عند كون المنفصلة كلية، أو في الجملة، عند كونها جزئية، امتناع اجتماعه مع الملزوم.

وإن كان الثاني - وهو أن تكون المنفصلة مانعة الخلو - فإنّ القياس ينتج متصلة جزئية مؤلفة من نقيض الأصغر و عين الأكبر، ويكون مقدمها أي واحد منهما كان.

و بياحه، أنك تعكس المتصلة الصغرى بعكس النقيض إلى متصلة مقدمها نقيض الأوسط و تاليها نقيض الأصغر؛ و المنفصلة الكبرى المذكورة تستلزم متصلة مقدمها نقيض الأوسط و تاليها عين الأكبر؛ و ينتظم منهما قياس من الشكل الثالث، و الأوسط فيه نقيض الأوسط منتجاً المطلوب، كقولك: «كلّما كان أب فدج دو دائماً إمّا ج د أو دز»، ينتج: «قد يكون إذا لم يكن أب دز»، لأنّ المتصلة يلزمها بعكس النقيض: «كلّما لم يكن ج د لم يكن أب»، و المنفصلة يلزمها: «كلّما لم يكن ج د دز»، ينتج المقدمتان من الثالث: «قد يكون إذا لم يكن أب دز». و أمّا إذا لم تكن المقدمتان موجبتين، فلا بدّ من أن يكون إحداها موجبة و الأخرى سالبة.

فالمقدمة السالبة لا تخلو من أن تكون: إمّا متصلة أو منفصلة. فإن كانت السالبة منفصلة، فإمّا أن تكون: مانعة الجمع؛ أو مانعة الخلو. فإن كانت مانعة الجمع، فالقياس غير منتج؛ لجواز صيدق القياس مع التوافق الإيجابي بين الطرفين تارة، و مع التباين السلبي بينهما أخرى؛ فالقياس لا يستلزم الاتصال و لا الانفصال.

أمّا التوافق الإيجابي، فكقولك: «كلّما كان هذا إنساناً فهو حيوان و ليس البتة إمّا أن يكون حيواناً أو ناطقاً»، مع أنّ الحقّ التوافق هو «كلّما كان هذا إنساناً فهو ناطق».

و أمّا التباين، فكقولك: «كلّما كان هذا إنساناً فهو حيوان و ليس البتة إمّا

أن يكون حيواناً أو فرساً» مانعة من الجمع؛ مع أن الحقّ التباين وهو «ليس البتة كلّما كان إنساناً فهو فرس».

وإن كانت المنفصلة مانعة الخلو، فينتج منفصلة مانعة الخلو؛ لأنّ جواز الخلوّ عن اللازم دائماً أو في بعض الأوقات يستلزم جواز الخلوّ عن الملزوم دائماً أو في الجملة.

وأمّا إذا كانت السالبة متصلة، فلا تخلو المنفصلة؛ إمّا أن تكون مانعة الجمع، أو مانعة الخلو.

فإن كانت مانعة الجمع و كانت المتصلة كلية، فإنّ القياس ينتج منفصلة سالبة جزئية مانعة الخلو، فكقولك: «ليس البتة كلّما كان آ ب فج د و دائماً إمّا ج د أو دز»، ينتج: «قد لا يكون إمّا آ ب أو دز»، مانعة الخلو؛ وإلا لصدق نقيضها وهو «دائماً إمّا آ ب أو دز»، ويلزمها «كلّما لم يكن دز فآ ب»، والمنفصلة الكبرى يلزمها «كلّما كان ج د لم يكن دز»، تجعل هذه صغرى والأولى كبرى، لينتج من الشكل الأول: «كلّما كان ج د فآ ب»، وينعكس بالعكس المستوي «قد يكون إذا كان آ ب فج د»، وهو يناقض المتصلة السالبة الكلية. وإن شئت جعلت النتيجة و هي «كلّما كان ج د فآ ب»، صغرى، والصغرى السالبة المتصلة و هي «ليس البتة إذا كان آ ب فج د»، كبرى، لينتج القياس: «ليس البتة إذا كان ج د فج د»، وهو محال.

وأمّا إذا كانت المتصلة السالبة جزئية فالقياس غير منتج، لصدق القياس مع تساوي الطرفين مرّة و مع التعاند أخرى؛ أمّا التساوي فكقولك: «قد لا يكون إذا كان هذا حيواناً كان هذا^١ حجراً، و دائماً إمّا أن يكون حجراً أو حساساً»، مع أن الحقّ التوافق و هو «كلّما كان هذا حيواناً فهو حساس»؛ و أمّا التعاند فكقولك: «قد لا يكون إذا كان هذا حيواناً كان إنساناً، و دائماً إمّا أن يكون إنساناً أو لا حيواناً»، مع أن الحقّ التعاند و هو «دائماً إمّا أن يكون حيواناً أو لا حيواناً».

وأمّا إذا كانت المنفصلة مانعة الخلوّ و كانت المقدمتان كليتين أنتج

القياس منفصلة مانعة الخلق سالبة كلية كقولك: «ليس البتة كلما كان أ ب فـج د، و دائماً إما أن يكون ج د أو مـز»، مانعة الخلق ينتج: «ليس البتة إما أ ب أو مـز»، مانعة الخلق، وإلا لصدق نقيضها وهو «قد يكون إما أ ب أو مـز»، ويلزمه «قد يكون إذا لم يكن مـز فـأ ب»، و المنفصلة الكبرى يلزمها «كلما لم يكن مـز فـج د»، فتجعل كبرى، و اللازم الأول صغرى، و الأوسط نقيض الأكبر، لينتج القياس من الشكل الثالث: «قد يكون إذا كان أ ب فـج د»، وهو مناقض للمتصلة السالبة الكلية، و ذلك خلف.

و أيضاً، هذا القياس ينتج منفصلة سالبة مانعة، وإلا لزم صدق نقيضها، و استلزام عين الأصغر لنقيض الأكبر جزئياً و المنفصلة الكبرى يلزمها استلزام نقيض الأكبر للأوسط كلياً، و هما ينتجان من الشكل الأول استلزام عين الأصغر للأوسط جزئياً، و حينئذ يلزم كذب السالبة الكلية المتصلة الصغرى، و ذلك خلف.

و أما إذا كانت إحدى المقدمتين جزئية، فإن كانت الجزئية منفصلة فإنّ القياس ينتج منفصلة مانعة الخلق، و إن كانت الجزئية متصلة فالنتيجة مانعة الجمع بالبرهانين المتقدمين.

القسم الثاني^٢ أن تكون المتصلة بحالها صغرى، لكن الحد الأوسط مقدم فيه؛ فإما أن تكون المقدمتان موجبتين أو لا؛ فإن كانتا موجبتين فإما أن تكون المنفصلة مانعة الجمع أو مانعة الخلق.

فإن كانت مانعة الجمع فإنّ القياس ينتج متصلة جزئية مؤلفة من عين الأصغر و نقيض الأكبر، لأن المتصلة الصغرى، و هي «كلما كان ج د فـأ ب»، تنتج مع المتصلة المستلزمية للمنفصلة الكبرى، و هي «كلما كان ج د لم يكن مـز»، المطلوب من الشكل الثالث، و هو «قد يكون إذا كان أ ب لم يكن مـز».

و أيضاً، المتصلة الصغرى إذا عكست بالعكس المستوي و جعلت

صغرى، واستلزام المنفصلة الكلية المؤلفة من عين الأوسط و نقيض الأكبر كبرى، انتظم منهما قياس هكذا: «قد يكون إذا كان آ ب فج د و كلما كان ج د لم يكن هـ ز»، ينتج القياس من الشكل الأول: «قد يكون إذا كان آ ب لم يكن هـ ز»، وهو المطلوب.

وإن كانت المنفصلة مانعة الخلق فالقياس ينتج منفصلة مانعة الخلق، لأن امتناع خلق الشيء عن أمر وعن ملزوم - دائماً أو في الجملة - يستلزم امتناع الخلق عن اللازم دائماً أو في الجملة: هذا حكم الموجبتين.

فأما إذا كانت إحدى المقدمتين سالبة و كانت السالبة متصلة، فإن كانت المنفصلة مانعة الجمع فالمقدمتان - سواء كانتا كليتين أو أحدهما جزئية - فإن القياس ينتج سالبة جزئية منفصلة مانعة الخلق، كقولك: «ليس البتة كلما كان ج د ف آ ب و دائماً إما ج د أو هـ ز» مانعة الجمع، ينتج: «قد لا يكون إما آ ب أو هـ ز»، مانعة الخلق؛ وإلا لصدق نقيضها وهو «دائماً إما آ ب أو هـ ز»، ويلزمه: «كلما لم يكن هـ ز ف آ ب»، و المنفصلة الكبرى يلزمها «كلما كان ج د لم يكن هـ ز»، فنجعلها صغرى، و «كلما لم يكن هـ ز ف آ ب»، كبرى، لينتج القياس من الأول: «كلما كان ج د ف آ ب»، وهو مناقض للصغرى أو مضاد لها؛ هذا خلف.

و أما إذا كانت المنفصلة مانعة الخلق فلا يخلو المقدمتان من أن تكونا كليتين أو لا؛ فإن كانتا كليتين فإن القياس ينتج منفصلة مانعة الخلق كقولك: «ليس البتة إذا كان ج د ف آ ب و دائماً إما ج د أو هـ ز» ينتج القياس: «دائماً آ ب أو هـ ز»؛ وإلا لصدق نقيضها وهو «قد لا يكون إما آ ب أو هـ ز»، ويلزمها «قد يكون إذا لم يكن هـ ز ف آ ب»، و المنفصلة يلزمها «كلما لم يكن هـ ز ف د»، فنجعلها صغرى، و اللازم الأول كبرى، هكذا: «كلما لم يكن هـ ز ف د و قد يكون إذا لم يكن هـ ز ف آ ب»، ينتج من الثالث: «قد يكون إذا كان ج د ف آ ب»، وهي تناقض الصغرى السالبة و ذلك محال.

و أيضاً، هذا القياس ينتج منفصلة مانعة الجمع؛ وإلّا لزم صدق نقيضها و لزم منه استلزام عين الأصغر لنقيض الأكبر جزئياً؛ والمنفصلة يلزمها استلزام نقيض الأكبر لعين الأوسط كلياً، و ينتظم من هاتين المقدمتين قياس من الشكل الأول، ينتج استلزام عين الأوسط للأصغر جزئياً، ثم نعكسه إلى نقيض الصغرى؛ فيلزم الخلف.

و إن لم تكن المقدمتان كليتين، بل كانت إحدهما جزئية و كانت الجزئية هي المنفصلة، فالقياس ينتج منفصلة مانعة الخلّ بالبيان المتقدم.

و إن كانت الجزئية هي المتصلة، فالقياس غير منتج، لإمكان تلازم الطرفين تارة و تعاندهما أخرى؛ أمّا التلازم، فقولك: «قد لا يكون إذا كان هذا لا فرساً كان إنساناً»^١ دائماً إمّا أن يكون لا فرساً أو حيواناً، و الحقّ أنّه «كلّما كان إنساناً كان حيواناً»؛ و أمّا التعاند، فقولك: «قد لا يكون إذا كان هذا حيواناً كان إنساناً» دائماً إمّا أن يكون حيواناً أو لا إنساناً، مع أنّ الحقّ التنافي، و هو أنّه «إمّا أن يكون إنساناً أو لا إنساناً».

و النتيجة تتبع أخسّ المقدمتين في الكم و الكيف أبداً.

القسم الثالث^٢ و هو الذي تكون المتصلة فيه كبرى و الأوسط تاليها، فحكمه يكون مثل حكم القسم الأول من غير تفاوت.

و **القسم الرابع**^٣ أن تكون المتصلة كبرى و الأوسط مقدمها، فحكمه كحكم القسم الثاني؛ إلّا أنّ القسم الثالث يخالف القسم الأول، و الرابع الثاني في أمر واحد، و هو أن يكون القياس المستلزم للمتصلة من عين أحد الطرفين و نقيض الطرف الآخر، يكون في القسم الثالث كما في القسم الثاني، و في القسم

٢. من الأقسام الأربعة.

١. ت. و.

٣. من الأقسام الأربعة.

الرابع كما في القسم الأول، إلا أن المنفصلة تكون في القسم الثالث مانعة الخلق دون مانعة الجمع، وتكون في القسم الرابع مانعة الجمع دون مانعة الخلق.

فإذا قلنا في القسم الثالث: «دائماً إما أ ب أو ج د»، مانعة من الخلق و«كلما كان د فـج د»، ينتج القياس: «قد يكون إذا كان أ ب لم يكن د». وذلك أن المنفصلة الصغرى يلزمها «كلما لم يكن ج د فـأ ب»، والمتصلة الكبرى، يلزمها بطريق عكس النقيض «كلما لم يكن ج د لم يكن د»، وينتجان من الشكل الثالث: «قد يكون إذا كان أ ب لم يكن د»، وهو المطلوب.

وإذا قلنا في القسم الرابع: «دائماً إما أ ب أو ج د»، مانعة من الجمع و«كلما كان ج د فـد»، ينتج القياس: «قد يكون إذا لم يكن أ ب فـد»، وذلك أن المنفصلة الصغرى يلزمها «كلما كان ج د لم يكن أ ب»، فنجعلها صغرى، والمتصلة الكبرى، لينتظم منهما قياس في الشكل الثالث منتجاً المطلوب^١ وهو «قد يكون إذا لم يكن أ ب فـد»: هذا إذا كانت المنفصلة مانعة الجمع أو مانعة الخلق.

فإن كانت المنفصلة حقيقية فإما أن تكون موجبة أو سالبة؛ فإن كانت موجبة^٢ أنتج القياس جميع ما أنتجته المنفصلتان المانعتان الجمع والخلق، لأن الحقيقة أخص من كل واحدة منهما، ضرورة استلزام الخاص لما يستلزمه العام؛ وأما إذا كانت الحقيقية سالبة فالقياس غير منتج، لأن القياس لو أنتج المنفصلة سالبة حقيقية - لزم إنتاج القياس مع السالبتين المانعتي الجمع والخلق، نتيجة السالبة الحقيقية بعينها، لكونهما أخص من السالبة الحقيقية، ضرورة وجوب إنتاج الخاص لما ينتجه العام؛ وقد عرفت عدم إنتاج القياس والمنفصلة سالبة مانعة الخلق نتيجة القياس والمنفصلة سالبة مانعة الجمع، في جميع الأقسام التي مرّت.

١. ت: للمطلوب.

٢. ت: - أو سالبة؛ فإن كانت موجبة.

القسم الثاني |

القسم الثاني^١ هو الذي يكون الحد الأوسط جزءاً غير تام من كل واحدة من المقدمتين، فتتخصص أقسامه في أربعة: لكون المتصلة لا تخلو عن أن تكون إما صغرى أو كبرى، و على كل واحد من هذين التقديرين، فإما أن يكون الأوسط جزءاً من مقدم المتصلة أو من تاليها؛ و المنفصلة يجب أن تكون في الأقسام الأربعة موجبة، إذ لو كانت سالبة لم يلزم اجتماع الجزء المشارك منها مع المتصلة على الصدق.

و أما نتائج هذه الأقسام الأربعة فكل واحد منها ينتج نتيجتين: الأولى، ينتج متصلة يكون مقدمها الجزء الغير المشارك من المتصلة، و تاليها نتيجة التآليف من الجزء المشارك منها و من المنفصلة.

و النتيجة الثانية^٢ منفصلة^٣ مؤلفة من الجزء الغير المشارك من المنفصلة و من نتيجة التآليف من الجزء^٤ المشارك منها و من المتصلة؛ إلا أن ذلك كله إنما يكون بعد اشتغال المتشاركين في كل شكل من الأشكال الأربعة على الشرائط التي اعتبرناها في ذلك الشكل؛ فأنت فيمكنك^٥ استخراج ضروب كل قسم من هذه الأقسام الأربعة من الذي سلف^٦، كقولك في الشكل الأول من القسم الأول: «كلما كان كل ج د ف أ ب و دائماً إما كل د ط أو د ز»، ينتج: «قد يكون إذا كان أ ب فإما كل ج ط أو د ز».

و أيضاً، هذا القياس ينتج نتيجة أخرى، و هي «إما أن يكون د ز و إما أن يكون قد يكون إذا كان كل ج ط ف أ ب»، و تقيس على هذا الضرب بقية ضروب هذا الشكل؛ و كذلك سائر ضروب الأشكال الثلاثة الباقية في جميع الأقسام، فلا يكاد يخفى عليك ذلك.

١. من أقسام الثلاثة للقسم الخامس من أقسام القياسات الشرطية.

٢. ب: + متصلة تكون مقدمها.

٣. ت: - منفصلة.

٤. ت: الأجزاء.

٥. ت: يتألف.

٦. ت: يمكنك.

القسم الثالث

القسم الثالث^١ وهو الذي يكون الأوسط فيه تاماً من إحداهما غير تام من الأخرى؛ وإنما يمكن ذلك إذا كان أحد طرفي إحدى المقدمتين شرطية، تكون الشرطية مع المقدمة الأخرى تتشاركان في أحد الطرفين، أعني تتشاركان في شيء هو جزء تام من كل واحدة [منهما]، والحد الأوسط حينئذ إما أن يكون جزءاً تاماً من المتصلة أو من المنفصلة؛ فإن كان جزءاً تاماً من المتصلة فيكون حكمه حكم القياس المركب من الحملي والمنتقل؛ لكن المتصل من هذا القياس يكون مكان الحملي من ذلك القياس، كقولك: «كلما كان آ ب فد و دائماً إما كلما كان ج د فدز أو ح ط»، ينتج القياس: «دائماً إما كلما كان آ ب فدز وإما ح ط»؛ و نتيجة التأليف بين المتصلة والشرطية تكون موضوعة مكان نتيجة التأليف بين الحملية و ذلك الجزء المشارك من المنفصلة.

و أما إذا كان الأوسط جزءاً تاماً من المنفصلة فيكون حكمه مثل حكم القياس المؤلف من الحملي والمتصل، والمنفصلة تكون مكان الحملية، كقولك: «دائماً إما أن يكون آ ب أو ج د و كلما كان^٢ كل ج د فدز فدح ط»، ينتج القياس: «قد يكون إذا كان ح ط فإما آ ب أو دز».

و نتيجة التأليف بين المنفصلة والشرطية تكون موضوعة مكان نتيجة التأليف بين الحملية و الجزء المشارك من المتصلة.

فعلم أن كل واحد من هذين القسمين ينتج نتيجة القسم الذي^٣ رجع إليه؛ لكن تكون نتيجة التأليف من الشرطية، و المقدمة الأخرى تكون موضوعة موضع نتيجة

التأليف بين الحملية و ذلك الجزء المشارك من المقدمة الأخرى الشرطية.

١. من أقسام الثلاثة للقسم الخامس من أقسام القياسات الشرطية.

٢. ب، ت: الثاني.

٣. ن: +.

القياس الاستثنائي

في لواحق القياس و توابعه

في القياس الاستثنائي

«القياس الاستثنائي» مركب من شرطية متصلة أو منفصلة و من قضية أخرى استثنائية هي جزء من الشرطية: إما حملية إن كانت الشرطية مركبة من حمليتين: أو شرطية إن كانت مركبة من شرطيتين، هي وضع لأحد جزئي الشرطية أو رفع له، يلزم من ذلك وضع الطرف الآخر أو رفعه.

و يجب أن تكون الشرطية -متصلة كانت أو منفصلة -موجبة، إذ لو كانت سالبة لحصل الاختلاف.

و إن كانت متصلة فيجب أن تكون لزومية، إذ لو كانت اتفاقية فلا تنتج؛ لأنَّ استثناء نقيض التالي غير ممكن، لإمكان اجتماع الجزئين على الصدق و عدم الاتصال بين نقيضي الجزئين. و استثناء عين المقدم، و إن أنتج عين التالي، لكنه يتوقف على العلم بالوضع و الاتصال؛ ثم وقت الاتصال و الانفصال إن لم يكن وقت الاستثناء فيشترط كلية المقدمة الشرطية أو الاستثنائية، و إلّا جاز أن يكون حال اللزوم أو العناد مغايراً لحال الاستثناء، فلا يحصل الإنتاج.

و الشرطية إن كانت متصلة فاستثناء عين المقدم، ينتج عين التالي؛ و كذلك استثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم، لوجوب وجود اللازم عند وجود الملزوم و نفي الملزوم عند نفي اللازم.

و أما استثناء نقيض المقدم فلا ينتج نقيض التالي؛ و عين التالي لا ينتج عين المقدم، لجواز كون اللازم أعم من الملزوم؛ فلا يلزم من رفع الأخص رفع الأعم، و لا من وضع الأعم وضع الأخص.

و زعم فخر الدين أنّ التالي إذا كان مطلقاً عاماً فاستثناء نقيضه لا ينتج، كقولك: «كلّما كان هذا إنساناً فهو كاتب بالفعل بالإطلاق العام»؛ فلو قلت: «لكنه ليس بكاتب»، فلا يلزم أنّه ليس بإنسان، لأنّ بعض من لم يكتب بالضرورة إنسان؛ فإذا اعتبرت الدوام في التالي أنتج.

و فيه نظر لأنّ استثناء نقيض التالي لا يؤخذ من غير دوام؛ فاعتبار الدوام لا يزيد على استثناء النقيض.

و إن كانت الشرطية منفصلة حقيقية فاستثناء عين أيّهما كان ينتج نقيض الآخر، لاستحالة صدق الجزئين؛ و استثناء نقيض أيّهما كان ينتج عين الآخر، لاستحالة كذب الجزئين.

و إن كانت مانعة الجمع فاستثناء عين أيّهما كان ينتج نقيض الآخر، لاستحالة اجتماع الجزئين على الصدق؛ و استثناء نقيض أيّهما كان لا ينتج عين الآخر، لجواز اجتماع الجزئين على الكذب.

و إن كانت مانعة الخلوّ فاستثناء نقيض أيّهما كان، ينتج عين الآخر، لاستحالة الخلوّ عن الجزئين؛ و أما استثناء عين أيّهما كان لا ينتج نقيض الآخر، لجواز اجتماع الجزئين على الصدق.

فالحاصل أنّه يحصل من الحقيقية أربع نتائج؛ و من مانعة الجمع و الخلوّ كل منهما - نتيجتان^٢.

و يجب أن تعلم أنّه إنّما ينتج استثناء نقيض المتصلة بواسطة عكس نقيضها، و المنفصلة بواسطة المتصلة التي تلزمها.

٢. ت: لا يوجد.

١. ب، ت: رفع الأعم.

٣. ت: ينتجان.

[القياس المركب و أقسامه]

و أما القياس المركب، لابدّ في كل قياس من مقدمتين، فإنّ المقدمة الواحدة إن^١ اشتملت على طرفي النتيجة فهي شرطية لابد من استثناء حتى تنتج، وهي مقدمة أخرى.

و إن اشتملت على جزء النتيجة فلها^٢ جزء آخر يجب اشتغالها عليه، ليحصل ارتباط أحد الجزئين بالآخر و قد تمت المقدمتان. و لا حاجة إلى أكثر من مقدمتين في الأقيسة الساذجة، و يجوز في غيرها كالاستقراء التام؛ على أنّ الكثرة فيه في حكم المقدمتين؛ لأنّ النتيجة لما كان لها طرفان فإن لم يناسب أحد المقدمتين النتيجة بطرف فلا إنتاج، و إن ناسب المقدمتان النتيجة - كل لطرف^٣ - فيستغنى عن المقدمة الثالثة.

إذا عرفت هذا، فالقياس المركب هو تركيب مقدمات ينتج بعضها نتيجة، ثم يلزم من تركيبها مع مقدمة أخرى نتيجة أخرى^٤ هكذا، إلى أن ينتهي إلى المطلوب و هو^٥ ينقسم إلى:

[القياس | الموصول النتائج و مفصولها]

أما^٦ «الموصول» فهو الذي يذكر النتائج فيه بالفعل مرّتين: تارة تؤخذ^٧ نتيجة و تارة أخرى مقدّمة لقياس، كقولك: «كل ج ب و كل ب آ فكل ج آ»، ثم تقول: «و كل ج آ و كل آ د فكل ج د»، ثم تقول: «و كل ج د و كل د ه فكل ج ه»، وهكذا إلى أن ينتهي إلى المطلوب.

و أما «المفصول»^٨ فهو الذي لا تذكر النتائج فيه بالفعل، بل تُطوى إلّا^٩

٢. ت: النتيجة فلا بد من.

٣. ب، ت: - أخرى.

٤. ب و أمّا.

٨. ت: الموصول.

١. همه نسخه ها - إن.

٣. ت: لكل أطراف.

٥. ت: - هو.

٧. ت: يوجد.

٩. ت: أي.

النتيجة المطلوبة، فإنَّها تذكر، كقولك: «كل ج ب و كل ب آ و كل آ د و كل د هـ»، فينتج: «كل ج هـ»، الذي هو المطلوب.

و قول من قال: إنَّ «كلَّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، و كلَّما كان النهار موجوداً فالأعشى يبصر، لكن الشمس طالعة، فالأعشى يبصر»، إنَّه «قياس بسيط»^١، و إنَّ النتيجة مع الاستثناء تحصل دون القياس الاقتراني هكذا: «كلَّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و الشمس طالعة فالنهار موجود و كلَّما كان النهار موجوداً فالأعشى يبصر و النهار موجود فالأعشى يبصر»، و لم يجتمع طرفا النتيجة هاهنا؛ بل^٢ هو قياس «مركب مفصول» حذف عنه «إنَّ كانت الشمس طالعة فالأعشى يبصر»^٣ المجعول^٤ نتيجة مرة، و مقدمة أخرى؛ ثم يستثنى «لكن الشمس طالعة» و يحتاج إلى الاستنتاج^٥ من القياس الاقتراني؛ ثم يحذف الحد الأوسط و هو «النهار موجود»، و يجتمع الطرفان و يستثنى بعد ذلك.

[قياس الخلف]

و «قياس الخلف» عبارة عن الاستدلال بامتناع لازم أحد النقيضين على امتناعه و به^٥ على^٦ حقبة النقيض الآخر، و هو مركب من قياس^٧ اقتراني و استثنائي:

أما الاقتراني فمركب من قضيتين إحداهما متصلة مقدمها نقيض المطلوب و تاليها لازم نقيضه، و الأخرى حملية صادقة في نفس الأمر. و أما الاستثنائي فمركب من متصلة حصلت من نتيجة القياس الاقتراني، مقدمها نقيض المطلوب و تاليها هو أمر محال، و من حملية هي رفع للتالي

١. ت: بشرط.

٢. ت: - بل.

٣. ت: المحصول.

٤. ت: الاستثناء.

٥. ب: - على امتناعه و به.

٦. ت: - على.

٧. ن: ب: قياسين.

المحال مثاله اذا كان المطلوب «ليس بعض ج ب»، فنقول: لو لم يصدق «ليس بعض ج ب»، وجب أن يصدق نقيضه وهو «كل ج ب»، ونضم إليه «كل ب أ»، على أنها مقدمة صادقة في نفس الأمر - سواء كانت بيّنة بنفسها أو بقياس - وهذا هو القياس الاقتراضي، و يتركب من متصلة صغرى و حملية كبرى، فينتج: «لو لم يصدق ليس بعض ج ب فكل ج أ»، و تجعل هذه النتيجة مقدمة شرطية لقياس استثنائي، ثم يستثنى نقيض تاليها، ينتج نقيض المقدم هكذا: «لو لم يصدق ليس بعض ج ب لكان كل ج أ - لكن ليس كل ج أ لأنه أمر محال - فينتج لو لم يصدق ليس بعض ج ب فيصدق كل ج أ»، لأنّ سلب السلب إيجاب، و إذا ضمنت نقيض المطلوب إلى حملية فلا يمكن بيان جميع المطالب^١ على هيئة الشكل الأول؛ فإنّ الموجبة الكلية نقيضها سالبة جزئية و هي غير صالحة لكبروية الأول، و لا لصغراه، و لكن يتبين بالثاني فتجعل صغراه؛ و بالثالث فتجعل كبراه؛ و هكذا يُفعل في كل مطلوب.

[كيفية ردّ قياس الخلف إلى القياس المستقيم]

و أمّا ردّ «قياس الخلف» إلى «القياس المستقيم» فإنّك إذا أخذت نقيض المحال و قرنته إلى المقدمة الصادقة، على ما أمكن من الأشكال، أنتج المطلوب على الاستقامة؛ مثاله: «ليس كل ج ب»، الذي هو نقيض «كل ج أ»، المحال الذي قرناه إلى «كل ب أ»، الصادق^٢، أنتج من الشكل الثاني: «ليس كل ج ب»، الذي هو المطلوب. و ليس يجب أن يكون الشكل المنتج للخلف^٣ هو بعينه الشكل المنتج للمطلوب^٤ على الاستقامة؛ إذ المنتج للخلف هاهنا هو الأول، و المنتج للاستقامة هو الثاني.

٢. ب. ت. الصادقة.

٤. ب. المطلوب.

١. ت. - المطالب.

٣. ت. - للخلف.

(عكس القياس)

و أمّا «عكس القياس» فهو قياس مؤلف من نقيض النتيجة أو ضدها و من إحدى المقدمتين لإنتاج نقيض المقدمة الأخرى أو ضدها؛ و يستعمل جدلاً لإبطال إحدى مقدمتي القياس، كقولك: «كل ج ب و كل ب آ فكل ج آ»، فنقيض النتيجة «بعض ج ليس آ»، إن ضممناه إلى الكبرى أنتج من الثانى ما يناقض الصغرى، و إن ضممنّا «لا شيء من ج آ»، الذى هو الضد، إليها أنتج ضد الصغرى؛ و إن ضممناهما إلى الصغرى أنتج من الثالث ما يناقض الكبرى فحسب؛ إذ الثالث لا ينتج إلا الجزئى، و نقيض النتيجة إذا كان جزئياً فالإبطال بالتناقض فقط؛ و إبطال صغرى الأول بالثانى؛ و كبراه بالثالث؛ و إبطال صغرى الثانى بالأول؛ و كبراه بالثالث؛ و إبطال صغرى الثالث بالثانى؛ و كبراه بالأول.

(قياس الدور)

و أمّا «قياس الدور» فهو أن تأخذ النتيجة و تضمها إلى عكس إحدى المقدمتين لإنتاج المقدمة الأخرى؛ فالنتيجة نتجت ما نتجها، و يستعمل على وجه الجدال لمنع^١ القياس عند كون إحدى مقدمتيه غير بيّنة^٢؛ و ينبغى أن تغير اللفظ لتوهم الخصم التغير.

و يجب أن تكون المقدمتان متعاكستين، لتحفظ الكمية، كقولك: «كل إنسان ناطق و كل ناطق ضاحك»، فينتج: «كل إنسان ضاحك».

فإذا أردت بيان الكبرى عكست الصغرى، و ضممتها إلى النتيجة المجعولة كبرى، أنتج الكبرى؛ و إن عكست الكبرى و جعلتها بحالها كبرى، و ضممتها إلى النتيجة، أنتجت الصغرى^٣.

و إذا كانت إحدى المقدمتين سالبة و ضمنت النتيجة السالبة إلى عكس

١. ت: ما ينتجها على.

٢. ن: المنع.

٣. ب، ت: - الصغرى.

٣. ت: مبيّنة.

المقدمة الموجبة أنتجت السالبة و لاتنتج الموجبة. فإذا كانت الكبرى سالبة في الشكل الأول و قرنت النتيجة بعكس الصغرى، أنتجت الكبرى؛ و لا يمكن اقترانها^١ بالكبرى السالبة لإنتاج الصغرى الموجبة، إلا بحيلة، و ذلك فيما إذا كانت سوابب متعاكسة إيجاباً و سلباً معدولاً، فالواحد و الكثير و عدم الانقسام، فكل ما ليس بواحد فهو كثير و بالعكس كل ما ليس بكثير فهو واحد، و كذلك كل واحد فهو غير كثير و بالعكس؛ و كذلك عدم الانقسام^٢ مع الكثير، فإذا رُكِّب القياس هكذا: «كل عديم الانقسام واحد و لا شيء من الواحد بكثير»، ينتج: «لا شيء من عديم الانقسام بكثير».

فإذا أردنا أن تنتج الصغرى الموجبة فطريقه أن نجعل^٣ النتيجة معدولة و نجعل السلب جزء محمولها، فنقول: «كل عديم الانقسام فهو غير كثير»، و نعكس الكبرى السالبة و نجعل السلب جزء موضوع عكسها، فنقول: «كل غير كثير فهو واحد» و نجعلها كبرى، و النتيجة المعدولة صغرى، لينتج الصغرى، و هو «كل عديم الانقسام واحد».

كيفية اكتساب المقدمات

و أما اكتساب المقدمات فهو عبارة عن وضع طرفي المطلوب - الذي هو الحد الأصغر و الأكبر - و طلب ما يمكن حمله على كل واحد من^٤ الحدين، و كل ما يمكن حملهما عليه - بالإيجاب و السلب - حملاً ذاتياً - كالجنس و النوع و الفصل - أو عرضياً - كالاخصّة و العرض العام - فإن وجدت ما يصلح أن يكون محمولاً لموضوع المطلوب موضوعاً لمحموله - إيجاباً كان ذلك أو سلباً - فهو حد أو وسط، فقد تمّ قياسك من الشكل الأول؛ و إن وجدت ما يصلح أن

١. ت: إقترانها.

٢. ب، ت: - فكل ما ليس بواحد فهو كثير ... و كذلك عدم الانقسام.

٣. ب: - من.

٤. ت: بجعل.

يكون موضوعاً للحددين بالإيجاب أو بالسلب، فقد ظفرت بالوسط الموجب لنسبة الأكبر إلى الأصغر، فقد تم قياسك من الشكل الثالث؛ وإن وجدت ما يصلح للمحمولية على الحدين أحدهما بالإيجاب والآخر بالسلب، فقد تم قياسك من الشكل الثاني؛ وإن وجدت ما يصلح لموضوعية^١ الأصغر ومحمولية الأكبر بالإيجاب أو بالسلب، فقد تم قياسك من الشكل الرابع؛ كل ذلك بعد اعتبار^٢ الشروط التي ذكرناها في كل واحد من الأشكال الأربعة.

تحليل القياس

واعلم أنّ الحجج والبراهين و نتائجهما الحاصلة في العلوم، لا يجب أن تكون تلك الحجج على نظم مستقيم؛ فإنّها قد تورد منحرفة عنه؛ فينبغي أن تضع المطلوب و القول المنتج له و تنظر أنّ الحجة هل فيها ما يناسب المطلوب أم لا؛ فإن لم يكن فليست بحجة؛ وإن كان فإن وجدت ما يناسب كلية المطلوب بعينها أو نقيضها، فهو «قياس استثنائي» يستنتج بالاستثنائي^٣، كقولك: «إن كان هذا إنساناً فهو حيوان» إن كان المطلوب «كونه حيواناً» فتستثني عين المقدم، وإن كان «ليس بإنسان»^٤ فتستثني نقيض التالي؛ و كيف ما كان، فقد وضعت الاستثناء عن الجزء المبين للمطلوب. وإن وجدت ما يناسب جزءاً من المطلوب فتطلب ما يناسب الحد الآخر ثم تنظر: فإن كان هناك مقدمات منتشرة^٥ تُعقبها على نظم شكل من الأشكال، و كثيراً ما يكون التناسب بالمعنى دون اللفظ، فلاتهمل ذلك؛ فإنّ المعنى هو المقصود و تبدّل اللفظ المركب باللفظ البسيط لكيلا تغط؛ و لاتتعجب من^٦ النتيجة الموجبة إذا كانت من مقدمات سالبة، إذا كانت المقدمتان معدولتين، كقولك: «الثلاثة لا زوج و كل لا زوج فرد»، فإنّه ينتج «الثلاثة فرد».

١. ن: الموضوعية. ٢. ن: اعتبارات؛ ب: اعتبارك.

٣. ن: يستنتج - بالاستثنائي

٤. ت: - فتستثني عين المقدم؛ وإن كان «ليس بإنسان».

٥. ت: مسره. ٦. ع: ت: في.

[استقراء^١ النتائج]

و أمّا استقراء^٢ النتائج فإنّ المنتج بالذات قضية واحدة، ولكن يُنتج بالعرض عكس النتيجة و عكس نقيضها، إن كان لها ذلك، و بطلان نقيضها^٣، و ينتج أيضاً ما يدخل تحت موضوع النتيجة؛ فلغاية قرب نسبته إلى الأكبر يظن أنّهما نتيجتهما قياس واحد.

و هذا النوع من الإنتاج يسمى «نتيجة تحت نتيجة»، و يكون في الكلي دون الجزئي.

و كذلك ينتج ما كان مع الأصغر مشاركاً للأوسط عند استواء نسبة الأكبر إذا أخذ مع الأكبر، فتلك النتيجة الحاصلة تسمى «نتيجة مع نتيجة^٤».

[كيفية حصول النتائج الصادقة من المقدمات الكاذبة]

و أمّا كيفية حصول النتائج الصادقة من المقدمات الكاذبة، اعلم أنّه كلّما صدقت مقدمات القياس صدقت النتيجة و العادة؛ و لا يجب أن ينعكس كلياً حتى يكون كلّما كانت النتيجة صادقة كانت المقدمات صادقة؛ فإنّ الموجبة الكلية لا تنعكس كنفسها.

ففي الضرب الأوّل من الشكل الأوّل إذا كان الأوسط مابيناً للطرفين تكذب المقدمتان مع صدق النتيجة، كقولك: «كل إنسان فرس و كل فرس ناطق» ينتج: «كل إنسان ناطق»؛ و كذلك إذا كذبت الصغرى و صدقت الكبرى، كقولك: «كل إنسان فرس و كل فرس حيوان فكل إنسان حيوان».

١. ب. ت: استعذار؛ ن استغزار (نسخه بدل): استغزان؛ الشفاء، المنطق، القياس، ص ٣٩٧: استقراء (نسخه بدلها): استغزان. يكي از معانی «استقرّه من الشيء» در النجید «أخرجه» آمده است و با عبارت متن نیز مناسب است. «استغزار» نیز معنی دارد.

٢. ب. ت: استعذار؛ ن استغزار (نسخه بدل): استغزان؛ الشفاء، المنطق، القياس، ص ٣٩٧: استقراء (نسخه بدلها): استغزان. ٣. ت: - نقيضها.

٤. ت: - نتيجة.

و أمّا في الشكل الثاني إذا أخذت الأوسط مبيناً للطرفين المتباينين، فتجعل الصغرى صادقة والكبرى كاذبة أو بالعكس فينتج صادقة. وإذا أخذت في الشكل الثالث الأوسط مبيناً للطرفين في الموجبتين فينتج نتيجة صادقة عن كاذبتين أو من كاذب و صادق إذا كان الأوسط مبيناً للأكبر، و الأصغر جنسهما أو أمر يعمهما^١ في الموجبتين، فتكون النتيجة صادقة، و يأتي عن سالبة و موجبة كليهما كاذبين نتيجة صادقة على ما لا يخفي عليك؛ ذلك في الشكل الرابع أيضاً.

[القياسات من القضايا المتقابلة]

و أمّا «القياسات من القضايا المتقابلة» فقد يؤلف من القضايا المتقابلة^٢ قياس إمّا بالتناقض أو بالتضاد، فيلزم منه سلب الشيء عن نفسه، و فائدة إيراده التغليب. و ينبغي أن تغيّر اللفظ لئلا يتفطن الخصم للغلط، و تأخذ مقدمة مسلّمة و تقرن^٣ معها نقيضها بعد تقريرها بحجة، و يكون الأصغر و الأكبر مترادفين، كقولك: «كل إنسان حيوان و لا شيء من الحيوان ببشر»، فينتج: «لا شيء من الحيوان ببشر»، و على هذا المنوال في سائر الأشكال. و يجب اختلاف المقدمتين في جميع الأشكال.

[المصادرة على المطلوب الأول]

و أمّا «المصادرة على المطلوب الأول» فهو أن تجعل نفس المطلوب مقدمة في القياس المنتج له بعد تبديل اللفظ بمرادفه. فقد يكون المطلوب صغرى في الشكل الأول، كقولك: «كل متفكر إنسان و كل إنسان بشر فكل متفكر بشر»، و قد يكون المطلوب كبرى، كقولك: «كل إنسان بشر و كل بشر

٢. ت: - فقد يؤلف من القضايا المتقابلة.

١. ت: معها.

٣. ب، ت: تقول.

متفكر فكل إنسان متفكر»، و هو غير مفيد، لأنَّ «كل إنسان متفكر» الذي هو النتيجة، و الكبرى و هو «كل بشر متفكر» واحد، فهو معلوم قبل تأليف القياس؛ فلا يفيد تركيب القياس شيئاً.

و إن كان المطلوب جزئياً في الشكل الأول فلا يذكر إلا صغرى؛ و إن كان سالياً فلا يذكر إلا كبرى.

و الموجب الكلي إذا كان مطلوباً لا يستنتج بالثاني لأنَّه لا ينتج إلا السلب؛ و لا بالثالث لأنَّه لا ينتج إلا الجزئي؛ و على هذا يستنتج المطالب في جميع الأشكال، كما عرفت من شرائط الإنتاج.

و قد تقع المصادرة على المطلوب في قياس واحد، و قد تقع في قياسات كثيرة، فتكون أبعد عن تطفن الخصم للغلط؛ فيؤدى آخر الأمر إلى مطلوب يثبت بنفسه.

[استسلاف المقدمات]

و أمّا «استسلاف المقدمات» فهو طريق في تبيكيت^٢ الخصم و له اعتبار في الجدل؛ فإذا أردت أن تلزم الخصم «كل ج أ»، و مقدمته المستسلفتان^٣ المنتجان له «كل ج ب و كل ب أ»، فالأولى أن تورد الصغرى مقطوعة عن الكبرى بأن تحلل^٤ الصغرى و تأخذ الأصغر في مقدمة لا تتصل بالأوسط إلا بعد حين؛ و كذلك تفعل بالأكبر فإن اجتماعهما مما يفتن الخصم للمنع^٥، و لا يجيب المستسلف بما لا يعرف غرضه؛ فكثيراً^٦ ما ينقطع تسلف^٧ المقدمات و لا يبقى له رجوع إلى المنع بعد التسليم.

٢. ت: تسكيت.

٤. ت: تجعل.

٦. ت: و كثيراً.

١. ت: لينتج.

٣. المستسلفتان.

٥. ب، ت: المنع.

٧. ت: سلف.

في ذكر أصناف ما يُحتج به وهي سبعة

[الاستقراء]

من جملة ذلك «الاستقراء»، و هو إثبات الحكم الكلي بواسطة ثبوته في جزئياته؛ فإن كان الحكم شاملاً لجميع جزئياته بعد السبر و التصقُّع فذلك هو «الاستقراء التام» كقولك: «الحيوان و النبات و الجماد متحركة فيكون كل جسم متحركاً» و كيفية تركيب القياس هكذا: «كل جسم إما حيوان أو نبات أو جماد، و كل حيوان و نبات و جماد متحركة، فكل جسم متحرك»، فيرجع حاصل هذا إلى قياس صادق المقدمات؛ فيكون مفيداً لليقين، و يسمى بـ«القياس المقسَّم».

و أمّا إذا كان الحكم شاملاً لأكثر جزئياته فهو «الاستقراء الغير التام»، كقولك: «الإنسان و الطير و الدوابّ^١ يحركون عند المضغ الفكّ الأسفل»، فيلزم أن يكون كل حيوان يحرك عند المضغ الفكّ الأسفل. فهو غير مفيد لليقين؛ إذ لا يرجع حاصله إلى قياس صادق المقدمات، فلا يمكن أن تقول: «كل حيوان إما إنسان أو طير أو دابة و كل واحد يحرك الفكّ الأسفل عند المضغ»، فإنّه يجوز أن يكون من الحيوانات ما هو خارج عما استقرىء من الأنواع كالتمساح مثلاً؛ فإنّه يخالف حكمه حكم ما استقرىء، إذ هو يحرك الفكّ الأعلى عند المضغ.

و يجب أن تعلم أنّا إذا حكمنا حكماً كلياً على كلي، فلا يكون ذلك بناء على مشاهدة جزئياته، بل هو نظر إلى نفس الطبيعة و الماهية، كقولك: «كل إنسان حيوان»، فافهم.

[التمثيل]

و من ذلك «التمثيل»، و هو إثبات الحكم في صورة جزئية بما وجد في

صورة جزئية أخرى تشاركها في معنى جامع، فيتعدى الحكم إليها؛ و يسميه الفقهاء «قياساً»، و يسمون الصورة التي يثبت الحكم فيها بالاتفاق - و هو المقيس عليه - «أصلاً» و الصورة الأخرى - و هو اللاحق المقيس - «فرعاً» و المعنى المشترك بين الأصل و الفرع «علة جامعة»، كقولك: «العالم مؤلف فيكون محدثاً» قياساً على البيت، فحدوث البيت^١ إنما هو لأجل التأليف و العالم مؤلف فيكون محدثاً؛ و رده إلى الصورة القياسية أن تقول: «البيت حادث و كلماً كان البيت حادثاً فالتأليف علة للحدث» ينتج «إن التأليف علة للحدث»؛ فإذا قلت: «و كلماً كان التأليف علة للحدوث فالعالم حادث»، لكن المقدم حق و هو كون التأليف علة للحدوث، فالتالي حق، و هو كون العالم حادثاً.

وله أربعة حدود: الأصل و الفرع و العلة و الحكم.

ثم يقررون كون المعنى المشترك بين الأصل و الفرع - و هو المعنى الجامع - علة للحكم، كالتأليف في المثال بطريقتين:

الطرد و العكس

الطريق الأول هو ما تسميه قدماء أهل الجدل و الأصول «الطرد و العكس» و متأخروهم «الدوران»، و ذلك أن الحدث لما كان موجوداً في عدة من الصور الحاصل فيها التأليف - و هو المعنى المشترك - و كان الحدث معدوماً في غيره من الصور الخالية عن التأليف، فقد دار الحكم مع المعنى المشترك وجوداً و عدماً؛ و دوران الشيء مع الشيء وجوداً و عدماً موجب لعلية المدار للدائر؛ فيلزم أن يكون التأليف مداراً للحدث، و كل ما يكون مداراً يكون علة للدائر، فالتأليف علة للحدث.

و هذا ضعيف، فإننا نمنع أن يكون كل مدار علة للدائر؛ و سند المنع أن الجزء الأخير من العلة و كذا سائر الشرائط و الأجزاء هي مدار للمعلول، دار

١. ت: - الحكم.

٢. ب: - البيت؛ ت: فحدوثه.

معها وجوداً و عدماً، مع أن شيئاً من هذه ليس بعلّة بالاتفاق.
و أيضاً، فإنّ حاصل هذا يرجع إلى استقراء ناقص، فيجوز أن يكون حال ما لم يستقرأ يخالف حال ما استقرأ.

السبر و التقسيم

و أمّا الطريق الثانى، و هو ما سمّاه قديماً أهل النظر «السبر و التقسيم»^١ و متأخروهم «الترديد» الذى لا يكون بين المتناقضين، مثل قولهم إنّ علة الحكم - و هو الحدوث - إمّا أن يكون المعنى المشترك - و هو التأليف - و إمّا أن يكون الإمكان و إمّا أن يكون الجوهرية و الجسمية؛ و يبتلون ما عدا التأليف بحجة تختص بكل واحد منها ليتعين لهم ثبوت الأول، فيقولون: «لا جائز أن تكون علة الحدوث الإمكان»^٢ و إلّا لزم حدوث صفات البارئ تعالى؛ و لا جائز أن تكون العلة هي الجوهرية أو الجسمية، و إلّا لزم أن يكون كل جوهر و جسم كذلك؛ فيتعين أن تكون العلة هو التأليف.

و هذا ضعيف أيضاً، فإنّا لانسلّم أنّ علة الحدوث منحصرة فيما ذكرتم، و عدم انحصار الموجود^٣ فيها مع كثرة اللوازم و الأعراض بيّن؛ و حينئذ يجوز أن تكون العلة أمراً خارجاً عما ذكرتم؛ و إنّما يلزم ما قلتم إن لو كان الحدوث معللاً بعلّة، فيجوز أن لا يكون معللاً بعلّة. سلّمنا كون الحدوث معللاً بعلّة^٤، فلم لا يجوز أن تكون العلة هو المجموع؟ و لئن سلّمنا أنّ المعنى المشترك - و هو التأليف - علة للحدوث في محل الوفاق، فلم قلتم إنّّه يلزم أن يكون علة في محل النزاع؟ فلم لا يجوز أن يكون خصوصية محل الوفاق شرطاً لعلية المشترك و خصوصية محل النزاع مانعاً من العلية؟ فإن فسّرتُم العلة التامة فلم قلتم إنّ كل مدار يكون علة؟ و بطلانه ظاهر.

١. ب: و الإمكان.

٢. ت: الوجوه.

٣. ت: القسم.

٤. ت: و لا.

٥. ب: معللاً بعلّة.

[قياس الضمير و أصنافه]

و منها «قياس الضمير» و هو القياس الذي حذف كبراه إمّا لجلالته، كقولك: «الإنسان حيوان فيكون جسماً» حذف عنه «و كل حيوان جسم» أو خوفٍ من ظهور كذبها عند التصريح، كقولك: «فلان يطوف بالليل فهو متلّصص»، حذف عنه «و كل من يطوف بالليل فهو متلّصص».

و من أصناف الضمير «الدليل»، و هو القياس الذي يكون الأوسط فيه أمانة للأكبر، فإذا صرّح به كان على صورة الشكل الأول، كقولك: «هذه المرأة ذات لبن فتكون قد ولدت»، حذف عنه الكبرى و هي «كل ذات لبن فقد ولدت».

و من أصناف الضمير «العلامة»، و هو قياس إضماري أيضاً؛ الحد الأوسط فيه إمّا أن يكون أعم من الطرفين، و يلزم حينئذ أن يكون عند التصريح بالمقدمتين محمولاً على الطرفين، فيكون على صورة الشكل الثاني. فإنّ الأعم لا يجوز أن يكون موضوع الطرفين و لا موضوع أحدهما، كقولك: «هذه المرأة مصفار فتكون حبلى»، فإنّ «المصفار» أعم من «هذه المرأة» و «الحبلى».

و أمّا إذا كان الأوسط أخص من الطرفين فيلزم حينئذ أن يكون عند التصريح بالمقدمتين موضوعاً للطرفين، فيكون على صورة الشكل الثالث، كقولك: «الملوك المؤيّدون أولو معارج، لأنّ كيخسرو كان ملكاً مؤيّداً و كان ذا معارج»، و الكبرى في المثالين محذوفة.

و من أصناف الضمير «الرأي»، و هو قياس مؤلف عن قضية محمودة كقولك: «الأصدقاء ينصحون و الأعداء يحسدون»، و قد حذف صفراهما؛ فإذا صرّح بها كان هكذا: «زيد صديق و كل الأصدقاء ينصحون».

و إمّا يوردون الكبرى مهملة، لأنّ غرضهم المغالطة، كما ذكرنا في «العلامة».

و من أصناف الضمير أيضاً، «الفراسة» و هو قياس يكون الحد الأوسط

فيه هيئة بدنية توجد في الإنسان و في سائر الحيوانات، فيُستدلُّ بتلك الهيئة على حضور خُلُقٍ لصاحبها، للزومها لذلك المزاج المخصوص، و الهيئة و الخلق معلول^١ المزاج، فيستدلُّ بوجود أحد المعلولين على وجود العلة و بوجود العلة على وجود المعلول الآخر، كقولك: «زيد عظيم الأعالي و فهو شجاع»، و هو يشبه «التمثيل» من وجه، لأنَّ عِظَمَ الأعالي إذا جعلته موجباً للشجاعة - قياساً على الأسد - فهو التمثيل؛ فحدوده أربعة كالتمثيل: الأصل الأسد، و الفرع الإنسان، و الخلق هو الحكم و هو الأكبر كالشجاعة، و الهيئة هو المعنى الجامع المشترك كعظم الأعالي.

و يجب أن يطرُد الخُلُق مع الهيئة في غيرهما من سائر الحيوانات. فإن وجدت الهيئة في حيوان آخر غيرهما مع عدم الخُلُق فهي غير لازمة؛ فاتركها و اطلب ما هو لازم، فإن وجدت مع الهيئة خلقين يطرُد أحدهما دون الآخر، كالبحر^٢ مع عظم الأعالي في الأسد، و عدم البحر^٣ مع وجود عظم الأعالي في النمر؛ فاجعل الاستدلال على الخُلُق المطرُد اللازم، و هو عظم الأعالي، دون البحر^٤.

[القسمه]

و أمَّا «القسمه» فإنَّ بعض الحكماء ظنَّ أنَّها حجة مستقلة وحدها، من غير أن يضمَّ إليها ما يوجب كونها قياساً اقترانياً أو استثنائياً بوضع أو رفع؛ و هو فاسد. فإنَّ القسمه وحدها ليس في إيرادها فائدة كثيرة و لا في استثنائها؛ فإنَّ ما يجعل حجة بوضع أو رفع يمكن أن يجعل حجة ناتجة على هيئة بعض الأشكال دون الانفصال، بأن يضمَّ إليه الجزء الأخير^٥ من الانفصال مجعولاً مقدمة أخرى؛ مثال ذلك فيما إذا كان الاستثناء أولياً، قولك: «هذا العدد إمَّا أن يكون

٢. ت: كالبحر.

٣. ت: البحر.

١. ت: معلول.

٤. ت: جزء آخر.

٥. ت: جزء آخر.

زوجاً وإما أن يكون فرداً، لكنه ليس بزواج فهو فرد»، فإنَّه يمكنك أن تقول: «هذا العدد غير زوج وكل غير زوج فهو فرد، فهذا العدد فرد».

و أمّا إذا كان الاستثناء يفتقر إلى البيان فيورد ذلك مبيّناً^١ لهذه الصغرى المذكورة، من غير افتقار إلى الانفصال والاستثناء.

و فائدة القسمة^٢ إخطار الأقسام بالبال من الأوسط وغيره؛ وكذلك يُنتفع بها في حصر الصفات أيضاً.

و اعلم أنّه من أول القياس إلى هاهنا تكلمنا في صورة القياس، و نحن الآن نتكلم في مادته.

ذكر أصناف القضايا التي هي مواد الأقيسة المتنوعة^٣ بحسب تنوعها

و جملتها اثنا عشر نوعاً: لأنّها إما أن تكون يقينية أو غير يقينية؛ و «البقين» هو اعتقاد أنّ الشيء كذا مع اعتقاد أنّه لا يمكن أن لا يكون كذا، مع مطابقته للأمر نفسه و امتناع تغييره في ذاته.

[اليقينيات]

و اليقينيات تنقسم إلى ستة أنواع^٤:

النوع الأول، الأوليات؛ و هي القضايا التي يكون مجرد تصور طرفيها - و إن كان بالكسب - كافياً في جزم العقل بنسبة أحدهما إلى الآخر، إما بالإيجاب أو بالسلب؛ فإن وقع التوقف في الحكم فلعدم تصور الطرفين:

١. ن (نسخه بدل): مثبتاً. ٢. ت: النتيجة.

٣. ت: المتنوعة.

٤. مطالب ابن بخش برگرفته است از عین القواعد کاتیبی، صص ۱۴۳ - ۱۴۴ با شرح و ذکر برخی مثالها از شهرزوری.

فمنها ما يكون الجزم بها عاماً للكل، و هو كل ما تصور طرفيها حاصل^١ للكل، كقولك: «الواحد نصف الإثنين» و «الشخص الواحد في زمان واحد لا يكون في مكانين».

و منها ما لا يكون عاماً للكل، كقولك: «الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية^٢»، فإنَّ الاشتباه و التوقّف فيها إنّما وقع للبعض بسبب عدم حصول طرفيها في العقل، و أمثال هذا كثير؛ و الناس يتفاوتون في حصول الجزم بها بحسب تفاوتهم في تصور الطرفين.

النوع الثاني، **المشاهدات**: و هي القضايا التي لا يحكم العقل بالجزم فيها بمجرد تصور طرفيها بل لما وقع الإحساس بثبوت المحمول لبعض جزئيات الموضوع، استعدّت النفس للحكم الكلي بنسبة المحمول إلى الموضوع من العقل المفارق بواسطة القوى الظاهرة أو الباطنة، كحكمنا بأنَّ الشمس نيّرة^٣ و النار حارّة و أنّ لنا جوعاً و عطشاً و خوفاً و غضباً و لذة و ألماً. و تسمى القضايا التي يحكم فيها العقل بواسطة القوى الباطنة بـ«الوجدانيات».

النوع الثالث، **المجزيّات**: و هي القضايا التي يحكم العقل فيها بواسطة مشاهدات متكررة موجبة لليقين بسبب اقتران قياس خفيّ إليها، كقولك: «إنَّ السقمونيا مُسهّلة للصقراء»، فبعد مشاهدة الإسهال مرّة بعد أخرى عقيب الشرب، مع انضمام القياس الخفيّ و هو أنّه «لو كان اتفاقاً لما كان دائماً و لا أكثرياً»، و يستنتى نقيض التالي لنقيض المقدم.

و ليست التجربة بعينها هي الاستقراء، فإنَّ «الاستقراء» هو جعل المشاهدات الجزئية مبدأ للحكم الكلي و هو غير مفيد لليقين؛ أمّا التجربة فهو أن ينضم إليها قياس خفيّ، فيحصل بسببه الجزم بالحكم.

النوع الرابع، **الحدسيّات**: و هي القضايا التي يحكم العقل بها بواسطة

٢. ب: الأشياء المتبادرة لشيء واحد متبادرة.

١. ن، ب: حاصلأ.

٣. ت: كسرة.

حدس قوي من النفس يزول معه الشك، ويحصل اليقين بسبب مشاهدة القرائن دون الآثار، كحكمنا بأن نور القمر مستفاد من نور الشمس، لاختلاف هياتا تشكّلات النور فيه، بسبب اختلاف الأوضاع والقرب والبعد منها؛ فإذا ضمّمنا إلى ذلك القياس الخفي، وهو أنه «لو كان اتفاقياً لما كان دائماً ولا أكثرياً»، حصل لنا الجزم بأن نور القمر مستفاد من الشمس.

والفرق بين «الحدس» و «التجربة» أنّ الحدس غير متوقف على فعل يفعله الإنسان حتى يحصل له المطلوب بواسطته؛ بل قد يحصل له المطلوب اليقيني دفعة واحدة من تكرّر الأثر؛ وأمّا التجربة فإنّها تتوقف على ذلك، لأنّ الإنسان ما لم يجزّب السقمونيا بشربه بنفسه أو بإعطائه لغيره مراراً متعددة، يمتنع منه الحكم بأنّ السقمونيا مُسهلة للصفرء؛ والحدس سرعة الانتقال من المبادئ إلى المطالب.

النوع الخامس، التواترات: وهي القضايا التي يحكم العقل بها بواسطة كثرة الشهادات من المخبرين، بعد العلم بعدم امتناع المخبر عنه و الأمن من التواطى والتوافق على الكذب و انتهاءها في الأخير^١ إلى من شاهد المخبر عنه^٢، كحكمنا بوجود مكة و بغداد و الهند و الوقايع العظام؛ فإنّ توافق المخبرين، و إن لم يلق بعضهم بعضاً، أحال^٣ تطابقهم على الكذب و يوجب حصول اليقين. و لما كان الجزم تارة يحصل من كثرة المخبرين و تارة من قلّتهم مع سائر القرائن، لم ينحصر عدد التواتر في جملة معينة يحصل اليقين عنده و يعدم بعده؛ فكم من عدد قليل أفاد اليقين دون الكثير.

و اليقين الحاصل لك من التجربة و الحدس و التواتر ليست حجة على غيرك؛ فربما لم يحصل له اليقين، لأنّه ما ظفر بأسبابها.

النوع السادس، قضايا قياساتها معها: وهي القضايا التي يحكم العقل فيها

١. ت: و أنّها في الآخر.

٢. ت: - عنه.

٣. ت: أحال، ب، ن: احتمال؛ ن: (نسخه بدل ظاهراً): يمنع احتمال.

بسبب وسط لا يعزب عن الذهن عند تصور الحدود، كقولك: «إنَّ الإثنين نصف الأربعة»، و الأوسط كون أحد القسمين مساوياً للآخر^١، و هو حاضر عند الذهن دائماً عند تصور الإثنين و الأربعة و النصف.

و القياس المؤلف من هذه الأنواع الستة - سواء كانت مقدمته من نوع واحد أو من نوعين مختلفين - يسمى «البرهان».

١ - [المقدمات الغير اليقينية]

و أما المقدمات الغير اليقينية فأنواعها أيضاً ستة:

النوع الأول، المشهورات: و هي القضايا التي يحكم العقل فيها بواسطة اعتراف عموم الناس بها، إما لمصلحة عامة و إما بسبب حمية أو رقة أو قوى و انفعالات من عادات و آداب و شرائع.

و منها «الآراء المحمودة»، و هي القضايا التي لو خُلِّيَ العقل و ذاته، دون النظر إلى حمية أو أنفة و انفعالات من عادات و شرائع و سياسات، لم يحكم بها؛ مثل حكمك أنَّ «الظلم قبيح» و «العدل حسن» و «القتل مذموم»، و كذلك «كشف العورة بين الناس قبيح» و لو قد رت ذاتك خلقت دفعة لم تبأشر أمراً و لم تستأنس بغير العقل، لم يحكم فيها بشيء أصلاً؛ بخلاف القضايا الأولية، فإنه يحكم فيها من غير توقّف.

و من المشهور ما هو صادق، كالأمثلة المتقدمة؛ و منه ما هو كاذب، كنتقيح الذبائح و نحوه؛ و الشرع صرف عن أمثالها.

و الصادق قد يكون أولياً و قد يكون نظرياً.

و لكل أمة و صناعة مشهورات بينهم؛ فيجوز أن يكون المشهور عند قوم غير مشهور عند آخرين.

و من المشهورات ما يؤثر عند أول وهلة من ورودها؛ ثم إذا التفت النفس

إليه بعد ذلك و فكرت فيه ببطل ذلك التأثير، كقولك: «انصُرْ أخاك ظالماً أو مظلوماً»، ففي الأول يؤثر عند السامع، فيتوهم أنَّ الأخ يجب أن ينصر و إن كان ظالماً؛ فإذا فُكِّر في ذلك عَلم أنَّ الظالم لا ينصر، سواء كان أخاً أو غيره؛ و قد قال قوم بأنَّ نصرة الظالم هو منعه عن ظلمه.

النوع الثاني، المسلّمات: و هي القضايا التي يسلمها الخصم من صاحبه عند المناظرة أو تكون مسلّمة بين أرباب ذلك العلم، فيبني كل واحد المناظرين كلامه عليها في قهر صاحبه و دفعه.

و لا يلزم أن تكون المسلّمات صادقة؛ فإنّها كما تكون حقة قد تكون باطلة أو عرفية اصطلاحية.

مثال ذلك تسليم الفقهاء أنَّ التمثيل و الاستقراء و الإجماع و الاستصحاب^٢ حجة عند المناظرة في الفروع الفقهية؛ و تسليم المهندسين كون النقطة لا جزء لها، و الخط طول بلا عرض، و السطح طول و عرض بلا عمق، و الخطين المستقيمين لا يحيطان بسطح، و غير ذلك من المسلّمات التي بين أرباب الهندسة؛ و لأهل كل علم و صناعة مسلّمات.

و القياس المؤلف من المشهورات و المسلّمات - بسيطاً و مختلطاً - يسمى بـ «القياس الجدلي».

النوع الثالث، المقبولات: و هي القضايا التي تؤخذ ممن يعتقد فيه الجمهور، إمّا لاتصالات^٣ فلكية لا يطلع عليها لا لصفة تقتضي ذلك، كبعض الملوك أولي السياسات الغير الكاملة، أو لصفة تقتضي اعتقادهم به، كالوحي و الإلهام و المعجزات و الكرامات و العلم و الدين و العمل و الشجاعة و غير ذلك من الصفات المحمودة الجميلة؛ و بالجملة لا يخلو هذا الشخص إمّا أن يكون نبياً أو ولياً أو إماماً؛ و ذلك كالقضايا التقليدية و الأحكام الشرعية المأخوذة عن

٢. ن: الاستصحابين.

١. فينبغي.

٣. ت: الاتصالات.

الأنبياء و السلف و علماء الوقت و مشايخ الزمان.

النوع الرابع، **المظنونات**: و هي القضايا التي يحكم العقل بها اتّباعاً للظن؛ و «الظن»^١ هو الحكم بأنّ الشيء كذا، مع الشعور بإمكان مقابله، كقولك: «فلان يطوف بالليل فهو سارق»، بناء على أنّ سبب حصول الظن أنّ كل من يطوف بالليل فهو سارق.

و القياس المؤلف من المقبولات و المظنونات - بسيطاً كان أو مختلطاً - يسمى بـ «القياس الخطابي».

النوع الخامس، **الوهميات**: و هي القضايا التي يوجبها^٢ الوهم الإنساني و هي قد تكون صادقة، كالحكم في الأمور المحسوسة، فيدخل في «الواجب قبولها»، و قد تكون كاذبة، كالحكم على أمور غير محسوسة - سواء تعلقت بالمحسوسات أو لم تتعلق - كحكّمك بأنّ «كل موجود في جهة مشار إليه» و «وراء العالم فضاء غير متناه»^٣ و غير ذلك؛ ولولا أنّ الأمور العقلية و الشرائع الإلهية تكذبها، و إلّا لغدّت من القضايا الأولية. و لا يزال الإنسان في دفع هذه القضايا مع الوهم في حرب^٤، إلى أن يحسن إسلام^٥ الوهم، كما جاء في الخبر: «إنّ الله أمانني عليه فأسلم»، و يعرف كذبها بأنّ الوهم يساعد العقل في المقدمات المنتجة لنقيض حكمه؛ فإذا صار العقل و الوهم من المقدمات إلى النتيجة رجع الوهم مفارقاً للعقل عن قبول ما حكم به، فأنكر النتيجة و الوهم ينكر نفسه أيضاً.

و القياس المؤلف من الوهميات يسمى^٦ «سفسطة» و «مغلطة».

النوع السادس، **الخيالات**: و هي القضايا التي إذا أوردت على النفس أثّرت تأثيراً غريباً^٧ عجيباً لا بالتصديق و التكذيب، بل بالقبض و البسط، سواء كانت

٢. من القواعد: يقضي بها.

٣. ت: ضرب.

٤. ب: يسمى.

١. ت: و الظن.

٢. ب: غير متناهى.

٣. ن: إسلامه.

٤. ت: ب: غريباً.

صادقة أو كاذبة، كقولك في الرغبة في شرب الخمر: «إنها ياقوتة سيالة»،
 فترغب النفس فيها لذلك؛ و كقولك في النفرة عن العسل: «إنها مُرَّةٌ مُقَيِّنة»،
 فتتفرّج النفس لذلك؛ وكثير من الناس يقدمون على الأمور الهائلة العظيمة بسبب
 سماع هذه القضايا، وكذلك ينفرون عن كثير من الرذائل الشهوانية والغضبية
 بسببها؛ والأنبياء و متألّهو الحكماء يستعملونها في أغراضهم و خطاباتهم و
 مواظهم، و هي مفيدة جدّاً في المطالب الدينية و الدنياوية.

و القياس المؤلف منها يسمى بـ«القياس الشعري».
 و بعضهم زعم أن هذه القضايا لا يمتاز بعضها عن البعض بفصول ذاتية،
 حتى تكون أنواعاً بل بفصول عرضية؛ فجعلها أصنافاً.
 و هذه القضايا قد تتداخل: فإنّ المشهورات و المسلمات تدخل تحت
 المظنونات، و اليقينيات تدخل تحت المشهورات، و بالعكس، على ما لا يخفي
 عليك أحوال ذلك.

و الحكم النفساني إن اعتقد مع عدم الالتفات إلى نقيضه، فإن وجب قبولها
 فهي «اليقينيات»؛ و إن لم يجب قبولها بل توهم: فإن كان لقوة باطنة و همية فهي
 «الوهميات»؛ و إن كان لأمر خارج فهي «المشهورات»؛ و إن كان مبدأ الحكم
 تسليماً من الخصم فهي «المسلمات»؛ أو تقليداً من الغير فهي «المقبولات».
 و هذا الحصر فيه مساهلة؛ لأنّه ليس بترديد تام بين النفي و الإثبات؛ على
 أنّ

حصرها ليس بهمم في العلوم؛ و كيف تنحصر مع دخول بعضها في
 بعض.

الكلام على الأقيسة الخمسة وهي البرهان والجدل و الخطابة والشعر و المغالطة

ألفه علي الشافعي رحمه الله
في البرهان وأحواله^١

قد علمت أنّ «البرهان» مؤلف من المقدمات اليقينية، سواء كان اليقين من ذاتها أو بسبب مقدمات أخرى^٢، وهذا أولى من قولهم: إنّه مؤلف من مقدمات واجبة القبول^٣؛ إذ يفهم من كونها واجبة القبول^٤، المقدمات اليقينية في ذاتها، لا ما يثبت بمقدمات أخرى؛ ويكون الغرض من تأليف المقدمات اليقينية إنتاج أمر يقيني.

و البرهان ينقسم إلى «لَمَيّ» و «إِنّي»؛ وذلك لأنّ العلم بالحد الأوسط يقتضي حصول العلم بثبوت الأكبر للأصغر؛ و البرهان لا يكون برهاناً، و لا يسمى بهذا الاسم إلا إذا كان كذلك.

١. ببشر مطالب و عبارات اين بخش برگرفته است از عين القواعد، ص ١٢٢ با اضافات و شرح شهرزوری.

٢. اين مفهوم در كلام ارموى در مطالع الأنوار، ص ٢٢٣ آمده است: «مهما كانت المقدمات يقينية ابتداءً أو بواسطة».

٣. در الإشارات چنین است: «القياسات البرهانية مؤلفة من المقدمات الواجب قبولها».

٤. ت: -إذ يفهم من كونها واجبة القبول.

و هذا ينقسم إلى قسمين لأنَّ الحد الأوسط إن كان علة للأكبر، فإن كان مع ذلك علة لحصول الأكبر في الأصغر في الذهن و الخارج معاً، أي يكون الأوسط مُعطياً لعة انتساب الأكبر إلى الأصغر في نفس الأمر و في تصديق العقل، كقولك: «هذا الشخص^١ متعفن الأخلاط و كل متعفن الأخلاط محموم، فهذا الشخص محموم^٢»، فالأوسط و هو «تعفن الأخلاط» علة لحصول الحتمى في ذلك الشخص في نفس الأمر، و علة لحصول الحتمى له أيضاً؛ فإنه لولا تعفن الأخلاط لما حكم بثبوت الحتمى له، و يسمى هذا «برهان اللّم».

و لا يشترط في برهان اللّم أن يكون الأوسط علة لوجود الأكبر في نفسه مطلقاً، بل قد يكون علة لوجود الأكبر مطلقاً، كما في المثال المذكور، و قد يكون الأوسط علة لثبوت الأكبر في الأصغر مع كون الأوسط معلولاً لوجود الأكبر، كقولك: «كل إنسان حيوان و كل حيوان جسم»، ينتج: «كل إنسان جسم»؛ فـ«الحيوان» - الذي هو الأوسط - ليس علة لوجود الجسم - الذي هو الأكبر - في الخارج؛ بل هو معلول لوجوده في الخارج؛ بلى ثبوت الحيوانية للإنسان علة لثبوت الجسم للإنسان.

و أما إذا كان الأوسط علة للتصديق، أي الأوسط علة لنسبة الأكبر إلى الأصغر في الذهن فقط دون الخارج، فيكون مُعطياً لعلية حكم العقل بتلك النسبة؛ و لا يعطي الثبوت بتلك النسبة في نفس الأمر، فيسمى «برهان إن»، كقولك: «هذا الشخص محموم و كل محموم^٣ فأخلاطه متعفنة»، فينتج أن «هذا الشخص أخلاطه متعفنة»؛ فالأوسط الذي هو الحتمى ليس علة لحصول تعفن الأخلاط للشخص، بل تعفن الأخلاط، الذي هو الأكبر، علة لحصول الحتمى في الشخص؛ و إنما الأوسط - و هو الحتمى - علة لحكم العقل بحصول تعفن الأخلاط لذلك الشخص.

١. ت: الشيء.

٢. ت: - فهذا الشخص محموم.

٣. ت: و كل محموم.

و أحقّ البراهين باسم البرهان و أقواها هو الأوّل دون الثاني لوجهين:
الأوّل، في البرهان اللَّمِّي يكون الأوسط علة لثبوت الأكبر في الأصغر في
الذهن و الخارج؛ و في البرهان الإنِّي يكون الأوسط علة لنسبة الأكبر إلى
الأصغر في ذهن فقط.

الثاني، هو أنّ دلالة العلة على المعلول أقوى و أتمّ من دلالة المعلول على
العلة. و تقع العلل الأربع في أوسط البراهين^٢ على الإنفراد، كقولك في بيان
الخسوف إنّه «مقاطرة الأرض للثَّيرين»؛ و كقولك في علة وجود الإصبع
الزائدة: إنّه وجدت المادة المستعدة لقبول صورة الإصبع فاضلة على المقدار
الواجب؛ و قولك في مساواة مثلثين: إنّه تساوت أضلاع متناظرة و زوايا
يتحللها منها^٣ بالتطبيق؛ و قولك في علة تعريض الطواحين: إنّ ذلك للحاجة إلى
جودة^٤ المضغ.

و قد يستعمل مجموع الأربع في بيان شيء واحد.
و يجب أن تكون العلة واضحة جلية و التامة منها هي القريبة.

[أجزاء العلوم البرهانية]^٥

و أمّا أجزاء العلوم البرهانية فتلاثة: موضوعات و مبادئ و مسائل:
أمّا «الموضوع» فهو الذي يبحث في ذلك العلم عن أعراضه الذاتية،
كالوجود للعلم الإلهي، و الجسم من حيث وقوعه في الحركة و التغير للعلم
الطبيعي، و كالمقدار للهندسة، و العدد للحساب؛ و نعني به «الأعراض الذاتية» ما
يلحق الماهية إمّا لذاتها، كالتعجب للإنسان، أو لأمر يساوي ذاتها، كالضحك
اللاحق بالإنسان بواسطة ما يساويها، و هو التعجب، أو لأمر أعمّ هو جزء داخل

١. ن: كون. ٢. ت: في الأوسط للبراهين.

٣. ت: بينها. ٤. ب، ت: وجود.

٥. يشتر مطالع و عبارات ابن بخش بركرغته است از عين القواعد، ص ١٢٨ با اضافة و شرح شهرزوري.

فيها، كالحقوق الحركة للحيوان بواسطة كونه جسماً و هو داخل فيها^١؛
فالأعراض الذاتية هي هذه الثلاثة.

و أما الذي يلحقها بواسطة أمر أعم ليس بجزء، كالحقوق الحركة للأبيض
بواسطة الجسم، و لحق الكتابة للحيوان بواسطة الإنسان الأخص؛ فليس من
الأعراض الذاتية، كما ذكرناه سالفاً.

ذكر فخر الدين^٢ أنَّ الأعراض الذاتية ما يلحق الموضوع، لا لأمر أعم، و لا
أخص. و الشيخ فسّر الأعراض الذاتية بأنها الذي يؤخذ الموضوع أو جنسه أو
موضوع^٣ معروضه في حد ذاته.

أما أخذ الموضوع، فكالقطوسة للأنف، المأخوذة في حد الأنف، فإنه يقال:
هو التعقير الكائن في الأنف.

و أما أخذ جنس الموضوع، فكالمتساواة و المناسبة العارضتين^٤ للمقدار
و العدد المأخوذ في حدّهما جنس المقدار و العدد و هو الكم، فإنه يقال المتساواة
اتفاق^٥ في الكمية، و المناسبة مشابهة فيها؛ فإنّ النسبة كمية أحد المقدارين
المتجانسين من الآخر^٦ أو العددين منه.

و أما أخذ معروضه، فكالأمور العارضة للأبيض من حيث إنه أبيض من
الجمادية و النماء و الحيوانية؛ فإنّ الجسم يؤخذ^٧ في^٨ حد كل منها و الجسم
موضوع للأبيض.

و سُمّيت هذه اللواحق بـ «الأعراض الذاتية»، لاختصاصها بموضوع العلم
أو بموضوع جنسه أو بما يقع فيه من نوع أو عرض آخر من غير أن يكون
غريباً.

١. ت: - كالحقوق الحركة للحيوان بواسطة كونه جسماً و هو داخل فيها.

٢. در سنن الملخص، ص ٩: «موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه التي تلحقه لما هو هو».

٣. ت: - (أو جنسه أو موضوع.

٤. ب، ت: اتفاقية.

٥. ب، ت: و.

٦. ت: + كل.

٧. ب: يوجد.

٨. ب: يوجد.

و موضوع كل علم لا يطلب في^١ ذلك العلم، إذ المطلوب في كل علم الأعراض الذاتية لموضوع ذلك العلم؛ فموضوع^٢ العلم إما يَبَيَّنُ بنفسه أو في علم آخر فوقه، إلى أن ينتهي إلى الموضوع الأعم وهو «الموجود» المستغني عن البيان.

و أمّا «المبادئ»^٣ فهي «الحدود» و «المقدمات»؛ و تقريره أنّ المقدمات فهي التي يمكن إقامة البرهان عليها منها؛ ثم تلك المقدمات لا تكون بيّنة بذاتها و مسلمة^٤ إلا بعد تصور موضوعاتها و محمولاتها، ولا يتصور ذلك إلا بالحدود؛ فعلم^٥ أنّ المبادئ هي الحدود و المقدمات.

أمّا «الحدود»، فهي التصورات المعرّفة لماهية موضوع العلم و لماهية^٦ موضوع المقدمات و ماهية محمولها و أعراضها الذاتية.

و الحدود تغيد تصور ما ليس تصوره بيّناً^٧، كقولك: «النقطة شيء لا جزء لها ذو وضع» و «الخط طول بلا عرض» و «السطح طول و عرض» و «الجسم ما يمكن فيه فرض الأبعاد الثلاثة المتقاطعة على زوايا قائمة».

و أمّا «المقدمات»، فهي^٨ ما يثبت المطلوب بها؛ وهي إما بيّنة بذاتها، وهي اليقينيات، و إما غير بيّنة، وهي المقدمات الموضوعية؛ فإن أخذها المتعلم في أول الأمر على سبيل وضع و تسليم إلى أن يبرهن عليها في علم آخر، إما فوقه أو فيه بعد حين، فإن كان ذلك التسليم مع طيب نفس من غير إنكار و عناد تسمى «أصولاً موضوعية»، كقول أقليدس: «لنا أن نعمل دائرة على^٩ كل نقطة و بأيّ بُعد أردنا و لنا أن نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم»؛ و إن كان ذلك التسليم

١. ت: من.

٢. ت: موضوع.

٣. بيشتر مطالب و عبارات اين بخش برگرفته است از عين القواعد، ص ١٤٩ با اضافات و شرح

شهرزورى.

٤. ت: فاعلم.

٥. ت: الماهية.

٦. ت: أو.

٧. ت: عينياً.

٨. ن: و هي.

٩. ب: أن.

مع الإنكار و العناد تسمى «مصادرات»، كقول: «كل خط وقع على خطين و صير الزاويتين الداخلتين في جهة أقل من قائمتين فإنّ ذلك الخطين إذا أُخرجا في تلك الجهة يلتقيان»، و يُصدّر العلم بالمبادئ.

و اعلم أنّ المبادئ قد تكون عامة يشترك فيها جميع العلوم مثل الأوليات، كقولك: «كل شيء لا يخلو عن النفي و الإثبات و لا يصدق عليهما الإيجاب و السلب» و «الشيء لا يثبت بذاته» و غير ذلك من القضايا البينة.

و قد تكون عامة لعلمين أو أكثر، كقولك: «الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية» و «نصف كل شيء أقل من كله و ضعفه أكثر منه» و غير ذلك مما يشترك فيها الحساب و الهندسة و ما يتعلق بهما.

و قد تكون المبادئ خاصة بعلم، و هي مقدمات تكون موضوعاتها نفس موضوع ذلك العلم أو نوع موضوع^٢ ذلك العلم أو عرضاً ذاتياً له، و محمولاتها أعراض ذاتية مساوية أو عامة بسبب جنس، كقولك: «كل مقدار إما أن يكون مساوياً لمقدار آخر أو مخالفاً له»، فهذه المقدمة مبدأ خاص يختص بالهندسة. و أمّا المبادئ العامة فإما أن لاتستعمل في العلوم بالفعل، بمعنى أنّه لا يصرّح باللفظ الدالّ عليها، بل تستعمل بالقوة لجلائها و ظهورها، و إما أن تستعمل مخصّصة بالفعل بموضوع الصناعة فيقال: «خطا آ ب مساويان لخط ج و كل خطين مساويين لخط ج هما متساويان» ينتج أنّ «خطي آ ب متساويان» فقد أوردت الكبرى هاهنا مخصصة بالصناعة؛ و الاعتماد في الكبرى المخصصة على أنّ الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية التي هي بالقوة و عُرض عنها المخصصة؛ و قد تترك المخصصة بالقوة أيضاً بسبب الاعتماد على المبدأ العام فيقتصر على قولهم: «خطا آ ب متساويان» لأنّهما مساويان لخط واحد و هو ج.

٢. ن: التي؛ ت، (نسخه بدل ن): الشيء.

١. ب: خروج.

٢. ت: - موضوع.

و أمّا «المسائل»^١ فهي القضايا المختصة بعلم، وهي التي شكّ في انتساب^٢ محمولاتها إلى موضوعاتها و يطلب برهانها في ذلك العلم.
و موضوعات المسائل قد تكون نفس موضوع ذلك العلم، كقولك: «كل مقدار فهو مشارك لمقدار آخر أو مباين له»، بمعنى إمّا^٣ أن يعدّهما عدد زوج أو لا يعدّهما إلّا الواحد^٤، و «كل جسم هل هو متحرك لذاته؟».
و قد يكون موضوع المسائل نفس موضوع ذلك العلم مع عرض ذاتي له، كقولك: «هل^٥ الجسم المتحرك يجتمع فيه اقتضاء قسّر و طبع معا؟».
و قد يكون موضوع المسائل نوع موضوع العلم كقولك: «هل^٦ الحيوان فيه قوة غير المزاج؟».

و قد يكون موضوعها نوع موضوع العلم مع عرض ذاتي له، كقولك: «هل^٧ الحيوان المتحرك يخلو عن إرادة؟» و قد يكون موضوع المسألة عرضاً ذاتياً لموضوع العلم، كقولك: «هل^٨ الحركة يقع فيها التضاد؟».
و قد يكون موضوع المسألة عرضاً ذاتياً لنوع موضوع العلم، كقولك: «هل^٩ الشوق يكفي في اقتضاء الحركة؟»، فالشوق عرض ذاتي للحيوان و هو نوع للجسم.

و قد يكون موضوع المسألة عرضاً ذاتياً لعرض ذاتي لموضوع العلم كقولك: «هل^{١٠} الزمان له^{١١} انصرام؟»، فالزمان عرض للحركة و الحركة للجسم.
و اعلم أنّ محمولات المسائل لا بدّ و أن تكون أعراضاً ذاتية، إمّا لموضوع المسألة أو لموضوع العلم؛ إذ لو لم تكن كذا، مع أنّ العلم^{١٢} إنّما يكون جزئياً حين

١. مطالب و عبارات این بخش برگرفته است از عن القواعد، صص ١٢٩ - ١٥٠ با اضافات و شرح شهرزوری.
٢. ن، ب: انتساب؛ ت، (نسخه بدل ن): إقبات.
٣. ت: إمّا.
٤. ب، ت: أو يعدّهما إلّا لواحد.
٥. ت: كل.
٦. ت: كل.
٧. ت: كل.
٨. ت: كل.
٩. ت: هل.
١٠. ت: كل.
١١. ب، ت: أمّا.
١٢. ت: - أنّ العلم.

يفرض له موضوع معين يبحث فيه عن أعراضه الذاتية أو من جهة جنسه أو عما يساويه، وإلا لزم خروج البحث و النظر عن أن يكون في موضوع معين، فيكون النظر شاملاً للوجود المطلق، فتتمتزج العلوم و يدخل بعضها في بعض؛ و حينئذ لا تنتميز العلوم بعضها عن بعض و لا تتغاير، بل يكون جميع العلوم علماً واحداً.

ثم محمول المسألة لا يجوز أن يكون ذاتياً لموضوعها بمعنى المقوم؛ فإنّ الذاتي بهذا الاعتبار يؤخذ في حد الموضوع، فيلزم أن يكون معلوماً قبل الموضوع، فيمتنع تصور الموضوع بدون تصوره و دون تصور كونه مقوماً؛ بلى موضوع المسألة إذا لم تكن ماهيته معلومة، بل كان معلوماً من جهة عوارضه أو من جهة اسمه، فإنّه يجوز أن يكون محمول تلك المسألة ذاتياً بالمعنى المقوم؛ كما إذا طلبنا جوهرية النفس - و الجوهرية ذاتية لها بمعنى أنّها جزء مقوم لها - و كانت النفس غير معلومة لنا بحقيقتها، بل العلم حاصل لنا بالاسم أو بعارض من عوارضها - من كونها مدبّرة للبدن و متصرّفة فيه و متعلقة به - فهانها يجوز أن نطلب جوهريتها بالبرهان.

و يجب أن تعلم أنّ محمول إحدى مقدمتي البرهان لا يجوز أن يكون عرضاً غريباً؛ إذ العرض الغريب إن كان هو الأوسط و كان الأكبر إمّا مساوياً له أو أعظم، و كل ما هو مساوٍ للعرض الغريب أو كان أعظم منه فهو عرض غريب أيضاً، و إن كان العرض الغريب هو الأكبر و كان الأوسط مساوياً للأصغر أو أعظم منه، و العرض الغريب المساوئ للأصغر و كذلك الأعم منه عرض غريب أيضاً له، فيلزم أن يكون الأكبر عرضاً [غريباً] للأصغر، و قد بيّنا عدم جواز ذلك؛ فعلم أن ما يصلح أن يكون محمولا في المسائل يصلح أن يكون محمولا في المقدمات؛ بلى يجوز أن تكون إحدى المقدمتين التي في البرهان ذاتياً بالمعنى المقوم؛ و لا يجوز أن يكون محمول كليهما كذلك؛ وإلا لزم أن يكون

الأكبر مقوماً للأصغر، لأنَّ مقوم المقوم مقوم^١، و بين امتناع ذلك.
و يجب أن تكون مقدمات البرهان ضرورية إذا كان المطلوب ضرورياً، و
أن تكون المقدمات ممكنة إذا كان المطلوب ممكناً؛ و كذلك الحكم في الدوام و
غيرها من الجهات، كما عرفت أحوال ذلك في المختلطات.
و أمّا من قال من القدماء إنَّ المبرهن لا يستعمل إلّا الضروري، فمرادهم
أنَّ^٢ المقدمات يجب أن تكون إمّا ضرورية الصدق - سواء كانت ضرورية أو
ممكنة أو دائمة - أو أنَّها تكون ضرورية إذا كان المطلوب ضرورياً.

إمعنى للضروري في كتاب البرهان و كتاب القياس

و الضروري المورّد في كتاب البرهان أعمّ من الضروري المورّد في
كتاب القياس، فإنَّ الضروري في البرهان هو الذي يكون المحمول ضروري
الثبوت^٣ للموضوع مادام وصف الموضوع ثابتاً للموضوع و هو المشروط
العامّ، فقد يكون ذلك الوصف دائماً بدوام الذات و قد لا يكون؛ و أمّا الضروري
في القياس فهو الذي حكم فيه بضرورة ثبوت المحمول للموضوع مادام ذات
الموضوع موجوداً و هي الضرورية الذاتية؛ فصار المقول على الكل في كتاب
البرهان أخض من المقول على الكل في القياس. فإنَّ المقول على الكل في القياس
هو أن يكون المحمول ثابتاً للموضوع أو مسلوباً عنه بالنسبة إلى كل فرد من
الأفراد، ولا يعتبر^٤ في ذلك شرط الضرورة؛ و المقول على الكل في البرهان لا بدّ
و أن يكون ضرورة النسبة بحسب وصف الموضوع موجودة، على ما بيّنا.

إمعنى الأولي

و محمولات المقدمات كما يشترطون أن تكون ذاتية - على ما فصلناه -
يشترطون أن تكون أولية، و يفسّرون «الأولي» بمعنيين:

١. ت: لأنَّ مقدم المقدم.
٢. من.
٣. ب: بالثبوت.
٤. ت: لا يصير.

الأول، أن يكون نفس الحكم بالتصديق لا يتوقف إلا على تصور الطرفين و في القضايا الأولية المذكورة.

الثاني، أنه^١ المعمول الذي يلحق الشيء لا بواسطة أمر أعم و لا أخص؛ فمساواة^٢ الزوايا الثلاثة لقائمتين للمثلث أولي بالمعنى الثاني دون الأول، و الجسمية أولية للإنسان بالمعنى الأول دون الثاني؛ فإن الجسمية لحقت بالإنسان بتوسط الحيوان و الحيوانية أولية للإنسان، فإنها ما لحقت بواسطة أمر أعم، بل الحيوانية عامة لا واسطة لكونها في الإنسان.

و من الأولي ما هو مساو، كالفصل المقوم و الخاصة المساوية للنوع، و منه ما هو أعم، كما ذكرناه.

و أما اللاحق بتوسط أمر أعم يكون ذاتياً بالمعنى الثاني و لا يكون أولياً. و من الذاتيات بالمعنى المقوم ما ليس من الأعراض الذاتية، لأن الذاتيات المقومة ما هي أولية كالحيوانية أو الناطقية للإنسان؛ فعلم أن من الذاتيات بالمعنى الثاني ما ليس بأولي و من الأولي ما ليس بذاتي بالمعنى الثاني؛ فلا يكون أحدهما أعم من الآخر مطلقاً، بل بينهما عموم من وجه.

في تباين العلوم و تناسبها^٣

فالعلوم المتباينة ما موضوعاتها مختلفة في الذات و الجنس كالطبيعي و الحساب؛ فإن موضوع الطبيعي الجسم من حيث إنه في الحركة و السكون، و موضوع الحساب العدد؛ و الموضوعان يختلفان^٤ في الذات، و هو ظاهر، و في الجنس، إذ جنس الجسم الجوهر و جنس العدد الكم.

و أما العلوم المتناسبة على أقسام:

القسم الأول، العلوم التي تتفق موضوعاتها في الجنس و تختلف في

١. ت: أنه. ٢. ب: لمساواة.

٣. ب، ت: في ساير العلوم. ٤. ب: مختلفان.

الحقيقة، مثل علم الحساب و الهندسة؛ فإنّ موضوع الحساب العدد و موضوع الهندسة المقدار، و هما يتفقان في الجنس و هو الكم و يختلفان في الحقيقة؛ إذ لا بدّ من اختلاف النوعين الداخلين تحت جنس اختلافاً بالحقيقة.

القسم الثاني، العلوم التي تكون موضوعاتها متّفقة في الحقيقة و يكون اختلافها من جهة النظر، كجسم العالم الموضوع لكل واحد من العلم الطبيعي و علم الهيئة؛ لكن يختلف نظراً كل واحد من صاحب العلمين، فإنّ صاحب العلم الطبيعي ينظر فيه من جهة أنّه يتغير أو لا يتغير، و صاحب علم الهيئة ينظر فيه من جهة أنّ له مقداراً و شكلاً و وضعاً.

القسم الثالث، العلوم المختلفة موضوعاتها بالعموم و الخصوص و هو على أربعة أقسام:

الأول، هو أن يكون موضوع أحد العلمين جنساً لموضوع العلم الآخر، كموضوع الهندسة و المجسّمات؛ فإنّ موضوع الهندسة المقدار، و موضوع المجسّمات الجسم^١ التعليمي و هو نوع من المقدار.

الثاني، أن يكون موضوع العلم الخاصّ نوعاً من موضوع العلم العامّ مأخوذاً مع عرض ذاتي، فيجعل ذلك موضوعاً واحداً، مثل موضوع الطب و الطبيعي؛ فإنّ الطبيب ينظر في بدن الإنسان من جهة ما يصح و يسقم، و ينظر فيه صاحب العلم الطبيعي من جهة أنّه جسم.

الثالث، أن يكون موضوع العلم الخاصّ هو بعينه موضوع العلم العام^٢، لكن يؤخذ^٣ في العلم الخاصّ مع عرض غريب؛ فيقع العموم و الخصوص بقيد عرضي في أحد الموضوعين، كعلم الأكر المتحركة الداخلة تحت علم الأكر، و موضوعهما شيء واحد و هو الأكر؛ لكن في العلم الخاصّ ينظر فيه من جهة أنّه

١. ت: للجسم.

٢. ن، ت: العام.

٣. ب: يوجد.

متحركة، و الحركة^١ عرض غريب للأكبر، لأنها لاتؤخذ^٢ في حد موضوعها و لا حد جنسها.

الرابع، أن يكون موضوع الخاص إنما يتخصص بأمر عرضي غريب غير متقدر بل هو مجرد نسبة، كعلم المناظر؛ فإن موضوعه الخطوط المضافة^٣ إلى البصر و صاحب علم المناظر ينظر في الخطوط من هذه الحيثية، و صاحب علم الهندسة ينظر فيها من جهة أنها امتداد. فهذه الأقسام الأربعة المختلفة بالعموم و الخصوص يقال للأخص إنه موضوع تحت الأعم.

و يبقى قسم خامس^٤ و هو أن يُخصَّص الموضوع بعارض، و البحث في ذلك العلم إنما يقع عن ذلك العارض؛ فلا يقال لهذا العلم إنه موضوع تحت العلم المجرد موضوعه عن ذلك العارض، بل يقال إنه^٥ موضوع تحت العلم الذي من شأنه أن ينظر في أحوال ذلك العارض على تجرده، كموضوع علم الموسيقى الذي هو الذخعة و الصوت، و هما جزءان من العلم الطبيعي و يصيران موضوع^٦ العلم الموسيقى باعتبار عارض و هو العدد؛ فيؤخذ المجموع موضوعاً، ثم يطلب لهذا المجموع أعراض ذاتية كالاتفاق و الاختلاف؛ و النظر في هذا العلم لا يكون إلا من جهة هذا العارض؛ فلا جرم يقال للموسيقي إنه موضوع تحت الحساب.

و لا يتصور أن يكون موضوع واحد هو موضوع لعلمين من جميع الوجوه من غير اختلاف اعتبار؛ و إلا لزم أن يكون العلمان واحداً. و تختلف المبادئ بالضرورة عند اختلاف الموضوعات لاختصاصها بموضوع^٧ العلم و ما معه.

- | | |
|---------------------------|------------------|
| ١. ت: - و الحركة. | ٢. ب: لاتوجد. |
| ٣. ب: المضافي؛ ت: المضاف. | ٤. ن: الخامس. |
| ٥. ب: لأنه. | ٦. ن، ب: موضوعي. |
| ٧. ت: لموضوع. | |

و أمّا ما قيل: إنّ علوماً تشترك^١ في مبادئ ففيه تجوّز؛ فإنّ الاشتراك يكون بمقدمات عامة، فلا تستعمل في العلوم بالفعل، وإن استعملت فتخصّص في كل علم بموضوعه، كما مضى ذكره؛ فيكون المبدأ المستعمل في أحدهما غير المبدأ المستعمل في الآخر.

و أمّا المقدمات المختصة بعدّة علوم تشترك^٢ فيها فذلك^٣ إنّما يكون في العلوم المتناسبة، كالهندسة و الحساب و الكرات المتحركة و الأكر و أمثالها؛ و لا يكون ذلك في العلوم المتكافئة البعيدة.

إنقل البرهان من علم إلى علم

و أمّا نقل البرهان فقد يكون لأجل الاشتراك في المبادئ، بأن يوجد هناك شيء يؤخذ مقدّمة في علم، و برهانه في علم آخر، فينقل ذلك البرهان إلى هذا العلم أو يحال عليه؛ و قد يكون لأجل أنّه يوجد شيء في علم و يكون مطلوباً، ثم [يقام] البرهان عليه بقياس يكون الحد الأوسط من علم آخر؛ فتكون حدود القياس صالحة لأن تقع في العلمين جميعاً، كما نبهن على زوايا المخروط^٤ الخارج من البصر في علم المناظر ببرهان هندسي، بحيث لو جعلنا تلك الزوايا هندسية كان البرهان عليها هو ذلك بعينه؛ هذا معنى نقل البرهان و اشتراك المبادئ.

و أمّا نفس البرهان باعتبار التخصيص بموضوع فيجب^٥ أن يختلف. و أمّا المسائل فإنّه قد يشترك علمان في مسألة واحدة، كالعلم الطبيعي و الهيئة المشتركان في برهان كرويّة الأجسام؛ لكن صاحب العلم الطبيعي يعطى اللمية و صاحب الهيئة يعطى الإنّيّة؛ فالمسألة واحدة و المأخذ مختلف. و قد

٢. ب. ت. مشترك.

٣. ت. مخروط.

١. ب. ت. مشتركة.

٢. ت. و ذلك.

٥. ت. يجب.

يتفق أن^١ تكون العلة واحدة في العلمين و كل واحد يعطى للمية؛ لكن لمية أحدهما تامة و لمية الآخر ناقصة، مثل دوام الحركة الأولى؛ فإن صاحب العلم الطبيعي يأخذ الحد الأوسط لقياسية الصورة العرية عن الضد^٢، و المادة لا يمكن عليها الاختلاف، و اللمية التي يعطيها الفيلسوف تامة، إذ الأوسط في قياسه دوام المفارق، فهو علة دوام الحركة و علة المادة و الصورة أيضاً، و عنده فيقطع السؤال فهو أتم.

و قد يختلف البرهان في علم واحد في مسألة واحدة بأن يعطى مرة علة بعيدة و أخرى قريبة، كما تقول: هذا المريض انسدت مسامته و كل من انسدت مسامته فيه حتى عفينة. فإن جعلت الأوسط نفس العفونة - و هي علة قريبة - يكون^٣ الإنسداد علة العفونة و العفونة علة الحمى؛ فلمية العلة القريبة أتم.

إترتب العلوم في العموم و الخصوص بحسب ترتب^٢ موضوعاتها

و يجب ترتب العلوم في العموم و الخصوص بحسب ترتب^٥ موضوعاتها حتى ينتهي الارتقاء إلى العلم الذي موضوعه أعم الموضوعات، و هو الفلسفة الأولى الذي موضوعه الوجود المطلق من حيث هو وجود، و هو أعم الأشياء.

[لا برهان على الجزئيات الفاسدات]

و لا برهان على الجزئيات الفاسدات، فإنها متغيرة، فلا يدوم بها عقد يقيني، و البرهان فيما يدوم عقده يقينياً. فإن الصغرى إذا تغيرت لا يجوز اتصافها بالأوسط و لا اندراجها تحت الكبرى؛ و أما الكبرى فلو جوب أن يكون

١. ب، ت: لأن.

٢. ن: لكون.

٣. ب، ت (در هر دو موضع): ترتيب.

٢. ت: الصورة الغريبة.

٣. ب، ت (در هر دو موضع): ترتيب.

٤. ب، ت: فيها.

كل ما أفاده البرهان يقينياً، ليدوم العقد^١ الدائم به؛ ولأنّ الجزئيات بين حاضر محسوس و غائب يجوز أن يعرض له الفناء^٢، ولا برهان على كيلي التقديرين، بلى إذا أخذت كلية، بأن تحذف الخصوصيات عنها، فتخرج بذلك عن أن تكون جزئية، فيقوم عليها البرهان.

[كيفية البرهان على الممكنات]

و أما الممكنات - سواء كانت أكثرية أو أقلية أو متساوية - فإنّ على إمكانها برهاناً؛ وأما على وقوعها فلا برهان؛ بلى الممكن الأكثرية على وقوعه حجة توجب غلبة الظن بالوقوع، مثل نبات اللحية بعد البلوغ؛ والأوسط في القياس استحصاف البشرية ومثانة البخار، وليس كذلك الأقلية والمتساوية. و قولنا: لا يقوم على وقوع الممكن برهان أي لا تدوم علته^٣. و النفس والعقل والأفلاك^٤ ممكنة بالإمكان الخاص و يقوم على وقوعها برهان لا من نفس طبيعة الإمكان.

في أنّ الحد لا يكتسب بالبرهان

ذكر بعضهم أنّ العلة في عدم اكتساب الحد بالبرهان، أنّا^٥ إذا ذكرنا البرهان على صحة الحد فيحتاج إلى حدود هي أجزاء المقدمات في تلك الحدود، يحتاج إلى التعريف بحد، ثم الحد أيضاً يحتاج إلى برهان، و يتسلسل إلى غير النهاية.

و هو^٦ استدلال ضعيف، إذ يمكن تصحيح^٧ المقدمات بذكر^٨ حدود أجزائها، وهكذا إلى أن ينتهي إلى القطري أو إلى حدود مسلّمة^٩.

١. ت: الفعل.

٢. ت: علة.

٣. ت: أمّا.

٤. ت: تصحيح.

٥. ت: أن يفرض له أبعاد.

٦. ت: الإدراك.

٧. ت: - هو.

٨. ت: ذكر.

٩. أين نظر ورد أن در منطق المشاعر والمعارف، ص ٢٥٠ آمده است.

و نظيره قولهم: إنَّ الحجة يمتنع تصحيح مقدماتها بحجة، فإنَّ المقدمات تحتاج إلى التصحيح بحجة عند المنع، و يتسلسل ذلك إلى غير النهاية.
و الجواب أنَّ التسلسل مدفوع بالانتهاء إلى المقدمات الفطرية أو المسلمة^١.

بل الطريق الصحيح أن يقال: لو جاز اكتساب الحد بالبرهان لكان المحدود أصغر و الحد أكبر، و يحتاج إلى وسط بين الحدين يوجب انتساب الحد إلى المحدود، و لابد^٢ و أن تكون الحدود متساوية؛ إذ لو لم تكن كذلك فإما أن يكون الوسط أعم من المحدود أو لا يكون؛ فإن كان أعم فهو محال؛ فإنه يلزم أن يكون الأكبر و هو الحد أعم من المحدود^٣، لأنَّ الأكبر يجب أن يكون إما مساوياً للأوسط أو أعم منه، لأنَّه محمول عليه، و يمتنع حمل الخاص على كل أفراد العام. و إن لم يكن الأوسط أعم من المحدود فهو أيضاً محال، لأنَّ الأوسط إما أن يحمل على المحدود، على أنَّه حد تام له أو حد ناقص، أو لا يكون محمولاً على هذين الوجهين.

فإن حمل الأوسط على المحدود على أنَّه حده التام لزم أن يكون للمحدود حدان و هما الأكبر و الأوسط و أحدهما وسط في الآخر، و هو محال لوجهين:
الأول، أنَّ الحد التام هو الذي يتركب من جميع المقومات و عند استيفائها في حد لا يبقى للحد الآخر شيء^٤.

الثاني، أنَّ الوسط لابد و أن يكون أبين، فحديثه أبين و أظهر من حدية الأكبر؛ لكن الحدود التامة المركبة من جميع المقومات يجب أن لا تختلف في الظهور و الخفاء.

و إن حمل الأوسط على المحدود على أنَّه حده الناقص، فيكون الكلام في هذا الحد الناقص كالكلام في الأول؛ فإما أن تذهب الحدود إلى غير النهاية أو

١. ت: - و.
٢. ت: - شيء.

٣. ت: - أعم من المحدود.
٤. ت: - شيء.

تدور أو تنتهي الحدود إلى حد لا يحتاج إلى وسط؛ والأولان - وهما الدور و التسلسل - محالان؛ وأمّا الثالث - وهو الانتهاء إلى حد - يستغنى عن الوسط فمحال أيضاً؛ لأنّ ذلك يوجب الامتياز و التفاوت بين الحدود في الظهور و الخفاء، و ذلك محال لما ثبت أنّ الحدود المركبة من جميع المقومات متساوية في الدرجة.

وإن حمل الأوسط على المحدود الأصغر لا على هذين الوجهين، بل على أنّ الأوسط ثابت للمحدود^١ الأصغر، فالأكبر الذي هو المد إما أن يحمل على الأوسط على أنّه حد للأوسط^٢ أو حد لما ثبت له الأوسط أو يكون ثابتاً لما ثبت له الأوسط:

و الأول محال، لأنّ الكلام في كون الأكبر حدّاً للأوسط كالكلام في كون الأكبر جزءاً للأصغر، و ذلك يوجب عود ما ذكرنا من أحد المحالات المذكورة. وإن كان الثاني، و هو أن يكون الأكبر حدّاً لما ثبت^٣ له الأوسط، فهو محال؛ لأنّ الأوسط لما كان ثابتاً^٤ للأصغر ثابت أيضاً لفصوله و خواصه؛ مع كون الأكبر لا يكون حدّاً لشيء من تلك الفصول و الخواص؛ و بتقدير تسليم ثبوت الأكبر للأصغر دون غيره يلزم أن تكون الكبرى و المطلوب شيئاً واحداً في المعنى؛ فإنّ الذي ثبت له الأوسط منحصر في المحدود الأصغر على هذا التقدير، و لو جاز ثبوت الأكبر لغير الأوسط كذب^٥ الكبرى، لاستحالة كون الأكبر حدّاً لأمرين مختلفين بالحقيقة، و إذا كان الأمر كذلك كانت الكبرى و المطلوب واحداً.

وإن كان الثالث و هو أن يكون الأكبر ثابتاً لما ثبت له الأوسط فإنّ ذلك يقتضي أن يكون الأكبر ثابتاً لما ثبت^٦ له الأوسط الذي هو المحدود و لكن

٢. ت: الأوسط.

٣. ب: ثابتاً.

٤. ب: يثبت.

١. ت: للحدود و.

٣. ب: يثبت.

٥. ت: كذب.

لا يلزم من ذلك أن يكون الأكبر حدًا له.

و ذكر الشيخ الإلهي^١ أنَّ هذا البيان فيه زوائد و تطويل لا يحتاج إليه؛ و الطريق الموجز الخالي عن الحشو أن نقول: البرهان لا يكون إلا من القضايا و هي المقدمات و الحدود الثلاثة، فإذا وجد الأوسط فهناك بالضرورة حمل، و إن لم تشتمل المقدمات على حمل فليست بقضايا، فلا يكون برهانًا؛ و التركيب الحدى المفروض ليس فيه حمل، فلا قضية، فلا برهان.

فإن قلت: إننا^٢ نبرهن على أنَّ النفس و العقل و غيرهما بأنَّها جواهر و كذا على بقية ذاتياتها، و الحد إنما يكون من الذاتيات، فقد برهنتم على الحدود. و جوابه أننا يمكننا أن نعرّف بعض الذاتيات و لا يمكننا أن نحكم بأننا عرّفنا جميعها، و أنّه لا ذاتي آخر وراءها، لیتّم بذلك الحد.

[الحد لا يكتسب بالضد]

و ظنُّ بعضهم أنَّ حد الشيء يكتسب عن حد ضده ليس بسديد، إذ لا أولوية؛ ثم إنَّ الكلام يعود إلى ذلك الضد^٣.

[الحد لا يكتسب بالاستقراء]

و أمّا الاستقراء و هو قولك: «استقرينا الكثير فكان هذا حده»، ليس بنافع؛ فإنَّك إن أخذت حد الجزئيات من حيث خصوصياتها فلا يتعدى ذلك إلى الكلّي؛ فإنَّ لكل واحد من الجزئيات ما ليس للكلّي، فلا استقراء؛ على أنَّ الجزئيات الشخصية لا حد لها، بل حد نوعها هو حدها.

و إن أخذت حدود أنواع الجزئيات فتسقط الحاجة إلى الاستقراء^٤.

١. همان، صص ٢٥١-٢٥٢. ٢. ب: بأننا.

٣. الشفاء، السطّح، ج ٢، ص ٢٧٩؛ منطق الشارح و المطارحات، ص ٢٥٧.

٤. همان، ص ٢٥٧.

بل الطريق في اكتساب الحد^١ أن تأخذ شخصاً واحداً من النوع الذي تريد حده و تجمع جميع صفاته حتى ينتهي كل صفة إلى العام^٢ الذي ليس فوقه عام من الذاتيات؛ ثم تنزل منه على الترتيب، من غير أن تخل بواسطة، و تعرف الداخل^٣ في الحقيقة^٤ بما ذكرنا في إيساغوجي و تحذف غيره؛ و كذا تعرف المقسمات التي تقوم وجود ما قسمته و المقول في جواب ما هو، حتى ينتهي في النزول إلى مقول لا مقول تحته؛ ثم تجمع جميع تلك الذاتيات؛ فالعامه كلها تدخل تحت الجنس؛ ثم تضم إليها الفصول الذاتية؛ و قد تم.

فيهذا الطريق - و هو التركيب - يتم اكتساب الحدود؛ و القسمة نافعة في هذا، لكيلا يقع الإخلال بحذف واسطة، و تحفظ بذلك التقاسيم الطولية و الغرضية.

و القسمة الطولية هي التي يكون موضوع مقسمها أحد جزئي تقسيم متقدمه، و هكذا لايزال ينزل.

و أمّا العرضية فهي التي تتوارد القسمة فيها على موضوع واحد، مثل تقاسيم الوجود، و مثل تقسيم الجسم ذي النفس، تارة بقسمه إلى المتغذي^٥ و غيره و تارة أخرى بقسمه إلى المتحرك بالإرادة و غيره^٦.

و يجب أن يعلم أنه إن كان المطلوب من هذا البرهان صدق قولك: «لا شيء من الحدود بمكتسب» فهذا البرهان ليس بتمام؛ فإنه يجوز أن يكون الأوسط محمولاً على الأصغر بأنه حده الناقص و يكون مستغنياً عن البرهان، فلا يعود فيه ما سبق؛ و إن كان المطلوب من هذا البرهان صدق قولك: «ليس كل حجب بمكتسب» فهذا البرهان يتم، إلا أن مطلوب الحكماء هو الأول.

١. همان، ص ٢٥٨.

٢. ت: العالم.

٣. ت: الدخل.

٤. ب: الحقيقية.

٥. نسخه ها: المتعدي.

٦. پایان مطالب بر گرفته از الشارع با توضیح و تفصیل شهرزوری است.

المشاركات التي بين الحد والبرهان

و أمّا المشاركات التي بين الحد والبرهان، إنّه قد يقع أحياناً أن يتفق جواب ما ولم؛ وذلك عندما يكون أوسط البرهان من العلل الذاتية للشيء - و هي المساوية و التامة للمعلول - كما يقال في جواب السائل: «ما الكسوف؟» فيقال: «هو زوال ضوء القمر بسبب توسط الأرض بينه و بين الشمس»؛ فإذا قيل: «لم انكسفت؟» فيقال: «لأنّ الأرض توسطت بينه و بين الشمس و كل ما كان حاله كذا وجب أن يزول الضوء عنه»؛ و قد قدّم في الحد ما أخر في البرهان.

الإشارة إلى أقسام العلل

ولمّا كان الحد والبرهان يشتركان في وقوع العلل فيهما و هي ' ما يجب بها وجود الشيء، و قد تطلق «العلة» على ما يعدم بعده و لا يجب بوجوده وخذّه و تسمى بـ«الناقصة» و هي أربعة: «الفاعلية» و هي ما يجب بها وجود الشيء كالنجار للسريّر؛ و «المادية» ما عنها الشيء كالخشب له؛ و «الصورية» ما يلزم عنها وجود الشيء كالصورة له؛ و «الغائية» ما لأجلها الشيء كالجلوس عليه.

فهذه الأربعة إذا حصلت حصل الشيء؛ لكن الصورية و الغائية إذا وجد كل منهما فقد دلّ على وجود السريّر؛ لا بهما فقط، بل بهما مع الفاعلية و المادية. و هذه الأربعة قد تجتمع في حد واحد، كقولهم في حد السيف: «إنّه آلة صناعية متخذة من حديد متطاولة عريضة محدّدة الأطراف لجزء أعضاء الحيوان»؛ فـ«الصناعية» هي العلة الفاعلية، و «الحديد» هي المادية، و «متطاولة عريضة محدّدة الأطراف» هي الصورية، و «الجزء أعضاء الحيوان» هي الغائية. و تحقيق هذا أنّ الشيء لا يحصل إلّا بجميع أجزائه غير داخلة في ماهية الشيء؛ فإنّ الفاعل و الغاية غير داخلين في الماهية؛ و إعطاء اللّمية التامة لا يتمّ إلّا بالعلل الفاعلية.

فيعلم من هذا أن العلة التامة لا يشارك الحد البرهان فيها؛ نعم بعض الأشياء الموجودة في البرهان قد توجد في الحد.

ثم قد علم أن المبدأ المفارق علة لجميع ما عندنا، وليس في الأجسام إلا الاستعداد؛ والمفارق غير داخل في حقيقة شيء، ومع ذلك لا يتم إعطاء اللم إلا به، ولا مدخل له في الحد.

بلى قد يكفي في الأمر الطبيعي بعض الأسباب في جواب لم، كقولك: «ما العلة الطبيعية لانقلاب الماء هواء؟»، فيقال: «تسلط الحرارة المفرطة على الماء»؛ فالمعطى - وإن كان هو المفارق - إلا أن الجواب يحصل به، لأن الطالب ما طلب غيره.

و أما إذا كان للشيء علل كثيرة، فإن اشتركت في أمر واحد فيجب ذكر ذلك الأمر المشترك في الجواب عن طلب العلة، كقولك: «ما علة سرعة انتشار الورق؟»، فإنه لا يجوز الاقتصار في الجواب أن العلة في ذلك أنه ورق كزمة أو تينة أو نحوهما، بل تذكر العلة الجامعة للكل، وهو انفشاش الرطوبة الماسكة للكل.

وإن كانت العلة متخصصة بنوع فإنه لا يجاب بها إلا عند السؤال عن ذلك النوع، كقولك: «ما علة الحمى^٢ العفينة؟»، فالجواب أن العلة عفونة الأخلاط؛ ولا يصح هذا الجواب عن لمة الحمى مطلقاً.

في المطالب

قد علمت أن «العلم» إما «تصور» وإما «تصديق»؛ فالطلب إما أن يكون متوجهاً نحو اكتساب التصور و هما اثنان: «ما» و «أي»، وإما أن يكون متوجهاً نحو اكتساب التصديق و هما اثنان أيضاً: «لم» و «هل»؛ هذه أربعة مطالب. أما «مطلب ما» فعلى قسمين:

٢. ت: الحمى.

١. ت: تسقط.

الأول، ما يطلب به مفهوم الاسم، فإنه ما لم يتصور مفهوم الاسم لا يمكن أن يحكم عليه أصلاً، كقولك: «ما الغضنفر؟»^١ و «ما الخلا؟»، ونحوهما.

و الثاني، ما يطلب به حقيقة الذات إن عرف وجودها، وذلك لأنَّ المقول عليه أنه حقيقة يكون عند الوجود؛ فقبل الوجود^٢ لا يقال له حقيقة، بل يسمى مفهوماً؛ والحكماء يعنون بقولهم: «إننا نفهم الحقيقة دون الوجود» هذا المعنى؛ ولكن الحقيقة - من حيث هي حقيقة - لا تعقل و يشك في الوجود، بل ما عرض لها أنها حقيقة؛ فإذا كان الشيء قبل الوجود يسمى مفهوماً فعند الوجود يسمى ذلك المفهوم بعينه حداً أو رسماً.

و المطلوب الثاني «مطلب أي»، و يطلب به^٣ تمييز الشيء عن مشاركته في الجنس أو في الوجود؛ و في الجملة يطلب به التمييز في أمر ذاتي أو عرضي، كقولك: «أي جسم هذا؟» و «أي حيوان هذا؟».

و أمّا «مطلب التصديق» فأحدهما «هل»، و يطلب به التصديق بأحد طرفي النقيض؛ و هو ينقسم إلى بسيط و مركب، فـ «البسيط» هو الذي يطلب به وجود الشيء أو لا وجوده، كقولك: «هل العنقاء موجودة؟» أو «ليست بموجودة؟»؛ و «المركب» هو الذي يطلب به كون الوجود الذي للشيء أ هو على حال كذا؟ أو على صفة كذا؟ أو ليس موجوداً عليهما؟ كقولك: «هل الأنبياء مؤيدون؟» أي «هل هم^٤ موجودون على تلك الحال التي هي وراء الوجود؟».

و المطلوب الثاني للتصديق «مطلب^٥ لِمَ» و هو ما يطلب به علة الشيء، و هو على قسمين:

أحدهما، ما بحسب القول، و هو الذي يطلب به الحد الأوسط الموجب للجزم بصدق القول في القياس المنتج لذلك القول، كقولك: «لِمَ كان العالم

١. ن: الغضنفر. ٢. ت: - فقبل الوجود.

٣. ب، ت: - مطلب أي و يطلب به. ٤. ت: - و أي حيوان هذا.

٥. ب: - مطلب. ٦. ت: - هل.

٧. ت: - هم. ٨. ت: - للتصديق «مطلب.

حادثاً؟» فيقال: «لكونه ممكناً و كل ممكن حادث فالعالم حادث».

و الثاني، ما^١ يكون بحسب الأمر نفسه، و هو الذي يطلب به علة حدي النتيجة في نفس الأمر، أي علة وجود الشيء في نفسه من وجوده مطلقاً أو من وجوده على حال من الأحوال، كقولك: «لِمَ كان المجرد عن المادة موجوداً؟» و «لِمَ كان المغناطيس جذاباً للحديد؟» فهذه المطالب الأربعة هي الأمهات.

و أمّا باقي المطالب نحو «مطلب كيف» و «كم» و «أين» و «متى»، فيستغنى عنها بـ «مطلب هل المركبة» و «أي»؛ لأنّه إذا سئل: «كيف لون زيد؟» و «كم طوله؟» أو «أين مكانه؟» أو «متى كان زمان وجوده؟» فهذه الأربعة المطالب^٢ من الأسئلة يقوم مقام الأول منها: «هل وجد زيد و هو أبيض؟» أو «ليس؟» أو «على أيّ لون هو؟» و يقوم مقام الثاني: «هل وجد زيد و طوله خمسة أذرع؟» أو «ليس؟» و «على أيّ مقدار هو؟»؛ و يقوم مقام الثالث: «هل وجد زيد و هو في البيت؟» أو «ليس؟» و «في أيّ مكان هو؟»؛ و يقوم مقام الرابع: «هل وجد زيد في هذا اليوم؟» أو «ليس؟» و «في أيّ زمان هو؟».

و «مطلب ما» الذي بحسب مفهوم الاسم يتقدم على^٣ جميع المطالب. أمّا تقدّمه على «ما» الذي بحسب الحقيقة، فإنّ من لم يفهم مفهوم الاسم يستحيل عليه طلب الحقيقة الموجودة.

و أمّا تقدّمه على «هل البسيط» و «المركب»، فإنّ الذي لا يفهم مفهوم الاسم أو لأيّ شيء^٤ وضع، لا يمكنه أن يسأل «هل هو موجود؟» أو «هل هو موجود بحال كذا؟».

و أمّا تقدّمه على «مطلب لِمَ» بقسميه، فإنّ الذي لا يفهم مفهوم اللفظ يستحيل منه أن يطلب العلة في انتسابه إلى غيره؛ أو العلة في وجوده في الخارج؛ أو العلة في اتصافه بصفة كذا؛ فإنّ ذلك لا يكون إلّا بعد فهم مفهوم الاسم.

٢. ت: مطالب.

١. ت: ما.

٢. ن: لا شيء؛ ت: ب: و لا هي بشيء.

٣. ن: ب: على.

و أمّا «مطلب هل البسيط» فإنّه يتقدم على «مطلب ما» الذي بحسب الحقيقة، لأنّ الذي يطلب حقيقة أمر، كالنفس و^١ العقل، فإنّما يطلب حقيقة أمر موجود؛ فوجب أن يتقدم علمه بوجوده، و ذلك يكون بمطلب هل البسيط؛ بلى يجوز أن يكون الشيء موجوداً في ذاته مع الجهل أو الشك بوجوده، فيطلب معنى مفهوم الاسم الدال عليه؛ لأنّ طلب مفهوم الاسم مع الجهل أو الشك في وجوده جائز؛ فإذا أجاب عن مفهوم الاسم كان ذلك الجواب حداً بحسب الاسم؛ فإذا عرف وجوده^٢ يميز ذلك بعينه حداً بحسب الحقيقة؛ فعلم أنّ الجواب الواحد يجوز أن يكون حداً بحسب المفهوم، و بحسب الحقيقة، بالنسبة إلى شخصين، أو إلى شخص واحد في زمانين.

* * *

٢. ت: بوجوده.

١. ن، ب: أو.

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الشَّافِعِيُّ الرَّافِعِيُّ

في الجدل

«الجدل»^١ ملكة صناعية يتمكن بها من تأليف الحجة من «المشهورات» أو «المسلمات» فينتج نتيجة ظنية؛ فالصناعة ملكة نفسانية بها يتمكن على استعمال موضوعات نحو غرض صادر عن إرادة وإبصيرة^٢ بحسب الإمكان. وليس من شرط الصناعة حصول القدرة أبدأ، بل بحسب الإمكان؛ لأنَّ الخطيب مَنْ أفاد الإقناع لا مطلقاً، بل بحسب الإمكان؛ والطبيب من أفاد الصحة بحسب الإمكان؛ وكذلك الجدلي من قوّي على ذلك الفعل المذكور بحسب الإمكان. و ذكر قيد^٣ «الحجة» ليدخل فيه القياس والاستقراء والتمثيل.

و هذا أولى من قول الغزالي^٤، إنّه منازعة تجري بين متفاوضين لتحقيق حق وإبطال باطل.

فإنَّ المفاوضة^٥ إن كان الغرض منها تحقيق الحق وإبطال الباطل فلا منازعة هناك؛ إذ الكلام إن لم يفهمه السامع طألبه بالتفهم ولم ينازعه؛ وإن

١. ب: جدل؛ ن: حد الجدل؛ ت: جد الجد.

٢. ت: فيه.

٣. ن: يصيره؛ ب: ت: تصير.

٤. ت: الغير.

٥. ت: المعارضة.

فهمه و جزم بالصحة فلا نزاع؛ و إن جزم بالفساد مطلوب ببيان الفساد؛ فإن ذكر وجه الفساد يعود التقسيم الأول: إن لم يفهم طلب التفهيم؛ و إن فهمه فإمّا أن يجزم بالصحة أو بالفساد أو بالتوقف؛ فالمناظران^١ إذا طلبا الحق لم يتنازعا. و أيضاً، فالجدلي ربما جادل لأجل تحقيق الباطل و إبطال الحق، كقوله تعالى: ﴿ما يجادل في آيات الله إلا الذين كفروا﴾؛ فليس من شرط الجدلي جداله لتحقيق الحق و إبطال الباطل. و أيضاً، تحقيق الحق يشتمل على تحقيق الباطل.

[مبادئ الجدل]

و الجدل هو القياس المؤلف من «المشهورات» عند الجمهور و أرباب الصنائع؛ أو «المسلّمات» عند الخصم أو فيما بين أهل تلك الصنائع أو منهما بالخطأ، لإنتاج قول آخر.

و «المشهورات» و «المسلّمات» ربما كانتا صادقتين و ربما كانتا كاذبتين؛ و «المشهورات» قد تكون أولية و قد تحتاج إلى البيان؛ و هما لا يدخلان في الجدل من حيث إنهما صادقان أو كاذبان، و لا من حيث الأوليّة، بل من حيث الشهرة أو التسليم، كقولك: «كشف العورة و الظلم قبيح».

[الغرض من القياس الجدلي]

و الغرض من القياس الجدلي تمصيل عدة فوائد:
الأولى، إقناع القاصرين و ذوي الأفهام الكثيفة عن الترقّي إلى درجة البرهان و مرتبته.

الثانية، إلزام خصوم الحق و هم الذين لا يستحقون المخاطبة بالبرهان،

١. ن: فالمناظران.

٢. سورة غافر، آية ٣٥.

وإفحاشهم ودفعهم وقمعهم بتلك الأقيسة الجدلية^١ المناسبة لطباعهم الجرمية. **الثالثة**، إنّ معرفة الجدل ممّا يجعل النفس معتادة متمرّنة على تركيب المقدمات وتأليفها - أي نوع كان - فيتمكن بذلك الذهن على دفع الأسئلة وردّها ما يرد عليه من الخصوم؛ فيتدرّب طبعه و تتشخّذ^٢ فكرته بكثرة الاعتراضات الجدلية؛ فإنّ الرياضات بالأقيسة الجدلية ومقدماته من أنفع الرياضات لطالب الحقيقة.

الرابعة، إنّ الأقيسة الجدلية تحفظ بها الأوضاع الشرعية والنواميس النبوية والمصالح المدنية.

الخامسة، إنّ النفس إذا برزت بالجدل وتدرّبت بكثرة التجربة به، فعند الوصول إلى البرهان تكون النفس عارفة بفضيلته وعالمة بمقدار ما يتميّز به عن غيره؛ فيفيدها ذلك قوة وزيادة اعتقاد في البرهان؛ ولا يبقى فيها إمكان احتمال القدح وتطرّق^٣ الشك إلى الاعتقاد الحاصل من البرهان.

السادسة، وهي الفائدة العظمى، إنّ مصالح الإنسان - الدنيوية والأخروية - لا تتم ولا تكمل إلّا باعتقاد^٤ وجود الواجب الحقّ و وحدانيته والجزم بحقيقة المبدأ والمعاد والجزاء بعد الموت؛ وهذه الأمور المهمة إن لم تشيّد بالحجج والأدلة المركبة من المشهورات والمسلمات، ضعفت وزالت عند تناول الأزمنة؛ لأنّ تركيبها من المقدمات اليقينية لا يفهمها العوام ويتحرّرون في إدراكها، فوجب تقريرها^٥ في قلوبهم بما يليق بهم من مقدمات الجدل، فيصير رسوخ تلك العقائد في أذهانهم سبباً لنظام المصالح الدنيوية والأخروية.

السابعة، إنّ منكر الحقّ قد يبلغ في الجهالة والحمق إلى حد لا يبالي بإنكار اليقينيات؛ ولا يمكنه إنكار المشهورات والمسلمات؛ لأنّ إنكارها يعدّ من القبيح

١. ت: فتدرب طبعه و تشتخّذ.

٢. لا تكمل الاعتقاد.

١. ب: الحولية.

٢. ت: طرق.

٥. ت: تقديرها.

السجح^١.

الثامنة: إنَّ الإنسان العاجز عن تركيب البرهان، يعدل إلى تركيب الأقيسة الجدلية؛ فيركب قياساً ينتج له أحد النقيضين، ثم يركبه على وجه آخر ينتج له النقيض الآخر، وهكذا يرجح^٢ إلى حدٍّ^٣ ربما ظهر له البرهان اليقيني.

التاسعة: إنَّ الجدل ينفع في البرهان من جهة أنَّهما يتشاركان في الصورة، وربما اشتركا في بعض المواد؛ ويتميزان بأمر أخرى دقيقة؛ فإذا عرف الإنسان هذه الفروق الدقيقة سهَّل عليه معرفة البرهان؛ ثم إنَّ المشهورات والمسلّمات قد يكون كسبها وإعدادها يوجب كسب مقدمات البرهان؛ إذ تتبَّع المشهورات وتصفَّحها يعرف ما منها برهاني وما هو غير ذلك.

الجدل على عرف الأوائل أتمَّ من عرف المتأخرين^٤

واعلم أنَّ «الجدل» في الزمان القديم كان على خلاف ما عليه الجدل في زماننا؛ فإنَّ مدار الجدل على «السائل» و«المجيب»، وكان المراد بهما في الزمان القديم غير المراد بهما في هذا الزمان؛ لأنَّ السائل عند أهل هذا الزمان هو الذي يبتدئ فيسأل^٥ الغير في مسألة معينة؛ فإذا أجاب بما هو مذهبه يكون «مُجيباً» و يكون الأوَّل سائلاً؛ ثم إذا قرَّر المجيب دليله في المسألة يكون السائل ساكناً حتى يتمَّ المُجيب الدليل؛ ثم يشرع السائل في اعتراض دليله بما يقدر عليه من وجوه الاعتراض وينازعه في صحة مقدمات دليله بوجوه أخرى مشهورة مألوفة.

و أمَّا «السائل» و«المجيب» في عرف القدماء، فكان^٦ إذا عرف واحد

١. ب. ت: السجح. ٢. ت: يترجح.

٣. ت: حد.

٤. ابن موضوع يركفته است از الشاء، المنطق، الجدول، ص ٢٦.

٥. ت: - فيسأل. ع: ت: المسائل.

٦. ت: فإن كان.

منهم بمذهب في مسألة، و كان يسأله واحد، و يتسلم من هذا المجيب^١ مقدمات كثيرة متبددة لا تناسب بينها، فإذا استوفى^٢ تلك المقدمات ركبها قياساً، فأتتج له نقيض مذهب المجيب، فيقطع المجيب و يصير مُفحماً لا يمكنه دفع ذلك الإلزام.

مناظرات الأوائل كانت على هذا الوجه؛ و هي أنفع و أتم فائدة و أدل على قوة الذهن من مناظرة أهل هذا الزمان لوجوه:

الأول، أن «السائل» لا يمكنه تسليم كل^٣ من تلك المقدمات إلا إذا كان مبرزاً في تركيب الأقيسة، واقفاً على ما به يتميز كل مقدمة عن غيرها، مع حضور المقدمات النافعة و الضارة في ذهنه؛ و أمّا «المجيب» فيجب أن يكون له إحاطة تامة بجميع مسائل ذلك العلم و مقدماته، حتى لا يشذ عنه شيء، بحيث إذا سئل عن أي مقدمة اتفق، يعرف في أي المسائل ينفع تسليمها أو يضر، و في أيها ينفعه منقها؛ و مثل هذا السؤال و الجواب لا يمكن إلا من المبرز^٤ في كل^٥ ذلك العلم، الماهر في جميع أجزائه و لوازمه.

و مناظرات أهل هذا الزمان بخلاف هذا؛ لأنّ المجيب يسرد^٦ دليله، و لا يعلم من كم مقدمة تألف، و السائل إذا لم يسمع ذلك الدليل فإنه لا يعرف الموضوع الذي ينفعه، و لا الموضوع الذي يضره؛ و دلّ ذلك على ضعف المجيب و السائل.

الثاني، أن المستدل إذا سرد دليله - و كان مركباً من مقدمات كثيرة - فلا يعلم أن مقدماته مسلّمة أو ممنوعة؛ فيكون غرضه^٧ الذي يريدني نليه فاسداً؛ فإنّ الخصم إذا منع تلك المقدمات^٨ كان غرض المستدل غير حاصل.

١. ب، ت: + في.
٢. ت: المتبرز.
٣. ت: يرد.
٤. ت: - المقدمات.

١. ب، ت: ١ فيقطع.
٢. ب: كلا.
٣. ت: - كل.
٤. ب: عرضه.

و أمّا على عرف القدماء، فالسائل إذا تسلّم المقدمات في الأول، فالخصم إن منعها سكّت من غير أن يبيّن عليها غرضاً؛ وإن سلّمها بنى غرضه عليها؛ فلا يصير سعيه و عمله هذراً^١.

فالجدل على عرف الأوائل أتمّ من عرف أهل هذا الزمان.

الثالث أنّ على عرف القدماء يحصل قطع الخصم في أسرع زمان؛ لأنّ «المجيب» إذا سمع مقدمة، فإن سلّم طرفاً هو نافع للسائل، ركبّ السائل القياس من تلك المقدمات المسلّمة و يستنتج منها بطلان مذهب المجيب، فيقطع المجيب^٢ في الوقت؛ وإن لم يسلم الطرف النافع له بقي «السائل» ساكناً منقطعاً. فعلى^٣ عرف القدماء تكون المناظرة سريعة الانقضاء؛ و أمّا على عرف أهل زماننا فتطول المناظرة؛ لأنّ المجيب يورد دليله، و السائل عند سماعه له يعرف أنّ الإلزام من أيّ مقدمة يكون فيمنعها؛ فيركّب المجيب دليلاً آخر لينتج حقيقة تلك المقدمة؛ و السائل يعرف محل الإلزام من أيّ مقدمة، فيمنعها؛ فيطول الخصام بينهما و لا يحصل الانقطاع.

إيجب أن تكون المحاورّة الجدلية في مجلس واحد

و يجب أن يعلم أنّ الجدلي لمّا كان تركيب قياساته من المشهورات، فليُنظر في شرائطها [فنقول]^٤: إنّ المشهورات يجب أن يكون إنتاجها للمطلوب في مجلس واحد؛ فيحصل حينئذ^٥ إمّا الإقناع أو الغلبة؛ فإن لم يحصل إلاّ في عدة مجالس فإنّه لا تكون هذه المحاورّة^٦ جدلية، بل هي أولى بأن تسمى «تعليمية»؛ فإنّ الإقناع أو الغلبة إذا كانا مقصودين - و هما خسيسان^٧ - فلا يتوقّفان على أمور كثيرة لاتتم، إلاّ في الزمان الطويل.

٢. ت: - فيقطع المجيب.

٣. نسخه ها: فيقول.

٤. ت: المحاورات.

١. ن: هذراً؛ ت: هذياناً؛ ب: هذا.

٢. ت: على.

٥. ن: فحينئذ.

٧. ت: حسيان.

و يجب على الجدلي أيضاً، أن يجمع جميع المشهورات في ذهنه و يحفظها مع أضدادها و نقائضها^١، لأنَّ ضد المشهور يكون شنعاً^٢ في الغالب.

[أسباب الشهرة و كيفيتها]

ثم إنَّ المشهور قد يكون مشهوراً جداً في الغاية؛ و قد يكون قريباً من المشهور في الغاية، إلّا أنَّه لا يتأكد إلّا بمثال^٣؛ و قد لا يكون مشهوراً في الغاية و لا قريباً منه، إلّا أنَّه إذا أخطر^٤ في ذهن خمد العقل في أول وهلة، لمناسبة بينه و بين المحمودات الحقيقية.

ثم إنَّ المشهورات قد يكون السبب في شهرتها تعلق المصلحة العامة، مثل قولك: «العدل حسن» و «الظلم قبيح»؛ و قد يكون السبب الحامل على شهرتها العياء و الخجل و الرحمة و القسوة؛ و قد يكون السبب في شهرتها شدة المشابهة بينها و بين الواجب قبولها؛ و الفروق التي بين المشهورات و الواجب قبولها دقيقة، لا يصل إليها أفهام العوام، فيظنون^٥ أنَّه لا فرق بينهما.

و «المحمودات» من المشهورات ربما كانت محمودة بحسب جمهور الخلق، كقولك: «العدل حسن» و «الظلم قبيح»؛ و ربما كانت محمودة بحسب أمة عظيمة، كقولك: «متابعة الشرائع الحقّة واجب»؛ و ربما كانت محمودة بحسب طائفة و صناعة، كقول القائل: «آراء بقراط محمودة في الطب» و «آراء فيثاغورس محمودة في الموسيقى»؛ فهذا هو أصول الأقيسة الجدلية.

[وجه تسمية الجدل]

فإن قلت: لم سمي هذا القياس بـ«الجدل»، و مفهوم الجدل يشمر

١. ت: نقائضهما.

٢. ت: بمثلها.

٣. ت: فيطلبون.

٤. ت: مستتبعا.

٥. ت: حفظ.

٦. ع: إنما.

بالمنازعة؛ فإذا لم يكن بين المناظرين^١ منازعة لايسميان متجادلين^٢، فلم سمي
القياس المركب من المشهورات والمسلمات بـ«الجدل»؟

قلت: السبب في تسميته بالجدل أمران:

الأول: أن المشهورات ربما كانت غير حقة، فينازع الخصم فيها لذلك، و
على تقدير حقيتها، فلا يعلم كونها حقة بالضرورة، فينازع فيها لذلك الأمر.
الثاني: أنه قد يمكن أن يكون كل واحد من طرفي النقيض مشهوراً، فإنه
من أراد تحريض الغير على السفر و ترغيه في الحركة قال: «في الحركة بركة»،
و إن أراد تنفيره عنه و منعه منه قال: «في الثبات نبات^٣»، و هاتان القضيتان
محمودتان مشهورتان و هما متغايرتان متضادتان، فيضطر الإنسان إلى أن
يرجّح مشهوره على مشهور خصمه، فينتفع حينئذ أبواب المخاصمات و
المنازعات؛ فلأجل ذلك سموا هذا القياس بالجدل؛ و ليس في البرهان شيء من
هذا؛ لأن مواده^٤ اليقينيات و هي لاتعارض و لا يمكن دفعها؛ فلا يحتاج فيها إلى
المنازعة؛ و ليس في الخطابة ذلك أيضاً، لأن حاصل الأمر فيها تصديق السامع
كل ما يقوله الخطيب و تحسينه لأقواله و تصويبه^٥ لأرائه؛ فإن خالف هذا
الطريق و عدل إلى القيل و القال و الجدال انقلبت الخطابة جدلاً؛ و أمّا السفسطة
فإنه و إن كان فيها منازعة، إلا أن المقصود منها غرض آخر و هو الاقتدار على
إيقاع الغلط و الاحتراز عنه؛ فعلم أن تسمية هذا القياس بـ«الجدل» موافق لأصل
اللفظ.

المجيب و السائل و مبادئ الجدل عندهما

و ناقض الوضع بالحجة يسمى «سائلاً» و غاية مراده أن يلزم؛ و حافظ

٢. ب: متحاذان.

٣. ن: مراده.

١. ن: المتناظرين.

٣. ت: بينات.

٥. ت: تصديقه.

الوضع بالحجة يسمى «مُجيباً» و غاية مراده أن لا يلزم^١.
و أمّا مبادئ الجدل عند «السائل» فهو ما يتسلّمه^٢ من المجيب و هي
المسلّمات - مشهورة كانت أو غير مشهورة، عامة كانت أو^٣ خاصة - فله أن
يستعملها و يركب أقيسته منها؛ و عند «المجيب» هي المشهورات الحقيقية، فله
أن يستعملها و يركب قياساته^٤ منها.

وليس كل مشهور صادقاً، فيكون الكذب مقابلاً له، بل مقابل المشهور
الشنيع و هو الذي ينكر، كما أنّ المشهور هو الذي لا ينكر؛ و مقابل الصادق
الكاذب، فكثير من الحقّ شنيع^٥ و كثير من الباطل مشهور.

و الجدلي قد يستعمل المشهور المقابل في وقتين بحسب رأيين مختلفين
لغرضين، كإقامة الحجة على أنّ اللذة مؤثرة عند المتنعّمين أو غير مؤثرة عند
ذوي الهّم العالية.

و القياس أنّ إلزاماً للخصم لكونه أقرب إلى العقل؛ و الاستقراء أنّ إقناعاً
لكونه أقرب إلى الحس؛ فالجدل أعم من البرهان صورة و مادة.
و الموضوع الذي ينظر فيه الجدلي ليس بمتعيّن محدود؛ فإنّه ينظر في كل
نوع من أنواع العلوم و في كل فنّ من فنون الحكمة النظرية و العملية؛ و كذلك في
المنطقية مما يُنتفع به في غيره.

كيفية تحصيل ملكة الجدل و قوة الارتياض فيه

و أمّا ملكة الجدل و قوة الارتياض فيه فتحصل بأربعة أمور:
الأوّل، استحضار القضايا المشهورة من كل نوع و إعدادها؛ فيقتدر بذلك
على استنباط المواضع.

١. ب. ت. - و حافظ الوضع ... مراده أن لا يلزم.

٢. ت. سلم.

٣. ت. - غير مشهورة عامة كانت أو.

٤. ت. قياساته.

٥. ت. مشيع (در هر دو موضع).

الثاني، القدرة على تفصيل معنى الألفاظ المشتركة ببيان وجه الإشتراك؛ وكذلك المشككة والمتراصة والمتباينة^١؛ فيحترز بذلك عن المغالطة والمنازعة؛ ومتى صار هذان الأمران ملكة نفعاً في^٢ ارتفاع التنازع الغير الوارد، كتنازع الأشعري والمعتزلي في إثبات رؤية البارئ تعالى ونفيه، وقدم كلامه وحدوثه؛ وضاعهما ليسا بمتقابلين، لأن أحدهما يريد بالرؤية الإدراك البصري ونفيه، والآخر يريد به الإدراك العقلي فيثبته؛ وكذلك يريد أحدهما بالكلام المعنى المسموع المؤلف من الحروف فيحكم بحدوثه، ويريد الآخر بالكلام المعنى القائم بالنفس فيحكم بقدومه؛ واسم «الرؤية»^٣ «الكلام» عليهما بالاشتراك؛ فإذا حُقق أن المطلوبين غير متقابلين بحسب الأمر الأول، وحُقق بيان اشتراك الاسم بحسب الأمر الثاني، انقطع التنازع وخلصنا عن التخاصم.

الأمر الثالث، التمييز بين المتشابهات بالفصول والخواص، فيقتدر بذلك على التفرقة بإخراج الشيء عن حكم يعمله وغيره.

الرابع الاقتدار على تحصيل التشابه بين المتباينات بأوصاف إيجابية أو سلبية، كقولك: «إن الجوهر والكم متشابهان في أن لا ضد لهما»، فيقتدر بذلك على إدخال الشيء في حكم ما ثبت^٤ لغيره؛ وهذان الأمران نافعا في اقتناص التعريفات الحدية والرسمية.

في المواضع وإثباتها وإبطالها

كل حكم مفرد كلي تشعب منه^٥ عدة من الأحكام الجزئية وكانت تلك الأحكام صالحة لجعلها مقدمات الأقيسة الجدلية، يسمى ذلك الحكم المفرد الكلي «موضعاً»، أي موضع الانتفاع والاعتبار والحفظ.

و «المواضع» لاتعلم عن^٦ قياس إليها يحل كل قياس^٧ ومنها يتركب؛ فقد

١. ت: التباسه.

٢. ت: غفي.

٣. ت: -و.

٤. ت: يثبت.

٥. ت: + الأقيسة.

٦. ع: ت: في.

لا يكون الموضع مشهوراً ولحقت الشهرة جزئياته. و أمّا المقدمات فهي التي يسأل عنها السائل و يسلمها المجيب بعد سؤال الناقض لها^٨ على سبيل الاستقهام؛ و يركب منها أقيسة منتجة لما يكون ناقضاً للوضع، و يسمى النتيجة «وضعاً»؛ و يقرب معناه من معنى الوضع المدعى.

و محمولات المقدمات إذا كانت مساوية لموضوعاتها فهي إمّا حدود أو خواص؛ و الخواص - سواء كانت مفردة أو مركبة - تكون الرسوم منها. و أمّا إذا لم تكن محمولات المقدمات مساوية لموضوعاتها، فإن كانت واقعة في «طريق ما هو» فهي إمّا أجناس أو فصول؛ و لا يجوز أن يُفرّق بينهما هاهنا، و ما عدا^٩ ما ذكرنا فأعراض.

و يجب إثبات الوجود في الأعراض؛ و كذلك يجب إثبات المساواة أو الوقوع في جواب ما هو، مع الوجود في الخواص و الأجناس؛ و التحقيق يوجب ثبوت كل شرط يخص بعض الأشياء و يُسلب عن البعض الآخر، فيتم تحقّقه بذلك^{١٠}.

و يجب كون الحد مساوياً للماهية المحدودة من غير افتقار إلى إثبات الحد؛ بلى^{١١} ربما يُكتفي هاهنا بما يميز تمييزاً ما؛ و^{١٢} لأجل ذلك فربما يفتقر إلى إثباته؛ لكن يكون الأسهل إثباتاً أعسر إبطالاً و هو ظاهر، و بالعكس أي الأعسر إثباتاً أسهل إبطالاً، لكون الإثبات يفتقر إلى إثبات جميع الشرائط فيعسر؛ و في الإبطال لا يفتقر إلّا إلى إبطال شرط واحد فيسهل.

و الجدلي ينبغي أن يكون له مواضع مُعيّدة للإثبات و الإبطال مطلقاً؛ و مواضع أخرى معدّة تخص الجنس و الخاصّة و الحد؛ و يلحق هذه الأمور مواضع الأولى و الآخر، و هي تتعلق بالأعراض؛ و كذلك^{١٣} يكون له مواضع

٧. ت: إليها يحل كل قياس.

٨. ت: لها.

٩. ت: متساوية (در هر دو موضع).

١٠. ب: هذا.

١١. ب: ت: لذلك.

١٢. ت: بل.

١٣. ت: و.

١٤. ن: لذلك.

للوهو و ينفع في الحدود.

و أمّا تفصيل القول في المواضيع الجدلية فيحتاج إلى أوراق و أجزاء كثيرة لاتتليق بهذا المختصر؛ فلنذكر من ذلك شُمة و نقتصر على عدة أمثلة تتعلق بهذه المواضيع.

[أمثلة من مواضيع الإثبات و الإبطال]

فمن مواضيع **الإثبات و الإبطال** ما يتعلق بجوهر الوضع، و هو أن تأخذ المطلوب و أجزاءها و تحللها إلى الذاتيات لتقسيم الماهية إلى الأجزاء الذهنية، كالجنس و الفصل أو الوجودية كالمادة و الصورة، و إلى أجزاء الأجزاء كالبنسائط، و إلى العوارض و اللوازم و المعروضات و الملزومات، كل ذلك بحسب الشهرة؛ ثم تطلب من ذلك بالحجة ما يقتضي الإثبات أو الإبطال إمّا بالقياس أو بالاستقراء.

فإذا كان المحمول أو حده أو جزء مساويه^١ محمولاً على الموضوع أو حده أو جزء مساويه^٢، فإنه يفيد الإثبات الكلي؛ و إن لم يكن كذلك أفاد الإثبات الجزئي؛ و إذا كان بين الكلي و الجزئي أو بين حدين منافاة فيكون بين الموضوع و المحمول منافاة؛ مثل أننا إذا أردنا أن نعرف أن الفاضل - و هو الذي يكون أفعاله و انفعالاته و تلذذاته^٣ و تأذيه على وجه محمود - هل هو حسود أم لا - و هو الذي يتأذى^٤ بنفع الأخيار - فهذا التأذي ليس بمحمود؛ فالفاضل لا يكون حسوداً، فهذا ينفع في الإبطال و هو طلب الحكم بالقياس.

و قد تكون العوارض المعارضة للمحمول عارضة للموضوع، و لكن عروض العوارض للمحمول إن كان كلياً كان «موضِعاً علمياً»، و إن كان أكثرية

١. ت: متساويه.

٢. ب، ت: - محمولاً على الموضوع أو حده أو جزء مساويه.

٣. ت: تلف ذاته. ٤. ب: يتأذى بنفع.

كان «جدلياً»، ونفعه غير عام في الإثبات، لأنّه لا يجب أن يكون عارضاً العام عارضاً للخاص؛ بل^١ يعم في الإبطال، إذ ما لا يكون عارضاً للعام لا يكون عارضاً للخاص وعارض الخاص عارض العام؛ ويتنفع به في الإثبات، وإثبات الملزوم يفيد الإثبات، ونفي اللازم يفيد الإبطال وهو موضع علمي. وإذا قسّمنا الموضوع إلى أصنافه وأشخاصه وطلب في كل منها الحكم بالاستقراء أفاد الإثبات الكلي، إن وجد في الكل أو في الأكثر، وإن لم يوجد كذلك أفاد الإبطال.

ومن المواضيع ما حجتها^٢ مأخوذة عن الأمور الخارجة، مثل أن يطلب بالحجة ما يقابل المطلوب إمّا بالتناقض، واللزوم^٣ منه بعكس النقيض؛ مثل أنّه إذا كان كل إنسان حيواناً فما ليس بحيوان ليس بإنسان، وإمّا بالتضاد^٤ و لزومه مقنع^٥ بالجهتين، كقولك: «إن كان الصديق حسن النية فالعدو رديّ النية و رديّ النية عدوّ».

ومن مواضع التضاد أن يؤخذ لنقيض الموضوع شيء فيؤخذ الموضوع ضده، كقولك: «إن كان ماليس بلذيق شراً فاللذة خير»، وإمّا يكون كذلك إذا لم يكن بينهما متوسط.

و تركيب الضدين مع الضدين يقع على أربعة أوجه، كل واحد من طبيعتين: فإذا كان الشيء مع الشيء بحال فصدّ التي معه بضدّ حاله^٦، كقولك: «إن كان الكون مع الصديق سعادة فمع العدو شقاوة»؛ وضده مع ضده مثل حاله، كقولك: «إن كانت الإساءة إلى الأصدقاء قبيحة فالإحسان إلى الأعداء قبيح و إن كانت الإساءة إلى الأصدقاء قبيحة فالإحسان إليهم حسن»؛ والشيء مع ضده بضد ما له، كقولك: «إذا كانت الإساءة إلى الأصدقاء قبيحة فالإساءة إلى الأعداء جميلة»؛ و تقابل العدم والملكة يتلازم على الاستقامة، كقولك: «إن كان

١. ب، ت: - عارض.

٢. ت: بل.

٣. ن: حججها.

٤. ت: للمطلوب إمّا بالتناقض أو للزوم.

٥. ت: - بالتضاد.

٦. ع: + به.

٧. ت: حال.

الجهل عدم ملكة فالعلم ملكة؛ و تقابل التضاييف يتلازم على السواء، كقولك: «إن كان الحسّ علماً فالمحسوس معلوم».

و من هذا القبيل مواضع أخذت من الأقل و الأكثر و هي على وجوه:
أحدها، ما هو^١ مطلق، كقولك: الأقل^٢ وجوداً إذا كان موجوداً فالأكثر وجوداً يكون موجوداً، و هو يفيد الإثبات؛ و عكسه غير مفيد؛ و إذا كان ما هو أكثر وجوداً غير موجود فالأقل^٣ وجوداً ليس بموجود أيضاً، و يفيد النفي.
و ثانيها، ما ليس بمطلق، بل بالنسبة إلى محمول أو موضوع؛ فإنه إذا كان للموضوع محمول هو أولى به من هذا الآخر^٤، فإذا لم يكن ذلك لم يكن هذا و إن لم يكن^٥ أولى منه كان هذا؛ و المحمول إذا لم يكن لموضوع هو أولى به من غيره، فليس لهذا الموضوع؛ و إن كان له كان له^٦؛ و المحمول إذا كان لموضوع و هو أقل وجوداً من هذا المحمول الذي لهذا الموضوع، فيكون هذا؛ و إذا لم يكن محمول لموضوع هو أولى أن يكون له من هذا المحمول لهذا الموضوع، لم يكن هذا.

و من هذا القبيل أبواب التساوي، كقولك: متى كان المساوي في الكون موجوداً فهذا الشيء موجود و إذا لم يكن^٧ لم يكن.

و من المواضع مواضع أخذت من الداخلة و الخارجة عن نفس^٨ الشيء: فمن ذلك مواضع القسمة و التصارييف و الاشتقاقات و النظائر: أمّا طرق القسمة فكثيرة، كقسمة الكلّي إلى جزئياته و الكل إلى أجزائه و المحمول إلى موضوعاته و بالعكس و الاسم المشترك إلى معانيه.

و أمّا طرق الاشتقاقات^٩ و التصارييف، فكقولك: «إن كانت العدالة فضيلة

٢. ب، ت: الأول.

١. ت: هو هو.

٣. ت: - الآخر.

٣. ت: فالأول.

٦. ب: - كان له.

٥. ت: - ذلك لم يكن هذا و إن لم يكن.

٧. ت: + المساوي في الكون موجود فهذا الشيء ليس بموجود.

٩. ت: الاستيفانات (در هر دو موضع).

٨. ب، ت: - نفس.

فالعادل فاضل»، و هذا لا ينعكس إلا إذا قيل: «العادل بما هو عادل يكون فاضلاً
فالعادلة فضيلة حينئذ».

و أما طرق النظائر، فقولك: «إن كان ما يجري مجرى العدالة محموداً
فالعادلة تكون محمودة».

مواضع الأثر و الأفضل

حاصل هذا الفصل^١ ترجيح أحد الشئيين المتشاركين:

فمن مواضع الأثر و الأفضل: أنَّ الأطول زماناً فهو أكثر بياناً؛ و ما كان
من جنس الفضيلة فهو أفضل مما يكون خارجاً، مثل العدالة، فإنها أفضل من
العادل و أثر، لأنَّه بها صار فاضلاً؛ و ما هو مطلوب لذاته كالصحة أفضل من
المطلوب لغيره كالدواء المطلوب للصحة؛ و ما يكون علة الخير بالذات أثر من
الذي يكون علة بالعرض؛ و ما يؤثر في كل الأحوال أثر من المؤثر في بعضها
كالصحة و العلاج؛ و الذي يراد وجوده و يؤثر كالصحة فهو أثر من الذي يؤثر
لأجل الرويه كالحسن؛ و المؤثر بالذات كالعلم فهو أثر من المؤثر بالعرض
كالكتابة؛ و ما خصَّ الأفضل من جهة المؤثر، كالمؤثر عند الله تعالى فإنه أثر من
الذي يكون مؤثراً عند الناس؛ و ما هو نافع في جميع الأوقات أو الأكثر يكون
أثر؛ و كذلك الألدَّ عند^٢ الجمهور؛ و ما كان مع^٣ اللذة فهو أثر من وجه، كأطيب
الدوائين؛ و السنَّ الذي يدرك فيه العظام، كالشيخوخة يكون أثر من سنَّ
الصبي؛ و الأمران اللذان يستغني أحدهما عن الآخر من غير عكس فهو أثر،
كالعدالة الموجودة في جميع الخلق، فإنه لا يحتاج^٤ معها إلى الشجاعة، و
الشجاعة تنفقر إلى العدالة فتكون العدالة أثر؛ و ما يراد كونه أكبر فهو أثر، و
الذي يراد قلة عدمه أثر؛ و شبيهه الفاضل يكون أثر من شبيهه الخسيس؛ و ما كان

١. نسخه هـ: + أنه.

٢. ن: عن.

٣. ب: فإنه يحتاج.

٤. ت: من.

زيادته أثر فهو أثر؛ و ما يراد دون غيره فهو أثر؛ و كذلك ما كان له الفضيلة الخاصة بنوعه أثر مما ليس له ذلك، و^١ إن كان له غيرها، فإنَّ القُطنة في الإنسان أثر من الشجاعة فيه؛ و ما يفعل بطبيعته فهو أثر من الذي يفعل بغيرها فعلاً مؤثراً؛ و لذلك ما يخلص خيره الأفضل^٢ أثر؛ و ما تبعه خير كثير أثر؛ و كذلك ما تبعه شر قليل أثر؛ و كذلك ما تبعه الخير الكثير و الشر القليل فهو أثر؛ و الأشرف^٣ و الأنفع و الأجل و الأغنى أثر؛ و كذلك الذي يؤدي إلى غاية أسرع.

مواضع الجنس^٤

فمنها ما يختص به؛ و منها ما يشاركه الفصل و الحد فيها:
فمن مواضع الجنس^٥ أن يُنظر هل يخلو عنه بعض أشخاصه حتى أنَّه يصدق النوع على ما لا يصدق عليه الجنس؛ فإنَّ المعلوم جعله بعضهم جنساً للمظنون و بعض الظن جهل لا علم؛ و هل الاسم الكلي المقول على الجزئيات بالتشكيك مأخوذ مكان الجنس، كالموجود؟ و هل^٦ أخذ مكان الجنس غيره من فصله أو خاصته أو بعض عوارضه؟ كمن أخذ بدل الجسم قابل الأبعاد و هو فصله أو المتحرك و هو خاصته أو القائم بالذات و هو عرضه أو مادته، كقولك في السيف: إنَّه حديد؛ أو نوعه كقولك في المرض: إنَّه سوء مزاج؛ أو الانفعال مكانه، كقولك: «الهواء هو حركة الريح»، فقد أخذ الحركة و هو الانفعال مكان الجسم، أو الفعل، كقولك: «إنَّ الماء هو ماء مبرّد بطبعه»، فالتبريد^٧ و هو الفعل أخذ مكان الجسم، ثم ينظر انقسامه: أي بالفصول الذاتية أو العرضية؟ و هل الفصل كنوع له أو^٨ الفصل مقسماً لجنسين متباينين؟ و هل الجنس يقال على الفصل و الفصل على النوع؟ و الفصل هل يحمل على الجنس حملاً كلياً و الجنس

٢. ب: للأفضل.

٤. ت: الجنسي.

٦. ب، ت: هذا.

٨. ت: و.

١. ت: و.

٣. ت: فهو أشرف.

٥. ت: الجنسي.

٧. ت: فالتبريد.

على الفصل حملاً ذاتياً؟ و هل يرتفع النوع بارتفاع الجنس و النوع يحمل على الفصل حملاً كلياً ذاتياً؟ و هل فصول الجنس غير مقولة عليه؟ و هل ضد الجنس يحمل عليه؟ و هل يكون العدم مشاركاً للشيء فيما^١ وضع جنساً له؟ فإنَّ العدم إما أن لا يكون واقعاً تحت جنس و إما أن يكون عديمه عدم جنس كالعمى؛ و هل الجنس له ضد دون النوع؟ فإنَّ الفضيلة إذا كانت ضد الشرارة فالبر ضد الإثم؛ و هل هما من المضاف؟ فقد قيل: إنَّ العلم من المضاف دون^٢ النحو.

و من المواضع الخاصَّة ينظر هل هي مساوية أو عامة؟ بسيطة أو مركبة؟ و تركيبها من الخواص أو من الأعراض؟ و هل هي مطلقة أو مشروطة بشرط؟ و هل أخذ غيرها بدلها كفصل أو موضوع كحمل الإنسان على الكاتب مثلاً؟ و هل هي بيّنة يصح تعريف الموضوع بها و غيرها كلياً أو جزئياً؟ و هل هي لموضوعها بمثابة أنَّ الموضوع لو لم يكن لكانت خاصة لشيء آخر، كقولك: «إنَّ النار أخفَّ العناصر»؟ و هل خاصة الأشدَّ أشدَّ و خاصة الضد تكون ضدّاً للخاصة؟

و من المواضع الخاصَّة بالبعد أن ينظر أنَّ ألفاظه دالة على المعاني بسهولة أو بصعوبة، و هل دلالة الألفاظ مطابقة لمعانيها من غير اشتراك و لا تشكيك و اشتباه؟ و هل فيه زيادة أو نقصان كقولك: «إنَّ الإنسان حيوان ناطق حساس»؟ و هل أورد فيه الجنس و الفصل؟ أو أورد الفصل مكان الجنس و الفصل؟ أو أورد الفصل مكان الجنس كقولك: «إنَّ العشق إفراط المحبة»؟ و هو خطأ، فإنَّه محبة مفرطة، أو النوع مكان الفصل كقولهم: «إنَّ البطر استخفاف^٣ مع لهو»، و اللهو نوع من البطر. و لا تجعل الأسباب و العوارض أجزاء كقولك: «إنَّ الغرز غم مع شرّ ينتظر»؛ و لا يجعل التركيب قائماً مقام الجنس كقولك: «إنَّ

١. ت: فعد.

١. ت: فما.

٢. ت: استحقاق.

٢. ت: ذو.

الحيوان هو تركيب روح و بدن»، وإنما هو المركب لا التركيب؛ ويُحدّ^١ الكل بجميع أجزائه بحيث لايجوز إسقاط جزء واحد، كقولك: «إنّ العشرة سبعة و ثلاثة أو تسعة و واحد»، و لايقال في المركب إنّه كذا و كذا أو كذا^٢ مع كذا، كقولك: «إنّ الإنسان جسد و نفس أو جسد مع نفس»؛ و أن لا يكون من أجزاء لاتجتمع كقولك: «الموجود ما هو إمّا فاعل و إمّا^٣ منفعل»؛ و لايجوز أن يصير البسيط بسبب الحد مركباً، كقولك: «إنّ الخطيب من له ملكة الإقناع في كل شيء»؛ و هل الحد أبين و أوضح من المحدود و أقدم؟ فإنّ المساوي و الأخفي لايجوز أن يكون حدّاً، و هل هو مساوٍ للمحدود^٤ عموماً أو مفهوماً؟ و هل حد الضد يكون ضد^٥ الحد؟ و هل هو تابع له في الإضافة و قبول الأشدّ و الأضعف والاستحالة؟

و أمّا مواضع الهوهو، فينظر هل في القوانين المشتركة؟ و هو أن أحد الشئيين الأعظم المؤثر متى كانت واحدة بأعيانها فهما واحد و إذا صدق على الثاني بالتالي فالثالث هو الأول، كقولك: «إنّ الإنسان هو الحيوان و الحيوان هو جسم فالإنسان هو جسم أيضاً»، ثم ينظر أهما في المعنى أو في الحد أو في اللوازم و العوارض أو في الملزومات و المعروضات و^٦ المعاندات و احد؟ و هل الاسم في اللغات و احد؟ و هل كل ما كان متحدّاً بأحدهما فهو متحد بالآخر؟ و هل كل ما كان مع أحدهما بالاتفاق كان مع الآخر أم لا؟ و هل إذا أضفنا إليهما شيئاً^٧ أو نقصنا منهما شيئاً بعينه يصير المجموعان واحداً؟ و كل واحد من المواضع الخاصّة ينتفع به في كل واحد من المواضع العامة.

و هذه المواضع لكثرة نفعها و عظم جدواها سمى القدماء كتاب الجدّل بكتاب المواضع.

١. ت: و لا يحد.

٢. ت: أو.

٣. ت: حد.

٤. ت: شيء.

٥. ت: - أو كذا.

٦. ت: يساوي الحدود.

٧. ب: أو.

الوصايا

الوصايا المختصة بالسائل

فمنها ما يختص بالسائل، وهو أن يعدّ الموضع الذي فيه الكلام من أحد المواضع التي ذكرناها إثباتاً وإبطالاً، ويرتب كلامه فيما فيه سؤاله ترتيباً كاملاً يندرج سؤاله فيه يسيراً يسيراً، لئلا يعلم المجيب بمواضع الإلزام فيتوقف^١ عن تسليمه، ويخفي النتيجة بأن يبتدىء بالمقدمات البعيدة عن المقصود لئلا يسبق وهم المجيب معها إلى إنتاج المطلوب، ويمزجها بالأمور الغير المناسبة لمحل النزاع؛ فإذا تسلمها^٢ أنتج المطلوب منها بالضرورة، فينخدع المجيب بتوهمه أنه ينتج ما لا ينتفع به في المطلوب.

و يجب على السائل أن لا يرتب المقدمات ترتيباً يظهر للمجيب لزوم النتيجة منها، فيمتنع من تسليم الضروريات، بل يعافص^٣ بالنتيجة من حيث لا يعلم المجيب وجه اللزوم، فيخيل أنه كالمستقيم الموافق له المناقض لنفسه. ويجب على السائل إظهار الإنصاف ليطمئن إليه المجيب، ويثبت المطلوب بالمقدمات على وجه الميل مدعياً ظهورها وشهرتها، ليتوقف المجيب عن منعها؛ فإنه إذا توقف فيها يصير توقفه كالتسليم.

و يجب على السائل خلط المقصود بما ليس بمقصود^٤؛ فإنّ الكذاب إذا خلط الكذب بما ليس له مدخل في المقصود أخفى كذبه، سيما إذا كان الكلام الذي لا غرض فيه مشتهراً حقاً مسلماً؛ ويؤخر الكلام عما هو العمدة في الاحتجاج، لأنّ المجيب يعاند في الأول ثم يضجر فيسامح في الأخير^٥. وقد يعتمد المجيب على قوة نفسه فيسلم المقدمات في الأول؛ فإذا وصل

١. ت: يتوقف. ٢. ت: يعمل النزاع؛ فإذا سلمها.

٣. ب. ت: يناقض. ٤. ت: - بما ليس بمقصود.

٥. ت: الآخر.

إلى إبطال الموضع صار إلى العناد، فيستعمل مع هؤلاء الإسهاب الطويل و الحشو الكثير و الكلام الخالي عن النفع، ليُخفي بذلك غرضه على المجيب فيضجر و يملّ فيسلّم رجاء انقضاء الكلام فيستريح بذلك؛ و يستعمل مع الأفاضل القياس و مع غيرهم الاستقراء.

و إذا سلّم المجيب الجزئيات المستقرأة و امتنع عن تسليم الكلّي طأبته بما سلّمه أولاً.

و استعمال القياس المستقيم في صناعة الجدل أحسن من استعمال الخُلف لشناعته؛ فإذا وصل السائل إلى الصحة فيجب أن يصمّح بها على سبيل اللزوم و الإنتاج، لا على وجه السؤال الدالّ على قصور المقدمات عن إبطال الوضع؛ و إذا منعه المجيب عاد الكلام جديداً.

و تسليم السائل ممن يدّعي القوة في الأول أو في ذوي اللجاج في الأخير أنجح.

و إيراد السائل الحشو في القياس إمّا للاستظهار في الحجة أو لأجل إخفاء النتيجة بكثرة القول أو^١ الإيضاح؛ و الإيضاح يكون بتبديل العبارة و إيراد الشهود و الاحتجاج و كثرة الأمثلة. و السائل إنّما هو من سؤاله يكون عمّا لا محيص^٢ عن تسلّمه مع البيان مقتدراً على الإلزام بغير المشهور ما لا يقدر غيره أو يلزم بالمشهور.

الوصايا المختصة بالمجيب

و منها ما يختص بالمجيب، فيجب عليه تسليم المشهورات من غير إنكار؛ و يحترز عن وقوع الإلزام مغافصة^٣؛ و المجيب الحافظ لوضع مشهور يجب أن

١. ت.: بكثرة.

٢. ت.: معانديه.

٣. ت.: لا يختص.

لا يمتنع عن تسليم المشهور^١؛ والحافظ لوضع^٢ غير مشهور له أن يمتنع و يعتذر كما يقول: إِنَّا لانسلم تقابل الخير والشر فكيف أسلم تقابل العلم والجهل؛ أو يقول إنَّ واضع^٣ هذا المذهب لا يسلم أمثال هذه القضايا.

و يجب على المجيب التوقف عن جواب ما لا يعلم معناه ولا يفهم لفظه؛ وإن كان اللفظ مشتركاً أو مشككاً فيستفهم^٤ ليتعين الغرض ويكون هذا في الأول؛ فإنَّ فظه ذلك في الأخير يدل على قلة المعرفة؛ وإذا أُورِدَ عليه استقرأ عن جزئيات محمودة فلا يمتنع عن تسليمها بالمناقضة، بل يستأنف قياساً آخر؛ فإنَّه أولى من امتناع قبول الاستقراء الموجب لسوء ظن السامعين به؛ ولأجل ذلك يقبح عليه أن ينصر وضعاُ شنعاً اعتماداً على قوته، فإذا اشتهر بذلك سقط عن أعين المستمعين^٥. وينبغي للمجيب أن يستفسر عن الاصطلاحات الغريبة والألفاظ المبهمة؛ وله أن يمنع مقدمات السائل ويضمُّ إلى ما يسلمه قيوداً لا يتوجه عليه^٦ بسببها الإلزام.

وأما التشويش على السائل بحركات وأفعال وجبة^٧ وغيرها مما يخرج عن الصناعة للغلبة والاستظهار فهو قبيح عند العلماء الفضلاء، لدلالته^٨ على العجز.

[الوصايا المشتركة بين السائل والمجيب]

ومن^٩ الوصايا المشتركة بين السائل والمجيب أن يتمهر و يرتاض في الجدل بأن يتعود عكس القياس والدور لإفادته^{١٠} القدرة على التوسع في الأقوال، بجعله^{١١} القياس الواحد أربعة أقسية بحسب تقابل التناقض والتضاد؛ وكذلك

١. ب: + من غير إنكار ويحترز عن وقوع.

٢. ت: وضع.

٣. ت: المتعلمين.

٤. ت: (نسخه بدل): جلبه.

٥. ت: في.

٦. ن: يجعله.

٧. ت: بوضع.

٨. ت: - فيستفهم.

٩. ت: - عليه.

١٠. ت: الدالة.

١١. ت: لإفادة.

يفيد قوة نقيض^١ القياس من نفس القياس إذا كان بعض النتائج مشهوراً أو بحسب غلبة كثرة^٢ الاحتجاج^٣ للإثبات والإبطال؛ وأن تكون حاضرة في ذهنه مع قوانين كلية وجوامع و دساتير؛ ويتمهر في جعل القول الواحد أقوالاً كثيرة مع إتقان مواضع الجدل التي ذكرت.

و يجب أن يكون للمجادل قوة إيراد المقدمات من المواضيع المختلفة لإثبات كل مطلوب أو لإبطاله؛ وأن يأخذ من كل صناعة طرفاً صالحاً و تعميم الأحكام أولى بالسائل، و تخصيصها^٤ أنفع للمجيب؛ وكذلك إقامة الحجة أخص بالسائل، و المناقضة و المعارضة و المقاومة أخص بالمجيب؛ و ليس للسائل أن يلتزم^٥ بهزم كل وضع، و لا للمجيب أن يتكفل بحفظ كل وضع؛ بل الواجب على السائل أن يهدم الشنيع، و على المجيب أن يحفظ المشهور.

و يجب أن يحترز عن مجادلة من^٦ يحب الرئاسة و الرياء، و من قد تعود منع المشهورات لثلايفسُد طبعه؛ فإن الطباع تنفعل من الطباع و تسرق منها؛ و إن بلي بمناظرة من يحب^٧ الرئاسة و يؤثر الغلبة أو يتوقف في المشهور فيرميهم بقوسهم و يعاملهم بمثل معاملتهم له، و لا لوم^٨ عليه في ذلك، و قد كان بروماخس اليوناني كثير التشوف إلى مجادلة سقراط و قطعه و غلبته ليرتقى إلى مرتبته و يخطئ سقراط الفاضل عن مرتبته، و كان يتعدي عليه و يحيد^٩ عن الطريق اللائق في الجدل؛ فعأطه سقراط من جهة اشتراك الاسم، فأسكتة و أخجله و غلبه.

- | | |
|--------------|-------------------|
| ١. ن: نقص. | ٢. ت: كثيرة. |
| ٣. للاحتجاج. | ٤. ت: تخصيصها. |
| ٥. ت: يلزم. | ٦. ت: المجادلة و. |
| ٧. ن: يجب. | ٨. ن، ب: لا يلزم. |
| ٩. ت: يحدد. | |

الفصل الرابع عشر

في قياس الخطابة

«الخطابة» صناعة علمية كلامية، الغرض منها إقناع الجمهور من السامعين في كل فن يكون التصديق فيه، بقدر الإمكان؛ فإنَّ الإقناع تصديق بشيء مع اعتقاد إمكان خلافه، لكن النفس بما تسمعه من الخطابة تصير أميل^١ إلى التصديق مما يخالفه و هو الظن الغالب^٢.

مشاركات الخطابة و مخالفتها لساثر الصنائع

و الخطابة و الجدل يشتركان في أنَّهما يفيدان الظن؛ و أنَّهما يعمَّان جميع المطالب و أنواع العلوم؛ و أنَّهما يكونان للمتضادات^٣؛ و يفترقان من أنَّ الجدل إنَّما ينظر^٤ في الأمور الكلية دون الجزئية و هي موضوعاته؛ و أمَّا الخطابة فإنَّها لا تختص بالأمور الكلية؛ فإنَّ أكثر منافعها في الأمور الجزئية. و الجدل أنفع و أنجح في^٥ الإلزام، إذ المقصود بالقصد الأوَّل منه الإلزام على وجه الغلبة؛ و الخطابة أنجح في الإقناع من الجدل و البرهان، لقصور عقول الجمهور عن

١. ت: أميل. ٢. برغوفته از المعبر، ج ١، ص ٢٦٩.

٣. المعبر: للمتضادات؛ ب، ن: للتضادات؛ ت: التضادان.

٤. ت: ينتظم. ٥. ت: + الحجة و .

إدراك القياسات البرهانية و كذلك الجدلية، لكونها جارية مجرى البرهان من حيث تعلّقها بالكليات. و الخطابة تنفع في الأمور المدنية و تقدير المصالح الجزئية أكثر من منفعة الجدل و البرهان، فإنّها لتأثيرها في النفوس تأثيراً تنفع و تفعل بحسب ذلك، و إن لم يحصل التصديق اليقيني أو المشهورى؛ و تأثير الخطابة عام و تأثير البرهان و الجدل خاص.

و النفوس العامة أقبل للخطابة و أفهم لها من كل نوع من أنواع العلوم؛ و لم يزل خطباء الملل و النحل و المذاهب يجذبون النفوس إلى آرائهم و يميلون القلوب إلى أهوائهم بالحجج الإقناعية و الأقيسة الخطابية مع جهلهم بكيفية استعماله على الوجه الأصوب، كما يبرهن و يجادل و يخيل بعضهم و لا يعرفون البرهان و الجدل و الشعر و لا يفهمون قوانينه^١ الكلية^٢.

الأصول الكلية التي^٣ للخطابة

و أمّا الأصول الكلية التي^٤ للخطابة فتتقسم إلى ما يتعلق بالعقائد؛ وإلى ما يتعلق بالأعمال؛ لأنّ منفعتها الإقناع؛ فهو إمّا أن يتعلق بالعقائد الإلهية، كما يستعان^٥ بالدعوة إليها بالألفاظ الإقناعية و الأقيسة الخطابية؛ و إمّا أن يتعلق بالأعمال و هي ثلاثة: المشاورة و المشاجرة و المنافرة.

و المطلوب بالذات هي المصالح الجزئية في الاجتماع^٦ المدني و أمور المعاش؛ لكن الأصول الكلية تستعمل أيضاً لأجل استخراج الجزئيات من تلك الكليات.

و موضوعات الخطابة كموضوعات الجدل في أنّه لا يكون معيناً محدوداً، لأنّ الخطيب ينظر في كل فنّ من الإلهيات و الرياضيات و الطبيعيات و الخليقات و السياسات.

١. ت: ب؛ و يفهمونه بقوانينه.

٢. المختار، ج ١، ص ٢٦٩؛ الشفاء، المنطق، الجدل، ص ١.

٣. ت: - و أمّا الأصول الكلية التي.

٤. ت: الإجماع.

٥. ت: سيقال.

أجزاء الخطابة من العمود والأعوان والتوابع

والخطابة تشتمل على عمود وأعوان وتوابع:

أما العمود، فهو القول الذي يفيد الإقناع للجمهور؛ ومبادئها ثلاثة:

الأول^١، «المشهورات» الظاهرة الغير الحقيقية المحمودة معافصة^٢ في بادئ الرأي، كقولك: «أنصُر أخاك ولو كان ظالماً»، وفي حكمها المحمودات الظاهرة بحسب قوم أو شخص؛ وينتفع به في مخاطباتهم.

الثاني، «المقبولات» وهي المأخوذة عن الأشخاص الموثوق بصدقهم، كالأنبياء والائمة، أو ممن^٣ يظن بصدقهم كالحكماء والشعراء.

الثالث، «المظنونات»، كقول القائل: «فلان يتكلم مع الأعداء علانية فهو منهم»، وقد يكون مقابله مظلوناً باعتبار آخر، كما يقال ذلك في نفي التهم عنه: «أنه يتكلم مع الأعداء جهاراً فليس منهم».

و القياس المؤلف من هذه القضايا يسمى «الخطابة»، والنتيجة ظنية مُقنعة بحسب المواد والصور معاً.

و القياس والتعميل المستعمل في الخطابة يسميان «تثبيتاً»^٤.

و «المستقيم» هو الذي يفيد إثبات الحكم؛ وما أفاد التوبيخ فهو «الخلف»، وهو أنفع في بعض المواضع.

و القياس المستعمل فيها يسمى «ضميراً»^٥ لحذف^٦ كبراه لئلا يظهر كذبها؛ وقد يسمى «تفكيراً»، لكون أوسط قياسه يستنبط^٧ بالفكر.

و «التمثيل» يسمى «اعتباراً»، والمنتج من التمثيل بسرعة يسمى «برهاناً»؛ وقد لا يكون القياس الظني الخطابي [منتجاً]^٨ في الحقيقة، لتركيبه من

١. نسخته هـ: الأول. ٢. مناقضة.

٣. ب. ت. و. ٤. ت. عمن.

٥. هـه نسخته هـ: تثبيتاً؛ الثناء، المنطق، الجدل، ٣٥، أساس الإقناع، ص ٥٣٦، تثبيت.

٦. ت. يسمى ضميراً. ٧. ت. فمن الحذف.

٨. ت. بسيطة. ٩. هـه نسخته هـ: منجماً.

موجبتين في الشكل الثاني و يسمى «الرواسم».

و «التمثيل» قد يخلو عن الجامع، كقول القائل: «الفكر غير مفيد للعلم لكون التذكر^١ غير مفيد للعلم»، مع أنه لا جامع بينهما؛ لكون الفكر يحصل علماً مستقبلاً، و التذكر^٢ يحصل علماً ماضياً.

و قد يقع الاستقراء في الخطابة و يقنع بتصفُّع الجزئيات الكثيرة، كقولك: «الظلمة قصيروا الأعمار، لأنَّ فلاناً و فلاناً كان كذا؛ و المقدمة الصالحة لأن تكون جزء تثبتت تسمى «موضعا».

و يجب أن لا تكون المواضع علمية دقيقة، فإنَّ العوام لا ينتفعون بذلك، بل ينفرون و يستوحشون عنها.

و ينبغي أن لا تكون أيضاً واضحة جلية يستغنى عن ذكرها.

و القوانين التي يستتبط منها المواضع تسمى في فن الخطابة «أنواعاً».

و صاحب المعبر^٣ قال: إنَّ القوانين التي يتوصل بها إلى الضمير المستعمل في الخطابة إن لم تصلح^٤ أن تجعل بأنفسها جزء قياس تسمى «موضعا»، و هي غير المواضع الجدلية المذكورة؛ و إن صلحت لأن تكون بأنفسها جزء قياس تسمى «أنواعاً»، و هي إما واجبة أو محمودة في بادئ الرأي و هي الأقاويل الكلية التي تؤخذ مهمة مطلقة: فمنها «الدليل» و هو ضمير على هيئة الشكل الأوَّل فقد يكون من الواجبات الصادقة، كقولك: «هذه المرأة قد ولدت فلا تكون بكراً»، و قد يكون من الأكثرية، كقولك: «فلان يدفع شره عن الخلق فهو محبوب»؛ و قد يكون من المساوي، كقولك: «زيد يسيء في حق عمرو لأنه يتكلم مع الأمير سراً» عند أخذ عمرو.

و منها «العلامة» و هي كالدليل إلا أنَّها على هيئة الشكل الثاني و الثالث؛ و

١. ت: التذكير.

٢. ت: مستقلاً و التذكير.

٣. المعبر، ج ١، صص ٢٧٢ - ٢٧٣.

٤. ت: لم يحج.

٥. ن (نسخه بدل): لأمة؛ نسخه ها: الأمة؛ إمامي الإقباس، ص ٥٢٩. «زيد ساعى عمرو است جه وقت كرفتن او با امير سرّ مي گفت».

إنّما كان كذلك لأنّ ملزوم محمول النتيجة لا يكون لازماً للموضوع، ولا لازم الموضوع يكون ملزوماً للمحمول، بل يكون شيء واحد لازمهما أو ملزومهما؛ فلا جرم يقع على هيئة الشكل الثاني إن كان لازمهما، وعلى هيئة الثالث إن كان ملزومهما، كقولك: «زيد أصفر الوجه^١ فهو وجل» و«الحجاج شجاع و ظالم فالشجاعان ظلّمة».

ومنها «الرأي» وهو قضية كلية ينتفع به في العمليات و يستعمل مهماً؛ فإنّه لو استعمل كلياً فربما ظهر كذبه فلا ينفع، كقولك: «الأصدقاء يتناصحون و الأعداء يتباغضون، و قد يكون شنعاً يكتسب بالمقارنة، كما قيل: «لأُتَحْصَل^٢ الفضيلة فتُحْسَد عليها».

[أقسام المخاطبة من المشاورة و المشاجرة و المنافرة و ما يتعلق بها]

ولما كانت الخطابة إنّما هي مخاطبة الجمهور فالمخاطبة إمّا أن تكون «مشاورة» و هي تتعلق بالأمور المستقبلية لجذب نفع أو دفع ضرر و يفيد إذن^٣ أو منعاً.

و إمّا أن تكون «مشاجرة»^٤ في الماضي و هي المنازعة توجب شكراً أو شكاية أو اعتذاراً.

و إمّا أن تكون في الحال «منافرة» تتعلق بالافتخار بالحسب، كما يقال: «نافره فنفره» أي غلبه، و تقتضي مدحاً أو ذمّاً.

و المشاورة و المنافسة خصاميتان.

و المشاوريات أقوال باعثة على حركة إرادية يكون غايتها إمّا اكتساب خير أو اجتناب شرّ.

١. ت: اللون.

٢. ب، ت: - فربما ظهر كذبه فلا ينفع ... بالمقارنة، كما قيل: «لا تُحْصَل.

٣. ت: أدباً. ٤. ت: + متأخرة.

و المشوريات إما أن تكون عظاماً، وهي التي^١ تشتمل عليها الشرائع الإلهية و النواميس النبوية و السياسات المتعلقة بحفظ المُدُن و ترتيب الحرب و أحوال الصُلح و جمع الذخائر^٢ و المواد و صرفها و إنفاقها؛ كل ذلك يكون مأخوذاً من القوانين الكلية التي يشرعها الشارعون بإعطاء الأصول الكلية؛ فإنه لضيق الوقت لا يمكنهم [أن يبينوا]^٣ الجزئيات الغير المتناهية على سبيل التفصيل، ثم يتممها من يأتي بعدهم من الأئمة و المجتهدين بتفريع الفروع و تفصيل الأحكام.

و إما أن تكون مأخوذة عن القوانين الجزئية، وهي الجزئيات التي أشار إلى مأخذها الواقفون عليها و إلى العمل بها في الأشخاص و الأزمان، كالحُكَّام و القضاة و المتوسطين، كالفتوى^٤ الذي هو بيان حكم في صورة جزئية على وجه كلي لا يتعلق بزمان و شخص معين.

و أما غير العظام من المشوريات فهي التي يشير إليها الخطيب الفطن من غير أن تكون معدودة، بل تكون متوجهة إلى طلب صلاح الحال من اجتماع الفضائل النفسانية و الجسمانية و صدور الأفعال بحسبهما، مع حصول النعمة و الحرمة و محبة القلوب؛ فيجب على الخطيب أن يحدث على اقتناء الفضائل و يمنع عن ارتكاب الرذائل؛ و أن يعدّ الأنواع المنسوبة إلى الخير و الشر، و هو صلاح الحال و^٥ فسادها فيما يتعلق بسياسات الممالك و المدن و المنازل و النفوس، فيحسّن منها شيء و يُقبح شيء و يُمنع و يُسمح؛ فما^٦ أمكن اكتسابه مما ينبغي فيأذن^٧ في اكتسابه؛ و يمنع مما لا ينبغي؛ و الذي لا يتعلق بالاكتساب، كالقوة و الصحة و الثروة و نحوها، فيأذن في انتسابها إلى أربابها؛ و يمنع من^٨ انتسابها إلى غيرهم.

٢. ت: أحوال المصالح و جمع الذفاتر.

٣. ت: كالمصغرى.

٤. ت: مما.

٨. ت: في.

١. ت: التي.

٣. ن، ب: أنه يبينون؛ ت: أن يسوق.

٥. ت: - و.

٧. ت: أن يعاون.

ثم إنَّ الخير، إمَّا أن يكون بدنياً، كالصحة والقوة والحسن والجمال والثروة والحياة والنجب^١ والصيت والفصاحة والبلاغة والنسب وكثرة الأتياع والأعوان وفور القوم وصلاح العشيرة؛ وإمَّا أن يكون نفسانياً، كالعلم والحكمة والذكاء والفطنة والسخاء والجود والزهد والشجاعة والعفة والأخلاق الحميدة والسيرة المرضية وكثرة التجارب وجودة الصناعات. وأما الشرّ، فهو ما يقابل هذه الأمور.

وكذلك يعدّ الخطيب أنواعاً إمَّا ينسب إلى النافع والضارّ:

أما النافع، فهو كل ما يوصل إلى شيء من الخيرات، كالطلب وتحصيل الأسباب والاستعدادات وانتهاز الفرص والجدّ وصحة الأفاضل والأخيار ومواتاة النجب^٢ وما أشبهه.

وأما الضارّ، فهو كل ما عاق عن النافع أو كان موصلاً إلى الشرور، مثل الكسل والبطالة واللهو واللعب وإيثار الذات وفوات الأسباب وتضييع الفرص وسوء^٣ التوفيق.

ويعدّ أنواعاً إمَّا يتعلق بالأشد والأضعف^٤، مثل الحكم بأنّ أفضل الخيرات مادام وعمّ واشتهر وكان نفعه أكثر أو أعظم؛ وما يتبعه الخيرات الكثيرة أفضل مما يتبعه خيرات أقل؛ وما الحاجة إليه أكثر أفضل ممّا الحاجة إليه أقل؛ وما يرغب فيه الأكابر والجمهور أفضل ممّا يرغب فيه غيرهم؛ وكذلك يعدّ أنواعاً إمَّا يقابله.

وأما الخصاميات التي يتنافر الناس فيها ويختلفون وكل واحد يريد أن يقهر خصمه ويغلبه بقوله وقياسه، فهي تشبه الجدل من هذا الوجه، وتفارقة من جهة المبادئ التي بها يحث السامعين على الأفعال الجميلة بحسب العقائد.

١. ب: ت: البحث.

٢. ب: البحث.

٣. ت: هو.

٤. ب: ت: الأضعف.

و المجادل ينصب العناد لخصمه و يروم إظهار الفضيلة في كلامه و تثبيت العقيدة^١.

و يجب على الخطيب أن يعدّ أنواعاً يستعملها في المنافرات يشير بها إلى أسباب الفضائل و الرذائل، كما يقول في العدل: «إنّ خوف البارئ تعالى و العلم و الحكمة و طلب الحمد و الثناء و الغنى يقتضي العدل و يوجبه؛ وإنّ أضرار هذه من الجهل و عدم الخوف و عدم المبالاة بالعواقب و الاحتياج و ضعف المجور^٢ عليه يقتضي الجور».

و على الخطيب إعداد أنواع في المدح و الذم بالفضائل و الرذائل، كما يقول في الجود بـ: «أنّ الدنيا لا بقاء لها و لا ثبات، و لا وقع لها عنده؛ و أنّه يختار ثواب الله على المال»، و نحو هذه.

و قد يمدح بالرذائل لطلب ما يشارك الفضيلة و يناسبها، كما يمدح في «الجريرة» بأنّها كياسة في الرأي، و في «التهور» بأنّه إقدام على الأخطار، و في «التبذير» بأنّه^٣ سماحة و بذل، و في «الفسق» بأنّه في المعاشرة، و في «البلاهة» أنّها قلّة المبالاة^٤ بما لا يعني؛ و كذلك يتكلم على عكس ذلك.

و أمّا في^٥ المشاجرات فيجب على الخطيب أن يعدّ أنواعاً لأسباب الأفعال المضارّة^٦ من حبّ البطالة و اللهو و اللعب و الشرارة و استباحة الأموال و الأعراض و الفروج و الدماء و محاكاة الناس و الاستهزاء بهم؛ و أمّا غير المضارّة فما يقابل ذلك.

و كذلك يعدّ أنواعاً لأحوال الجور^٧ في الوقوع و أسباب ذلك، و في عدم الوقوع و أسباب ذلك.

و يجب على الخطيب مطلقاً أن يعدّ أنواعاً مشتركة:

٢. ب: ت: المحمود.

٣. ب: المنالاة.

٤. ب: المضادة.

١. ت: القصيدة.

٢. ب: بأنّه.

٣. ت: - في.

٤. ت: الجود.

فمن ذلك ما يعده للاستدراجات الذي هو انفعال يحصل في المستمع أو إبهام خلق؛ فيعد أنواعاً أخرى توجبهما. والأنواع المعدّة للاستدراجات مبادئها الانفعالات والأخلاق، كما يأتي في الحث للغضب^١ من باب مدح الاستهانة بالخلق والإضرار بالناس والوقاحة والثناء^٢ والكفران، ولتسكين^٣ الغضب من باب تحسين الاعتذار والتذلل والتواضع والاعتراف بالذنب والهشاشة عند لقاء الخلق وتخويفه من الغاضب أو من غيره.

وأما ما يوجب الحزن [فمثل] تصور فوت المرغوب فيه وأن الوصول إليه عسير؛ وأن الحيلة لاتنجح فيه والتدبير غير مفيد. وما يوجب التسلية فمثل تصور إمكان الدفع؛ وأن تلافيه ممكن ورجاء التدارك سهل.

وكذلك يحصل التسلي باعتبار حال الغير من الأقارب والأباعد بإمكان حصوله بالحيلة.

وأما ما يوجب الخجالة فمثل خوف الفضيحة وتصور شماعة الأعداء واستشعار الدناءة والاستهزاء.

وما يوجب اكتساب الصداقة الإيتار والإحسان بلامنة وحفظ الأسرار وستر العيوب وحفظ الغيب والوفاء والمودة؛ ولإبطال^٥ الصداقة ما يقابل ذلك؛ وللحسد الإتيان بالأمر التي يرى الحاسد أنه أولى بها؛ وللشجاعة ما يوجب تصور وفور القوة وكثرة الأنصار والأتباع وكبر النفس وتخيل حسن العاقبة ولأضداد هذه أضداد ذلك؛ فكل هذه هي مبادئ انفعالات تحصل في النفس.

وأما مبادئ الأخلاق ممّا يختص بصنف صنف، تختلف إمّا بحسب

١. ن: الغضب. ٢. ت: الملامة. ٣. ت: لتسكين. ٤. فمه نسخها: ما: قيل. ٥. ت: الإبطال. ع: ت: من.

الأسنان^١، كما يكون طلب اللذة في الثُبَّان، و طلب النفع في المشايخ؛ وإِما بحسب البلدان، كالفصاحة في العرب، و غِلْظ الطبع فيهم و في التُّرك، و حسن السياسة و جودة التدبير و سرعة العلالة في العجم، و الذكاء و الفطنة و الحيلة و الصبر على الآلام في الهند، و جودة الصنائع و التصوير و الشعبة في الصين، و إتقان الحكمة و تمييز^٢ العلوم بعضها عن بعض و عدل الملوك و التدابير الجيدة في الروم؛ وإِما حسب الهمم العالية، كما يكون التكبر و عدم الالتفات إلى الخلق في الملوك؛ أو الدنية، كما في السوق؛ و كما يكون الغرور في أصحاب البخت^٣.

و ممّا يتعلق بإعداد الأنواع المشتركة ما يتعلق بإمكان الأمور، كما قيل: **إِنْ مَا كَانَ مُمْكِنًا لِشَخْصٍ كَانَ مُمْكِنًا لِغَيْرِهِ، وَ مَا اجْتَهَدَ فِي طَلْبِهِ فَحَصُولُهُ مُمْكِنٌ، وَ الْأَصْعَبُ إِذَا أُمِكنَ أُمِكنَ الْأَسْهَلُ^٤**، و ما توقع لشخص^٥ توقع لمثله، و ما وقع في وقت فإن وقع مثله في ذلك الوقت متوقع، و الأندر^٦ إذا كان كائنًا فالأكثر^٧ كائن.

وإنما أوردنا جملة من هذه الأمثلة ليتدرّب الخطيب بها و يهتدي إلى كل أسلوب من أنواع الكلام.

و اعلم أنّه قد تقع القضايا المتقابلة في فنّ الخطابة بحسب اختلاف العبارات، كقول القائل: **«تكلّم فإنك إن صدقت أحبك الله، و إن كذبت أحبك الناس»** و يقال في مقابله: **«أسكت فإنك إن صدقت يبغضك الناس، و إن كذبت يبغضك الله»**، و كما يقال للمقرّ بذنبه: **«إنك مُذنب لأنك إن صدقت فأنت مُذنب، و إن كذبت فأنت مُذنب أيضاً»**.

و كذلك المغالطة قد تقع في الخطابة، فإن أقنعت كانت داخلة في صناعة

١. ت: إيمان الحكمة و ميز.

٢. ت: - أمكن.

٣. عن: الأندر.

٤. ت: الأسباب.

٥. ت: البحث.

٦. ت: بشخص.

٧. في الأكثر.

الخطابية، وحينئذ يسمونها بـ«الضمائر المحرّفة»:

فمن باب اشتراك الاسم ما يمدح به الكلب: «إِنَّ كَلْبَ السَّمَاءِ أَنْوَرُ^١ الْكَوَاكِبِ».

و من باب المصادرة على المطلوب قول القائل: «فَلَانٌ أَذْنَبُ» فإذا قيل: لِمَ؟ يقال: لِأَنَّهُ أَذْنَبُ.

و من باب جعل ما ليس بعلة علة، «زَيْدٌ مَبَارَكُ الْقَدَمِ»، لِأَنَّهُ يَقْدُومُهُ تَيْسَّرَتِ^٢ الْخَيْرَاتِ.

و من باب تركيب المفصل، «زَيْدٌ يَعْرِفُ الْكِتَابَةَ» لكونه يعرف حروف المعجم.

و أمّا إذا كانت المغالطة غير مُقْنَعَةٍ لِأَنَّهَا غَيْرُ مَقْبُولَةٍ^٣ فَلَا تَدْخُلُ فِي صِنَاعَةِ الْخُطَابَةِ، كَقَوْلِ الْقَائِلِ^٤: «زَيْدٌ قَتَلَ عَمْرُوًّا وَلَا^٥ ذَنْبَ لَهُ»، لِأَنَّهُ قَتَلَهُ فِي حَالِ سُكْرِهِ وَلَا اخْتِيَارَ لَهُ.

و هذه الأنواع المذكورة كلّما كانت أقرب إلى الجزئية فأحد المواضع منها يكون أسهل من غيرها، كقول القائل: «إِنَّ مَحَبَّةَ الْوَالِدِ لَوْلَدِهِ تَوْجِبُ الشَّفَقَةَ عَلَيْهِ»، فَإِنَّ هَذِهِ الْقَضِيَّةَ أَقْرَبُ^٦ إِلَى الْجَزْئِيَّةِ مِنْ قَوْلِكَ: «إِنَّ الْمَحَبَّةَ تَقْتَضِي الشَّفَقَةَ مُطْلَقًا».

و مقدمات الخطابة إذا كانت بالجزئيات أخص فإنّها تكون أقنع، لِأَنَّهَا أَقْرَبُ إِلَى الْحَوَاسِ وَ إدْرَاكِ الْعَوَامِ، كَقَوْلِ الْقَائِلِ: «إِنَّ زَيْدًا فَاضِلٌ، لِأَنَّهُ الْفَضِيلَةُ صَدْرَتْ مِنْهُ فِي مَجْلِسِ كَذَا وَ كَذَا»، وَ هُوَ أَقْنَعُ مِنْ قَوْلِكَ: «لِأَنَّهُ اسْتَجْمَعَ جَمِيعَ الْفَضَائِلِ».

١. ت: أنور.

٢. ب، ت: - و من باب تركيب المفصل ... لِأَنَّهَا غَيْرُ مَقْبُولَةٍ.

٣. ب: - القائل.

٤. ب: فلا.

٥. ب: - أقرب.

٦. ت: شرب.

[أعوان الخطابة]

و أمّا «أعوان الخطابة» فأمران:

أقوال و أفعال خارجة عن العمود يعينان عليه.

ثم الأعوان إمّا أن تكون نصرة كالشهادة؛ وإمّا أن تكون حيلة تُعدّ المستمعين للإذعان و تسمى في علم الخطابة «استدراجات». ثم الإعداد إمّا أن يكون بحسب القائل، كسمته و حسن هيئته و فضائله و شمائله و جودة حركاته و سكناته و غير ذلك، مما يقتضي قبول قوله من عذوبة كلامه و فخامة منطقه و حسن صورته و خشوعه و شدة شوقه.

قالوا^١: من الخليب من أبكى الناس بهيئته قبل الكلام، و إمّا بحسب القول، كتصرفات في الصوت و الكلام من تليين الكلام و خفض الصوت تارة، و رفعهما أخرى من حنين و أنين و بكاء، و إمّا بحسب المستمعين فيكون بإحداث انفعالات فيهم، فإن كان الغرض الاستعطاف فيحدث الرقة، و إن كان الإغراء فيحدث القساوة، و إن كان الصداقة فيإحداث المحبة. و السامعون ثلاثة: مخاطب و حاكم و نظار^٢.

و التصديقات الحاصلة إن كان حصولها لا بصناعة، بل تثبت و تحصل إمّا بسنة مكتوبة، كوجوب الصلاة و الزكاة و الحج و غير ذلك من الواجبات الشرعية، و إمّا بغير سنة مكتوبة بل تثبت بالعقل، كوجوب العدل و الإنصاف. فالتصديقات الشرعية قد لا يخالفها العقل - كما ذكرنا - و قد يخالفها، كأخذ الدية من العاقلة، فإنّ السنة تقتضيها دون [العقل]^٣.

و إمّا أن تثبت إمّا بشهادة أو بيمين أو بعهد أو بصكوك أو بسجلات أو بتعذيب.

و إن كان ثبوت التصديقات بصناعة فهي التي تثبت بحجج إقناعية، فيوقعها ثلاثة أمور:

١. ت: - قالوا.

٢. ت: نظارة.

٣. منه نسخة هـ: العقلية.

الأول حسن سمعت القائل وهيته^١.

الثاني استدراج السامعين إلى التصديق.

الثالث نفس القول الخطابي المعقد لإنتاج المطلوب على وجه الإقناع.

[توابع الخطابة]

وأما توابع الخطابة وهي المسماة عند القدماء «تزييفات»^٢، فتلاثة أمور:
[الأمر الأول، يتعلق بالألفاظ الخطابية من كونها حلوة فصيحة بليغة
 غير ركيكة ولا عامية، ولا غريبة وحشية لاتصلح لخطاب الجمهور، فإنّ طبائع
 العوام تنفر عن العلميات وتميل إلى ما يناسبها من الخطابييات والشعريات.
 ويجب أن تكون الألفاظ الخطابية حسنة الروابط جيّدة الانفصالات، بأن
 يربط كل كلام إلى ما يناسبه ويشاكله، ويفصل عما لا يناسبه ولا يشاكله. وقد
 قيل: إنّ هذا هو فصل الخطاب.

و الألفاظ تتزيّن بأنواع المجاز من «الاستعارة» و «التشبيه» وغيرهما و
 هو أساس البلاغة، لكن يقبح أن يستكثر من ذلك، وينبغي أن تكون الألفاظ
 موزونة لا بالوزن العروضي، بل كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ
 الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾^٣؛ و من قبيل^٤ هذا الوزن السجع، كما يقال: «للعلم مرتبة
 عظيمة، وللحم مرتبة جسيمة»؛ و التقسيمات، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ
 فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾^٥؛ وكذلك منه إيراد القرائن المتناسبة، كما إذا ذكر
 الرياحين والورد فيذكر معه البساتين والخُضر والأنهار والبلابل والزهارات
 والأزهار.

و للخطابة الملفوظة أسلوب غير ما للخطابة المدوّنة في الكتب، لأنّ

١. ن: هيئة.

٢. ب: ترتيبات.

٣. ت: - قبيل.

٤. سورة انفطار، آية ١٣.

٥. سورة الضحى، آية ٩.

الخطابة المكتوبة للفكر فيها مجال؛ ولأجله كانت عبارات المكتوبة أبلغ وأفصح وأحسن ترتيباً من الملفوظة؛ وكذلك الحكم في أصناف الملفوظة والمكتوبة، كالرسائل والسجلات في المكتوبة، والكلام في مجالس الخواص والعوام.

الأمر الثاني، يتعلق بالترتيب^١، كالتصدير بما يشير إلى المقصود، كقولك في الفتح: «الحمد لله الذي عزّ أولياؤه وذلّ أعداؤه»؛ والاقتصاص^٢ بما يلوح منه المطلوب، كما في المشاجرات والمنافرات^٣ لدالتهما على أمر: إمّا ماضٍ أو حاضر؛ فينسبان إمّا إلى^٤ العدل والجور أو إلى الحسن والقبح. والمشوريات لما دلت على مصلحة مستقبلية فلا يمكن فيها الاقتصاص^٥. وكذلك يبيّن المقصود بما يقع به الإقناع، كقولك في المشاورات^٦: «هذا ما علمته من المصلحة وبعد ذلك الرأي رأيكم»، ثم يختم الكلام بالتذكير. وعلى الخطيب أن يعرف ما يقتضيه كل صنف من هذه؛ فإنّ التصدير في الشكاية قبيح غير لائق، يدل على كذبه.

الأمر الثالث، الأخذ بالوجوه وهو من قبيل الحيل؛ وهو قد يتعلق بالقائل، ككونه في هيئة وزيّ^٧ يليق به في حال الخطابة، من رقة وهشاشة وحلم وطلاقة وعفيت^٨ وتعبيس^٩ وغير ذلك من إطرائه^{١٠} نفسه وتركبتها؛ وقد يتعلق بالقول، كرفع الصوت وتفخيمه فيما يتعلق بالحرب والشجاعة؛ وتليينه خفّضه فيما يتعلق بالاستعطف والرحمة، لإفادته الاستدراج للسامعين. والعوام وضعفاء العقول أقبل للخطابة وأطوع لقبول^{١١} الاستدراجات من الخواص؛ ولذلك يعظمون المرتاضين ويفخّمون المتسكين، وإن كانوا من أهل البدع والأهواء.

١. ب: ت: بالمرتب.

٢. ب: ت: القبح.

٣. ن: الاقتصاص.

٤. ن: المنافرات.

٥. ت: - إلى.

٦. ن: الاقتصاص.

٧. ت: المشوريات؛ ن: ب: المشورات.

٨. ت: ذل.

٩. ن: (نسخه بدل) عمس / ت: عصب.

١٠. ن: تعبيس؛ ب: تعبيس؛ ت: تعيين.

١١. ت: إطرأ.

١٢. ب: بقبول.

فهذه جملة صناعة الخطابة، و الخطيب^١ التام من أحاط بما ذكرنا، ولكن يحتاج مع ذلك إلى قريحة و طبع؛ فإن جماعة ممن لا وقوف لهم على قوانين الخطابة خطبوا فأحسنوا و عظوا فأقنعوا و أثروا تأثيراً بالغاً^٢. و خطب آخرون ممن وقف على هذه القوانين الكلية فقصروا و لم يجيدوا؛ لأن القوانين^٣ الكلية غير القرائع المطبوعة التي هي مرتاضة بجزئيات ذلك الفن الذي فيه الكلام، و الكلي^٤ غير الجزئي.

[الجدل أفضل أم الخطابة؟]

و اختلف الحكماء في أن الجدل أفضل أم الخطابة، و الحق أن الخطابة أفضل لوجوه:

منها، أن الجدل لا يفيد الإقناع للخواص، لكون المقدمات غير يقينية؛ و لا للعوام لدقة الأقيسة الجدلية، فلا يفهمها العوام.

و منها، أن العامي إذا عجز عن إلزام جدلي يحمله على جهله لا على قوة ذلك القياس، فلا يفيد إقناعاً حينئذ.

و منها، أن الجدل خصومة و قهر^٥ و الإنسان إذا عرف أن الغير يريد قهره و تعجيزه^٦، يحمله ذلك على بغضه و عدم انقياده له، فلا يحصل له الإقناع أصلاً؛ و قال تعالى: ﴿أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ﴾^٧ أي البرهان^٨ ﴿والموعظة الحسنة﴾ أي الخطابة ﴿و جادلهم بالتى هي أحسن﴾ أي الجدل؛ فتأخير الجدل عن الخطابة يدل على أفضلية الخطابة.

فالبرهان و الخطابة يفيضان النفس الإقناع؛ و الجدل مصروف إلى

١. ب، ت: - و الخطيب. ٢. ن: بالغار.

٣. ت: - الكلية فقصروا و لم يجيدوا لأن القوانين.

٤. ت: - و الكلي. ٥. ت: - و.

٦. ت: عجزه. ٧. سورة نحل، آية ١٢٥.

٨. ب، ت: - أي البرهان.

المقاومة؛ و البرهان و الخطابة موجّهان لإفادة ما ينبغي؛ و الجدل لإزالة ما لا ينبغي؛ فالخطابة جارية مجرى حفظ الصحة؛ و الجدل يجري مجرى إزالة المرض؛ و حفظ الصحة أفضل من إزالة المرض.



الخطبة في الأقيسة الشعرية

صناعة «الشعر» ملكة علمية يقتدر معها على إيقاع تخيلات تكون تلك التخيلات مبادئ انفعالات نفسانية تكون مطلوبة؛ وإنما لم نقل هاهنا: «الشعر صناعة» و قلنا في الجدل والخطابة: إنهما صناعتان، يفيد الجدل الإلزام والخطابة الإقناع، لكون الشعر ليس بصناعة؛ بل الشعر هو الذي يصدر عن الصناعة.

ومنفعة الشعر تكون في الأخلاق والتدابير المنزلية والسياسات المدنية الجزئية؛ وقد تنفع في الأمور الإلهية أيضاً.

و ذكر الشيخ أبو علي أن منافع الشعر تقرب من منافع الخطابة؛ لأن الاستعانة إنما تكون في جزئيات الأمور لا في كلياتها.

و الشيخ الإلهي^١ زعم أن لها نفعاً عظيماً لاسيما في الأمور الإلهية، حتى أنه فضّل^٢ «القضايا الشعرية» على «الواجب قبولها». وأكثر أهل المنطق

١. سطر المتارح والمعارحات، المشرع السابع، ص ٤٠٤: «و عندي أشرف القضايا بعد القضايا الواجب قبولها المخيلات. وربما يصعب على الظاهريين من الفلاسفة مساعدتنا على هذا وربما يغبطهم؛ فنقول: كثير من المخيلات من حيث هي مخيلة أشرف من كثير من المقدمات الواجب قبولها لا من حيث وجوب القبول بل من حيث خصوصها».

٢. ت: - حتى أنه فضّل.

يزعمون أنها قد تكون أنفع من الخطابة، لأن نفوس العوام تميل إلى التخيل، فهي أطوع له منها للإقناع.

و السبب في ميل نفوسهم إلى التخيل التذائها به و تعجبها منه، من جهة أن التخيل محاكاة و هي لذية، كالتصوير و التزييق؛ فتتأثر النفس من التخيل بقبض و بسط؛ فيكون تعجبها من المحاكاة أكثر من تعجبها من الإقناع، لقوة لذة المحاكاة، لكونه صدور مثل شيء، فتلذ النفس بإدراكها قدرة و قوة، و هو كمال ملائم للنفس، و اللذة إدراك الملائم.

[تقسيم للمحاكات]

و المحاكاة قد تكون طبيعية قولية، كما يصدر عن البغاء، أو طبيعية فعلية كما يصدر عن القرد؛ و إما أن تكون المحاكاة صناعية يحاكي الشيء بمطابقه على ما هو عليه، أو يحاكيه مع تحسين، كصورة الملائكة أو مع تقبيح، كصورة الجن.

[الأقوال في تعريف الشعر^١]

و الشعر محاكاة صناعية و هو عند القدماء كلام مخيل مسجع، لا كما هو عليه الشعر في زماننا؛ فلن الشعر عند المُخَدِّثين كلام موزون بالأوزان العروضية متساوي الأركان مقفى؛ و لا يعتبرون التخيل، و هذا متفق عليه في اللغة العربية و الفارسية و التركية؛ و أما عند الأمم السالفة القديمة من اليونانيين و السريانيين و العبرانيين فلم ينقل عنهم و لا عن أحد من قدمائهم شعر موزون^٢، بل عنهم نُقِلَ ما هو كالأسجاع الشبيهة بالنثر^٣ من غير قوافي. ثم إنهم بعد ذلك اختلطوا بالعرب و الفُرس و تعلموا منهم ذلك الأسلوب،

١. ابن بختيش بركرفته است از الشعر، ج ١، صص ٢٧٦ - ٢٧٧.

٢. ن: شعراً موزوناً.

٣. ت: بالشعر.

صنعوا شعراً موزوناً يدخل في العروض و القوافي على قانون أهل زماننا.
و كلام المعلم الأول يدل على أَنَّ الشعر ما كان له وزن في زمانهم، و اصطلاحه بأنَّ الشعر ما يوقع أثراً في النفس يشبه التصديق في انقباضها و انبساطها و إثارتها و كراهيتها و ميلها و انحرافها و تسهيل الأمور و تهويلها و تعظيمها و تحقيرها، كقولك: «العسل مُرّة مقيّة» فتتفر النفس؛ و للخمر أنَّه «ياقوت سيّال» فتسهل شربه؛ و للمرء أنَّه «خمر لذيذ»؛ فتقدم عليه^١.

فالكلام الشعريّ قياس مؤلف من قضايا توقع في النفس تخيلاً يشبه التصديق، فقد تكون تلك القضايا المؤثرة تخيلاً باعتبار أولية، كضرورة الموت فإنّها تؤثّر في النفس قبضاً؛ و قد تكون مشهورة باعتبار آخر، كأحوال الجنة و النار.

و الشعر التام قد يحاكي بالكلام المخيل، كالنثر^٢ المجرد عن النغمة المخيل؛ و قد يكون بالألحان، كالأصوات التأليفية؛ و قد يكون بالأوزان، كالإيقاعات^٣ الرقصية؛ و قد يكون باللحن و الوزن، كما في المزامير؛ و قد يكون باللحن و الكلام، كالنثر مع النغمة؛ و قد يكون بالوزن و الكلام، كالشعر المجرد عن النغمة؛ و قد يكون باللحن و الوزن و الكلام، كما في الشعر المقترن بالنغمة.

[تقسيم آخر للمحاكات]

ثم الكلام يحاكي بالألفاظ أو بالمعاني، كمحاكاة نظام الإيقاعات و النقرات، أو بهما جميعاً.

و كل واحد من الألفاظ و المعاني قد تكون المحاكاة بحسب جوهر^٥ أو بحسب حيلة.

١. ن: مقينة؛ ت: معينة.

٢. پایان مطالب برگرفته از المعتبر با شرح و مثال از شهرزوری.

٣. ت: كالشعر.

٤. ب: ت: بجوهره.

و محاكاة الألفاظ بجواهرها، فيما إذا كانت فصيحة جزلة متينة^١
 بجواهرها، فيحاكي بالافتداء^٢ و الصنعة، كقول امرئ القيس:
 و ما زرفتُ عيناك إلا لتخربى بسهميك في أعشار قلب مقتل^٣
 و محاكاة المعاني بجواهرها فيما إذا كانت غريبة لطيفة، كقوله:

كأنَّ قلوب الطير رطباً و يابساً لدى وَكْرها العُتَاب و الحشف البالي^٤
 و محاكاة الألفاظ و المعاني بجواهرها معاً فيما إذا كانت العبارة بليغة،
 فيؤدّي حق المعنى اللطيف بلا زيادة و لا نقصان.

و أمّا المحاكاة الذي بحسب الحيلة فتسمّى بـ«البديع» و «الصنعة»؛
 فبعضه مختص بالشعر المظلوم و بعضه مختص بالكلام المنثور و بعضه
 يتشاركان فيه، كالوزن^٥ و الرديف.

و الألفاظ و أجزاءها قد يقع فيهما تناسب بمشاكلات أو بمخالفات^٦ إمّا
 تامة أو ناقصة: مثال المشاكلة التامة، أي تتفق الألفاظ كـ«العين» و «العين»^٧، أو
 تكون متفقة الجوهر متخالفة التصريف، كـ«السّمك» و «السّماك»^٨؛ و المشاكلة
 الناقصة أن تكون الألفاظ متقاربة الجوهر أو الجوهر و التصريف^٩، كـ«العظيم»
 و «العليم» و كـ«السهاد» و «السها»^{١٠}.

مثال ما يقع بسبب المخالفة أن يقع أحد اللفظين على شيء و يقع الآخر
 على ما يخالفه كـ«الرحمة»^{١١} و «جهنم».

١. ت: فيه.

٢. ت: مقبل.

٣. به نقل از اسرار البلاغة جرجاني، ص ١٦٨، شعر از امرؤ القيس است.

٤. ت: في الوزن.

٥. ت: لمخالفات أو لمخالفات.

٦. ت: المعنى.

٧. ت: بالجواهر و التعريف.

٨. ن: الترجمة.

٩. ت: كـ«السها» و «السها».

١٠. ت: كـ«السها» و «السها».

١١. ت: كـ«السها» و «السها».

وكذلك في المعاني أو فيهما جميعاً. وقد صنّف علماء البيان في ذلك عدة كتب، فليطلب من هناك.

[تقسيم آخر للمحاكاة]^١

و المحاكيات الشعرية قد تكون ببسائط، كقولك: «زيد قمر»؛ وقد تكون بمركبات، كقولك في الهلال إذا كان معه الزهرة: «أَنَّهُ قوسٌ^٢ من ذهب يرمى ببندقة من فضة».

وقد تكون المحاكيات بذوات ظاهرة، كقول الشاعر:
وهزّ الريح أردافاً ثقالاً و غصناً فيه رمان صغارُ
وبذوات خفية، كقوله:

إذا نحن سَمِيناك خلنا سيوفنا من التيه في أغمادها تتبسّم
فقد حاكي الجماد بحَيّ ناطق شبّه به كريم فسرّه ذلك تتبسّم^٣.
وأما المحاكيات بالأحوال، فكقوله:

أزجِدْنِي و وجدن حزناً واحداً متناهيّاً^٤ فجعلته لى صاحباً
فشبّه محاكاة حال - هي الحزن - بجسم - هو الصاحب - وهو خفي في العمل.

[تقسيم آخر للمحاكاة]^٥

و المحاكيات من وجه آخر تنقسم إلى ثلاثة أقسام: محاكاة تشبيه و استعارة و محاكاة تسمّى «الذوائع»^٦.

١. ابن مطلب بركرفته است از المعبر، ج ١، ص ٢٧٨.

٢. ب: قرص.

٣. ب: فتبتسم.

٤. همه نسخه ها: - واحداً متناهيّاً: المعبر: + واحداً متناهيّاً.

٥. ابن مطلب نیز بركرفته است از المعبر، ج ١، ص ٢٧٩.

٦. همه نسخه ها: الروائع: المعبر: الذوائع.

ف«المحاكاة التشبيهية» تكون على نوعين:
الأول ما يحاكي به شيء بشيء و يعرف أنها محاكاة بحرف التشبيه،
مثل كاف التشبيه و «مثل» و «كأنما» و نحوها.
و النوع الثاني ما لا يكون كذلك، بل يحاكي الشيء بوضع^١ شيء آخر
مكانه.

و أمّا «الاستعارة» فإنّها تقرب من التشبيه، إلّا أنّهما يفترقان أنّ
الاستعارة لا يكون في محاكاتها حروف التشبيه، كقوله:

لسانُ الحال أفصح من لساني و عين الطبع طامحة البكاء^٢
و أمّا المحاكيات المسمّاة «ذوائع»^٣ فهي القائمة مقام ذات المحاكاة،
لكثرة الإستعمال، فلذلك لا يكاد أهل الصناعة أن يقفوا على كونها محاكاة،
كقولهم للكرم: «بحر»، و للمليح: «غزال»، و للقدّ^٤: «غصن» و نحوها؛ و إذا
تركبت هذه الذوائع صارت من قبيل التشبيه و الاستعارة، كقول القائل: يا قمرأ
في^٥ غصن في نقا» و قول الآخر: «غصن على نقا عليه رمان»^٦، و تفصيل هذا
أليق بعلم البيان.

و المحاكاة إذا كانت محالة تسمّى «خرافات»؛ و قد تكون بحسب الأوقات
و الأحوال أحسن و أملح من المحاكاة الصحيحة.

تقسيم آخر للمحاكات

و المحاكاة الشعرية: إمّا أن تكون بالاشتغال^٧، كما يتراءى بشيء و يراد
به شيء آخر.

١. ت: موضع. ٢. المعتبر: طامحة إليك.

٣. ن: روايع.

٤. ن: القصد؛ ب: للقصد؛ ت: للقد. (قد به معنای قامت آدمی).

٥. ن: يا قرافي. ٦. ع: پایان مطلب منقول از المجر.

٧. ب، ت: بالاشتراك.

و إما أن تكون المحاكاة الشعرية بالاستدلال، كما يدلّ بالشبيه على التشبيه^١؛ فهذا الاستدلال: إما أن يكون بالمحاكاة المطابقة: أو يكون بالمحاكاة الغير المطابقة: إما بإبهامات ممكنة وإما بالمحال؛ وإما بالتذكير، كمحاكاة الزئبق للحبيب^٢؛ وإما بمشابهة، كمحاكاة الشراب للماء.

و أما رداءة محاكاة الشاعر فتكون بغلط القائس^٣ بتحريف أو بكذب يمكن وقوعه أو بمحال لا يمكن أو بتقصير ما في الجملة.

و أعداد المواضع و الأنواع لا يمكن في المخیلات، كما أمكن أعدادها في الجدل و الخطابة؛ فإنّ المخیلات كلّما كانت أندر و أغرب كانت ألذّ و أعجب.

و اعلم أنّك إذا اعتبرت القياس الشعري من حيث أصل الوزن، فهذا هو «الموسيقى»؛ و إن اعتبرته بالأوزان المعتبرة عند العرب، فهو «العروض»؛ و إن اعتبرته من حيث كونه مؤلفاً من مقدمات تفيد تخيلاً يقوم مقام التصديق - و إن لم يكن تصديقاً - فهو «المنطق».

و ليس من شرط المقدمات الشعرية أن تكون صادقة أو كاذبة أو ذائعة أو شنعاء، بل أن تكون مخيّلّة؛ و أكثرها محاكيات الأشياء بأشياء^٤ توجب تخيلاً، كمحاكاة «الشجاع» بـ «الأسد»، و «الوجه الصبيح» بـ «البدر».

و لا يجب أن تكون المخیلات كلّها^٥ محاكيات؛ فكثير منها قد يخلو من المحاكيات، و إن كان المقصود الأصلي منها هو التخيل؛ فإنّ الأقاويل الحكيمية الموجبة للتصديق اليقيني و الجزافات التي لا توجب التصديق عند العقلاء، إذا أوردت موزونة مقفاة سمّيت «شعراً» عند العرب؛ مع خلوّها عن التخيل و المحاكاة؛ و لو كان فيها التخيل و المحاكاة دون الأوزان و القوافي لم تسمّ «شعراً» عند العرب.

١. ت: بالشبيه على الشبه.

٢. ت: للحبيب.

٣. ت: الناس.

٤. ت: بالأشياء.

٥. ت: كلياً.

و أجود الأشعار و أحسنها ما جمع الوزن و القوافي مع التخيل و
المحاكاة؛ و أن يكون متضمناً للكلام الحكيم العلمي و الروايات المهمة
الصادقة بالفاظ فصيحة بليغة.
و الوزن يعرف في العروض استعمالاً؛ و يعرف في الموسيقى حقيقة و
ماهية.

* * *

المفهوم الثاني: المغالطة

في القياسات المغالطية

سمّاها المعلم الأول بلفته «سوفسطيقا»، ومعناه تبكيت المغالطين، وهو قهرهم وغلبيتهم بالحجة، وعرف فيها وجوه المغالطات بالقوانين الصناعية وكيف يتبهرج من يريد التمويه والتشبه بأنه حكيم محقق^١.

والمغالطة قياس ينتج نتيجة تناقض^٢ وضعاً معيناً فيكون تبكيتاً؛ فإن كان حقاً كان برهانياً، أو مشهوراً كان جدلياً، وإلا فيلزم أن يكون مغالطياً^٣ يشبه البرهان، أو مشاغبياً يشبه^٤ الجدل.

والمغالطة والمشاغبة يروجهما^٥ مشابهة في مادة أو صورة أو فيها. ويسمى الآتي بالمغالطة «غالط في نفسه، مغالط لغيره».

وسبب وقوع المغالطة قصور في جوهر النفس، وهو عدم التمييز بين ما هو من ذات الشيء وبين ما هو من غيره؛ ولولا هذا القصور لما تمت للمغالطين صناعة، لأنّها صناعة تمويه وكذب؛ ونفعها ليس بالذات بل بالعرض، من حيث إنّ صاحبها لا يغلط في ذاته ولا يغالطه الغير؛ وله قوة يتمكن

١. بركرفته از المنبر، ج ١، ص ٢٦٤.

٢. تناقض.

٣. تبكيت (در هر دو موضع).

٤. مغالط.

٥. المغالط.

٥. يروجها.

بها من مغالطة المغالط^١؛ وربما استعملت هذه الأقيسة تدريجاً و تشبيهاً، أو امتحاناً أو عناداً.

و مواد هذه الأقيسة الـوهميات و المشبهات لفظاً أو معنى؛ فالمغالطة قياس مؤلف منها لتغليب الخصوم و انقطاعهم. و المقدمات متى كانت حقة و ركبت على الوجه الأصوب كانت النتيجة حقة، لأنَّ الحقَّ يمتنع أن يكون مستلزماً للباطل؛ وإن كانت النتيجة باطلة كان الخلل منحصراً: إمّا في المقدمات و إمّا في التركيب و إمّا فيهما.

ثم إنَّ العقل لا يحكم بالباطل، إلّا إذا كان بين المقدمة الباطلة و الحقّة مشابهة: إمّا في اللفظ أو في المعنى أو فيهما.

(أسباب الغلط الواقع في القياس)^١

فالغلط الواقع في القياس لا يخلو عن أقسام ثلاثة: إمّا أن يكون في الصورة، و إمّا أن يكون في المادة، أو فيهما جميعاً.

أمّا القسم الأوّل، و هو أن يكون الغلط بسبب الصورة، فهو أن لا يكون^٢ على هيئة شكل من الأشكال المعتبرة، لعدم تكرار الأوسط في القياس، كقولك: «بعض المنقوش فرس و كل فرس حيوان»، لينتج: «بعض المنقوش حيوان» و هو كاذب؛ فإنَّ الفرس لا يصدق على المنقوش إلّا بطريق المجاز. و من ذلك قولك: «الإنسان له شعْر و كل شعر ينبت»، لينتج أنَّ «الإنسان ينبت»^٣.

و وجه الغلط أنَّ المحمول في الصغرى يتماهى غير موضوع في الكبرى. و إن كان على شكل من الأشكال، إلّا أنّه لا يكون على ضرب من الضروب

١. ت: - المغالط.

٢. كيفية ورود به بحث و بخش اعظم مطالب پرگرفته است از متن المتنازع و المتعارفات، المشرع التاسع في المغالطات، صص ٢٧٢ - ٢٧٨.

٣. ت: أن يكون.

٤. ت: ميّت (در هر دو موضع).

٥. ت: ينتج.

المنتجة كقولك: «الإنسان حيوان و الحيوان جنس»، لينتج أن «الإنسان جنس». ووجه الغلط فيه، كون الكبرى غير كلية و لو كانت كلية لكذبت؛ فإنه ليس كل ما يقال له حيوان يصدق عليه الجنسية، لأن الجنسية لاتصدق إلا على الحيوانية المقيّدة بقيد العموم و هي الصورة الذهنية.

و قد ينضم إلى إحدى المقدمتين أمر يقتضي اختلال صورة القياس: أمّا في الأصغر، كقولك: «الإنسان وحده ضحاك و كل ضحاك حيوان»، لينتج: «الإنسان وحده حيوان».

و وجه الغلط كون الصغرى مركبة من موجبة و سالبة، بسبب انضمام الوحدة إلى الإنسان؛ فالموجبة: «كل إنسان ضحاك» و السالبة: «لا شيء من غير الإنسان بضحاك»، فإن ضممنّا الموجبة إلى الكبرى هكذا: «كل إنسان ضحاك و كل ضحاك حيوان»، أنتج النتيجة الصادقة و هو «كل إنسان حيوان»؛ و إن ضممنّا السالبة إلى الكبرى لم ينتج القياس شيئاً، لأنّ الصغرى يجب أن تكون في الأوّل موجبة.

و قد يقع الغلط بسبب أخذ موضوع النتيجة لا على ما وضع في الصغرى، كقولك: «الفلك المحدّد للجهات جسم لا جهة فوقه، و كل جسم لا جهة فوقه غير منخرق»، لينتج أن «كل فلك لا ينخرق»، و لم يكن الموضوع في الصغرى «كل فلك»، فإنه لا يصح نسبة الأوسط إلى ذلك.

و قد يقع هذا الاختلاف في الأكبر، كقولك: «أرسطو كامل النظر في العلوم البرهانية و كل ما هو كذا حكيم، فأرسطو هو الحكيم»، فقد يزيد في أكبر النتيجة ما يقتضي الحصر، و لم يكن في المقدمة ذلك.

و يقرب من هذا أن يكون المطلوب مغايراً للنتيجة، كمن أقام البرهان على امتناع وجود الإهين، و كان دعواه استحالة وجود قديمين، و لم يبين أن الإلهية لازمة للقديمين؛ و عند رعاية الأجزاء لا يقع هذا الغلط.

و بالجملة، فإنّه إذا اختلف أحد الشروط المعتبرة التي بحسب الكم أو الكيف أو الجهة في الاقترانات أو في الاستثنآت لم يحصل الإنتاج.

القسم الثاني ما يكون القلط فيه بسبب المادة، فمن ذلك ما يكون بسبب «المصادرة على المطلوب الأول»، وهو أن يكون الأصغر و الأوسط شيئاً واحداً، عبّر عنه بلفظين مترادفين، كقولك: «الإنسان بشر و كل بشر ضحّاك» فينتج: «الإنسان ضحّاك»، فالكبرى و المطلوب شيء واحد من جهة المعنى.

و من ذلك ما يكون بسبب كون المقدمات ليست أبين من المطلوب، كقولك: «هذا الشيء جوهر لكونه جزء الجوهر و كل ما هو جزء الجوهر فهو جوهر»، لينتج أن «شيئاً كذا^١ جوهر»؛ و هذا إنّما يستقيم بعد تصور الشيء بجميع أجزائه؛ فإنّ ذلك الشيء إذا كان مثل الأبيض فإنّه جوهر من جهة موضوع البياض لا من جهة بياضه، مع^٢ كون البياض جزء الأبيض من حيث هو أبيض؛ فالأبيض^٣ يكون جوهرأ من جهة محل البياض فقط، لا من جهة الجزءين جميعاً، و هما^٤ البياض^٥ و المحل. فلا يلزم من حمل الجوهر على المجموع - الجزء الجوهري و الجزء^٦ العرضي باعتبار - أن يكون البياض جوهرأ؛ اللهم إلّا أن يحمل على الشيء الجوهريّة من جميع الجهات.

و من ذلك ما يكون بسبب كذب المقدمات في أنفسها لكونها شبيهة بالصداقة، و لأجل ذلك الاشتباه قبلها العقل، و إلّا فالعقل كيف يقبل^٧ الكاذب إلّا لمشابهة^٨ بين الكاذب و الصادق؛ فتلك المشابهة لا تخلو إمّا أن تكون في اللفظ و إمّا أن تكون في المعنى.

- | | |
|--------------------------------|-------------------|
| ١. ن: شيء؛ ب، ت: - أن شيئاً. | ٢. ت: هذا. |
| ٣. ت: - بياضه مع. | ٤. ت: - فالأبيض. |
| ٥. ت: هي. | ٦. ب، ت: التناقض. |
| ٧. ت: - الجزء الجوهري و الجزء. | ٨. ن: جوهر. |
| ٩. ت: يعقل. | ١٠. ت: بمشابهة. |

[أقسام الغلط الواقع بسبب المشابهة اللفظية]

أما الأول وهو الاشتباه اللفظي، فإما أن يكون بسبب اشتباه لفظ بلفظ أو بسبب اشتباه اللفظ بالمعنى.
أما الاشتباه اللفظي المحض فقد يقع: إما بسبب الإشتراك؛ وإما بسبب المجاز.

[أقسام الغلط الواقع بسبب الإشتراك]

أما الذي يكون بسبب الإشتراك فله أقسام: منها، ما يكون بسبب نفسه **اللفظ المشترك**، كقول القائل: «الواجب^١ إن كان موجوداً فإما أن لا يمكن أو يمكن؛ فإن لم يمكن يلزم أن يكون الواجب ممتنع الوجود، إذ كل ما لا يمكن وجوده يمتنع، فيكون الواجب ممتنع الوجود وهو محال؛ وإن^٢ أمكن وجوده كان ممكن العدم، فإن كل ما يمكن^٣ وجوده يمكن عدمه، فيكون الواجب ممكن العدم».

وحله أن الإمكان مشترك بين العام والخاص؛ فإن كان المراد بالإمكان العام فيسلم^٤ أن الواجب ممكن بهذا المعنى، ولا يلزم أن يكون الممكن بهذا المعنى ممكن العدم فحسب، بل يكون إما واجب الوجود أو ممكن العدم؛ وإن كان المراد به الخاص فلا يكون الواجب ممكناً بهذا المعنى، فإن ما ليس بممكن بهذا المعنى لا يلزم أن يكون إما واجباً وإما ممتنعاً، وقد مرّ تحقيقه.
ومن هذا الباب قول القائل: «إن فصول الجواهر كصفات^٥ وفصول الجواهر جواهر»، لينتج: «بعض الكيفيات جواهر».

١. ن: + الوجود.

٢. ب، ت: فإن.

٣. ت: فيعلم.

٤. ن: كل ما يمكن.

٥. ب، ت: - فصول الجواهر كصفات.

و هذا الغلط إنمّا وقع لكون الكيفية مقولة بالإشتراك على الفصول وعلى الهيئة القارة^١.

و منها، ما يكون بسبب هيئة اللفظ، كـ«القابل» مثلاً، فإنّه على صيغة الفاعل فقد يظنّ بعضهم أنّ القبول فعل له.

و منها، ما يكون بسبب تصريف اللفظ، كقولك: «ضرب زيد» بالسكون، فيحتمل أن يكون زيد ضارباً و يحتمل أن يكون مضروباً؛ و كذلك «غلام حسن» بالسكونين، فإنّه في اللغة الفارسية يحتمل أن يكون «حسن» اسماً لسيدّه و يكون «غلام»^٢ مضافاً إليه، و يحتمل أيضاً أن يكون «حسن» اسماً للغلام.

و منها، ما يكون بسبب الوقف و الابتداء، مثل قوله عز و جل: ﴿و ما يعلم تأويله إلاّ الله و الراسخون في العلم﴾^٣، فإنّ الوقف على «الله» يقتضي كون «الواو» في «الراسخون» للابتداء، و يلزم من ذلك أن يكون معرفة علم التأويل منحصراً في الله تعالى؛ و إن كان الوقف على «الراسخون»^٤ فإنّه يقتضي كون «الواو» في «الراسخون» للعطف، و حينئذ لا ينحصر علم التأويل في الله تعالى، بل الراسخون في العلم يعلمون ذلك أيضاً.

و منها، ما يكون بسبب انصراف الكنايات، مثل قول القائل: «كل ما يعلمه الحكيم فهو كما يعلمه»، فيجوز عود الضمير إلى «الحكيم» و إلى «كل ما يعلمه»، و عوده إلى «الحكيم» يجعل معنى الكلام مغايراً لعوده إلى «كل ما يعلمه»، فإنّ الحكيم يعلم الحجر فيلزم أن يكون حجراً؛ فتكون القضية بخلاف عود الضمير إلى «ما يعلمه».

و منها، ما يكون بسبب حرف المعطف، فإنّه قد يدلّ تارة على جميع الأجزاء

١. ت: للعادة؛ بإبان مطلب بركرفته أن منطق المتارخ و المطارحات، صص ٢٧٢ - ٢٧٨ يا تصرف به

تقدم و تأخر و شرح و تفصيل.

٢. ت: الغلام.

٣. ن: + في العلم.

٤. سورة آل عمران. آيه ٧.

و تارة على جميع الصفات، كقول القائل: «الخمسة زوج وفرد»، فإن كان المراد به جميع الأجزاء واجتماعها فهو حق، لكون الخمسة حصلت من عدد زوج وهو «الإثنان» ومن عدد فرد وهو «الثلاثة»؛ وإن كان المراد جميع الصفات فهو كذب، لامتناع اجتماع 'صفة الزوجية والفردية في «الخمسة».

الغلط الواقع بسبب الألفاظ المجازية

و أمّا الذي يكون بسبب الألفاظ المجازية، فكقول القائل: «إنّ البارئ تعالى نور وكل نور^١ فهو محسوس»، لينتج أنّ «البارئ تعالى محسوس» - تقدّس عن ذلك - و الغلط فيه أنّ واضح اللغة^٢ وضع لفظ «النور»^٣ للنور المحسوس، ثم استعمل بعد ذلك في النور العقلي^٤ بطريق المجاز. وفيه نظر. وكقول القائل: «إنّ الغرض لا يدلّ^٥ على السطح لصحة قولنا بأنّ هذا السطح عريض و ذلك السطح غير عريض فصحة هذا الإطلاق يدل على زيادته». و الغلط نشأ من استعمال «العرض» هاهنا بطريق المجاز، كما قيل: «لون أبيض» و «الأبيض»^٦ هو ما يوصف بالبياض، فاللون العرضي كيف يكون هو الأبيض الموصوف بالبياض الذي هو الجسم الجوهري؛ فيجب الاحتياط بسبب التجوزات، فقد وقع بسببها غلط كثير.

و من الاشتباه اللفظي أخذهم «العدمي» مكان «العدم»، كمن سمع أنّ الهيولى عدمية فيحكم عليها بأنّها عدم.

أقسام الغلط الواقع بسبب اشتباه اللفظ بالمعنى^٧

القسم الثاني من الاشتباه اللفظي و هو اشتباه اللفظ بالمعنى^٨، فهو كما

١. ت: اجتماعه. ٢. ب، ت: - و كل نور.

٣. ت: - واضح اللغة. ٤. ت: + القائل.

٥. ت: في العقل. ٦. ع: زائد.

٧. ب، ت: قيل لأنّ أبيض الأبيض. ٨. متن المتنوع، ص ٢٨٠.

٩. ت: - و هو اشتباه اللفظ بالمعنى.

ظنَّ بعض البلَّه^١ من المتكلمين أنَّ الاسم هو المسمى؛ فإذا حقَّق الحال عليه، فقد يسلم أنَّ اسم المسمى قول هو لفظ أو ينطق به، وأنَّ المسمى من المسمى ليس من هذه الأمور في شيء؛ وكذلك مسمَّى «النار» حارة محرقة و لفظها لا يفعل ذلك.

و قد غلط بعض أهل العلم بما يشبه هذا، حيث قال: إنَّ الحدَّ إذا نظر إليه من حيث إنَّه الحيوان الذي هو بعينه الناطق كان شيئاً واحداً، فيكون الحد هو المحدود بعينه من هذه الجهة؛ وإن نظر إليه من حيث التركيب فهو غير المحدود.

و وجه الغلط أنَّ هذا القائل لعلَّه نسي أنَّ «الحدَّ» قول دالٌّ على ماهية^٢ الشيء؛ فالقول نفسه الذي هو الحد يمتنع أن يكون عين المحدود بوجه من الوجوه؛ و هذا إنَّما يكون بحسب اشتباه لفظي إمَّا بين لفظين أو بين لفظ و معنى.

و أمَّا الاشتباه الذي بحسب المعنى فيكون أيضاً على أقسام:

من ذلك، ما يكون بسبب^٣ تركيب المفصل، و هو الصادق مفصلاً لا مركباً، مثل إنَّ النفس يصدق عليها الجوهرية و يصدق عليها القوة أيضاً مفصلاً؛ فإذا ركب و قال: «إنَّ النفس جوهر بالقوة» ليحصل له من لزوم هذا التركيب أنَّ النفس بالفعل غير جوهر، فهو غلط.

و من ذلك، ما يكون بسبب تفصيل مركب، و هو الصادق مركباً لا مفصلاً، كمن حكم أنَّ الجسم يقال على الهيولى و الصورة، و مراده أنَّه^٤ يقال على المجموع؛ فظنَّ السامع أنَّه يقال على كل واحد منهما على سبيل التفصيل فوق

١. ت: - البلَّه؛ ب: جأى كلمه «البلَّه» سفيد است؛ منطق المتأخر، ص ٢٨٠؛ بعض العامة.

٢. ت: على هيئة.

٣. ت: بحسب.

٤. ت: أن.

في الغلط؛ وهذا يشبه الغلط اللفظي؛ ومثله ما يصدق على الخمسة إنها زوج و فرد، أي^١ إنها حصلت من عدد زوج و من عدد^٢ فرد؛ فيظن من ذلك أن كل واحد منهما يصدق عليها على سبيل التفصيل.

و من ذلك، ما يقع بسبب إيهام العكس الكلّي، كمن سمع أن كل ما في الجهة فهو موجود؛ فحكم - بناءً على الظن - أن كل موجود فهو في الجهة.

و مثله قول القائل: «الفلك متناهٍ و كل متناهٍ ينتهي إلى خلاً أو ملأ»، لينتج^٣ القياس أن «الفلك ينتهي^٤ إلى خلاً أو ملأ».

و الغلط إنما نشأ من إيهام العكس في الكبرى فإنّ الصادق هو قولك: «كل خلاً و ملأ متناهٍ»، و لا يلزم من ذلك صدق عكسه، و هو أن «كل متناهٍ ينتهي إلى خلاً أو ملأ» الذي هو نفس الكبرى^٥.

أقسام الغلط الواقع بسبب غفلة^٦

و قد يكون الغلط بسبب غفلة إما في اللازم و إما في الملزوم و هو على أقسام:

منها، ما يكون من إعطاء حكم الشيء للآزمه الأعم، ليتعدى منه إلى مشاركاته العامة، كقول القائل: «الإنسان حادث لأنّه جسم و كل جسم حادث فالإنسان حادث».

و هو فاسد فإنّه يجوز أن يكون علة الحدوث هو كونه إنساناً و جسماً عنصرياً، و حينئذ لا يلزم أن يتعدى الحدوث إلى جميع الأجسام.

و يستعمل أمثال هذا عوامُّ الفقهاء و المتكلمين كثيراً؛ فيضيفون الحكم إلى الأمر العام فيقولون: إنّ الحركة لا يمكن بقاءها لكونها عرضاً؛ فيكون

١. ت. ب. - أي.

٢. ت. - عدد.

٣. ب. - ينتهي.

٤. ح. - من.

٥. ابن بخش نیز برگرفته است از همان، ص ٢٨٢ - ٢٨٥.

البياض و السواد و الطعوم و الروائح و غير ذلك من الأعراض كذلك؛ و إذا فتح هذا الباب كان لقاتل أن يقول: الحجر جماد لأنه موجود أو شيء، ليلزم^١ منه أن كل موجود أو شيء جماد؛ و كذلك يقول: البياض و الطعم يجتمعان لأنهما عرضان، ليلزم منه اجتماع كل الأعراض حتى الحرارة و البرودة و السواد و البياض.

و منها، ما يكون الغلط بسبب أخذ لازم الشيء مكان نفس ذلك الشيء، كمن ظن أن «البياض مفروق للبصر» لكونه لوناً، فحكم كذلك بأن كل لون مفروق للبصر، فيتعدى الحكم إلى غير البياض من الألوان؛ و قد غفل أن «التفريق» إنما هو لنفس خصوصية كونه^٢ بياضاً.

و يقرب منه ظن بعضهم أن مفهوم النوع هو^٣ مفهوم الفصل بعينه؛ و كذلك ظن في قولنا: «الجوهر متحيز»، أن التحيز^٤ نفس الجوهرية^٥.

و منها، ما يكون بسبب أخذ الشيء علة متعينة^٦ للآزمه^٧، كقول بعض الفقهاء: «لو لزم^٨ من الاشتراك في الأخص الاشتراك في الأعم كان الاشتراك في الأخص علة متعينة^٩ لوجوب الاشتراك في الأعم»، و حينئذ يلزم من عدم الاشتراك في الأخص عدم الاشتراك في الأعم؛ و هو خلاف الواقع، فإن الإنسان و الغرير^{١٠} المفترقين^{١١} بالفصل، يشتركان^{١٢} في الأعم كالحيوانية.

و الغلط فيه ظنه^{١٣} أنه إذا لزم من الاشتراك في الأخص الاشتراك في الأعم يكون الاشتراك في الأخص علة متعينة لوجوب الاشتراك في الأعم؛ و ليس الأمر كذلك، فإنه قد لا يكون علة مطلقاً كالكتابة و الضحك اللانزمان

١. ت: فيلزم.

٢. ب، ت: - مفهوم النوع هو.

٣. ت: الجوهر.

٤. ب، ت: متعينة.

٥. ت: لوازم.

٦. ب، ت: متعينة.

٧. ن: مشتركان.

٨. ت: لونا.

٩. ت: - التحيز.

١٠. ب، ت: معينة.

١١. ت: لوازم.

١٢. ب، ت: المتفرقين.

١٣. ت: خلسه.

للإنسان، مع أنه ليس أحدهما علة للآخر؛ أو يكون علة و لا تكون متعينة بل لها بدل آخر.

ومنها، أخذ اللزوم مكان العلية في ^١ الدور الفاسد، كقولك: «الأبوة تتوقف على البنوة و البنوة تتوقف على الأبوة»، فتوقف ^٢ كل واحد منهما على الآخر يقتضي عدم حصولهما عيناً و ذهناً.

و هذا الغلط وقع من أخذ ما مع الشيء مكان ما به الشيء؛ و التوقف الفاسد إنما يكون فيما «به الشيء»، لا فيما «مع الشيء». و الشيطان إذا كان كل واحد منهما لا يوجد إلا مع الآخر فحصولهما يكون ^٣ معاً؛ بخلاف ما إذا كان كل واحد منهما علة للآخر، فيلزم تقدم كل واحد منهما على المتقدم عليه، فيلزم أن يتقدم على نفسه.

و من هذا ينحل ظن بعض العلماء أنه لا يتصور أن يكون شيان موجودان معاً بالضرورة، لأنه إن لم يكن أحدهما علة للآخر فيوجد كل واحد منهما بدون الآخر؛ و إن كان كل واحد علة للآخر فهو محال؛ و إن كان أحدهما علة يتقدم، فلا معية ^٤.

و يرد على هذا القائل المتضايفان كالأبوة و البنوة اللذين لا يوجدان إلا معاً؛ و تخصيص الحجة بغير المتضايفين غير جائز؛ فإن نسبة الحجة ^٥ إلى المتضايفين و غيرها واحدة. فإن لك أن تقول: المتضايفان إن لم يكن لأحدهما مدخل في علية الآخر فلا يوجدان معاً، و إن كان لكل مدخل في إيجاد ^٦ الآخر فيجيء الدور؛ و إن ^٧ اعتذر بأن المتضايفين لا وجود لهما في الأعيان، فالمشاؤون كلهم يقولون: إن لهما في الأعيان وجوداً؛ و إن قلنا إنهما في الأذهان

١. ن، ب: - في.

٢. ت: و توقف.

٣. ت: معينة.

٤. ب: اتحاد.

٥. ت: كقول القائل.

٦. ب، ت: يكونان.

٧. ن: الحجة.

٨. ت: الدوران.

فتعقلهما يكون معاً، فجاء لزوم المعية أيضاً و صار من الشرائط ما لا يتصور الشيء إلا معه.

و من جملة «الدور الفاسد» ما يكون بسبب اختلاف جهة التعلق^١، كما يقال: إنَّ الأب يتوقف على الإبن، لأنَّه لا يصير أباً إلا عند حصول الشخص الذي هو إبن، و الإبن يتوقف على الأب، فيتقدم عليه الأب، فإنَّه لو لا الأب ما كان للإبن حصول، و هو دور.

و الغلط فيه أنَّ ذات الشخص الذي وصفت بالبنوة يتقدم^٢ على أبوة الأب بالذات، فإنَّها^٣ لم تكن^٤، لم يكن الأب أباً؛ فقد تقدمت على أبوته دون ذاته؛ و أمَّا^٥ الأب فيتقدم ذاته على ثلاثة أشياء: على ذات الإبن، و بنوته، و أبوة نفسه؛ فلم يقع الدور من جهة واحدة.

و منها، ما يقع بسبب الدور الغير الممنوع، كما يقال: كل دجاجة فإنَّها تتوقف على بيضة، و كل بيضة فإنَّها تتوقف على دجاجة؛ فيكون دوراً. و حلُّ الغلط^٦ من جهة أنَّ «كل دجاجة تتوقف على بيضة» تكون غير الدجاجة المتوقف عليها تلك البيضة بالعدد؛ فهو دور غير ممتنع الوجود؛ بل هو واقع في الأعيان؛ هذا بحسب الشخص، لا بحسب الأمر الكلي الذي لا وجود له في الأعيان، ليتوقف وجوده على شيء؛ و أمَّا بحسب الذهن فتعقلُ البيضة و الدجاجة الكلَّيان لا يتوقف تعقل أحدهما على الآخر؛ فهذه المغالطات^٧ كلها بسبب اللزوم و اختلاف جهاته و بسبب أخذ اللازم علة.

و من الغلط ما يكون بسبب إعطاء ما هو معدوم أحكاماً^٨ ما هو موجود؛ فمن ذلك، أخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل، كقول صاحب الجزء: لو كان

١. ت: للتعلق.

٢. ت: متقدم.

٣. ب: فإنَّهما؛ ت: فإنَّه.

٤. ت: لم تكن.

٥. ب: - و أمَّا.

٦. ت: اللفظ.

٧. ن: المغالط؛ ب: ت: المغالطة.

٨. ب: و أحكام.

٩. حان، ص ٣٨٥.

الجسم المنتاهي قابلاً للقسمة إلى غير النهاية لكان ما لا ينتاهي محصوراً بين حاصرين، وذلك محال.

وهذا الغلط إنَّما وقع من ظنَّه أنَّ القسمة إلى غير النهاية في الجسم حاصلة بالفعل؛ وهو خطأ، فإنَّ القسمة المذكورة إنَّما هي بالقوة لا بالفعل، ليلزم المحال المذكور.

ومن إعطاء المعدوم أحكام الموجود قولُ^١ القائل: لو كانت الحركات غير متناهية في الأزل لكانت إمَّا شفعاً أو وترأ؛ وعلى كُلِّي التقديرين يلزم تناهيهما. والغلط وقع من ظنَّ القائل أنَّ الحركات المعدومة الغير المتناهية لها كُلٌّ مجموعي^٢؛ أو يتصور أن يكون لها كل يشتمل على جميع الآحاد؛ وذلك ظنٌّ فاسد.

و^٣ من الغلط ما يكون بسبب أخذ ما بالفعل مكان ما بالقوة^٤، كقول من قال: إنَّ «الهيولى بالقوة»، فتكون ذاتها نفس القوة؛ فيحكم بسببه أنَّ الهيولى معدومة.

وحل الغلط أنَّ كون^٥ الهيولى بالقوة لا بالنسبة إلى ذاتها، بل بالنسبة إلى ما يقبلها من الصور والأعراض وهي في ذاتها جوهر. كما اعترفوا به - والقوة نفسها لا تكون جوهرأ؛ فالهيولى من حيث الجوهرية حاصلة بالفعل؛ وإن كان ذلك الحصول يتوقف على علل، فليس من شرط كل ما حصل بالفعل أن لا يكون له علة؛ فإذا ركَّب هذا قياساً كان الغلط ناشئاً من عدم نقل الحد الأوسط بكليته، كقولك: «الهيولى ذات قوة وكل قوة عدمية في ذاتها»، فينتج أنَّ «الهيولى عدمية في ذاتها».

٢. ت: مجموع.

٣. هـ.ان.

٤. ب: قياس.

١. ت: قال.

٢. ب: -و.

٥. ت: يكون.

أقسام الغلط الواقع بسبب التقابل

و من أقسام الغلط ما يكون وقوعه بسبب التقابل وله أقسام:

فمن ذلك، ما يكون بسبب^١ أخذ العدم المقابل للوجود ضدًا، كمن أخذ الشرّ ضدًا للخير، و الظلمة ضدًا للنور؛ و لا شيء من المتضادين عن مبدأ واحد، فيلزم أن يكون للشر و الظلمة مبدأ غير^٢ مبدأ الخير و النور؛ و واجب من هذا أن تكون الظلمة ذاتًا^٣ تدبّر^٤ الأشياء.

و حلّ الغلط أن الشر ليس ضدًا للخير، و لا الظلمة للنور، لأنهما عديان يقابلان الخير و النور تقابل العدم و الملكة؛ فلا وجود لهما في الخارج، و الضدان أمران وجوديان^٥.

و من ذلك، ما يكون بسبب أخذ العدم و الملكة مكان الإيجاب و السلب، حتى لا يخرج منهما شيء، كما هو في الإيجاب و السلب، كما يقال: إنّ البارئ تعالى و العقل و النفس إمّا أن يكونوا متصلين بالعالم أو منفصلين؛ و إمّا أن يكونوا داخل العالم أو خارجه؛ فإنّ الإيجاب و السلب لا يخرج عنهما شيء.

و لم يتقطّع هذا القائل أنّ الانفصال عدم الاتصال فيما من شأنه الاتصال؛ فما لا يمكن عليه الاتصال لا يمكن عليه الانفصال؛ و كذلك الخروج و الدخول، ألا ترى أنّ الجهل و العلم و العمى و البصر لا يصح حملها^٦ على الحجر. و إذا فتح هذا الباب أمكنه أن يثبت على البارئ من كل متقابلين أحدهما؛ فيلزم أن يكون إمّا عاقرًا أو ولودًا.

و منها، ما يكون^٧ بسبب أخذ اسم السلب مكان العدم المقابل للوجود، و أخذ اسم الأعدام^٨ كلّها على وجه واحد؛ فإنّ بعض الحكماء الذين يثبتون أنّ

١. ت: - التقابل و له أقسام فمن ذلك ما يكون بسبب.

٢. ب، ت: - غير.

٣. ن: ذات.

٤. ت: ذات تدبّر.

٥. ب، ت: - فما لا يمكن عليه الاتصال لا.

٦. ن: حملها.

٧. ت: - يكون.

٨. ت: - يكون.

الظلمة انتفاء النور^١ فيما يمكن عليه النور، يقتصر على مجرد هذه الدعوى و يزعمون أن الهواء لا يكون مظلماً ولا مضيئاً. وهذا بناء على ظنه أنه غير قابل للنور؛ وإذا لم يقبل^٢ لا يسمى مظلماً، فإن أخذ هذا بيتاً بنفسه فهو غلط وكيف يكون بيتاً بذاته، وقدماء الحكماء من المشاركة والمغاربة وسلك الأمم يرون أن كل ما ليس بنور ولا نوراني فإنه يكون مظلماً؛ حتى لو أمكن وجود الخلا لكان مظلماً.

فإن تمسك القائل على أن الهواء ليس بمظلم بالعرف، فلا يتم له؛ لأن كل سليم البصر إذا فتح بصره ولم ير شيئاً مما يقابل بصره أطلق على ذلك اسم الظلمة، سواء كان ما قابله هواء أو حائطاً أو جبلاً أو غير ذلك - كائناً ما كان - فبطل تمسكه بالعرف^٣. وأما حال أسماء السلوب^٤، كالقدوسية أو الفردية أو العقلية فإنها عند الحكماء سلب مادة أو سلب قسمة أو سلب صفات أو عيوب، من غير اشتراط الإمكان فيها، لكونها مقولة على الذوات المفارقة التي ليس لها إمكان وجود هذه الأمور. فعلى الطالب المستبصر أن ينظر في أمثال هذه أن الاسم إذا دل على انتفاء شيء، فهل يدل مع ذلك على الانتفاء مع الإمكان، أو يدل على الانتفاء فقط، فإن كلا القسمين وجدناه واقعاً في الوجود؛ وأما مجرد الدعوى فغير كافٍ في هذا.

ومنها، إثبات المحتج مذهب نفسه بإبطال مذهب خصمه، إذا لم يكن النزاع على طرفي النقيض الذي يلزم من إبطال مذهب خصمه إثبات مذهب نفسه، بل كان بينهما واسطة.

ومما يتناسب غلط التقابل أخذ ضد الشيء ضداً لازماً؛ وهو باطل؛ فإن الحرارة تضاد البرودة ولا تضاد العرضية أو اللونية. وأبو الحسن الأشعري

١. ت: أسماء للنور.

٢. ب: أن.

٣. ت: إذا يقبل.

٤. ت: بالعرف.

٥. ت: المسلوب.

اركتب^١ هذا فقال: إننا وجدنا كل من ليس بمتكلم فهو أخرس؛ فحكم من هذا بأن الكلام والخرس ضدان؛ ثم حكم بأن الباري إذا لم يكن متكلماً فهو أخرس، لأننا وجدنا الأمر في المشاهد كذا؛ ثم أثبت على الباري شيئاً سماه «كلام النفس»، ولم يثبت له الكلام الذي أخذ ضده الخرس؛ ولم يكن الخرس ضداً لكلام النفس؛ فإنه يثبت كلام النفس للأخرس أيضاً؛ فإنه لم يشترط في الكلام الصوت و الحرف؛^٢ و حينئذ يجتمع «كلام النفس» مع «الأخرس» فلا يكون ضده؛ فيبطل قوله: إن الكلام والخرس متضادان وأن الخرس لا يزول بوجود كلام النفس. و منها، إثبات أحد النقيضين لبطلان دليل نقيض الثاني، كقول القائل: إنه إذا بطلت^٣ أدلة حدوث العالم ثبت قدمه.

و الغلط فيه أنه^٤ إنما يلزم ذلك من إبطال نقيضه لا من إبطال دليل نقيضه؛ فإنه يمكن أن يكون النقيض صحيحاً مع بطلان الدليل؛ و عجز الخصم عن إقامة البرهان لا يدل على بطلان دعواه؛ و عدم العلم بحقيقة الشيء لا يدل على بطلان ذلك الشيء.

فهذه المغالطات كلها واقعة بحسب «التقابل»؛ و قد ذكرنا ما بحسب «اللزوم».

[المغالطات الواقعة بحسب «اللزوم»]

و من المغالطات المناسبة للزوم حكم من حكم أن عدم إدراك الشيء يدل على عدم الشيء؛ فحكم من هذا أن اللون في الظلمة ليس بموجود^٥، لأننا لانراه و كل ما لانراه فهو عدم. و هذا غلط، فإن عدم إدراك الشيء لا يدل على عدم الشيء.

٢. ت: - و.
٣. ت: - أنه.

١. ن: أركب.
٣. ن: إن أبطلت.
٥. ت: بموجودة.

فإن قلت: بأن حدّ اللون أنّها هيئة تدرك بالبصر، فإذا لم يدرك فلا وجود له. قلت: لأسلم أنّ ذلك حدّه؛ ومع التسليم فاللونية بهذا المعنى عارضة للسواد والبياض؛ فإنّ كون الشيء مدركاً إنّما يكون تابعاً لماهيته وحقيقته، لا نفس حقيقته؛ فلا يلزم من عدم الإدراك لما هو تابع للشيء - لاسيما إذا كان الإدراك موقوفاً على شرط - أن لا يكون السواد في ذاته موجوداً في الظلمة.

ومن الغلط، ما يكون بسبب أخذ جزء العلة مؤثرة، كقول القائل: الإنسان إنّما كان سمياً لأنّه حيّ؛ والبارئ حيّ، فيصحّ عليته^١.

والغلط فيه، أنّ الحياة إنّما هي جزء علة صحة السمع^٢ و للعلة جزء آخر هو الآلات الجسمانية، وهي غير موجودة للبارئ.

ومن هذا الباب قولهم: إنّ الحصاة الصاعدة تقاوم الرحى النازلة و توقفها^٣ زماناً، ليقع بين حركتي الحصاة زمان سكون^٤؛ وعلته أنّ لميل الحصاة نسبة إلى ميل الرحى وليس مثله، فيقاوم ميل الحصاة ميل الرحى زماناً ينقص عن زمان مقاومة ميل^٥ الرحى للحصاة، على مقدار نقص ميل الحصاة عن ميل الرحى.

وحل الغلط أنّه إذا كان لميل الحصاة نسبة إلى ميل الرحى أن يقاوم الرحى زماناً ينقص عن زمان مقاومة ميل الرحى للحصاة، بمقدار ما ينقص ميل الحصاة عن ميل الرحى؛ فإنّ جماعة من الرجال إذا استقلّوا بتحريك حجر مسافة لا يلزم أن يقدر واحد منهم على تحريكه أصلاً، فضلاً أن يحركه بعض تلك المسافة؛ فلا يلزم أن يكون جزء العلة مؤثرة جزءاً من الأثر.

ومن الغلط ما يكون بسبب إهمال الجهات و الاعتبارات؛ فإنّ بعض الجهات قد تثبت لذات الشيء وهي لغيرها، كقول القائل: عدم القديم لا يكون

٢. ب: ت: للسمع.

٤. ت: السكون.

١. ن: ب: عليه.

٣. ت: المنازلة و موقعها.

٥. ب: مثل؛ ت: مثل.

لذاته و إلا لم يوجد، و لا بعده العا دث و القديم لا ينافيه.

و الغلط فيه أنه يلزم من هذا أن لا ينعدم لعدم ما يوجب عدمه؛ و لا يدل هذا على كونه ممتنع العدم لذاته؛ فإذا ادعى أن أمر كذا ممتنع الوجود لذاته فيحتاج أن لا يكون امتناعه بسبب خارج فيكون ممكناً في ذاته؛ فإن الممكن لا ينعدم إلا باعتبار أمر خارج؛ و بسبب هذا وقع غلط كثير فلا تغفل عنه.

و من الغلط ما يكون بسبب الغرض؛ فإن المحال قد يلزم من نفس الفرض لا ممّا لأجله الفرض^١، كقول بعض المتكلمين في امتناع وجود إلهين أنه لو أمكن وجودهما، فإذا فرضنا أحدهما يوجد حركة في جسم و الآخر يوجد سكناً فيه، فإن لم يقع مقدورهما بقي الجسم غير متحرك و لا ساكن؛ و إن وقع مقدورهما لزم أن يكون الجسم متحركاً و ساكناً معاً؛ أو وقع مقدور أحدهما دون الآخر لزم عجز الآخر؛ و الأقسام الثلاثة باطلة؛ فالإله واحد.

و وجه الغلط أن هذا المحال إنما لزم من فرض اختلاف إرادتهما، لا من نفس وجود إلهين أو من المجموع من حيث هو مجموع دون أجزائه؛ فاحترز من هذه المغالطة، فالكتب مشحونة بها.

فإن قلت: إن فرض خلقي كل واحد منهما الحركة^٢ و السكون ممكن^٣؛ و نحن فإنما فرضنا الممكن.

و الجواب أن الممكن قد يمتنع بسبب من خارج إمّا من وجود مانع أو مزاحمة ضد؛ ألا ترى أن السواد و البياض ممكن وجودهما في هذا المحل على الإنفراد، و اجتماعهما محال، لتأديهما إلى محال و هو اجتماع الضدين.

و من الغلط ما يكون بسبب أخذ الاعتبار الذهنية عينية واقعة في الخارج و هي أقسام:

منها، قول القائل: إن الوجود وصف للماهيات واقع في الأعيان، و

١. ت: الغرض (در هر سه موضع).

٢. ت: أجزاء.

٣. ت: - ممكن.

٣. ت: بحركة.

للوجود^١ نسبة إلى الماهية التي اتصفت به، ثم لنسبة الوجود وجوداً؛ ولذلك الوجود نسبة أخرى؛ ثم لهذه^٢ النسبة وجود إلى غير النهاية؛ فيجتمع من ذلك سلسلة مرتبة إلى غير النهاية وهو محال.

وجه الغلط أخذ الأمر الذهني عينياً واقعاً في الخارج. ومثله قول القائل: «إنَّ [أمراً]^٣ كذا إذا امتنع في الأعيان كان امتناعه أمراً واقعاً في الخارج، فيكون الأمر^٤ الموصوف بالامتناع واقعاً في الأعيان أيضاً وهو محال؛ كما يقال: لو امتنع شريك الباري في الخارج كان امتناعه واقعاً في الخارج فيكون الموصوف بالامتناع - الذي هو موجود في الخارج - موجوداً أيضاً في الخارج؛ فيلزم أن يكون الممتنع في الخارج موجوداً في الخارج. والغلط أنَّ الامتناع اعتبار ذهني^٥.

ومن ذلك قول القائل: «لو كان العدم متصوراً لكان متميزاً و كل ما كان متميزاً فهو موجود في الخارج»، لينتج: «لو كان العدم متصوراً كان موجوداً في الخارج»، والتالي باطل فالمقدم مثله.

وحل الغلط أنَّ تالي الصغرى، وهو المتميز، إن كان هو المتميز في الخارج فيمنع^٦ الصغرى، لكون المتصور الذي هو مقدم الصغرى ليس يلزم أن يكون متميزاً في الخارج؛ وإن كان هو المتميز^٧ في ذهن فتصير القضية هكذا: «لو كان العدم متصوراً كان متميزاً في ذهن» صدقت القضية؛ لكن يكون المتميز^٨ الموضوع في مقدم الكبرى، إن كان هو الخارجى لم يتكرر الحد الأوسط؛ وإن كان هو الذهني فالكبرى ممنوعة؛ إن لا يجب أن يكون كل متميز في ذهن موجوداً في الأعيان؛ لأنَّ الممتنعات وكثيراً من المتخيلات والاعتبارات الذهنية متميزة في ذهن؛ ومع ذلك لبس لها وجود في الخارج؛ و

١. ت: الموجود.

٢. ن، ب: إنَّ أمر؛ ت: إنه أمر.

٣. حان، صص ٢٩ - ٣٩١.

٤. ن: التميز.

٥. ت: هذا.

٦. ب، ت: - واقعاً في الخارج فيكون الأمر.

٧. ت: فمتنع.

٨. ن: التميز.

إِتَاك والغفلة عن هذه المغالطة، فإنَّها كثيرة الوقوع في كتب العلوم و كلام المتأخرين؛ فتحلَّ بها و بأمثالها أكثر شكوكهم و شبههم.

[أوقوع الغلط في الشرطيات المتصلة و المنفصلة]^١

و وقوع الغلط في المتصلات يكون بسبب دعوى لزوم ما لا يلزم أو وضع ما لا يجوز وضعه أو رفع ما لا يجوز رفعه.

و أمَّا في المنفصلات فيكون بسبب^٢ إهمال قسم منها أو أخذ غير الحقيقية حقيقةً أو بالعكس.

و مما يناسب هذا، قولهم: «إنَّ العرض لا يبقى زمانين»، لو صحَّ بقاء العرض زمانين لاستحال عدمه؛ لأنَّ عدمه إمَّا أن يكون لانتفاء شرط أو لانتفاء أمر له مدخل و هو محال، لعود الكلام إلى ذلك الأمر بأنَّه ما الذي أعدمه؟ و ليس عدمه لقدرة القادر، فإنَّ العدم غير مقدور عليه؛ و^٣ ليس عدمه لوجود الضدِّ، فإنَّه ليس بإبطال الوارد للسابق أولى من العكس؛ فيتعيَّن أن يكون عدمه لاستحالة بقاءه زمانين.

و وجه الغلط أنَّه لم يستوف القسم^٤، فيجوز أن يكون عدمه لا للضد بل لما يستدعي وجود الضد لخصوصه^٥؛ ألا ترى أنَّ الحرارة كيف أبطلت البياض مع كونها ليست بضد للبياض، لاجتماعها مع في أول الأمر، ثم تبطله بعد ذلك عند مكثها.

و من الغلط قولهم في الضدين مثلاً: إنَّ الحرارة ليست بإبطال^٦ البرودة أولى من العكس.

و هو فاسد فإنَّه يجوز أن يقوى أحدهما على الإبطال بواسطة مُعِدِّ من

١. همان، ص ٢٩١.

٢. ب، ت: - دعوى لزوم ما لا يلزم ... المنفصلات فيكون بسبب إهمال.

٣. ت: - القسم.

٤. ب: إبطال.

٥. ت: لخصومية.

خارج فيصير أولى، كالنار الممّدة للحرارة المتقوية بذلك على إبطال برودة الماء.

و من الغلط أخذ المشهور أولياً^١، كقولهم: لو عجز البارئ تعالى عن جمع الضدين لزم أن يكون القديم ناقصاً، فيقتصر على مجرد الشهرة وهو غلط، فإنّ القدرة إنّما تتعلق بالممكنات لا بالمحالات، وكذلك أخذ الوهميات أولية^٢.

و من الغلط ما يقع بسبب أخذ الكلّي المجموعي مكان كل واحد واحد، كقولك: «كل واحد من الحركات موجود فيكون الكل موجوداً» و «كل واحدة منها حادثة فالكُل حادث»؛ وكذلك أخذ كل واحد مكان الكل، كقولك: «الأفلاك لها نفوس فيكون كل فلك له^٣ نفوس».

و من الغلط أخذ البعض الصوري^٤ مكان البعض الحقيقي، كقولهم: بعض الزنجي أبيض، فيحتمل أن يكون أسنانه ولحمه ويحتمل أن يكون بعض أفرادها، فأخذ^٥ أحدهما مكان الآخر غلط.

و من الغلط ما يكون بسبب اعتبار الجهات كما يؤخذ سوابل الجهات و السوابل الموصوفة بالجهات كالأ مكان الآخر؛ فإنّ السالبة الضرورية غير سالبة الضرورة^٦؛ و السالبة الوجودية غير سالبة الوجود^٧، وكذلك الحكم في سائر الجهات.

و من الغلط كمن ادّعى عدم وقوع أمر و يعلّل ذلك بعدم الأولوية لأجل طبيعة موجودة في عالم التضاد، كقول القائل: إنّّه لا يجوز قيام العلم بعضو، فإنّه ليس قيامه بعضو أولى من قيامه بعضو آخر، و ذلك خطأ، لجواز أن يتخصّص بذلك العضو بواسطة أمور خارجة غابت^٨ عنه، كما تخصّص بعضاً بالذكر و بعضاً بالأنوثة، وكذا الروائح والألوان.

١. همان، ص ٢٩٢.

٢. ت: فيكون تلك.

٣. ب: وأخذ.

٤. ت: الوجودية.

٥. ت: غائبة.

٦. ت: كذلك الوهميات.

٧. ن: السوري؛ نسخه بدل: السوري.

٨. ت: الضرورية.

[القسم الثالث]

[الغلط بسبب مشابهة بين الحقّ و الباطل في الصورة و المادة معاً]

و أمّا القسم الثالث، و هو ما يكون الغلط بسبب مشابهة بين الحقّ و الباطل في الصورة و المادة معاً، فتُعرف وجه الغلط فيه بإحاطتك بالقسمين السالفين و لا تقتصر إلى استيناف كلام آخر في هذا.

فهذه جملة من المغالطات هي الأمهات؛ و هي أهمّ ما في المنطق؛ فإنّ المنطق آلة عاصمة للذهن عن الزلل، و المغالطات^١ أهمّها نفعاً، و فيها و بها تتبيّن مراتب أهل العلم و الحكماء و إقدام أهل النظر و الأهواء، فيجب الاستكثار منها؛ فإنّه لا يمكن حصر أنواع الغلط و المغالطات في عدد معين، لكن الإحاطة بما ذكرنا - بشرط استحضار القوانين المنطقية مع كثرة الاستعمال - تقتضي سرعة الوقوف على محل الغلط و الاهتداء إلى حلّ المغالطات.

[عدة مغالطات و كيفية حلها]

و لنختّم هذا الفن بعدة مغالطات و كيفية حلها:

الأولى: إذا تكلم الإنسان في ساعة بثلاث قضايا كاذبة، و ختمها بقوله: «كل كلامي في هذه الساعة كاذب»، فإنّ ذلك يستلزم اجتماع النقيضين؛ لأنّ كلامه الصادر منه في هذه الساعة إمّا أن يكون صادقاً و إمّا أن يكون كاذباً؛ فإن كان صادقاً يلزم أن يترتب الكذب على كل فرد من أفراد كلامه الموجود في هذه الساعة و من جملة تلك الأفراد هذا^٢ الفرد الصادق أيضاً، لكونه فرداً من كلامه الموجود في هذه الساعة؛ و يلزم من ذلك أن يكون كاذباً على تقدير كونه صادقاً؛ و إن كان كاذباً فيلزم أن يكون بعض أفراد كلامه الموجود في هذه

١. ب، ت: - هي الأمهات؛ و هي أهمّ ما ... الزلل، و المغالطات.

٢. ت: بهذا.

الساعة صادقاً؛ فإما أن يكون ذلك الفرد الصادق هو هذا الكلام أو غيره؛ لا جائز أن يكون غيره، لأننا فرضنا أن غير هذا الكلام كاذب^١ في هذه الساعة، فيلزم أن يكون البعض الصادق هو هذا الكلام، لكن التقدير تقدير^٢ كذبه، فيلزم أيضاً اجتماع النقيضين على كلي التقديرين وأنه محال.

و جوابه أننا نختار أنه كاذب قوله: لو كان كاذباً لزم أن يكون بعض أفراد كلامه في هذه الساعة صادقاً، قلنا: لا نسلم، وهذا لأن صدق هذا القول عبارة عن ترتب الكذب على كل فرد من أفراد كلامه في هذه الساعة، فيلزم بالضرورة أن يكون صدقه باجتماع صدقه وكذبه معاً، ويكون كذبه عبارة عن انتفاء هذا المجموع. ولا يلزم من انتفاء المجموع أن يكون بعض أفراد كلامه صادقاً في هذه الساعة، لاحتمال أن يكون انتفاؤه بكذب^٣ الكل.

المغلطة الثانية: هو أننا ندعي أن بعض الأجسام غير متناه في الخارج، لأنه إذا صدق: «كلما كان كل جسم غير متناه فهو جسم فبعض الجسم غير متناه»، لصدقهما على موضوع واحد ونستلني عين المقدم وهو «لكن كل جسم غير متناه فهو جسم»، لإنتاج عين التالي وهو «فبعض الجسم غير متناه»، وهو المطلوب.

و جوابه أن موضوع الشرطية، وهو «كل جسم غير متناه فهو جسم»، إن أخذ بحسب الخارج كذبت الشرطية، لعدم الموضوع في الخارج؛ وإن أخذ بحسب الحقيقة مقيداً بالإمكان كذبت أيضاً؛ وإن أخذ بحيث يدخل فيه الممتنع فنعكسها إلى حقيقة الموضوع وهو «بعض مالمو وجد^٤ و كان جسماً فهو بحيث لو وجد^٥ كان غير متناه»، لكن لا يلزم من ذلك صدق المدعي وهو «بعض الجسم غير متناه في الخارج».

١. ت: فرضنا غير هذا الكلام كاذباً.

٢. ت: تقدير.

٣. ن: ما لوجود.

٤. ب: و بكذب.

٥. ن: بحيث لو وجود.

المغلطة الثالثة: يدعي^١ أنَّ اجتماع النقيضين ممكن، فإنَّه إذا صدق «زيد كاتب بالإمكان» يصدق معه «زيد ليس بكاتب دائماً»، و صدق ذلك يستلزم إمكان صدق «زيد كاتب بالفعل» مع صدق «زيد^٢ ليس بكاتب دائماً»، الذي هو إمكان اجتماع النقيضين على الصدق.

و جوابه أننا لانسلّم أنَّه إذا صدق «زيد كاتب بالإمكان العام» مع «زيد ليس بكاتب دائماً» أنَّ ذلك يستلزم إمكان صدق «زيد كاتب بالفعل» مع صدق «زيد ليس بكاتب دائماً»^٣، لأنَّه إذا صدق «زيد ليس بكاتب دائماً» لا يمتنع أن يصدق معه «زيد كاتب بالقوة»^٤؛ و حينئذ يصدق معه^٥ «زيد كاتب بالإمكان العام» و لا يصدق معه «زيد كاتب بالفعل»، فلا يلزم من صدق «زيد كاتب بالإمكان العام» مع «زيد ليس بكاتب دائماً» أن يصدق معه «زيد كاتب بالفعل»، فلا يلزم اجتماع النقيضين.

المغلطة الرابعة: ندعي أنَّ المقدار المجرد عن المادة غير موجود فنقول: لو كان المقدار المجرد موجوداً لكان بُعداً؛ و كل ما هو بُعد فهو لذاته يفتقر إلى المادة، لأنَّ المستغني لذاته عن الحلول لا يعرض له الافتقار؛ و كل مفتقر إلى المادة لذاته فحصوله في المادة ينتج القياس أنَّه، لو كان المقدار المجرد عن المادة موجوداً كان حصوله في المادة بالفعل، و ذلك محال.

و جوابه أننا لانسلّم أنَّ كل ما هو بُعد يلزم أن يكون لذاته يفتقر إلى المادة؛ فإنَّ بعض الأبعاد يستغني عن المادة.

قوله: «لو استغني بعض الأبعاد عن المادة لاستحال أن يحصل بعض الأبعاد فيها، إذ البُعدية^٥ طبيعة واحدة فيمتنع أن يفتقر بعض أفرادها دون البعض».

٢. ت: - كاتب بالفعل مع صدق زيد.

٣. ن: مع.

١. ن: تدعي.

٣. ب، ت: - دائماً.

٥. ت: التقدير.

قلنا: لانسلم ذلك؛ فإنه لا يلزم من عدم الافتقار^١ إلى المادة الاستغناء عنها بالكلية، لاحتمال أن يكون كلا القسمين - أعني الاستغناء والافتقار - إنما يلحق البعد ويعرض له^٢ بسبب من خارج، و^٣ تكون طبيعة البعدية غير مقتضية لشيء منهما أصلاً^٤.

١. ت: افتقار.

٢. ب: + لا.

٣. ت: - و.

٤. ن: + تمّ و كمل فن المنطق من الشجرة الإلهية يتلوه إن شاء الله تعالى فن الحكمة. علّق من نسخة قديمة قال الراقم لها: «هنا فرغ من تعليقه لنفسه الفقير إلى الله تعالى، واهب العقل و مفيض العدل و مكمل الذوات و واهب الحياة عبدالله بن عبدالعزيز بن موسى الإسرائيلي المتطبيب، ليلة الخميس ثالث عشر رمضان من شهر سنة ست و ثمانين و ستمائة هذا. والحمد لله تعالى وحده و صلى الله و سلم على من لا نبي بعده».



مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الرسالة الثالثة

في الأخلاق والتدابير والسياسات



مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

بسم الله الرحمن الرحيم^١

الحمد لله العزيزِ شأنه، العظيمِ برهانه، القاهر^٢ سلطانه، المنزه عن دَرَن
الأجسام، المحرِّك لا بالاتصال و المماسَّة عالمَ الأجرام، الذي أفاض النفوس
الناطقة على القوابل المستعدة و كَمَل بعضها بالحكمة العلمية و العملية^٣
بحسب ما قَدَّر لها^٤ في السعادة الأزلية و العناية الأبدية؛ فسبحانه من إله لا غاية
لكرمه، و لا نهاية لنعمة، و لا مرَّة لقضائه، و لا دافع لبلائه، تعالى و تقدَّس عما
يقول الظالمون و الجاحدون علواً كبيراً.

و صلَّى الله على ملوك حفاظ^٥ القدس و رؤساء أبناء الجنس، خصوصاً
على محمد صاحب الدعوة العامة و نبي الرحمة^٦ صلى الله عليه و على آله و
أصحابه، ما تبسَّم سحاب و سُمِع خطاب.

١. ن: + و به العون و الهداية و التوفيق.

٢. ب: - و العملية.

٣. م، ن، ب: حضائر.

٤. ب، ت: - القاهر.

٥. م: قَدَّرها.

٦. م: العامة من الرحمة.

إلى عتبة الحكمة

في الأخلاق والتدابير والسياسات

و إذ قد فرغنا من مباحث الأصل فلنشرع الآن فيما يتفرع من هذه الشجرة من الأشجار والأغصان؛ فلنترقى فيها، آتين على كل غصن حتى ننتهي إلى الذروة العليا.

و كنّا قد قلنا: إنّ الحكمة تنقسم إلى قسمين: إلى العملية و^١ العلمية؛ و كانت الحكمة العملية مقدمة على العلمية؛ لأنّ إدراك المعقولات على ما ينبغي موقوف على صفاء النفس و تنوّرها؛ و هما موقوفان على تهذيب الأخلاق و تكميل السياسات.

و قد قال أبو نصر الفارابي: «ينبغي لمن أراد الشروع في الحكمة أن يكون شاباً صحيح المزاج متأدّباً بآداب الأخيار، قد تعلّم القرآن و اللغة و علوم الشرع أولاً؛ و يكون عفيفاً صدوقاً مُعْرِضاً عن الفسوق و الفجور و الغدر^٢ و الخيانة و المكر و الحيلة؛ و يكون فارغ البال عن مصالح معاشه، مقبلاً على أداء الوظائف الشرعية، غير مُخلّ بركن من أركان الشريعة، و لا بآدب من آدابها، مُعظماً للعلم و العلماء^٣؛ و لا يكون لشئ عنده قدر إلّا للحكمة^٤ و أهلها؛ و لا يتخذ علمه و

٢. ن: الغدور.

٣. ت: عند قدر الحكمة.

١. ب، ن: + إلى.

٣. ت: - معظماً للعلماء.

حكيمته للحرفة^١؛ ومن كان بخلاف ذلك فهو حكيم زور ولا يعدّ من الحكماء». فهذا الكلام يدل على تقديم الحكمة العملية التي هي تهذيب الأخلاق على الحكمة النظرية.

وقال: «تمام السعادة بمكارم الأخلاق، كما أنّ تمام الشجرة بالثمرة». وقد بيّنا بالحصص العقلية أنّ الحكمة العملية تنقسم ثلاثة أقسام؛ وباعتبار آخر أربعة^٢. ونحن نذكرون في هذه الرسالة الأقسام الثلاثة:



١. ت: للخدمة.

٢. إشارة است به آنچه در رساله نخست، ص ٥٠ بیان کرده است که حکمت مدنی دو قسم شده است: قسمی متعلق است به سلطنت و قسم دیگر به شریعت؛ و بنا بر این تقسیم، قسم اول «علم سیاست» و دوم «علم نوامیس» نامیده می‌شود: «و الذي لا يختص بشخص واحد لابدّ فيه من شركة على وجه مخصوص يتم به الاجتماع البشري؛ فذلك الاجتماع لا يخلو: إمّا أن يكون بحسب منزل، أو بحسب مدينة؛ فالأول يسمى حكمة منزلية، والثاني حكمة مدنية؛ فهذه القسمة ثلاثية؛ و من جعلها رباعية قسّم الثاني إلى قسمين، لأنّ المدينة تنقسم إلى ما يتعلق بالملك والسلطنة، وإلى ما يتعلق بالنبوة والشریعة، و يسمى الأول «علم السياسة» والثاني «علم النوامیس». و هذا لا تناقض فيه لدخول أحد القسمين في الآخر عند من جعل القسمة ثلاثية».

في القسم الأول تهذيب الأخلاق

و هو المتعلق بخاص ذاته من غير شركة. واستيعاب هذا القسم يستدعي كلاماً مبسوطاً يحويه مجلد، ولا يتسع هذا الجزء اليسير؛ فلنذكر من هذا القسم شمة، فنقول:

[هذه الخلق و حليقته]

«الخلق» ملكة يصدر عنها جميع الأفعال بسهولة من غير فكر و روية^١. و زعم جماعة من الحكماء أن الخلق لا يمكن تغييره^٢؛ بل الخلق هو الذي يقتضيه المزاج المخصوص، كالذي يكون حارّ مزاج القلب، فإنه يكون شجاعاً و ضده جباناً و كذا بقية الأخلاق.

و الصواب أنه يمكن تبديله و تغييره بالزيادة و النقصان و الاعتدال، بكثرة مزاولة الأفعال و الأقوال و الحركات و السكنات و التصورات؛ و لولا ذلك لما اجتهدت الأنبياء و الحكماء و الأولياء في الدعوة إلى الله بكل طريق؛ و لما

١. تهذيب الأخلاق، ص ٥١؛ اخلاق ناصري؛ ص ١٥١.

٢. ب: تغييره.

أُمرت بمكارم الأخلاق؛ كيف وقد قال سيد البشر، صلى الله عليه وسلم: «بعثت لأتمم مكارم الأخلاق»، والعامل يمكنه أن يعرف ذلك بكثرة التأمل والتجربة.

[أجناس الفضائل]

و ينبغي أن تعلم أنَّ الإنسان له قوى ثلاث^١ :
 الأولى^٢، النفس الناطقة المعبر عنها بالقوة العقلية.
 والثانية، القوة الشهوانية.
 والثالثة، القوة الغضبية.
 أمَّا القوة^٣ العقلية، سيأتي الكلام عليها في الطبيعيات وهي النفس الملكية
 وهي مبدأ التمييز والفكر والشوق إلى إدراك الحقائق، ويسمى تهذيب القوة
 النظرية «حكمة نظرية».
 وأمَّا الشهوانية، فهي النفس البهيمية وهي مبدأ الشهوة وطلب الغذاء و
 الشوق إلى الإلتذاز بالمأكول والمشارب^٤ والمناكح.
 وأمَّا القوة الغضبية^٥، فهي^٦ النفس السبعية وهي مبدأ الغضب والإقدام
 على الأهوال^٧ والشوق إلى التسلط والترفع والجاه والعز^٨.
 والعادلة بين هذه القوى؛ فينبغي أن تكون هذه القوى معتدلة، لا تخرج
 إلى حد الإفراط والتفريط بل تكون لا ميل، فيها؛ فإن خرجوا إلى حد الإفراط
 تسمى بالنسبة إلى الحكمة «سفهاً» أو «جربزة»، وإلى الشهوة «شراً»، وإلى
 الغضب «تهوراً» وإلى التفريط إلى الحكمة «بلهاً»، وإلى الشهوة «خموداً»، وإلى
 الغضب «جُبناً».

١. م: ثلاثاً.

٢. ب، ن: فالقوة.

٣. ت: النفسية.

٤. ن: الأهوال (نسخه بدل): الأهوال.

٥. تمام نسخه ها: + الثالثة.

٦. در ب، ن اعداد ذكر نشده است.

٧. ت: المشرب.

٨. ب، ن: والقوة الغضبية هي.

٩. رك: تهذيب، صص ٣٧ - ٣٨: اخلاق، ص ١٠٨.

و إذا اعتدلت^١ تحدث فضيلة ثالثة^٢ و هي العدالة الحادثة من تهذيب القوة العملية و طرفاها «الظلم» و «الانظلام».

و إذا هُذِبَت القوة الشهوانية تسمى حينئذٍ «عفة»^٣.
و إذا هُذِبَت القوة الغضبية تسمى «شجاعة»^٤.

و كل واحد من هذه القوى الأربعة بعد التهذيب^٥ يسمى بهذه الأسماء التي هي «الحكمة» و «العفة» و «الشجاعة» و «العدالة»؛ فهي الوسط من الطرفين^٦؛ و الوسط محصورٌ؛ و الأطراف لا تنحصر عند حدٍّ، بل تذهب إلى غير النهاية؛ فكل^٧ فضيلة هي وسط بين رذيلتين، أعني الإفراط و التفريط. و الوسط^٨ هو الصراط المستقيم؛ فيجب أن لا يتجاوزه صاحب الكمال؛ فبحسب انحرافه ينحرف من السعادة الأخروية؛ و هذا هو الداء المعضل و المرض المشكل الذي يعجز عنه البشر، إلا الشريد الفريد من الأفاضل و الأماثل.

و كلام الأنبياء و الحكماء يدلّ على ما ذكرناه من صعوبة الطريق؛ و أنّ الواقف على الوسط قليل؛ و أنّ الناس يتمزقون^٩ و يتفرون في البرازخ الغير المتناهية بعد خراب الهياكل و الأبدان؛ و يقيمون في كل برزخ زماناً بحسب ما تقتضيه الهيئة؛ ثم يتمزقون من منزل إلى منزل عند ذهاب تلك الهيئات^{١٠}.

و اعلم أنّ تحت كل واحد من هذه الفضائل الأربع أنواع لا تنتاهي؛ إلا أنّنا نذكر منها ما هو المشهور، لتكون^{١١} الفائدة أعظم.

١. ب: ن: اعتدلتا (نسخه بدل): اعتدلت.

٢. نسخه ها: ثالثة. أما ظاهراً «رابعة» بعد أن سه قوه «عاقلة» و «غضبية» و «شهووية» يا «حكمت» و «شجاعت» و «عفت».

٣. تهذيب، ص ١٢٠-١٢١، ص ١٠٩.

٤. ب: تسمى حينئذ عفة ... بعد التهذيب.

٥. م: و العدالة و الوسط من طرفين؛ ب: ن: و العدالة وسط بين طرفين (نسخه بدل: الطرفين).

٦. م: فالوسط.

٧. م: و كل.

٨. ب: طالب: ن: لا يتجاوز مطالب.

٩. م: يتمزقون؛ ب: ت: يتمزقون؛ ن: يتمزقون (نسخه بدل): يتمزقون.

١٠. م: ت: الهيئة.

١١. م: ت: فتكون.

[أنواع الفضائل التي تحت الحكمة]

أما الأنواع التي تحت «الحكمة» فستة^١:

الأول^٢ «الذكاء»، وهو سرعة إنتاج القضايا و سهولة استخراجها، لكثرة مزاوله المقدمات، و يصير ذلك ملكة.

الثاني^٣ «سرعة الفهم»، وهي^٤ حركة النفس من الملزومات إلى اللوازم بلا توقف مع ملكة.

الثالث «صفاء الذهن»، أن يكون للنفس^٥ استعداد استخراج المطلوب من غير اضطراب.

الرابع «سهولة التعلم»، وهو^٦ أن تكون للنفس حدة في اكتساب المطلوب من غير ممانعة الخواطر المتفرقة، بل تكون بكليتها متوجهة إلى المطلوب.

الخامس^٧ «التحفظ»، وهو^٨ أن تكون صور الأمور المدركة بالعقل أو بالوهم بقوة التفكير أو^٩ التخيل مستحصلة بأقل نظر.

السادس^{١٠} «التذكر»، وهو^{١١} أن تلاحظ النفس تصور المحفوظ في أي وقت شاءت^{١٢}، بسهولة من جهة الملكة المكتسبة.

١. رك: تهذيب، ص ٤٠؛ أخلاق، ص ١١٢.

٢. ب، ن، ت، و هي، در اخلاق نامری در تمام مواردی از این قبیل یکبار به اختصار با ذکر اعداد ترتیبی، تمام انواع مورد نظر ذکر شده است و مجدداً بدون ذکر شماره به توضیح هر یک پرداخته شده است. اما شهرزوی به حکم تلخیص، بعد از ذکر شماره، توضیح هر نوع را ذکر کرده است و به این جهت در متن، عبارت نسخه «م» را که شماره را ذکر کرده است ترجیح داده‌ام.

٣. در ب، ن، ت به جای اعداد ترتیبی واو عطف بکار رفته است.

٤. ب، ن، ت، و هي.

٥. ن: النفس.

٦. ب، ن، ت، و أمّا.

٧. ب، ن، ت، فهو.

٨. ب، ن، ت، و أمّا.

٩. ب، ن، ت، شاء.

١٠. ب، ن، ت، فهو.

١١. ب، ن، ت، فهو.

[أنواع الفضائل الداخلة تحت الشجاعة]

و أمّا الأنواع الداخلة تحت الشجاعة فأحد عشر نوعاً^١:

الأول^٢ «كِبَر النفس»، و هو عدم المبالاة بالكرامة و الهوان.

الثاني «النجدة»، و هي أن يكون الإنسان واثقاً بثبات نفسه عند الخوف من الجزع الموجب للحركات المضطربة.

الثالث «علو الهمة»، و هو أن تكون النفس غير مستتبشرة بالسعادة الدنيوية و لا متضجرة بها، غير خائفة من الموت.

الرابع «ثبات الهمة»^٣، و هو^٤ أن تكون للإنسان قوة مقاومة الآلام و الشدائد.

الخامس «الحلم»، و هو^٥ قوة تمنع النفس عن الغضب بسهولة.

السادس «السكون»، و هو^٦ أن تكون النفس في الخصومات حافظة لأدب الشرع و العقل^٧.

السابع «الشهامة»، أن تكون النفس حريصة على اقتناء^٨ الأمور العظيمة، لتوقع الذكر^٩ الجميل.

الثامن «التحمل»^{١٠}، و هو أن تكون النفس قوية على استعمال الآلات في اكتساب الأمور اللائقة.

التاسع «التواضع»، و هو^{١١} أن لاتجعل لنفسك مزية على من هو دونك في الجاد.

١. تهذيب، صص ٤٢ - ٤٣، أخلاق، صص ١٢ - ١٣.

٢. در ب، ن، ت، بجای اعداد او عطف بکار رفته است.

٣. تهذيب، أخلاق: - الهمة.

٤. ب، ن، ت: - و هو.

٥. م، ت: هي.

٦. أخلاق، ص ١١٣: «و أمّا سکون آن بود در خصومات یا در حربهای که جهت محافظت حرمت یا ذب از شریعت لازم شود خفت و سبکساری ننماید».

٧. ب: أقسام.

٨. ب، ت: التحمیل.

٩. ب، ت: الفكر.

١٠. ب، ن، ت: و هو.

العاشر «الحمية»، وهي^١ أن يحافظ الإنسان على ما يجب محافظته من غير تهاون.

الحادي عشر «الرقعة»، وهي^٢ أن تكون النفس تتأثر من تألم أبناء الجنس من غير اضطراب.^٣

(أنواع الفضائل الداخلة تحت العفة)

و أما الأنواع الداخلة تحت العفة فاثنا عشر^٤:

الأول^٥ «الحياء»، وهو تغير يحصل في النفس عند استشعار ارتكاب القبيح، احترازاً عن استحقاق المذمة.

الثاني «الرفق»، وهو^٦ انقياد النفس إلى الأمور العادية على جهة التبرع.

الثالث «حسن الهدى»، وهو^٧ أن يكون للنفس في تكميل نفسها رغبة صادقة.

الرابع «المسالمة»، وهي^٨ أن تظهر المجاملة في النفس عند المنازعة في الآراء بلا اضطراب.

الخامس «الدعة»، وهي^٩ أن تكون النفس ساكنة عند حركة الشهوة، مالكة لزمَام نفسها.

السادس «الصبر»، وهو^{١٠} مقاومة النفس للأمور المؤلدة القبيحة حتى لاتصدر.

١. ب، ن، ت: - و هي. ٢. ب، ن، ت: - و هي.

٣. در نسخه «م»، شهايت و تحمل نيست و عناوين زير آمده است: العاشر «كتمان السر»، و هو ضبط قوة الكلام عن إظهار ما في الضمير في غير وقته و أهله. و الحادي عشر «الأمانة»، و هي حفظ النفس عن التصرف في مال الغير عنده لينتفع به و حفظ ذلك عن غير صاحبه إلا بإذنه و ضبطه عما يفسده بحسب الطاقة.

٤. تهذيب، صص ٣١ - ٣٢: اخلاق، صص ١١٣ - ١١٤.

٥. در نسخه های ب، ن، ت به جای اعداد «و» ذکر شده است.

٦. ب: - و هو. ٧. ب، ن، ت: - و هو.

٨. ب، ن، ت: - و هي. ٩. ب، ن، ت: - و هي.

١٠. ب، ن، ت: - و هو.

السابع «القناعة»، وهي^١ رضا النفس بضروريات البدن.
 الثامن «الوقار»، وهو^٢ كون النفس عند توجّهاها إلى المطالب خالية عن
 الإضطراب.
 التاسع «الورع»، وهو^٣ أن تكون النفس ملازمة على الأعمال الجيّدة و
 الأفعال اللائقة.
 العاشر «الانتظام»، وهو^٤ أن يكون للنفس تقدير و ترتيب بحسب
 الوجوب و رعاية المصالح و يكون ذلك ملكة.
 الحادي عشر «الحرية»، وهي^٥ أن تتمكن النفس من اكتساب المال من
 المكاسب الجميلة و تصرفها في الوجوه المحمودّة.
 و الثاني عشر «السّخاء»، هو^٦ إنفاق المال على الوجه الأسهل.

[أنواع الفضائل الداخلة تحت السّخاء]

و تحت السّخاء أنواع ثمانية:^٧
 الأول^٨ «الكرم»، وهو^٩ أن يسهل على النفس إنفاق الأموال الكثيرة العامة
 النفع على ما يقتضيه المصلحة.^{١٠}
 الثاني «العفو»، وهو أن يسهل على النفس ترك المكافاة.
 الثالث «المروءة»، وهي أن تكون للنفس رغبة في التحلي بزيّنة الإفادة و
 بذل ما لا بدّ منه.

١. ب، ت: - و هي. ٢. ب، ت: - و هو.

٣. ب، ت: - و هو. ٤. ب، ت: - و هو.

٥. ب، ت: - و هي. ٦. م: و هو.

٧. تهذيب، ص ٢٢؛ اخلاق، ص ١١٥.

٨. در نسخه های ب، ن، ت، بجای اعداد «و» آمده است.

٩. در تمام موارد «و هو» یا «و هي» در نسخه های ب، ن، ت نیست.

١٠. م: و هو أن يسهل على النفس بذل ما يحتاج إليه عند ظهور الاستحقاق.

الرابع «النبل»^١، وهو أن تكون النفس مبتهجة بملازمة السيرة الحسنة.
الخامس «المواساة»، وهي معاونة الأصحاب والمستحقين في المعيشة
والمال.

السادس «المسامحة»، وهي ترك ما لا يجب تركه من طريق الاختيار.^٢
السابع «الإيثار»، وهو أن يسهل على النفس بذل ما يحتاج إليه، عند ظهور
الاستحقاق.^٣

[أنواع الفضائل الداخلة تحت العدالة]

و أما الأنواع الداخلة تحت العدالة فاثنا عشر:^٤
الأول^٥ «الصدقة»، وهي محبة صادقة تبعث على تهيق أسباب فراغة
الصديق.
الثاني «الألفة»، وهي^٦ معاونة بعض لبعض في تدبير المعيشة من جهة
الاعتقاد في الصحبة.^٧
الثالث «الوفاء»، وهو التزام طريق المواساة والمعاونة الغير المتجاوزة.
الرابع «الشفقة»، وهي أن تكون النفس عند مشاهدة حال غير ملائمة
بأحد تهتم بإزالة ذلك.
الخامس «صلة الرحم»، وهي أن تشرك الأقرباء والمتعلقين في الخيرات
الدنيوية.

١. م: النبل.
٢. در ب، ت شماره هفتم در مکان دوم است. در نسخه ها هفت قسم ذکر شده است؛ یکی از
هشت قسمت در اخلاق ناصری، ص ١١٥ چنین است: «هفتم سماحت - بذل کردن بعضی باشد به
دلخوشی از چیزهایی که واجب نبود بذل کردن آن».
٣. تهذیب، ص ٢٢-٢٥؛ اخلاق، ص ١١٥-١١٦.
٤. در نسخه های ب، ن، ت بجای اعداد «و» آمده است.
٥. در ب، ن، ت در تمام موارد «و هو» یا «و هي» نیامده است.
٦. ن: المحبة؛ اخلاق، ص ١١٦؛ «و اما الفت آن بود که رأیها و اعتقادات گروهی در معاونت
یکدیگر به جهت تدبیر معیشت متفق شود».

السادس «المكافأة»، وهي أن يقابل الإحسان الذي صُنِعَ به بمثلته أو بأكثر منه.

السابع «حسن الشركة»، وهو أن يكون الأخذ والعطاء في المعاملات على وجه الاعتدال الموافق.

الثامن «حُسن القضاء»، وهو أن تكون الحقوق المتوجهة عليه يؤديها على وجه لا تكون فيها منة^١ وندامة.

التاسع «التودّد»، وهو طلب مودة الأَكفاء^٢ وأهل الفضل بحسن النظر والقول^٣.

العاشر «التسليم»، وهو أن يكون الفعل المتعلق بالبارئ تعالى لا يعترض عليه.

الحادي عشر «التوكل»، وهو أن تكون الأفعال^٤ المتعلقة بالقدرة والكفاية البشرية لا يرى أنه هو المتصرف والفاعل، ولا يطلب زيادة ولا نقصاناً ولا تعجلاً ولا تأخيراً.

الثاني عشر، «العبادة»^٥، أو هي كون البارئ تعالى مُعظماً في النفوس، مُمَجِّداً في القلوب، وكذا مقربات^٦ الحضرة الإلهية، كالملائكة والأنبياء والأولياء - عليهم السلام - وطاعتهم^٧.

فهذه هي أنواع الفضائل الأربع ينبغي لطالب الكمال أن يحصلها^٨ بأسرها

١. ت: سيئة.

٢. م: - والقول.

٣. همه نسخه ها - غير: اخلاق، ص ١١٦: «توكل آن بود كه در كارها كه حوالت آن با قدرت و كفايت بشرى نبود ...»

٤. ت: لعبارة.

٥. نسخه ها: - و هي: اخلاق، ص ١١٦: «عبادت آن بود».

٦. ت: مقربان.

٧. اخلاق، ص ١١٦: «... مقربان حضرت او چون ملائكة و انبيا و ائمه و اوليا عليهم السلام و طاعت و متابعت ايشان و انقياد اوامر و نواهي صاحب شريعت ملكه كند».

٨. ت: يجعلها.

ويضمها إلى الأجناس المذكورة؛ ولا يتساهل في شيء منها فيتساهل في منزلته في المعاد.

[أصناف الرذائل]

ولما ذكرنا أنَّ كل واحد من الفضائل الأربعة وسط بين رذيلتين - أعني الإفراط والتفريط - [فكذلك] لكل واحد^١ من الفضائل النوعية طرفا إفراط و تفريط، وهما رذيلتان يجب اجتنباهما^٢.
فمن المتعلق بأنواع الحكمة^٣:
«الذكاء»، وهو وسط بين الخبيث^٤ أعني الإفراط، و «البلاهة» أعني التفريط.

و «سرعة الفهم» وسط بين سرعة التخيل على سبيل الاختطاف الغير المحكم وهو الإفراط، وبين^٥ الإبطاء في الفهم وهو التفريط.
و «صفاء الذهن» وسط بين الظلمة الحادثة في النفس، وبين تأخير استنباط النتائج^٦.
و «سهولة التعلم» وسط بين مبادرة الذهن إلى استنباط الصور سريعا، وبين الصعوبة في ذلك.

و «حسن التعقل» وسط بين زيادة صَرْف الفكر في إدراك المعقولات المطلوبة، وبين قصور الفكر في تعقل المطلوب.
و «الحفظ» وسط بين الأشياء التي تُصَرَف العناية إلى حفظها بلا فائدة، و بين الغفلة في استنباط الأمور المهمة.

١. م: - كل واحد من ... وكذلك؛ نسخه ها: وكذلك، تصحيح قياسي: فكذلك.

٢. م: - واحد.

٣. أخلاق، ص ١١٧.

٤. ت: الخبث.

٥. أخلاق، ص ١٢٠.

٦. م: + الأقران.

٧. أخلاق، ص ١٢٠: «و أما صفای ذهن وسط بود میان ظلمتی که در نفس حادث شود تا به سبب آن در استنباط نتایج تأخیر افتد و میان التهاپی که به سبب مجاوزت مقدار، از مطلوب باز دارد».

و «التذكر» وسط بين فرط استعراض الأمور الزائدة المقتضية تضييع الوقت و كلال الآلة، و بين النسيان^١ الذي^٢ ينبغي حفظه.

و أما الرذائل المكتنفة ببعض أنواع الفضائل الباقية فمثل فضيلة الحياء، و طرفاه الرذلان: الوقاحة و الخُرق^٣؛ و فضيلة السخاء، و طرفاه الرذلان: الإسراف و البخل؛ و فضيلة التواضع، و طرفاه الرذلان: التكبر و التذلل؛ و فضيلة العبادة، و طرفاها الرذلان: الفسق و التهرج^٤.

و يجوز أن تكون فضيلة بالنسبة إلى الوسط وجودية، لا تكون وسطاً حقيقياً، كالشجاعة و السخاء؛ فإنه قد يلتبس^٥ على بعض الناس - لنقص^٦ النظر - بين طرف الإفراط، و بين تلك الرذيلة، و نفس الفضيلة؛ و لا يمكن الفرق، حتى إنه كلما شاهد الإسراف و التهور أكثر، توهم^٧ أن الفضيلة أكمل؛ و^٨ في طرف التفريط لا يشتبه ذلك، مثل البخل و الجبن؛ فإنهما عديميان؛ و التفاوت بين الوجود و العدم ظاهر.

و في الفضيلة التي^٩ بالإضافة تكون عدمية، يكون الحكم بالعكس، مثل التواضع و الحلم؛ ففي طرف التفريط ملتبس^{١٠}؛ و في طرف الإفراط يكون وجودياً لا يلتبس.

و في الفضيلة التي لا يترجح طرف على طرف - مثل العدالة - يكون الأمر واضحاً؛ فيجب على العاقل أن يكتسب جميع أجناس الفضائل و أنواعها؛ و يتجنب ما يقابل ذلك من الرذائل^{١١}.

٢. ب، ن، ت: الذي.

٣. ت: التخرج.

٤. ت: لبعض.

٥. ب، ت: و.

٦. ت: يلتبس.

١. ب: الإنسان.

٢. ت: الحرف.

٣. ت: تلبس.

٤. ت: يتوهم.

٥. ت: اللامنية.

١١. أخلاق، صص ١٢٥ - ١٢٦.

القسم الثاني الحكمة المنزلية^١

(في المنزل ومعرفة أركانه و سبب الاحتياج إليه)
فيجب أن تعلم أنَّ الإنسان لما لم يكن غذاؤه طبيعياً بل صناعياً، لا يحصل^٢ إلا بالكَدِّ والتعب، و الغالب على الخَلْق استيلاء القوى البدنية، فلو لم يكن للغذاء موضع يُحرَز و يُحَفَظ فيه من النفوس الشريرة، لذهب بالغذاء المجتمع بالصعوبة في الزمان الطويل؛ و ذلك الموضع هو «المنزل».
و لما كان الرجال يحتاجون إلى الخروج من المنازل، و الذهاب في طلب الأَقْوات و الأَرْزاق، فَيُضْطَرُّ إلى مَنْ يقيم في تلك المنازل لحفظ^٣ الأَقْوات عن السَّرَاق و الأيدي المتعدية، و هم الإناث، المحتاج إليهنَّ في حكمة التناسل و حفظ الأغذية و إصلاحها.

وإذا اشتمل المنزل على الزوج و الزوجة حدَث بينهما الأولاد؛ و صار في المنزل جماعة يحتاجون إلى المعاون و هم «الخدم»؛ فإذا كان في^٤ المنزل هذه الخمسة: الزوج و الزوجة و الأولاد و الخدم و الأغذية - المُبْقِيَة لهم^٥ بحسب

٢. ت: لايجعل.

٣. ب: - في.

١. ١. غلاق، ص ٢٠٥.

٢. ن: يحفظ؛ ت: يحفظ.

٣. ت: بهم.

الشخص، كما أنَّ الزوجة مبقية^١ بحسب النوع^٢.

و يجب على صاحب المنزل سياسة هؤلاء الجماعة على الوجه الأصح و النظام الأوفق - كلاً و أفراداً - بالترغيب و الترهيب و اللطف و العنف و الرفق و الزجر؛ فيستقيم بذلك أحوال المنزل^٣.

و نعني بـ «المنزل» المكان الذي يجتمع فيه هؤلاء^٤ الأركان الخمسة؛ أي شيء كان من بيت و خيمة و غار و ظل شجرة و غير ذلك^٥.
فلنتظر الآن في كل ركن من أركان المنزل:

الأول: المال و الأقوات الحافظة للشخص^٦؛

و لما كانت الآفات السماوية قد تطرأ على الأقوات، فينبغي أن تُحفظ و تُدَّخَر و تُجمع^٧ في جميع الأماكن ذخراً و ملاذاً للخلق و ملجأ للعباد، عند هلاك البعض، يتغذَّون بالباقي بدلاً عن الفائت و يحمل من مكان.

و يجب النظر في المال من ثلاثة أوجه: الدخل، و الحفظ، و الخرج.
أما الدخل: فإما أن يكون متعلقاً بالكفاية أو لا؛ و الأول، كالصناعات و التجارات؛ و الثاني، كالعطايا و الموارد و اللقطة و الرِّكاز.

و يجب في الاكتساب أن يُهْتَرَز عن الظلم، و العار، و الدناءة.
أما الظلم، فكالغلب، و البخس في الكيل و الوزن، و الخديعة، و السرقة.
و أما العار، فكالإكتساب بالمُجُون^٨ و السخرية و مذلة النفس.
و أما الدناءة، فبالإكتساب بالصناعات الخسيسة مع التمكن من الصنائع الشريفة.

٢. أخلاق، ص ٢٠٦.

٣. م: - هؤلاء.

٤. أخلاق، صص ٢١١ - ٢١٣.

٥. مُجُون: لا باليكرى، مرزء كويي.

١. ت: تبقية.

٢. م: المنازل.

٣. أخلاق، ص ٢٠٧.

٤. ت: تجتمع.

و الصنائع، على ثلاثة أضرب^١:

الصنائع الشريفة، وهي الحاصلة من حيّز النفس لآ^٢ البدن. وهي ثلاثة أقسام:

الأول ما يتعلق بجوهر العقل^٣، كصحة الرأي و صواب المشورة و حسن التدبير؛ و هذه الصناعة للوزراء.

الثاني ما يتعلق بالآداب و الفضائل، كالكتابة و البلاغة و الطب و النجوم و الاستيفاء^٤ و المساحة؛ و هذه صناعة الأدباء و الفضلاء.

و الثالث ما يتعلق بالقوة و الشجاعة، كالفرسية و الجندية و ضبط الثغور و دفع الأعداء؛ و هذه صناعة الفروسية. و هذه الأقسام الثلاثة تسمى صناعات الأحرار و أرباب المروءات.

و أمّا الصناعات الخسيسة، فتلاثة أنواع:

الأول ما ينافي مصالح عموم الخلق، كالاختكار و السحر؛ و هذه صناعة المفسدين.

و الثاني ما ينافي فضيلة من الفضائل، كالسخرية و المطربة و القمار؛ و هذه صناعة السفهاء.

و الثالث ما يقتضي نفرة الطبع، كالحجامة و الدباغة و الكناسة؛ و هذه صنائع الأخسّاء.

و أمّا الصنائع المتوسطة، فهي الباقية؛ إلّا أنّ بعضها^٥ ضرورية كالزراعة، و بعضها غير ضرورية كالصباغة^٦.

و يجب على العاقل أن يحترز عن المكاسب الدنية و الموجبة للنار أو العار؛ و أن يختار أفضل الصنائع.

١. م: أوجه.

٢. م: النفس.

٣. م: بعضها.

٤. م: إلى.

٥. ت: الاستفقاء.

٦. ت: كالصباغة.

و أما حفظ المال، فيلاحظ فيه ثلاث شروط:
 الأول، أن لا يكون في حفظه اختلال معيشة أهل المنزل.
 الثاني، أن لا يكون فيه خلل من جهة الدين^١ والعرض؛ لأنَّ عند القحط و^٢
 الجذب^٣، الاحتياج إلى ما ذخَّره أتمَّ و ذلك غير لائق.
 الثالث، أن لا يرتكب بذلك رذيلة كالبخل والحرص.
 وينبغي أن يحفظ بثلاث^٤ شروط:
 الأول، أن يكون الخرج أقلَّ من الدخل بيسير.
 الثاني، أن لا يصرفه في شيء لا يليق بالحال والوقت.
 الثالث، أن يطلب الرِّواج و الكسب اليسير و لا يطمع في الكثير؛ و قد قيل:
 «السَّماح^٥ رباح».

و يجب بحسب ما تقتضيه الحكمة المنزلية أن يكون لربِّ المنزل ذخيرة
 من المال والقوت لوقت الاحتياج والضرورة و القحط و الجذب؛ و لنفع صديقي
 و صالح؛ فإنَّ نوائب الدهر والآفات كثيرة.
 و أما الخرج و الإنفاق، فيُحترز فيه من أربعة أشياء؟
 الأول، من التقدير^٦ و اللؤم.
 الثاني، من الإسراف و التبذير.
 الثالث، من الرياء^٧ و المباهاة و المفاهرات.
 و الرابع، سوء التدبير و هو أن يقتضي في بعض المواضع الزيادة
 فينقص و بالعكس.

١. ت: البدن.

٢. ت: البدن.

٣. ت: بثلاثة.

٤. ن: + و.

٥. ع أخلاق، ص ٢١٣.

٦. ت: السَّماح.

٧. نسخته ها: تعبير: أخلاق، ص ٢١٣: «لؤم و تقدير».

٨. ب، ن: - من.

٩. ب، ن: - من.

١٠. ت: الرِّواج.

و صرف المال محصور في ثلاثة^١:
 الأول، لله تعالى، كالصدقات و الزكوات.
 و الثاني، ما يقتضيه السخاء كالهدايا و التَّخَفُّ و العِطَلات.
 و الثالث، ما يتفق بالضرورة؛ إمَّا لطلب ملاءم أو دفع مضار؛ فالأول
 كإخراجات المنزل، و الثاني ما يدفع إلى الظلمة و السفهاء في تدبير أهل المنزل.

في تدبير الزوجة^٢

يجب^٣ أن يكون الباعث على طلب المرأة أمرين:
 أحدهما، حفظ المال.
 و الثاني، النسل، لا الشهوة و اللذة الدنية.
 و أن يختار المرأة العفيفة، الجميلة، البكر^٤، الولود، ذات الحياء و رقة
 القلب، المتوردة، القصيرة اللسان، المطيعة لزوجها، الخدومة^٥، الحسنّة الخلق،
 ليكون ذلك سبباً لتسليّ الأحزان و جلاء الهموم؛ و أن تكون حُرّة ذات عشيرة،
 لتحصل له بمظاهرتهم القوة؛ فإن عُديم من هذه الخصال شيء فينبغي أن لا يعدم
 العقل^٦ و العفة و الحياء. و إيتار الجمال و المال^٧ يستدعي تعباً^٨ عظيماً.
 و إذا حصلت الوصلة بين الزوج و الزوجة يراعى بعد ذلك ثلاثة أشياء^٩:
 الأول، الهيبة.
 و الثاني، الكرامة.
 و الثالث، شغل الخاطر.
 و الهيبة، التي له عند المرأة تجعلها ممتثلة^{١٠} لأوامره و نراهيه؛ فيحصل
 بذلك ضبط المنزل.

٢. اخلاق، ص ٢١٥.

٣. ت: الفكر.

٤. م: النسل.

٥. ت: مقتاً.

٦. ت: متمثلة.

١. اخلاق، ص ٢١٤.

٢. م: + و يجب.

٣. ت: الممدوحة.

٤. ب: ت: الحال.

٥. اخلاق، ص ٢١٧.

وأما الكرامة، فبأن يلزم المرأة بأمر تستدعي المحبة والشفقة؛ فتهتم^١ بأمر المنزل وحسن نظامه.

وللكرامة أسباب^٢؛ أن تجعل لها هيئة جميلة؛ وأن تكون في ستر و حجاب لا ينظر إليها أجنبي ولا إلى شعثائها، ولا يسمع صوتها؛ وأن يشاورها في أسباب أحوال المنزل؛ وأن تكون مطلقة اليد في أقوات المنزل وخدمته^٣ ومهمات؛ وأن يحسن إلى أقربائها^٤، وإذا رآها على الطريقة المثل لا يختار عليها امرأة أخرى؛ فإن الغيرة وقلة العقل مركز في النساء.

وأما شغل الخاطر^٥، فينبغي أن يكون خاطر المرأة مستغرقاً بمهمات^٦ المنزل^٧ والنظر إلى مصالحه، ليتّم نظام معيشة أهل المنزل؛ فإن الإنسان لا يصبر^٨ على التعميل؛ والفراغ من الضروريات يقتضي النظر في غير الضروريات.

فإذا تفرغت المرأة من أسباب ترتيب الأولاد والخدم والأقوات، لابد من اشتغالها بأمر تقتضي خلل المنزل من التفرج والنظر إلى الأجانب؛ فلا يبقى للزوج عندها وقّع؛ وتقدّم بعد ذلك على القبائح؛ وتحرض الناس إليها؛ ويلزم من ذلك فضيحة الدنيا وشقاوة الآخرة.

[كيفية سياسات النساء]

وينبغي في سياسات النساء أن يحترز من ثلاثة أشياء^٩:

١. م: فتهتم.
٢. م: الكرامة (أسبابها)؛ ب: الكرامة أسباب: اخلاق؛ هـ: اصناف كرامات در اين باب شش چیز باشد.
٣. ت: حقه.
٤. ت: قربانها.
٥. اخلاق، ص ١٨.
٦. م: خاطر المرأة.
٧. ت: بمهمات.
٨. ب، ت: في.
٩. م: لا يصبر.
١٠. اخلاق، صص ١٨ - ١٩.

الأول، أن لا يظهر محبتها، فإن^١ فيه فساداً عظيماً؛ وإن ابتغى بذلك فليكتمه.

الثاني، أن لا يشاورها في الأمور الكلية، ولا يؤقفها على أسرارها ولا على ماله؛ فإنه يلزمه آفات.

الثالث، يحفظها^٢ عن سماع الملاهي، والنظر إلى الأجانب، واستماع حكايات الأجانب والنساء الموسومات بهذه^٣ السمة، ويمنعها من النساء اللواتي يجالسن الرجال. وقد نُهي - لذلك - أن تتعلم المرأة سورة يوسف، لأن سماع ذلك يوجب انحرافها^٤ عن قانون العفة^٥. ويمنعها عن الشراب وإن قل؛ فإنه يوجب الوقاحة وهيجان الشهوة؛ فما على النساء أضمر من سماع حكايات الرجال والشراب.

والخصال الموجبة لميل الزوج إلى الزوجة^٦: ملازمة العفة؛ وإظهار الكفاية؛ وكونه مهيباً؛ وحسن التبعل وعدم النشوز؛ وقلة المعاتبة والمجاملة^٧.

وحكماء العرب نهوا عن نكاح العنانة، والمناة، والأثانة، وكَيَّة القفا، و خضراء الدمن^٨؛

١. ت: لأن.

٢. م: - فإن فيه فساداً عظيماً.

٣. ت: أن يحفظها.

٤. ت: بهن.

٥. ت: خروجها.

٦. در این معنی در الکافی کلینی، ج ٥، ص ٥١٦ بصورت خبر مرفوع، یک روایت از حضرت علی (ع) نقل کرده است: «لاتعلموا نساءکم سورة يوسف و لاتقرؤوهن إیامها فإن فیها الفتن و علموهن سورة النور فإن فیها الموعظ».

درستی این خبر و صحت این موضوع، برای این بنده روشن نیست. استثنا کردن یک سوره برای زنان، با پذیرش این حقیقت که قرآن کریم برای هدایت و بهره مندی همگان نازل شده است - و نیز با توجه به تأکیدات عظیم در کتاب و سنت برای کسب علم چه برای مرد و چه برای زن، و برخی نکات دیگر - با هم سازگاری ندارد.

٧. همان، ص ١٩: «و سبیل زنان در تحرّی رضای شوهران و وقع افکندن خود را در چشم ایشان پنج چیز بود».

٨. اخلاق: + در غیرت.

٩. همان، ص ٢٢١: «و حکمای عرب گفته اند از پنج زن حذر واجب بود ...»؛ ت: خضر الدمن.

فالحثانة، المرأة التي لها أولاد من رجل آخر، تحنّ عليهم بـمال^١ الزوج الثاني.

و المعانة، التي لاتزال^٢ تمنّ على زوجها^٣.
و الأئانة، المرأة التي كان لها زوج أفضل حالاً من هذا؛ أو كان لها من هذا الزوج حال فتغيّرت، فدائماً^٤ تأنّ^٥ وتشكو.
و كَيّة لللقا، المرأة الفاجرة تطلب غيبوبة الزوج، لتدخل عليها الأجانب فتكوى قفا الزوج كل وقت^٦.
و خضراء الدهن^٧، المرأة التي لها جمال ولا أصل لها، كالخضرة الحسنة التي على المزابل.
و العاجز عن تدبير أحوال النساء، الأولى له أن يتجرّد ويتعرّب^٨، فإنّ في مباشرة النساء خطراً عظيماً على النفس والبدن^٩.

في تدبير الأولاد:

وإذا وجدت الأولاد بينهما، فينبغي أن يُحسن أساميهم؛ فإنّ الاسم الرديّ يؤدي إلى تأديهم مدة العمر؛ ثم يختار له المرضعات و الحواضن الأصحاء السليمات^{١٠} عن الآفات والعيوب والأخلاق الرديّة، فإنّ العلل تتعدّى بذلك. و إذا تمّ الرضاع، يشغل بتأديبهم و رياضتهم و تهذيب أخلاقهم؛ فإنّ الأطفال يستعدّون لتهذيب الأخلاق؛ لأنّ الأطفال في الأكثر تميل إلى الأخلاق

١. ت: مال. ٢. ن، ب، م: تزال؛ ت: لاتزال.

٣. اخلاق، ص ٢٢١: «المعانة، زنى يؤد مقوله كه به مال خود بر شوهر منت نهده».

٤. ت: عدما.

٥. اخلاق، ص ٢٢١: «زنى يؤد غير عفيفه كه شوهر او از هر محفل كه غايب شود مردمان به ذكر او داعى بر قفاى آن مرد نهند»؛ ت: فتكوى معاقبا للزوج في كل وقت.

٦. ت: خضر الدهن. ٧. ت: و لا يتقرب.

٨. همان. ٩. م: - في.

١٠. ت: السليمات.

الذميمة لغلبة القوى و ظلمة النفس الناطقة و كدورتها؛ فلو لم تُزجر عنها و تُمنع من الصغر؛ و إلا فبكثرته^١ الاستعمال و الاعتياد تصير ملكة و يعسر رجوعه بعد ذلك.

و أول ما ينبغي أن يبدأ به القوة التي إذا هذبت لزمها خيرات كثيرة و هي الحياء؛ فإذا وجد ذلك دلّ على النجابة،^٢ فإنه يحترز عن القبائح و يميل إلى الأمور الجميلة؛ و الحياء علامة التأدب و التخلّق بالأخلاق الحسنة.

ثم يمنع من مخالطة الأراذل و المفسدين و ذوي الأخلاق السيئة؛ فإنّ نفس^٣ الطفل ساذجة تقبل النقوش بسرعة؛ و المخالطة لها تأثير عظيم في اكتساب الأخلاق.

و يُعلّم على العزّة و الكرامة المتعلقة بالعلوم و الأديان، لا التي تتعلق بالمال و الجاه.

و يتلقّن^٤ السنن الشرعية و وظائف العبادات النبوية.

و يُكثّر عنده من مدح الأبرار و الأخيار و العلم و العلماء، و يُدّمّ ما عداهم من الأشرار. و لا يُسامح أصلاً في شيء من الأمور الرديّة. و كذا يُستهان عنده بالمأكّل و المشارب و المناكح و اللباس الفاخر؛ فإنّ ذلك بالنساء أليق.

و إن^٥ أقدم على شيء مما لا ينبغي، يبالغ في زجره.

و يؤمر بحفظ الأشعار المتعلقة بمكارم الأخلاق، لا التي فيها الغزل و الطرب و الخمر و السخف؛ و لا يلتفت إلى من يزعم أنّه ظرافة و رقّة طبع. و يُحترز في توبيخه عند معاودة أمر من الأمور القبيحة عن المكاشفة لثلايتواقع^٦.

١. ب: بكثرة.

٢. م: النهاية.

٣. ب: نفس.

٤. ب: ن: يتلقف؛ ت: سلب.

٥. ب: الفاخرة.

٦. م: فإن.

٧. أخلاق، ص ٢٢٢: «...صريح فراننمايند كه بر قببح اقدام نموده است بلکه او را به تغافل منسوب كند تا بر تجاسر اقدام ننمايد».

وَأَوَّلُ رِيَاضَةِ الْقُوَّةِ الشَّهْوَانِيَةِ الطَّعَامُ؛ فَيُعَلِّمُ أَنَّ الْغَرَضَ مِنَ الطَّعَامِ الْحَيَاةَ لَا اللَّذَّةَ، فَإِنَّ الْإِسْتِكْتَارَ مِنْهَا مَعْدَنُ الشَّرِّ وَمَحَلُّ الْأَسْقَامِ؛ [و] بِمَنْزِلَةِ الْأَدْوِيَةِ، فَإِنَّ الْقَلِيلَ يُصْلِحُ الْبَدَنَ وَالْكَثِيرُ يُفْسِدُهُ؛ وَيَذِمُّ النَّشْرَدَ وَالْحَرَصَ عَلَى الطَّعَامِ؛ وَيُحَقِّرُ شَهْوَةَ الْبَطْنِ. وَلَيْكُنِ الْغِذَاءُ مَعْتَدَلًا، لِثَلَايِظِ النَّوْمِ وَالْكَسَلِ عَلَى الصَّبِيِّ؛ وَلَا يُعْطَى مِنَ الْحَلَوَاءِ^٢ وَالْفَوَاكِهِ إِلَّا الْيَسِيرَ؛ وَلَا يَشْرَبُ الْمَاءَ فِي أَثْنَاءِ الطَّعَامِ؛ وَلَا يَسَامَحُ فِي الْخَمْرِ أَصْلًا، لِإِفْسَادِهِ النَّفْسَ مَعَ الْبَدَنِ؛ وَلَا يَجَالِسُ أَصْحَابَ الشَّرَابِ؛ وَلَا يَسْمَعُ كَلَامَهُمْ وَلَا كَلَامَ الْفَسَاخِرَةِ وَأَرْبَابِ الْهَزْلِ وَاللَّهْوِ؛ وَيُمنَعُ مِنَ النَّوْمِ الْكَثِيرِ، لِتَغْلِيظِهِ^٣ الذَّهْنَ وَتَمْوِيْتِهِ الْخَاطِرَ؛ وَمِنَ الثِّيَابِ النَّاعِمَةِ وَمِنَ التَّمَتُّعِ الْمَفْرُطِ إِلَّا مَا هُوَ ضَرُورِيٌّ، لِيَتَعَوَّدَ عَلَى الشَّدَائِدِ وَالرَّجُولِيَّةِ، وَيَتَعَوَّدَ الْحَرَكَةَ وَالرُّكُوبَ وَالْمَشْيَ وَالسَّكُونَ وَالْقُعُودَ وَالْكَلَامَ؛ وَلَا يُزَيِّنُ^٤ شَعْرَهُ؛ وَلَا يَلْبِسُ الْخَوَاتِيمَ الْمُثْمَنَةَ؛ وَلَا يَفَاخِرُ الْأَقْرَانَ بِالْمَالِ وَالْجَاهِ وَالْمَلَابِسِ وَالْمَأْكَلِ وَالْمَشَارِبِ؛ وَيَتَوَاضَعُ مَعَ جَمِيعِ النَّاسِ وَيُكْرِّمُهُمْ^٥.

وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمُعَلِّمُ مَوْصُوفًا بِالْحِلْمِ وَالْعِلْمِ وَالْوَقَارِ وَالْعَقْلِ^٦ وَتَهْذِيبِ الْأَخْلَاقِ، وَاقْفًا عَلَى آدَابِ الْأَكْبَارِ وَسِيرِ^٧ الْمُلُوكِ، عَارِفًا بِمَجَالِسَةِ كُلِّ طَبَقَةٍ مِنَ الطَّبَقَاتِ، وَمُؤَاكَلَةِ^٨ الْمُلُوكِ.

وَأَوَّلُ ضَرْبِ الْمُؤَدِّبِ يَكُونُ قَلِيلًا وَمَوْلًى لِيَعْتَبَرَ بِذَلِكَ؛ وَيُحَسِّنَ إِلَى الصَّبِيَّانِ وَيُكَافِيهِمَ بِالْجَمِيلِ؛ وَيَكُونُ تَعْلِيمُهُ بِالرَّفْقِ؛ وَيَسْتَرِيحُ عِنْدَ التَّعَبِ لِخَلَايَعِمِ الْخَاطِرِ، وَيَطِيعُ الْأَبَوَيْنِ وَالْمُعَلِّمَ وَالْأَكْبَارَ.

١. نسخها ها: - و: أخلاق، ص ٢٢٢: «و به منزلت ادويه كه بدان مدارات جوع و عطش كنند».

٢. ت: الحلوى.

٣. ت: لايتزین.

٤. أخلاق، ص ٢٢٥: «و مویش را تربیت ندهند و به ملایس زنان او را زینت نکنند ... و از مفاخرت با اقربان ... منع کنند . تواضع با ... و اکرام کردن ... بدو آموزند». در عبارت اخلاق ناصری، فعلها مجهولند اما در متن، بعضی فعلها معلوم و برخی مجهول استعمال شده است.

٥. ت: العقول.

٦. م: سيرة.

٧. ت: هواكلت.

وإذا صار شاباً يعرف أنّ الغرض الأقصى من الأموال و العقار ترفيهه^٢ البدن و حفظ الصحة، ليعتدل مزاجه و يبعد عن الأمراض والآفات^٣.
 فإن كان من أهل العلم يتعلّمه بالتدريج: فالأول علم الأخلاق؛ ثم الحكمة النظرية، و يقدّم كل ما كان أقرب إلى الحس و يُراعِي في ذلك ما يقتضيه طبيعة الشخص، لأنّه ليس يليق الأشرف^٤ بمزاج كل أحد، و [كل] أحد خُلِقَ لشيء بحسب ما تقتضيه الحكمة؛ و هذا موجب لنظام العالم. و أرباب النعم و الدول يتعلمون بعض الصنایع لتكون الحرقة عوناً عند انقلاب الحال.
 و حكم البنات حكم الأطفال و النساء؛ إلّا أنّه لأتعلّم الكتابة، ففي ذلك شرور^٥.

[آداب الكلام]^٦

و أمّا الكلام فلا يكثر فيه و لا يقطع الكلام على أحد؛ و إن حكى أحد حكاية و هو يعرفها فلا يظهر المعرفة؛ و لا يجيب بغير الجواب.
 و إن سئل جماعة عن مسألة و هو قادر على الجواب و أجاب الغير فليصبر، و يجيب بعده بما لا طعن فيه على المتقدم.
 و يتواضع مع كل أحد في الكلام. و لا يسرع في جواب كلام الغير إلّا بعد تمام تقريره و حتى لا يفهم المعنى بتمامه لا يشرع في الكلام. و لا يكثر الكلام.
 و لا يفحش في الكلام؛ و لا يشتتم، فإن اضطرّ إلى معنى فيه فحش فليعريض؛ و لا يمزح بما لا يليق.
 و يتكلم في كل مجلس بما يناسبه. و في أشاء الكلام لا يشير باليد و العين

١. م: فإذا.

٢. م: تربية.

٣. م: فإذا.

٤. م: الأشرف.

٥. نسخة ها: لكل؛ اخلاق، ص ٢٢٨: «هركه صناعتی رأ مستعد بود».

٦. ت: خلف.

٧. همان، صص ٢٢٩ - ٢٣٠.

٨. اخلاق، ص ٢٣٠: «آداب سخن گفتن».

٩. ب: الجواب.

و الحاجب إلا إن اقتضاه الحال. و لا يكذب فإِنَّه مجانيٌّ للإيمان.
و لا يُلجَّحُ لاسيما مع الكبراء و السفهاء. و يحذر من مخاطبة الصبيان و
العوام و النساء و المجانين.
و يُلطف في^٢ المحاوره. و لا يحاكي أفعال الخلق و لا أقوالهم. و لا يفتاب
الناس و لا ينمّ و لا يسعى بينهم بما يكون سبباً للشرّ.

[آداب الحركة و السكون]^٢

و أمّا المشي فينبغي أن يكون بالسكون و الوقار بلا تعجيل و لا تبختر و
لا طيش و لا ابتطاء^٣ أيضاً يشتهه بالكسل و التكبر؛ و يراعي الاعتدال في جميع
الأحوال؛ و لا يلتفت في مشيته كثيراً، لأنّه فعل المخلّين^٤، بل [لا يكون رأسه بين
يديه^٥ لأنّه مشية أصحاب الأفكار و الأحزان؛ و كذا يراعي في الركوب الاعتدال؛
و في العقود لا يترك أصبعه في أذنه و لا أنفه و لا فمه، و لا يبعثق^٦ و لا يمشط و
لا يمسح المخاط بكفّه و لا ذيله بحضور الأكابر.

و في المحافل يقعد في مرتبته، لا أسفل و لا أعلى.
و أمّا الكبراء فمرتبتهم^٧ حيث جلسوا، و إن قعد واحد دون مرتبته فليرقُ
إلى مرتبته^٨؛ و لا يعرى عند الأكابر زنده^٩ و لا ساعده^{١٠}؛ و من الرُّكبة إلى السُّرة
لا يكشفه^{١١} بوجه من الوجوه؛ و لا ينام عند الناس؛ و لا يغط^{١٢} في نومه. و إن غلب

١. ت: لا يلج. ٢. ت: - في.

٣. اخلاق، ص ٢٢٢: «آداب حركت و سكون». ٤. ب، ن: و لا يبطيء؛ اخلاق: إبطاء؛ ت: و لا ينبغي.

٥. ب، ت: المخلّين؛ اخلاق: «و چون می رود بسیار باز پس ننگرد که آن فعل اموجان بود» (اهوج: كورل و شتابزده و احمق).

٦. ع نسخ: يكون؛ اخلاق: «و پیوسته سر در پیش ندارد...».

٧. ت: لا ينعق. ٨. ب، ن: و.

٩. ب، ن: مهله. ١٠. ب، ن: مهله.

١١. ن (نسخه ندال): زياه.

١٢. ب، ت: لا يتقاعد؛ اخلاق: «و در پیش مهتران ساعد و پای برهنه نکند».

١٣. ت: و لا يكشفه. ١٤. غلط: خرخر کردن.

عليه النعاس بحضور الخلق يقوم أو ينفي النوم عنه بحديث أو فكر؛ وإن نام الجماعة فليوافقهم أو^١ يخرج عنهم؛ وليكن خفياً في المجالس.

[آداب الطعام]^٢

أما^٣ آداب الطعام أن يغسل يديه وينظف أنفه وفمه، ويقرب من المائدة ولا يبادر سريعاً إلى الطعام، ولا يلوث يده و ثوبه، ولا يزيد في الأكل على ثلاث أصابع ولا يفتح فمه كثيراً؛ ولا يكبر اللقمة؛ ولا يبلعها سريعاً؛ ولا يبطن في بلعها بل يراعي الاعتدال، ولا يطلع يده، ولا ينظر إلى ألوان الطعام ولا يؤلع^٤ بالطعام الجيد بل يؤثر به^٥، ولا يترك الدسومة على إصبعه؛ ولا يترك الخبز والملح^٦، ولا ينظر إلى لقمة^٧ من يأكل معه ويأكل مما بين يديه، وما يصل إلى فمه - كالعظام وغيره - لا يتركه على السفرة وإن وقع في فمه لقمة فيها غظم أخرجها خفية^٨، وكل ما ينفر منه من الغير لا يفعله ولا نظيفاً بحيث لا ينفر منه من يأكل الفضلة^٩؛ ولا يقع من فمه شيء في الصحيفة^{١٠}؛ ويوافق الجماعة في الأكل إلى الآخر^{١١}؛ وإذا رفعوا أيديهم رفع وإن كان جائعاً، إلّا في بيته أو عند صديقه؛ ولا يخرج من حلقه وفمه أصواتاً منكراً؛ والذي يخرج بالخلال يرميه؛ والذي يخرج باللسان يبلعه^{١٢}؛ وإن كان مع جماعة فيؤخر الخلال؛ وإذا غسل

١. ت: وأن. ٢. اخلاق، ص ٢٢٣: «آداب طعام خوردين».

٣. ب، ن: و. ٤. ت: لا تفرغ.

٥. اخلاق، ص ٢٢٣: «اكر بهترين طعام اندك بود بدان ولوع ننمايد و آن را بر ديگران ايتار كند».

٦. م: - ولا يترك الخبز والملح؛ اخلاق: «و نان و نمك ترك نكند».

٧. ن: اللقمة. ٨. م: خفياً.

٩. اخلاق، ص ٢٢٣: «و آنچه از ديگران منفر يابد ارتكاب نكند و پيش خود چنان دارد كه اگر كسي خواهد كه بقيت طعام او تناول كند از آن متنفر نشود».

١٠. المصنعة: ن: الصحيفة.

١١. اخلاق، ص ٢٢٣: «و پيش از ديگران به مدتي دست باز نكرد بل اگر سير شده باشد تعللي مي آرد تا ديگران نيز فارغ شوند».

١٢. ت: - يبلعه.

يده يبالغ في غُسل أصابعه وأصولها، وكذا في شفته^١ وفمه ولسانه؛ ولا يبالغ في الغرغرة؛ ولا يرمي ماء الفم في الطشت بل يرميه خارجاً؛ ولا يسبق الجماعة في الغسل، إلا إذا كان قبل الطعام.

[آداب الشرب]

و آداب الشرب أن يقعد في مجلس الشرب بجنب الأفضل الأعظم لا الأخص والأسفه؛ ويشتغل بالحكايات الحسنة والأشعار المليحة المناسبة للحال؛ ولا يعبس وجهه ولا ينقبض^٢؛ ويستمع كلام الأكابر والأفاضل ويقل عليهم؛ ولا يقعد الى وقت السكر^٣، بل لا ينبغي أن يسكر، فإنه أضرب^٤ الأشياء على العقل؛ وإن سكر الأصحاب فالأولى أن لا يقعد ولا يشتغل بحديث السكرى؛ وإن عجز واحد من الشرب لا يكلف الزيادة؛ وإن غلب الغثيان فليخرج على وجه لا يشعر به؛ وإن تقيأ في المجلس لا يعاوده.

ولا يأخذ الرياحين والفواكه من بين أيدي الأصحاب؛ ولا يكثر من أكل البقل^٥؛ ويحیی كل واحد من الحرفاء بما يليق به؛ وإن حضر في المجلس مليح لا ينظر إليه كثيراً ولا يتكلم معه كثيراً؛ ولا يطلب من المُطرب لحناً أو صوتاً يحبه؛ وإن غلبه النوم يباعد عن المجلس؛ وإن كان المجلس للملوك^٦ وليس له أنس بالحرفاء فلا يحضر، وإن كان ضرورياً يخرج سريعاً؛ ولا يحضر مجالس السفهاء.

وإن اختلفت هذه الأشياء باختلاف الأزمنة والأوقات والأخلاق فلا يكاد يخفى الصواب على الفطن العاقل.

١. ت: الشفة

٢. ب: لا ينقبض.

٣. اخلاق، ص ٢٣٥: «و باید به هیچ حال چندان مقام نکند که مست گردد».

٤. ن: أضرب.

٥. اخلاق: «و نقل بسیار نخورد».

٦. ت: الملوك.

سياسة الخدم والعبيد^١

و أمّا سياسة الخدم والعبيد، فهم بمنزلة الأيدي والأرجل والجوارح؛ و لولاهم لتعذرت الراحة و وجدت الزحمة، لكثرة التردد و التدد^٢ و القيام و القعود و التعب و سقوط الهيبة؛ فليحمد^٣ الله - تعالى - على وجود هذه الطائفة، و هم ودائع الله؛ فينبغي أن يرفق بهم و يلطف.

و لما كان الكلال و الملل يتطرق إلى جوارحهم و دواعي الحاجات و الإرادات مركزة في طباعهم، لاجرم يجب رعاية الإنصاف و العدالة فيهم؛ و يحذر الجور^٤ و التعسف عليهم، لتكون السياسة الإلهية مقدّمةً و شكر النعمة^٥ مؤداةً.

و لا يتخذهم إلّا بعد المعرفة التامة و التجربة المتكررة و التفتيش و الحدس. و يحترز من الصور المشوّهة و القبيحة و المتفاوتة^٦، لأنّ في الأغلب الخلق تابع للخلق؛ قال النبي^٧ صلى الله عليه و سلّم: «اطلبوا الخير عند جسان الوجه». و كذا من أصحاب العاهات و أهل الذكاء^٨ و الكياسة لا يعتمد عليهم من كل وجه؛ لأنّ كثيراً ما يكون شيمتهم الغدر و الخديعة و المكر و الحيلة. و يُقدّم صاحب العقل و الحياء القليل على صاحب الشهامة و الشجاعة، لأنّها منوطة بالوقاحة و هي أصل الشرّ؛ كما أنّ الحياء أجود الخصال المحمودة. و يُعلّم الغلام صناعة موسومة بالخير و الصلاح؛ و لا ينقل^٩ من صناعة إلى أخرى، بل إلى^{١٠} ما يميل إليها.

١. أخلاق، ص ٢٢: «فصل پنجم در سیاست خدم و عبيد».

٢. ب: التدد.

٣. ن: فلنحمد.

٤. ب: فيهم يحذر و الجور.

٥. ن: (نسخة: ه بدل): المتعاونة؛ ت: المساوية.

٦. ن: - النبي.

٧. م: و لا يفتل.

٨. ت: الزكاء.

٩. ن: - إلى.

و إقَرَّرا^١ على^٢ الخدم أن^٣ الصبحة^٤ لهم و استخدامهم و الشفقة عليهم إلى الموت، لا سبيل إلى المفارقة، لأنَّه أُلِيقَ بالوفاء و الكرم؛ و الخادم ينبغي أن يكون مُناصِحاً مُشْفِيقاً^٥ مُجِبّاً لموالاته^٦ سيِّده، ليكون ذلك سبباً لتفويض الأمور إليه و إشراكه في جميع الخيرات. و إذا^٧ كانت^٨ خدمة الخدم للمحبة و العشق صلحت جميع الأمور و انتظمت؛ بخلاف ما إذا كان لرغبة أو رهبة^٩ أو ضرورة. و لا يُخَلَّ^{١٠} بمآكل الخدم و مشاربهم و ملابسهم و مساكنهم، بل يُقَدَّم ذلك على جميع مهماته؛ و إيزيح^{١١} عنهم الآفات و المكروهات^{١٢} و يعيِّن لهم أوقات الراحة^{١٣}.

و يؤدَّب الخدم^{١٤} بالآداب الحسنة اللائقة بهم و يُقوِّمون بحسب الجنيات و الجرائم؛ و لا يتخذ العفو سيرة^{١٥} و لا يتركه بالكلية، فإنَّ ذلك مُفسِدٌ لهم، فإن رجع بعد العفو عاقبته^{١٦} من غير إهمال.

و العبيد بحسب الطبائع ثلاثة أصناف^{١٧}:

الأول، حَرٌّ بالطبع، و الثاني، عبد بالطبع، و الثالث، عبد^{١٨} الشهوة. فالأول، يُجْعَلون بمنزلة الأولاد فيُهَذَّبون، و الثاني، يجعلون بمنزلة الدواب في الاستعمال بالأعمال^{١٩}، و الصنف^{٢٠} الثالث، يستعمل^{٢١} بقدر الحاجة. و العرب أفصح و أدهى، لكن فيهم غُلَطُ الطبع و الجفاء و قوة الشهوة.

١. تمام نسخه ها: يقدر: اخلاق، ص ٢٢٢. «و در دل خدم بايد كه مقرر كرده باشد ...».

٢. ب. ت. ن: مع.

٣. ن: (نسخه بدل) الصبحة.

٤. ب. ت. ن: - لموالاته.

٥. ت. - كانت.

٦. ت. و يحل.

٧. ت. - المكروهيات.

٨. م. - الخدم.

٩. ت. - حامية.

١٠. ت. - عبد.

١١. ب. ت. ن: الدواب يستعملون.

١٢. ت. - الصنف.

١٣. ت. - يستعمل.

١٤. م. لأن.

١٥. ب. ت. - عليهم إلى الموت ... مشفق.

١٦. ب. ت. ن: فإذا.

١٧. ت. رمية.

١٨. ت. م. ب: يزاح: تزاح.

١٩. ت. الواحات.

٢٠. ت. سير.

٢١. ب. ت. أنواع.

و العجم موسومون بالعقل و الأدب و السياسة^١ و الذكاء و النظافة، لكن فيهم الحرص و الصيلة.

و الروم فيهم الوفاء و الأمانة و التودد و الكفاية، لكن فيهم البخل و اللؤم. و الهند فيهم الحس^٢ و الحدس و الوهم، لكن فيهم العُجب و خُبث النية و المكر و الافتعال^٣.

و التُّرك فيهم الشجاعة و حسن الخدمة و حسن المنظر، لكن فيهم الغدرو القساوة و عدم الاحتياط^٤.



١. ت: الثبات. ٢. ب: الخبس.
٢. ت: الأفعال. ٣. ب، ت، ن: الإحفاظ.

التقسيم الثالث

و هو سياسات المدن

الاحتياج الخلق إلى التمدن و شرح ماهية سياسة المدن^١
اعلم - أيتك الله وإيانا - أن^٢ كل موجود فكماله إما أن يكون مقارناً معه،
كالأجرام السماوية؛ أو يكون الكمال متأخراً عنه، كالعركبات الأرضية. وهذا
الكمال الأخير^٣ يحتاج في حصوله^٤ إلى حركة من النقصان إلى الكمال؛ و
الحركة تقتقر إلى أسباب مكملة، مثل الصور الحاصلة من وأهب الصور بطريق
التعاقب، من حين كون النطفة نطفة إلى غاية الكمال الإنساني، و مُعَدَّاتٍ، مثل
الغذاء فإنه يصير مادة^٥ بالنماء بغاية ما يمكن.

المعونة و أقسامها و كيفيتها

و المعونة على ثلاثة أقسام:
أحدها، مُعين يكون جزءاً من ذلك الشيء، كالمادة المذكورة.
الثاني، أن يكون المُعين متوسطاً بين الشيء المحتاج إلى الإعانة و بين
فعله، و هي الآلة.

١. أخلاق، ص ٢٢٧: «فصل أول - در احتياج خلق به تمدن و شرح ماهيت و فضيلت اين نوع علم».
٢. ب، ت، ن - اعلم... أن.
٣. م: الآخر.
٤. م: - يحتاج في حصوله.
٥. ت: - مادة.
ج: جزء.

الثالث، أن يكون المُعين برأسه له^١ فعل هو كمال للنشيء المحتاج إلى الإعانة و هذه المعونة خدمة، و هي على قسمين:
الأول، أن يكون معونة بالذات، يعني أن تكون^٢ غاية ذلك الفعل نفس المعونة.

الثاني، أن يكون معونة بالعرض، يعني أن يكون فعله له غاية أخرى و المعونة تحصل بالتبعية.

مثال معونة المادة إعانة النبات الحيوان الآخذ منه الغذاء؛ و مثال معونة الآلة معونة آلات القوة الغازية في إيصال الغذاء إلى الأعضاء؛ و مثال معونة الخدمة بالذات معونة المملوك المالك؛ و مثال معونة الخدمة بالعرض معونة الراعي السنخلة^٣.

قال الفارابي^٤: الأفاعي تخدم العناصر بالذات عند اللسع الموجب للانحلال التركيبي إلى العناصر، و الأفاعي لا نفع لها في اللسع، و السباع خادمة بالعرض، لأنَّ غرضهم بالإفتراس النفع، و الانحلال إلى العناصر بالتبع^٥ يحصل.

إذا عرفت هذا، فنقول: العناصر الأربعة و النبات و الحيوان تعين الإنسان بالطرق الثلاثة، أعني المادة و الآلة و الخدمة.

و الإنسان لا يُعينهم إلّا بطريق الآلة و العرض؛ لأنَّ الإنسان شريف و هم أخسّاء، و الخسيس يجوز أن يخدم الخسيس و الشريف، و الأشرف لا يجوز أن يخدم إلّا مثله. و الإنسان يعين نوعه بطريق الخدمة، لا بطريق المادة و لا الآلة. و بطريق المادة لا يجوز أن تكون^٦ نفسه^٧ معينة لشيء أصلاً^٨، من حيث كونه

١. ت: - له.

٢. ن، ت: - يكون.

٣. سنخلة: برّه.

٤. إخلان، ص ٢٤٨: + «كه أكثر ابن مقالات منقول ار اقوال و نكت اوست».

٥. ت: بالسبع.

٦. ت: بعينه.

٧. ب، ت: - لأنَّ.

٨. ب، ت: + لأنَّ.

مجرداً عن المادة^١.

وكما أنَّ الإنسان يحتاج إلى العناصر و المركبات من المعادن و النبات و الحيوان، كذلك هو محتاج إلى معونة أبناء نوعه بالخدمة؛ و الحيوان يحتاج إلى الطبايع و النبات.

و احتياج الحيوانات بعضهم بالبعض يختلف: فبعض الحيوانات الحاصلة بالتولّد، كأكثر حيوانات الماء و غيرها، [التي] لا يحتاج الذكر إلى الأنثى و بالعكس، و ليس لهم بالاجتماع فائدة؛ و بعض الحيوانات التوالدية^٢ في حفظ أشخاص النوع من جهة المادة يحتاج البعض إلى البعض^٣؛ و في حفظ الشخص بعد ترتيب^٤ المعاونة و الجمعية لا يحتاج^٥، إلّا في وقت السفاد و أيام النماء، و بعد هذا يشتغل كل واحد بنفسه؛ و البعض الآخر كالنحل و النمل و أصناف الطيور^٦ بالمعاونة و الاجتماع يحتاج بعضهم إلى بعض في حفظ الشخص و النوع.

و أمّا النباتات^٨ فتحتاج إلى العناصر و المعادن بالوجوه الثلاثة: أمّا بالمادة فظاهر؛ و بالآلة مثل احتياج البذور إلى ما يسترها و يحفظها من آفات الحرّ و البرد؛ و بالخدمة مثل احتياج النبات إلى الجبال في اشتغالها على المياه و المنابع و العيون^٩. و النبات لا يحتاج بعضهم إلى بعض، لا في حفظ النوع و لا في حفظ الشخص^{١٠}.

١. أخلاق: «و به طريق مادة خود معونت هیچ چیز نتواند کرد از روی انسانی، چه از آن روی مجرد است».

٢. أخلاق، ص ٢٤٩: «که در توالد».

٣. ت: التوالدة.

٤. ب: - إلى؛ ت: - إلى البعض.

٥. أخلاق: تربیت.

٦. أخلاق: و چند صنف از طیور.

٧. أخلاق: مانند احتیاج آن به کوههایی که بر منابع چشمه ها مشتمل باشد.

٨. أخلاق: «و نبات را به یکدیگر احتیاج بود در حفظ نوع ... اما در حفظ شخص به یکدیگر محتاج نباشد الا به نادر».

و المركبات تحتاج إلى العناصر بالوجوه الثلاثة.
و المقصود من هذا التفصيل أنّ نوع الإنسان - الذي هو أشرف الموجودات - بمعونة بقية الأنواع محتاج^١؛ و كذا أشخاص نوعه في البقاء النوعي و الشخصي. و كيفية احتياجه بالأنواع ظاهر، غني عن البيان.
و أمّا بيان احتياجه إلى أشخاص^٢ نوعه، فلأنّ الشخص لو قام بترتيب الغذاء و اللباس و المساكن و السلاح و غير ذلك من الصناعات لشقّ^٣ ذلك عليه أو تعذّر^٤، بل كان مستحيلاً؛ فإنّ الزراعة وحدها تحتاج إلى النجارة و الحدادة و تحصيل الآلات المختصة بهما، حتى أنّه بتلك الآلات يزرع و يحصد و يطن و يعجن و يخبز و يغزل و ينسج، لتعذّر ذلك و شقّ في البقاء النوعي و الشخصي و يتمتع عليه تحصيل الفضائل النفسانية و الكمالات الإنسانية و كانت الحياة الدنيوية منقصة غير فاضلة^٥.

أمّا إذا عاون بعضهم بعضاً و قام كل واحد منهم لهم^٦ بمهمة^٧ من المهمات و راعى في ذلك قانون الإنصاف و العدالة في المعاملات، كثرت أسباب المعيشة و عظم الخير و استراح النوع و تعاقب الأشخاص و تيسّر^٨ بقاء النوع و انتظمت الأحوال كما هو الآن مشاهد^٩.

و يقال^{١٠}: إنّ آدم - عليه السلام - لما نزل إلى الأرض عمل ألف شغل حتى أكل الخبز.

و قالت الحكماء: لا يتيسر لأحد أكل لقمة حتى يتعب فيها ألف شخص.
فإذا ظهر أنّ المعيشة الحسنة و الكمال الإنساني موقوف على التعاون فيما يحتاج إليه الإنسان.

١. ت: نفسه الأنواع يحتاج.

٢. ب، ن، ت: بأشخاص؛ اخلاق، ص ٢٥٠: «به معاونة نوع خود».

٣. ن (نسخه بدل): يشق ... يعذر.

٤. ت: ليشق.

٥. ن: لهم (نسخه بدل): + لهم.

٥. ت: حاصل.

٦. م: ينشتر.

٧. ب، ت: - بمهمة.

٨. م: ينشتر.

٩. م: مشاهده. ظاهراً: نشاهدها.

١٠. اخلاق، ص ٢٥٠: «در احاديث كويند».

و التعاون يجب أن يكون مختلفاً و متكافئاً، و إلا لو كان^١ جميع أفراد النوع يُحسنون^٢ صنعة واحدة لرجع المحذور الأول.

و اختلاف السعادات من اختلاف العزائم؛ فالحكمة الإلهية تقتضي تبائن^٣ الهمم و الآراء، و تفاوت الدواعي و الأهواء، و اشتغال كل واحد بشغل و تعلّم صنعة و حرفة شريفة و خسيصة راضٍ بما قسم له طيب^٤ القلب بذلك، و اختلافهم في الغنى و الفقر و الكياسة و البلادة؛ كل ذلك موجب النظام المشاهد؛ إذ لو كان الكل أغنياء أو فقراء أو أذكىاء أو غير ذلك لما خدم البعض البعض و لما استقام الأمر؛ و لأجل ذلك قالت^٥ الحكماء: لو تساوى الناس كلهم لهلكوا.

[الحكمة المدنية]

فثبت أنه^٦ لا بد من المعاونة و هي تحتاج إلى الاجتماع المسمى بـ «المدنية» الذي هو موضع اجتماع الجُزء و الصناعات الموجب للتعيش. و قد قيل: إنَّ الإنسان مدني بالطبع^٧.

و لما كانت الدواعي و الإرادات مختلفة متنوّعة، فلو تُركوا، لاختار كل واحد لنفسه جميع المنافع و الخيرات، و أدّى^٨ ذلك إلى التنازع و التغالب و الفساد و الهرج و المرج؛ فاقتضت الحكمة الإلهية نوعاً من التدبير و السياسة، لا يتعداه الخلق و يرضى كل واحد بما أوجبه التدبير و السياسة؛ و هذه هي المسماة بـ «الحكمة المُدنية»^٩.

[السياسة و أنواعها]

و اعلم أنَّ التدبير إن كان على وفق الحكمة و المصلحة بحيث يؤدّي إلى

٢. ن: يحسنون.

١. ت: إلا لكان.

٣. م: لطيب.

٣. ت: بيان.

٦. ب، ن: له.

٥. م: قال.

٧. أخلاق، ص ٢٥٢: «يعنى محتاج بالطبع الى الاجتماع المسمى بالتمدن».

٩. أخلاق: و أن تدبير را سياست كويند.

٨. ب، ت: فتأدى.

كمال النوع و حفظ الأشخاص يسمى^١ بـ «السياسة الإلهية»، وإلا يسمى بحسب ما يضاف إليه.

و أنواع السياسات - على ما ذكره الحكيم - أربعة:

الأول^٢، سياسة الملك و هي تدبير الجماعة على وجه يؤدى إلى تحصيلهم الفضائل، و هي «سياسة الفضلاء».

الثاني^٣، سياسة الغلبة و هي تدبير الأخساء و الجهال عند غلبتهم على المعالك، و تسمى «سياسة الخساسة»^٤.

الثالث^٥، سياسة الكرامة و هي تدبير من هو موسوم باقتناء الكرامة.

الرابع^٦، سياسة الجماعة و هي تدبير الفرق المختلفة على وفق القانون الناموسي الموضوع^٧.

و سياسة الملك هي التي تخص كل صنف بسياسة خاصة يؤخذون على تركها، لتخرج الكمالات الإنسانية من القوة إلى الفعل، و هي «سياسة السادات»^٨.

و ينبغي أن تعلم أن تعلق^٩ سياسة الملك و الجماعة بالخلق إما أن تكون بالأوضاع، كالعقود و المعاملات، أو بالأحكام العقلية مثل ترتيب المدن؛ و ليس لأحد أن يختار وضع شيء من هذين النوعين، لأن كل واحد يرى في نفسه الفضيلة و المعرفة، فيؤدى إلى التنازع.

و من شأن النوع البشري أن كل واحد لابد له^{١٠} عن الآخر^{١١} من غير خصوصية إلهية و فضيلة ربانية لاتوجد في أبناء البشر إلا^{١٢} في النواذر و الأحيان.

١. ب: فيسمى؛ ت: فنسميها.

٢. ب، ن، ت: - الأول.

٣. ب، ن، ت: و.

٤. م: الحشاشة.

٥. ب، ن، ت: و.

٦. ب، ن، ت: و.

٧. ب، ن، ت: و.

٨. ت: السياسات.

٩. م: ينبغي أن تكون.

١٠. ت: - له.

١١. ن: لا يذعن للآخر.

١٢. ب: لا.

فإنَّ هذا الشخص المؤيَّد من عند الله - تعالى - بالفضائل والمعجزات والإلهامات، فيضع الشرائع الإلهية والنواميس النبوية، فيخضع له النوع وينقاد له الأشخاص الإنسانية؛ ولا يجوز مخالفته في شيء ممَّا أتى به؛ بل يعاقب على ذلك.

و يسمى هذا الشخص باصطلاح الحكماء «صاحب الناموس» و أوضاعه بـ «النواميس الإلهية» و «النواميس النبوية»^١، و في اصطلاح المُحدِّثين يسمى «شارعاً» و «نبياً» و «رسولاً»، و أوضاعه «شريعة».

و قد قال أفلاطون الإلهي فيهم: إنَّهم أصحاب القوى العظيمة الفائقة^٢.

و قال أرسطو: هم الذين عناية الله بهم أكثر.

و أمَّا الذي يقدِّر أحكام المدينة على القانون العقلي و يسوسهم بتأييد إلهي يمتاز عن غيره و يكمل الأشخاص الإنسانية يسمى في عبارات قدماء الحكماء «ملكاً» على الإطلاق، و أحكامه «صناعة الملك»؛ و في عبارات المتأخِّرين يسمى «إماماً» و فعله^٣ «إمامة»؛ و يسمِّي أفلاطون أمثاله «مدبِّر العالم»؛ و أرسطاطاليس «إنسان المدينة»، لأنَّ قوام المدينة به.

و ليس مرادنا بـ «الملك» ما له عساكر و بلاد و خيل و رجل و سلاح، بل ما يكون يستحقُّ الملك بالحقيقة^٤ و السياسة، و إن لم يكن له شيء من القوة و الشوكة.

و إن عُدَّ النبي و الإمام و الملك الفاضل و وقعت السياسة في غيرهم لظلم^٥ الزمان و تعدَّرت الراحة و تنقصت اللذات و خربت البلاد و هلك العباد و كثر الجور و الظلم و فقد^٦ النظام.

و يحتاج العالم في كل مدة طويلة إلى صاحبِ ناموسٍ يضع الأحكام

١. ب: - و النواميس النبوية.

٢. ت: جعله.

٣. ع: تظلم.

٤. ن: ما.

٥. ت: التامة.

٦. ١. أخلاق، ص ٢٥٢: در حقيقت.

٧. ت: تفقد.

الشرعية و يقنن القوانين العقلية؛ أو ملك فاضل يحفظ نواميس أهل العالم و يكفل نفوسهم و يبقى النوع على أكمل الصور، لئلا ينقطع النظام و يضطرب الأنام.

[علم الحكمة المدنية و موضوعه]

و^١ موضوع «الحكمة المدنية» هي الهيئات^٢ الحاصلة من جهة الاجتماع، و تصير مصدراً لأفاعيلهم على الوجه الأكمل.

و صاحب هذه الصناعة ينظر في جملة أفعال الصناعات و أعمالهم من جهة كونها خيرات^٣ أو شروراً^٤، فتكون نسبتها إلى جميع الصناعات الأخر نسبة العلم الإلهي إلى جميع العلوم الأخر.

و لما كان قيام كل شخص ببقية الأشخاص بالتعاون و التناسف الموجب لحفظ النوع على الوجه الأكمل و أن^٥ خلاف ذلك يوجب الانحراف عن قاعدة العدالة المفسدة للعالم، و الذي يعرف منه أحوال كل واحد من الأمور المصلحة و المفسدة هي الحكمة المدنية، فيجب على كل أحد تعلم هذا العلم المقتر به على اقتناء الفضائل و البعد عن الرذائل في المعاملات و المعاشرات بحسب الطاقة البشرية؛ فتشجيع الخيرات في العالم و تقلل الشرور.

[الاجتماع و أقسامه]

ثم الاجتماع قد يكون بحسب منزل^٦، و قد مرّ؛ و قد يكون بحسب محلة أو بحسب مدينة أو أمة كثيرة؛ و بعده^٧ اجتماع أهل العالم و هو أعظم الاجتماعات و كل اجتماع صغير جزء من الكبير.

١. ت: الهيئة.

٢. ن، ت: المنزل.

٣. ت: - و.

٤. ب: شرور.

٥. ت: بعد.

و رئيس الصغير مَرُوس بالقياس إلى ما فوقه حتى ينتهي إلى رئيس العالم؛ وهو رئيس الرؤساء والمَلِك على الإطلاق. ونظره في العالم وأجزائه - وكذلك كل مَنْ تحته بالنسبة إلى ما أسفل عنه - على الوجه الأصح.
و الاجتماع القروي الناقص يخدم الاجتماع المدني التام.
و الاجتماعات يخدم بعضها بعضاً بالمادة والآلة^١ و الخدمة، كما يتنا من قبل.

و كل من خرج من تأليف هذه الاجتماعات و آثر التوحش و التفرد فقد عَدِمَ الفضيلة و بُعِدَ عن الكمال مع الاحتياج إلى ما حصلوه من المقتنيات^٢؛ كسُكَّان الصوامع والكُهوف والمتوكِّلين والسيَّاحين وأمثالهم، الذين ينتفعون بمقتنياتهم^٣ من غير عوض و معاونة توجب^٤ النظام؛ فهو ظلم و جور.
و بسبب الانفراد تبقى الرذائل التي في الطبيعة بالقوة لاتخرج إلى الفعل؛ مع أن جماعة^٥ تتوهم أنهم أهل فضائل^٦.

و ذلك خطأ، لأنَّ العفة ليس ترك الشهوة بالكلية، بل كل شيء له حدٌ معين و قانون مقنن^٧ يتجنب فيه الإفراط و التقريط؛ وليست العدالة ترك الظلم؛ بل أن تكون المعاملة مع الخلق على قاعدة الإنصاف؛ و حين^٨ لا يخالط الخلق كيف يحصل له السخاوة و الشجاعة؟ و إذا لم ينظر إلى مشتهى كيف يظهر^٩ أثر العفة؟

فالمخالطة على وفق الحكمة لها أثر في كسب الفضائل و ترك الرذائل؛ و الانفراد يشبه بالجمادات و الأموات.

١. ت: آلة.

٢. ت: المقتنيات.

٣. ت: بموجب.

٤. ت: بمقتنياتهم.

٥. ت: مع اجتماعه.

٦. اخلاق، ص ٢٥٧: «و چون بسبب عزلت و وحشت رذایل اوصافی که در طبیعت بقوت دارند بفعل نمی آرد، جماعتی قاصر نظران، ایشان را اهل فضایل می پندارند».

٧. ت: معين.

٨. ن، ت: حتى.

٩. ب: يظهر؛ ت: كيف يظهر.

افضيلة المحبة^١

واعلم أنَّ فضيلة المحبة الموجبة لارتباط الاجتماع وتألف الأشخاص أفضل من^٢ العدالة؛ لأنَّ العدالة تقتضي الاتحاد الصناعي^٣، و المحبة الاتحاد الطبيعي؛ و الصناعي بالنسبة إلى الطبيعي كالقسري إليه^٤؛ و الصناعة تقتدي بالطبيعة؛ فالاحتياج إلى العدالة في حفظ النظام من جهة فقدان المحبة؛ و لو كانت المحبة موجودة لوجد الإنصاف و الانتصاف^٥ الموجب للنظام التام. و أنبأ^٦ أرسطو^٧ بالغ في المحبة و الغلبة^٨؛ فزعم أنَّ المحبة بها قوام جميع الموجودات؛ و كل واحد من الموجودات لا يخلو عن المحبة؛ إذ لو خلا لغو؛ إلَّا أنَّ لها مراتب بسبب^٩ الكمال و النقصان؛ و سريان العشق في جميع الموجودات يدرك بالتأمل؛ و أنَّ الغلبة تقتضي الفساد و النقصان بحسب طرياقه على كل واحد من الموجودات.

و المتأخرون من الحكماء لا يستعملون «المحبة» و «النفرة»، إلَّا في موضع تكون القوة النطقية موجودة؛ فلا يسمون ميل العناصر إلى مراكزها محبةً و خلافه بغضة و نفرة.

و كذا الممتزجات بسبب المشاكلة في المزاج على نسبة محدودة مثل النسبة العددية^{١٠} و المساحية^{١١} بسبب التأليف تصير مبدأ أفعال غريبة تسمى بـ «الخواص» و «أسرار الطبائع»، كميل الحديد إلى المغناطيس، و ضدّه نفرة مزاجية، كهرب الحجر المبغض للخلّ منه. و الموافقة و المخالفة في الحيوانات تسمى «إلفة» و «نفرة»، و لا يسمونه محبة.

١. أخلاق، ص ٢٥٨: «فصل دوم - در فضیلت محبت».

٢. ب، ت: - من.

٣. ت: الصناع.

٤. ت: كالقسري اليد.

٥. أخلاق، ص ٢٥٩: «اكر محبت میان اشخاص حاصل بودی به انصاف و انتصاف احتیاج نیفتادی».

٦. أخلاق، ص ٢٥٩: «و جماعتی از قدمای حکما».

٧. اشاره است به نظریه مهر و کین او، که در کتب تاریخ فلسفه آمده است.

٨. ت: سبب.

٩. ب: العدد.

١٠. ت: نسبة العدد و المساحة.

[أقسام المحبة]

و المحبة على قسمين: طبيعية، كمحبة الأم للولد، إذ لولاه لما حصلت التربية و بقاء النوع، وإرادية، وهي أربعة أنواع: الأول، سريع العقد و الانحلال، و الثاني، بطيء العقد و الانحلال، الثالث، بطيء العقد سريع الانحلال، الرابع، سريع العقد بطيء الانحلال. و مقاصد أصناف الناس بحسب البساطة تنشعب بثلاث شعب: اللذة و النفع و الخير.

و من تركب^١ الثلاثة تحصل شعبة رابعة، و هي غاية اقتضاء المحبة. و كل واحد منها يكون سبباً لنوع من أنواع المحبة الإرادية: أما اللذة، فتكون سبباً لعقد^٢ المحبة سريعاً و الانحلال سريعاً^٣، لسرعة تغير اللذة.

و أما النفع، فيكون سبباً لعقدها بالبطء و انحلالها بالسرعة، لأن وصول النفع مع عزة^٤ الوجود يكون سريع الانتقال. و أما الخير، فيكون سبباً لعقد المحبة بسرعة و انحلالها بالبطء؛ أما علة عقدها بالسرعة فللمناسبة الذاتية الحاصلة بين أهل الخير و الصلاح؛ و أما انحلالها بالبطء من جهة الاتحاد الحقيقي اللازم للخير^٥ و امتناع الانفكاك. و أما المركبة من الثلاثة فتكون علة^٦ محبة بطيئة العقد بطيئة الحل، لأن اجتماع النفع و الخير يقتضي الحاليتين، و المحبة أعم من الصداقة، و المودة قريبة من الصداقة، و العشق الذي هو محبة مفرطة أخص من المودة. و علة العشق: إما لأجل إفراط اللذة أو إفراط طلب الخير. و النفع^٧ و العشق نوعان:

١. ب: التركيب. ٢. ن: لفقد.

٣. غلان، ص ٢٦١: «أما لذت، علت محبتي توند بود كه زود بندد و زود كشاید».

٤. ب: ت: غيره. ٥. ت: + و الصلاح.

٦. ت: علة. ٧. ت: الربح.

مذمومٌ وهو الحاصل من إفراط طلب اللذة.
و محمودٌ من جهة إفراط طلب الخير.
و يلتبس الفرق بينهما بسبب الاختلاف الواقع بين الناس في مدح العشق
و ذمه.

و سبب صداقة الأحداث و كل من غلب عليه الطبيعة^١ إنّما هو طلب اللذة؛ و
لذلك قد تتوالى صداقتهم و تتفرّق^٢ في أقلّ زمان.

و سبب صداقات المشايخ و كل من في [طبعهم]^٣ طلبُ المنفعة [و]^٤
حصولُها؛ و إذا كانت المنافع مشتركة و يتفق امتدادها فتظهر الصداقة فيهم و
تبقى^٥ بحسب بقاء تلك المنافع؛ و إذا انقطعت انقطعت.

و سبب صداقة أهل الخيرِ الخيرِ المحض و هو ثابت غير متغير؛
فمودّاتهم ثابتة غير متغيرة.

و لما كان الإنسان مركباً من الطبائع المختلفة فيكون ميل كل طبيعة
مخالفاً لميل الأخرى، و بسبب^٦ ذلك لا توجد لذة خالصة من شوائب الأذى.

و إذا كان^٧ في الإنسان جوهر نوراني بسيط، لا يشاكل هذه الطبائع و لا
لذته بتلك اللذات^٨.

و المحبة المفرطة التي له الشبيهة بالوَلَه^٩ تسمى بـ «العشق الإلهي». و
بعض المتألّهة يدّعي العشق.

١. اخلاق، ص ٢٦١: «أحداث و كسانى كه طبيعت ايشان داشته باشند».

٢. ت: يفرق.

٣. نسخه ها: طبعه؛ اخلاق، ص ٢٦٢: «و كسانى كه بر طبيعت ايشان باشند».

٤. نسخه ها: و. ت: تبعاً.

٥. ت: سبب.

٦. ت: ـ كان.

٧. اخلاق، ص ٢٦٢: «و چون در مردم جوهرى بسيط الهى موجود است كه آن را با طبائع
مشاكلتى نيست او را نوعى از لذت تواند بود كه آن را با لذات ديگر مشابهتى نبود».

٨. ت: الما.

٩. ت: الما.

و نقل الحكيم أرسطو عن أبرقليطس^١ أَنَّ الأشياء المختلفة ليس فيها تشاكل وتآليف تام؛ وَأَمَّا الأشياء المتشاكلة فَإِنَّهَا تكون مسرورة فرحانة ببعضها بعضاً، مشتاقة إلى بعضها بعضاً^٢.

و الجواهر الروحانية البسيطة متى^٣ كانت متشاكلة مشتاقة إلى بعضها بعضاً، حصلت الوحدة الحقيقية و ارتفع التغاير، لِأَنَّهُ من لوازم المواد. وإن اتفق شوق في المواد فالملاقة بينها بالسطوح و النهايات، و ذلك ليس باتصال تام. و الجوهر الإنساني إذا تطهر^٤ من كدورات الطبيعة و من محبة الشهوات و الكرامات، حدث له^٥ شوق إلى مطالعة جلال الخير المحض الذي هو منبع الخيرات، و يصير مستغرقاً و مشغولاً بذلك الجنب الأعلى و فاضت الأنوار الربانية عليه، فتحصل له لذة لاتقاس و لاتنسب إلى شيء من اللذات الجسمانية؛ و يتصل بدرجة الاتصال المذكور و يضعف استعمال الطبيعة فيهم؛ و الصفاء التام و اللذة الخالصة^٦ لاتحصل إلا بعد المفارقة.

و من فضائل هذا النوع من المحبة، أعني محبة أهل الخير بعضهم لبعض أَنَّهَا^٧ لاتحتمل النقصان و لا السئامة^٨ و لا الملالة.

و أَمَّا الأشرار فلا نصيب لهم في ذلك.

و أَمَّا المحبة التي من جهة المنفعة أو اللذة^٩ فتقع بين الأشرار و الأخيار، لِأَنَّهَا سريعة الانقضاء و الانحلال، لِأَنَّ النافع و اللذيذ^{١٠} [مطلوب]^{١١} بالعرض لا بالذات.

١. نسخه ها: ابوقليطس؛ اخلاق، ص ٢٦٢: ابوقليطس. و در تعليقات آن، ص ٣٩٢ از قول پروفيسور ويكنز مترجم اخلاق نامري نقل كرده است كه على رغم اختلاف در ضبط، وي همان هيرقليطس است.

٢. ت: - بعضاً.

٣. ت: ظهر.

٤. ت: الحاصلة.

٥. م: هي.

٦. ت: له.

٧. همه نسخه ها: - أَنَّهَا؛ اخلاق، ص ٢٦٣: «يكی آن است كه».

٨. اخلاق، ص ٢٦٣: «سعايت».

٩. نسخه ها: المنفعة بالذات؛ اخلاق، ص ٢٦٣: «منفعت يا لذت».

١٠. نسخه ها: - مطلوب.

١١. ت: اللذائذ.

و كثيراً ماتكون هذه المحبة بين جماعة في موضع غريب، مثل السفر و السفينة و غيرهما؛ و السبب فيه مؤانسة مركوزة في الطبيعة البشرية و الخاصة الإنسانية؛ و كمال كل شيء إظهار خاصيته و كمال النوع الإنساني إظهار هذه الخاصة مع أبناء نوعه.

و هذه الخاصة مبدأ محبة تستدعي^١ التمدن و التأليف^٢ المستدعي لوضع الشرائع و الآداب المحمودة و تحريضهم على الاجتماع في الضيافات^٣ و العبادات، ليخرج الإنس من القوة إلى الفعل. و لأجله فضلت صلاة الجماعة على الانفراد بسبعين صلاة؛ و كذلك الحكمة في جميع الاجتماعات من الجُمع و الأعياد و الحج، فيجتمعون و ينظر بعضهم إلى بعض، فيحصل بذلك المصافاة^٤ و شدة الانس و الفرح و ينبعث^٥ السرور و تزداد المحبة، فيتم بذلك نظام الدنيا و سعادة العقبي.

و المحبات^٦ الخارجة عن محبة الإلهيين يجوز أن تكون من الجانبين، في حال واحدة تنعقد، و في حال واحدة تنحل؛ و يجوز أن يكون واحد باقياً و الآخر ينحل، كالحال الذي بين الزوج و الزوجة و اشتراكهما في اللذات، فيجوز أن تكون المحبة من الطرفين؛ و يمكن أن تنقطع المحبة من طرف^٧ واحد و تكون باقية من الآخر.

و كذلك المنافع المنزلية المشترك فيها بين الزوج و الزوجة متى تعاوننا^٨ اشتركت المحبة، وإلا تختلف بسبب الاختلاف.

و أمّا المحبة التي تختلف أسبابها، كالمحبة التي تكون من طرف لذة، و من طرف منفعة، كالمُعْنَى و المستمع؛ فللمستمع اللذة و للمُعْنَى الفائدة، و العاشق ينتظر من المعشوق اللذة، و المعشوق من العاشق المنفعة؛ و فيها يكثر

١. ن: التأليف.

١. ب: + على.

٢. ب، ت: المضافات.

٢. ت: المضافات.

٣. ب: الحاصلة.

٣. ت: ينشعب.

٤. ت: من معاديا.

٤. ت: طرف.

التكلم والتشكي^١ ما لا يكون في غيرها من المحبّات؛ ولعلّ أنّ طالب اللذة يستعجل المطلوب، و طالب المنفعة تتأخّر منفعته. وتسمى هذه المحبة بـ «اللّوامة»، لاقتنائها بالملامة.

و أصناف هذه المحبّات ليست محصورة في هذا المثال، بل مرجع الجميع إلى هذا المعنى.

و^٢ المحبة التي بين السلطان والرعية والرئيس والمروّوس والغني والفقر تقرب من هذا، لأنّها في معرض الشكاية والملامة، لأنّ كل واحد ينتظر أمراً لا يصل إليه في أكثر الأوقات؛ والانتظار والفقدان يوجب فساد النية المستتبع للملامة.

و العبيد يتوقّعون من الموالى زيادة الاستحقاق، و^٣ الموالى ينسبونهم إلى التقصير في الخدمة والشفقة والنصيحة، ويلزم من ذلك الملامة؛ وحتى لا يحصل الرضى بقدر^٤ الاستحقاق اللازم للعدالة^٥ لا تنتظم هذه المحبة.

و أمّا محبة الأخيار، لمّا خلت من انتظار اللذة والمنفعة وكان الموجب لها مناسبة الجواهر الروحانية والتماس محض الفضيلة، تنزّهت^٦ من المنازعة والمخالفة؛ وبذل كل واحد لمصاحبه في المعاملة النصيحة واستعمل العدالة وقع الاتحاد، وهو معنى قول الحكماء: الصديق أنت هو بالحقيقة، وغيرك في الشخص^٧. وهذه الصداقة قليلة الوجود، ولأجله لم توجد الصداقة في العوام والأحداث، لأنّ كل من غفل عن الأمور الحقيقية فمحبهه لا تنتظر لذة أو منفعة، والسلّاطين يظهرون الصداقة لظنّهم أنّهم متفضّلون منعمون، فلا جرم كانت منحرفة عن العدالة.

و محبة الأب لابن تقرب من هذه المحبة من وجه، لاعتقاده أنّ له حقاً

١. ب: الشكى.

٢. ت: -و.

٣. ت: - ينسبونهم إلى ... الرضى بقدر.

٤. ت: -و.

٥. ت: بترتيب.

٦. ت: - للعدالة.

٧. أخلاق، ص ٢٤٧: «صديق تو شخصى بود كه او تو باشد در حقيقت، و غير تو بشخص».

عليه، و من وجه آخر هي محبة ذاتية، لكونه نفس الأب في ظنّه، لأنّه صورة و مثال أخذته الطبيعة^١ منه؛ و هو حق، لأنّ الأب يحبّ^٢ أن يكون جميع الكمالات موجودة للإبن؛ و محبة الإبن للأب تقصر عن هذه، لأنّه مالم يكمل عقله لا يعرف مقدار الأب و لا يوقّره و لا يحسن^٣ إليه كما ينبغي. و لهذا أمر الولد في الشرائع الإلهية بتوقير الأب و الإحسان إليه، و لم يؤمر الوالد بذلك.

و أمّا محبة الإخوة من جهة الاشتراك في سبب واحد.

فاعلم أنّ محبة الملك للرعية ينبغي أن تكون محبة أبوية و بالعكس بنوية؛ و محبة الرعية بعضهم بعضاً محبة أخوية، حتى يحصل النظام و يطيب العيش؛ فالملك يجب عليه أن يطفئ^٤ بالرعية و يتحنّن و يشفق عليها و يطلب مصالحها و يدفع المكاره^٥ عنها، كفعل^٦ الأب المشفق؛ و الرعية في الطاعة و النصيحة و التبجيل و التعظيم كالإبن العاقل؛ و الرعية في بعضهم ببعض من الإكرام و الإحسان و إعطاء كل واحد ما يستحقه من المرتبة كالإخوة المشفقين؛ و إن اختلف^٧ من هذه الأمور شيء فسد النظام و ارتفعت العدالة و صارت رئاسة الملك رئاسة تغلّبية، و المحبة مبدّلة بالْبُغْض، و الموافقة بالمخالفة؛ و كل واحد يطلب الخير لنفسه و تبطل الصداقات و يكثر الهرج و المرج.

و المحبة الصافية من الكدورات و الآفات هي محبة المخلوق للخالق، و لا تكون لغير الحكيم الربّاني و العالم الروحاني؛ و دعوى غيره هذه المحبة باطلة. و الجاهل بمواقع الإنعام و الإحسان الواصلة إلى النفس و البدن كيف يصح منه هذه الدعوى؟ و قد كثرت هذه الدعوى في هذه المحبة، و المحقّقون^٨

١. ت: لطبيعته.

٢. ت: يجب.

٣. ب، ن: يحسن (نسخه بدل) لا يحسن.

٤. ت: يحلف.

٥. ت: المكان.

٦. ب: يفعل؛ ت: بفعل.

٧. ت: اختلف.

٨. ت: الحقوقي.

منهم في غاية القلة؛ بل يديكون ذلك بالتوهم و التقليد الصرف الغير المطابق للحقيقة.

وتلي هذه المحبة في المرتبة محبة الوالدين للأولاد.
و محبة المتعلم للمعلم متوسطة بين هاتين المحبتين.
وسئل الإسكندر: أيما تحب أكثر، معلمك أو أباك؟
فقال: أستاذي الذي هو سبب حياتي الباقية لا الذي سبب حياتي الفانية.
فكما أن النفس أشرف من البدن فحق المعلم أفضل من حق الأب.
و حتى لا يتصور الإنسان أصناف المحبات بشرائط العدالة، لايتهايأ له القيام بذلك. وإن استعمل محبة في غير محلها أو مع غير أهلها كان ذلك سخفاً^٢ و جهلاً و فساداً^٣ [للتربية]، يستلزم الشكايات والملامات.
و إعطاء كل واحد ما يستحقه من المحبة و النصيحة و الخدمة و الشركة في الخيرات يوجب المؤانسة و الصحبة و الراحة؛ فينبغي للعاقل أن ينوي الخير لكل أحد و أن يراعي الأصدقاء و يحسن إليهم و يجعلهم كنفسه^٤ في كل خير.
و الشرير ينفر عن^٥ هذه السيرة و يحب البطالة و الكسل و يغفل^٦ عن التمييز بين الخير و الشر؛ و الهيئات الردية المتمكنة في ذاته توجب أن يهرب عن نفسه و عن كل من يشاكلة، لأن الهيئات السيئة^٧ مهروب عنها طبعاً. و هذا الشخص و أمثاله دائماً يطلب شيئاً يشغله عن ذاته و يلهيه عنها، كالملاهي و اللذات؛ فلا ينظر إلى ذاته و لا إلى ما فيها من الهيئات الردية؛ و محبته^٨ الأصحاب لكي لا يلحظ ذاته^٩. و إذا لم يحب هذا الشخص أحداً فلا يحب أحد و لا ينصحه؛ و

١. ت: و. ٢. ت: مستخفاً.

٣. ب: الترتيب؛ م، ن: للترتيب؛ اخلاق، ص ٢٧١: «تربية».

٤. ت: كيفية. ٥. ت: من.

٦. ت: الغفلة. ٧. ت: الست.

٨. ت: محبة.

٩. اخلاق، ص ٢٧٢: «و محبت او دوستاني را بود كه او را ازو دور دارند».

لا يريد خيره^١.

[لذة الخير الإلهي]

و أعظم اللذات و أتمها لذة الخير الإلهي؛ و صاحب هذا الأمر يقتدي بأفعال البارئ تعالى و يتمتع من اللذات الحقيقية و يحسن إلى الأصدقاء و غيرهم؛ و بعد تحصيل الفضائل و الأخلاق يحب الله و يحبه الله و يتعاهده، كما يتعاهد، الأصدقاء الأصحاب، و يتلذذ بلذات لا معبر عنها للعابرين^٢.

و بعض الناس يرغب^٣ في الخيرات و الفضائل، و يؤثر فيه المواعظ، و يبعدون عن الرذائل و الشرور؛ و بعضهم يبعد عن الشرور و الرداءة^٤ بالوعد و الوعيد و خوفهم من النار و العذاب.

و من هذا انقسم الناس إلى أختار بالطبع^٥، و بعضهم بالشرع؛ و الفاضل بالطبع يحب الله؛ فانه تعالى هو المدبر له و المتولي. و يعلم من هذا أن السعداء ثلاثة أصناف:

الأول، أن يكون فيه أثر ظاهر من جانب البارئ، كريم الطبع، يحب مجالسة الأخيار و مؤانستهم، و يعيل إلى الفضلاء، و يحترز عن ضدهم. الثاني، أن لا يكون في الأول كذا، بل بالسعي و طلب الحق و المواظبة على الخير، إلى أن يبلغ إلى مرتبة الحكماء من صحة^٦ الرأي و صواب العمل؛ و ذلك يحصل بالتفلسف و ترك المعصية.

الثالث، أن يكون بالإكراه [كذلك] بتأديب بالشرع أو بتعلم الحكمة^٧.

١. اخلاق، ص ٢٧٢: «هيجسكس نیز محب او نبود و او را ناصح و نيكخواه نباشد تا بحدی كه نفس او هم نيكخواه او نبود».

٢. ن: للعابرين (نسخه بدل): للعابرين. ٣. ت: و لبعض الناس رغبة.

٤. ت: الرذائل. ٥. ت: إلى ما يطبع.

٦. ت: صحة.

٧. نسخه ها: أن يكون بالإكراه يتأديب بالشرع أو يتعلم الحكمة؛ اخلاق، ص ٣٧٩: «سیم کسی كه به اكراه او را برین دارند به تأديب شرعی یا به تعلم حكمی».

و المطلوب من هذه الأقسام هو القسم الثاني؛ و السعادة الحقيقية تكون للأول، و بعده للثاني و الثالث؛ و ماعدهم فشقي هالك^١.

[في الفرق بين الفضائل و ما يشبهها]^٢

و أما الفرق بين الفضائل التي هي شبيهة بالفضائل و هي رذائل، فاعلم أننا بيننا أن تكميل القوى بتحصيل الحكمة و العفة و الشجاعة و العدالة و ماتحتها من الأنواع، و الذات السعيدة الجامعة لهذه الصفات^٣؛ فالحكمة تتعلق بالقوة النظرية؛ و [الثلاثة الباقية]^٤ تتعلق بالعمل؛ فالمظهر لآثار الحكمة النفس الناطقة و مظهر آثار الأجناس الثلاثة هو البدن.

و الأفعال الصادرة من الناس^٥ تشبه أفعال أهل الفضائل فيشكل التمييز بينهما:

أما في الحكمة النظرية، فمثل جماعة حفظوا مسائل العلوم و يناظرون فيها، ليتعجب المستمعون من فضيلتهم و وفور فضائلهم؛ و ما أخذوا تلك الحقائق إلا بالتقليد و التألف، لا باليقين الحاصل بالبرهان و العيان، الذي هو ثمرة الحكمة؛ فثمرة معارفهم^٦ هو العيرة و الضلالة و الشكوك و الشبه. و كذلك العفة تصدر ممن ليس بعفيف النفس^٧، مثل جماعة يُعرضون عن

١. در اخلاق نامری، ص ۲۷۹ پس از این فصل، فصل سیم از مقالات سیم آمده است تحت عنوان: «در اقسام اجتماعات و شرح احوال مدن» أما شهرزوری معلوم نیست چرا نظم اخلاق نامری را رعایت نکرده است.

٢. این بخش، در اخلاق، ص ۱۲۲، فصل ششم از مقاله اول است که در اخلاق است و معلوم نیست چرا در این رساله در بخش حکمت مدن آمده است؟ چون در تمام نسخ در دسترس، چنین است بعید است که از تصرف ناسفان باشد.

٣. اخلاق، ص ۱۲۲: «و سعيد کسی بود که ذات او مجمع این صفات بود».

٤. نسخه ها: و ثلاثة؛ اخلاق: «و سه جنبش باقی».

٥. اخلاق، ص ۱۲۲: «و چون افعالی صادر می شود از مردم».

٦. ن: و.

٧. م، ت: الناس؛ اخلاق، ص ۱۲۲: «عفيف النفس نباشد».

الشهوات واللذات، لانتظار حصول شيء^١ من ذلك الجنس أكثر مقداراً، إمّا في الدنيا أو في الآخرة؛ أو بسبب أنّه لا نصيب له في ذلك الجنس، (و أنّه) ما ذاقه^٢ كسكّان الصحاري والجبّال والضياع؛ أو بسبب امتلاء العروق والأوعية و كلاله الآلة و ملالة الحاسة؛ أو بسبب خمود الشهوة و نقصان الخلقة؛ أو بسبب استئثار الخوف من تناوله كالأمراض والآلام؛ فهو لاء قد صدرت عنهم أعمال الأعمّاء.

و بالحقيقة، العفة يكون لمن عرف حدّها و حقيقتها و عمل بذلك؛ و الباعث له على الأعمال إيثار الفضيلة و التحلي بها من غير شائبة غرض آخر. و كذلك عمل الأسخياء الصادر من المرائين و المطعمين و طالبي الجاه؛ أو لأجل دفع الضرر عن النفس و العرض و المال؛ أو الحزن؛ أو الخوف من الشر؛ أو للسخرية و أنواع الضحك و اللهو؛ و توقع الزيادة كأفعال التجار. و صدور أفعال الأسخياء عنهم، لأنّ بعضهم بأصل الطبيعة شريرة و حريص، و بعضهم بالرياء، و بعضهم للربح، و بعضهم بسبب قلة المعرفة بقدر المال، كالوارث و من اجتمع عنده بلا تعب، لأنّ المال مدخله صعب و مخرجه سهل؛ و مثّلت الحكماء ذلك أعني الدخّل بإحتمال^٣ الحجر إلى فوق، و الخرج بالمُدحرج له إلى سفل.

و الاحتياج إلى المال ضروري في تدبير العيش، و نافع في إظهار فضيلة الحكمة؛ و اكتسابه من المكاسب الجميلة متعذّر شاقّ على الأحرار. و أمّا غير الأحرار فلا يزالون بالمكاسب الرذيلة.

و في الأغلب الأحرار يكونون ناقصي المال يشكون الزمان؛ و الأضداد كثير المال من وجوه الخيانات و الطرق الرديّة طيّب العيش؛ يغبطهم العوام و

١. ان اينجا تا عبارت: «كما قرّر في علم الموسيقى» در ص ٢٩٢ از نسخه های «ب» و «ن» افتاده است.

٢. م: ت: أو أنّه؛ اخلاق، ١٢٣: «و ذوق آن در نیافته».

٣. م: حمل؛ اخلاق، ص ١٢٤: «که سنگی کران بر کوهی تَنَد بلند بَرَد».

حسدوهم^١؛ والعاقِل منزّه من المذمة والخيانة وتدنُّس العرض والظلم اللازم بجمع المال من غير الوجه.

وكذلك الشجاعة يصدر عمن ليس بشجاع، مثل ركوب الأهوال والأخطار لطلب ملك أو مال أو جاه أو شره؛ فالثبات على أمثال هذه الأشياء ليس لفرط الشجاعة، بل لغاية الحرص والشره؛ وكثير من العياريين والأراذل يتشبهون بالأعفاء والشجعان وهم أبخس الخلق؛ لأنهم يُعرضون عن الشهوات ويصبرون على العقوبات العظيمة من الضرر وقلع الأعضاء وأنواع العذاب ليحصلوا الاسم والذكر بين أبناء الجنس الذين يماثلونهم في سوء الاختيار ونقصان الفضيلة.

وكذا تكون الشجاعة من إملامة^٢ القوم والعشيرة؛ أو من خوف السلطان؛ أو سقوط الجاه؛ أو يظفر بالأقران^٣ على سبيل الاتفاق.

وكذلك إقدام العشاق على الأمور الهائلة واختيار الموت على الحياة. أما شجاعة الأسد والنمر والذئب والحيوانات [الأخرى]^٤ فهي شبيهة بالشجاعة وليست بشجاعة؛ لأن إقدامه بقوة وثوقه على الظفر؛ وإقدامه بطبيعة الغلبة والقدرة، لا بطبيعة الشجاعة؛ فهو مثل تام السلاح والقوة في قصوده ضعيف القوة بلا سلاح.

لكن الشجاع بالحقيقة الذي يحذر من ارتكاب شنيع أكثر من حذره على انصرام الحياة؛ وبهذا السبب يختار الموت الجميل على الحياة المذمومة؛ لأن مبادئ الشجاعة، وإن كانت موزية لكن عواقبها مِلَّة في دار الدنيا [و]^٥ بعد مفارقة البدن خاصة، مثل المجاهدين والغزاة والذَّابِّين عن الحوزة، ويعلم أنَّ

١. م: عدوهم؛ اخلاق، ص ١٢٥: «محبود عوام بأشئند».

٢. م: ت: مسالمة؛ اخلاق، ص ١٢٦: «ملامت». ٣. م: بالإقرار؛ اخلاق، ص ١٢٦: «بر اقران».

٤. م الآخر؛ اخلاق: «ديكر حيوانات».

٥. م: ت: - و؛ اخلاق، ص ١٢٧: «هه در دار دنيا و چه بعد از مفارقت».

الفرار قبيح و لا يمكن بقاؤه في هذه الدنيا الفانية، وإن بقي أيتاماً يكون منقّص العيش، مكدّر الحياة، فيتعجل الموت مع فضيلة الشجاعة و الذكر الباقي.

و قد قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: «أيها الناس إنكم إن لم تَمُتُوا تموتوا؛ و الذي نفس ابن أبي طالب بيده لألف ضربة بالسيف على الرأس لأهون من ميتة على الفراش»^١.

و يجب على الملوك و العقلاء تعظيم الشجاع و تبجيله و تفضيله على أبناء جنسه فإنّ التهاون بالموت و الصبر على الشدائد و المكاره قليل الوجود. و ينبغي أن يكون انتقام الشجاع في الموضع اللائق و بقدر ما يقتضيه الشجاعة محمودة؛ و بخلافها مذمومة.

فيعلم^٢ من هذا أنّ العفة و الشجاعة و السخاوة لا يكون جيّدة إلّا من الحكماء؛ و لا يتم شروطها إلّا بالحكمة، مع كل نوع في مقامه الذي يليق به، و في وقته، و بمقدار الحاجة على ما يقتضيه المصلحة، فيلزم أن يكون كل عفيف و شجاع حكيماً و بالعكس.

و كذا العمل الشبيه بالعدالة الصادرة عمّن ليس بموجود فيه العدالة، و يُظهر أعمال العدالة للرياء و السمعة، ليحصل مالاً و جاهاً و غيرهما.

و لا يجوز أن يسمى أمثال هؤلاء عدولاً، لأنّ العدالة الحقيقية الذي تُعدّل القوى النفسانية و يقوم^٣ الأفعال و الأحوال الصادرة من تلك القوى حتى لا يظلب البعض على البعض، و يكون نظره في اقتناء فضيلة العدالة في عموم الأوقات، لا يكون له غرض غيره، و في الفضائل الأخرى يعتبر المحافظة و يميّزه عن الشبيه.

١. نهج البلاغه، ترجمه سيد جعفر شهیدی، خطبه ١٢٣، ص ١٢١ باختلاف در عبارت.

٢. م، ت: فيعلم؛ اخلاق، ص ١٢٥: «پس معلوم شد».

٣. ن: سقوط.

إشرف العدالة على سائر الفضائل وشرح أحوالها وأقسامها^١ وأما إشرف العدالة على الفضائل الأخرى، فلفظ العدالة يفهم منه المساواة، والمساواة لا يعقل بدون اعتبار الوحدة؛ وكما أنَّ الوحدة في أقصى مراتب الكمال و سريان الآثار من المبدأ الأول - الذي هو الواحد الحقيقي - على جملة الموجودات مثل فيضان أنوار وجوده من العلة الأولى - الذي هو الوجود المطلق - على جملة الموجودات، و كل ما قرب^٢ من الوحدة كان أشرف من غيره، ولهذا السبب ليس شيء من النسب أشرف من نسبة المساواة^٣، كما قرّر^٤ في علم الموسيقى؛ و ليس شيء من الفضائل أفضل وأكمل من العدالة، كما بيّن في الأخلاق أنَّ العدالة وسط حقيقي؛ و ماعداها فهي طرف بالنسبة إليها؛ و مرجع الكل إليها، كما أنَّ مرجع كل الكثرة^٥ إلى الوحدة؛ و العدالة ظل الوحدة. و لو لم يكن الاعتدال لما تمت دائرة الوجود؛ لأنَّ تولّد المواليث الثلاثة من العناصر مشروط بالامتزاجات المعتدلة.

و المساواة تقتضي نظام المتخلفات؛ و في علم الموسيقى كل نسبة ليست نسبتها^٦ المساواة، عند الانحلال ترجع إلى نسبة المساواة؛ و إلّا تخرج عن حد التناسب؛ و في الأمور الأخرى كل شيء له نظام و ترتيب ففيه شيء من العدالة، و إلّا يرجع إلى الفساد.

فنسبة المساواة - بعينها^٧ - توجد في الموضع الموجود فيه المماثلة التي هي عبارة عن الوحدة في الجوهر^٨ الحاصلة بالكم^٩. و الموضع الذي تكون

١. عنوان فصل مفتّم از مقاله اول اخلاق نامری است (ص ١٣٦) و شهرزوری در این قسمت آورده است. کلام شهرزوری در این قسمت خالی از نقص و ابهام نیست و تکمیل آن را باید به صفحه مذکور از کتاب اخلاق نامری مراجعه کرد.

٢. ن: قرره.

٣. از عبارت: «لانتظار حصول شيء» (در ص ٢٩٠) تا اینجا از نسخه های ب، ن افتاده است.

٤. ت: قدر.

٥. ت: الكثير.

٦. ت: بينهما.

٧. ب، ن: نسبة.

٨. م، ت: هـ.

٩. اخلاق، ص ١٣٢: «وحدت در جوهر یا کم».

المعاملة مفقودة^١ تكون المساواة كما تقول: نسبة الأوّل إلى الثاني كنسبة الثاني إلى الثالث، أو^٢ كنسبة الثالث إلى الرابع. وتسمى النسبة الأولى متصلة والثانية منفصلة. وفي أنواع المنتسبات على الوجوه المختلفة تستعمل، مثل النسبة العددية والهندسية والتأليفية والنسب الأخرى المذكورة في العلوم. والأوائل من الحكماء عظموا أمر النسبة وإنهم استخرجوا العلوم^٣ الشريفة بتوسطها.

أقسام العدالة

فإذا اعتبرنا العدالة في الأمور المقتضية لنظام المعيشة ويكون للإرادة فيه مدخل، تنقسم ثلاثة أنواع:

الأول، ما يتعلق بقسمة الأموال^٤ والكرامات.

الثاني، ما^٥ يتعلق بقسمة المعاملات والمعاوضات.

الثالث، ما يتعلق بقسمة الأمور التي يكون^٦ للتعدي فيها مدخل، كأنواع السياسات والتأديبات:

أما في القسم الأول، كما إذا قلنا: نسبة هذا الشخص إلى هذه الكرامة أو^٧ المال^٨ مثل نسبة شخص في مثل مرتبته، إلى كرامة و مال مثل^٩ قسطه؛ فهذه الكرامة^{١٠} وهذا المال حق له من غير زيادة ولا نقصان. وهذه النسبة شبيهة بالنسبة المنفصلة.

و^{١١} أما في القسم الثاني، فتارة تقع شبيهة بالمنفصلة، وتارة بالمتصلة:

١. ن: مقصودة.

٢. م: و.

٣. ت: العلم.

٤. ت: الأحوال.

٥. م: ما.

٦. م: - يكون.

٧. م: و.

٨. ت: الحال.

٩. ت: - مثل.

١٠. م: - فهذه الكرامة.

١١. م: - و.

أما المنفصلة، فكما تقول: نسبة هذا الحائك إلى هذا الثوب كنسبة النجار إلى هذا الكرسي، فلا يكون حيف في المعاوضة؛ وأما المتصلة، فكما تقول: نسبة هذا الثوب إلى هذه الدنانير كنسبة هذه الدنانير إلى هذا الكرسي، فلا يكون حيف في المعاوضة بين الثوب والكرسي.

و أما في القسم الثالث، فالنسبة شبيهة بالهندسية، كما تقول: نسبة هذا الشخص إلى رتبة نفسه كنسبة شخص آخر إلى رتبة نفسه؛ فإن أبطل هو التساوي بحيف أو ضرر أو صلة إلى الشخص الآخر، فينبغي أن يوصل إليه حيف أو ضرر يقابل ذلك ليحصل التعادل والتكافي.

(الأمور اللازمة لتحقيق العدالة)

و العادل هو الذي يعطي المساواة والتناسب؛ و يبسّر لمن وقف على طبيعة الوسط، ليرد الأطراف إليه في جميع الأشياء؛ و يراعي الزيادة والنقصان اللازمين للربح والخسران؛ و يعين الوسط في كل شيء ليرد^٢ الأطراف إلى العدالة و تنعقد صورتها؛ و يكون ناموساً إلهياً؛ فبالحقيقة واضع التساوي و العدالة الناموس الإلهي الذي هو منبع الوحدة.

و لما كان الإنسان مدنياً بالطبع و لا يمكن أن تكون معيشته إلا بالتعاون الموقوف على أن يخدم البعض البعض، فيأخذ و يعطي لتحصل المكافاة و المساواة و المناسبة و لا ترتفع؛ فيعطي النجار عمله للحائك و يأخذ منه فيتكافيا. و يجوز أن يكون عمل النجار أكثر من عمل الحائك أو أجود^٣ و بالعكس؛ فبالضرورة يحتاج إلى متوسط و مقوّم، و هو الدينار و الدرهم؛ فهما العادلان و المتوسطان بين الخلق و هو^٤ العادل الصامت. و يحتاج إلى عادل

١. م: - هذا. ٢. م: - إليه في جميع ... شيء ليرد.

٣. نسخه ها: و أجود؛ اخلاق، ص ١٢٢: «بيشتر بود يا بهتر».

٤. در اخلاق، ص ١٢٢ فقط «دينار» ذكر شده است و بر این اساس «هو» درست است اما بر اساس متن «هما» باید باشد.

ناطق ثانٍ^١، ليحصل التعادل به عند الاستعانة إذا تعذر استقامة المتعاضات بالدينار الصامت؛ والناطق هو الإنسان؛ فمن هذه الجهة احتاج^٢ إلى حاكم و علم من هذا أنَّ العدالة بين الخلق لا تحصل بدون هذه الثلاثة: الناموس الإلهي، والحاكم الإنساني، والدينار.

وقد قال أرسطاطاليس: إنَّ الدينار ناموس عادل. ومعنى «الناموس» في لغته^٣: التدبير والسياسة؛ ومن هذه الجهة تسمى الشريعة «الناموس الإلهي». و ذكر في كتاب نيقوماخيا^٤: الناموس الأكبر يكون من عند الله، والناموس الثاني من قبل الناموس الأكبر، والثالث الدينار.

فالناموس الإلهي مقتدى النواميس^٥، والناموس الثاني يكون حاكماً و يقتدي^٦ بالناموس الإلهي، والناموس الثالث يقتدي بالناموس الثاني. ولأجل ذلك قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مَعَهُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ﴾^٧ - الآية^٨.

والدينار الذي يعطي المساواة في المخلتفات احتاج إليه من جهة أنَّ تقويم المخلتفات بأثمان مختلفة، لو لم يكن ما انتظمت المعاملات والمشاركات والأخذ والإعطاء.

أما إذا كان الدينار^٩ ينقص من هذا و يزيد في هذا، يحصل الاعتدال و المساواة؛ وهذا هو العدل المدني الذي قيل: «عمارة^{١٠} الدنيا بالعدل المدني و خرابها^{١١} بالجور المدني». وكثيراً ما يكون العمل القليل يساوي^{١٢} العمل الكثير، كنظر المهندس الذي في مقابلة العمل الكثير والمشقة العظيمة؛ وكذا تدبير

١. نسخه ها: ثان: اخلاق، ص ١٣٢: «احتياج به عادلي ناطق باقى».

٢. م: يحتاج.

٣. ت: اللغة.

٤. ن: نيقوماخيا؛ ت: نيورمانيا.

٥. ب، ت: - يكون من عند الله ... النواميس.

٦. م: - الصدق.

٧. سورة حديد، آية ٢٥.

٨. م: - الآية.

٩. م: عمارات؛ ن: قبل عمارات (نسخه بدل): عمارة.

١٠. ت: حريها.

١١. ت: مساوي.

صاحب العسكر الذي في مقابلة محاربة جميع الجيش و المبارزين.

[الجائر و أنواعه]

و بإزاء^١ العادل الجائر و هو الذي يبطل التساوي. و على منوال القواعد السالفة، الجائر ثلاثة أنواع: الأول، الجائر الأعظم الذي لا ينقاد إلى الناموس الإلهي؛ الثاني، الجائر الأوسط و هو الذي لا يطيع الحاكم؛ الثالث، الجائر الأصغر و هو الذي لا يمتضي على حكم الدينار؛ و يحصل منه الجور و الفساد في هذه المرتبة، كالغصب و نهب الأموال و أنواع السرقة و الخيانة؛ و الفساد الحاصل من جور المرتبة الثانية أعظم المفاسد.

و قال أرسطو: من تمسك بالناموس عمل بطبيعة المساواة، و اكتسب الخير و^٢ السعادة من وجوه العدالة.

و الناموس الإلهي لا يأمر إلا بالخير من قبل البارئ تعالى، و بالأشياء المؤدية إليه؛ و ينهى عن الفساد البدني؛ فيأمر بالشجاعة و حفظ الترتيب في المصاف و الجهاد؛^٣ و يأمر بالعفة و حفظ الفروج و [يمنع]^٤ من الفسق و الافتراء و الشتم^٥؛ و بالجملة يحث^٦ على الفضيلة و يمنع عن^٧ الرذيلة.

و العادل يستعمل العدالة في نفسه و شركائه من أهل المدينة.

قال: فالعدالة جزء من الفضيلة، بل كل الفضيلة^٨؛ و الجور جزء من الرذيلة بل كله^٩؛ و لكن بعض أنواع الجور أظهر من البعض؛ مثلاً الجور الواقع في البيع

١. ن: بإزاء. ٢. ن: -و.

٣. نسخة هـ: المصاف و الجهاد؛ أخلاق، ص ١٢٦: «ترتيب در مصاف جهاد».

٤. نسخة هـ: -يمنع.

٥. نسخة هـ: و يأمر بالعفة و حفظ الفروج و من الفسق و الافتراء و الشتم؛ أخلاق، ص ١٣٦: «و به عفت فرمايد حفظ فروج از ناشايستها، و از فسق و افتراء و شام و بد گفتن باز دارد».

٦. ت: -يحث. ٧. ب، ت: -عن.

٨. أخلاق، ص ١٣٦: «پس گفته است عدالت جزوی نبود از فضیلت بلکه ...».

٩. أخلاق، ص ١٣٦: «الجزء نبود از رذیلت بلکه».

و الشرى و العارية و الكفالة أظهر عند أهل المدينة من السرقة و الفجور و القيادة^١ و مخادعة الممالك و شهادة الزور. و الإمام العادل^٢ يحكم بالسوية و يرفع هذه المفاسد، و يكون خليفة الناموس الإلهي في حفظ المساواة. و أهل الحكمة و العقل و التمييز و الفضيلة^٣ يستعدون لهذه المرتبة^٤، فهاتان المرتبتان^٥ سبب للرتاسات^٦ و السیادات^٧ الحقيقية.

أسباب المضرات و أنواعها

و أسباب المضرات محصورة في أربعة أنواع: الأول، الشهوة و تتبعها الرداءة، و الثاني، الشرارة و تتبعها الجور، الثالث، الخطاء و يتبعه الذم^٨، الرابع، الشقاء و يتبعه^٩ الحيرة و الحزن و المذلة؛ فهذا هو شرح العدالة و أسبابها.

العدالة في الأفعال و أقسامها

و أمّا أقسامها في الأفعال، فقد قسّم الحكيم الأول العدالة إلى ثلاثة أقسام: الأول، ما يجب على الخلق من القيام بحق البارئ تعالى - واهب الحياة و مُفيض^{١٠} الخيرات و الكرامات - الذي كل وجود تابع لوجوده. و العدالة تقتضي^{١١}

١. ت: العبارة. ٢. م: القاطب.

٣. م: الفصل.

٤. ن، ب: المرتبة و المنزل؛ اخلاق، ص ١٣٦؛ هو أهل عقل و تمييز، حكمت و فضيلت را از شرایط استعداد این منزلت شناسند.

٥. با توجه به عبارات خواجه، احتمالاً منظور «تمییز» و «فضیلت» است.

٦. ن، ب، ا، ت. ٧. ب: السادات.

٨. اخلاق، ص ١٣٦؛ «و حزن تابع آن افتد» و در توضیح آن نیز گفته است: مثل کسی که با تیر خطا کسی را بکشد حزن تابع آن باشد. ٩. م: يتبعها.

١٠. ت: مضیق. ١١. م: - تقتضي.

في الأمور التي بين المخلوق و الخالق^١ سلوك الطريق الأفضل بقدر الطاقة، و أن يراعي شرائط و جوب بذل المجهود.

الثاني، ما يجب القيام بحقوق أبناء الجنس^٢ و تعظيم الرؤسا و أداء الأمانات و الإنصاف في المعاملات.

الثالث، أداء حقوق الأسلاف، كقضاء الديون و إنفاذ الوصايا^٣.

ولما كان حق البارئ تعالى يجب على شريطة العدالة^٤ في الأخذ و العطاء و الكرامات، فإن ما يصل إلينا من عطايا الخالق و نعمه الغير المتناهية يجب الشكر عليها و القيام بحقها؛ بل العدالة تقتضي الاجتهاد في المكافاة و المجازاة كل لحظة من غير تقاعد و لا إهمال؛ و إن شئت تصور النعم التي لا تحصى في تركيب الأجرام الفلكية و أحوال الأشعة الكوكبية و التركيب الإنساني و ما فيه من العجائب تلحظ خبايا تبهرك^٥ عجائبه^٦؛ و تشرح^٧ بدن الإنسان يؤمى إلى شدة منه:

و أمّا في المجردات من الحكمة و النعمة فهو بحر لا يدرك ساحله؛ فيجب أداء حق الواجب الوجود من الثناء و المدح و الشكر.

و أمّا في حق نوعه فبالمواساة بالحكمة و الموعظة.

و يتفكر في الإلهيات و يتصرف في المجادلات^٨ ليتدرب بمزيد المعرفة في البارئ تعالى، ليتكمل معرفته و يتم توحيده.

و قال قوم: الواجب الذي لله تعالى على الخلق شيء واحد غير معين

١. ت: + و.

٢. اخلاق، ص ١٢٨: «مردم را بدان قيام بايد نمود از حقوق».

٣. م: - الوصايا.

٤. م: - العدالة.

٥. م: تترك.

٦. ن: يتهرق عجائبيه. كه احتمالاً غلط چاپى است.

٧. ن: تشرح.

٨. نسخه ها: المجادلات: اخلاق، ص ١٤١: «تصرف در محاوراتى كه موجب مزيد معرفت بارى سبحانه بود».

يلتزمونه^١، ولا هو نوع واحد، بل يختلف بحسب طبقات الناس و مراتبهم في العلوم والطبائع.

[عبادة الله تعالى وأنواعها]

وقال بعض الحكماء المتأخرين: عبادة الله تعالى تنحصر في ثلاثة أنواع: الأول، ما يتعلق بالأبدان، كالصلاة والصيام والوقوف في المواقف الشريفة للدعاء والمناجاة.

الثاني، ما يتعلق بالنفوس، كالأعتقادات الصحيحة كالتوحيد والتمجيد للبارئ تعالى والتفكير^٢ في كيفية إفاضة الجود والحكمة وما يتعلق بذلك. والثالث، ما يتعلق بالمشاركات بين الخلق، كالإنصاف في المعاملات والمزارعات والمناكحات وأداء الأمانات والنصيحة وجهاد الأعداء وحماية الحريم.

وقوم أقرب إلى التحقيق قالوا: عبادة الله تعالى ثلاثة أشياء: اعتقاد الحق، وقول الصواب، والعمل الصالح؛ وتفصيله يختلف باختلاف الأوقات والأزمنة والإضافة والاعتبار. والأنبياء والعلماء يبيتون^٥ ذلك ويفصلونه؛ ويجب على عموم الخلق متابعتهم، ليتحفظ^٦ أمر الحق.

[المنازل والمقامات بالنسبة إلى القرب من الحضرة الربوبية]

وينبغي أن تعلم أن للنوع الإنساني بالنسبة إلى القرب من الحضرة الربوبية منازل ومقامات:

المقام الأول، مقام أهل اليقين ويسمون بـ«الموقنين»^٧، وهي مرتبة

١. ب، ن: يلتزمونه. ٢. ب، ت: للبارئ تعالى والتفكير.

٣. م: -و. ٤. ت: عباد.

٥. م: يبيتون. ٦. ت: ليحفظ.

٧. ب، م: المؤمنين؛ أخلاق، ص ١٢٢؛ «إيشان را موقنان خوانند».

الحكماء، والعلماء المجتهدين^١.

المقام الثاني، مقام أهل الإحسان ويسمون بـ«المحسنين»، وهي مرتبة من وصل إلى كمال العلم مع التحلي بالعمل والفضائل التي وصفناها و عدّناها.

المقام الثالث، مقام الأبرار، وهم المشغولون بإصلاح العباد والبلاد يسعون في تكميل الخلق.

المقام الرابع، مقام أهل الفوز ويسمون به بـ«المخلصين»؛ ونهاية هذه المرتبة هي منزل الاتحاد، وليس وراءه مقام.

و المعيّات لتحقيق هذه المنازل أربع خصال:

الأول، الحرص والنشاط في الطلب؛ الثاني، اقتناء العلوم الحقيقية و المعارف اليقينية؛ الثالث، الحياء من الجهل ونقصان القريحة التي هي نتيجة الإهمال^٢؛ الرابع، ملازمة سلوك طريق الفضائل بحسب الطاقة وتسمى «أسباب الاتصال بحضرة العزة».

و أما أسباب الانقطاع عن تلك الحضرة فأربعة:

الأول، السقوط الموجب للإعراض، والاستهانة لازمة^٣ بالتبعية؛ الثاني، السقوط المقتضي للحجاب، والاستخفاف لازم بالتبعية؛ الثالث، السقوط الموجب للطرد، والمقت لازم بالتبعية؛ الرابع، السقوط الموجب للبُعد عن الحضرة، والبُغض^٤ لازم بالتبعية.

و أسباب الشقاوة الأبديّة المؤدية إلى هذه الانقطاعات أربعة:

الأول، الكسل والبطالة، وتضييع العمر يتبع ذلك؛ الثاني، الجهل والغواية الحاصلة من ترك النظر ورياضة النفس بتعلّم^٥ الخير؛ الثالث، الوقاحة الحاصلة

١. م: + رضوان الله عليهم أجمعين.

٢. ب: ت: أقسام.

٣. م: ملتزم الرمال.

٤. ن: ب: لازمة.

٥. ب: البعض.

٦. ن: بتعليم؛ ت: و بتعليم.

من إهمال النفس و خلاعة العذار^١ بتتبع^٢ الشهوات؛ الرابع، رضا النفس بالردائل باستمرارها على القبائح، وترك الإنابة يلزمه.

وقد جاء في التنزيل بإزاء الأربعة أربعة ألفاظ: «رين»^٣ و «زيغ»^٤ و «الغشاوة» و «الختم»^٥؛ فهذه كلمات الحكماء في العبادة لله تعالى.

و أفلاطن الإلهي يقول: إذا حصلت العدالة فاض النور الشديد و لمع على النفس، لأنَّ العدالة أصل جميع الفضائل؛ فالنفس على أداء الفعل الخاص الذي لها يكون أقدر على أفضل الوجوه، وهذه الحالة غاية^٦ القوة البشرية.

و صاحب العدالة لا يخالف صاحب الناموس الإلهي و لا يضاده، بل يوافقه و يعاونه و يتابعه، لأنَّ المساواة منه^٧ توجد و طبعه يطلب^٨ المساواة.

[تعريف العدالة]

و العدالة هيئة نفسانية صادرة منه. و تلك الهيئة غير الفعل و غير المعرفة و غير القوة؛ لأنَّ الفعل يصدر من غير هذه الهيئة كما ذكر أنَّ أفعال العدول تصدر عن غير العادل؛ و المعرفة و القوة تتعلق بالضدين تعلقاً واحداً؛ لأنَّ العلم بالضدين و القدرة عليه واحدة؛ و كل هيئة تقبل الضدين غير الهيئة^٩ التي^{١٠} تقبل الضد الآخر. و يتصور هذا في جميع الملكات و الفضائل، إذ هو من أسرار هذا العلم.

١. م: الإزار.
٢. ت: خلافة العذار بتتبع.
٣. ب: ركفته از آيه ١٢ سورة مطففين: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾.
٤. أين مفهوم در چندین آیه به کار رفته است از جمله آیه ٥ سورة صف: ﴿فَلَمَّا رَاغُوا أَزْوَاجَ اللَّهِ قُلُوبِهِمْ﴾ و آیه ٧ سورة آل عمران: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ...﴾.
٥. أين در مفهوم در چند آیه بکار رفته است از جمله آیه ٧ سورة بقره: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ و عَلَى سَمْعِهِمْ و عَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً﴾. ع: ت: عامة.
٦. ب: - منه.
٧. ت: طبيعته تطلب.
٨. ت: - التي.
٩. ن: (در هر دو موضع) الهيئات.
١٠. ت: - التي.

والتفضل^١ من العدالة وليست خارجة عنها؛ بل هي أشرف من العدالة، لأنها مبالغة في العدالة^٢.

وإشارات أصحاب النواميس إشارة كلية لا جزئية؛ لأنَّ العدالة مساواة، تارة تقع في الجوهر وتارة في الكم وتارة في کیف؛ وكذا تقع في بقية المقولات.

والعناصر الأربعة متكافية في الكيفية والقوة، ومتساوية حتى لا يُفني^٣ البعض البعض، لكن الجزء الذي في الطرف يُفني الجزء الذي يحيط به؛ ليظهر بذلك أنواع الحكمة، ولأجله قال عليه السلام^٤: «بالعدل قامت السموات والأرض»^٥.

اعتبارات الهيئة النفسية

وكُنَّا ذكرنا أنَّ العدالة هيئة^٦ نفسانية؛ فلهيئات اعتبارات ثلاثة: الأول، بالنسبة إلى ذات تلك الهيئة؛ والثاني، باعتبار صاحب^٧ تلك الهيئة؛ والثالث، باعتبار المعامل^٨ بتلك الهيئة.

فبالاعتبار الأول يسمى «ملكة نفسانية»، وبالاعتبار الثاني «فضيلة نفسانية»، وبالاعتبار الثالث يسمى «العدالة»؛ وكذا يمكنك أن تفعل في جميع الأخلاق والملكات.

و الواجب على العاقل أن يستعمل العدالة الكلية في نفسه بتعديل قواه و

١. ب: التفضل.

٢. أخلاق، ص ١٢٦: «تفضل از عدالت شریف تر است از آن جهت که مبالغت است در عدالت».

٣. ت: - في.

٤. ن: ب: لا يفني؛ م: ت: يفني؛ أخلاق، ص ١٢٧: «يكديگر را افنا نتوانند كرد».

٥. ب: صلى الله عليه وسلم.

٦. در تعليقات اخلاق تاهرى مربوط به ص ١٢٧، در حديث بودن اين عبارت تشكيك شده است.

٧. ب: ن: هيئات.

٨. م: ت: - صاحب.

٩. م: المقابل: ت: العامل.

تكميل الملكات كما ذكرنا؛ لأنّه إن لم يعدل القوى فالشهوة تبعته على أمر يلايم طبيعة الشهوة، والغضب على أمر يخالف ذلك، حتى يكون بالدواعي المختلفة يطلب أصناف الشهوات وأنواع الكرامات. ومن اضطراب وانقلاب هذه الأحوال وتجاذب^١ قوى النفس يحدث أنواع الشرور والضرر؛ وكذا الحال في كل موضع تكون الكثرة بلا رئيس قاهر ينظم^٢ تلك الكثرة. وهذه الوحدة - التي هي ظل الإلهية - تعطي الثبات والقوام.

وقوة التمييز في الإنسان بمنزلة خلافة الله حاكم قوي، يحفظ شرائط الاعتدال والتساوي، ليرتفع سوء النظام الحاصل من الكثرة. فإذا فرغ من تعديل النفس فليشرع في تعديل الأصحاب والإخوان والأقرباء والأجانب؛ ثم تعديل الحيوانات؛ ليظهر شرف هذا الشخص على أبناء الجنس وتتم عدالته.

وإذا بلغ الشخص إلى هذا الحد يصير ولي الله وخليفته وأعظم الخلق. وأنحس^٣ الخلق من يجور أولاً^٤ على نفسه وعلى إخوانه ومتعلقاته، ثم على باقي الخلق.

إفي ترتيب اكتساب الفضائل و مراتب السعادات^٥

و اعلم أنّ تحصيل الفضائل صناعي لا طبيعي، و جميع الصنائع إنّما يقتدي بالطبيعة^٦.

و يجب الترتيب في رياضة القوى و تحصيل الفضائل:
فأول ما يبتدئ^٧ بالقوة الشهوانية، إذ هي الموجودة فينا من أول الفطرة؛

١. ت: تحارب. ٢. ت: ينتظم.

٣. م: أخس؛ ت: الحسن؛ اخلاق، ص ١٢٨: «بترين خلق خدای».

٤. ت: أولاً.

٥. فصل هشتم از مقاله اول اخلاق نامری است که شهرزوری در این قسمت آورده است.

٦. م: بالطبيعي. ٧. م: يبدأ.

ثم بعدها بالقوة الغضبية و أنواعها؛ ثم يترقى إلى تهذيب القوة النظرية؛^١ فيبتدئ بتهذيب الأخلاق، ثم بالمنطق، ثم بالرياضي، ثم بالطبيعي، ثم بالإلهي على هذا الترتيب، ليعم النفع في الدنيا والآخرة. فهذه هي السعادة النفسانية.

وأما السعادة البدنية فهي الطب والنجوم وأمثالهما. وأما السعادة المدنية فهي العلوم التي ينتظم حال الملة والدولة والمعاش بها، كالفقه والكلام والتنزيل^٢ والتأويل والأخبار والآداب والنحو^٣ والبلاغة والكتابة والحساب والمساحة. فأنواع السعادات ثلاثة، كما ذكرنا.

في حفظ صحة النفس^٤

وأما حفظ الصحة فيكون بعد اكتساب الفضائل. كما أن حفظ صحة البدن يكون بعد [صحة النفس]^٥؛ فليحذر من كل ما يوجب انحراف النفس عن الفضائل وليصاحب المشاككين له في الفضيلة. والصحبة لها^٦ تأثير عظيم، فلا يخالف من لا فضيلة له وأهل الشر واللهو والمجون والسخرية والفسقة. ولا يصغى إلى كلامهم بالكلية؛ ولا يسمع من خرافات^٧ أحاديثهم وأشعارهم، لاسيما وقت استطابة النفس وميل الطبيعة باستماع نادرة^٨ واحدة أو بيت^٩ شعر؛ فإنه يتعلق بسبب ذلك أوساخ كثيرة

١. ت: - القوة النظرية. ٢. ن: التنزيل.

٣. ب: النجوم.

٤. نسخة هـ: حفظ الصحة؛ أخلاق: حفظ صحت نفس. أين عنوان. فصل نهم از مقاله اول اخلاق نامری است (ص ١٥٥) که شهرزوری مثل فصل قبل بر خلاف نظم اخلاق نامری در این قسمت آورده است.

٥. نسخة هـ: بعد الصحة؛ أخلاق: حفظ صحت نفس.

٦. ت: و الصحة ولها. ٧. م: مزخرفات.

٨. ب: ياردة. ٩. ت: أدیب.

بالنفس، لاتذهب إلّا برياضات صعبة ومجاهدات مُثَبِّقَة. وقد تكون أمثال ذلك سبباً لهلاك الأفاضل وفسادهم فضلاً عن الطالبين.

وسببه أنّ في الطبيعة الإنسانية مركزاً^١ محبة الذات الجسمانية والشهوات البدنية، للنقص الموضوع فيها في أول الفطرة؛ ولولا زمام العدل النير وقوة الفضيلة، لوقع بهذا الأمر كافة الخلق.

وأما مؤانسة الأصحاب والإخوان بالمزاح المستعذّب والحكايات المستطابة والمفاكهات الحلوة المحمودّة المباحة التي بمقدار العقل، لا الشهوة الغير الخارجة عن حدّ التوسط^٢، لا يدخل فيما ذكرنا وحذّرنا عنه؛ لأنّ الانبساط له طرفان؛ فجانِب الإفراط يسمى «مجوناً» و«خلاعة» و«فسقاً» و جانب التفريط يسمى «فدامة»^٣ و«عُبوسة» و«ضيق خُلُق»؛ والاعتدال يسمى «الهشاشة» و«الطلاقة» و«حسن العشرة».

و يجب الالتزام على الوظائف المحمودّة من النظريات والعمليات؛ لأنّ النفس متى تعطلّت عن مواظبة النظر وأعرضت عن الفكر تصير بليدة^٤؛ و ينقطع عنها مواد جميع الخيرات الواصلة من عالم القدس؛ وكذا إذا تعطلّت عن الأعمال الصالحة والأفعال الجميلة يستولي الكسل على النفس وتقرب^٥ النفس من^٦ الهلاك؛ إذ العُطلة والتعطيل يوجب الانسلاخ عن الصورة الإنسانية والرجوع إلى رتبة البهائم، وهو الانتكاس الحقيقي - أعاننا الله منه -.

وملازمة الارتياض في الفكر يحتاج إلى الاستيناس بالحق وإلّف الصدق وتطهير^٧ طبعه عن الباطل وسمعه عن سماع الكذب، حتى يقرب من درجة الكمال و يُشَرَّف بالنظر الدقيق^٨ على مستودعات الحكمة وغوامض الأفكار و

١. ب. ن. مركزاً. ٢. ت. الحد الوسط.

٣. فابوس: الفدامة: العي عند الكلام في ثقل و رخاوة و قلة فهم.

٤. ت. عنيدة. ٥. ت. هرب.

٦. م. إلى.

٧. م. يطهّر؛ ن. تطهر؛ ١. خلاق، ص ١٥٧: متنفّر: «طبعش از باطل و سمعش از كذب متنفّر»، به قرينه متن «تطهّر» بصورت مصدر انتخاب شد كه عطف باشد بر «الاستيناس» و «إلّف»؛ و عبارت متن با «تنفّر» نیز سازگار است.

٨. ن. الرفيق (نسخه بدل): الدقيق.

نخائر الأسرار، وينتهي إلى أقصى الدرجات.

وحينئذ لا ينبغي أن يكون عُجبه بعلمه سبباً لعدم المزيد من العلم والحكمة. ويقرر مع نفسه أن الحكمة لا نهاية لها، وفوق كل ذي علم عليم^١. ويعاود العلم بالدرس؛ وبالتكرار والتذكار يجعل العلم^٢ ملكة؛ لأن آفة العلم^٣ النسيان. وأجاد الحسن البصري - رحمه الله - في هذا المعنى، إذ قال: «أقديعوا هذه النفوس فإنها طُلعة^٤؛ وحادثوها فإنها سريعة الدثور»؛ فهذا كلام قليل الحروف كثير المعنى، وهو في غاية الفصاحة والبلاغة.

ويقرر^٥ مع النفس أنه يحفظ على النفس النعم الغير المتناهية والذخائر والمواهب التي لاتعدّ ولا تحصى؛ فلا يهمل ذلك بالكسل والتغافل والإغماض؛ لاسيما، وهو يشاهد طلاب النعم العرضية وخطاب الفوائد المجازية الدنيوية، كيف يتعمّلون^٦ المشاق العظيمة والأسفار البعيدة الهائلة والتعرّض لأنواع المكروه وأسباب التلف؛ ومع كل هذا قد يخيبون في أغلب الأحوال؛ وإن اتفق الظفر فهو بمعرض الزوال والانتقال؛ إذ الحوادث لا يخلو عنها العالم.

وتتضاعف الآلام وأسباب الخوف والتعب والمكاره على الملوك بسبب عداوة الأضداد ومنازعة الحُساد وتشويش الأتباع. وهؤلاء، وإن كانوا في نظر الخلق أغنياء، فهم^٧ في التحقيق^٨ أفقر خلق الله تعالى، لأن الفقر هو الاحتياج، وهم أكثر احتياجاً. والناس إذا نظروا في أحوال الملوك - كالتاج والسرير والملابس والمفارش والفلمان^٩ والخدم والحُجّاب والنواب والمراكب والجنائب^{١٠} - يتوهّمون أنهم مبتهجون مسرورون ملتذّون؛ لا، لعمري

١. اقتباس من آية ٧٦ سورة يوسف.

٢. ب: ويجعل النفس العلم.

٣. ب: العلم.

٤. م: طليعة. در تعليقات اخلاق نامري مربوط به ص ١٥٧، عبارت چنین معنی شده است: «بر نفوس خود لگام بزنید زیرا که نفوس زیاده طلب هستند».

٥. ت: يحفظون.

٦. ت: تقر.

٧. ن، ب: هم.

٨. ب: أمّا.

٩. م: و الجنائب.

١٠. ت: المفایش و الفمان.

أنهم غافلون عن ذلك؛ وبالأفكار الضرورية في تدبير الملك والشواغل الكثيرة^١ مستغرقون.

بلى، إن وصل أحد إلى رئاسة أو سلطنة يلتذ^٢ في الأول أياماً قلائل؛ ثم إذا وقع نظره على الأسباب يصير كالأمير الطبيعي، ثم يلقي نظره إلى ما هو خارج عن تصرفه، حتى لو وصل إليه جميع الدنيا تمنى عالماً آخر، أو يفتش في طلب البقاء الأبدي والمُلك^٣ الحقيقي، وإلا^٤ تصير الدنيا وبالأعلى عليه. وبالجملة، [حفظ]^٥ المُلك في^٦ غاية الصعوبة؛ إذ طبيعة الدنيا التلاشي؛ فهذا حال طلاب النعمة المجازية.

وأما النعمة الحقيقية التي في ذات أفاضل النفوس^٧ موجودة فلاتفارق بوجه من الوجوه؛ إذ مواهب الحضرة الربوبية منزّهة عن الاسترداد، إلى أن تتصل بالنعيم الأبدي، وإن ضيعنا نفوسنا حصل الشقاء والخسران الأبدي، و تعرضنا بالأغراض الخسيسة^٨ الفانية.

وقال الحكيم أرسطاطاليس: من قدر على الكفاف والاقتصاد في العيش، ليس له أن يطلب الفضول؛ لأنّ فضول؛ العيش لا نهاية لها؛ لأنّ اللذات كلها دفع للآلام، وإن كانت في الظاهر لذات. ومن ليس له مقدار الضرورة لايزيد في الطلب عليها^٩ ويحترز من الحرص والمكاسب الدنية. ومما ينبغي أن يحفظ صحة^{١٠} النفس أن^{١١} لاتخطي الشهوة والغضب

١. ت: الكثير. ٢. ت: يمتد.

٣. م: - الأبدي و الملك.

٤. اخلاق، ص ١٦٠: «تا جملگی امور پادشاهی و اسباب جهاندارى پرو و بال شود».

٥. نسخة ها: - حفظ؛ اخلاق، ص ١٦٠: «فى الجملة حفظ ملك».

٦. م: - عالماً آخر أو ... الملك في.

٧. م: ذات النفوس أو أصلها؛ اخلاق، ص ١٦١: «که در ذوات افاضل و نفوس ارباب فضائل».

٨. ت: الحذيفة.

٩. اخلاق، ص ١٦٢: «و اما کسی که بر قدر ضرورت قادر نباشد و به سعى و طلب محتاج شود، باید که از مقدار حاجت مجاوزت نکند».

١٠. ن: - صحة؛ م، ت: في صحة.

١١. م: + لأنّ النفس.

بطبيعتهما تتحركان كيف تشاءان^١ بتذكرك^٢ لذة سلفت^٣ فيحصل الشوق، و الشوق مبدأ حركة في تعصيل ذلك المطلوب. و قوة النطق مستخدم في إزالة العلة الحيوانية، فليحسم^٤ هذا الخاطر فإنه مضر جداً؛ و لكن العاقل إذا حاج به شيء من الشهوة أو الغضب فبقدر ما يوجب العقل من الضرورة يطلق ذلك، لا يتجاوز^٥ الحد القصد.

و هكذا ينبغي بالنظر الدقيق^٥ و الفكر اللطيف [أن] ينظر في أصناف الحركات و السككات و الأقوال و الأفعال و التصرفات؛ فإن صدر منه ما يخالف هذه السياسة و الترتيب يعاقب نفسه بعقوبة بإزاء ذلك؛ مثلاً [أن]^٦ أقدم على طعام لا ينبغي الإقدام عليه في وقت لا يليق، فليعاقب نفسه بصوم بقدر ما فيه المصلحة؛ و إن صدر منه الغضب في مقام لا ينبغي، فيتعرض لسفيه^٧ يكسر من جاهه أو ينذر صدقة تشق عليه؛ و لا يسامح نفسه بالترخص، لئلا تتعود النفس على مخالفة العقل في باقي الأمور.

و في عموم الأوقات لا يلبس^٨ الرذائل؛ و لا يحقر السيئات^٩ من الصغائر؛ و في ارتكابها لا يطلب الرخصة، لئلا يؤدي إلى ارتكاب الكبائر بالتدريج؛ و لا يعود نفسه الضحك من كلام السفهاء، و لا يبالي بهم، و يتلقى ذلك بالطبع الجيد و البشاشة^{١١}.

و كل أحد يحب نفسه فلا يخلق بعبوبها؛ و لكن يطلب الأفاضل و الحكماء و

١. ب: شاء بأن يتذكر؛ ن: يشاء بأن يتذكر؛ م: تشاءان بتذكرك؛ اخلاق، ص ١٦٣؛ «و باید که حافظ مسحت نفس، تهییج قوت شهوت و قوت غضب نکند در هیچ حال، بلکه تحریک ایشان با طبع گذارد و غرض از این آن است که بسیار بود که بتذكر لذتی».

٢. ت: سعت. ٣. م: فليحذر.

٤. ت: و يتجاوز. ٥. ن: الرفيق.

٦. ع نسخة ها: - أن: اخلاق، ص ١٦٣؛ «و باید که ...».

٧. اخلاق، ص ١٦٤: «مثلاً اگر نفس». ٨. ت: فيعرض سعيه.

٩. م، ت: + أرباب. ١٠. ن: السياسات.

١١. اخلاق، صص ١٦٤ - ١٦٥: «بر امثال این کلمات خنده های بی تکلف از ایشان صادر شود و آن را بشاشت و خوش طبعی تلقی نمایند».

الصلحاء و يتعرّف عيوب نفسه منهم؛ و لذلك قد ينتفع بأعدائه و يقف على رذائله و عيوبه منهم.

و يقصص عمّا صدر منه في كل يوم و ليلة باستقصاء؛ فإنّه من العمر النَّفس الغير الراجح.

القول في معالجات الأمراض النفسانية و هي إزالة الرذائل^١

كما أنّ إزالة المرض بالتدبير^٢ بالضد، فكذا إزالة الرذائل بالضد.

و من قبل كُنّا قد حصرنا أجناس الفضائل و أجناس الرذائل التي هي أطراف الأوساط. و الفضائل أربعة؛ فالرذائل ثمانية. و الشيء الواحد لا يكون له إلا ضد واحد؛ لأنّ الضدَّين هما الموجودان للذات في غاية البُعد؛ فالرذائل لا تكون أضداد الفضائل إلا بطريق المجاز. أمّا الرذيلتان اللتان من باب واحد أحدهما من باب الإفراط، و الأخرى من باب التقريط، متضادتان.

و القانون الكلي في معالجة الأمراض أن يعرف أولاً أجناس الأمراض؛ ثم يأخذ الأسباب و العلامات و يشتغل^٣ بعلاجها.

و الأمراض انحراف الأمزجة عن الاعتدال؛ و المعالجات ردها بالحيلة الصناعية إلى الاعتدال.

و كُنّا ذكرنا أنّ قوى النفس ثلاثة:

قوة التمييز، أعني العاقلة^٤؛ و قوة الدفع، أعني الشجاعة؛ و قوة الجذب، أي العفة.

و انحراف كل واحد من وجهين:

أحدهما، الخلل الحاصل من جهة الكيفية، و الآخر، من جهة الكمية.

١. فصل دهم إن مقاله أول اخلاق ناصري است که مثل فصول قبل بر خلاف نظم اخلاق ناصري در این

قسمت آورده شده است. ٢. م: التدبيرت: بالتدبير؛ ن: ب: التدبر.

٣. ت: يستعمل. ٤. ن: - أعني العاقلة.

والذي من الكم يحصل من مجاوزة الاعتدال إمّا في جانب الزيادة أو في جانب النقصان.

[أجناس أمراض قوى النفس البسيطة و المركبة]

فأمراض كل قوة ثلاثة أجناس: إمّا بحسب الإفراط أو بحسب التفريط أو بحسب الرداءة التي بحسب الكيف:

أما الإفراط في قوة التمييز، مثل الخبث و الجريزة و الدهاء المتعلق بالعمل^١ و مثل التجاوز عن حد النظر، كالحكم^٢ على المجردات بالأوهام و الحواس، كالمحسوسات^٣، وهذا يتعلق بالنظر.

و أما التفريط، فكالبلاهة و البلادة في العمليات و قصور النظر عن مقدار الواجب، مثل إجراء أحكام المحسوسات على المجردات في النظريات.

و أما رداءة قوة التمييز، كالشوق إلى العلوم التي لا تنمّر^٤ اليقين و لا كمال النفس، كعلم الجدل و الخلاف و السفسطة و أمثالها، بالنسبة إلى من يستعملها في موضع اليقينيّات، و كعلم^٥ الكهانة و الفال و الرمل و الشعبة و الكيمياء، بالنسبة إلى من يكون غرضه الوصول إلى الشهوات الخسيسة.

و أما الإفراط في قوة الدفع، مثل شدة الغيظ و فرط الانتقام و الغيرة في غير موضعه، و التشبه بالسباع.

و أما التفريط (فيها)^٦، كالخلق عن الحمية و خور الطبع و التذلل^٧ و التشبه بأخلاق النساء و الصبيان.

١. م: العلم؛ أخلاق: «در آنچه تعلق به عمل دارد».

٢. ت: كما يحكم.

٣. أخلاق: ص ١٦٨: «مانند تجاوز حدّ نظر و حکم بر مجردات به قوّت اوهام و حواس همچنان که بر محسوسات در آنچه تعلق به نظر دارد».

٤. ت: لا يتميز.

٥. أخلاق: ص ١٦٩: «أما تفريط درو».

٦. ت: كم.

٧. ب: - و التذلل.

و أمّا الرداءة، كالشوق^١ إلى الانتقامات الفاسدة، مثل الغيظ على الجمادات و البهائم، أو^٢ على الإنسان؛ لكن السبب لا يكون موجباً للغضب في أكثر الطبائع.

و أمّا الإفراط في قوة الجذب، فمثل شهوة البطن^٣ الغالبة^٤ و الحرص على الأكل و الشرب و العشق و محبة من هو في محل الشهوة.

و أمّا التفريط [فيها]^٥ فكالفتور^٦ في طلب القوت الضروري و حفظ النسل و خمود^٧ الشهوة.

و أمّا الرداءة فكشهوة^٨ أكل الطين و^٩ شهوة اللواط أو استعمال شهوة لا على قانون الواجب.

فهذه أجناس الأمراض البسيطة الحادثة في قوى النفس. و يحدث من التركيبات^{١٠} أنواع كثيرة يرجع الكل الى الأجناس المذكورة.

و^{١١} من هذه الأمراض عدة تسمى بـ «المهلكة» و أصول أكثر الأمراض^{١٢} مزمنة؛ و هي كالحيرة و الجهل في القوة النظرية؛ و الغضب و الخوف و الحزن و الحسد و الأمل و العشق و البطالة و رداءة القلب [في سائر القوى]^{١٣}.

و نكاية هذه الأمراض عظيم في النفس؛ و معالجاتها^{١٤} من أهم المهمات.

و أسباب الانحراف تنقسم إلى قسمين:

جسماني، و معالجاته^{١٥} — على ما هو مذكور في كتب الطب — باستعمال

١. م: فكالشوق.

٢. م: و.

٣. ت: + على.

٤. م: العالية.

٥. اخلاق، ص ١٦٩: «تفريط درو».

٦. ن: كالفتور؛ ت: فالفتور.

٧. ن: جمود (نسخه بدل): خمود.

٨. ن: كالشهوة؛ ب: الشهوة.

٩. ت: — فكشهوة أكل الطين و.

١٠. نسخه هـ: التركيبات؛ اخلاق، ص ١٦٩: «تركيبات».

١١. ب: ت: — أكثر الأمراض.

١٢. م: — و.

١٣. اخلاق، ص ١٦٩: «مهلكه خوانند چه اصول اكثر امراض مزمنه آن باشد و آن مانند حيرت ... در قوت نظري، و غضب ... در قوتهاي ديگر».

١٤. ت: — و البطالة و رداءة ... معالجاتها.

١٥. م: معالجته.

أربعة أصناف: الغذاء و الدواء و السمّ و الكيّ أو القطع.
و نفساني، و معالجته باستعمال أربعة أصناف - على سبيل ما ذكرنا
في المرض الجسماني:

الأول: أقبح^١ الرذيلة التي يطلب إزالتها على وجه لا يبقى للشك^٢ مدخل؛ و
يقف على الاختلاف الحاصل من النظريات في أمور الدنيا و الآخرة، و يجعله في
تخيله و يتجنّب منه بإرادة العقل؛ فإن حصل المقصود فيها و نعم؛ و إلّا^٣
فبمداومة^٤ الفضيلة التي بإزاء تلك الرذيلة، و التكرار عليها تحصل المعالجة التي
بإزاء علاج الغذاء عند الأطباء؛ و إن لم يتيسر المعالجة بهذا فبالتوبيخ و الملامة و
التعيير و مذمة النفس.

فإن لم تحصل الكفاية في المطلوب^٥ فليعدل^٦ و يسكن استعمال القوتين،
إما الغضبية أو الشهوانية، لأنّه متى غلبت^٧ واحدة كانت صاحبها مغلوباً^٨، و
كذا فائدتها في أصل الفطرة أنّ الشهوة تبقى النوع و الشخص.
و أمّا فائدة الغضب كسر سورة الشهوة^٩، فمتى تكافيا كانت قوة النطق
لها مجال التمييز، و هذا العلاج بمنزلة الدواء في الطب.

و إن لم يزل المرض بهذا الطريق و استحسنت الرذيلة إلى الغاية، بارتكاب
أسباب الرذيلة، فليطلب^{١٠} القمع و القهر، و يراعي شرط التعديل^{١١}؛ يعني أنّ تلك
الرذيلة إذا شرعت في الانحطاط و وصلت إلى قريب مقام الوسط و الفضيلة،
فيترك الارتكاب؛ لئلا يخرج من حدّ الوسط فيقع في الطرف الآخر و يبطل
بمرض آخر.

١. ن: فتح؛ ت: قبح؛ اخلاق، ص ١٦٩: «قبح ... معلوم كند».

٢. ب، ت: - للشك.

٣. ب: لا.

٤. ب، ن: + و إلّا.

٥. ن: غلب.

٦. م: - فبالعدل.

٧. م: - كسر سورة الشهوة.

٨. ت: معلومة.

٩. ب، ت: فليطلب.

١٠. ت: لتعديل.

وهذا الصنف من العلاج بمنزلة معالجة السمّي؛ وحتى لا يضطر الطبيب لا يتمسك به؛ وفي التمسك يحتاط بالتمام، لئلا ينحرف^١ المزاج إلى طرف آخر. وإن^٢ لم يكف هذا النوع من العلاج - وفي كل وقت تميل النفس إلى معاودة العادات السيئة ورسخ فيها ذلك - فليعذب النفس وليعاقبها ويكلفها الأفعال الصعبة والأعمال الشاقة والنذور والعهود التي يشكل القيام بها؛ وهذه المعالجة مثل قطع الأعضاء والكّي في الطب؛ وهو معنى قولهم: «آخر الدواء الكّي».

فهذه هي المعالجات الكلية في إزالة الأمراض النفسانية. واستعمال هذا في كل مرض على من وقف على هذا الكتاب من أوّله إلى هنا - من الفضائل والرذائل - لا يتعذر^٣.

بعض الأمراض النفسانية وعلاجها

ونحن نذكر علاج بعض الأمراض المهلكة التي هي أنحس^٤ الأمراض النفسانية؛ ليقاس عليها بقية الأمراض:

أما أمراض القوة النظرية، فإنّها وإن كانت كثيرة بحسب البساطة وبحسب التركيب^٥، لكن أرواها ثلاثة أنواع:

الأول، الحيرة؛ الثاني، الجهل البسيط؛ الثالث، الجهل المركب.

والنوع الأوّل من قبيل الإفراط، والنوع الثاني من جنس التقريط، والنوع^٦

الثالث من جهة الرداءة.

علاج الحيرة

أما الحيرة فتحصل^٧ من تعارض الأدلة في المسائل المشككة وعجز

١. ت: لئلا ينحرف. ٢. م: فإن.

٣. اخلاق، ص ١٧٢: م: + عليه العلاج. ٤. ت: أنحس.

٥. نسخة هـ: التركيب؛ اخلاق، ص ١٧٢: «تركّب».

٦. م: - النوع. ٧. م: فيعرض ويحصل.

النفس من تحقيق الحقّ وإبطال الباطل.

و طريق إزالة هذه الرذيلة المهلكة بل أرداها بتذكر القضايا^١ الأولى، كقولنا: «النفى والإثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان في حال واحدة»، وكذا أمثالها بجعلها^٢ في نفسه ملكة، ليحكم في كل مسألة تحيّر فيها بفساد أحد الطرفين المتعارضين، و يتتبع بعد ذلك القوانين المنطقية و يفحص عن المقدمات و عن صورة^٣ القياس على الاستقصاء البليغ، ليقف على موضع الخطأ و منشأه و محل الغلط؛ و الغرض من علم المنطق، لاسيما الأقيسة المفالطية، علاج هذا المرض.

[علاج الجهل البسيط و الجهل المركب]

و علاج الجهل البسيط الذي حقيقته أن تكون النفس خالية عن الفضيلة، و اعتقادها أنها ما اكتسبت الفضيلة؛ و هو غير مذموم في المبدأ؛ إذ شرط التعلم وجود هذا الجهل؛ لأنّ الذي يعلم أو يظنّ أنّه عالم هو فارغ عن التعلم؛ أمّا المقام على هذا الجهل من غير حركة إلى التعلم فمذموم؛ و إن رضي و قنع بذلك فيتسم^٤ بأردأ الرذائل.

و علاجه أن يتأمل أنّ فضيلة الإنسان على باقي الحيوانات إنّما هو بقوة التمييز و النطق، و العادم للفضيلة من عداد الحيوانات، و يتأمل حاله عند المجالس^٥ و البحث، و سكوته كيف يشبه الحيوان الصامت، بل إذا أنصف يكون أنزل منه رتبة؛ إذ الحيوان لا يهمل ما هو مستعد له و ما هو في طبيعته، بخلاف الإنسان الذي أولى قوة الفكر و الوصول إلى المعقولات و المأل الأعلى، فيتغافل عن ذلك.

١. ب: القضاء. ٢. ن، ب: يجعلها.

٣. أخلاق، ص ١٧٢: «تصفح مقدمات و تفحص از صورت».

٤. ن: فيقسم (نسخه بدل): فيتسم. ٥. م: المجال في.

و علاج الجهل المركب الذي هو اعتقاد العلم مع خلوه عنه، لأنَّ اعتقاده تصور تلك المعلومات لا يطابق الواقع؛ و لا تكون رذيلة أردأ من هذه. و كما أنَّ الأطباء يعجزون عن [معالجة] بعض الأمراض المزمنة، فكذا أطباء النفوس يعجزون عن علاج هذا المرض. و أجود العلاج هنا أن يؤمر باقتناء العلوم الرياضية. فإن قبل و خاض فيها حصل له لذة اليقين و كمال الحقيقة و حدث في ذاته انتعاش، و طلب اليقين و تتبع البراهين و يحكم المنطق؛ فعسى الله أن يأتيه بالفتح.

و لما تعلّق هذا المرض بالقوة النظرية فإن إزالة هذه الأمراض تتعلق بالقوة النظرية^٢.

و أمّا الأمراض الأخرى المتعلقة بهذه الصناعة التي نحن فيها، أعني الحكمة العملية، فأمرض قوة الدفع غير محصورة فأرداها ثلاثة: الغضب و الجبن و الخوف.

[الغضب و أسبابه و علاجه]

فالغضب يتولد من الإقراض، و الجبن من التفریط، و الخوف من رداء القوة.

علاج الغضب الذي هو حركة النفس طلباً للانتقام، فإن كانت الحركة عنيفة^٣ تشتعل نار الغضب و يغلي دم القلب و يرتفع الدخان المظلم إلى الدماغ و يمتلئ منه، فيحتجب^٤ العقل و يضعف فعله.

و في هذه الحال يصعب جداً معالجته و إطفاء هذه النار؛ لأنّه أي شيء

١. م: - و.

٢. اخلاق، ص ١٧٤: «إن معالجات بعضى امراض بد و علل مزمنه عاجز باشنده».

٣. اخلاق، ص ١٧٥: «در اين صناعت بر اين قدر اقتصار كنيم».

٤. ت: عشقية.

٥. ت: يسحب؛ اخلاق، ص ١٧٥: «تا عقل محبوب گردد».

استعملت في العلاج - من الرعظ والنصيحة وغيرهما - تزداد تلك النار و تعظم الشعلة. وبحسب الأمزجة والأشخاص تختلف هذه الحال؛ لأنَّ بعض تركيب الأمزجة كالكبريت المشتعل بأقلِّ سبب؛ وبعضها كالدهن الذي يحتاج إلى أكثر؛ ومثل الخشب اليابس والرطب، حتى ينتهي إلى ما يكون اشتعاله في غاية التعذر.

و هذا الترتيب باعتبار حال الغضب وعنفوان مبدأ حركته، وأمّا إذا تواترت أسبابه يؤثّر سريعاً ولا يبقى هذه المراتب، كالنار القليلة الحاصلة من احتكاك ضعيف متواتر في خشبة ويتعدى منها إلى الدحلة^١؛ وكذا يتأمل^٢ الصاعقة المتولدة من احتكاك البخار الرطب واليابس وقذف الصواعق على الجبال؛ وكذا يعتبر حال تهيج الغضب ونكايته^٣، وإن كانت سببه كلمة.

و أسباب الغضب عشرة: العُجب، الافتخار، المراء، اللجاج، المزاج، التكبر، الاستهزاء، الغدر، الضيم، طلب النفائس التي عزتها توجب التنافس والتحاسد. واللازم من الانتقام سبعة أصناف: الندامة، وتوقع^٥ المجازاة في العاجل والآجل^٤، ومقت الأصحاب، واستهزاء الأراذل، وشماتة الأعداء، وتغير المزاج، والتألم في الحال؛ لأنَّ الغضب جنون ساعة؛ وأمير المؤمنين علي - رضي الله عنه - يقول: «العدّة نوع من الجنون، لأنَّ صاحبه يندم؛ فإن لم يندم فجنونه مستحكم»^٧. وقد تختنق حرارة القلب ويحصل منه أمراض عظيمة تؤدّي إلى التلف.

١. ت: توقرت.

٢. ن: الدحلة (نسخه بدل): الدحلة. الدحلة: البئر؛ اخلاق، ص ١٧٦: «بيشه های عظیم و درختان بهم درشده چه خشک و چه تر سوخته گردد». م: مثاقل.

٣. ن: مكانته.

٤. ن: به: د: م: توقع؛ اخلاق، ص ١٧٧: «توقع مجازات عاجل و آجل».

٥. ن: الاحل.

٧. نهج البلاغه (ترجمه سيد جعفر شهیدی)، كلمات قصار، شماره ٢٥٥ و در آن آمده است: «ضرب من الجنون».

و علاج هذه الأسباب هو علاج الغضب؛ لأنَّ ارتفاع السبب يوجب ارتفاع المسبَّب.

و معالجة أسباب الغضب هذه:

العُجب ظن كاذب في النفس، و متى وقف على عيوبه و نقصانه و أنَّ الفضيلة مشتركة بين الخلق أَمِن من العُجب.

الافتخار هو المباهاة بالأشياء الخارجية^١ التي هي في معرض الزوال و الانتقال الغير الموثوق^٢ الثبات؛ إن فخر^٣ بالمال فلا يأمن^٤ من الغصب و النهب؛ و إن فخر بالنسب، فلو قيل: الذي تفخر به أبوك (فإن قال أبوك)^٥؛ هو لي، فأنت ماذا لك من الفضيلة؟

إن افتخرت بأبائك مضوا سلفاً قالوا صدقت و لكن بشئ ما ولدوا

و قال - عليه السلام^٦ - : «أتتوني بأعمالكم لا بأنسابكم»؛ و حكاية جالينوس مع الرئيس الذي أضافه مع أكابر يونان و افتخارُه و بصقُ^٧ جالينوس في وجهه ظاهرة^٨، و للحكماء في هذا الباب حكايات كثيرة.

المراء و اللجاج موجب لإزالة الألفة و حدوث التباين و التباغض و المخاصمة - و قوام العالم بالألفة و المحبة - فالمرء و اللجاج من الفساد المقتضي لرفع النظام، و هو أَرْدَى الرذائل.

المزاج إن استعمله بقدر الاعتدال فهو محمود. كان رسول الله - صلى الله عليه و سلم - يمزح و لا يهزل؛ و أمير المؤمنين علي - رضي الله عنه - كان

١. نهذيب، ص ١٦٦، ت: الخارجية.

٢. ب: موثوق.

٣. ب: فلا يأمن.

٤. ب: الثبات الفخر.

٥. اخلاق، ص ١٧٧: «پس چون تقدیر کنند که آن پدر فاضل حاضر آید و گوید: «این شرف که تو دعوی می کنی، بر سبیل استبداد، مراست».

٦. ت: تضيق.

٧. صلى الله عليه و سلم.

٨. اخلاق، ص ١٧٨.

مرآحاً^١، بحيث كان بعضهم يعيبونه، وقال عمر - رضي الله عنه - «لولا دعاية فيه»^٢.

و الوقوف على حد الاعتدال في غاية الصعوبة. وأكثر الناس يقصدون الاعتدال، فإذا شرعوا تجاوزوا^٣، حتى يكون سبب الوحشة والغضب والحق؛ فالمزاح لمن لا يقدر على الاقتصاد محظور. وقد قيل: «رب جد جره اللعب»^٤. وأما التكبر يقرب من العجب. والفرق أن المُعْجَب يكذب مع نفسه بظن، و المتكبر يكذب مع الناس، وإن خلا من ذلك الظن. وعلاجه يقرب من علاج العجب.

الاستهزاء من فعل أهل المجون والسخرية؛ والذي يقدم عليه ينبغي أن يحتمل أمثال ذلك، و يرضى بالذلة والصغار و ارتكاب الرذائل الموجب للضحك، و يجعل ذلك سبب المعيشة. والعزّ الفاضل النفس يكرم عرضه عن أمثال هذه السفاهات؛ بل جميع خرائن الملوك لا يقابل سفاهة سفيه واحد. الغدر - وله وجوه كثيرة - يستعمل تارة في المال و تارة في الجاه و تارة في المودة. و ليس وجه من وجوه الغدر - عند من له أدنى إنسانية - بمحمود، و لا يعترف أحد به. و أكثر ما يكون هذا الخُلُق في الأتراك؛ و في أصناف الأمم الباقية^٥ يكون الوفاء؛ ففي الروم و الحبش الوفاء أكثر^٦. و رداء الغدر أوضح من أن تشرح. و الضيم^٧ هو تكليف^٨ تحمّل [الظلم]^٩ من الغير على وجه الانتقام. و

١. م: كثير أله زاح.

٢. تهذيب ابن مسكويه، ص ١٦٥: «حتى عابه بعض الناس»: أخلاق نامري، ص ١٧٩: «مردمان او را بدان عیب کردند» در این دو اثر نامی از عمر برده نشده است.

٣. م: + الاعتدال. ٤. أخلاق، ص ١٧٩: + «حديثي بود مايه كارزار».

٥. ن: الباقية.

٦. أخلاق، ص ١٨٠: «و این خُلُق در ترکان بیشتر بود از آنکه در دیگر اصناف امم، و وفا که خند غدر است در روم و حبش بیشتر بود». ٧. م: - و.

٨. ت: تكلف.

٩. نسخه ها: - ظلم؛ أخلاق، ص ١٨٠: «تكليف تحمّل ظلم بود».

العاقل ينبغي أن لا يقدم على الانتقام، إذا علم أنه يؤدي إلى ضرر أكثر منه، وذلك بعد مشاورة العقل. وحصول هذه الحال بعد حصول فضيلة الحلم^١.

و^٢ أما طلب النفائس الموجب للمنافسة^٣ و المنازعة، و هو يشتمل على خطأ عظيم ممن له سعة القدرة؛ حتى أن الملوك الذين في خزائنهم نفائس الجواهر في معرض الخوف و الجزع و غصة^٤ الفوت، و طبيعة عالم الكون و الفساد تقتضي التغيير^٥ و الفساد و تلزق الآفات.

وإذا ابتلى السلطان بقصد شيء حدث فيه مصيبة، و عرف ذلك الصديق^٦ و العدو؛ و ظهر فيه الحزن و العجز و الفقر؛ و فشا ذلك، فينحط قدره من القلوب و يقل خطره؛ و حكاية القبة^٧ البلور المهداة إلى الملك^٨ و مدحها بحضرة الملك و عرفها^٩، و هلاك الملك بعدها مشهور، فهذا حال الملوك.

و أما أوساط الناس، فإنه إذا وقع في أيديهم شيء من النفائس — كائناً من^{١٠} كان — فإن المتغلبين و المتمردين يطلبون ذلك و يطمعون به؛ فإذا ساءحهم به ابتلى بعده بالغم و الهم و الجزع؛ و إن مانعهم أوقع نفسه في ورطة الهلاك؛ أما إذا لم يعتن^{١١} أمثال هذه يأمن من البليات و يستريح من المصيبات.

فهذه أسباب الغضب و علاجه^{١٢}. و من راعى شرط العدالة — و صار ذلك الخلق ملكة — سهل عليه علاج الغضب؛ لأن الغضب جور و خروج [من]^{١٣} الاعتدال إلى الإفراط، و لا يجوز أن يكون فضيلة و شجاعة كما توهم ذلك قوم؛

١. نسخه ما: النفس؛ اخلاق؛ حلم.

٢. م: - و.

٣. م: للمناقشة.

٤. م: قوة.

٥. م: التغيير.

٦. م: و يعرف الصديق.

٧. م: الغيبة؛ سائر نسخ: القبة (ظاهراً «قبة» بدون الف و لام درست است).

٨. اخلاق، ص ١٨١؛ تهذيب، ص ١٦٩.

٩. م: عرفها؛ ن: غرفها؛ ب (نسخه بدل ن): عرفها (عبارت روشن نیست مگر اینکه «عَرَفَهَا» بصورت فعل خوانده شود یعنی شاه آن را به نیکی شناخت).

١٠. با توجه به ظاهر عبارت و با توجه به مثالهایی که در اخلاق، ص ١٨١ ذکر شده «ما» درست تر است یعنی نفائس هر چه باشد.

١١. ت: لم يعتن.

١٢. اخلاق، ص ١٨٢: «خروج از اعتدال».

١٣. ت: علامته.

بل هو رذيلة و سخرية و ضحكية؛ و انظر إلى ما يصدر عنهم من الغضب على ما لا يستحق، كالغضب على القفل^١ و القلم و السكين و العمار و الحيوانات؛ فكيف يكون أمثال ذلك فضيلة و شجاعة؟

علاج رداءة القلب

العلم بالصد يستلزم العلم بالصد الآخر، و الغضب ضد رداءة القلب، و الغضب حركة النفس شهوة للانتقام؛ فالرداءة سكن النفس لبطلان شهوة^٢ الانتقام؛ و أسباب هذا المرض عشرة:

الأول، مهانة^٣ النفس.

الثاني، سوء العيش.

الثالث، الطمع الفاسد.

الرابع، قلة الثبات في الأشغال.

الخامس، الكسل و محبة الراحة المقتضيان للردائل الكثيرة.

السادس، تمكّن الظلمة من الظلم.

السابع، الرضا بالفضائح الواقعة في الأهل و المال.

الثامن، استماع الفواحش و القبائح من الشتم و القذف.

التاسع، عدم العار من الأشياء الموحية له.

العاشر، التعطيل في المهمات.

و علاج هذا المرض برفع هذه الأسباب - كما ذكرنا^٤ في الغضب - و ذلك بأن ينه النفس على نقصان^٥ و يحرك^٦ الغضب تحريكاً متواتراً، لكي تلتهب، شعلته و يتوقد لهبه^٧.

١. ب، ن (نسخه بدل): العقل.

٢. ت: الشهوة.

٣. ت: مهابة.

٤. ب، ن، ت: اليقظان؛ م: - اليقظان؛ أخلاق، ص ١٨٥: «نفس را تنبيه دهد بر نقصان».

٥. ب: لحبة.

٦. ت: تحريك.

و حكى بعض الحكماء أَنَّهُ ينبغي للإنسان أن يقدم على الأمور الهائلة و المخاوف العظيمة، ليكتسب الثبات و الصبرَ و تحريك قوة الغضب التي الشجاعة عبارة عنها.

و فضيلة تلك القوة أن يجادل و يخاصم من يأمن من غوائله، لتتحرك^١ النفس إلى طرف الوسط و لاتتجاوزه، فيقع في الطرف الآخر.

الخوف و أسبابه و علاجه

علاج الخوف: هو من توقع مكروه أو من انتظار محذور يتولد، و النفس لاتقدر على دفعه، فيتوقع انتظار وقوعه في الزمان المستقبل.

و هو إما أن يكون تولده من الأمور العظام أو من الأمور السهلة؛ و على كلا التقديرين إما أن يكون ضرورياً أو ممكناً؛ و الممكن إما أن يكون سببه فعل صاحب الخوف أو فعل غيره؛ و الخوف^٢ من كل واحد من هذه الأقسام لا يقتضيه العقل؛ فالعقل لا يجوز أن يخاف بشيء من هذه الأشياء.

أما الضروري، فإذا علم أن دفعه خارج عن حد القدرة و وسع الطاقة فلا يتعجل البلاء و المحنة و لا ينقص العيشة^٣ و يقدم الجزع و يتعطل^٤ من تدبير مصالح الدنيا و سعادة الآخرة؛ ذلك هو الخسران المبين.

وإذا سكّن نفسه و سلاها و وطن القلب على أن المقدور كائن، تعجل السلامة في الحال، و قدر على التدبير في الآجل.

و أما الممكن فإن كان سببه فعل الغير، فينبغي أن يعلم أن الممكن هو الذي يجوز وجوده و يجوز^٥ عدمه؛ فالجزم بوقوعه دون عدمه غير صواب. و إن كان سبب الفعل هو الشخص فينبغي أن لا يسيء^٦ الاختيار بل لا يختار لنفسه

١. ت: بحركة.

٢. م: فالخوف.

٣. ت: لا ينقص للعيشة.

٤. ظاهراً: «فيقدم الجزع فيتعطل».

٥. ي: يحضر.

٦. ت: لا شيء.

إلا الأليق؛ و يحترز من فعل ما يؤدي إلى الغاية الرذيلة^١ والعاقبة الوخيمة.

[خوف الموت وعلاجه]

خوف الموت هو أشد من جميع المخاوف؛ و يكون إما^٢ لمن لا يدري ما ماهية الموت، أو معاد النفس إلى أين، أو يتوهم أن بالموت ينحل^٣ التركيب و يعدم، أو العالم لا يبقى موجوداً، و لا يبقى^٤ عنده خبر^٥، أو يظن أن الموت ألم عظيم، أو يخاف من العقاب بعد الموت، أو يكون متحيراً و لا يدري كيف يكون حاله بعد الموت، أو يتأسف على الأموال والأولاد الباقية بعده.

و أكثر هذه ظنون باطلة و لا حقيقة لها، و هي جهل محض.

و حقيقة الموت ترك استعمال الآلة البدنية بالكلية، كترك النجار استعمال الفأس و المنشار، و قد بين في الحكمة.

و إن كان الخوف لعدم المعرفة بمعاد النفس، فهذا الخوف من الجهل، لا من الموت؛ و الحذر من هذا الجهل بتعلم الحكمة، كما فعلت الحكماء: في طلب الحكمة اجتهدوا و بحثوا و تركوا الشهوات الجسمانية و اللذات البدنية حتى تخلصوا من هذا الخوف و التعب و الجهل.

فالراحة الحقيقية هو^٦ العلم الحقيقي؛ كما أن التعب الحقيقي الجهل. و راحة أهل العلم و الحكمة إنما تحصل من الحكمة؛ إذ الدنيا و ما فيها حقير عندهم، لما فيها من كثرة الهموم و الغموم و سرعة الانتقال و الزوال و أنواع العناء و المصائب.

و ثمرة العلم و الحكمة البقاء الأبدي و السرور السرمدى و الراحة الأزلية؛ فلا جرم قنعوا من الدنيا بقدر الضرورة و رفضوا فضول العيش بالكلية؛ لأن

١. أخلاق، ص ١٨٧: «غايه أى بد».

٢. ت: + أن.

٣. ب: - و لا يبقى.

٤. م: + الخوف الحاصل من.

٥. ت: خيراً و يظن؛ ن، ب: خير.

٦. ن، ب: - هو.

فضول العيش و الحرص على الدنيا قد ينتهي إلى غاية ليس وراءها غاية؛ وهذا الحرص هو الموت الحقيقي، لا الذي كان يحذر منه.

و لأجل هذا قالت الحكماء: إِنَّ الموت نوعان: إرادي و طبيعي؛ وكذا الحياة^١؛ ويريدون بالموت الطبيعي مفارقة النفس البدن؛ و بالحياة الإرادية الحياة الفانية الدنيوية المشروطة بالأكل و الشرب؛ و بالحياة الطبيعية البقاء الدائم في الغبطة و السرور.

و أفلاطون يقول: «مُتْ بالإرادة تحيى بالطبيعة»، و المتصوفة يقولون: «موتوا قبل أن تموتوا»، لأنّ الذي يخاف من الموت الطبيعي هو خائف من لازم ذاته و تمام ماهيته؛ لأنّ الإنسان هو الحيّ الناطق المائت؛ فالمائت^٢ جزء من تمام ماهيته؛ و أيّ جهل يكون أعظم ممّن يتوقّع أنّ فناءه بحياته، و نقصانه بتمامه؛ و العاقل يستوحش من النقصان و يستأنس بالكمال، و الطالب يطلب ما هو أتمّ و أشرف، و ما يعين على الخروج من أسر^٣ الطبيعة.

و متى خلص الجوهر الشريف النوراني من الجوهر الكثيف الظلماني، حصل له البقاء و الصفاء و وصل إلى ملكوت السموات و مخالطة الأرواح. و من هذا يعلم أنّ الشقي من تكون نفسه قبل المفارقة البدنية مائلة إلى اللذات الجسمانية، مشتاقة إلى ذلك، خائفة من المفارقة؛ فمثل هذا الشخص بعيد عن وطنه، متوجه إلى موضع يكون فيه أكثر تألماً من الموضع الذي كان فيه.

أمّا الخوف من الموت بظن أنّه يتألم منه، [علاجه]^٤ أنّ ذلك ظنّ كاذب؛ لأنّ الحيّ هو القابل لأثر^٥ النفس، لا الميّت الذي ليس فيه أثر النفس؛ و الألم إنّما يحصل للجسم بتوسط النفس؛ فعلم أنّ الموت حالة للبدن مع وجود الإحساس^٦.

١. ت: الحيوان.

٢. ب: و المائت.

٣. ب: جاي يك كلمه سفيد است.

٤. نسخه ها: و علاجه.

٥. م: أثر.

٦. ب: إمّا.

٧. عبارات ناقص و نارسا است: اخلاق، ص ١٨٩؛ «الم زنده را بود و زنده قابل اثر نفس تواند بود

و أمّا الخوف من العقاب، فالخوف ليس من الموت، بل من العقاب يفرّج^١ بعد الموت، و العقاب على شيء باق؛ فقد اعترف ببقاء شيء منه بعد المفارقة، من الذنوب و السيئات يستحق العقاب عليه؛ فخوفه من الذنوب لا من الموت؛ فينبغي أن لا يقيم على الذنوب. و الإقدام على الذنوب إنّما يكون من ميل ردي في النفس؛ فالخوف هنا لا أثر له؛ و الذي له أثر غافل عنه و به جاهل؛ و علاج الجهل العلم؛ و هذا هو علاج الذي لا يدري كيف حاله بعد الموت؛ لأنّ كل من اعترف بحاله بعد الموت قد اعترف بالبقاء؛ و من قال^٢: «لأعرف كيف تلك الحال؟» فقد اعترف بالجهل؛ و علاجه بالعلم و الحكمة.

و أمّا الخوف من [تخليف]^٣ الولد و المال و المُلْك، فينبغي أن يعلم أنّ هذا الشخص يتعجل الأثم و المكروه على ما لا فائدة فيه^٤؛ فإنّ الإنسان من الكائنات، و كل كائن فاسد؛ فكل من لا يريد الفساد فهو لا يريد الكون؛ و كل من يريد كون نفسه فهو يريد فسادها، فهو يريد كلاهما و ذلك محال؛ و العاقل لا يلتفت إلى المحال؛ و لو كان آباؤنا لم يموتوا لم تصل نوبة الوجود إلينا؛ و لو أمكن بقاء المتقدمين لأمكن^٥ بقاؤنا، و لو بقي كل الناس لم تشعبهم الأرض.

و نمثّل مثلاً، و هو أنّ أمير المؤمنين عليّاً -رضى الله عنه- لو لم يمت و لا أولاده و لا ما تناسل من أولاده إلى وقتنا هذا - و هو سنة ثمان و سبعين و ستمائة^٦ - لكان قريباً من أن تضيق عليهم الأرض؛ لأنّه مع ما وقع فيهم من القتل و الفتك و الموت الذي لم يقع مثله في بيت، قد امتلأت الدنيا منهم؛ فكيف لو

→ و هر جسم كه در او اثر نفس نبود او را الم و احساس نبود؛ چه احساس الم، بتوسط نفس است پس معلوم شد كه موت حالتی بود كه پدر را با وجود آن احساس نیفتد.

١. ن (نسخه بدل)؛ يفرغ.

٢. ن: قاله.

٣. نسخه ها: تخليه؛ اخلاق، ص ١٩٠: «تخليف اهل و ولد».

٤. م: على نفسه.

٥. ت: بقاء المتقدمين لأمكن.

٦. م: تأليف ابن رسالة از رسائل الشجرة الإلهية.

٧. م: بعد.

لم يموتوا ولم يقتلوا^١. وكيف! لو^٢ تضاعفت المدة أضعافاً مضاعفة^٣ لكان يتعذر على الإنسان موضع قدم يقف فيه؛ فكيف بالمواضع التي يحتاج إليها في الذهاب والتردد والحرث^٤ وغير ذلك.

و يعلم من هذا أن تمتنى الحياة والبقاء في الدنيا و كراهة الموت و الطمع في رجاء ذلك من الخيالات الفاسدة و الأوهام الجاهلية و المحالات العامة؛ و العقلاء و أرباب الذكاء و الفضل ينزهون خواطرهم من أمثال هذه الأفكار. و اعلم أن الحكمة الكاملة و المعدلة الشاملة تقتضي هذا الوضع و الهيئة على وجه لا يمكن المزيد عليه؛ و هو جود ليس وراءه غاية يمكن تصوورها؛ فعلم أن الموت ليس بمذموم - كما يتصوره العوام - بل المذموم^٥ الخوف^٥ اللازم من الجهل.

و إذا نبه^٦ أحد لضرورة الموت لا يتمنى البقاء، لكن الأمل^٧ بطول العمر و محبة المكث يحمله على ذلك؛ و ينتبه بأن الذي يرغب بطول العمر فهو راغب بالضرورة بالشيخوخة المستلزمة لضعف الحرارة الغريزية و قلة الرطوبة الأصلية و ضعف الأعضاء الرئيسة و الحركة و فقدان النشاط و اختلال^٨ آلات الهضم و سقوط آلات الطحن و نقصان القوى النباتية؛ و من لوازم هذه الأمراض و الأسقام و الآلام؛ و يبطل^٩ بموت الأحياء و فقده الأصحاب و تواتر المصائب و تطرق النوائب و أنواع الشدائد، إلى غير ذلك من توابع طول العمر و الشيخوخة.

و إذا نظر بعين العقل وجد البدن مركباً من العناصر المتداعية إلى الانحلال بعد أيام؛ و المقصود من إيجاد كمال النفس و الراحة في المفارقة و

١. ب. ت. و يقتلوا. ن. أو فيقتلوا.

٢. ب. ت. - لو.

٣. ت. مضاعفاً.

٤. م. الحرب.

٥. ت. - كما يتصوره العوام بل المذموم.

٦. م. و اذا نبه. ت. و إذا نبه.

٧. ت. و فقدان النشاط و اختلاف.

٨. ب. ت. - الأمل.

٩. ت. و التسلي.

ترك المؤذيات من الزمان والمكان والبُعد عن الأضداد والقرب من^١ الحضرة الربوبية ومجاورة الأبرار والنزول في دار القرار والأمن من الموت والفناء^٢؛ وبالفكر في أمثال هذه لا يخاف ولا يخرج إلى الموت ولا يعيل إلى ظلمات البرازخ وطبقات الجحيم وسخط الباري ومنازل الفجار ومأوى الأشرار ومرجع الأشقياء.

[أمراض قوة الجذب وعلاجها]

وَأَمَّا أمراض قوة الجذب، فهي خارجة عن حدِّ الحصر؛ أَمَّا أَرَادَهَا فَرط الشهوة ومحبّة البطالة والحزنُّ والحسد؛ والأوّل من الإفراط والثاني من التفريط والثالث من رداءة الكيفية.

[علاج إفراط الشهوة]

علاج إفراط الشهوة الذي هو الشره في المأكول والمشروب مستلزم لدناءة الهمة وخساسة الطبيعة وكثير من الرذائل، كمهانة النفس ومذلة^٣ التطلُّ وكونه عبد البطن مع زوال الحشمة وأنواع من الأمراض والآلام الحاصلة من الإسراف.

وَأَمَّا شهوة النكاح والحرص عليه، فمن أعظم أسباب النقصان البدني والديني وإتلاف المال والإضرار بالعقل^٤ وإراقة ماء الوجه.

وَصَاحِبُ هَذَا الشَّرْهِ يَجِبُ أَنْ يَتَصَوَّرَ أَنَّ مَذَّ النَّظَرِ إِلَى مَا لَيْسَ لَهُ مِنَ الْعَوْرَاتِ^٥ فِي غَايَةِ الْقَبِيحِ؛ وَأَنَّ تَزْيِينَ ذَلِكَ^٦ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ وَخَدَائِعِ الْأَوْهَامِ. وَإِذَا^٧ حَقَّقْتَ الْحَالَ وَجَدْتَ الْإِلْتِذَاذَ بِالْحَلَالِ أَكْثَرَ مِمَّا^٨ يَتَوَهَّمُ فِي الْجَسَانِ

١. ت: (در هر دو موضع): في.

٢. ت: العباد.

٣. ت: مدار.

٤. م: عن العقل.

٥. ن: عورات.

٦. م: القبيح.

٧. م: فإذا.

٨. م: من الذي

الصُّور و الميلاح من النساء^١ المحرّمات ذوات الفنج و الدلال و الحسن و الجمال. و الوهم و الخيال مُغرٍ بتحسين أمثال هؤلاء عند العقل، حتى يخيّل له أن كل صورة جميلة لم تصل إليها، لها لذة عظيمة لاتقاس إلى اللذات التي بأشْرَها، حتى يحرص على طلب ذلك و يستعمل الحيل القويّة في الوصول، و يمتنع بذلك عن مصالح الدنيا و الآخرة؛ و هذا نهاية الضلالة و غاية الحماقة. و الحامي نفسه عن تنبّع الهوى^٢ و يقتصر على قدر المباح و يستعمل القناعة^٣، يستريح من تعب المشقة المستتبع لكثير من الرذائل.

و أردى أنواع الإفراط العشق، و هو صَرْفُ الهمة في طلب شخص معين لأجل سلطان الشهوة، حتى أنّه يؤدّي إلى التلف؛ و هو رديء جداً. و علاجه صَرْفُ الفكر عن المحبوب و الاشتغال بالعلوم الدقيقة و الصنائع اللطيفة و مجالسة الأفاضل و أرباب الطبائع الجيدة، الذين يكون خوضهم في غير الخيالات الفاسدة؛ و يحذر^٤ من حكايات العشاق و رواية الأشعار؛ و يسكن^٥ الشهوة تارة بالمُطْفِيات، و تارة بالمجامعة؛ فإن نفع فهو المراد^٦، و إلّا فليسافر سفرأ بعيداً و يُقدِّم على المشاقّ و المكاره، و يقتل الطعام و الشراب من غير أن يؤدّي إلى سقوط القوة و الضرر المفرط، يُعين على إزالة هذا المرض.

[علاج البطالة]

علاج البطالة: محبة البطالة تقتضي حرمان الدنيا و الآخرة؛ لأنّ إهمال مصالح المعاش يؤدّي إلى هلاك الشخص؛ و يتبع ذلك أنواع أخرى من الرذائل.

١. م: الحسن من الصورة الملاح من نساء الغير.

٢. م: و.

٣. به قرينة «الحامي» بايد «مقتصر» و «مستعمل» ياشد.

٤. م: يحترن.

٥. ت: سكن.

٦. م: فهو المراد.

و التغافل عن اكتساب السعادات يؤدي إلى إبطال الاتحاد المستدعي إفاضة
جود الواجب تعالى؛ و البطالة و الكسل يتضمن هذا الفساد.

علاج الحزن

علاج الحزن: هو ألم نفساني إما من فقد محبوب أو فوت مطلوب^١.
و سببه الحرص على المقتنيات الجسمانية و الشره في الشهوات البدنية
و التحسر^٢ على فقدان ذلك. و هذه حالة من يثق^٣ ببقاء المحسوسات و ثبات
الذات و الوصول إلى كل المطالب من غير امتناع من التصرف.
و المبطل بهذا المرض ينبغي أن يرجع إلى ما يقتضيه العقل و الإنصاف؛
فيعلم أن كل ما في هذا العالم بقاؤه و ثباته محال؛ و البقاء و الثبات يوجدان في
العالم العقلي المنزه عن التضاد؛ فلا تطلع نفسه ببقاء ما لا بقاء له و لا يطلب
الثبات إلا من الأشياء الثابتة؛ و يصرف همته إلى تحصيل المطلوبات الباقية، و
يجتنب ما يقتضي فساد ذاته من الأمور الفاسدة^٤، إلا بقدر الحاجة؛ و يترك
الادخار و الاستكثار، لئلا يتأسف بمفارقتها و يتألم بانتقالها و زوالها؛ إذ هذا
العالم لا يخلو عن ذلك؛ فالراحة ترك المقتنيات، و الحزن جمعها^٥.

و قال سقراط: «القنية تثبت^٦ الأحران». و قال^٧:

و من سره^٨ أن لا يرى ما يسوءه فلا يتخذ شيئاً يخاف له فقدأ
و ملازمة هذه العادة و الانتفاع بهذا الخلق مما يوجب الصمت^٩ و الوقار و
الزهد. و كل صاحب صناعة و حرفة و فضيلة، لكثرة ملازمة العادة و مباشرة
الصناعة، راضٍ بما قسم له مغبوط^{١٠}، فرحان مسرور؛ فكذاك طالب الفضيلة و

١. م: قرب مهروب؛ ت: قوت مطلوب.

٢. ت: ييقي.

٣. م: - الفاسدة.

٤. م: بيت.

٥. م: بيت.

٦. ن: السمعت.

٧. م: يسره.

٨. ت: مضبوط.

٩. م: بيت.

١٠. م: بيت.

الحقيقة، إذا لَزِمَ ما يقتضيه العقل و اظْلَبَ على مناهج الطريقة، يحصل^١ له من السرور و اللذة و الفرح بالكمال أضعاف ما حصل للجَهَال و الضَّلَال و أرباب الصنائع؛ لأنَّه المصيب و المتيقن^٢ و هم المخطئون، و هو الولي و السعيد و هم الأشقياء.

[علاج الحسد]

علاج الحسد: و هو من فرط الحرص على المقتنيات التي بيد أبناء^٣ الجنس و إرادة زوالها عنهم و جذبها إلى نفسه. و سبب هذه الرذيلة من تركب^٤ الجهل و الشره؛ لأنَّ استجماع جميع الخيرات الدنيوية في يد شخص واحد محال؛ و على تقدير الإمكان لا يمكنه الاستمتاع بها؛ فممنشأه الجهل بمعرفة هذه الحال. و إفراط^٥ الشره يبعث على الحسد. و لمّا كان مطلوب الحسود ممتنع الوجود، فما يحصل^٦ إلّا على الحزن^٧ و التألم. و علاج هاتين الرذيلتين هو علاج الحسد. و من جهة تعلق الحسد بالحزن^٨ فقد ذكرناه. و الأولى أن يحمل الحسد على الأمراض المركبة.

قال الكندي: «إنَّ الحسد أقبح الأمراض و أشنع الشرور»، و قال^٩ الحكماء: «إنَّ مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَصِلَ إِلَى عَدُوِّ شَرٍّ فَهُوَ مُحِبٌّ لِلشَّرِّ و مُحِبٌّ الشَّرِّ شَرِيرٌ؛ و أَشَرُّ مِنْ هَذَا مَنْ أَحَبَّ الشَّرَّ لغير عَدُوٍّ؛ و مَنْ أَحَبَّ أَنْ لَا يَصِلَ الْخَيْرُ إِلَى أَحَدٍ فَقَدْ أَحَبَّ الشَّرَّ»؛ و إن كانت هذه المعاملة مع الأصحاب فهو أردى.

فالحسود أَشَرُّ الْخَلْقِ، و دائماً يكون مغموماً محزوناً بإيصال^{١٠} الخير إلى الناس؛ و خير الْخَلْقِ ينافي مطلوبه^{١١}؛ و الخير لا ينقطع عن أهل العالم؛ فغَمٌّ

١. ت: فحصل.

٢. ت: أساس.

٣. م: + و.

٤. م: - بالحزن.

٥. ت: الشرور.

٦. م: مقصوده.

٧. م: المتقن.

٨. نسخة ها: تركيب.

٩. م: الخوف.

١٠. «قالت» بهتر است.

١١. ب: باتصال.

الحسود ليس له انقطاع ولا نهاية.

و أردى أنواع الحسد الذي^١ يكون بين العلماء.

والفرق بين «الحسد» و «الغبطة» أن الغبطة تمنّي مثل تلك الفائدة^٢ و النعمة مع بقائها عند صاحبها، و الحسد تمنّي زوالها عنه إليه.

فالغبطة المحمودة أن يكون ذلك الشوق متوجّهاً إلى الفضائل و السعادات.

و الغبطة المذمومة أن يكون ذلك الشوق متوجّهاً إلى الشهوات و اللذات. و حكم هذا القسم حكم الشره.

و كل من وقف على ما ذكرنا و ضبط ما أسلفنا أمكنه بالسهولة علاج بقية الرذائل و معرفة أسبابها و الأغراض الحادثة عنها؛ مثلاً رذيلة الكذب، لأنّه إذا فكر عرف أن الإنسان يمتاز عن الحيوانات الصامتة بالنطق، و الفرض من إظهار فضيلة النطق إعلام الغير عن أمر^٣ لا يعرفه و لا وقف عليه؛ و الكذب منافٍ لهذا الغرض؛ فالكذب يبطل خاصية نوع الإنسان، و سببه الانبعاث على طلب مال أو جاه في الجملة؛ و يلحقه ذهاب ماء الوجه و إفساد المهمات و الإقدام على النميّة و السعاية و الغمز و البهتان.

و كذلك في «الصِّلَف»^٤، إذا فكر علم أن سببه سلطان الغضب و تخيُّل كمال ليس موجوداً فيه، و من لواحقه الجهل بالمراتب، و التقصير في رعاية الحق^٥، و غمأ ذو الجلبع، و الأؤم، و هـ. يتركب^٥ من «العُجْب» و «الكذب».

و في «البخل»، إذا فكر علم أن سببه الخوف من الفقر^٦ و الاحتياج، أو علو الرتبة بالعمل، أو شرارة النفس و طلب عدم الخيرات للخلق. و أمّا^٧ «الرياء»^٨، كذب في القول و الفعل.

١. «هو الذي» بهتر است.

٢. م: ذلك النفع.

٣. صلف: لاف زدن.

٤. م: الفقر و.

٥. م: أمّا الرياء فهو.

٥. ب: اخلاق، ص ٢٠٢: مركب.

٧. ن: أمّا.

و عند الوقوف على ما ذكرنا لا يصعب على الذكي شيء من باقي الرذائل^۱.

انقسام الاجتماعات و التمدّن

و أما انقسام الاجتماعات و التمدّن^۲ فاعلم أنّه لما كان كل مركّب له حكمٌ و خاصية و هيئة متخصصة لا يكون لأجزائه تلك المشاركة، فكلّ ذلك الأشخاص الإنسانية من جهة التأليف و التركيب لها حكمٌ و خاصية و هيئة لا تكون في كل واحد من الأشخاص.

و لما كانت الأفعال الإنسانية منقسمة إلى قسمين: خيرات و شرور؛ فالاجتماعات أيضاً منقسمة إلى قسمين:

أحدهما، سببه الخيرات، و الثاني، سببه الشرور.

فالأول، هو «المدينة الفاضلة» باصطلاح الحكماء، و الثاني، يسمى «المدينة الغير الفاضلة».

فالمدينة الفاضلة واحدة^۳ لا تكثُر فيها؛ إذ الحقّ منزّه عن الكثرة.

و أما المدينة الغير الفاضلة فتلاثة^۴ أنواع:

الأول، أن يكون الأناسي التي في المدينة لا يستعملون القوة النطقية؛ و الموجب لتمدّنهم قوة أخرى. و تسمى هذه بـ «المدينة الجاهلة».

الثاني، أن لا يكونوا خالين من استعمال القوة النطقية؛^۵ لكن تكون قوة أخرى تستعمل القوة النطقية و تستخدمها، و هي الموجبة للتمدّن، و تسمى هذه «المدينة الفاسقة».

الثالث، أن يكون من نقصان القوة الفكرية يتخیلون^۶ قانوناً و يسمّونه

۱. شهرزوری در تنظیم مطالب دقیقاً از اخلاق ناصری پیروی نکرده است و مثلاً در اخلاق ناصری، ص ۲۰۳ مقاله دوم در تدبیر منازل آغاز می‌شود.

۲. فصل سیم از مقاله سیم اخلاق ناصری. ۳. ب: فهذه.

۴. ت: فتلاث. ۵. ت: ـ الموجب لتمدّنهم ... النطقية؛ م: العقلية.

۶. ت: تخيلوا.

بـ «المدينة الفاضلة».

وكل واحد من هذه المدن يتشعب^١ إلى غير النهاية؛ لأنَّ الباطل لا نهاية له. وبين المدينة الفاضلة تكون مُدُن غير فاضلة تتولد من أسباب يأتي ذكرها تسمى بـ «النوابت»^٢، والغرض معرفة المدينة الفاضلة.

المدينة الفاضلة

فالمدينة الفاضلة اجتماع قوم تكون هممتهم اقتناء^٣ الخيرات وإزالة الشرور [المقدرة]^٤ و يكون بينهم اشتراك في شيئين: الآراء والأفعال. أمَّا اتفاق الآراء فبأن يعتقدوا^٥ المبدأ والمعاد والأحوال التي بين^٦ المبدأ والمعاد^٧ على وجه يطابق الوجود.

و أمَّا اتفاقهم في الأفعال فاكتسابهم للكمال الإنساني على وجه واحد؛ والأفعال الصادرة عنهم تكون مفرَّغة في قالب الحكمة، مقومة بالتهذيب والتسديد العقلي، مقدرة^٨ بقوانين العدالة وشرائط السياسة^٩، على اختلاف الأشخاص وتباين الأحوال، وتكون غاية أفعال الجماعة واحدة يتوافقون^{١٠} في السيرة.

واعلم أنَّ قوة التمييز والنطق ليست متساوية في كل الأشخاص، بل تختلف على مراتب كثيرة في الزيادة والنقصان، حتى تنتهي في الزيادة إلى أفق الملائكة، كالأنبياء والحكماء، وفي طرف النقصان إلى أفق البهائم. وهذا الاختلاف سبب من أسباب النظام في هذا العالم، كما مرَّ تقريره.

١. ت: ينبعث. ٢. ن: النوابت.

٣. ت: إفشاء.

٤. نسخه ها: المقررة؛ اخلاق، ص ٢٨٠: «و أزال ت شرور مقدّر بود».

٥. م: ت: يعتقدون. ٦. ب: من؛ ت: - التي.

٧. م: مقرة. ٨. م: مقرة.

٩. ت: السياسات. ١٠. م: واحدا متوافقون.

وإذا [كانت] قوة التمييز غير متساوية، فالإدراك الذي له مبدأ و منتهى يختلف؛ فالذين لهم^١ العقول الكاملة والأحلام الفاضلة والفطرة السليمة والعادات المستقيمة مخصصون بالتأييد الإلهي؛ والإرشاد الرباني قد تكفل بهدايتهم.

و^٢ القوى الدركة للأمور الروحانية والجسمانية - كالفكر والوهم والخيال والحس - مرتبة في الصفاء والكدورة؛ إلا أن إدراك^٣ المبدأ والمعاد خاص^٤ بجوهر النفس الناطقة من غير مشاركة للقوى في ذلك. وفي حالة مشاهدتهم الأمور العقلية يكون الخيال والوهم يتمثل صوراً تناسب تلك التعقيلات. ويجوز^٥ أن يكون الخيال يمثل^٦ ذلك عند صفاء الجوهر العقلي وقوته ونوريته. وهذه الطائفة هي أفاضل الحكماء.

والذين هم دون هؤلاء^٧ يعجزون عن إدراك الأمور^٨ العقلية، وغاية إدراكهم تصورات وهمية؛ ولا طريق إلى إدراك الأمور الحقيقية^٩؛ فيمثل^{١٠} لهم المبدأ والمعاد بما يليق بهم ليفهموه؛ لكن يجب أن ينزه إدراك المبدأ والمعاد عن الأمور الجسمانية والخيالية وينفى^{١١} عنه ذلك؛ وهؤلاء أهل الإيمان.

والذين يعجزون عن [إدراك]^{١٢} الأمور الوهمية دون الخيالية^{١٣} يقررون المبدأ والمعاد بأمثلة جسمانية يتخيلونها ولواحق الأمور الجسمانية تسلب عن ذلك؛ وهم أهل التسليم؛ وينبغي أن يعترفوا بوجود الطائفتين الأوليين - الثانية^{١٤} بالأولى^{١٥} ..

١. ت: في الذين هم.

٢. م: - و.

٣. م: لا لأن أهداك.

٤. م: - خاص.

٥. ت: فيجوز.

٦. م: لا يكون الخيال لمثل.

٧. م: الذين دونهم.

٨. م: الذين دونهم.

٩. م: الذين دونهم.

١٠. م: ت: فمثل.

١١. ت: ينقر.

١٢. ت: نسخها: - إدراك.

١٣. ن: الخيالية.

١٤. ن: الثابتة.

١٥. ع: بارت «الثانية بالأولى» در اخلاق، ص ٢٨٢ وجود ندارد.

و دون هؤلاء قوم قاصروا النظر، يعترفون ببعض الجسمانيات و هم المستضعفون.

و هذه الاختلافات بحسب الاستعدادات المختلفة؛ فيجب على المتألهين من الأنبياء و الحكماء أن يكلموا كل واحد بقدر استعداده.

ولما كان بعض الأنبياء مبعوثاً إلى جميع الخلق، كما قال نبينا - صلى الله عليه و سلم - «بعثت إلى الأسود و الأحمر»، و قوله: «نحن معاشر الأنبياء أمرنا أن نكلم الناس على قدر عقولهم»، و جب أن تشتمل خطاباتنا على رموز و إشارات و آيات محكمات و متشابهات، مع التوحيد الصرف تارة، و التشبيه^٢ أخرى؛ و كذا المعاد؛ حتى يأخذ كل طائفة منه بحسب القوة و الاستعداد؛ فيكون الخير عاماً و الرحمة شاملة؛ كما فعل الحكيم **أرسطاطاليس** في الأقيسة البرهانية و الخطابية و الجدلية و الشعرية، لتأخذ القوى البشرية ما تقوي عليه، بحسب ما أوتيت من الاستعداد الفاضل من المبادئ.

و إذا كان مع مدبر المدينة الفاضلة^٣ فضلاء مختلفي صور الفضيلة و الأوضاع، يحدث بينهم تعصب و تعاند في المذاهب و الأقوال^٤، لكن الرئيس الأعظم و الملك الأفضل يجب عليه أن يجعل كل واحد و كل^٥ طائفة في الموضع اللائق به، و يرتب^٦ الرئاسة التي بينهم و الخدمة على ما تقتضيه الحكمة؛ فيكون قوم يرأسون بالنسبة إلى قوم؛ و يرأس عليهم قوم فوقهم؛ و هكذا حتى ينتهي في النزول إلى قوم لا يستحقون الرئاسة بوجه، يكونون خدماً فقط.

و إذا رتبنا المدينة هذا الترتيب يصير أهل المدينة مثل موجودات العالم

١. ت: هذا.

٢. م: التشبيه.

٣. م، ب، ن: الفاضل.

٤. اخلاق، ٢٨٣: «و چون معتقدات قوم، هر چند در سلك توجه به كمال منخرط باشند اما در صورت و وضع مختلف، پس مادام كه به فاضل امل كه مدبر مدينه فضلا باشد اقتدا كنند ميان ایشان تعصب و تعاند نبود و اگر چه در ملت و مذهب مختلف نمايند...».

٥. ت: و كل.

٦. م، ت: ترتیب.

في الترتيب^١؛ كل واحد بمنزلة مرتبة من مراتب الموجودات التي بين العلة الأولى والمعلول الأخير، وهذا اقتداء بالسنة^٢ الإلهية التي هي حكمة مطلقة. أما إذا وقع الانحراف عن الاقتداء بمدبر المدينة فتفوق القوة الغضبية و تطلب العلو^٣ على الناطقية؛ فيحدث التعصّب و العناد و المخالفة في المذهب^٤ بينهم.

فإنّما كان الرئيس في هذه الحالة مفقوداً ادعى كل واحد منهم الرئاسة؛ و يصير كل صورة من الصور الوهمية و الخيالية التي أخذوها من الرئيس الأكبر صنماً؛ و يتبع كل طائفة من الخلق واحداً؛ و بسبب ذلك يقع التنازع بينهم. و منشأ المذاهب الباطلة كلها من أهل الحق؛ و إلّا فالباطل لا صورة له في نفسه.

و أهل المدينة الفاضلة يجب أن تكون قلوبهم متفقة، كالشخص الواحد في المحبة و التآلف. و رؤساؤهم يضعون^٥ النواميس الشرعية و الأوضاع المناسبة للوقت و الحال؛ و يتصرفون في النواميس تصرفات جزئية؛ و في أوضاع المصالح تصرفات كلية؛ و بهذا السبب يتعلق الدين و الملّك كل واحد بالآخر، كما قال أودشبير بابك: «الدين و الملك توأمان لا يتم أحدهما إلّا بالآخر»؛ الدين قاعدة و الملك ركن.

و المدبرون للمدينة الفاضلة^٦ - و إن كثروا - سواء كانوا في أزمنة متفرقة أو واحدة، فحكمهم حكم الشخص الواحد؛ لأنّ الغاية التي هي السعادة القصوى واحدة و مطلوبهم المعاد الحقيقي. و تصرفات العلماء في أحكام النواميس بعد وضعها لا تكون مخالفة لرب

١. اخلاق، ص ٢٨٤: «مثل موجودات عالم شوندر ترتّب».

٢. ب: بالسنبة.

٣. ب: العلوم.

٤. ت: يضيفون.

٥. ب: بالسنبة.

٦. ب: في المذهب.

ع: - الفاضلة.

الناموس، إذا كانت بحسب المصالح؛ بل هو تكميل لتلك النواميس و تتميم لها؛ لأنه لو بقي واضع النواميس لفعل ذلك؛ لأنَّ طريق العقل واحد. ويؤيد هذا قول المسيح^١: «ما جئت لأبطل التوراة بل جئت لأتممها»^٢.

[أركان المدينة الفاضلة]

و أركان المدينة الفاضلة خمسة أصناف:

الأول، الأفاضل و الحكماء ذوا الآراء الصائبة و التدابير الصحيحة، يمتازون عن العوام بمعرفة حقائق الموجودات و يسمون «الأفاضل».

الثاني، الذين يوصلون العوام^٣ لمرتبة الكمال الإضافي و يُصيّرون العوام معتقدين للطائفة^٤ الأولى؛ ينصحون و يعظون^٥ المستعدين؛ و هم أهل^٦ الفقه و الكلام و النحو و اللغة^٧ و البلاغة و الخطابة و الشعر و الكتابة، و يسمون «ذوي الألسنة».

الثالث، و هم الذين يراعون قوانين العدالة في المدينة و يقدرّون الأخذ و العطاء و يحرضون على التساوي و التكافي، و صناعتهم الطب و النجوم و الهندسة و الحساب و الاستيفاء، و يسمون «المقدّرين».

الرابع، حُماة البيضة و حفاظ المدينة يمنعونهم من أهل المدن الغير الفاضلة و يراعون في المقابلة^٨ شرائط الشجاعة، و يسمون «المجاهدين»^٩.

الخامس، هم المرتّبون للأقوات و الأرزاق للأصناف المذكورة من وجوه المعاملات و الصناعات و الخراج و غيره، و يسمّون بـ «ذوي الأموال».

١. ب. ت: المشايخ.

٢. اخلاق، ص ٢٨٥: «لأكملها»؛ ت: مباحث القيامة لا تبطل التوراة حيث.

٣. م. ب: - الأفاضل ... العوام.

٤. ن. ب: الطائفة.

٥. ت: يعظون.

٦. م. + و الحكاية.

٧. م. - يسمّون المجاهدين.

٨. ت: المعاملة.

[أحوال الرئاسة العظمى]

والرئاسة العظمى في المدينة لها ثلاثة أحوال:

الأول، أن يكون الملك على الإطلاق موجوداً فيها، وعلامة الملك على الإطلاق استجماع أربعة شروط:

الأول، الحكمة، إذ هي غاية جميع الغايات.

الثاني، التعقل التام المؤدي إلى الغاية.

الثالث، جودة الإقناع وحسن التخيل الشعري الذي هو من شرائط التكميل.

الرابع، قوة المجاهدة والدفع والذب عن المدينة؛ وتسمى رئاسته^١ «رئاسة الحكمة».

الثاني، أن لا يكون^٢ الملك ظاهراً، وهذه الخصال الأربعة لا تجتمع في واحد بل في أربعة، يصيرون بالمشاركة كنفس واحدة في تدبير المدينة؛ وتسمى هذه «رئاسة الأفاضل»^٣.

الثالث، أن تكون الرئاسة مفقودتين، لكن يكون الرئيس الحاضر متصفاً بسنن من مضي من الرؤساء، عارفاً باستعمال كل سنة في الموضوع اللائق، مستنبطاً من المصرح غير^٤ المصرح، مقتدراً على الإقناع والجهاد؛ وتسمى رئاسته «رئاسة السنة».

الرابع، أن لا تكون هذه الأوصاف مستجمعة في واحد بل في أشخاص متفرقة؛ وهؤلاء يقومون بتدبير المدينة؛ وتسمى رئاسته^٥ «رئاسة أصحاب السنة».

١. ب: - رئاسته.

٢. نسخة هـ: أن يكون؛ اخلاق، ص ٢٨٧: «ملك ظاهر نبود».

٣. ن، ب: الأفاضل.

٤. ن: مستنبطاً المصرح من غير.

٥. ب، ت: - رئاسته.

٥. نسخة هـ: - رئاسة.

[سائر الرئاسات]

و أمّا الرئاسات الأخر الداخلة تحت الرئاسة العظمى في كل الصناعات، فكلّها ينتهي إلى الرئيس الأعظم.

و استحقاق الرئاسات بثلاثة أوجه:

الأول، أن يكون فعل شخص^١ غاية شخص آخر، مثلاً صاحب الفروسية^٢ يكون رئيساً على الرائض و على صانع السرج و اللجام.

الثاني، أن يكون الفعلان غايتهم^٣ واحدة، لكن أحدهما مستتبع من نفسه و الآخر عاجز؛ اللهم إلا أن يأخذوهما من الشخص الأول، كالمهندس و البناء؛ فالأول رئيس على الثاني.

الثالث، أن يكون الفعلان متوجهين إلى غاية واحدة، تلك الغاية فعل ثالث أشرف من الفعلين، مثل اللّجام و الدّبّاغ بالنسبة إلى الفروسية.

و العدالة تقتضي أن يكون كل واحد في مرتبته و لا يجوز^٤ أن يشتغل واحد بصناعات مختلفة؛ لأنّ للطبائع^٥ خواص مختلفة فلا يشتغل إلا بشيء واحد، و^٦ لأنّ صاحب الصنعة الواحدة يتمكن من تدقيق الصناعة ما لا يتمكن غيره.

و في المدينة الفاضلة جماعة يبعدون عن الفضيلة؛ فهم بمنزلة الآلات و الأدوات؛ فإن أمكن أفاضل المدينة أن يكملوهم فعلاً، و إلا كانوا بمنزلة الحيوانات المراضة^٧.

١. ن، م: الشخص.

٢. م: الفروسية.

٣. ت: غايتاهما.

٤. ب: للطبائع.

٥. م، ت: دو.

٦. م: فلا يجوز.

٧. ١. ٧. أخلاق، ص ٢٨٩: «و در مدینه فاضله اشخاصی باشند که از فضیلت دور افتند و وجود ایشان به منزلت ادوات و آلات باشد. و چون در تحت تدبیر افاضل باشند اگر تکمیل ایشان ممکن بود به کمالی برسند و الا مانند حیوانات مراضی شوند».

[المدينة غير الفاضلة و أقسامها]

و أما المدينة^١ غير الفاضلة فهي إما أن تكون جاهلة أو فاسقة.

[أنواع المدن الجاهلة]

الأول، «الاجتماع الضروري» و هو الاجتماع الذي يكون الغرض منه اكتساب الأمور الضرورية في قوام البدن كالأقوات و الملابس. و وجه المكاسب كثيرة محمود و مذموم، كالفلاحة و الرعي و السرقة. و يجوز أن تشتمل المدينة على المكاسب الضرورية، و يجوز أن تشتمل على صنعة واحدة كالفلاحة. و أفضل^٢ هذه المدن ما يقتدر^٣ فيها على اقتناء الأمور الضرورية؛ و المعيشة واسعة فيها.

الثاني، «مدينة النذالة»^٤ و هو اجتماع جماعة على نيل الثروة و استئثار الضروريات و اتخاؤ الرزاق و الذهب و الفضة من غير تعاون^٥؛ و غرضهم في الجمع الثروة و اليسار، لا غير؛ و ينفقون منها الضرورات البدنية^٦. و اكتسابهم من الوجوه المعهودة في المدينة. و رئيسهم في كسب الأموال أتم و أكمل. و مكاسبهم إما إرادية، كالنجارة^٧ و الإجارة، أو^٨ غير إرادية، كالفلاحة و اللصوصية.

الثالث، «مدينة الخسنة» و هو اجتماع جماعة على التمتع باللذات المحسوسة - كالمأكولات و المشروبات و المنكوحات و أصناف الهزل - و التعاون. و غرضهم طلب اللذة لا قوام البدن. و هذه المدينة تعد في المدن الجاهلة السعيدة المغبولة؛ لأنّ عند هؤلاء كل من قدر على اللهو و اللعب و

١. اخلاق، ص ٢٨٩: مُدُن.

٢. اخلاق، ص ٢٨٩: أهل.

٣. ب، ت: يقدر.

٤. م: البذالة. نذالت: خوارى و فرومايگی.

٥. اخلاق، ص ٢٨٩: «زر و سيم و غير آن تعاون نمايند».

٦. م، ت: البدنية.

٧. م: كالتجارة.

٨. ن، ت: و.

استجمع أسباب اللذة فهو أغبط وأسعد. ورئيسهم هو المعاون لهم على ذلك. والرابع، «مدينة الكرامة» وهو اجتماع جماعة يتعاونون على إيصال الكرامات القولية والفعلية: إما من بعضهم بعضاً، وإما من غيرهم: إما على التساوي أو التفاضل.

والتساوي أن يكرم البعض البعض على سبيل الوجوب، مثل أن يكرم واحد واحداً نوعاً من الكرامة، فيكرمه الآخر في وقت آخر مثله أو نوعاً آخر. والتفاضل أن يضعف الكرامة للمكرم^١.

وينبغي أن يكون له أهلية استحقاق ذلك.

والأهلية تستحق عند هؤلاء بأربعة أسباب: اليسار، ومساعدة أسباب اللذة واللهو، والقدرة على زيادة المقدار الضروري بلا تعب لشخص مخدوم لجماعة، وهو مكفّي المؤنة، أو يكون نافعاً في طريق الأسباب الثلاثة، كشخص أحسن إلى واحد بوجه من الوجوه الثلاثة.

واستحقاق الكرامة عند أهل المدن الجاهلة^٢ الغلبة والحسب^٣:

أما الغلبة، فبأن يغلب واحد في شيء بعض الأكفاء بنفسه أو بتوسط أنصار؛ والشهرة بهذا غبطة عظيمة عندهم.

وأما الحسب، فبأن يكون باليسار والكفاية في الضروريات أو بنفع الغير؛ أما بالجلادة^٤ واستهانة الموت غلبوا على غيرهم. والمعاملة في الكرامة تشبه معاملات السوق.

ورئيس هذه المدينة ينبغي أن يكون له أهلية الكرامة أكثر من الغير في [حسب] أو ثروة أو بنفس أو غير ذلك من حسن التدبير. وهو - أي الرئيس - طائب كرامة لا اليسار واللذة. وطلب الكرامة بالمدح والإجلال وبُعد الصيت و

٢. ب، ت: المكرم.

١. ن: ضعف.

٣. ن: الخسة (نسخه بدل): الحسة؛ ت: الحسبة.

٢. ت: الجاهلية.

٤. نسخة ها: شيب؛ اخلاق، ص ٢٩١: حسب.

٥. ب، ت: بالخلاف.

الذكر بعد الزمان الطويل. و يجوز أن يتخيل أن الإنفاق من جهة الحرية^١ و الكرم، لا من جهة التماس الكرم. و هذا المال الذي [ينفقه]^٢ هذا الملك^٣ قد يكون من الخراج من قومه، أو بالتغلب على من يضاده أو من غير ذلك. و يصير بهذا الصيت مالك الرقاب. و يصير المُلْك بعده في أولاده، و يرتبون المراتب و يقدّرون أنواع الكرامات. و يسمّون غيرهم بـ «الثُنّ الجاهلة» و ينسبون أنفسهم إلى الفضيلة.

و إذا أفرطت الكرامة في أمثال هذه المدن تسمى بـ «مدينة الجبارين» أو بـ «التغلب».

الخامس، «مدينة التغلب» و هو اجتماع جماعة يتعاونون على الغلبة عند اشتراكهم في محبة الغلبة. و الغلبة تتنوع كالغلبة على سفك الدماء و^٤ أخذ الأموال أو الاستيلاء على النفوس.

و تختلف الغلبة فيهم بحسب إفراط المحبة. و لذّة هؤلاء في القهر و الإذلال. و يختلف بعد ذلك أحوالهم عند الظفر من عدم الالتفات أو المكاشفة و غير ذلك.

و رئيس هذه الجماعة يدبّرهم بجهة المكر و الغدر، ليكون دفع الخصوم أجود.

و سيرة هذه الجماعة العداوة لجميع الخلق، و تنافسهم بكثرة الغلبة. و آلات الغلبة إمّا نفسانية كالتهدير، أو جسمانية كالقوة، أو خارجة كالسلاح. و أخلاق هذه الجماعة الجفاء و قساوة القلب و الغضب و التكبر و الحقد و الحرص. و كثرة الأكل و الشرب و النكاح بالقهر^٥ و الإذلال و لا يجعلون لأحد قدراً؛ بل ينسبونهم إلى البُلّه و الغباوة و الحق.

٢. نسخه ها: ينفعه.

٣. ب: أو.

١. م: الحرمة.

٣. ب، ت: - الملك.

٥. ت: بالغير.

ولما استولى عليهم العُجب والتسلط كانوا في زمرة الجبارين. ويجوز أن يكون الكل موصوفين بالغلبة ويجوز أن يكون البعض؛ ويجوز أن يكون القاهر في المدينة واحداً والباقي آلات له في القهر، وإن لم يكن لهم إرادة، لكن لما كان الرئيس قاهراً لأُمور المعاش كانوا معاونين له. وهؤلاء القوم بالنسبة إلى الرئيس كالجوارح؛ وسكان المدينة كالعبيد له^١ غير مالكين لأنفسهم. وهؤلاء القوم يعظمون أنفسهم ويتكبرون^٢ على الغير. وهم أهل الرجولية، وتسمى هذه المدينة «مدينة الغلبة».

السادس، «مدينة الأحرار» وهي اجتماع جماعة؛ كل شخص في ذلك الاجتماع مطلق ومخل^٣ في نفسه؛ أي شيء أراد فعل. وأهل هذه المدينة لا مزية لأحد على آخر في فضيلة.

ويسمى أهل هذه المدينة «الأحرار». لا يكون بينهم تفوق. وأخلاقهم مختلفة وشهواتهم متفرقة إلى حد لا يحصى. بعضهم متشابه وبعضهم متباين. وكل شرح ذكرناه في المدن المتقدمة من الأحوال الشريفة والخسيسة موجود في هذه المدينة. وكل طائفة يفتقرون إلى رئيس. وجمهور أهل المدينة يغلّبون على الرؤساء. وعند التأمل المحقق ليس بينهم رئيس ولا مَرؤوس. والمحمود عندهم من يسعى في حرية^٤ الجماعة ويحرسهم من الأعداء ويقتصر على الضروريات. وأفضلهم وأكرمهم المقتدر على هذه الخصال. وكل أحد يحب^٥ المقام في هذه المدينة؛ لأنه لا مانع له من أغراضه وشهواته؛ ولأنه يقصدهم الأمم والطوائف؛ وتعظم المدينة؛ ويكثر التناسل؛ ويختلف نظر الأولاد^٦. ويكون مدن كثيرة في واحدة، لا يتميز بعضها عن بعض ولا الغريب^٧ عن المقيم.

١. م: - له.

٢. م: ينكرون.

٣. ب: مخلوق؛ م: مخلوق؛ ت: يخلق.

٤. ت: يحتسب.

٥. م: يخلو؛ ت: يخلق.

٦. م: يخلو؛ ت: يخلق.

٧. م: يخلو؛ ت: يخلق.

٨. م: يخلو؛ ت: يخلق.

٩. م: يخلو؛ ت: يخلق.

١٠. م: يخلو؛ ت: يخلق.

١١. م: يخلو؛ ت: يخلق.

١٢. م: يخلو؛ ت: يخلق.

١٣. م: يخلو؛ ت: يخلق.

١٤. م: يخلو؛ ت: يخلق.

و إذا مضت على ذلك مدة ظهر فيهم الخطباء و الشعراء و الحكماء و الأفاضل و كل صنف من أصناف الكاملين؛ حتى لو التقطوا كانوا أجزاء المدينة الفاضلة.

و لا يكون قطّ مدينة من المدن الجاهلية أعظم من هذه. و يكون الخير و الشرف فيها في الغاية. و كلّما كانت أكبر و أخصب كان ذلك أكثر.

و رئاسات المدن الجاهلة بعدد المدن الستة المذكورة: الخير الضروري، و اليسار، و اللذة، و الكرامة، و الغلبة، و الحرية.

و الرئيس الفاضل في مدينة الأحرار لا يمكنه التّراس؛ و إن فعل يُخلع أو يُقتل أو تضطرب رئاسته؛ و كذا في المدن الأخرى لا يمكن للرئيس الفاضل الرئاسة.

رئاسة الأفاضل في المدن الضرورية و مدن الجماعة أسهل من المدن الباقية^٢.

و في المدن المركبة، النفوس القاسية و الغليظة الجافية المستهينة^٣ بالموت، فيهم الشدة و البطش و صنعة السلاح^٤.

و أصحاب مدينة اللذة فيهم الشّره و الحرص المتزايد و ضعف الرأي و اللين. و يجوز غلبة القوة الغضبية عليهم بالكلية^٥.

و في هذه المدينة الناطقة خادمة القوة الغضبية، و الغضبية خادمة

١. ن: و ذا.

٢. اخلاق، ص ٢٩٨: «و انشأى مدن فاضله و رياست افاضل ... آسان تر از آن بود كه از ديگر مدن».

٣. ت: الخاصية المشتهية.

٤. اخلاق، ص ٢٩٨: «در آن مدن يعنى مدن مركبه، نفوس به قساوت ... استهانت به مرگ موصوف بود، و ابدان، به شدت ... و صناعت سلاح».

٥. عبارت آشفته است: اخلاق، ص ٢٩٨: «و باشد كه از غلبه اين سيرت قوت غضبى در ايشان جنان منفسخ شود كه آن را اثرى باقى نماند».

الشهوة على عكس الأصل. و يجوز أن تكون الشهوة و الغضب بالمشاركة تستخدمان الناطقة.

فهذه هي أصناف المدن الجاهلية^١.

[المدن الفاسقة]

و أمّا «المدن الفاسقة» و هم الذين يكون اعتقادهم هو اعتقاد أهل المدينة الفاضلة و يخالفونهم في أفعال الخيرات، لكن لا يتمسكون بذلك و يميلون إلى اللهو و اللعب و إرادة أفعال الجاهلية. و مدنها بعدد مدن الجاهلية^٢، فلا يحتاج إلى إعادة الكلام.

[المدن الضالة]

و أمّا «المدن الضالة»، فهي المدن التي تكون سعادتهم شبيهة بالسعادة الحقيقية في تصوراتهم. و يتوهمون المبدأ و المعاد على ما يخالف الحق، فلا يصلون إلى الخير المطلق و السعادة العظمى.

و متى عرفت المدن الجاهلة على الحقيقة يسهل ما عداها.

و أمّا الأمور الحادثة في المدن الفاضلة الموجبة لخروجها عن ذلك فخمسة أصناف^٣:

المرائيون^٤ و المحرّفون و الباغون و المارقون و المغالطون.

فالمرائيون، و هم جماعة أفعال الفضلاء صادرة عنهم لغرض غير السعادة، كلفة أو كرامة.

و المحرّفون، جماعة يميلون^٥ بقايات المدن الجاهلة؛ و قوانين المدن

١. م. ت: أصناف الجاهلة.

٢. ن: الجاهلة.

٣. ن: + الأول.

٤. ت: المرائون.

٥. ن: يمثلون.

الفاضلة تمنعهم؛ فيفسدون ذلك بأهوائهم على وجه يصلون إلى المطلوب.^١
والباغون، جماعة لا يرضون بتمكك الأفاضل و يميلون إلى المتغلبين
فيخرجون العوام من الطاعة بفعل من أفعال الرئيس الموافق لطبع العوام.
والمارقون، جماعة يحرفون القوانين إما لسوء الفهم بأغراض الفضلاء
فيحملونها على معاني أخرى، أو أن الانحراف مقارن للاسترشاد، ولا يخلو عن
التعنت والعناد.

و المغالطون، جماعة لا يكون تصوراتهم تامة^٢ و لا يقفون على الحقائق؛ و بسبب^٣ طلب الكرامة لا يعترفون بالجهل؛ فيكذبون بكلام يشبه الحق في صورة دليل و يعطوه العوام؛ و هم في نفس الأمر متحيزون.

و يمكن أن تكثر هذه الأمور بحسب الاعتبارات و لا حاجة إلى ذلك. فهذه أقسام الاجتماعات فلنشرع بعد ذلك جزئيات^٤ أحكام التمدن.

القول في سياسات الملك و آداب الملوك

لَقَدْ تَمَّ الكلام في أصناف الاجتماعات و الرئاسة، فلنتكلم في المعاشرات الجزئية التي بين الخلق، فلنبتدئ بسير الملوك.

سياسة الملك التي هي رئاسة الرئاسة تنقسم إلى قسمين، و كل قسم له غرض و له لازم.

أما أقسام سياسة السياسات:

الأول، السياسة^٤ الفاضلة وهي المسماة بـ«الإمامة». والغرض منها^٥ تكميل الخلق، وإلزامه بنيل السعادات.

٨. ت: المطالب.

٣. ت: الحقائق سبب.

٥. ن: - إلى.

٧. ب، ت: - منها.

۲. پ: تماماً.

٢. م: في جريان.

عرب، ن: - الأول السياسة.

و الثاني، السياسة الناقصة^١ و تسمى بـ «التخلف». و الغرض منها تقييد^٢ الخلق، و لازمه نيل الشقاوة و المذمة.
و السائس الأول يتمسك بالعدالة؛ و الرعية عنده كالأصدقاء، و يجعل المدينة [مملوءة من] الخيرات^٣، و نفسه مالكة للشهوات.
و السائس^٤ الثاني يتمسك بالجور و يجعل الرعية خدماً^٥ و عبيداً، و يعم المدينة بالشُرور، و نفسه عبد^٦ الشهوات.
و الخيرات العامة: الأمن^٧ و السكون و المودة و العدل و اللطف و الوفاء و أمثاله.

و الشرور^٨ العامة: الخوف و الاضطراب و التنازع و الحرص و العنف و الغدر و الخيانة و السخرية و الغيبة و النعمة و أمثال ذلك.
و الناس في كل الأحوال نظرهم^٩ إلى الملوك و اقتداؤهم بهم في السيرة؛ و قد قيل: «الناس على أديان ملوكهم» و «الناس بزمانهم أشبه منهم بأبيائهم»؛ و قد قال بعض الملوك: «نحن الزمان».

[خصال طالب الملك]

و طالب الملك يحب أن يجتمع فيه خصال:
الأولى^{١٠}، الأبوة و الحسب، لأنه يوجب محبة القلوب و وقع الهيبة^{١١}.
الثانية، علو الهمة بعد أن يهذب القوى النفسانية و يعدل الغضب و يقمع الشهوات.

١. م: - الناقصة.

٢. ن: تقييد؛ اخلاق، ص ٣٠١: «غرض از آن استعباد خلق بود و لازمش نيل شقاوت».

٣. نسخه ها: مملوكة الخيرات؛ اخلاق، ص ٣٠١: «مدينه را مملو كند از خيرات عامه».

٤. م: - و السائيس. ٥. اخلاق، ص ٣٠١: خول.

٦. م: للأمن. ٧. م: فنظروهم.

٨. م: للشُرور. ٩. م: - لأنه يوجب ... الهيبة.

١٠. د، ن، ب، ا: أعداد مذكور است.

الثالثة، متانة الرأي و ذلك بالنظر الدقيق و البحث العميق و الفكر الصحيح و التجارب المرضية و اعتبار حال الأقدمين.

الرابعة، العزيمة التامة المسماة بـ «عزم الرجال» و «عزم الملوك». و هذه الفضيلة مركبة^١ من الرأي الصحيح و الثبات التام؛ و لا يمكن اكتساب شيء من^٢ الفضائل و اجتناب الرذائل بدونه؛ و يحتاج الملوك إلى هذا الخلق. و حكاية المأمون^٣ من عجز الأطباء عن معالجة أكله الطين، و قول ثمامة بن أشرس: «فأين عزمة من عزمات الملوك»، و امتناعه بذلك مشهور.

الخامس، الصبر على مقاساة الشدائد و ملازمة الطلب من غير ملالة و لا سآمة، و الصبر مفتاح كل^٤ المطالب.

السادس، اليسار.

السابع، الأعوان الصالحون.

و الأبوة من هذه الخصال غير ضرورية، و إن كان لها أثر عظيم. و يمكن اكتساب اليسار و الأعوان بتوسط أربعة خصال: الهمة و الرأي و العزيمة و الصبر.

و الظفر يحصل - بعد التقدير - لرجلين: طالب دين و طالب ثار. و طالب الظفر بغيرهما يغلب في الأكثر.

و طالب الدين محبوب، و طالب الثار^٥ مذموم، و الطلب يليق بمن هو قادر على علاج العالم.

و مرض العالم من شيئين:

أحدهما، الملك التغلبي.

و الثاني، التجارب^٦ الهزجي.

١. م: - مركبة.

٢. م: شيء من اكتساب.

٣. ن: و كل.

٤. رك: أخلاق، ص: ٣٠٢.

٥. م: (بر هو سورة) ثار.

٦. ن: ب: التجارب: ت: التجاوز: م: التجارب: أخلاق، ص: ٣٠٣: «تجارب» (نسخه بدل): «تجاذب».

أما «الملك التغلبي» فقيبح لذاته وحسن عند النفوس الفاسدة.
 وأما التجارب^١ الهرجي فمؤلم^٢ لذاته، وعند النفوس الشريرة مؤذ^٣.
 والتغلب وإن كان شبيهاً بالملك ففي الحقيقة هو مضاد.
 وإن اتفق ظهور دولة بالتعاون والتظاهر - وكانوا بمنزلة أعضاء
 شخص واحد - فالدولة حق^٤، وإلا فهي باطلة؛ لأن كل شخص له قوة محدودة،
 فإذا كانت الأشخاص كثيرة^٥ واجتمعت، تضاعفت قوى الأشخاص وغلبت
 المختلفة الأهواء؛ كما تغلب قوة الجماعة قوة الواحد.
 اللهم إلا أن تكون قوى^٦ الجماعة الأخرى مجتمعة، فيتكافئون^٧. وإذا
 غلبت جماعة، وكان لسيرتهم نظام وعدالة، دامت دولتهم زماناً وإلا تلاشت
 سريعاً؛ لأن اختلاف الدواعي والأهواء مع عدم الاتحاد يقتضي الانحلال. وما
 دامت عزيمة أهل الدولة ثابتة والاتفاق موجوداً دامت الدولة في التزايد.
 وسبب الوقوف والانحطاط رغبتهم في المقتنيات^٨، كالأموال و
 الكرامات؛ لأن القوة والصولة تقتضي استئثار هذين الجنسيتين؛ ومن
 استعمالهما يحصل ضعف العقول؛ ومن مخالطتهم تتعدى تلك السيرة وتعم،
 حتى تُترك السيرة الأولية ويستغلون^٩ بالترقة؛ وطيبة العيش تُنسي^{١٠}
 الملكات القوية. ويستغلون الحرب؛ فإن قصدهم في هذه الحالة [خصم قاهر]^{١١}
 استأصل دولتهم وأهلك جماعتهم؛ وإلا كثرة الأموال والكرامات توجب التكبر

١. ن: التجارب.

٢. ت: ملذة.

٣. ت: ملذة.

٤. ت: بحق.

٥. م: + في.

٦. ن: الأخلاق، ص ٣٥٢: «مكر كه ايشان را نيز نظامی و تألفی بود كه قوت جماعت با قوت آن قوم

تکافی تواند کرد».

٧. ت: يشغلون.

٨. نسخة ما: - خصم قاهر؛ اخلاق، ص ٣٥٢: «پس اگر در اثنای این حال خصمی قاهر قصد

ايشان کند».

٩. ت: ألم.

١٠. ب: يشبه.

١١. ت: كبيرة.

١٢. ت: المصائب.

١٣. ت: يشغلون بالدعة وطيب العيش نسي.

١٤. نسخة ما: - خصم قاهر؛ اخلاق، ص ٣٥٢: «پس اگر در اثنای این حال خصمی قاهر قصد

ايشان کند».

و التجبر^١ و التنازع و التحالف؛ و يقهر بعضهم بعضاً.
و حفظ الدولة بأمرين: بإلف الأولياء، و تنازع الأعداء. و لما غلب الإسكندر
دارا، رأى المعجم ذوي قوة و بأس و سلاح تام؛ فخاف إن بعد عنهم؛ و طال
الزمان يطلبون دم دارا و يخرجون فيخرب^٢ الروم؛ فأشار أرسطاطاليس عليه
بتفريق كلمتهم^٣؛ فجلبهم ملوك الطوائف، فاشتغل^٤ بعضهم ببعض، و استراح
منهم الإسكندر.
و يجب على الملك النظر في أحوال الرعية و حفظ قوانين العدل؛ لأن قوام
المملكة بالعدل.

إشروط العدل

الشرط الأول في العدل، أن^٥ يجعل الخلق متكافئين فيه، كالأمزجة
المعتدلة توجد بتكافئ العناصر الأربعة.
فالاجتماعات المعتدلة تنعقد بأربعة أصناف:
الأول، أرباب الأقلام، كالعلماء و الفقهاء و القضاة و الكتّاب و الحُساب و
المهندسين و الأطباء و المنجمين و الشعراء الذين بهم قوام الدين و الدنيا. و
هؤلاء بمنزلة الماء في الطبايع الأربعة.
الثاني، أرباب السيوف، كالمقاتلة و المجاهدين و الغزاة^٦ و المطوعة و
الشجعان و أعوان الملك و حراس الدولة. و نظام العالم بتوسطهم يحصل؛ و هم
بمنزلة النار في الطبايع.
الثالث، أهل المعاملة، كالتجار الحاملين الأقمشة من إقليم إلى آخر و أهل

١. ت: ضجرت.

١. م: التبخر.

٢. ت: فأشغل.

٢. ت: كلهم.

٥. الأخلاق، ص ٣٥٥، سطر أول: «و شرط أول در معدلت آن بود».

ع. ن: القراءة.

الصنائع والحرف و جُباة^١ الخراج. و معيشة النوع بدون هؤلاء ممتنع؛ و هم بمنزلة الهواء في الطبايع.

الرابع، أرباب الزراعة، الذين يرتبون الأقوات للكل. و بقاء الأشخاص من غير معاونتهم محال؛ و هم^٢ بمنزلة الأرض في الطبايع.

و كما أنَّ المركبات المزاجية تنحلّ بغلبة بعض هذه العناصر، كذلك غلبة صنف من هذه الأصناف الأربعة توجب انحراف الاجتماع المدني عن^٣ الاعتدال أو فساد النوع؛ و قد قالت الحكماء في هذا المعنى: إنَّ فضيلة الفلاحين^٤ التعاون في الأعمال؛ و فضيلة التجار التعاون بالأموال؛ و فضيلة الملوك التعاون في الآراء السياسية؛ و فضيلة الإلهيين التعاون^٥ بالحكمة الحقيقية؛ ثم هم جميعاً يتعاونون على عمارة المدن بالخيرات و الفضائل.

للشرط الثاني في العدل، النظر في أفعال أهل المدينة و أحوالهم و مرتبة كل واحد بقدر ما يستحقه و [تعيين] ذلك^٦.

و الناس خمسة أصناف:

[الصنف]^٧ الأول، الأخيار بالطبع أو خيرهم متعدي^٨ و هم القدوة و خلاصة المخلوقات؛ يشاكلون الرئيس الأعظم في الجوهر، و ينبغي أن يكونوا أقرب الخلق إلى الملك، و يكرمهم و يبجلهم^٩ و لا يهمل ذرة من الذي يستحقونه^{١٠}، و هم رؤساء الخلق.

الصنف الثاني، الأخيار بالطبع؛ و خيرهم غير متعد؛ و ينبغي أن يكرمهم و يعززهم و يزيح عنهم.

١. ت: الجبابرة.

٢. ت: هو.

٣. ت: الملايين.

٤. ت: عند.

٥. ت: التعاون.

٦. نسخة هـ: تعين ذلك؛ أخلاق، ص ٣٠٥، سطر آخر: «ير قدر استحقاق و استعداد تعيين كند».

٧. از إضافات مصحح به قرينه شماره های بعد.

٨. أخلاق، ص ٣٠٦، سطر آخر: «و خير ایشان متعدي بود».

٩. ت: يجلهم.

١٠. ب: يستحقونه؛ ت: يستحقون.

الصنف الثالث، أن لا يكونوا أختياراً ولا أشراراً بالطبع؛ وهذه الطائفة ينبغي أن يحرضوا على الأفعال المحمودة، ليحصل لهم بقدر الاستعداد الوصول إلى الكمال.

الصنف الرابع، الأشرار الذين لا يتعدي شرهم؛ وهذه الطائفة ينبغي أن يهانوا و يحقر شأنهم و يرهبوا و يرغبوا بالمواعظ و الزواجر والإنذارات، ليستقيم الطبع و ينتقل إلى الخير؛ وإلا يبقون^١ في الذلة و المهانة.

و الصنف الخامس، الأشرار بالطبع، المتعدي شرهم، و هم أخس الخلائق؛ و طبيعتهم تضاد طبيعة الرئيس الأعظم، و المنافاة بينهم و بين الصنف الرابع ذاتية.

و هذه الطائفة على مراتب:

بعضهم يرجي إصلاحهم بأنواع التأديب و الزجر، و إلا يمتنعون من الشر. و طائفة لا يرجي إصلاحهم؛ فإن كان شرهم غير شامل فيراعون بالمداواة؛ و إن كان شاملاً، فيزال إما بحبس — و هو منع من المخالطة بأهل المدينة — أو^٢ القيد^٣ — و هو منع من التصرف البدني — أو النفي و هو منع من دخول المدينة. و إن كان شره مفراطاً^٤ يؤدى إلى إفساد الخلق، فالحكماء مختلفون في جواز قتله؛ و الأظهر من أقوالهم قطع عضو: إما يد أو رجل أو لسان أو إبطال الحس^٥ الذي هو آلة الشر. و في قتله تخريب الهيكل المبني بالحكمة المشحون من آثار الحكمة.

و هذا مخصص بالشرير الذي يظهر منه بالفعل؛ أما الذي بالقوة، فالقيء و الحبس، ليس إلا.

و القاعدة الكلية النظر في مصلحة العموم بالقصد الأول؛ و في المصلحة

٢. ب، ن: و.

١. م: فيبقوا.

٣. ن: + و.

٢. ت: بقيد.

٤. م: أخلاق، ص ٣٠٧: «و اين إزالات كه كفتيم».

٥. ن: حس.

الخاصة بالقصد الثاني، كالطبيب في علاج العضو المعين بحسب مصلحة المزاج؛ وينظر في كل الأعضاء بالنظر الأول، فإن رأى من فساد العضو لزوم^١ فساد البدن، فليقطع العضو؛ وإن لم يكن كذلك فليراع إصلاح العضو؛ ونظر الملك في كل شخص هكذا.

الشروط الثالث في العدالة، إذا فرغ من النظر في تكافؤ الأصناف وتعديل المراتب يراعي في القسمة السوية في الخيرات المشتركة؛ ويراعي في ذلك مقدار الاستحقاق والاستعداد.

والخيرات المشتركة^٢: السلامة والأموال والكرامات وما أشبهها، لأن كل شخص له قسط لا يزيد ولا ينقص؛ وإلا كان جوراً عليه إن نقص، وجوراً على غيره إن زاد.

ثم يحفظ تلك الخيرات^٣، حتى^٤ لا تخرج^٥ أخذ^٦ شيء يؤدي إلى ضرر أهل المدينة. وإن خرج ردّ عوضه على وجه ينفع أهل المدينة. ومنع الجور بالعقوبات على مقدار^٨ الجور.

واختلفت الحكماء في أن الجور على أي شخص كان، هل يكون جوراً على المدينة أم لا.

وبعد الفراغ من العدالة يحسن إلى الرعية، لأنه ليس بعد العدل فضيلة أعظم من الإحسان. والإحسان أن تكون الخيرات الواصلة إلى الرعية زائدة بقدر الاستحقاق مقروناً بالهيبة. والإحسان بلا هيبة يوجب نظراً^٩ الأراذل وحرصهم في الطمع؛ وإذا وجد^{١٠} فلو بذلت لواحد جميع الملك لا يرضى.

١. ن: يلزم.

٢. ت: - ويراعي ... المشتركة.

٣. ب: + يستغني.

٤. ع: ب: م: + إلى.

٥. ت: + أخذ.

٦. ت: بكل.

٧. ت: - حتى.

٨. ت: - أخذ.

٩. اخلاق، ص ٢٠٩: «موجب بظن زير داستان».

١٠. م: - وجد.

و يلزم الرعية بالقيام بقوانين العدالة. كما أنَّ قوام البدن بالطبيعة و قوام الطبيعة بالنفس و قوام النفس بالعقل^١، قوام المُدن بالملِك و قوام الملِك بالسياسة و قوام^٢ السياسة بالحكمة.

و متى كانت الحكمة في المدينة متعارفة و النواميس الحقة مفقداة، يحصل النظام و التوجه إلى الكمال؛ أمّا لو فارقت الحكمة، يتطرق^٣ الخذلان إلى الناموس؛ و متى حدث^٤ التطرق تذهب رتبة الملِك و تظهر الفتن و تدرس رسوم المروءة و تبدّل النعمة بالنقمة.

و لا يحجب عنه أصحاب الحاجات. و لا يصغ إلى السُعاة بلا بيتة، و لا يغلق على الخلق أبواب الرجاء و الخوف، و يؤمن الطرقات، و يحفظ الثغور و يدفع المعتدين^٥، و يكرم أهل البأس و النجدة. و يخالط أهل الفضل و الرأي، و لا يطلب الكرامات و التقلبات^٦ الغير المتسحقة، و لا يهمل^٧ الفكر في التدبير ساعة واحدة، لأنّ قوة الملِك في حراسة الملِك أبلغ من قوة العسكر.

و إن^٨ اشتغل باللذة و التمتع و يقع الإغفال بهذه الأمور^٩، يؤدّي إلى خلل المدينة و وهنها؛ و يتبدّل الأوضاع و يقع^{١٠} الترخّص^{١١} في الشهوات؛ و تساعدهم الأسباب الموجبة للشقاوة؛ و تختل الأوضاع الإلهية؛ و يحتاج إلى استئناف التدبير و طلب الإمام الحق و الملِك العادل. و أهل هذا القرن^{١٢} يتعطلون من اقتناء الخيرات، و كل هذا يتبع^{١٣} [سوء] تدبير شخص واحد^{١٤}.

١. ب: +، و. ٢. م: قيام.

٣. م: لتطرق. ٤. ت: حصل.

٥. ت: المتقدمين.

٦. ن: التقلبات؛ ت: التعصبات ب: النفقات؛ م: نسخه بدل ن، اخلاق، ص ٣٠٩: «تقلبات».

٧. ب: و لا الأمل. ٨. فإن.

٩. نسخها ها: + و اخلاق، ص ٣٠٩: «و اغفال اين امور كند خلل و وهن به كار مدينه راه يابد».

١٠. م، ت: - يقع. ١١. ب: - الترخص.

١٢. ن: القرب؛ م: هذه الفرق؛ اخلاق، ص ٣٠٩: «اهل اين قرن».

١٣. ن: يتبع.

١٤. نسخها ها: - سوء؛ اخلاق، ص ٣١٠: «اين جمله تبعه سوء تدبير يك تن باشد».

و يحفظ الملك سرّه و يستره^١، لتلايصل إلى الأعداء فيختل أمره. و يشارور أرباب العقول و الهمم العالية^٢ و يحذر من مشاورة ضعفاء العقول و النساء و الصبيان.

و يكون دائماً المُنهيون و المتجسسون يتفحصون عن الأمور المستورة؛ لاسيما أحوال الأعداء؛ و من أفعال الأعداء تعلم آراؤهم من إعداد العدة و الأهبة و جمع^٣ الرجال و إحضار الغائبين؛ و بالجملة ينظر في تغيير الأمور الظاهرة و من مصادر البطانة و الخواص و مواردها و من أفواه الصبيان و الخدم.

و أجود الأمور كثرة المحادثة مع كل أحد^٤ ممن له صحة رأي في ذلك. و إذا كثرت الأحاديث ظهر مكنون الرأي و الضمائر؛ و عمل ما تقتضيه المصلحة. فهذه طرق^٥ استنباط الأفكار التي للملوك و الأكابر.

و يجتهد في استمالة الأعداء و طلب الموافقة بأقصى ما يقدر؛ حتى إن أمكنه أن لا يقاتلهم كان أولى إلا أن يضطر؛ فإن كان هو البادئ يكون غرضه طلب الخير المحض. و يحترز من التغلب و التفوق و يقدم الحزم و سوء الظن؛ و لا يقدم على المحاربة إلا بعد الوثوق بالظفر و اتفاق الكلمة؛ و إلا إن اختلفت وقع بين عدوين و هو خطر. و مهما أمكن، الملك لا يحارب بنفسه؛ لأنه إن قتل لا يمكن التدارك؛ و إن ظفر يقع في الهيبة و الرونق بعض القصور.

[صفات مقدم الجيش]

و مقدم الجيش ينبغي أن يكون فيه ثلاث صفات:
الأول، الشجاعة، و قوة القلب مع الشهرة بتلك الصفة، و بُعد صيته.

٢. م: الملية.

٣. ت: واحد.

٤. ت: الرديق.

١. م: - و يستره.

٢. ت: جميع.

٥. م: طريقة.

و الثاني، الرأي الصائب و التدبير^١ التام باستعمال أنواع الحيل و الخدائع. الثالث، ممارسة الحروب و التحارب^٢. و يكون عارفاً بتفرق الأعداء و استيصالهم. و قد قال اردشبير: «لا تستعمل العصا في موضع يمكن استعمال المقرعة^٣؛ و لا تستعمل السيف في موضع يمكنك استعمال الدبوس^٤»؛ و يكون آخر التدبير المحاربة، لأنَّ «آخر الدواء الكي». و في تفرق كلمة الأعداء يتمسك بأنواع الحيل و التدابير من التزوير و الرقاع و الكذب^٥، فهو غير قبيح، بخلاف الغدر، فإنَّه مذموم بكل حال.

[أجود شرائط الحرب]

و أجود شرائط الحرب التيقظ و استعمال الجواسيس. و يختار موضعاً للحرب يليق بنفعهم. و لا يجوز استعمال الخندق و السور إلا عند الضرورة، لأنَّه يوجب تسلط^٦ الأعداء. و يوصل المبارزين و يجمعهم و يبجلهم. و يستعمل الثبات و الصبر، و يبعد عن الطيش و التهور، و لا يحقر العدو، و يكمل العدة التامة.

و إذا ظفر لا يترك الاحتياط و الحزم. و الأسر و السبي أجود من القتل؛ إذ لا منفعة في القتل^٧. و في الأسر منافع كثيرة من أخذ الأموال و المفاداة و المنة و التفضل.

و بعد الظفر لا يقتل و لا يتعصب؛ لأنَّ حكم الأعداء بعد الظفر حكم الممالك^٨ و الرعايا.

١. ن: التدبير. ٢. ب، ت: التجارب.

٣. المقرعة: تازيانه. ٤. الدبوس: چماق.

٥. اخلاق، ص ٣١٢: «أنواع حيل و تزويرات و نامه های بدروغ»؛ و بنا بر این «الرقاع بالكذب»

درست است. ٦. ب، ت: تسليط.

٧. ت: - في القتل. ٨. ت: الممالك.

حكاية الإسكندر^١ في أنه بعد الظفر ببعض المدن رمى فيها السيف و مكاتبه أرسطو و عتابه عليه مشهور^٢.

و استعمال العفو من الملوك في غاية الجودة.

و أما إذا كان في الحرب دافعاً و له قوة المقاومة فيجتهد في الكمين و الثبات في الليل و اتفاق الكلمة^٣؛ و إن لم تكن له قوة المقاومة يدبر في عمل الخنادق و الأسوار و الحصون على أبلغ الوجوه و يبذل الأموال في طلب الصلح و يعمل الحيل و المكائيد.

هذا هو الكلام في سياسة الملك^٤.

القول في سياسات الخدّمة و أتباع الملوك

الضابط في معاشرة الملوك و الرؤساء أن يبذل النصّح و ينشر المحامد و يستر المعاييب و يحفظ لسانه و يؤدّي حقوقهم - كالخراج و الجزية - بانتمراح صدر، و يمتثل الأوامر و لا يرتكب النواهي و يراعي الاحتشام و يحفظ الهيبة^٥؛ و في وقت الحوادث لا يبخل بالنفس و المال [محافظاً]^٦ على الدين و الأهل و الولد و البلد.

و من هو غير موسوم بخدمة الملوك، لا يُقدّم^٧ على القرية منهم، لأنّ صحبة السلطان دخول في النار و انبساط مع السباع. و من ابتلى بصحبته و

١. رك: أخلاق، ص ٣١٣.

٢. أخلاق، ص ٣١٣: «نامه ای نبشت و در آنجا یاد کرد: «اگر پیش از ظفر معذور بودی در قتل دشمنان خویش، بعد از ظفر چه عذر داری در قتل زیر دستان خویش».

٣. أخلاق، ص ٣١٤: «و اتفاق الكلمة».

٤. أخلاق: «ملوك»: م: + فالآن نشرع في سياسات الخدمة.

٥. ن: الهيئة (نسخه بدل): الهيبة.

٦. ت: محافظة؛ ب، ن، م: محافظ؛ أخلاق، ٣١٤: «از روی محافظت».

٧. ت: لا يقدر.

معرفتهم تنقص^١ عمره و تمررت^٢ عيشته. سأل زياد بن أبيه جُلُساءه: «مَنْ أطيب الناس عيشاً؟ فقال قوم: الأمير و أمثاله. و قال آخرون: أرباب الأموال. فقال: لا، بل هو من^٣ كان له دار تأويه بلا أجرة، و زوجة حسنة تكفيه، و رزق يستغني عن الغير، و لا يعرفنا و لا نعرفه»^٤.

وإذا اشتغل لخدمتهم^٥، فليواظب على ما هو بصدد من الاشتغال؛ و ليلازم الخدمة تجاه نظره؛ إلا إذا أحس^٦ بملاحة؛ و أن يمدح الملك عند صدور الأعمال منه؛ لأنّه ليس شيء^٧ من أعمال الدنيا ليس له و جهان: جميل و قبيح، فليحمل ما صدر عنه على الجميل؛ و يكثر الثناء عليه في الغيبة و الحضور.

وإن أحال التدبير إلى أحد من الوزراء و المشيرين و الأستادين، فينبغي أن يتلطف في ذلك و يريه المصالح و يحرضه^٨ عليها، و الفاسد و يحذر عنها؛ و يريه عواقب الأمور و يدبر ذلك و لا يفعله [على سبيل الأمر و النهي^٩]. و يعلم أن الملوك كالسبل النازل من قلة الجبل. من أراد^{١٠} صرّفه عن تلك الجهة دفعة واحدة هلك؛ و إن فعل ذلك باللطف و التأني و المداراة و التراب و القصب تهيأ له ذلك؛ فهكذا يصرف رأي الملوك و الرؤساء عما يتضمّن الفساد باللطف و التأني؛ و [بالحكايات^{١١}] و الأمثال في أوقات الخلوات و المؤانسات^{١٢}، يصرفه عن ذلك الرأي السوء.

و يبالغ في كتمان السرّ و يتدرب في كتمان^{١٣} الظاهر، ليقدر على الأمور

١. ن: تنقص.

٢. ب: تمررت؛ م: تمررت.

٣. ت: من.

٤. اخلاق: - سأل زياد ... لا نعرفه.

٥. ن، ب: بخدمتهم.

٦. ن: حسن.

٧. ت: شيء.

٨. ن، ب: أشغال.

٩. م: يحرضه.

١٠. نسخه ها: لا يدبر ذلك و يفعله على سبيل الأمر و النهي؛ اخلاق، ص ٣١٥: «طريق تلطيف و تدبير سرور و بر وجه امر و نهى او را بر هيچ كار تحريض نفرمود».

١١. م: + دفعه و.

١٢. ب، ت: فالحكايات؛ م، ن، ت: و الحكايات؛ اخلاق، ص ٣١٥: «ب أمثال و حكايات».

١٣. ب: كمان (در هر دو موضع).

١٤. ب: المؤاسات.

الباطنة ويخفي بالكلية. وقد يستدل بإفشاء^١ الأمور الظاهرة على الباطنة. و
[علة^٢] ظهور الأسرار، أن^٣ أمور العالم متصلة بعضها بعضاً ويستدل من
بعضها على بعض.

و اعلم أن الملوك يتوهمون أن الخلق عبيدهم، لكثرة استخدامهم؛ وأن
آراءهم صائبة وأفعالهم كلها على وجه المصلحة، لكثرة سماع المدح والثناء؛ و
لا يواجهه أحد بما صدر منه من المقايح، وإن بلغه ذلك؛ للفرق البين بين الإقرار
والإخبار.

و إن صدر بينه وبين المخدم قبيح، يتحيل^٤ في صرفه إلى نفسه، و
يبرئ ساحة المخدم؛ ولا يظهر ما يناقضه في الرتبة؛ و يقرر مع نفسه أنه
ليس شيء أنفع له من ترك حفظ النفس مع المخدم؛ وبحسب استيفاء بعض
الحفظ يحدث الخلل في أحواله.

و يحترز من الطمع والشره والإلحاح في المسألة؛ ويقنع^٥ و يقصر يده و
يجعل ذلك خلقاً. و يطلب من الرؤساء أسباب المنافع، لأنفسها؛ لأنه يستغني عن
المسألة و يظفر بالمنفعة. و أخذ المنافع من الرؤساء يوجب الملاة؛ و طلبها
لهم^٦ يوجب المحبة.

و يجعل نفسه في عين المخدم بمثابة لو صدر منه كلمة واحدة، يبذل
له^٧ جميع المقتنيات؛ ليأمن بذلك من طمعه في أمواله و ما اكتسبه من الجاه و
المال بقصد^٨؛ و يظهر به جمال المخدم و رتبته لا نفسه؛ و لا يظهر الاستغناء
عن المخدم في شيء ألبتة^٩.

و إن عتب المخدم أو سخط لا يشكر إلى أحد؛ و لا يتغير عن حاله؛ و
يتلطف في إزالته عن المخدم.

٢. ب، ن: غلبة؛ م: عليه؛ ١: إعلان، ص ٣١٦: «علت».

٤. نسخة هـ: و يتعيل.

٤. ت: طلباً له.

٨. ت: العقاب.

١٠. ب، ت: - البتة.

١. ت: باقتناء.

٣. م: لأن.

٥. م: يقتنع.

٧. ت: - له.

٩. ب، ت: - بقصد.

و إن ابتلي بظالم سيئ الخلق، فإن^١ وافقه أهلك دينه و مروته؛ و إن خالفه أهلك نفسه و دنياه؛ و لا يخلص إلا بالموت أو^٢ المفارقة الكلية أو المداواة و المحافظة و الوفاء، إلى أن يخلصه الله.

و في آداب عبدالله بن الملقف: إذا جعلك الملك أخاً فاجعله مولى؛ و إن زاد في التقريب زده في التعظيم.

و أعظم الأَشْغال و أشدها وزارة السلطان، لكثرة المناقسة على منصبه^٣، و حسد أولياء السلطان له^٤؛ و الطمعة^٥ في منزلته ينتهزون الفرصة و يترصدون الريبة؛ و أعظم أسباب قمعهم صحة السيرة و استقامة السريرة^٦؛ و إن وقف على كيد الحسدة^٧، لا يظهر عدم المبالاة^٨، و لا يظهر الحقد و الغضب عليهم في حضرة المخدوم.

و في مقام السؤال و الجواب و المناظرة يكون بالوقار و الحلم؛ لأنّ الحليم هو الغالب.

و يحتاج خدمة الملوك إلى رياضة النفس على المكروه، و مخالفة النفس عند موافقتهم، و [تقدير] الأمور على أهويتهم^٩، و طلب مرضاتهم، و تصديق أقوالهم، و تزيين آرائهم.

و كل من أمكنه أن لا يخدم الملك، فالأولى له أن لا يعمل له و لا يقرب منه؛ لأنّ السلطان حائل و مانع بينه و بين لذته الدنيوية^{١٠} و سعادته الأخروية.

١. ب: و إن. ٢. م: و.

٣. ت: معصيته. ٤. ب: + و العظمة.

٥. اخلاق، ص ٣١٨: «و پیوسته طامعان». ٦. ت: السرير.

٧. ت: - الحسدة.

٨. اخلاق، ص ٣١٩: «بظاهر چنان فرمايد كه او را بدان هيچ مبالاة نيست». بنا بر اين «يظهر عدم المبالاة» درست است.

٩. نسخه ها: بقدر: اخلاق، ص ٣١٩: «مقدر كردن امور».

١٠. ت: أجويتهم. ١١. ب: - و.

و في آداب ابن المقفع^١: إذا كَلَمَكَ الملك فأصغ بجميع جوارحك و نفسك إليه و لا تشتغل بشيء أصلاً^٢. و إن سأل السلطان من أحد لاتجب^٣ أنت، و إلا تنسب إلى قلة العقل^٤؛ فبعد الجواب إن كان ما عندك أجود عرفته باللفظ؛ و إن أحبك السلطان فلا تطلب الترفع على خواصه و خدمه؛ فإنه من أخلاق السفهاء^٥. و إن وقع رأي الملك على ما تكره فلا تخالفه؛ فإن السلطان هو لا أنت.

القول في فضيلة الصداقة و كيفية معاشرة الأصدقاء

لما كان الإنسان مدنياً بالطبع و لا يتهيأ له اكتساب السعادة بالوحدة فالسعيد^٦ و الكامل من سعى^٧ في تحصيل الأصدقاء، و يشملهم^٨ بالخيرات التي له و يتمتع بهم و يلتذ في مدة هذا العمر التمتع الحقيقي و الالتذاذ الإلهي، لا الحيواني؛ إلا أن هؤلاء عزيز الوجود؛ و أصحاب اللذة الحيوانية و البهيمية كثيرون؛ و يقتصر في معاشرتهم على القليل؛ لأنهم بمنزلة الملح و التوابل^٩ في الطعام؛ فإن كثر فسد الطعام.

و الصديق الحقيقي لا يمكن أن يكون كثيراً؛ فإن الشريف نادر الوقوع؛ و العزة من لوازم القلة. و المحبة إذا أفرطت في أكثر الأحوال، لاتمكن إلا بين اثنين

١. أنجه از ابن مقفع نقل شده در كتاب آداب مقفع، دار الكتب العلمية، چاپ بيروت، ١٤٠٩ هـ، الأدب الكبير، به صورت پراکنده از ص ٢٥٠ تا ص ٢٦٢ آمده است و عبارات متن اغلب نقل به معنی است.
٢. همان، ص ٢٥٩: «إذا كلمك الوالي فأصغ إلى كلامه و لا تشغل طرفك عنه بنظر و لا أطرفك بعمل و لا قلبك بحديث نفسك ...»
٣. ن، ب: لاتجب.
٤. همان، ص ٢٥٨: «إذا سأل الوالي غيرك فلا تكون أنت المجيب عنه فإن استلابك الكلام خفة بك ...»

٥. همان، ص ٢٥٧: «إذا أصبت الجاه و الخاصة عند الملك فلا يحدثنك لك ذلك تغیرت على أحد من أهل و أعوانه ...»
٦. م: السعيد.

٧. ب: يبغى.

٨. ١٠. توابل؛ چاشنی های غذا.

٩. ت: تسليمهم.

كما بين^١؛ فالصديق الحقيقي لا يتكرر؛ لكن كرم اللقاء و حسن العشرة معه يقع بالاستحقاق، و مع كثير من الخلق بلا استحقاق؛ و يستعمل ذلك طلباً للفضيلة؛ لأنّ الخيرَ الفاضل في عشرة^٢ المعارف كحكم معاشرة الأصدقاء.

قال ارسطاطاليس: «الناس يحتاجون إلى الأصدقاء في حال الرضاء، لأجل المعاونة و المؤانسة؛ و في الشدة من جهة الاحتياج و المؤانسة». و احتياج الملوك إلى من يصطنعونه و يربّونه مثل احتياج الفقراء إلى أهل المعروف. و طلب فضيلة الصداقة المركوزة في النفوس باعثة عليها؛ و كذا المشاركات في المعاملات و المعاشرات بالعشرة الجميلة و الرغبة في بعضهم في صحبة بعض الاجتماعات في العبادات و الصيد و الرياضات^٣.

و قال سقراط^٤: «إنّي أتعجب ممّن يعلمّ أولاده أخبار الملوك و الحروب و الوقائع و الضغائن و الانتقامات، و لا يعلمونهم أحوال التورّد و الصداقة و المصافاة و الألفة و اكتساب هذه، و الذي يلزم هذه الفضيلة من الخيرات الشاملة أو^٥ المؤانسة و المحبة التي لاتمكن العيشة و الحياة مع قطع النظر عن ذلك، حتى لو كانت جميع الدنيا لواحد و لم يحصل له هذه الفضيلة، كانت حياته وبالاً عليه. و إن توهّم أنّ ذلك ينال بالسهولة و تنعقد صورته فهو مخطئ؛ لأنّ اقتناء الأصدقاء و امتحاناتهم و تجربتهم و الوثوق^٦ بهم في غاية الصعوبة و التعذر.

و قدر الصداقة و خطر المحبة أعظم من جميع الذخائر و الدفائن و سائر المقتنيات؛ لأنّ في أوقات المصائب و النوائب و الأمور العظام لاتنتفعه الدنيا و ما

١. ت. تبيين. ٢. ت. عشرة.

٣. اخلاق، ص ٣٢٢: «و طلب فضيلت صداقت كه در نفوس مفلور است مردمان را باعث می گرداند در مشا اربكت در معاملات و معاشرت به عشرتهای جميله و مداعبت با يكديگر و اجتماع در رياضات و صيد و دعوات، تا اينجا سخن حكيم است».

٤. اخلاق، ص ٣٢٢: «أنسقراطيس».

٥. نسخه ها: - و! اخلاق، ص ٣٢٢: «و آنچه لازم اين فضيلت بود از خيرات شامل و محبت و مؤانستى».

٦. ت. الموقوف.

فيها، ولا يقوم مقام الصديق^١ المعتمد المصافى المساعد في إتمام سعادة عاجلة أو آجلة^٢؛ فما أحسن حال من وصل إلى هذا^٣ الصديق أو اغتبط بهذه النعمة؛ فهو الملِك وإن خلا عن الملِك والحشم؛ وإن كان له الملِك فهو الكمال والتمام؛ لأن المتولي لأحوال الرعية وأمور العالم لا يكتفي بأذنين وعينين وقلب واحد ولسان، بل يحتاج إلى ما يقوم مقام الأعين^٤ والأذان الكثيرة والقلوب؛ وذلك لا يتم إلا بالصديق الصدوق، فيسببه يرى البعيد قريباً والغائب شاهداً ويطلع على الأسرار^٥، وبغير^٦ الأخ الشفيق لا يمكن حصوله ولا يتوقع نيله^٧.

فلنتكلم في كيفية اقتناء الأصدقاء وفي المحافظة على الصداقة [للثلايكون]^٨ الطالب بمنزلة من طلب رأساً سميناً من الغنم فوق بورمة، كما قيل^٩:

أعـيـذها نظرات منك صادقة أن تحسب الشحم فيمن شحمه ورْم
ولاسيما والإنسان يتصنع ويظهر غير ما في باطنه، كمن يُظهر بذل المال [مع البخل]^{١٠} لا يعرف بالجود؛ ويُقدِّم على الأهوال ليقال^{١١} شجاع وهو جبان؛ بخلاف الحيوانات الأخرى؛ فإنها لا تظهر إلا ما في غرائزها.

قال سقراط: «إذا أردت استفادة صديق، فتفحّص كيف كانت صحبته في الصبي [مع]^{١٢} الأبوين والعشيرة والأقران؛ فإن لم تكن مرضية فابعُدْ منه؛ فإن العاقبة لا صديق له ولا رجوتة». وتمتحنه في شكر النعم وكفرانها تارة بالمال، وتارة بالحديث بالخير ونشر الإحسان. والكفور يتكاسل عن ذلك ويعدّ كل

١. نسخة ها: + و.

٢. ن: عاجله أو آجله.

٣. ت: العين.

٤. ب: هذه.

٥. م: الأشرار.

٦. اخلاق، ص ٣٢٣: «تا اينجا سخن اين حكيم است».

٧. نسخة ها: ولا يكون؛ اخلاق، ص ٣٢٣: «كه طالب اين خلت به منزلت آن شخص نبود».

٨. ب: قيلت؛ ن: قيل.

٩. نسخة ها: من البخلاء؛ اخلاق، ص ٣٢٣: «بذل مال كند با بخل».

١٠. نسخة ها: من البخلاء؛ اخلاق، ص ٣٢٤: «با پدر».

١١. م: الثقال.

أحسان أسدي إليه أن ذلك حق له؛ وهي أنحس^١ خصال الأشقياء، كما أن الشكر أجد خصال السعداء.

وكذا ينبغي أن يعرف ميل الشخص - المطلوب صداقته^٢ - إلى الشهوات؛ فإن محبة الإنسان للذات والأموال توجب تقاعده عن حقوق الإخوان والأصحاب.

وكذا في محبته للرئاسة. فإن الميل إلى العلو والتفوق يزيل الإنصاف في المودة؛ ولا يرضى بالتساوي، بل يستعمل التكبر^٣ والترفع ويستتهن بالأصدقاء؛ ولا يتم به^٤ مودة، ويؤول آخر الأمر إلى العداوة والحق.

وكذا في ميله إلى الألحان الموسيقية والطرب وأنواع اللهو والمجون والضحك؛ فإن محبتها توجب عدم المساعدة والمكافاة للإخوان.

فإذا امتحنه بالخصال المحمودة والبعد عن الرذائل فاتخذ صديقاً فاضلاً وأخاً كاملاً؛ ولا تقتصر في محافظته، ولا تهمل دقيقة من دقائق صداقته. والأولى أن يقتصر على صديق واحد إن وجد؛ فإن كثرة الأصدقاء توجب التحير وإهمال أحد الطرفين، مثلاً مشاركة البعض في الفرح والابتهاج الذي يقتضيه الحال والوقت، و يقتضي ضده بالنسبة إلى الصديق الآخر^٥، فيقع الاضطراب والإخلال.

وينبغي أن يكون في حالة إفراده لطلب الفضائل لا يتبع صفار عيوب الأصدقاء؛ فإنه لا يكاد يجد أحداً موصوفاً بسلامة العيوب؛ ونتيجة ذلك أن يعدم^٦ فضيلة الصداقة ويحصل على الوحدة والوحشة؛ بل يتقاضى^٧ عن محققات العيوب التي لا يمكن التنزه عنها؛ ويلحظ ذلك من نفسه ليتحمل ذلك من غيره.

١. ت: أنحس.

٢. م: به.

٣. م: عدم.

٤. ت: أخس.

٥. ت: الكبير.

٦. م: صديق آخر.

٧. در «م»، «يتعاضى» نيز خوانده می شود.

و احترز من عداوة من كان صديقاً أو مخالطاً أو محسناً إليه من اللئام. و قد قال الشيخ الإلهي: «اتَّقِ شرَّ من أحسنت إليه من اللئام؛ فلقد أصابني منهم شدائد»^١.

و قال أبو الطيب^٢:

عدوك من صديقك مستفاد فلا تستكثر^٣ من الصحاب
فإنَّ الداء أكثر ما تراه يكون من الطعام أو الشراب
و إذا حصل^٤ الصديق، فليبالغ^٥ في مراعاته و تفقُّد أحواله؛ و لا يهمل دقيقة و لا جليلة من مهمَّاته؛ و يلقاه بالبشاشة و يصاحبه بالخلق الحسن بلا تملُّق و لا نفاق؛ لأنَّ الانحراف عن جادة الحق و الصدق في الظاهر مُلَقٌّ، و في المعنى نفاق، و كلاهما مذمومان.

و يجعل هذه الأمور و الطريقة خُلُقاً و عادة من غير تهاون و لا توازٍ بوجه من الوجوه؛ فإنَّها موجبة للمحبة التامة و مستدعية للتعب العظيم. و بسبب ذلك يرغب القريب و البعيد في صحبتك و صداقتك، كالحمام المستأنس^٦ بمسكن؛ فإنَّه يطوف حوله و يجلب إليه الحمام الغريب المشاكل له؛ و الحيوان الناطق في نشر المحامد خير من الصامت.

و كما تجب شركة الصديق في الخيرات في وقت الرِّخاء فأوجب منه دفع الشرور في وقت الشدائد، كما قال:

بيت

دعوى الإخاء على الرِّخاء كثيرة بل في الشدائد تعرف الإخوان
ففي وقت التوائب^٧ و النكبات و تغَيَّر الأحوال و الأوقات تجب المواساة

١. مطلب منقول از سهروردی، از شهرزوری است.

٢. در اخلاق، ٢٢٦، نامی از شاعر نیامده است.

٣. ب: فلاستكثرن.

٤. ب، ت: حصلت.

٥. ت: المستأنس.

٦. ب: فیبالغ.

٧. ت: الشدائد.

بالمال والنفس؛ و الزيادة في المراعاة أكثر من المعهود^١؛ والمشاركة في الغم والهَم.

و إن بلغ مرتبة، فليغمس الإخوان في خيرها من غير منّة. و إن رأى من بعض الإخوان وحشة أو نقصان مؤانسة، فلا ينفّر ويسمى^٢ في الاستمالة^٣ والمخالطة، لئلا ينقطع حبل المودة بتوهم ما يوجب ذلك؛ ولا يكون أبلغ في هذا الباب من إخراج كل الكدورات والغَلّ من القلب^٤ وإظهار ذلك؛ فإنّ بركة الصلحة^٥ والصديق^٦ كثيرة.

و إن^٧ أجرم صديق، فيعاتبه^٨ بلطف ولا يؤخّر ذلك، كما قيل: «و في العتاب حياة بين أقوام»، ويمحو ذلك عن خاطره بالكلية. و سبب تبقية المحبة مداومة المراعاة في كل الأمور والأسباب، بأن كان مركوباً^٩ أو ملبوساً أو منزلاً أو أي شيء يقتضيه الحال والوقت، ليأمن بذلك التعاهد عن الفساد.

و المراء^{١٠} لما كان مع جميع الخلق مذموماً فمع الإخوان أقبح؛ لأنّه يقلع^{١١} المودة^{١٢} بالكلية، لكونه سبباً للاختلاف المؤدّي إلى التباين المشتغل على جميع الشرور؛ و طلب المودة في الأصل إنّما هو خوف من التباين. و الذين يقولون: إنّ^{١٣} المراء^{١٤} يشخذ الذهن ويسيتون الأدب في المحافل دون الخلوة، ليرى العوام غلبتهم، رديء جداً و هو بغي و ظلم عند الحكماء؛ و يؤدّي في^{١٥} الأخير لاسيما إذا انضمت إليه الثروة و النعمة - بعد البهتان و الافتراء و إظهار العيوب بينهم - إلى السعي و سفك الدماء؛ و أنواع الشرور كله من توابع المراء.

و احذر من البخل على الإخوان بالعلوم والآداب والصنائع. و البخل

- | | |
|----------------------------------|---|
| ١. ت: المعهود. | ٢. ب، ن: يستعمل (نسخه بدل): يستمر؛ م: يسعى. |
| ٣. ت: الاشتغال. | ٤. ب، ت: - من القلب. |
| ٥. ن: الصلحة؛ م: الصديق. | ٦. م: النصيحة. |
| ٧. م: فإن. | ٨. ت: فعاتبه. |
| ٩. ت: مركباً. | ١٠. ب، ت: يقطع. |
| ١١. م: المحبة. | ١٢. ت: - إلى التباين ... يقولون إنّ. |
| ١٣. ب: - إلى التباين ... المراء. | ١٤. ب: إلى. |

بالعلم إما لقلّة البضاعة، أو للتفوّق^١ عند الجهّال، أو خوفاً في المكتسب، أو للحسد^٢؛ و الكل مذموم قبيح. وبعضهم يبلغ في البخل الغاية، كبخلهم بعلم الغير، وتصنيف الغير حتى يندرس، وهذا الخلق ينافي المودّة.

و إن وقفت من الصديق على عيب فوافقه بلطف يتضمن إرشاده، فإن لم ينفع تعرّض بإشارة خفية مرموزة في أثناء العبارات؛ فإن لم ينفع فلتورده في الأوقات اللائقة و الأحوال المتتالية^٣؛ لأنّ حق الصداقة أن لا تتركه عند الناس مذموماً.

و يحترز في صحبة الإخوان من مداخلة التمامة^٤ و لا تستمع أقوالهم؛ لأنّ الأشرار يداخلون الأخيار في صورة النصحاء و ينقلون الكلام من صاحب إلى صاحب ممّوهاً^٥ محرّفاً على أقبح الصور، حتى تتبدل الصداقة بالعداوة. و ذكر الحكماء لهذا أمثلة كثيرة؛ كحكاية الأسد و الثور^٦ في كيلة و دمنة^٧. و قد قيل في المعنى:

و أعرّة قد كنتُ دنتُ بحبّهم و كذلك كلهم بحبّي دائوا
كنت المُفدّي^٨ بينهم و لديهم بحياة رأسي كانت الأيمان
فسعى^٩ الأعادي بالنميمة بيننا حتى تفرّقنا و بنت^{١٠} و بانوا

و اعلم أنّ الاحتياط في باب حفظ المحبة واجب؛ و هو^{١١} من أهمّ المهمات التمدني؛ و بزواله يزول الاتحاد. و كل الفضائل الخُلُقِيّة المعدودة من أجل حفظ النظام مع التآلف الذي لا يوجد النوع بدونه، مثلاً الاحتياج إلى العدالة في المعاملات، لتحصل الصيانة عن رذيلة الجور، و الاحتياج إلى العفة من جهة

١. أخلاق، ص ٣٢١: «تسوّق».

٢. ت: الحسد.

٣. ت: السالبة.

٤. ت: الدمنة.

٥. ت: مستولها.

٦. ت: - و الثور.

٧. آثار ابن منيع، كيلة و دمنة، باب الأسد و الثور، ص ٧١.

٨. ت: فيبقى.

٩. م: المقدم.

١٠. نسخة ها: فبنت؛ أخلاق، ص ٣٢٢: و بنت.

١١. م: هي.

ضبط الشهوات البدنية لئلا يتطرق الجنائيات إلى الشخص والنوع، والاحتياج إلى الشجاعة من جهة دفع الأمور الهائلة حتى تكون السلامة شاملة.

و إظهار بعض الفضائل يحتاج إلى الأسباب الخارجة كاحتياج الحرية و السخاوة في إخراجهما من القوة إلى الفعل إلى اكتساب الأموال؛ واقتناء الأموال من غير مساعدة الإخوان و الأصدقاء متعذر؛ وكذا بالنسبة إلى السعادة الأخروية؛ ولأجله حكم الحكماء بأنه ليس في الدنيا والآخرة رذيلة أعظم من الكسل والبطالة الحائلة بين الإنسان و سائر الخيرات و الفضائل؛ و كنّا قلنا إنّ أبعد الأخلاق عن الفضيلة الخارجون^١ عن التمدن و التآلف؛ ففضيلة الصداقة و المحبة أكبر الفضائل؛ و المواظبة عليها أجود الأشغال^٢ و أشرف أبواب المقال^٣.

القول في المعاشرات مع أصناف الخلق

الإنسان ينبغي أن ينسب نفسه و حاله إلى جملة أصناف الخلق؛ و لا يخلو من ثلاثة أنواع؛ إما أن يكون بالرتبة أعلى أو مساوي^٤ أو أنقص.

فإن كان أعلى، فليحفظ مرتبته و لا يميل إلى ما يميل إلى النقصان؛ و إن كان مساوياً فليترق^٥ في مدارج الكمال؛ و إن كان ناقصاً سافلاً فليجهد في^٦ التدني^٧ إلى مرتبة الصنف الذي فوقه.

و يختلف حال المعاشرة باختلاف حال المراتب؛ أمّا المعاشرة مع الصنف الأعلى فقد ذكرناه^٨؛ و مع الصنف المقابل يتنوع بثلاثة أنواع:

١. م: الخارجة؛ ن: الخارجون (نسخه بدل): الخارجين؛ اخلاق، ص ٣٢٤: «دورترين خلق از فضيلت كسانى اند كه از تمدن و تألف بيرون شوند».

٢. م: أجود الأشغال.

٣. ن: المنال؛ م: المتألف.

٤. ن، م، ت: فليترق.

٥. م: مساوياً.

٦. م: فليجهد إلى.

٧. ت: التدلي.

٨. ك: اخلاق، ص ٣٢٤.

الأول، المعاشرة مع الأصحاب.
الثاني، المعاشرة مع الأعداء.
و الثالث، المعاشرة مع من ليس بصديق ولا عدو.

[أصناف الأصدقاء وكيفية المعاشرة معهم]

و الأصدقاء صنفان: حقيقي و غير حقيقي.
و المعاشرة مع الأصدقاء الحقيقي فقد مر^١.
و أما غير الحقيقي المتشبهين بهم و لا يخلون من التصنع و المَلَق^٢؛ و
الصحبة معهم تفتقر إلى المجاملة و الإحسان؛ و [في]^٣ الصبر و المداواة بقدر
الوسع و الطاقة لا يهمل دقيقة؛ و يستر العيوب و الأسرار و خواص الأحاديث و
أسباب المنافع و مقادير الأموال؛ و لا يؤاخذهم بالتقصير؛ و لا يعاتبهم في إهمال
الحقوق و لا بالمكافاة عليه، لإصلاح ذات البين، و لا يقطع^٤ مواساة من بلغ
بدرجة الأولياء الخاص؛ و يتفقد أقاربهم و متعلقهم^٥؛ و يظهر البشاشة في
قضاء الحاجات و الاختلاطات^٦ تارة بالطبع و تارة بالتكلف؛ و في الضرورات
يساعدهم.

و في الجملة، أصناف الكرم و حسن الخلق و التعهد لا يهمله، ليرغب كل
أحد^٧ في صحبته و أخوته؛ و إن وصل إلى مرتبة فليكثر التعهد.

[أنواع الأعداء وكيفية المعاشرة معهم]

و أما الأعداء فهم نوعان: قريب و بعيد. و كل قسم ينقسم إلى قسمين: إلى
ظاهر و إلى باطن. و أهل الحقد من حساب الأعداء الظاهرين؛ و أهل الحسد من

١. ب: المن.

٢. ن: لا يقطع.

٣. م: الحوائج و الاختلاط.

٤. م: قد مرّت شرائطها.

٥. أخلاق، ص ٣٣٥: «و در».

٦. ب: ت: متعلقهم؛ م: - و متعلقهم.

٧. ت: واحد.

حساب المخفيين. و يحترز من القرب إلى الأعداء^١؛ لتلايقف على الأسرار و العورات؛ و في^٢ المآكل و المشارب و غير ذلك يحتاط فيه.

و الأصل الكلي في سياسة الأعداء أنه إن قدر بالمواساة^٣ و اللطف أن يقطع أصل الحسد و الحقد و الأخلاق الردية من القلب، و يجعلهم أصدقاء، فهو الأجود و الأصوب.

و لا يظهر العداوة، لأن قمع الشر بالخير خير و قمع الشر بالشر شر. و لا يبالي بسفاهة الأعداء، بل يغضي^٤ عنهم و لا ينافسهم و لا ينازعهم^٥ في شيء؛ إذ^٦ إظهار العداوة يزيل النعم و ينقل الدول و يكثر الهموم و يضعف الأموال و يسفك الدماء و يضعف العمر و يوجب^٧ الخسران و الشقاوة.

و أسباب العداوة الإرادية خمسة أشياء:

الأول، التنازع في الملك.

الثاني، التنازع في المرتبة.

الثالث، التنازع في الرغائب^٨.

الرابع، الإقدام على الشهوات الموجبة لانتهاك الحرم^٩.

الخامس، اختلاف الآراء.

و طريق التوقي من كل صنف الاحتراز من سبب ذلك الصنف.

و يتفحص عن أحوال الأعداء و يفتش عن أخبارهم، ليقف على مكرهم و

خديعتهم. و يقرّر نكاية^{١٠} الأعداء عند الرؤساء و يملأ مسامع الناس لتلايقب^{١١}

١. اخلاق، ص ٣٣٥: «و ان دشمن نژديك احتراز بيشتر بايد». بنا بر اين اختلاف آشكارى است

بين متن و اخلاق ناصرى. ٢. اخلاق: «و در».

٣. ب، ت: - و المآكل و المشارب ... بالمواساة.

٤. ب: + عليه؛ م: بل يعرض. ٥. ن: و ينافسهم.

٦. م، ب، ن، ت: - يوجب (نسخه بدل ن): يوجب. ٧. م: الحزم.

٨. نسخة هـ: في الغاية؛ اخلاق، ص ٣٣٦: «در رغائب».

٩. ن: شيكاية م، ب، ت: شيكاية؛ اخلاق، ص ٣٣٦: «نكاية» (نسخه بدل): «شكاية».

١٠. ب: يقبل.

زخارف كلماتهم، ويثبتهون في الأقوال والأفعال، ويعرف معايب الأعداء، ويقف على النقيض والقطمير من ذلك؛ ويحتاط في إخفائه إلى وقت الاحتياج فيقهر^٢ بذلك؛ وإلا فنشره^٣ في غير وقته يقتضي عدم التأثر؛ اللهم إلا أن يكون إظهار البعض^٥ فيه تنبيه له على معرفة أحواله، فينكسر بذلك ويتحرى^٦ الصدق فيه؛ وإلا فالكذب يوجب استيلاء الخصم.

ويقف على عادات كل صنف وإشيعهم^٧، ليقابل كل صنف^٨ بما يليق بدفعه؛ وكذلك يعلم^٩ ما يوجب قلقهم وضجرهم؛ إذ الظفر مندرج في مضمون ذلك.

ويظهر الصداقة مع الأعداء ويخالط أصحابهم ويوافقهم؛ إذ هو من الحزم والكياسة؛ لأن^{١٠} بذلك تسهل معرفة العورات^{١١} والعثرات. ولعنة الأعداء وسبهم^{١٢} والنيل من أعراضهم مذموم جداً؛ لأن هذا الفعل لا مضرة فيه لنفوسهم وأموالهم؛ بل يعود الضرر عليه وينخرط في سلك السفهاء.

وإن نالت الأعداء آفة^{١٣} فلا يظهر الشماتة والفرح؛ فإن الحوادث رائحة وغادية، ولا يبعد أن تقع به؛ وهو دليل البطل^{١٤} أيضاً. وإن لجأ العدو إليه، فليستعمل الكرم والمروءة معه؛ لكن لا يعتمد عليه حتى تتبين السجية^{١٥} فيه^{١٦}.

١. ب، ت: مصائب.

٢. ب، ت: فيقرو.

٣. م: للناس.

٤. م: يحرق.

٥. ن: شيء.

٦. ب: أن.

٧. م: شيعتهم؛ ن: لعنة الأعداء وسبهم.

٨. ت: التظفر.

٩. م: الحجة؛ ن: الصحبة (نسخه بدل)، ب: السجية؛ ت: النتيجة.

١٠. م: مفهوم عبارات؛ لكن لا يعتمد ... فيه؛ در اخلاق نامری نیامده است.

١١. ت: مصاديب.

١٢. ن: فينشره.

١٣. ت: البخس.

١٤. ب، ن: شيعتهم؛ م: شيعته.

١٥. م: يعلم.

١٦. ت: المدوات.

١٧. م: آفة.

١٨. م: الحجة؛ ن: الصحبة (نسخه بدل)، ب: السجية؛ ت: النتيجة.

١٩. م: مفهوم عبارات؛ لكن لا يعتمد ... فيه؛ در اخلاق نامری نیامده است.

[مراتب دفع ضرر الأعداء و شروطه]

و في دفع ضرر الأعداء مراتب ثلاثة:

الأول، إصلاح نفوسهم إن أمكن.

الثاني، الاحتراز عن مخالطتهم.

الثالث، القمع والقهر و هو آخر التدبير.

و مع وجود ستة شروط يمكن الإقدام على هذا:

الأول، أن يكون العدو^١ ممن لا يجوز إصلاحه بوجه.

الثاني، أن يتعذر^٢ الخلاص إلا بالقهر المخصوص بالذات أو بالعرض^٣.

الثالث، أن يعمّ الشرّ و القهر غيره.

الرابع، أن يكون قد شاهد سعيه في إزالة الخيرات عنه.

الخامس، أن لا يكون في القهر يرتكب رذيلة، كالخيانة و الغدر.

السادس، أن لا يكون لذلك الفعل عاقبة مذمومة لا في الدنيا و لا في

الآخرة؛ و مع ذلك إن قهره بيد الغير يكون أولى. و انتهاز الفرصة مع المهلة من لوازم الحزم.

و قهر الحسود يكون باستكتار الفضائل و إظهار النعم، و يحترز من

كيدهم و لا يظهر أحداً^٤ على سريره.

و أما معاشرة من ليس بصديق و لا عدو، فمختلف أيضاً، و كل من

يستحق أن يكون له أمر^٥ فليلق^٦ بما يليق به، مثلاً «النصحاء»، و^٧ هم الذين

ينصحون كل الخلق تبرعاً، يختلط معهم و يخدمهم و يسمع كلامهم و يبتهج

برؤيتهم و يهش عند لقائهم.

و لا ينبغي أن يسمع كلام كل أحد و لا يغترّ بظواهر أحوالهم، بل بالتأمل

١. ن: العدد.

٢. ت: لا يتعذر.

٣. ن: العرض.

٤. ت: أحد.

٥. ن: أمراً.

٦. ع: اخلاق، ص ٣٢٩: «تلقى كردن».

٧. م: و.

يقف على غرض كل واحدٍ و [يفرق] ^١ الحق من الباطل.

و «الصلحاء»، جماعة يشتغلون بإصلاح ذات البين تبرعاً، و يخصهم بالكرامة والتبجيل، و يتشبه بهم، لأنّ مذهبهم محمودة عند جميع الخلق.

و يستعمل الحلم عند «السفهاء» و لا يبالي بسفاهتهم. و إن [ابتلى] ^٢ بشتمهم ^٣ فلا يتأثر، و لا يشتغل بمكافاتهم؛ و يجتهد ^٤ في أن لا يخالطهم و لا يجالسهم و يحرم مجادلتهم و مجاورتهم ^٥.

و يتكبر على «المتكبر» ليتألم ^٦؛ فإنّ التكبر مع المتكبر صدقة؛ و التواضع يوجب الاستهانة.

و يخالط «أهل الفضائل» و يستفيد ^٧ منهم و يعاونهم و يساعدهم و يجتهد أن يكون في زمرتهم.

و يصبر على «الجار الردي» و يجامله و يداريه؛ و يعلم أنّ اللثام أصبر على البدن، و الكرام على النفس. و هكذا يستعمل مع كل أحد ^٨ ما يقتضيه الحال.

و أمّا الذي تحت يدك و دونك ^٩ في المنزل، فهم أصناف المتعلّمين، فيحسن إليهم و ينظر في أحوال طبائعهم و في شيعهم ^{١٠}؛ فإن كانوا مستعدين لأنواع العلوم فلا يخل عليهم و تزاح علّتهم.

و تؤمر أصحاب الطبائع الجيدة بتهذيب الأخلاق؛ و يتنبّهون على ^{١١} المعاييب؛ و يكملون ^{١٢} بحسب الاستعداد؛ و العلوم المؤدية إلى الأغراض الدنيوية يُنبّهون عنها.

١. نسخته ها: يعرف: اخلاق، ص ٣٣٩: «فرق كنده».

٢. نسخته ها: ابتليت.

٣. م: يهترن.

٤. م: معاربتهم: ن: معاورتهم؛ اخلاق، ص ٣٣٩: «مجازات» (مجازات: كفتكو و مناظره).

٥. ن: ليتألموا.

٦. ت: يستفيد.

٧. ت: واحد.

٨. م: + و.

٩. م: يتنبّهون عن.

١٠. ن: شيعهم.

١١. م: يكلمون.

و البلداء يُعلَّمون بما يليق بأفهامهم و ينهون عن تضييع العمر.
و الذين يلحّون في الأسئلة، يُزجرون^١ عن ذلك و يتوقف في إجاباتهم؛
اللهم إلّا عند الحاجة^٢ و عند كون السائل ذكياً؛ و يميّز بين المحتاج و الطامع، و
يردّ الطامع^٣ عن طمعه^٤ و يوصله إلى مطلوبه، و يواسي المحتاج و يُمدّه في
أسباب المعيشة؛ و الإيثار محمود، بشرط أن لا يكون خلل في معيشته و لا في
عياله.

و يرحم الضعفاء و الفقراء و المساكين و يشفق عليهم و يُعين
المظلومين.

و ينبغي أن يتشبه في إيصال جميع الخيرات و المنافع بمنبع الخير
المطلق و هو البارئ، عزّ شأنه و تقدّست أسماؤه^٥.

١. ت: فيزجرون. ٢. ن، ب: - و.
٣. ب، ت: - و يرد الطامع. ٤. ب: طمعه.
٥. ن: تمت رسالة الأخلاق و التدابير و السياسات المسماة بـ «الحكمة العملية» و يتلوها فنّ
«الحكمة العلمية».

و الحمد لله خالق البرية، و الصلاة و السلام على سيّدنا محمد ذي النفس الزكية.
ب، ت: + الحمد لله على التمام و الصلاة و السلام على خير الأنام.
م: تمت رسالة الأخلاق - بحمد الله تعالى و منّه و الصلاة على خير خلقه محمد و آله و صحبه
أجمعين - على يد، الفقير إلى الله الرؤوف، عبد الرحيم بن معروف غفر الله له و لوالديه و أحسن
إليهما و إليّ.



مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

فهرست ویرتوها

- ۱- فهرست آیات قرآنی
- ۲- فهرست احادیث و اخبار
- ۳- فهرست اشعار
- ۴- فهرست اسامی اشخاص
- ۵- فهرست اسامی گروهها و جایها
- ۶- فهرست اسامی کتابها
- ۷- فهرست اصطلاحات و تعبیرات
- ۸- فهرست مآخذ و منابع



مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

١- فهرست آيات قرآنى

- ٢ (البقرة) ٧: ختم الله على قلوبهم و على سمعهم و على أبصارهم غشاوة ٥٣٧
 ~ ٧: فأما الذين في قلوبهم زيغ ٥٣٢
 ~ ٢٦٩: و من يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً ٦
 ٣ (آل عمران) ٧: و ما يعلم تأويله إلا الله ... ٤٥٢
 ١٢ (يوسف) ٧: فوق كل ذي علم عليم ٥٤٢
 ١٦ (النحل) ١٢٥: ادع إلى سبيل ربك بالحكمة و الموعظة الحسنة ٦ و ٤٣٧
 ٣١ (لقمان) ١٢: و لقد آتينا لقمان الحكمة ٦
 ٣٨ (ص) ٢٠: و آتيناها الحكمة و فصل الخطاب ٦
 ٤٠ (التافر) ٤٠: ما يجادل في آيات الله إلا الذين كفروا ٤٠٢
 ٥٧ (الحديد) ٢٥: و أنزلنا معهم الكتاب و الميزان ليقوم الناس بالقسط ٥٣١
 ٦١ (الصافات) ٧: فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم ٥٣٢
 ٨٢ (الإنفاطار) ١٣: إِنَّ الْأَبْرارَ لَفِي نعيم و إِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جحيم ٤٣٥
 ٨٣ (المطفةين) ١٤ - ١٥: كَلَّا بَلْ رَأَى عَلَى تَربيم ما كانوا يكسبون ١٢
 ٩٣ (الضحى) ٩: فأما اليتيم فلا تنهر و أما السائل فلا تنهر ٤٣٥

٢ - فهرست احاديث و اخبار

- ٩ إذا فارقتُ هذا الهيكل فأنا واقف في الهواء عن يمين العرش
٥ إعرف نفسك يا إنسان تعرف ربك
٥ الحكمة ضالة المؤمن يأخذها حيث وجدها
٩ إنكم ستتردون عليّ العوض
١٠ أعددتُ لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت
٦ أعرفكم بنفسه أعرفكم بربه
٦ تفكر ساعة أفضل عند الله من عبادة سبعين سنة
٦ رأس الحكمة معرفة الله
عبدى خلقتك و أنا حي لا يموت، أطلعني فيما أمرتك و أنتَ عما نهيتك،
٦ أجعلك مثلي حيًا لا يموت
٦ لاتؤثروا الحكمة غير أهلها فتظلموها و لاتمنعوا أهلها فتظلموهم
٦ من عرف نفسه فقد عرف ربه
٦ من لم يكن حكيماً لم يزل سقيماً
٦ مَـة يا عمرو! إنَّه كان نبياً؛ فجعله قومه
٦ يا أرسطاطاليس هذه الأمة

٣- فهرست اشعار

فإينَ عناء الباكيات قليل ١٠	إذا انقطعت يوماً من العيش مدتي
لبذي اللب في الدنيا بغير المتاعب ٨	إذا كان بذر العيش ليس بحاصل
من التيه في أغمادها تتبسم ٤٤٣	إذا نحن سميناك خلنا سيوفنا
يذكرني عهد الصبي فأهيم ١٠	إذا هب من وادي العقيق نسيم
قالوا صدقت ولكن بش ما ولدوا ٥٥٣	إن افتخرت بأباء مضوا سلفاً
فانظر إلى ملك الأملاك قارون ١٢	إن كنت تسمو إلى الدنيا وزينتها
م سراج، وحكمة الله زيت ٧	إنما النفس كالزجاجة، والعلم
ولم تخف سوء ما يأتي به القدر ١٢	أحسنْتَ ظنك بالأيام إذ حسنت
هو المسك ما كثرته يتضوع ٨	أعذ ذكر نعمان لنا إن ذكره
أن تحسب الشحم فيمن شحمه ورم ٥٩٨	أعيذها نظرات منك صادقة
أ أنت لأسباب المنية هائب ٨	أقول لسعد والركاب مناخه
متناهيأ فجلعت لي صاحباً ٤٤٣	أوجدني ووجدن حزناً واحداً
من قبل ما الفرق بين الصديق والعين ١٣	بالعلم تحيي نفوس قط ما عرفت
بل في الشدائد تعرف الإخوان ٦٠٠	دعوى الإخاء على الرخاء كثيرة
ذا الملك والعز تحت الماء والطين ١٢	راحت عليه المنايا روحاً تركت
و يحدث بعدي للخليل خليل ١٠	سيمرض عن ذكرى وتنسى مودتي
فلا تستكثر من الصحاب ٦٠٠	عدوك من صديقك مستفاد
على الحقائق مثل النور للعين ١٣	العلم للنفس نور تستدل به

فإذا أشرقت فإنك حي
 فإن الداء أكثر ما تراه
 فساعدك الليالي فاغتررت بها
 فسعى الأعادي بالنميمة بيننا
 فكيف بأسنى العز في عالم البقاء
 كأن قلوب الطير رطباً و يابساً
 كذبت و بيت الله لو كنت عاشقاً
 كم أفرع السن بعد الفوت من ندم
 كنت المئذني بينهم و لديهم
 لسان الحال أفصح من لساني
 لقد كان في ظل الأراك كفاية
 لقد هتفت في جنح ليل حمامة
 لهفي على عمر ضيعة أوله
 ما بي أعلل قلبي بالوقوف على
 نراع لذكر الموت ساعة وقته
 و إن قر قلبي فأتهمه و قل له
 و إن لمعت نار على أبرق الصمى
 و أعزة قد كنت دنت بحبهم
 و ما ذرفت عينك إلا لتضربي
 و من سره أن لا يرى ما يسوءه
 و نحن بنو الدنيا خلقتا لغيرها
 و همز الريح أرقاً ثقالاً
 و هل خلق الله السرور؟ فقال: لا
 و يا مراتع أترابي بذي سلم
 هذب النفس بالعلوم لترقى
 باليتني بذات الشيخ والضال

و إذا أظلمت فإني مئذني
 يكون من الطعام أو الشراب ٦٠٠
 و عند صفو الليالي يحدث الكدر ١٢
 حتى تفرقنا و بنت و بانوا ٦٠٢
 لذي الجهل مع تفضيل تلك العجائب ٨
 لدى وكرها العناب و الحشف البالي ٤٤٢
 لما سبقني بالبكاء حمام ١١
 و أين يبلغ قرع السن و الندم ١٣
 بحياة رأسي كانت الأيمان ٦٠٢
 و عين الطبع طامحة البكاء ٤٤٤
 لمن كان يوماً يقتضيه رحيل ١٢
 على فنن وهبا و إنني لنائم ١١
 و عاد آخره الأسقام و الهرم ١٣
 منازل أفرط منكم و أطلال ١٩
 فتعرض الدنيا فظهر و نلعب ١١
 أنت بغير المقام به مولع ٨
 دعاني هو في القلب منك قديم ١٠
 و كذلك كلهم بحبي دائوا ٦٠٢
 بسهمك في أعشار قلب مقتل ٤٤٢
 فلا يتخذ شيئاً يخاف له فقداً ٥٦٤
 و ما كنت فيها فهو شيء محب ١١
 و غصنا فيه رمان صفار ٤٤٣
 فقلت أثرها أنت لي اليوم صاحب ٨
 لهفي على ما مضى من عمر الخالي ١٩
 و ترى الكل فهي للكل بيت ٧
 و منبت البان من نعمان عود الي ١٩

٤- فهرست اسامی اشخاص

الف	أدریس ١٥
آدم ٥٠٩	أردشیر بابک ٥٧١، ٥٩١
آدم صفي الله ١٤	أرسطو = المعلم الأول ٦، ١٦، ١٧، ٢٢، ٢٨، ٢٩
أبرقليس ٥١٨	٢٩، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٧٤، ٤٤١، ٤٤٧، ٥١٢، ٥١٨، ٥٢١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٤٣، ٥٧٠، ٥٨٥، ٥٩٢، ٥٩٧
ابن سینا، أبوعلی ٢٢، ٤٥، ٤٧، ٥٤، ٦٠، ٨١	أرسلاوس ١٥
- ٨٤، ٩٩، ١١٣، ١١٧، ١١٨، ١٣١، ١٣٦	أرموی ٤٧، ٤٩، ٦٧، ١٨٣، ٢٠٥، ٢١٠، ٣٧٧
١٦٧، ١٦٩، ١٨٢، ١٨٨، ٢٠٢، ٢١٠	إسکندر ٥٢٢، ٥٨٥، ٥٩٢
٢١٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٤٥، ٢٦٧، ٢٧٤	إعتدال ٥٨٦
٢٩٤، ٣١٢، ٣٨٠، ٤٣٩	افلاطون = افلاطن ٦، ١٦، ١٧، ٢٩، ٥١٢، ٥٣٧، ٥٥٩
ابن مسکويه ٥٥٤	امرؤ القيس ٤٤٢
ابن مقفع، عبدالله ٥٩٥، ٥٩٦، ٦٠٢	أنباذقلس ١٦، ١٧، ٥١٥
ابن وحشية، ابوبکر ١٤	أنقسامنس ملطی ١٥
أبو البرکات ٩٥، ٩٧، ٢٧٤، ٤٢٦	أنکسامندوس ملطی ١٥
أبو الحسن الأشعري ٤٦١	
أبو الطیب ٦٠٠	
أبوعلی مسکويه ٢٨	
أبهري، أثيرالدين ٤٢، ٤٧، ٥٦، ٦٧، ٧٧، ٨٠، ٨٧، ١٢٩، ١٣١، ١٤٧، ١٩٦، ٢٠٢	
٢٥٥، ٢١٠، ٢١١، ٢١٧، ٢٤٥	ب - ث
أغنيثاغورس ١٥	بروسن ٢٨

١٠٥٢، ١٠٥٥، ١٢١، ١٤٢، ١٧٥، ١٨٨،
 ١٩٩، ٢٠٤، ٢١٠، ٢١٦، ٢٢٣، ٢٢٨،
 ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٦٤، ٢٦٧، ٣٥٥، ٣٨٠
 رازي، قطب الدين، ٦٨، ١٠٣
 روح امين ٣٢
 روح قدس ٣٢
 زياد بن أبيه ٥٩٣
 زين ٥٣٧

س - ش

سقراط ٧، ١٦، ١٧، ٢٧، ٤٢٢، ٥٦٤، ٥٩٧،
 ٥٩٨
 سليمان بن داود ١٦
 سهروردي، الشيخ الإلهي ٢٤، ٢٥، ٢٧،
 ٥٤، ٩٦، ٩٨، ١٢٤، ١٨٢، ٢٤٥، ٣٩٤،
 ٤٣٩، ٦٠٠
 شام ١٥
 شجاعة ٥٤٥
 شهرزوري ٤٥، ٤٧، ٥٦، ٥٧، ٦٧، ٦٨، ٧٣،
 ٧٥، ٨٠، ٨٥، ٨٩، ٩٥، ٩٧، ٩٩، ١٠٤،
 ١٢٤، ١٢٩، ١٣١، ١٣٢، ١٤٧، ١٩٦،
 ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢١٠، ٢١١،
 ٢٢١، ٢٢٥، ٢٤٥، ٢٧٠، ٢٧٧، ٣٧٩،
 ٣٨١، ٣٨٣، ٤٤١، ٥٢٨، ٥٣٩، ٥٤٠،
 ٦٠٠
 شهيدى، سيد جعفر ٥٢٧
 شيث ١٥

ط - غ

طوسي، خواجه نصير الدين ٦٠

بروماخس اليوناني ٤٢٢
 بعض المتأخرين ٢٠٠
 بعض علماء العصر ٢٠٠
 بقرط ٤٥٧
 بلاذ ٤٨٧
 ثاليس ملطي ١٥

ج - ح

جالينوس ٥٥٣
 جبلي، مجد الدين ٢٤٥
 جرجاني، مير سيد شريف ١٠٢
 جزيرة ساميا ١٦
 حسن البصري ٥٤٢
 حكمة مدنية ٤٧٧
 حكمة منزلية ٤٧٧
 خونجي ٤٥، ٤٧، ٥٣، ٦٧، ٧٧، ٨٠، ٨٧،
 ١٠٢، ١١٣، ١٢٢، ١٢٦، ١٢٩، ١٣١،
 ١٣٢، ١٨٣، ١٩٦، ٢٠٢، ٢١٠، ٢١٧،
 ٢٦٧

د - ذ

دارا ٥٨٥
 دانش پزود، محمدتقي ٤٥
 داود نبي ١٦
 دبيران كاتبي ١٧، ٧٣، ٢١٠
 ذيمقراطيس ٧

ز - ز

رازي، فخر الدين ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٧، ٥٢،
 ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٦٠، ٧٥، ٨٠، ٨١، ٨٢

علی بن ابی طالب ۵۲۷، ۵۵۲، ۵۵۳، ۵۶۰
 عمر ۵۵۴
 عمرو بن العاص ۶
 غزالی ۴۰۱
 کندی ۵۶۵
 کیخسرو ۳۶۸
 کیه قفا ۴۹۵
 لقمان ۱۶

فارابی ۴۵، ۱۱۸، ۱۷۵، ۴۷۶، ۵۰۷
 فلارماتیوس ۱۵
 فیثاغورس ۹، ۱۵، ۱۶، ۱۷، ۴۰۷
 کاتبی ۲۴۵، ۳۷۰
 کشی ۱۲۹، ۱۳۱، ۲۰۵، ۲۱۰
 کلینی ۴۹۵
 م-ن
 محمد ۴۷۵، ۴۷۹، ۵۰۲، ۵۵۳، ۵۷۰، ۶۰۹
 المراغی، شرف‌الدین ۱۰۳
 مسیح ۵۷۲، ۹
 ملاصدرا ۲۵
 نوح ۱۵
 ه
 هرمس ۱۵



٥ - فهرست اسامى گروهها و جاها

الف	أصحاب الأفكار و الأحرار ٥٠٠
الأئمة ٤٢٨	أصحاب الحاجات ٥٨٩
ابناء الحق ١٠	أصحاب السنة ٥٧٣
الأثرار ٥٥٤	أصحاب الطبائع الجيدة ٦٠٨
أثينة ١٥	أصحاب العاهات ٥٠٣
الاحداث ٥٢٠	أصحاب القوى العظيمة ٥١٢
الأحرار ٥٧٨، ٥٢٥	أصحاب اللذة الحيوانية ٥٩٦
إخوان الصدق ١٠	أصحاب النواميس ٥٣٨
الأخبار بالطبع ٥٨٦	أصحاب مدينة اللذة ٥٧٩
أرباب الأقلام ٥٨٥	الأصدقاء ٥٩٦، ٥٢٣، ٥٢٢
أرباب الذكاء و الفضل ٥٦١	الأصدقاء الحقيقي ٦٠٤
أرباب الزراعة ٥٨٦	الأصدقاء غير الحقيقي ٦٠٤
أرباب السيوف ٥٨٥	أصناف الكاملين ٥٧٩
أرباب الصنائع ٤٠٢	أطباء النفوس ٥٥١
أرباب المنطق ٢٢١	الأعداء ٦٠٦، ٦٠٤، ٥٩٠
أرباب الهندسة ٣٧٤	الأفاضل ٥٧٩، ٥٧٢
الأسخياء ٥٢٥	أفاضل الحكماء ٥٦٩
إسكندرية ٦	الأمم السالفة القديمة ٤٤٠
الأشرار ٥١٨، ٥٨٧	الأنبياء ١٣، ٢٠، ٤٧٨، ٤٨٠، ٤٨٦، ٥٣٥
الأشعري ٤١٠	٥٦٨، ٥٧٠

ج - خ

- الأوائل ۲۲، ۲۸، ۴۰
الأوائل من الحكماء ۵۲۹
الأولياء ۴۷۸، ۴۸۶
أولياء الله ۳۲
أهل الإيمان ۵۶۹
أهل البأس والنجدة ۵۸۹
أهل التسليم ۵۶۹
أهل الجدل ۲۲۲
أهل الذكاء والكياسة ۵۰۳
أهل الشرائع ۲۹
أهل العلم ۴۵۴
أهل الفضائل ۶۰۸
أهل الفقه ۵۷۲
أهل المجون والسخرية ۵۵۴
أهل المدينة ۵۸۸
أهل المدينة الفاضلة ۵۷۱
أهل المعاملة ۵۸۵
أهل المنطق ۱۱۴، ۴۳۹
أهل بابل ۱۴
أهل الحسد ۶۰۴
أهل الصفاء ۱۰
أهل هند ۱۴
- الجدلي ۴۰۶
حبش ۵۵۴
الحكماء ۱۳، ۱۶، ۱۸، ۲۵، ۲۸، ۴۱، ۴۷، ۳۹۸، ۴۳۷، ۴۶۰، ۴۷۷، ۴۷۸، ۴۸۰، ۵۰۹، ۵۱۰، ۵۱۲، ۵۲۰، ۵۲۳، ۵۲۵، ۵۲۷، ۵۳۶، ۵۳۷، ۵۴۴، ۵۵۸، ۵۶۵، ۵۶۷، ۵۶۸، ۵۷۰، ۵۷۲، ۵۷۹، ۵۸۶، ۵۸۷، ۵۸۸، ۶۰۱، ۶۰۲، ۶۰۳
الحكماء المتأخرون ۵۳۵
الحكماء المتألهون ۱۸
الحكيم ۷
الخطباء ۵۷۹
خلان الوفاء ۱۰
- ذ - ز
ذوي الأسينة ۵۷۲
ذوي الأموال ۵۷۲
روم ۱۵، ۵۰۵، ۵۵۴
رومية كبرى ۱۸
الزهاد ۱۶

س - ش

- السريانيون ۴۴۰
السفهاء ۵۰۲، ۶۰۶، ۶۰۸
سكان الصوامع والكهوف ۵۱۴
السلاطين ۵۲۰
السياحون ۵۱۴
الشعراء ۵۷۹

ب - ت

- بابل ۱۴
الباغون ۵۸۰
البلدء ۶۰۹
التجار ۵۸۶
الترك ۵۰۵

ص - ض	م - ن
الصلحاء ٦٠٨، ٥٤٥	المارقون ٥٨١
الضعفاء ٦٠٩	المتأخرون ٤٠، ١٤٢، ١٦٤، ١٨٣، ١٩٠، ٢١٧، ٢١٠
ع	المتأخرون من الحكماء ٥١٥
العباد ١٦	المتأخرون من أهل النظر ٣٦٧
المبرانيون ٤٤٠	المقابلة ٥١٧
المبيد ٥٢٠، ٥٠٤	المتألهون ١٦، ٣٩، ٥٧٠
المجم ٥٠٥	المتجسسون ٥٩٠
العرب ٥٠٤، ٤٤٥	المتعلمون ٦٠٨
العقلاء ٥٦١، ٥٢٧	المتكلمون ٤٥٤
العلماء ٥٧١، ٥٦٦، ٥٣٦، ٥٣٥، ٤٥٧	المتوكلون ٥١٤
العوام، ١٤٦، ٢٢٢، ٤٠٣، ٤٠٧، ٤٣٦، ٤٣٦، ٥٢٥، ٥٢٠	المجاهدون ٥٧٢
عوام الفقهاء و المتكلمين ٤٥٥	المجتهدون ٤٢٨
ف - ك	المحرّفون ٥٨٠
الفُرس ٤٤٠	المحسنون ٥٣٦
الفضلاء ١٦	المخلصون ٥٣٦
فضلاء أهل العالم ١٤	المدبرون للمدينة الفاضلة ٥٧١
الفقراء ٦٠٩	المراؤون ٥٢٥
الفقهاء ٤٥٦، ٣٧٤	المراثيون ٥٨٠
الفلاحون ٥٨٦	المساكين ٦٠٩
الفلاسفة ١٣	المستضعفون ٥٧٠
القدماء ٢٢، ٤٠، ١٣١، ١٤٢، ١٧٤، ٢١٨، ٢٢٧، ٣٨٥، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤١٨، ٤٣٥، ٤٤٠	المشاؤون ٤٥٧، ٢٢٧، ٤٥٧
قدمات الحكماء ٥١٢	مصري ١٦
قدمات أهل النظر ٣٦٧	المصريون ١٤
الكلدانيون ١٤	المعتزلي ٤١٠
	المغالطون ٥٨٠
	المقدرون ٥٧٢
	الملائكة ٥٦٨
	ملطية ١٥

و-ي	الملوك ٩, ٥٢٧, ٥٤٢, ٥٩٤
الوزراء ٥٩٣	المنطقيون ١٤٨
هند ١٨, ١٤, ٥٥٥	المُنهيون ٥٩٠
يونان ١٥	الموقنون ٥٣٥
اليونانيون ١٥, ١٦, ٤٤٠	المهندسون ٣٧٤
	المؤيدون من عند الله ٤٥
	النصحاء ٦٠٧



٦- فهرست أسامي كتابها

إخبار العلماء بأخبار الحكماء ١٥	الف
أخلاق نيكوماخوس ٢٨	أثار ابن مقفع ٥٩٦
أساس الاقتباس ٤٢٥	أخلاق ناصري - أخلاق ٢٨، ٤٧٨، ٤٧٩،
أسرار البلاغة ٤٤٢	٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥،
الإشارات ٨١، ٨٤، ٨٨، ٩٥، ٩٩، ١٠٨،	٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩٢،
١١٢، ١١٣، ١١٨٢، ٢٢٨	٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨،
أفلاطون في الإسلام ١٦، ٧	٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٦،
الشمسية ٢٤٥	٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١٢، ٥١٤،
	٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥٢٠، ٥٢٢،
ب - ت	٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨،
بيان الحق ٩٥	٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٨،
تعليقات إلهيات الشفا ٢٥	٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤،
توراة ٥٧٢	٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١،
تهذيب ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣،	٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٨، ٥٥٩،
٥٥٤، ٤٨٥، ٤٨٤	٥٦٠، ٥٦٤، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩،
ج	٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥،
حكمة الإشراف ٩٨	٥٧٦، ٥٧٩، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥،
حلية الأولياء ١١	٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩١، ٥٩٢،
	٥٩٣، ٥٩٥، ٥٩٧، ٥٩٨، ٦٠٠، ٦٠٢،
د	٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٨،
رسائل إخوان الصفا ٥	

رسالة أقسام العلوم ٢٢

ثن

شرح الإشارات ٨١، ٦٠

شرح المطالع ١٠٣، ٦٨، ٤٩، ٤٨، ٤٧

شرح الشمسية ١٢٦

الشفاء، المنطق ٥٠، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧

٥٤، ٥٩، ٦١، ٦٩، ٨١، ٨٤، ٩٣، ٩٥

١٠٦، ١٠٩، ١١٣، ١١٤، ١١٦، ١١٧

١٢١، ١٢٢، ١٨٢، ٢٠٢، ٢٢٧، ٢٢٨

٢٩٤، ٣٦٢، ٣٧٦، ٣٩٤، ٤٠٤، ٤٢٤

٤٢٥

الشمسية ٤٣، ٤٧، ٤٩، ٥٣، ٦٩، ٧٣، ٧٩

١٨٤، ١١٩، ١٢٢، ١٣٤، ١٧٢، ١٨٤

ع

عين القواعد ٣٧٠، ٣٧٧، ٣٧٩، ٣٨١، ٣٨٢

ك

كافي (كتاب) ٤٩٥

كتاب الطهارة = طهارة الإعراف ٢٨

كشف الأسرار ٤٢، ٤٥، ٤٧، ٤٩، ٥٥، ٦٠

٦٧، ٦٩، ٧٧، ٧٩، ٨٠، ٨٢، ٨٥، ٨٧، ٩٢

٩٣، ٩٥، ٩٧، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٩، ١١٤

١١٦، ١١٨، ١١٩، ١٢١، ١٢٢، ١٢٦

١٢٩، ١٣١، ١٣٢، ١٣٥، ١٧٢، ١٧٥

١٨٣، ١٩٦، ٢٠٢، ٢١٧، ٢٦٧

كشف الحقائق ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٧، ٤٩

٥٢، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٦٠، ٦١، ٦٤، ٦٦

٦٧، ٦٩، ٧٥، ٧٧، ٧٨، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٥

٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩٢، ٩٣، ٩٥

١٠٨، ١١٦، ١٢٩، ١٣١، ١٣٣، ١٣٦

١٤٧، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٢، ٢٠٤

٢٥٥، ٢٠٦، ٢١١، ٢١٧، ٢٤٥

كليلة ودمنة ٦٠٢

م

مختصر زوزني ١٥

مسند أحمد ١١

المشارع والمطاريحات ٢٧، ٢٥

مطالع الأنوار ٤٧، ٤٩، ٦٧، ٨٢، ٩٢، ٩٥

٩٧، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٩، ١٨٣، ٢٧٧، ٢٥٥

المعتبر ٩٥، ٩٧، ٢٧٤، ٢٢٣، ٤٢٤، ٤٢٦

٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٧

المقارومات ٢٤٥

منطق المشارع والمطاريحات ٤٦، ٦٣، ٩٣

٩٥، ٩٦، ٩٧، ١٠٢، ١٢٤، ١٨٢، ٣٩١

٣٩٤، ٤٣٩، ٤٤٨، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤

منطق المشرقيين ٩٩، ٩٥

منطق الملخص ٤٠، ٤١، ٤٧، ٥٢، ٥٥، ٥٦

٥٧، ٦٠، ٦٧، ٦٩، ٧٥، ٧٧، ٧٩، ٨٠، ٨١

٨٢، ٨٥، ٩٠، ٩٣، ٩٥، ١٠٢، ١٠٩، ١١٢

١١٦، ١١٨، ١٢١، ١٢٢، ١٣١، ١٤٢

١٤٧، ١٦٢، ١٧٢، ١٧٥، ١٨٨، ١٩٩

٢٠٤، ٢١٦، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٥

٢٤٥، ٢٤٨، ٢٦٤، ٢٨٠

ن

نزهة الأرواح وروضة الأفراح ٤، ٦، ٥

نواميس (كتاب) ٢٩

نهج البلاغة ٥٢٧، ٥٥٢

نيقوماخيا ٥٣١

٧- فهرست اصطلاحات و تعبيرات

الاجتماع ٥١٣	آ
الاجتماع الضروري ٥٧٥	آداب ٣٨، ٥٤٠
الاجتماع القروي ٥١٤	آداب الحركة و السكون ٥٠٠
الاجتماع المدني ٥١٤	آداب الشراب ٥٠٢
أجرام فلكية ١١	آداب الطعام ٥٠١
أجزاء الخطابة ٤٢٥	آداب الكلام ٤٩٩
أجزاء العلوم البرهانية ٣٧٩	الآراء المحمودة ٣٧٣
أجزاء القياس ٢٢٦	آفة العلم ٥٤٢
أجناس الأمراض البسيطة ٥٤٧	آلات الغلبة ٥٧٧
أجناس الرذائل ٥٤٥	آلة ٤٤
أجناس الفضائل ٥٤٥	
الاحتياج ٥٠٨	الف
الاحتياج الى المال ٥٢٥	اب ٥٢١
الاحتياج إلى المنطق ٣٨	إبطال ٤١٢، ٤١٣
الإحسان ٥٩٨، ٥٨٨	الإبطاء في الفهم ٤٨٧
الأحكام العقلية ٥١١	الاتحاد الحقيقي ٥١٦
الأحكام شرعية ٥١٣	الاتحاد الصناعي ٥١٥
الأخبار ٥٤٠	الاتحاد الطبيعي ٥١٥
اختلاطات الشكل الأول ٢٤٨	الإثبات ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤
اختلاطات الشكل الثالث ٢٦٥	

- اختلاطات الشكل الثاني ٢٥٦
اختلاطات الشكل الرابع ٢٦٧
اختلاف السعادات ٥١٠
اختلاف العزائم ٥١٠
الأخذ و الإعطاء ٥٢١
الأخذ و العطاء ٥٧٢، ٥٣٤
الأداة ٦٦
الإدراك ٥٦٩
ادراك الأمور العقلية ٥٦٩
ادراك الأمور الوهمية ٥٦٩
ادراك امور الحقيقية ٥٦٩
ادوات الشرط ١٤٩
الأركان الخمسة ٤٩٠
أركان المدينة الفاضلة ٥٧٢
إزالة الزنائل ٥٤٥
أسباب الاتصال بحضرة العزة ٥٣٦
أسباب الانحراف ٥٤٧
أسباب الانقطاع عن حضرة العزة ٥٣٦
أسباب الشقاوة الأبدية ٥٣٦
أسباب الغضب ٥٥٥، ٥٥٢
أسباب الغلط في القياس ٤٤٨
الاستخفاف ٥٣٦
الاستدراج ٤٣٦
الاستدراجات ٤٣٦، ٤٣١
استسلاف المقدمات ٣٦٤
الاستعارة ٤٤٤
الاستقراء ٢٢١، ٣٦٥، ٣٧٤، ٤٠٩، ٤٢٦
الاستقراء التام ٣٦٥
الاستقراء الغير التام ٣٦٥
استقراء النتائج ٣١٢
الاستهانة ٥٣٦
الاستهزاء ٥٥٢، ٥٥٤
أسرار الطبائع ٥١٥
الإسراف ٤٨٨، ٤٩٢، ٥٦٢
الاسم ٦١، ٦٢، ٦٦
الاسم المشتق ١٠٩
الأشكال الأربعة ٢٢٦
الأشياء المتشاكلة ٥١٨
الأشياء المختلفة ٥١٨
أصحاب الشراب ٤٩٨
الأصل ٣٦٦
أصول الخطابة ٤٢٤
الأصول الموضوعية ٣٨١
الأطراف ٤٨٠، ٥٣٠
أطراف الأوساط ٥٤٥
الاطفال ٤٩٦، ٤٩٩
الاعتبار ٤٢٥
الاعتدال ٥٠٠، ٥٣١، ٥٤٦، ٥٥٥
الأعراض الذاتية ٤٨، ٣٧٩، ٣٨٦
أعوان الخطابة ٤٣٤
الافتخار ٥٥٢، ٥٥٣
الافتراض ١٩١
الإفراط ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨٧، ٥٥٥، ٥٦٢
إفراط الشهوة ٥٦٢
إفراط المحبة ٥٧٧
الإفراط في قوة التمييز ٥٤٦
الإفراط في قوة الجذب ٥٤٧
الإفراط في قوة الدفع ٥٤٦
أفضلية العلم الإلهي ٢٧
أفضلية العلم الرياضي ٢٦

أفضلية العلم الطبيعي ٢٥	الأمر ٦٥
الأفعال الإنسانية ٥٦٧	الأمراض ٥٤٥
أفعال المضارعة ٦١	أمراض قوة الجذب ٥٦٢
أفق الملائكة ٥٦٨	أمراض القوة النظرية ٥٤٩
الاقتصاد في العيش ٥٤٣	الأمراض المركبة ٥٦٥
أقسام الأقيسة الشرطية ٢٧٥	الأمراض المهلكة ٥٤٧
أقسام القياس المركب من المنفصلات ٢٩٧	أمراض قوة الدفع ٥٥١
الإقناع ٤٥٦	الإمكان ١٤٣، ١١٨
الاكتساب ٤٩٥	الإمكان الخاص ١٤٦
اكتساب التصديق ٣٩٧	الإمكان العام ١٤٦، ١٣٧
اكتساب التصور ٣٩٧	الأمل ٥٤٧، ٥٦١
اكتساب الحد ٣٩٥	الأمور الرياضية ٢٦
اكتساب الحد بالاستقراء ٣٩٥	الأمور الغريبة ٣٩
اكتساب الحد بالبرهان ٣٩٢، ٣٩١	أمهات المطالب ٢٩٩
اكتساب الحد بالضد ٣٩٤	الإناث ٤٨٩
اكتساب المقدمات ٣٦٥	الانبساط ٥٤١
الافتقار الإلهي ٥٩٦	الانتصاف ٥١٥
الالتزام ٥٨	الانتظام ٤٨٤
الالتماس ٦٥	الانتقام ٥٥٢
الألفاظ المشتركة ٦٢	الانتكاس الحقيقي ٥٤١
الألفاظ المنقولة ٦٢	الانحراف ٥٧١
الألغة ٤٨٥، ٥١٥	انحراف الاجتماع المدني ٥٨٦
الأم ٥٥٩	الانحراف الجسماني ٥٤٧
الإلهامات ٣٢	الانحراف النفساني ٥٤٨
اليقين ٣٧٥	الإنسان ٢٥، ٣٢، ٤٧٩، ٥٠٧، ٥٠٩، ٥١٧، ٥٣٩، ٥٦٦، ٦٠٣
الإمام ٥١٢	إنسان المدينة ٥١٢
الإمام العادل ٥٣٣	الإنسان مدني بالطبع ٥١٥، ٥٣٥، ٥٩٦
الإمامة ٥١٢، ٥٨١	الإنصاف ٥١٤، ٥١٥
الامتناع ١٤٣	الانظلام ٤٨٥

البطالة ٥٢٢، ٥٣٦، ٥٤٧، ٥٦٢، ٥٦٣، ٦٠٣	الإنفاق ٤٩٢، ٥٧٧
البُعد عن الحضرة ٥٣٦	الانفراد ٥١٤
البغض ٥٢١، ٥٣٦	الانفصال ١٥١
البقاء الأبدى ٥٤٣	الأنفعال التخيلي ٣٨
البلادة ٥٤٦	الأنواع (في الخطابة) ٤٢٦، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٣
البلاغة ٥٤٠	الأوضاع ٥١١
البلاهة ٤٣٠، ٥٤٦	الأولاد ٤٨٩، ٤٩٦
البث ٤٧٩	الأولي ٣٨٥، ٣٨٦
البنات ٤٩٩	الأوليات ٣٧٠، ٣٨٢
ت	أهل الحكمة ٥٣٣
التأويل ٥٤٠	الإيثار ٤٨٥، ٦٠٩
التأييد الإلهي ٥٦٩	الإيساغوجي ٣٢
التباين الجزئي ٧١	أجناس الفضائل ٤٨٨
التباين الكلي ٧٢	ب
التبذير ٤٣٠، ٤٩٢	الباطل ٥٦٨، ٥٧١
التفطيت ٤٢٥	البخل ٤٨٨، ٥٦٦
التجارب الهزجي ٥٨٣	البخل بالعلم ٦٠٢
التجربة ٣٧٢	البيدع ٤٤٢
التحرّج ٤٨٨	البرزخ ٤٨٠
التحصيل ١٢٢، ١٢٣	البرهان ٣٢، ٣٣، ٣٧٣، ٣٧٧، ٣٧٩، ٣٨٩
تحصيل الفضائل ٥٣٩	٣٩٠، ٣٩٦، ٣٩٧، ٤٠٤، ٤٠٩، ٤٣٨
التحقّظ ٤٨١	البرهان الإنّي ٣٧٩
تحليل القياس ٣٦١	برهان الإنّ ٢٦
التحمّل ٤٨٢	برهان اللّم ٢٦
التخيل ٤٤٠	البرهان اللّمّي ٣٧٧، ٣٧٩
التدبير ٥١٠، ٥١١، ٥٣١	البرهان (في الخطابة) ٤٢٥
تدبير العيش ٥٢٥	البسط ٣٨
تدبير المنزل ٢٨	البصيرة ١٣
التذكّر ٤٨١، ٤٨٨	

تعريف الشيء بنفسه ١٠٠	التدليل ٤٨٨
التعصب ٥٧١	ترتيب العلوم في العموم والخصوص ٣٩٠
التغلب ٥٨٢، ٥٧٧	الترجي ٦٥
التفريط ٤٧٩، ٤٨٥، ٤٨٧، ٥٦٢	ترفيه البدن ٤٩٩
التفريط في قوة التمييز ٥٤٦	تركب التام ٦٤
التفريط في قوة الجذب ٥٤٧	التركيب التقيدي ٤٠
التفريط في قوة الدفع ٥٤٦	تركيب المفصل ٤٣٣
التفضيل ٥٣٨	التزييفات ٤٣٥
التفكر ٦، ٤٢٥	التسليم ٤٨٦
التفلسف ٥٢٣	التشبيه ٤٤٤
تقابل التضايغ ٤١٤	التشكيك بالأول والأخرى ٦٣
تقابل العدم والملكة ٤١٣	التشكيك بالتقدم والتأخر ٦٣
تقاسيم الوجود ٢٣	التشكيك بالشدة والضعف ٦٤
التقدير ٤٩٢	التشكيك بالنسبة ٦٤
تقدم الشيء على نفسه ١٠١	التصديق ٤٠، ٤١، ٤٣، ٤٩، ٣٩٧
التقليد الصرف ٥٢٢	التصديق الضروري ٤٢
التكثير ٤٨٨، ٥٥٠، ٥٥٢، ٥٥٤، ٥٩٩، ٦٠٨	التصديق الكسبي ٤٢
تلازم المتصلات والمنفصلات ٢١٦	التصرف ٣٨
التمتع الحقيقي ٥٩٦	التصور ٤٠، ٤١، ٤٩، ٣٩٧
التمثيل ٢٢٢، ٣٦٩، ٣٧٤، ٤٢٥	التصور الضروري ٤٢
التمني ٦٥	التصور الكسبي ٤٢
التنازع ٦٠٥، ٥١١	التضمن ٥٧
التناقض ١٧٢، ١٧٧	التعادل ٥٣٦
التنبه ٦٥	التعاون ٥٠٩، ٥٣٠، ٥٨٦
التنزيل ٥٤٠	التعب الحقيقي ٥٥٨
توابع الخطابة ٤٣٥	تعريف الشيء بالأخفى ١٠٠
التواتر ٣٧٢	تعريف الشيء بالمساوي في المعرفة و الجهالة ١٠٠
التواضع ٤٨٢، ٤٨٨	تعريف الشيء بما لا يعرف إلا به ١٠١
التوحيد ٥٧٠	
التوحد ٤٨٦	

التوكّل ٤٨٦	الجنس القريب ٩٨، ٧٦
تهذيب الأخلاق ٥٤٠	الجواهر الروحانية ٣١
التهور ٤٣٠، ٤٧٩	الجواهر الروحانية البسيطة ٥١٨
	الجور ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٨٨
ث	الجور المدني ٥٣١
الثبات ٥٥٧	الجور الإنساني ٥١٨
ثبات الهمة ٤٨٢	الجور الشريف النوراني ٥٥٩
ثمرة الحكمة ٥٢٤	الجور الكثيف الظلماني ٥٥٩
ثمرة العلم والحكمة ٥٥٨	جور النفس الناطقة ٥٦٩
الثابت ١٤	الجهاد ٥٣٢
	الجهل ٥٣٦، ٥٤٧، ٥٥٨، ٥٦١، ٥٦٥
ج	الجهل البسيط ٥٤٩
الجائر ٥٣٢	الجهل المركب ٥٤٩
الجائر الأصغر ٥٣٢	الجهة ١٧٦، ١٤١
الجائر الأعظم ٥٣٢	جهة الإمكان ١٢٩، ١٣٠
الجائر الأوسط ٥٣٢	جهة الدوام ١٢٩، ١٣٠
الجار الردي ٦٠٨	جهة الضرورة ١٢٩، ١٣٠
الجبارون ٥٧٨	جهة الفعل ١٢٩، ١٣٠
الجُبْن ٤٧٩، ٤٨٨، ٥٥٦	جهة القضية ١٢٩
الجدل ٣٣، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤٠٨	جهة القضية في الشرطيات، ١٧٠
٤٠٩، ٤٢٣، ٤٣٧	جهة اللادوام ١٣٠
الجدلي ٤٠١، ٤٠٩، ٤١١، ٤١٣	جهة اللاضرورة ١٣٠
الجريرة ٤٣٠، ٤٧٩، ٥٤٦	الجيش ٥٩٠
الجزئي ٦٩، ٧٠	ح
الجزئي الحقيقي ٧١، ٦٩	الحاكم ٥٣٢
جعل ما ليس بعلّة علّة ٤٢٣	الحاكم الإنساني ٥٣١
الجنس ٤٠، ٧٥، ٧٦، ٨٦، ٩٣، ٩٦، ٩٩، ١٠٠	الحبس ٥٨٧
جنس الأجناس ٩٠	الحجاب ٥٣٦
الجنس البعيد ٧٦	الحجة ٤٩
الجنس العالي ٩٠	

الحسود ٦٠٧، ٥٦٥	الحذ ٩٧، ٩٩، ١٠١، ٣٩٦، ٣٩٧، ٤١١، ٤٥٤
حضرة رب العالمين ١٠	الحذ الأصغر ٢٢٦
الحفظ ٤٨٧، ٤٩٠	حد الاعتدال ٥٥٤
حفظ الدولة ٥٨٥	الحذ الأكبر ٢٢٦
حفظ الصحة ٤٩٩، ٥٤٠	الحذ الأوسط ٢٢٦، ٢٢٧
حفظ المال ٤٩٢، ٤٩٣	الحذ بحسب المفهوم ٩٨
الحقيقة ٦٢، ٥٥	الحذ التام ٩٦، ٣٩٢
حقيقة العروت ٥٥٨	الحدس ٣٧٢
الحقيقية الاتفاقية ١٥٤	الحدسيات ٣٧١
الحكم ٤١، ٤٣، ١٢٥	الحذ الناقص ٩٦، ٣٩٢
الحكمة ٤، ٥، ١٤، ١٥، ١٧، ٢٠، ٢٦، ٣٧، ٤٧٦، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٧، ٥٢٤، ٥٢٧	الحدود ٣٨١
٥٨٩، ٥٧٣، ٥٥٨، ٥٤٢	الحدود (في الجدول) ٤١١
الحكمة الإلهية ٢٢، ٥١٠	الحز ٥٥٤
الحكمة الحقيقية ٥٨٦	الحرص ٥٦٤، ٥٦٥
الحكمة الرياضية ٢٢	الحرف ٦١، ٦٣
الحكمة السياسية ٢٩	حرف النداء ٦٦
الحكمة الطبيعية ٢٢	الحركة ٥٠٦
الحكمة العملية ٢١، ٢٧، ٤٧٧، ٥٥١	الحركة المُعدّة ٥٠٦
الحكمة الكاملة ٥٦١	الحركة المكتملة ٥٠٦
الحكمة المدنية ٢٨، ٥١٠، ٥١٣	الحرية ٤٨٤، ٥٧٧، ٥٧٩
الحكمة المنزلية ٢٨، ٤٩٢	الحزن ٥٤٧، ٥٦٢، ٥٦٥
الحكمة النظرية ٢١، ٢٨، ٤٧٧، ٤٧٩، ٤٩٩	الحساب ٢٤، ٥٤٠
٥٢٤	الحسب ٥٧٦، ٥٨٢
الحكمة الوسطى ٢٣	الحسد ٥٤٧، ٥٦٢، ٥٦٥
الحكمة العملية ٨	حسن التبعّل ٤٩٥
الحكمة المطلقة ٥٧١	حسن التعلّل ٤٨٧
الحكمة النظرية ٨	حسن البركة ٤٨٦
الحكيم الرباني ٥٢١	حسن العشرة ٥٤١
حكيم الزور ٤٧٧	حُسن القضاء ٤٨٦
	حسن الهدى ٤٨٣

الحلم ٤٨٢، ٤٨٨، ٦٠٨، ٥٥٥	الخطأ ٥٣٣
الحمل ٨٨	الخطيب ٣٨، ٤٠١، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٤، ٤٣٦
الحمية ٤٨٣	الخلاعة ٥٤١
الحنّانة ٤٩٥	خلافة الله ٥٣٩
الحوض ٩	الخلف ٤٢٠
الحياة ٤٩٨	الخُلُق ٤٧٨، ٣٦٩
الحياة الارادية ٥٥٩	خليفة الله ٥٣٩
الحياة الطبيعية ٥٥٩	الخمود ٤٧٩
الحياة المزمومة ٥٣٦	الخواص ١٥
الحياء ٤٨٣، ٤٨٨، ٤٩٧، ٥٠٣	الخواص (في الجدل) ٤١١
حياء من الجهل ٥٣٦	الخوف ٥٤٧، ٥٥١، ٥٦٠
الحيرة ٥٤٩، ٥٤٧، ٥٣٣	خوف الموت ٥٥٨
الحبينة المطلقة ١٣٥	الخوف من العقاب ٥٦٠
الحبينة الممكنة ١٣٥	الخوف من الفقر ٥٦٦
الحيوان ٥٥٧، ٥٥٠	الخوف من الموت ٥٥٩
	الخوف من تخليف ٥٦٠
	الخير ٤٢٩، ٥١٦، ٥٣٢
خ	الخيرات ٥٦٧
الخادم ٥٠٤	الخيرات العامة ٥٨٢
الخبط ٤٨٧، ٤٤٦	الخير الضروري ٥٧٩
الخبر ٦٥، ٦٧، ١٠٧	الخير المحض ٥١٨
الختم ٥٣٧	الخير المطلق ٥٨٠
الخدم ٤٨٩، ٥٠٤	
الخرافات ٤٤٤	
الخروج ٤٩٠، ٤٩٢	د - ذ
الخُرق ٤٨٨	الدائمة المطلقة ١٣٠، ١٣٢، ١٧٠
الخسران الأبدي ٥٤٣	الدخل ٤٩٠، ٤٩٢
الخصاميات ٤٢٩	الدرهم ٥٣٠
خضراء الدمن ٤٩٥، ٤٩٦	الدعاء ٦٥
الخطابة ٣٣، ٤٠٨، ٤٢٣، ٤٢٥، ٤٢٧، ٤٣٢	الدعة ٤٨٣
٤٣٣، ٤٣٦، ٤٣٧	دلالة الالتزام ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٥، ٥٦، ٥٧

دلالة التضمن ٥١، ٥٢، ٥٣	راحة الحقيقة ٥٥٨
دلالة التضمن ٥٦، ٥٧	راحة أهل العلم ٥٥٨
دلالة العيني على العيني ١٠٧	الرأي (في الخطابة) ٤٢٧
دلالة اللفظ ٥٢	رب المنزل ٤٩٢
دلالة المطابقة ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٧	الرداءة ٥٣٣، ٥٤٧، ٥٥٦
الدناءة ٤٩٠	رداءة القلب ٥٤٧، ٥٥٦
الدنيا ١٣، ٥٤٣	رداءة الكيفية ٥٦٢
الدور الفاسد ٤٥٧، ٤٥٨	رداءة قوة التمييز ٥٤٦
الذوران ٣٦٦	الرديلة ٥٣٢
الدولة الباطلة ٥٨٤	الرسم ٩٩
دولة الحق ٥٨٤	الرسم القام ٩٦
الدهاء ٥٤٦	الرسم الناقص ٩٦
الدين ٥٧١	الرسول ٥١٢
الدينار ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣	رضا النفس بالردائل ٥٣٧
الذاتي ٣٨٦	الرعية ٥٢١، ٥٨٢، ٥٨٥، ٥٨٨
الذكاء ٤٨١، ٤٨٧	الرفق ٤٨٣
الذنوب ٥٦٠	الزقة ٤٨٣
الدوائع ٤٤٣، ٤٤٤	الرمل ٥٤٦
	الروابط الزمانية ١٠٨
ر-ز	الروابط الغير الزمانية ١٠٨
رئاسة اصحاب السنة ٥٧٣	الرواسم ٤٢٦
رئاسة الأفاضل ٥٧٣	الروحانيات ٨
رئاسة التغلّبية ٥٢١	رياضة القوة الشهوانية ٤٩٨
رئاسة الحكمة ٥٧٣	رياضة القوى ٥٣٩
رئاسة الرئاسة ٥٨١	الرياضي ٥٤٠
رئاسة السنة ٥٧٣	الرياء ٤٩٢، ٥٦٦
الرئاسة العظمى ٥٧٣، ٥٧٤	الرين ٥٣٧
الرئيس الأعظم ٥٧٠، ٥٧٤	زحل ١٤
رئيس الرؤساء ٥١٤	الزوج ٤٨٩
الرابطة ٨٠٨، ٨٠٩، ١٢٧	الزوجة ٤٨٩

السكون ٤٨٢	س
السلب البسيط ١٢٦	السائل ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٨، ٤١٩، ٤٢٠،
سلب السلب إيجاب ١١٤	٤٢١
السفن الشرعية ٤٩٧	السالبة ١٢٥
السنة الإلهية ٥٧١	السالبة البسيطة ١٢٧
السور ١١١، ١١٤، ١٢٨	السالبة الكلية ١١١
سور الشرطيات ١٧٥	السالبة المحصلة الموضوع ١٢٧
سوفسطيقا ٤٤٧	السالبة الجزئية ١١٢
سوء التدبير ٤٩٢	سبب الشهرة ٤٠٧
سهولة التعلم ٤٨١، ٤٨٧	سبب صداقة الأحداث ٥١٧
السيادات الحقيقية ٥٣٣	سبب صداقات المشايخ ٥١٧
سياسات النساء ٤٩٤	سبب صداقة أهل الخير ٥١٧
السياسة ٥٣١، ٥٦٨	السبر و التقسيم ٣٦٧
سياسة الأعداء ٦٠٥	السخاوة ٥٢٧
السياسة الإلهية ٥١١	السخاء ٤٨٤، ٤٨٨
سياسة الجماعة ٥١١	سرعة التخيّل ٤٨٧
سياسة الخدم و العبيد ٥٠٣	سرعة الفهم ٤٨١، ٤٨٧
سياسة الخساسة ٥١١	السعادة ٤٧٧، ٥٣٢، ٥٩٦
سياسة السادات ٥١١ -	السعادة الأخروية ٤٨٠
سياسة الغلبة ٥١١	السعادة البدنية ٥٤٠
السياسة الفاضلة ٥٨١	السعادة الحقيقية ٥٢٤
سياسة الفضلاء ٥١١	السعادة العظمى ٥٨٠
سياسة الكرامة ٥١١	السعادة القصوى ٥٧١
سياسة الملوك ٥١١	السعادة المدنية ٥٤٠
سياسة الملوك ٥٨١	السعادة النفسانية ٥٤٠
السياسة الناقصة ٥٨٢	السعادة الحقيقية ٢٠
السياسة الإلهية ٥٠٣	السعداء ٢٠
سيّر الملوك ٥٨١	السفسطة ٣٧٥، ٥٤٦
السيرة ٥٨٢	السفه ٤٧٩
	السقوط ٥٣٦

للزوميات و الاتفاقيات ٢٧٨	ش	الشارع ٥١٢
الشكل الثالث ٢٢٧، ٢٣٥، ٢٢٤، ٢٣٤، ٣٦٣		الشاعر ٢٨
الشكل الثالث في القياس المختلط من للزوميات و الاتفاقيات ٢٧٩		الشبيه ٩٧
الشكل الثاني ٢٢٧، ٢٣١، ٣١٨، ٢٣٢، ٣٦٣		الشجاعة ٤٨٠، ٤٨٢، ٤٨٨، ٥٢٤، ٥٢٦
الشكل الثاني في القياس المختلط من للزوميات و الاتفاقيات ٢٧٩		٥٢٢، ٥٢٧
الشكل الرابع ٢٢٧، ٢٤٠، ٣٢٧، ٣٣٦، ٣٦٣		الشر ٤٢٩، ٥٦٥
الشكل الرابع في القياس المختلط من للزوميات و الاتفاقيات ٢٨٠		شروط الحرب ٥٩١
الشوق ٥١٨، ٥٤٤		الشرائع الإلهية ٥١٢
الشهامة ٤٨٢		الشرارة ٥٣٣
الشهوة ٥٣٣، ٥٣٩، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٨، ٥٦٢، ٥٦٣		الشرطية المتصلة للزومية ١٥٩
ص		الشرور ٥٦٧
صاحب الناموس ٥١٢		الشرور العامة ٥٨٢
الصبر ٤٨٣، ٥٥٧		شروط التناقض ١٧٧، ١٧٤
الصبر على مقاساة الشدائد ٥٨٣		الشره ٤٧٩، ٥٦٢، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٧٩
الصحة ٥٤٠		الشرير ٥٢٢
صحة السلطان ٥٩٢		الشرعية ٥١٢
الصداقة ٤٨٥، ٥١٦، ٥٢٠، ٥٩٧، ٥٩٨		الشعبذة ٥٤٦
٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٦		الشعر ٣٣، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤٥
الصدق ١٧٥		الشعر التام ٤٤١
الصدقي ٦٠٠		شفل خاطر ٤٩٣، ٤٩٤
الصدقي الحقيقي ٥٩٦		الشفقة ٤٨٥
صرف المال ٤٩٣		الشفقة الأزلية ٢٩
الصغائر ٥٤٤		الشفاء ٥٣٣، ٥٤٣
صفاء الذهن ٤٨١، ٤٨٧		الشفقي ٥٥٩
صلاة الجماعة ٥١٩		الشكر ٥٣٤، ٥٩٩
		الشكل ٢٢٦
		الشكل الأول ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣١، ٣١٣، ٣٣٠
		٣٦٢
		الشكل الأول في القياس المختلط من

الضروي في كتاب القياس ٣٨٥	الصلف ٥٦٦
الضرورية المطلقة ١٣٨، ١٣٣، ١٣٠	الصنائع ٤٩١
الضمان المحرفة ٤٣٣	صنائع الأخشاء ٤٩١
الضمير ٤٢٥	الصنائع الشريفة ٤٩١
ضيق الخلق ٥٤١	الصنائع المتوسطة ٤٩١
الضميم ٥٥٤، ٥٥٢	صناعات الأحرار ٤٩١
	الصناعات الخسيسة ٤٩١
ط - ط	صناعة الجدل ٤٢٠
الطب ٥٤٠	صناعة السفهاء ٤٩١
طبقة الجواهر الثابتة ٣٢	صناعة الشعر ٤٣٩
طبقة الجواهر الكروبيين ٣٢	صناعة المالك ٥١٢
طبيعة الإنسانية ٥٤١	الصنعة ٤٤٢
الطرد ٥٣٦	الصور الذهنية ١٠٧
الطرد والعكس ٣٦٦	الصور العينية ١٠٦
طرف الإفراط ٤٨٨	الصورة الإنسانية ٥٤١
طرف التفريط ٤٨٨	
طرق استنباط الأفكار ٥٩٠	ض
الطريق الأفضل ٥٣٤	الضائر ٤٢٩
الطعام ٥٠١	ضبط المنزل ٤٩٣
الطلاقة ٥٤١	الضدين ٥٤٥
طلب النفائس الموجب للمنافسة ٥٥٢، ٥٥٥	الضرب ٢٢٦
	ضروب الشكل الأول ٢٣٠
الطيران الحقيقي ١٠	ضروب الشكل الثالث ٢٣٧
ظل الإلهية ٥٣٩	ضروب الشكل الثاني ٢٣٣
الظلم ٤٩٠، ٤٨٠	ضروب الشكل الرابع ٢٤٢
الظن ٣٧٥	الضرورات البدنية ٥٧٥
	الضرورة الذاتية ١٧٠
ع	الضرورة بحسب المحمول ١٤٤
العادل ٥٣٢، ٥٣٠	الضروري (باب البرهان) ٣٨٥
العادل الصامت ٥٣٠	الضروري في كتاب البرهان ٣٨٥

العرض العام ٤٠، ٨٥، ٨٦، ٩٤	العادل الناطق ٥٣١
العرض اللازم ٨٦	العار ٤٩٠
العرض المفارق ٨٦	العالم الازلي ١٠
العرف الخاص ٦٣	العالم الروحاني ٥٢١
العرف العام ٦٣	العالم العقلي ٥٦٤
العرفية الخاصة ١٣٠، ١٣٥، ١٧١	عالم القدس ٥٤١
العرفية العامة ١٣٠، ١٣٣، ١٣٦، ١٧١	عالم الكون و الفساد ٩، ٣٠، ٥٥٥
عرفية لادائمة ١٢٧	العالم المملوك ١١
عرفية لاضرورية ١٣٧	العالم النور ١٨
العروض ٣٨، ٤٤٥، ٤٤٦	العبادات النبوية ٤٩٧
عزم الرجال ٥٨٣	العبادة ٤٨٦، ٤٨٨، ٥٣٧
عزم الملوك ٥٨٣	عبادة الله ٥٣٥
العزة ٤٩٧	العبارة ٣٢
العزيمة التامة ٥٨٣	العبوسة ٥٤١
العشق ٤٣٠، ٥٠٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥٤٧، ٥٦٣	العُجب ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤
العشق الإلهي ٥١٧	العدالة ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨٥، ٥١٤، ٥١٥، ٥٢١
العشق المحمود ٥١٧	٥٢٢، ٥٢٤، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠
العشق المذموم ٥١٧	٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٥٥، ٥٦٨
العُطلة ٥٤١	٥٧٢، ٥٨٤، ٥٨٨، ٦٠٢
العفو ٤٨٤، ٥٠٤	العدالة الحقيقية ٥٢٧
العفة ٤٨٠، ٤٨٣، ٥١٤، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٧	العدالة الكلية ٥٣٨
٥٣٢، ٥٤٥، ٦٠٢	العداوة الإرادية ٦٠٥
العقاب ٥٦٠	العدل ٥٨٨، ٥٨٥
العقل ٢٠، ٤٠، ٥٦٤	العدل المدني ٥٣١
العقول ٨، ٣٩	العدم ٤٨٨، ٥٥
عكس الاتفاقية الموجبة ١٩٩	العدو ٦٠٧
عكس الحينية المطلقة ١٩٢	العدول ١٢٢، ١٢٣
عكس السالبتين الكليتين الخاصتين ١٩١	العرب ٤٤٥
عكس السالبة الجزئية ١٩٨، ١٩٩	العرش ٩
عكس السالبة العرفية العامة ١٩١	العرض الخاص ٨٤، ٨٦، ٩٤

علاج الخوف ٥٥٧	عكس السالبة الكلية ١٩٨، ١٩٩
علاج الغضب ٥٥١، ٥٥٣، ٥٥٥	عكس السالبة الكلية الدائمة ١٨٧
علاقة التضاييف ١٤٧	عكس السالبة الكلية الضرورية ١٨٧
علاقة العلية ١٤٧	عكس السالبة المشروطة العامة ١٨٩
العلم ١٧، ٤٦، ٣٩٧	عكس السوالب الجزئية السبعة ١٨٥
العَلَم ٦٣	عكس السوالب السمع الكلية ١٨٤
علم آلات الحرب ٣١	عكس القياس ٣٥٩
علم اتخاذ الآلات الغربية ٣١	عكس المتصلات ١٩٨
علم احكام النجوم ٢٩	العكس المستوي ١٨٢، ١٨٤
علم الأخلاق ٢٧، ٤٩٩	عكس المطلقة العامة ١٩٣
علم الأشعار ٢١	عكس الممكنة العامة ١٩٤
العلم الأعلى ٢٢، ٢٤	عكس المنفصلات ١٩٩
علم الأَكْر ٣١	عكس الموجبات ١٩٢
العلم الإلهي ٢٢، ٢٤، ٢٨، ٥٤٠	عكس المرجبة ١٩٨
علم البارئ ٤١	عكس الموجبة الكلية الدائمة ١٨٨
علم البيان ٣٨	عكس النقيض ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٥
علم البيان و البلاغة ٢١	عكس نقيض السالبة الجزئية ٢٠٤
علم التعبير ٣٠	عكس نقيض السالبة الكلية ٢٠٣
العلم التعليمي ٢٣	عكس نقيض السوالب ٢١٣
علم الجبر و المقابلة ٣١	عكس نقيض الشرطيات ٢٠٩
علم الجدل و الخلاف ٥٤٦	عكس نقيض المتصلات ٢١٥
علم الجمع و التفريق بالهندي ٣١	عكس نقيض الممكنة الخاصة ٢١٥
العلم الحقيقي ٥٥٨	عكس نقيض الموجبات الجزئية ٢١٣
علم الجيل ٣١	عكس نقيض الموجبات الكلية ٢١١
علم الرياضى ٢٣، ٢٥، ٢٦	عكس نقيض الموجبة الجزئية ٢٠٣
علم الزيجات و التقاويم ٣١	علاج الجهل البسيط ٥٥٠
علم السياسة ٢٨	علاج الجهل المركب ٥٥١
علم الطب ٢٩	علاج الحزن ٥٦٤
علم الطبيعى ٢٥، ٢٨٨	علاج الحسد ٥٦٥
علم الطلسمات ٣٠	علاج الحيرة ٥٤٩

العلوم الإشرافية الكشفية ٤١	علم العدد ٢٤، ٣١
العلوم الأكيدة ٣٨	علم العروض والقوافي ٢١
العلوم البرهانية والإقناعية ١٦	علم العقول بذواتها ٤١
العلوم التجديدية ٤١	علم الفراسة ٣٥
العلوم التي ينتظم حال الملة والدولة ٥٤٥	علم الكتابة ٢١
العلوم الحقيقية ٥٣٦	العلم الكلي ٢٢، ٢٤، ٢٨
العلوم الحكيمة ٣٧	علم الكهانة ٥٤٦
العلوم العقلية ١٧	علم الكيمياء ٣٥
علوم اللغات ٣٧	علم اللغات ٢١
العلوم المباشرة ٣٨٦	علم المساحة ٣١
العلوم المتكافئة ٣٨٩	العلم المطلق ٤٦
العلوم المتناسبة ٣٨٦، ٣٨٩	علم المعاد ٣٢
علوم المعقولات ١٦	علم المناظر والمرايا ٣١
العلوم الحكيمة ٤	علم المنطق ٣٨، ٤٧، ٤٦٨، ٥٥٠
العلوم العقلية ٨	علم الموسيقى ٢٤، ٣١
العلة ٣٧٩، ٣٩٦، ٣٩٧	علم المياه (انتقال آبها) ٣١
العلة الأولى ٥٢٨	علم النحو والتصريف ٢١
العلة التامة ٣٩٧	علم النفوس بذواتها ٤١
العلة الصورية ٣٩٦	علم النواميس ٢٨
العلة الفائية ٣٩٦	علم النيرانجات ٣٥
العلة الفاعلية ٣٩٦	علم الهندسة ٣١
العلة المادية ٣٩٦	علم الهيئة ٣١
العلة الناقصة ٣٩٦	علم الأوزان والموازين ٣١
العلة جامعة ٣٦٦	علم جرّ الأتقال ٣١
على بن أبي طالب، أمير المؤمنين ٤٩٥	علم كيفية الوحى والنبوة ٣١
العمود ٢٥	علم موسيقى ٥٢٨
العموم والخصوص المطلق ٧٢	علم اليقين ٤
العموم والخصوص من وجه ٧٢	علم الهمّة ٤٨٢
العناصر الأربعة ٥٠٧	علم الهمّة ٥٨٢
العناية الازلية ٤	العلوم ٢٥، ٣٨

- العيان ٢٢
عين اليقين ٤
- الغلط بسبب الدور الغير المعتقد ٤٥٨
الغلط بسبب الصورة ٤٤٨
الغلط بسبب الفرض ٤٦٤
الغلط بسبب المادة ٤٥٥
الغلط بسبب المشابهة اللفظية ٤٥١
الغلط بسبب إهمال الجهات و الاعتبارات ٤٦٣
الغلط بسبب «إيهام العكس الكلي» ٤٥٥
الغلط بسبب أخذ اسم الأعدام كلها على وجه واحد ٤٦٥
الغلط بسبب أخذ اسم السلب مكان العدم المقابل للوجود ٤٦٥
الغلط بسبب أخذ الاعتبارات الذهنية عينية ٤٦٤
الغلط بسبب أخذ البعض الصوري مكان البعض الحقيقي ٤٦٧
الغلط بسبب أخذ الشيء على متعينة للآزمه ٤٥٦
الغلط بسبب أخذ العدم المقابل للوجود ضداً ٤٦٥
الغلط بسبب أخذ العدم و الملكة مكان الإيجاب و السلب ٤٦٥
الغلط بسبب أخذ الكلي المجموعي مكان كل واحد واحد ٤٦٧
الغلط بسبب أخذ اللزوم مكان العلية ٤٥٧
الغلط بسبب أخذ المشهور أولياً ٤٦٧
الغلط بسبب أخذ جزء العلة مؤثرة ٤٦٣
الغلط بسبب أخذ لازم الشيء مكان الشيء ٤٥٦
الغلط بسبب أخذ ما بالفعل مكان ما
- غ
- غالب في نفسه مغالط لغيره ٤٤٧
غاية الحكمة العملية ٢٢
غاية الحكمة النظرية ٢٢
الغبارة ٥٣٦
الغبطة ٥٦٦
الغبطة المحمودة ٥٦٦
الغبطة المذمومة ٥٦٦
الغدر ٥٥٢، ٥٥٤، ٥٩١
الغذاء ٤٩٨
الغشاوة ٥٣٧
الغضب ٥٣٩، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٧، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٦٦، ٥٥٥
الغلبة ٤٥٦، ٥١٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٩
غلط التقابل بسبب أخذ ضد الشيء ضداً للآزمه ٤٦١
الغلط بسبب إثبات أحد النقيضين لبطلان دليل نقيض الثاني ٤٦٢
الغلط بسبب اعتبار الجهات ٤٦٧
الغلط بسبب إعطاء حكم الشيء للآزمه الأعم ٤٥٥
الغلط بسبب إعطاء ما هو معدوم أحكاماً ما هو موجود ٤٥٨
الغلط بسبب الاشتراك ٤٥١
الغلط بسبب الألفاظ المجازية ٤٥٣
الغلط بسبب التقابل ٤٦٥

فضيلة التجار ٥٨٦	بالقوة ٤٥٩
فضيلة الفلاحين ٥٨٦	الغلط بسبب أخذ ما بالقوة مكان ما
فضيلة الملوك ٥٨٦	بالفعل ٤٥٨
الفضيلة النفسانية ٥٣٨	الغلط بسبب تركيب المفصل ٤٥٤
الفطرة ٥٤٨، ٥٤١	الغلط بسبب تفصيل المركب ٤٥٤
الفطرة البشرية ٤٤	الغلط بسبب غفلة في اللازم أو في
فطرة أولى ١٧	الملزوم ٤٥٥
فطرة ثانية ١٧	الغلط بسبب مشابهة بين الحقّ و الباطل
فطرة سليمة ٥٦٩	في الصورة و المادة معاً ٤٦٨
الفعل ٦٦، ٦٢، ٦١، ٥٩	الغلط في المتصلات ٤٦٦
الفقر ٥٤٢	الغلط في المنفصلات ٤٦٦
الفقه ٥٤٠	الخيرة ٤٩٤
الفكر ٤٣، ٤٥	
الفلسفة ١٥، ١٦، ٢٧	ف
الفلسفة الأولى ٣٩٠	الفال ٥٤٦
فلسفة اليونانيين ١٥	القاماة ٥٤١
فلك البروج ٣٠	الفرع ٣٦٦
	الفساد البدني ٥٣٢
ق	الفسق ٤٨٨، ٥٤١
قاطقورياس ٣٢	الفصل ٧٥، ٧٦، ٨٦، ٩٣، ٩٩
القانون ٤٤	الفصل القريب ٧٦
القانون الناموسي الموضوع ٥١١	الفصل المقسّم ٩٠
القبض ٣٨	الفصول ٤٠
القرب من الحضرة الربوبية ٥٣٥، ٥٦٢	الفصول المقسمة ٩١
القرينة ٢٢٦	الفصول المقومة ٩٠، ٩١
القسم ٦٥	الفضائل الأربعة ٤٨٧
القسم ٣٦٩	فضول العيش ٥٥٩، ٥٤٣
القسم الطولية ٣٩٥	الفضيلة ٤٨٨، ٥٣٢
القسم العرضية ٣٩٥	فضيلة الإلهيين ٥٨٦
القضايا البسيطة ١٣١	فضيلة الإنسان ٥٥٠

القضية المطلقة العامة ١٤١	القضايا الشرطية ٢٧٤
القضية الممكنة الخاصة ١٤١	القضايا المركبة ١٣٦، ١٣٣، ١٣١
القضية المنتشرة ١٤٠، ١٤١، ١٤٤	قضايا قياساتها معها ٣٧٢
القضية المهملة ١١٢، ١١٣	القضية ٦٥، ١٠٧، ١٠٩
القضية الوجودية اللادائمة ١٤١	القضية الحقيقية ١٢٤
القضية الوجودية اللاضرورية ١٤١	القضية الحملية ١٠٨، ١٠٧
القضية الوقتية ١٣٤، ١٤٠	القضية الخارجية ١٢٤
القضية الوقتية المطلقة ١٣٤	القضية الدائمة ١٤٠
القضية البسيطة ١٢١	القضية الدائمة المطلقة ١٤٠
القضية الثلاثية ١٠٨	القضية الشرطية ١٠٨
القضية الثنائية ١٠٨	القضية الشرطية المتصلة الاتفاقية ١٤٧، ١٤٨
القضية الشخصية ١١١	القضية الشرطية المتصلة للزومية ١٤٧
قضية شرطية متصلة ١٠٨	القضية الشرطية المنفصلة ١٤٩
قضية شرطية منفصلة ١٠٨	القضية الشرطية المنفصلة الحقيقية ١٥٠
قضية طبيعية ١١١	القضية الشرطية المنفصلة المانعة
قضية متعينة ١١١	الجمع ١٥٠، ١٥١
قضية محصلة ١٢٢	القضية الشرطية المنفصلة المانعة الخلو ١٥٠
القضية المحصلة الطرفين ١٢١	القضية الشرطية المنفصلة المانعة من الخلو ١٥٢
القضية المحصلة الموضوع معدولة	القضية الضرورية المطلقة ١٤٠
المحمول ١٢٢	القضية الطبيعية ١٤٢
قضية محصورة ١١١	القضية العرفية الخاصة ١٤٠، ١٤١
قضية مخصصة ١١١	القضية العرفية العامة ١٤٠
قضية مسؤرة ١١١	القضية المحصورة ١٢٣
قضية معدولة ١٢١	القضية المخصصة ١٢٣
القضية المعدولة الطرفين ١٢١	القضية المسؤرة ١٢٧
القضية المعدولة الموضوع ١٢٢	القضية المشروطة الخاصة ١٤١
القضية المعدولة الموضوع محصلة	القضية المشروطة العامة ١٤٠
المحمول ١٢٢	
قضية متحرفة ١١٤	
القناعة ٤٨٤	

القياس الشعري ٣٧٦	القوانين العقلية ٥١٣
قياس الضمير ٣٦٨	القول ٥٩
قياس العلامة ٣٦٨	القول الشارح ٤٩، ٤٨
قياس العلامة (في الخطابة) ٤٢٦	القول المجازم ٦٥
قياس الفراسة ٣٦٨	القرء القدسية ٣١
القياس المركب ٣٥٦	القوة ١٣٥
القياس المركب من العملية و المنفصلة ٣٣٨	قوة التمييز ٥٦٨، ٥٤٥، ٥٣٩
القياس المركب من المتصلة و المنفصلة ٣٤٤	قوة الجذب ٥٤٥
القياس المستقيم ٤٢٥، ٤٢٥	قوة الدفع ٥٤٥
القياس المفصول النتائج ٣٥٦	القوة الشهوانية ٤٧٩
القياس المقسم ٣٦٥	قوة الشهوة ٥٨٥
القياس الموصول النتائج ٣٥٦	القوة الشهوية ٥٤٨، ٥٣٩
القياس (عند الفقهاء) ٣٦٦	القوة العقلية ٤٧٩
القياس ٥٨٧	القوة الغضبية ٥٧٩، ٥٤٨، ٥٤٥
ك	قوة الناطقة ٥٧٩
الكبائر ٥٤٤	القوة النظرية ٥٥١، ٥٤٥
كِبَر النفس ٤٨٢	قوة غضبية ٥٧١
الكتابة ١٠٧، ٥٤٥	القوى الدراكة ٥٦٩
كتمان السر ٥٩٣	قوى النفس ٥٤٥
الكذب ١٧٥، ٥٦٦	القياس ٣٣، ٢٢١، ٢٢٦، ٤٠٩، ٤٢٥
الكرامات ٣٢	قياسات من القضايا المتقابلة ٣٦٣
الكرامة ٤٩٣، ٤٩٧، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٩، ٥٨١	القياس الاستثنائي ٢٢٥، ٣٥٤
الكزم ٤٨٤	القياس الاقتراني ٢٢٥، ٣٥٧
الكسل ٥٠٠، ٥٢٢، ٥٣٦، ٥٤١، ٦٠٣	القياس الجدلي ٣٧٤، ٤٠٢
الكفاف ٥٤٣	القياس الخطابي ٣٧٥
الكفور ٥٩٨	قياس الخلف ٣٥٧، ٤٢٥
الكلام ٦٦، ٤٩٩، ٤٤٥	قياس الدليل ٣٦٨
	قياس الدليل (في الخطابة) ٤٢٦
	قياس الدور ٣٥٩
	قياس الرأي ٣٦٨

- الكلام الشعري ٤٤١
الكلمة ١٠٩، ٦٢
الكلي ٨٦، ٧٤، ٧٥
الكليات الخمسة ٨٦
الكلي الطبيعي ٩١
الكلي العقلي ٩١
الكلي المنطقي ٩١
الكم ٢٥، ٢٤
الكمال ٥٥٦
كمال النفس ٥٦١
كمال النوع ٥١١
كمال النوع الإنساني ٥١٩
الكم المتصل ٢٤
الكم المنفصل ٢٤
الكواكب ١٤
الكون و الفساد ٥٦٥، ٢٥
الكيف ١٢٣
الكيمياء ٥٤٦
كَيَّة القفا ٤٩٦
- ل
- اللازم ٨٦
اللازم اليقيني ٨٧
اللازم الغير اليقيني ٨٧
اللازم للماهية ٨٦
اللازم للوجود ٨٦
اللاجاج ٥٥٢
الذات الحقيقية ٥٢٣
اللذة ٤٩٨، ٥١٦، ٥١٨، ٥٧٥، ٥٧٩
لذة الخير الإلهي ٥٢٣
- اللزوم الخارجي ٥٥
اللزوم الذهني ٥٥
اللغة ٣٨
اللفظ ١٥٧
اللفظ المتباين ٦٤
اللفظ المترادف ٦٤
اللفظ المركب ٦٤، ٦٥، ٥٩
اللفظ المفرد ٦٢، ٥٩
اللفظ المؤلف ٦٥، ٥٩
لواحق القياس ٣٥٤
- م
- المادة ١٢٩
مادة الامتناع ١٣١، ١١٤
مادة الإمكان ١٣١، ١١٤
مادة الوجود ١٣١، ١١٤
مال ٤٩٥
مانعة الجمع ١٦٥
مانعة الجمع الاتفاقية ١٥٤
مانعة الخلق ١٦٥
مانعة الخلق الاتفاقية ١٥٤
الماهية ١٥٤، ٥٧، ١٠٤
المبادئ ٣٨٩، ٣٨٨، ٣٨١
مبادئ الأخلاق ٤٣١
مبادئ الجدول ٤٠٩
المبادئ الخاصة ٣٨٢
المبادئ العامة ٣٨٢
مبادئ (العلوم) ٣٧٩
مبادئ انفعالات النفس ٤٣١
المبدأ ٥٨٥، ٥٦٩

المبدأ الأول ٥٢٨	محبة الأخيار ٥٢٠
المبدأ الأول للفلسفة ١٥	المحبة الإرادية ٥١٦
المبدأ الثاني للفلسفة ١٥	محبة الإلهيين ٥١٩
المبدأ للمفارق ٣٩٧	المحبة التي بين السلطان و الرعية ٥٢٠
المبين ٦٢	المحبة الصافية ٥٢١
متانة الرأي ٥٨٣	المحبة الطبيعية ٥١٦
المقتباين ٧١	المحبة للوامة ٥٢٠
المتساويان ٧٢	محبة المتعلم للمعلم ٥٢٢
المتصلة الاتفاقية ١٤٧	محبة الملك للرعية ٥٢١
المتصلة المطلقة ١٤٧	محبة أهل الخير ٥١٨
المتواترات ٣٧٢	محبة المخلوق للخالق ٥٢١
المتواطي ٦٣	المخدثين ٤٤٠
المثال ٩٧	المحصورات ١٧٦
المجاز ٥٥، ٦٢	المحكوم به ٤٣
المجربات ٣٧١	المحكوم عليه ٤٣
المجردات ٣٩	المحمودات ٤٠٧
المجمل ٦٢	المحمول ١٠٨، ١١٠، ١١٧
المجون ٥٤١	محمولات المسائل ٣٨٣
المجيب ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٨، ٤١٩،	محمول المسألة ٣٨٤
٤٢٠، ٤٢١	المخالطة ٥١٤
المحاكاة ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٣، ٤٤٥	المختللات ٣٧٥
المحاكميات ٤٤٣	مدبر المدينة الفاضلة ٥٧٠
المحاوره ٥٠٠	مدبر العالم ٥١٢
المحاوره تعليمية ٤٠٦	المدلول عليه بالكتابة ١٠٧
المحاوره جدلية ٤٠٦	المدلول عليه باللفظ ١٠٦
المحبة ٥٠٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٢،	المدن الجاهلة ٢٩، ٥٧٧، ٥٨٠
٥٥٣، ٥٩٦، ٦٠١، ٦٠٢	مدن الجاهلية ٥٧٩، ٥٨٠
محبة الأب لابن ٥٢٠	المدن الضالّة ٥٨٠
محبة الابن للأب ٥٢١	المدن الفاسقة ٥٨٠
محبة الإخوة ٥٢١	المدن الفاضلة ٢٩، ٥٨٠

المشاجرات ٤٣٠	المدينة ٥١٠، ٥١٢، ٥٧٠، ٥٧٢، ٥٧٥، ٥٨٢، ٥٨٩
المشاجرة ٤٢٧	مدينة الأحرار ٥٧٨، ٥٧٩
المشاركات التي بين الحد و البرهان ٣٩٦	مدينة التغلب ٥٧٧
المشاجبة ٤٤٧	المدينة الجاهلة ٥٦٧
المشاورات ٤٣٦	مدينة الخسة ٥٧٥
المشاورة ٤٢٧	المدينة الضالة ٥٦٨
المشاهدات ٣٧١	مدينة الغلبة ٥٧٨
المشبهات ٤٤٨	المدينة الغير الفاضلة ٥٦٧
المشروطة الخاصة ١٣٠، ١٣٥، ١٣٩، ١٧١	المدينة الفاسقة ٥٦٧
المشروطة العامة ١٣٠، ١٣٣، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٧١	المدينة الفاضلة ٥٦٧، ٥٧٤
المشروطة اللاداعمة ١٣٧	مدينة الكرامة ٥٧٦
المشروطة للاضرورية ١٣٧	مدينة النذالة ٥٧٥
المشكك ٦٣	المدينة غير الفاضلة ٥٧٥
المشكك بالنسبة ٦٣	المرأ ٥٥٢، ٥٥٣
مشكك مطلق ٦٣	المرأة ٤٩٣، ٤٩٤
المشهوريات ٤٢٧، ٤٢٨	المرتجل ٦٢
المشهور ٤٠٩	المركب التام ٦٦
المشهورات ٣٧٣، ٣٧٦، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٤، ٤٠٤	المركب الناقص ٦٤، ٦٥
٤٠٦، ٤٠٧، ٤٢٥	المروءة ٤٨٤
المشي ٥٠٠	المزاح ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤
المصادر ٣٨٢	المسائل ٣٨٣، ٣٨٩
المصادرة على المطلوب ٤٣٣	مسائل (العلوم) ٣٧٩
المصادرة على المطلوب الأول ٣٦٣	المساحة ٥٤٠
المصلحة ٤٨٤، ٥١٠	المسألة ٤٨٣
المصلحة الخاصة ٥٨٨	المسامحة ٤٨٥
مصلحة العموم ٥٨٧	المساواة ٥٢٨، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٣، ٥٣٧
المضرات ٥٣٣	المسألة ٦٥
مطلب أي ٣٩٧، ٣٩٨	مستبصرون ٤
	المسلمات ٣٧٤، ٣٧٦، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٤

المعاني ١٠٧	مطلب أين ٣٩٩
المعجزات الخارقة للعدادات ٣١	مطلب كم ٣٩٩
المعدلة الشاملة ٥٦١	مطلب كيف ٣٩٩
المعروف ٩٦، ٩٥	مطلب لِمَ ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩
المعرفة ٥٣٧، ٥٣٤	مطلب ما ٣٩٧
المعقولات الثانية ٤٦، ٤٧، ٤٨	مطلب ما بحسب الحقيقة ٣٩٨، ٣٩٩
المعقولات المفردة ٤٨	مطلب ما بحسب المفهوم ٣٩٨
المعلم ٤٩٨	مطلب ما بحسب المفهوم ٣٩٩
المعلومات التصديقية ٤٨	مطلب متى ٣٩٩
المعلومات التصورية ٤٧	مطلب هل ٣٩٧، ٣٩٨
المعونة ٥٠٦	مطلب هل البسيط ٣٩٨، ٤٠٠
المعونة بالذات ٥٠٧	مطلب هل المركب ٣٩٨
المعونة بالعرض ٥٠٧	المطلقة ١٣٠
المعيشة الحسنة ٥٠٩	المطلقة العامة ١٣١، ١٣٧، ١٧٠، ١٩٥
المغالطات بحسب التقابل ٤٦٢	١٩٦
المغالطات بحسب اللزوم ٤٦٢	المطلقة المتوسطة ١٣٦
المغالطة ٣٣، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٤٧	المطلقة المنتشرة ١٣٦
المغلطة ٣٧٥	المطلقة الوقتية ١٣٦
المفارقات ٢٤	المطلقة العامة ١٣٦
المفرد ٦٠	المطلوب ٢٢٦
المقامات ٥٣٥	المظنونات ٣٧٥، ٤٢٥
مقام الأبرار ٥٣٦	المعاد ١٢، ٤٨٧، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٨٠
مقام أهل الإحسان ٥٣٦	المعاد الحقيقي ٥٧١
مقام أهل الفوز ٥٣٦	معاد النفس ٥٥٨
مقام أهل اليقين ٥٣٥	المعارف اليقينية ٥٣٦
المقبولات ٣٧٦، ٤٢٥	المعاشرة ٦٠٣
المقت ٥٣٦	معاشرة الملوك و الرؤساء ٥٩٢
المقدمات ٣٨١	المعالجة ٥٤٩
مقدمات البرهان ٣٨٥	معالجة الأمراض ٥٤٥
مقدمات الخطابة ٤٣٣	المعاملة ٥١٤

المقدمات التشريعية ٤٤٥	المنازل ٥٣٥
المقدمات الغير اليقينية ٣٧٣	المناسبة ٥٣٠
المقدمات المختصة ٣٨٩	المنافرة ٤٠٦، ٤٠٥
مقدم الجيش ٥٩٠	المنافرة ٤٢٧
المقدمة ٢٢٦	المنانة ٤٩٥
المقدمة الصغرى ٢٢٦	منبع الخير المطلق ٦٠٩
المقدمة الكبرى ٢٢٦	المنتشرة ١٣٠
المقولات ٢٢	المنتشرة المطلقة ١٣٦
المقول في طريق ما هو ٩٣	المنزل ٤٨٩
مكارم الأخلاق ٤٧٧، ٤٧٩	منزل الاتحاد ٥٣٦
المكاسب الجميلة ٥٢٥	المنطق ٢٠، ٣٢، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٥، ٤٤٥، ٤٤٠
المكاسب الدنيئة ٤٩١	المنفصلة الاتفاقية ١٥٤
المكاسب الرذيلة ٥٢٥	المنفصلة الحقيقية ١٥٠
المكاسب الضرورية ٥٧٥	المنفصلة الحقيقية المقسمة ١٥١
المكافاة ٤٨٦	المنفصلة العنابية ١٥٣
الملائكة ٤٨٦	المنفصلة المركبة من المتصلة و
الملائكة المقربين ١٠	المنفصلة ١٥٩
الملك ٢٩	المنفصلة المركبة من المنفصلتين ١٥٨
الملك ٥١٢، ٥٢١، ٥٨٥، ٥٨٩	المنفصلة المركبة من حمليتين ١٥٨
الملك ٥٧١	المنفصلة المركبة من حملي و منفصل
الملك التغلبي ٥٨٣	١٥٨
الملك الحقيقي ٥٤٣	منقولة خاصة ٦٣
الملك الفاضل ٥١٣	منقولة شرعية ٦٣
الملك على الإطلاق ٥١٤، ٥٧٣	منقولة عرفية ٦٣
ملكوت السماوات ٥٥٩	مواد القضايا ١٣١
الملكة ٥٥	مواد القياسات المغالطية ٤٤٨
الملكة النفسانية ٥٣٨	مواساة ٤٨٥
المماثلة ٥٢٨	المواضع ٤١٠، ٤١٣
الممكنة الخاصة ١٣٣، ١٣٧	مواضع الإثبات و الإبطال ٤١٢
الممكنة العامة ١٣٢، ١٣٦، ١٣٧، ١٩٥	مواضع الأثر و الأفضل ٤١٥

مواضع الأقل والأكثر ٤١٤	موضوعات المسائل ٣٨٣
مواضع الأولى والآثر ٤١١	موضوع الحساب ٢٤
مواضع التصاريح والاشتقاقات ٤١٤	موضوع الحكمة المدنية ٥١٣
مواضع التضاد ٤١٣	موضوع العلم ٣٧٩، ٣٨١
مواضع الجنس ٤١٦	موضوع العلم الطبيعي ٢٥
مواضع الخاصة ٤١٧	موضوع المسائل ٢٨٣
المواضع الخاصة بالحد ٤١٧	موضوع المسألة ٣٨٣، ٣٨٤
مواضع القسمة ٤١٤	موضوع المنطق ٤٧، ٤٨، ٤٩
مواضع النظائر ٤١٤	موضوع الهندسة ٢٤
مواضع الهو هو ٤١٢، ٤١٨	موضوع علم الموسيقى ٣٨٨
الموت ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦١	موضوع كل علم ٤٨
الموت الإرادي ٥٥٩	مهجورية دلالة الالتزام ٥٦
الموت الجميل ٥٢٦	ميل ردي ٥٦٠
الموت الحقيقي ٥٥٩	مؤانسة الأصحاب ٥٤١
الموت الطبيعي ٥٥٩	المؤدب ٤٩٨
الموجبة ١٢٤	
الموجبة الكلية ١١١	ن
الموجبة المحصلة ١٢٦	النافع ٤٢٩
الموجبة المعدولة المصموم ١٢٧	الناموس ٢٩، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٨٩
الموجبة المعدولة الموضوع ١٢٧	الناموس الأكبر ٥٢١
الموجبة الجزئية ١١٢	الناموس الإلهي ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣
الموجهة ١٧٠	٥٣٧
المودة ٥١٦، ٥٩٩، ٦٠١	النبات ٥٠٧
الموسيقى ٤٤٥، ٤٤٦	النبل ٤٨٥
الموضع ٤١٠	النبوي ٥١٢
الموضع العلمي ٤١٢	النتيجة ٢٢٦
الموضع (في الخطابة) ٤٢٦	نتيجة تمت نتيجة ٣٦٢
الموضوع ١٠٨، ١١٠، ١١٧	نتيجة مع نتيجة ٣٦٢
موضوعات الخطابة ٤٢٤	النجابة ٤٩٧
موضوعات (العلوم) ٣٧٩	النجدة ٤٨٢

النجوم ٥٤٠	نقيض الشرطية ١٨٠
النحو ٣٨، ٥٤٠	نقيض الضرورية المطلقة ١٧٧
النداء ٦٥	نقيض العرفية الخاصة ١٧٩
النساء ٤٩٩	نقيض العرفية العامة ١٧٨
النسبة ١٠٨، ٥٢٩	نقيض المشروطة الخاصة ١٧٩
النسبة الشبيهة بالمتصلة ٥٢٩	نقيض المشروطة العامة ١٧٨
النسبة الشبيهة بالمنفصلة ٥٢٩	نقيض المطلقة العامة ١٧٧
نسبة المتصلة ٥٢٩	نقيض الممكنة الخاصة ١٧٩
نسبة المحمول إلى الموضوع ١٣٦	نقيض المنتشرة ١٧٩
نسبة المساواة ٥٢٨	نقيض الوجودية اللادائمة ١٧٩
نسبة المنفصلة ٥٢٩	نقيض الوجودية للاضرورية ١٧٩
النسل ٤٩٣	نقيض الوقتية ١٧٩
النسيان ٥٤٢	النوابت ٥٦٨
النظام ٥٢١، ٥٣٩، ٥٥٣، ٥٦٨، ٥٨٤، ٥٨٩، ٦٠٢	النواميس الإلهية ٥١٢
التنظير ٩٧	النواميس الشرعية ٥٧١
النعمة الحقيقية ٥٤٣	النواميس النبوية ٥١٢
النعمة المجازية ٥٤٣	النواميس الحقة ٥٨٩
التعيم الأبدي ٥٤٣	النوع ٤٠، ٨٦، ٨٧، ٩٤
النفرة ٥١٥	النوع الإضافي ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠
النفوس ١١، ٢٠، ٢٣، ٥٢٢، ٥٣٧، ٥٤١، ٥٤٤	النوع الإنساني ٥٣٥
٥٦٠، ٥٤٩	نوع الأنواع ٨٩، ٩٠
النفوس البهيمية ٤٧٩	النوع البشري ٥١١
النفوس السبعية ٤٧٩	النوع الحقيقي ٧٤، ٧٥، ٨٨، ٨٩، ٩٠
النفوس الملكية ٤٧٩	النوع السافل ٨٩، ٩٠
النفوس الناطقة ٢٦، ٤٧٩	النوع العالي ٨٩
النفع ٥١٦	النوع المتوسط ٨٩
النفوس ٨، ١٧	النوع المفرد ٨٩
النفسي ٥٨٧	
نقل البرهان ٣٨٩	و
	واجب الوجود ٣٧، ٥٣٤

الواحد الحقيقي ٥٢٨	الوصف العنواني ١١٧
الوجوب ١٤٣	الوصلة بين الزوج والزوجة ٤٩٣
الوجود ٢٠، ٢٢، ٢٤، ٤٨٨	الوضع ٥٤، ١٢، ٥٥
الوجود الخارجي ٣٢	الوضع (في الجدل) ٤١١
الوجود العقلي ٣٢	الوظائف المحدودة ٥٤١
الوجود المطلق ٣٩٠	الوفاء ٤٨٥
الوجود المطلق من حيث هو ٢٣	الوقاحة ٤٨٨، ٥٠٣، ٥٣٦
الوجود الذهني ١٠٦	الوقار ٤٨٤
الوجود العيني ١٠٦	الوقتية ١٣٠
الوجودي اللازم ١٣٠	الوقتية المطلقة ١٣٦
الوجودية اللادائمة ١٣٠، ١٣٣	الوقوع في جواب ما هو ٤١١
الوجودية اللاضرورية ١٣٠، ١٣٤	الوقوع في طريق ما هو ٤١١
الوحدة ٥٢٨، ٥٣٩	ولي الله ٥٣٩
وحدة الإضافة ١٧٤	الوهميات ٣٧٥، ٣٧٦، ٤٤٨
وحدة الجزء والكل ١٧٤	
وحدة الحقيقة ٥١٨	هـ
وحدة الزمان ١٧٤، ١٧٧	الهشاشة ٥٤١
وحدة الشرط ١٧٤	هل البسيط ٣٩٩
وحدة القوة والفعل ١٧٤	هل المركب ٣٩٩
وحدة المحمول ١٧٤	الهندسة ٢٤
وحدة المكان ١٧٤	الهيئات الرديئة ٥٢٢
وحدة الموضوع ١٧٤	الهيئات السيئة ٥٢٢
وحى ٢٩، ٣١	الهيئة ٥٣٧
الورع ٤٨٤	الهيئة النفسانية ٥٣٧
الوزن (في الشعر) ٤٤٦	الهيئة ٢٤
الوسط ٨٠، ٨٧، ٨٨، ٥٣٠	الهيئة ٤٩٣
الوصايا المختصة بالسائل ٤١٩	
الوصايا المختصة بالمجيب ٤٣٠	ي
الوصايا المشتركة بين السائل والمجيب	اليسار ٥٧٩، ٥٨٣
٤٣١	اليقينيات ٣٧٠، ٣٧٦، ٣٨١، ٥٤٦

۸- فهرست مآخذ و منابع

ابن سینا، ابو علی.

الإشارات و التنبهات. تصحيح محمود شهابی، تهران: انتشارات دانشگاه تهران، ۱۳۳۹ ش.

الشفاء، المنطق. افسست کتابخانه آية الله مرعشی از روی چاپ مصر، قاهره. قم ۱۴۰۴ق.

منطق الشرقيين. افسست کتابخانه آية الله مرعشی از روی چاپ مصر، قاهره، ۱۹۱۰م.

ابن مقفع.

آثار ابن مقفع، الأدب الكبير. دارالکتب العلمية، بيروت، ۱۴۰۹هـ.

آثار ابن مقفع، کلیة و دمنة. دارالکتب العلمية، بيروت، ۱۴۰۹هـ.

ابهری، اثير الدين مفضل بن عمر.

كشف الحقائق في تحرير الدقائق. پایان نامه فرح عمویی، به راهنمایی دکتر مقصود محمدی.

دانشکده الهیات دانشگاه آزاد اسلامی؛ واحد کرج؛ ۱۳۷۷ش.

احمد بن حنبل.

المستدرک. چاپ قاهره ۱۳۶۸ق.

إخوان الصفا و خلّاق الوفا.

الرسائل. تحقيق خيرالدين الزركلي، قاهره ۱۳۴۷ق.

أرموی، سراج الدين محمود.

بيان الحق و لسان الصدق. نسخة خطی، میکروفيلم کتابخانه ملک، شماره ۲۸۴۳.

مطالع الأنوار در هاش شرح المطالع قطب الدين رازی. انتشارات کتبی نجفی قم، افسست از روی

چاپ سنگی عبدالرحیم، ۱۲۹۴ ق.

اصفهانى، ابونعيم احمد بن عبدالله، الحافظ.

حلیۃ الأولیاء و طبقات الأصفیاء، بیروت، دارالکتب العلمیة، ۱۴۰۹ ق.

امام علی(ع)

نہج البلاغة، ترجمہ دکتر سیدجعفر شہیدی، شرکت انتشارات و آموزش انقلاب اسلامی،

تهران، چاپ چهارم ۱۳۷۲.

بدوی، عبدالرحمن.

الافلاطون في الإسلام، مؤسسة مطالعات اسلامی دانشگاه مکیل، شعبه تهران، ۱۳۵۳ ش.

بغدادی، ابوالبركات.

المعتبر، افسست از روی چاپ حیدرآباد دکن، ۱۳۵۷ ق، توسط دانشگاه اصفهان، ۱۳۷۳ ش.

جرجانی، عبدالقاهر.

أسرار البلاغة، تصحيح السيد محمدرشيد رضا، دارالکتب العلمیة، بیروت، ۱۴۰۹ ق.

خونجی، الفضل الدین محمد ناماور.

كشف الأسرار عن غوامض الأذکار (بخش منطق)، پایان نامه حسن ابراهیمی نائینی (از اول تا

فصل هفتم) و محمدرضا پورسینا (فصل هشتم تا پایان کتاب)، به راهنمایی دکتر

نجفقلی حبیبی، دانشکده الهیات دانشگاه تهران، ۱۳۷۳ ش.

رازی، فخرالدین.

منطق الملخص، تصحيح دکتر احد فرامرز قراملکی و آدینه اصفری نژاد، انتشارات

دانشگاه امام صادق(ع)، تهران، ۱۳۸۱ ش.

رازی، قطب الدین.

المحاكمات بين شرحی الإشارات. - < الطوسی، حل مشکلات الإشارات.

انتشارات دانشگاه امام صادق(ع)، تهران، ۱۳۸۱ ش.

سهروردی، شیخ اشراق، شهاب الدین یحیی.

منطق التلویحات (بخش منطق)، حقیقه و قدم له دکتر علی اکبر فیاض، مؤسسه چاپ و

انتشارات دانشگاه تهران، ۱۳۳۴ ش؛ ۱۹۵۵ م.

- مجموعه مصنفات شیخ اشراق، ج ۲، تصحیح و مقدمه هانری کربن، پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی، ۱۳۸۱ ش.
- المشارع و المطارحات، المنطق. پایان نامه اشرف عالی پور، به راهنمایی دکتر مقصود محمدی، دانشکده الهیات دانشگاه آزاد اسلامی واحد کرج، ۱۳۷۴ ش.
- شهرزوری، شمس الدین محمد.
- نُزهة الأرواح و روضة الأفراح. تصحیح و تعلیق خورشید احمد، دائرة المعارف العثمانية، حیدرآباد، ۱۹۷۶ م.
- طوسی، خواجه نصیرالدین.
- اخلاق ناصری. تصحیح مجتبی مینوی و علیرضا حیدری، خوارزمی، چاپ پنجم ۱۳۷۳ ش.
- اساس الاقتباس. تصحیح محمدتقی مدرس رضوی. مؤسسه چاپ و انتشارات دانشگاه تهران ۱۳۶۱ ش.
- حل مشكلات الإشارات. (لابن سینا) ج ۲، انتشارات حیدری ۱۳۷۷ ق.
- قارابی، ابونصر.
- المنطقیات للفارابی. ج ۲، تصحیح محمدتقی دانش پزوه، انتشارات کتابخانه آیه الله نجفی مرعشی، قم، ۱۴۰۸ ق.
- کاتبی، نجم الدین عمر قزوینی.
- بحر الفوائد فی عین القواعد (بخش منطق). پایان نامه زهرا شفاعی، به راهنمایی دکتر نجفعلی حبیبی. دانشکده الهیات دانشگاه تهران، ۱۳۸۲ ش.
- الشمیة و شرح الشمیة. افست انتشارات زاهدی قم از روی چاپ مصر، دار احیاء الکتب العربیة، عیسی البابی.
- کلینی، محمد بن یعقوب.
- الکافی. تصحیح علی اکبر غفاری. دارالکتب الإسلامية، تهران، ۱۳۶۳ ش.

Shams al-Din Muhammad al-Shahrāzūrī

**Rasā'il al-shajara al-ilāhiyyah
fi 'ulūm al-ḥaqā'iq al-rabbāniyyah**

(Vol. 1)

Edited with introduction and notes by

Najafqulī Ḥabībī



Iranian Institute of Philosophy